

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والحضارة الإسلامية
قسم اللغة العربية



جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية - قسنطينة.

رقم التسجيل: 03/د ط 3/أ ح 1/ل ع د ق/14
الرقم التسلسلي:

عنوان البحث:

التَّرْكِيْبُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ - دِرَاسَةٌ وَظِيفِيَّةٌ.

أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه نظام ل م د في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

تخصّص: اللغة العربية والدراسات القرآنية

إشراف الأستاذة :
أ.د/ذهبية بورويس

إعداد الطالب:
عبد الحكيم قبلي

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المهمة	الجامعة الأصلية
01	عبد الناصر بن طناش	أستاذ	رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة
02	ذهبية بورويس	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة
03	نادية توهامي	أستاذ	عضوا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة
04	عمر حيدوسي	أستاذ	عضوا	جامعة الحاج لخضر - باتنة
05	رشيد فكراوي	أستاذ	عضوا	المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار-قسنطينة03
06	كريم كحول	محاضر/ ب	عضوا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة

السنة الجامعية: 1447هـ - 1448هـ / 2025م - 2026م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي يَسِّر لنا طريق المعرفة بقدرته، يطيب لي بعد الانتهاء من كتابة هذا البحث أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة ذهبية بورويس المشرفة على هذا البحث، لما بذلته من جهود علمية صادقة، ولما أبدته من ملاحظات دقيقة ساعدت على إتمامه بهذه الصورة.

كما أتقدم بوافر الشكر لقسم اللغة العربية والدراسات القرآنية -أساتذة وإداريين- لما قدّموه من تسهيلات وتشجيعات.

كما أقدم إلى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية أعظم كلمات الشكر على منحها فرصة التسجيل ومناقشة هذا البحث.

وأخيرا لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير للوالدين الكريمين على ما بذلوه من جهد في كلّ أطوار التعليميّة، وللزوجة الحبيبة على دعمها المستمرّ، وعلى ما تحمّلت من عناء وصبر طيلة الأعوام التي مضت على هذا البحث. وأشكر شكرا خاصا للأستاذ عبد الحميد بوقفة على دعمه ومساندته، كما أهدي شكري إلى كلّ من ساهم ولو بدعوة صادقة في إتمام هذا العمل.

إهداء

إلى والديّ العزيزين إلى زوجتي رفيقة الكفاح التي لم تبخل بوقت أو جهد لمساعدتي
إلى ثمري فؤادي أمني ومنذر إلى أخويّ الغاليين وأختي الكريمة إلى جميع الأهل
والأصهار والأصدقاء إلى أساتذتي المحترمين إلى طلبة العلم والباحثين أهدي لكم هذا
العمل المتواضع.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين، سيّدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أمّا بعد:

فالعرب أمة جبلت على ذكاء القرائح وفطنة الأفهام، وعلى دعامة فطنتهم وذكائهم أقيمت أساليب كلامهم. فالنشاط اللّغويّ بالنسبة إليهم هو مرآة تعكس سلوكهم، وأداة تقيس مستوى تفكيرهم، وأهمّ عامل يبرز خصائص مجتمعهم. ولا شك أنّ مجتمعا يقدّر لغته حقّ هذا القدر لحريّ به أن يميّز رديء الكلام من جيّده، وبلغه من عييه، وجدير بالوقوف على مكان من جودته، وأسرار المزيّة والفضل فيه. وليست اللّغة رباطا بين أفراد جيل بعينه فحسب، وإنّما هي صلة مستمرة بين الأجيال المتعاقبة في المجتمع الواحد، يتلقّاها اللاحق عن السّابق ويطابقها دون تفكير في السّبب الذي من أجله يتكلّم بطريقة خاصّة، ومبلغ علمه في هذا أنّ هناك أعرافا لغويّة ارتضاها مجتمعه لا بدّ له من مراعاتها والتّقيّد به.

وليس للعربيّ -في ذلك الزّمن- ما يقيّده سوى المعايير التي ورثها عن آبائه في وضع الكلام بحسب أصوله، وما وراء ذلك فمردود إلى اختلاف القدرات الفكرية والدّهنية لكلّ فرد من أفراد الجماعة اللّغويّة؛ ولذلك فإنّ الأنساق الإنجازيّة التي تظهر في الحوادث اللّغويّة إنّما هي تعبير عن النّسق المعرفيّ المخزّن في الأصوات والمعاني والتنّظيمات البنيويّة للعبارات المستعملة. ولقد كان علماء العربيّة على دراية تامّة بأنّ ما يتمّ إنجازه وفق الأنساق الخارجيّة إنّما هو انعكاس لتصميم جهاز اللّغة، ولكي يحافظوا على المعلومات التي يتضمّنّها هذا الجهاز لا بدّ من سلامة استخدام أنظمتها.

وظهرت -مع الامتداد التاريخيّ- بوادر خرق النّظام العربيّ، ممّا أدّى إلى نشأة علم النّحو. وقد وقف النّحاة بأنفسهم على مواضع الخطأ، وعاشوا الحوادث اللّغويّة، فكانوا أوّل شاهد على مخالفة الأعراف التي جبل على استعمالها أفراد الجماعة اللّغويّة. وتشير بعض الدّراسات التاريخيّة إلى أنّ التّقيّد بدأ باللّغة في القرآن ثمّ اتّسع ليشمل لغة القرآن.

وأفلح علماء اللّغة العربيّة -أخيرا- في وضع قواعد نحويّة غرضهم منها الحفاظ على العرف الاستعماليّ للّغة، ولكنّها في الوقت نفسه أنتجت خصومات بين منتجي الكلام والنّحاة، لاختلاف معيار الصّواب عند كلّ فريق،

ففي الوقت الذي يقيس المتكلمون استعمالهم اللغويّ بالمستوى الاجتماعيّ، أي العرف اللغويّ، يراعي النّحاة المستوى الصّوّائيّ في المنتج الدّراسيّ. وقد أفرز هذا الصّراع -عبر مراحل- مناهج فكريّة مختلفة. أهمّها في نظر هذه الدّراسة نوعان أحدهما يهتمّ بالتركيب اللّغويّ في شكله التّعبيريّ والآخر بالتركيب النّحويّ في صورته التّجريدية. وحول هذين التّوعين تدور جلّ الأفكار النّحويّة واللّسانيّة قديما وحديثا.

ويعترف أغلب الدّارسين بأنّ النّحاة أقاموا صرح علم النّحو العربيّ على دور المتلقّي، وهذا مفهوم من منهج دراستهم لبناء الجملة كما تفصح بذلك جلّ تعريفاتهم لهذا العلم. ولئن كان هذا هو منهج كلّ النّحاة فلا بدّ من وجود تركيبين متوازيين يسيّران في اتجاهين متعاكسين؛ لأنّ المتكلم حينما يشارك في عملية الاتّصال اللّغويّ يبيّن كلامه وفق معايير العرف اللّغويّ، أمّا النّحويّ فيركّب كلامه وفق استقراءه لتلك المعايير مهماً أهمّ ركن فيها وهو التّواصل وما يحقّه من ملايسات. وقد أفرز هذا التّقابل بين نوعي التركيب وجود ما يمكن تسميته بالمنحى الشّكليّ أو النّحو الصّوريّ، غير أنّ ربط النّحو العربيّ بالغرض الذي أنشئ من أجله سهّل لنا فهم مرادهم، وهو مراعاة المعايير العرفيّة في تركيب العبارات التّواصلية. ولم يظهر هذا المنحى إلّا في إطار الجمع بين علمي النّحو والمعاني، اللّذين طوّرها عبد القاهر الجرجانيّ في نظريّة النّظم التي ساغها وفق ما يمكن أن يطابق المنهج الوظيفيّ في الدّرس الحديث.

ولكنّ الأمر المثير للنّقاش في كلّ ما سبق هو القناعة بوجود أنظمة صوتيّة وصرفيّة ونحويّة ودلاليّة حافظت عليها الأجيال المتعاقبة إلى أن خالطهم الأعاجم، وهذا يقتضي أنّ للعربيّة قبل النّحو نحوها هو المعايير العرفيّة، وإذا كان النّحاة قد عايشوا اللّحن وسمعوه فهذا يعني أنّ تحطّنتهم لمستعملي اللّغة راجع إلى معيار عربيّ، فمن أين اكتسب النّحاة المعيار النّحويّ؟ وهل يخضع الكلام حسب هذا المعيار للشّكليّة أم للوظيفة؟ وهل فعلا يعدّ اجتماع علمي المعاني والنّحو إجراء وظيفيّاً؟ وهل هناك قطيعة تامّة بين الشّكل والوظيفة؟

إنّ الحديث عن الدّراسة النّحويّة والبلاغيّة هو في الواقع تتبّع لمباحث هذين العلمين على الطّريقة التي سلكها القدماء ورّدها المعاصرون، حين أرادوا تقريب هذين العلمين إلى أفهام النّاطقين بالعربيّة، ولكن ثمة حقيقة ينبغي استحضارها في هذا المقام، وهي أنّ جلّ اهتمام النّحاة كان ينصرف إلى تمييز دور الكلمة في التركيب، إلّا أنّ هذا

الاهتمام والعناية ظلّ مركزاً على جانب واحد وهو خدمة الأبواب النحويّة، فلم يفتح على أهمّ دور من أدوار العمليّة التّركيبية وهو الدّلالة السياقية وما يستتبعها من أبعاد معنويّة، ترجع إلى أكثر من عنصر في التّركيب.

وبالرّغم من أنّ البلاغيّين قد فطنوا إلى هذه النّاحية حين ربطوا بين الكلام والأسلوب أثناء بحثهم عن العلاقة بين المقاصد والألفاظ، إلّا أنّنا نرى أنّ الدور الذي تقدّمه العناصر اللّغويّة في التّركيب لا يزال بحاجة إلى بعث الرّوح المعنويّة فيه، ونزعم أنّ كلا الفريقين لم يقدّم لنا وقفة حقيقيّة تهدف إلى تقصّي أدوار مختلف العناصر التّركيبية في التّعبير عن المعاني والأغراض، ولا ندّعي أنّنا قادرون على جمع كلّ تلك العناصر، وإنّما نحاول قدر الإمكان تقديم وجهة نظر علميّة نرصد من خلالها الارتباط القائم بين التّعبير ووسائله.

وقد تولّدت فكرة هذا البحث من الأفكار العربيّة المطروحة في شكل إشارات ولحات في سياقات متعدّدة، ومن زوايا نظر مختلفة، لعلّ أولاها بالذّكر تلك التي تبهّتي عليها أستاذتي المشرفة على هذا البحث؛ فقد وافقت اهتماماتي البحثيّة التي بقي أثرها في نفسي منذ أن درست ظاهرة التّقديم والتّأخير في سورة الأنعام-دراسة نحويّة بلاغيّة- في مرحلة الماستر بإشراف الأستاذ الدكتور (عبد الناصر بن طناش)، ولا ندّعي أنّ هذه الفكرة جديدة كلّ الجدّة فقد عبّرت عنها بعض الدّراسات العربيّة ولمحت إليها ولكنّها لا تطابقها من كلّ وجه، بل إنّ كلّ واحدة منها تركّز على جانب وتحمل آخر، وهو ما حاولنا جَهدنا أن نتفاداه في هذه الدّراسة. فمن الدّراسات ذات الصّلة الوثقى ببحثنا:

1- التّراكيب النّحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر الجرجانيّ لعبد الفتّاح لاشين. لا نجد في هذا العمل سوى عرض لآراء الجرجانيّ من غير تركيز على العلاقة بين علمي النّحو والمعاني.

2- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، وكذا كتاب اللّغة العربيّة بين المعيارية والوصفيّة، كلاهما لتّمّام حسان. وكلّ كتاباته تقريباً ينتهج من خلالها المنهج نفسه لأنّها أعمال تكاملية، ومن ثمّ تشبّت جهوده بينها، وخلت من العناية بمفهوم الوظيفيّة بشكل مركز؛ لأنّه كان يصرف جلّ تفكيره إلى عنصري البناء والتّقسيم، وبالرّغم من ذلك نجد محاولات من أقرب المحاولات التي تتقاطع معها فكرة هذا البحث، خاصّة نظريّة القرائن التي أراد من خلالها أن تكون بديلاً للعامل.

3- التّراكيب الشّكلانيّة بين النّحويّة والوظيفيّة، لخليل غازي محمّد أبو عفيفة. اعتمد على تعريفات القدماء لعلم النّحو وظاهرة الإعراب ليثبت المنحى الوظيفيّ انطلاقاً من تنصيبهم على الغرض المنشود من وضع

هذا العلم. وفاته أنّ أوائل النّحة عاشوا في عصر الاحتجاج وإمّا غرّه ما افترضه بعض الدّراسين من أنّ نحّتنا مارسوا دور المتلقّي فوق في ضعف التّدقيق المفهوميّ ومن هنا انخرّف به الطّريق ليتابع طائفة أخرى من النّحة ينطبق عليهم المفهوم السّابق وهم متأخّرو النّحة؛ أي الذين جاؤوا بعد عصر الاحتجاج، وهذا لا ينافي إفادتنا منه في بعض المواقف، ولعلّ أولها بالذّكر ربطه أنماط التّراكيب بمقاماتها.

4- ودراسة بعنوان المنحى الوظيفيّ في تفسير التّحرير والتّنوير لابن عاشور سورة البقرة نموذجاً. ركّز فيها صاحبها على السّمات الوظيفيّة في تفسير واحد. إضافة إلى طريقة الطّرح التي لا تتقاطع مع المنهج الذي سلكناه.

5- بالإضافة إلى الدّراسات التي قدّمها فاضل صالح السّامرائي. كالتّعبير القرآنيّ، وبلاغة الكلمة، والجملة العربيّة والمعنى... وهي دراسات مفرّقة على كتب كثيرة كما يظهر.

6- وأمّا سورة الأنعام فلم تقدّم حولها دراسات كثيرة ولعلّ أهمّها بالذّكر دراسة بعنوان: الجملة وعلاقتها التّركيبية في سورة الأنعام- دراسة نحويّة دلاليّة- وهي رسالة ماجستير تقدّم بها تيمّ عبد علي داود لجامعة الخليل سنة 2014م. ركّز فيها صاحبها على الجملتين الاسميّة والفعلية من حيث البساطة والاتّساع مبرزاً العلاقات التّركيبية في كلّ واحدة منهما.

وهناك دراسات أخرى كثيرة تتقاطع مع أفكار البحث أفدت منها فأثبتها في ثناياه، كما أنّي رجعت إلى الكتب القديمة والتّفسير على اختلاف توجّهاها وجميع ذلك اطّلت عليه وأفدت منه، وركّزت على الجانب الذي أهملته فجعلت منه مادّة هذا البحث، وهي في الغالب تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ، والدّر المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ، وتفسير التّحرير والتّنوير للطّاهر بن عاشور، وروح المعاني للألوسي. وأمّا كتب النّحو فأبرزها الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرّد وشرح ابن يعيش لكتاب المفصّل، وشرح الرّضيّ على الكافية، كما استفدت من دلائل الإعجاز في النّاحيتين النّحويّة والبلاغيّة.

وننشد في هذا البحث تقديم تصوّر عامّ وواضح نتبيّن من خلاله العلاقة القائمة بين الأشكال التّركيبية ووظائفها، ونهدف إلى تحديد أغلب العناصر المؤثّرة في شكل التّركيب انطلاقاً من وظيفتها في الأداء، فلا نكتفي بجمع الوظائف النّحويّة، أو نقنع باستقراء الأنماط التّركيبية، إمّا نسعى إلى البحث عن المعاني وربطها بتراكيبها.

وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى التركيز على واقع الاستعمال فتستخلص القيم الدلالية للعبارات وربطها بالعلاقات التركيبية والوظائف النحوية، والتحقق من مدى شكلية أو وظيفية المنهج التحويي العربي. ومما نهدف إليه أيضا هو الإجابة عن بعض التساؤلات التي يطرحها هذا البحث وهي:

إذا كان المعنى يسبق الإعراب بالأصالة فما هي عناصر تشكّل المعنى قبل إصدار الأحكام النحوية؟ وبعبارة أخرى هل هناك قرائن تدلّ على المعنى غير الإعراب؟ وهل يمكن أن يكون تعدّد الأوجه الإعرابية دليلا على تعدّد المعنى الوظيفي للتركيب بخصوصه، أم أنّه دليل على خفاء المعنى وغموضه؟ وهل العناصر الوظيفية مفردات أم علاقات أم أنماط تركيبية؟

وما دامت الجملة هي المنطلق الوحيد الذي تبدأ منه كلّ الدراسات النحوية، ارتأينا أن نضبط عنوان بحثنا بالشقّ التركيبي في وضعه التداولي أو الاستعمالي فجاء موضوعه مركزا على التفاعل الواقع بين التركيب ووظيفته في الأداء الفعلي والواقعي في أفصح كلام على الإطلاق، وذلك في تراكيب سورة الأنعام، ومن هنا جاء عنوان بحثنا: "التركيب في سورة الأنعام دراسة وظيفية".

وسبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جانب ميلنا لدراسة التراث العربي هو محاولة التأكّد من جدّة موضوع الوظيفية الذي صار توجّها لسانيا مغريا لكثير من الباحثين، إضافة إلى ضرورة الوقوف على الأفكار العربية المطروحة في هذا الموضوع، ورصد الأدوات المستعملة في الكشف عن المعاني القرآنية. وسبب آخر هو إدراك مدى البعد الوظيفي مقارنة بالشكل من خلال عرض عينة كافية للدراسة وهو سورة كانت تعدّ قبل نزول سورة البقرة ثاني أطول سورة في القرآن الكريم كلّ¹، وإثما وقع اختيارنا على هذه السورة؛ لأنّها امتازت إلى جانب الطول بكونها السورة الطويلة الوحيدة التي نزلت دفعة واحدة، إضافة إلى أنّها تعالج موضوعا واحدا في الغالب وهو العقيدة، كما أنّها تخاطب فئة محدّدة من الناس، وهم المنكرون للرسل والرسالات في كلّ الأزمان، ومنه نتخلّص من مشكلة الجهل بحال المخاطب، وإلى جانب ذلك كلّ كانت هذه السورة موضوع دراستي لظاهرة التقديم والتأخير في مرحلة الماستر، حيث لاحظت

¹ - ورد في حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أنّه سمع النبي -صلى الله عليه وسلم- يقرأ بطول الطولين. أي بالأعراف التي هي أطول من الأنعام. وهذا كان قبل نزول سورة البقرة. الحديث مخرّج في صحيح البخاري وغيره، ينظر: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بزرّبة البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، ط1، دار طوق النجاة، بيروت، 1422هـ، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الأذان، باب القراءة في المغرب، رقم الحديث 764، 153/1.

آنذاك ارتباط هذه الظاهرة بالمتشابه اللفظي من جهة وبالوظائف النحوية من جهة ثانية، وبالتعدد الوظيفي من ناحية ثالثة الأمر الذي شجّعني على دراسة الوظائف النحوية وربطها بالمقاصد والغايات التواصلية. بالإضافة إلى ذلك كله هو تفادي مشكلة التكرار؛ لأنّ لكلّ سورة من القرآن مزاياها الفنية والموضوعية، التي تميّزها عن غيرها من السور.

وكان منهجي العام في هذا البحث مبنياً على الأسس الآتية:

- العناية بدراسة دور الكلمة وأثرها في الدلالة والوظيفة النحوية.
 - التعرف على أصول التراكيب وما يعرض لها من تغييرات في إطار الاستعمال الفعلي للكلام.
 - الجمع بين الوسائل اللغوية المختلفة والمقامات السياقية التي وظفت فيها.
- ولعلّ هذه الأسس تبين بوضوح أنّ المنهج السائد في هذا البحث هو وصفي تحليلي، يتبع الظاهرة ثمّ يصفها كما ثبتت، وذلك ببيان وظيفتها أو هيئتها أو رتبها... الخ
- وللإجابة عن التساؤلات المطروحة آنفا والتي ستأتي أثناء البحث اقترحنا خطة يتدرّج وفقها البحث كما يلي:
- مقدمة، ويتلوها مدخل بيّننا من خلاله بعض التعريفات التي يحتاج إليها البحث وناقشنا بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع.

ودرسنا في **الفصل الأول**: تميّز الاستعمال القرآني للمفردات في المواقف اللغوية المختلفة؛ فبيّننا في المبحث الأول طريقة عرض المفسرين لمعنى المفردة القرآنية انطلاقاً من خصائصها المميزة من دون مراعاة تعدّد استعمالها غالباً، وذلك في مطلبين وأظهرنا في مطلب ثالث مدى تأثير الانسجام الدلالي وفاعليته في التعبير، بينما راعينا في المبحث الثاني معاني المفردات القرآنية انطلاقاً من التشابه اللفظي الذي يعطي ميزة وخصوصية لكلّ تركيب، فقسمناه إلى ثلاثة مطالب، خصّصنا الأول للصيغة والثاني للمفردات، والثالث في الأثر الذي ينتج عن اختلاف المفردات. أمّا المبحث الثالث منه: فقدّمنا فيه العلاقة التفاعلية بين المعنى الإفرادي والتركيب وتطبيقاتها عند النحاة وعلماء التفسير؛ فأظهرنا التفاعل الحاصل بين الدلالة المعجمية للكلمة ووظيفتها النحوية. وقسمناه إلى مطلبين، عالجنا في الأول

منهما دور المعنى الوظيفي وتأثيره في معنى المفردة، وفي الثاني درسنا تأثير المعاني المعجمية في الوظائف النحوية وطبقنا ذلك على مواضع كثيرة من سورة الأنعام.

وجاء **الفصل الثاني** ليعبر عن دور التّمطيّة التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها، وتضمّن مبحثين: الأول في بنية الجملة الاسمية، وقسمته إلى أربعة مطالب، وإثماً فعلنا ذلك حتّى نجمع كلّ الأنماط والصّور التي تقتضيها القسمّة النّحويّة، وبناءً عليه جاء المطلب الأوّل ليتضمّن أنماط الجملة الاسميّة المجردة، وجمعنا في الثّاني الجمل الاسميّة المنسوخة، بينما خصّصنا الثّالث للجمل الاسميّة المركّبة، وأمّا الرّابع فجعلناه لما يعتبر فيه الأفراد تارة والتّركيب تارة أخرى؛ أي أنّه لا يحتفظ بصورة ذهنيّة واحدة، فهو باعتبار من باب إسناد المفرد إلى مفرد مثله، وباعتبار آخر يدخل ضمن ما يسند فيه المفرد إلى جملة.

وأتاح لنا البحث في هذا الفصل إمكانيّة الكشف عن البنية التّركيبية التي اعتمد عليها النّحاة في إبراز أفكارهم النّحويّة، فخصّصناه لمبحث ثانٍ للبحث عن دور البنية الوظيفية في النظام التّركيبي للجملة الفعلية، فعدّنا له أربعة مطالب أيضاً، وتمكّننا في المطلب الأوّل من اكتشاف التّفاعل التّحوي والدّلالي، بينما ميّزنا في المطلبين الثّاني والثّالث بين الأفعال من حيث الدّلالة المعجمية التي تتضمّنها؛ فخصّصنا أحدهما للأفعال اللازمة المقيدة، والآخر للأفعال المتعدية المقيدة، وذلك من أجل ملاحظة تمييز النّحاة بين المعاني الأساسيّة والإضافيّة وهي التي تعبّر عن العمدة والفضلات في الدّراسة النّحويّة، فبحثنا في شقّ الفضلات عن الأدوار الوظيفية التي تحقّقها أثناء التّواصل الواقعي.

وجعلنا **الفصل الثّالث** للبدائل التعبيرية والظواهر التّركيبية، فتضمّن أربعة مباحث: الأوّل للبدائل التعبيرية ودورها في المعاني الوظيفية والسّياقية، وهو بدوره قد انقسم إلى خمسة مطالب، تضمّن الأوّل دفاعاً عن فكرة البدائل التعبيرية وتمييزها عن ظاهرة العدول. بينما تعرّض المطلب الثّاني لدور القراءات القرآنية في إيجاد البدائل، ووقف المطلب الثّالث عند تكامل السّياق والقراءات القرآنية، وأكّدنا في المطلبين الرّابع والخامس على تحكّم ظاهرة البدائل في الثّراث النّحويّ من خلال تنوّع البنى أو الصّيغ الصّرفيّة في القراءات القرآنية.

ولما كان معلوماً أنّ الجملة لها حجم، باعتبار أنّ لها بداية ونهاية، رأينا أنّ نعبر عن هذه الفكرة في المبحث الثّاني من هذا الفصل وعنوانه بالمنحى الوظيفي للوقف والابتداء، وتضمّن أربعة مطالب، الأوّل الوقف والابتداء عند

التّحاة، والثّاني الوقف والابتداء عند علماء القرآن والمفسّرين، والثّالث خصّصناه لبعض أمثلة مع تحليلها، وختمنا المبحث بمطلب رابع لبيان أثر المقام في التّحليل النّحويّ.

وأما المبحث الثّالث فخصّصناه للظّواهر التّركيبية ودورها الوظيفي، وتضمّن أربعة مطالب، الأوّل: ظاهرة المطابقة، والثّاني لظاهرة الإثبات، وأما الثّالث فبحثنا فيه ظاهرة التّوكيد وبعض أدواتها، وفي المطلب الرّابع بحثنا في ظاهرة الإضمار ودورها في الانسجام الدّلاليّ.

وأما المبحث الرّابع فجاء من أجل إعادة النّظر في بعض القضايا التّركيبية ووظائفها النّحويّة والتّواصلية، وتضمّن ثلاثة مطالب وقفنا في الأوّل عند النّظرة الوظيفية لنظرية العامل النّحويّ والموقعية، وفي المطلب الثّاني حدّدنا دور المتكلّم والسّامع في إحداث المعاني والمباني، وأما المطلب الثّالث فبيّنا فيه بالأمثلة التّطبيقية دور طرفي التّواصل في تشكيل البنية التّركيبية.

وأما الفصل الرّابع فخصّصناه لما لم تتعرّض له الفصول السّابقة، فأدرجنا فيه ما نعتبره تكميلاً للبنى المعبّرة عن المعاني الوظيفية، وكان الهدف من هذا اكتشاف النّظام التّركيبيّ في ضوء ثبات المعنى الأسلوبيّ، مع النّظر في الأسلوب على أنّه يمثّل إمّا معنى مباشراً للتراكيب الجاهزة أو أنّه تابع في معناه إلى السّياق المقاليّ والمقامي. فأدرجنا ضمن هذا الفصل أربعة مباحث إضافية أوّلها يتعلّق بالأساليب التّعبيرية التي تتيحها اللّغة أمام المتكلّمين، وعرضنا لأشكال ذلك في أربعة مطالب تضمّن الأوّل أسلوب التّفني وأشكاله، والثّاني أسلوب القسم وأنماطه، وأما الثّالث فتضمّن أسلوب الاستفهام والجواب وأدواتهما، بينما جاء الرّابع متضمّناً أسلوب الشّروط وأنماطه.

وأما المبحث الثّاني فسجّلنا فيه أثر السّياق في النّمط التّركيبيّ والبعد الدّلاليّ، وذلك في ثلاثة مطالب، تضمّن الأوّل منها أثر السّياق القرآنيّ في الدّلالة على المعاني، وأما الثّاني والثّالث فخصّصناها لإبراز دور قرينة السّياق في بيان وتوضيح المعنى للآية الواحد تارة وللآيات المتعدّدة تارة أخرى.

وعرضنا في المبحث الثّالث علاقة السّياق بالظّواهر التّركيبية، وتضمّن هذا المبحث ثلاثة مطالب، الأوّل: السّياق وظاهرة التّرتيب، والثّاني دور السّياق في الدّلالة على الحذف، والثّالث: الدّلالة الزّمنية في السّياق القرآنيّ وعلاقتها بظاهرة الإعراب.

وأما المبحث الرابع فعقدناه للمعاني التفسيرية المستنبطة وأثرها في التعدد الوظيفي، وتضمن ثلاثة مطالب، الأول المعاني التفسيرية المستنبطة وأثرها في التعدد الوظيفي، وتضمن الثاني أسباب تعدد المعنى الوظيفي في النمط التركيبي. وأما الثالث فخصصناه للسياق القرآني والوظائف النحوية.

خاتمة: قدّمنا فيها أبرز النتائج التي توصل إليها البحث مع ذكر بعض التوصيات.

المبحث التمهيدى.

قَضَايَا وَتَعْرِيفَاتٌ:

المبحث التمهيديّ: قضايا وتعريفات.

المطلب الأوّل-تعريفات ومفاهيم.

أوّلا- تعريف التّركيب.

ثانيا-مصطلحا التّرتيب والتّتابع.

ثالثا- مفهوم النمط التّركيبيّ للجملة.

رابعا- النّظام اللّغويّ.

1- جهود النّحاة في وصف الجملة.

2- حجم التّركيب.

3- التّركيب النّحويّ من الوجهة البلاغيّة.

4- التّركيب عند علماء التّفسير.

خامسا- تعريف الوظيفة.

سادسا- الوظيفة مصطلحا ومنهجيا.

المطلب الثّاني: قضايا لغويّة ونحويّة.

أوّلا- النّحو العربيّ بين الشّكليّة والوظيفة.

ثانيا- دور الإسناد في الوظيفة والكلام.

ثالثا- قضية القصد.

رابعا- قضية السّكوت.

خامسا- مقارنة الوظيفة

تمهيد:

ارتبطت نشأة النحو بتفشي اللحن، وقد واجه العلماء هذه المشكلة بطريقتين: إحداهما بالتقعيد والأخرى برصد الأخطاء وتصحيحها¹. وتشير المصادر التي رافقت هذه الظاهرة -اللحن- إلى أنّ الخطأ كان مرتبطاً بضبط أواخر الكلم، أي بعلامات الإعراب². وبدا لبعض الباحثين في اللغة من المعاصرين -وهو مصيب في ذلك- أنّ الأمر كان يتعدى حدود العلامات الإعرابية ليشمل سائر الأنظمة اللغوية من صوت وصرف وتركيب، أي أنّها أخطاء في المبنى وليست في المعنى، وهذا ما يفسّر -عنده- سبب العزوف عن المعنى والانصراف إلى المبنى³. والصواب أنّهم انطلقوا من المبنى بغية الوصول إلى تبرير المعنى⁴، وعند استعراض حدود النحو العربي سيّضح لنا محلّ ظاهرة اللحن إن كان في الإعراب وحده أم لا.

ولمّا كان موضوع هذا البحث تطبيقياً أكثر منه نظرياً، رأيت من الضرورة أن أناقش -قبل الدّخول في تفاصيل البحث- بعض القضايا التي ليست من صميمه، إذ لا تدخل في أيّ فصل من فصوله، ولكنّها ذات عُلقة بعمومه؛ لذا أفردت لها فصلاً في مستهلّ الدراسة حتّى لا أضطرّ إلى إعادة شرحها في كلّ جزء من أجزاء البحث. وأمّا ما يختصّ بكلّ فصل فشرحه يكون في موضعه، تفادياً لتشعب التمهيد، وتجنّباً للفصل الطويل بين موضع شرحها واستعمالها. ثمّ إنّ البحوث اللغوية غالباً ما تفتقر إلى تحديد المفاهيم، وهذه الأخيرة بدورها تكون سبباً من أسباب إثارة النقاشات حول بعض القضايا، ومن هنا يأتي تركيزنا على كلا هذين الأمرين.

¹ - والطريقة الثانية هي التي ألّفت من أجلها كتب اللحن، ككتاب لحن العوامّ لأبي بكر محمد بن الحسن بن مُدحج الزبيديّ (ت: 379هـ)، وكتاب ما تلحن فيه العامة لأبي الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ (ت: 189هـ)، (كلاهما بتحقيق: رمضان عبد التّواب)، درة الغواصّ في أوهام الخواصّ، للقاسم ابن عليّ بن محمد الحريريّ (ت: 516هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي. وكتاب تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لأبي حفص عمر بن خلف الصّقلّيّ (ت: 501هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

² - ينظر: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ، أخبار التّحويّين البصريّين، تحقيق: طه محمد الزّبيّ، محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، 1955م، ص12.

³ - ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدّار البيضاء، المغرب، 1994م، ص12.

⁴ - ينظر: خليل غازي محمد أبو غفيفة، التراكيب التّحويّة بين الشّكلانيّة والوظيفيّة، رسالة ماجستير، عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الأردن، سنة المناقشة: 2004م، ص8. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة، ط1، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 1997م، ص20.

المطلب الأول: تعريفات ومفاهيم.

أولاً- تعريف التركيب: لم يستعمل سيبويه ولا المبرّد هذا المصطلح، ولعلّ أول من استعمل لفظاً من اشتقاقاته هو أبو بكر بن السراج (ت: 316هـ) عند حديثه عن الجمل المفيدة الواقعة خبراً: (أَمَّا الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ فَنَحْوُ: ... وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ إِبْتِدَاءٍ وَخَبَرٍ فَقَوْلُكَ...) ¹ ثمّ تبعه السيرافى (ت: 368) فتحدّث عنه بمفهوم أضيق من السابق أثناء حديثه عن العلل المانعة من الصّرف، فقال: (وَجَعَلَ الْاسْمَيْنِ اسْمًا وَاحِدًا هُوَ فَرْعٌ؛ لِأَنَّهُ تَرْكِيبُ الْإِسْمِ الْوَاحِدِ، فَهُوَ بَعْدَ الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ). ² وأول إشارة إلى مفهوم التركيب بشيء من التّوسّع هو ما ذكره ابن جنيّ من خلال تعريفه للنحو ³. وتحدّث ابن الحاجب عن التركيب أثناء تعريفه للكلام فعقد عنواناً لكيفية تركيبه ⁴. وكذلك فعل الزّحشرى في تعريفه للكلام حين قال: (هُوَ الْمُرَكَّبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنَدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى). ⁵ ثمّ أفرد له باباً في آخر الكتاب تحت عنوان "المركّبات" تحدّث فيه عن المبنيّ على فتح الجزأين والمبنيّ على فتح الأوّل والأعداد المركّبة، والأسماء المركّبة، جاعلاً بذلك فاصلاً بين التركيب والإسناد. وكلّ ما وجد في النّحو العربيّ من مصطلحات كالتركيب والمركّب والمركّبات فإنّما يقصدون بها ما يقوم مقام المفرد غالباً؛ أي أنّ دراستهم لتركيب العناصر اللّغويّة كانت تهدف إلى بيان مدى قدرتها على أداء المعنى النّحويّ، وتتّضح هذه الرّؤية أكثر عند تعرّضهم لتركيب بعض الأدوات الشرطيّة مثل: مهما، وإذما، ومتى ما، إنّ ما، أين ما، أيّاً ما ⁶.

التركيب لغة: اتّفقت كلمة اللّغويّين على أنّ التركيب هو: وضع الشّيء بعضه على بعض، ومن أقوالهم: (وَرَكَّبَهُ تَرْكِيبًا: وَضَعَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَتَرَكَّبَ وَتَرَكَبَ) ⁷ ويقولون: (رَكَّبَهُ: جَعَلَهُ يَرَكَّبُ، [وركب الشّيء] وَضَعَ بَعْضَهُ عَلَى

¹ - أبو بكر محدّد بن سهل بن السراج، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 64/1.

² - أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، عليّ سيّد عليّ، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2008م، 162/1.

³ - مظهر التّوسّع فيه أنّه جعله أحد أنواع تصرّف العرب في كلامها، وتجدر الإشارة إلى أنّه جعله قسيماً للتّصرّف في الإعراب لا قسماً منه.

⁴ - ينظر: رضيّ الدّين محدّد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي، 1996م، 31/1.

⁵ - أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزّحشرى، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: عليّ بو ملح، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م، ص23.

⁶ - ينظر: أبو أوس إبراهيم الشّمسان، الجملة الشرطيّة عند النّحاة العرب، ط1، مطابع الدّجوى، 1981م، ص174.

⁷ - محدّد مرتضى الحسيني الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد السّتار أحمد فراج، مطبعة حكوميّة، الكويت، 1965م، (ركب)، باب الباء، 526/2.

بَعْضٍ... وَرَكَّبَ الْكَلِمَةَ أَوْ الْجُمْلَةَ... وَتَرَكَّبَ الشَّيْءُ مِنْ كَذَا وَكَذَا تَأْلَفَ وَتَكَوَّنَ¹. والذي نخلص إليه من البحث اللغوي في مفردة (تركيب) أنها جامعة للحقيقة والمجاز؛ فإذا استعملوها في التعبير عن الحقيقة فإنها تكون بمعنى وضع شيء على آخر. أمّا حين يريدون التعبير المجازي فإنهم يصيرون معناها إلى التأليف والتكوين. واكتفى البحث اللغوي بهذا الأخير واتخذ موضوعاً مستقلاً بالدراسة؛ ومن هنا نجد الرّضي يطلق على المركّب من حرفين فصاعداً اسم الكلام، بل إنّ الكلام لغة قد اشتهر بهذا المركّب من حرفين².

غير أنّ صيرورة (التركيب) إلى معنى التأليف جعل المفهوم - في نظرنا - يحتاج إلى قيد جديد وهو المجانسة³، وبهذا يصبح معناه: ضمّ شيء إلى شيء على سبيل جعله قابلاً للتألف. فمثلاً ضمّ حرف إلى حرف يكون كلمة مستعملة، بينما يؤدّي تضامّ بعض الحروف إلى تشكيل كلمة مهملة، والذي أدخلها حيّر الإهمال هو عدم استعمال العرب لها، وتفسير ذلك فيما يبدو هو عدم المجانسة الصّوتية، وقد نبّه عليه علماء البلاغة فيما بعد في مبحث الفصاحة. وضمّ اسم إلى اسم قد يشكلّ جملة وكلّ هذا راجع إلى جنس الكلمة من حيث قبولها للدّخول في علاقة تركيبية بغية التعبير عن معنى مركّب. وربما يلاحظ الدّارس هنا أنّنا وضعنا نتيجة التركيب - الكلمة والجملة - وعناصره جنباً إلى جنب، وإنّما فعلنا ذلك لأنّ النّحاة أيضاً فهموا من المعنى اللّغوي للتركيب أنّه يؤلّف بين طائفتين من الكلمات، تجمع بينها علاقات ذات طبيعة مختلفة، تفضي في النهاية إلى معانٍ متنوّعة تمثّلت في أنواع أو أنماط تركيب الأسماء: وهي كالآتي: تركيب إسنادي، وتركيب إضافي، وتركيب بياضي، وتركيب عددي، وتركيب عطفي وتركيب مزجي⁴. وتعتبر فكرة التركيب اللبنة الأولى في بناء صرح النّحو العربي، وهي إحدى ركائز علم اللّسانيات الحديث، وجلّ أبحاث التركيب جرت في محلّ الجملة أو الكلام كما سيأتي ولكنه كان أشمل منهما بحسب فهمنا للمقصود بالتركيب عندهم⁵.

¹ - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشّروق الدّولية، 2004م، (ركب)، باب الرّاء، ص368.

² - ينظر: شرح الرّضي على الكافية، 21/1.

³ - نقصد بالمجانسة: أنّ جنس هذه الكلمة يجعلها قابلة لأن تتعلّق بغيرها وفق أنواع الارتباط المعروفة كالإضافة والإسناد والوصف والتّعدية...

⁴ - ينظر: إميل بدیع يعقوب، موسوعة علوم اللّغة العربيّة، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2006م، 127/2.

⁵ - انظر تعريف الرّحشريّ للكلام في الصّفحة السّابقة.

التركيب اصطلاحاً: لاحظنا من قبل توصل النحاة إلى اكتشاف أنماط التركيب أو أشكاله، بيد أننا لا نخفل بتعريف أو حد للتركيب يميّزه كمصطلح مستقلّ بالمفهوم في تراثنا النحويّ. ومع ذلك لا نعدم بعض الإشارات والإضاءات التي سائرت هذه المفردة التي صارت فيما بعد عنصراً مهماً في الدراسة النحويّة أو البحث اللغويّ الحديث.

ومن أوائل من أشار إلى وجود هذا المبحث في النحو العربيّ ابن جنيّ (ت: 392هـ)¹ أثناء تعريفه لعلم النحو وبيانه للغرض الذي وضع من أجله هذا العلم، فقد استعمل آنذاك مصطلح (التركيب) كما يظهر من قوله: (إنّحاء سمّت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والتسبب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليُلحق مَنْ ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة...) ² فالنحو عنده هو دراسة تركيبية للغة صوتاً وصرفاً وتأليفاً ودلالة؛ لأنّ الإعراب لا يُنال إلّا بالتركيب. وفيه إشارة إلى أنّ الخطأ يقع في جميع المستويات؛ لذلك ذكر فيه كلّ قواعد كلام العرب؛ ويؤيد هذا أنّ السكاكيّ (ت: 626هـ) قال: (منازات الخطأ إذا تصفّحتها ثلاثة: المفرد، والتأليف، وكون المركب مطاباً لما يجب أن يُكلّم له).³ ومع ذلك يبدو لنا مصطلح التركيب الذي ذكره في أثناء وصفه لمعنى النحو غير واضح المعالم، وغامض المقصود، وأقصى ما يدلّ عليه هو أنّه يمثّل جانباً من جوانب تصرف العرب في كلامها؛ ولهذا لا نعول كثيراً على هذا النصّ؛ إذ لا يفيدنا في تتبّع مفهومه في تلك المرحلة حتّى وإن رأى نحاد الموسيقى فيه عمقا وظيفياً⁴، ولكننا عندما نتقدّم خطوة في الزمن، نجد ابن الحشّاب (ت: 567هـ)⁵ يعود إلى استعمال قيد مهمّ أوجده أبو عليّ (ت: 377هـ)⁶ للتعبير عن علاقة أجزاء الجمل التي يتخاطب بها الناس، وهو قيد الائتلاف بين أجزاء التركيب من أجل تكوين كلام مستقلّ⁷. فمتى حصلت الألفة بين مفردات الكلام أنتجت

¹ - وابن جنيّ: هو أبو الفتح عثمان ابن جنيّ الموصلّي، له تصانيف عديدة، تتلمذ على يد أبي عليّ الفارسيّ حتّى برع في علوم العربيّة، توفي سنة 392هـ تاركاً وراءه كنزاً معرفياً تحكيه مؤلفاته الكثيرة ك: سرّ صناعة الإعراب، واللمع، والمحتسب، والخصائص وغيرها. ينظر: شمس الدّين الدّهليّ، سير أعلام النبلاء، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسيّ، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985م، 17/17، وما بعدها.

² - أبو الفتح عثمان بن جنيّ، الخصائص، تحقيق: محمّد عليّ التّجار، دار الكتب المصريّة، 34/1.

³ - أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن عليّ السّكاكيّ، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2000م، ص40.

⁴ - ينظر: نحاد الموسيقى، نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج النّظر اللّغويّ الحديث، ط1، المؤسسة العربيّة للدراسات والنّشر، 1980م، ص48.

⁵ - تاريخ وفاته هو ما أثبتته عليّ حيدر محقّق كتاب المرجّل.

⁶ - أبو عليّ الفارسيّ هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النّحويّ، إمام الأئمّة في النحو واللّغة، عاش 89 سنة، من أبرز تلاميذه ابن جنيّ، مات سنة 377هـ ببغداد. من مؤلّفاته الإيضاح العضديّ، الحجّة، ينظر: سير أعلام النبلاء، 380/16.

⁷ - يقول أبو عليّ: ((الاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلاماً مفيداً...)) أبو عليّ الفارسيّ، الإيضاح العضديّ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1996م، ص72.

فائدة، فإن لم تحصل الفائدة كان الائتلاف غير مفيد¹. ونفهم من هذا أن التركيب عند القدامى يطابق مفهوم الائتلاف، بمعنى أنه ليس مجرد تجاور بين المفردات، واستمر هذا الإطلاق إلى غاية القرن السادس عند بعضهم. واستعمل عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ)² مصطلحا آخر هو التعليق، ويبدو لنا أن القصد بهما واحد، غير أن عبد القاهر كان يريد أن يشرح مفهوم النظم فذكر أهم ميزة فيه وهي التعليق، وقد بدا لي أنه يفرق بين مصطلحين هما النظم والتعليق؛ فحين يعبر بالنظم فإنه ينظر إلى الألفاظ كيف تترتب وتنظم بحسب ترتيبها في نفس المتكلم، ولهذا ركز في تفسيره للنظم على الظواهر التركيبية كالتنكير والتقديم والذكر والحذف... أما عندما يستعمل مصطلح التعليق فإنه يرجعه إلى صحة معاني النحو وأحكامه³. وبالرغم من أن عبد القاهر الجرجاني كان يستعمل مصطلحي النظم والتعليق ليقدم بهما أفكاره في تقديم دلائل الإعجاز من الناحية البلاغية، إلا أن ذلك لم يمنع النحاة الذين أتوا بعده من الالتزام بالفكرة نفسها في عرض مفهوم التركيب؛ فقد استعمل ابن يعيش (ت: 643)⁴ وظيفة الإعراب -التعبير عن اختلاف المعاني- ليقربنا من نظرة النحاة إلى التركيب، حين حدّد المقصود بالمعرب عندهم، مستفيدا من (مصطلح التركيب)؛ لأنه لاحظ بنظرة شمولية للإعراب أن مدار الأمر على الوظيفة التي يؤديها الإعراب، ولذا نجده ينطلق في تعليقه لتغيير أواخر الاسم واستحقاقه لذلك قائلا: (لأنّ الإعراب إنّما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده، كان كصوت نُصوت به. فإن ركبته مع غيره تركيبا تحصيل به الفائدة نحو قولك: زيد منطلق، وقام بكر، فعينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه)⁵. ويؤكد ابن يعيش مرة أخرى على نضج مفهوم التركيب عنده من خلال اصطناعه لمفهوم مقارب له في الدلالة وهو (مصطلح العقد)⁶، ولعل سبب إيجاد هذا المصطلح الجديد واستخدامه له بجانب التركيب، سيعطي نظرة واضحة عن الحدود التي رسمها لنفسه في تعقب هذا المصطلح.

¹ - أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972م، ص 340.

² - هذا التاريخ هو اختيار محقق كتاب دلائل الإعجاز: محمد رضوان الداية، وفايز الداية.

³ - ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ط 1، دار الفكر، دمشق، سورية، 2007م، ص 55.

⁴ - اعتمادنا في تحديد تاريخ وفاته على قول محقق كتاب شرح المفصل للزمخشري، وهو إميل بدیع يعقوب، ينظر صفحة الغلاف.

⁵ - موفق الدين أبو البقاء بن يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بدیع يعقوب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م، 149/1.

⁶ - لا نستطيع أن نجزم بأن ابن يعيش هو أول من استعمل مصطلح "العقد والتركيب"؛ لأن ابن الحبتاز (ت: 639هـ) أيضا شاركه في ذلك، وهو قرينه في الزمن. ولكن ما يهتّمنا هو مفهوم المصطلح عندهما.

ونحن نقول تعقّب من قبيل التجوّز، وإلاّ فنحن نفهم هذا من معطيات أفكاره فقط، وقد ظهر جلياً أنّه يريد إقامة علاقة تلازميّة بين: الإعراب، والتّركيب، والعامل، كما يفهم من قوله في سبب تجريد المبتدأ والخبر للإسناد: (وإنّما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد؛ لأنّهما لو جرّدا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقّها أن يُنْعَقَ بها غير مُعرّبة؛ لأنّ الإعراب لا يُستحقّ إلاّ بعد العقد والتّركيب).¹ وكان لابن الحُبّاز أيضاً دور بارز في إيضاح مفهومي العقد والتّركيب، يدلّ لذلك ربطه بين العقد والإعراب من جهة، وبين التّركيب والخبر من ناحية أخرى كما يبدو من قوله: (وإنّما افتقر المبتدأ إلى الخبر؛ لأنّه لو جرّد من العوامل اللَّفْظِيَّةِ ولم يُخْبَرْ عنه لم يستحقّ إعراباً، لأنّ الاسم لا يستحقّ الإعراب إلاّ بالعقد والتّركيب).² والتّفريق بين هذين المصطلحين يبدو صعباً لشدة التّدخل بينهما، ويؤكد ذلك النصّ الموالي الذي يمثّل شرحاً لسابقه وإن بدا فيه التّركيز على صلة الإعراب بالتّركيب، يقول ابن الحُبّاز في هذا الصّدّد: (ويدلّك على ذلك أنّ أسماء العدَدِ وأسماء حُرُوفِ التّهجّي إذا سرّدت مُتَوَالِيَةً من غير أن تُعَقَّدَ بشيءٍ جاءتْ مَوْفُوفَاتٍ الأعجازِ كَقَوْلِكَ: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة... فلأجل ذلك افتقر إلى الخبر؛ لأنّه إذا رُكِبَ معه استحقّ الإعراب).³ بمعنى أنّ التّركيب لا يستلزم الإعراب في كلّ أحواله، وإنّما الذي يستلزمه هو التّعليق.

ولقد ظهر من مجموع التّصنّين السّابقين لابن يعيش ما يشبه التّصريح بوجود نوعين من الألفاظ: أحدهما مجرّد أصوات متتالية لا صلة بينها، والآخر كلمات مركّبة مفيدة فائدة للمتلقّي. ومن أجل هذا تفادى الاقتصار على التّركيب القائم على رصف المباني كيفما اتّفق من غير مراعاة للعلاقات التّحويّة، فأضاف (مصطلح العقد). وبهذا يصير التّركيب عنده موافقاً لما اصطلاح عليه ابن الخشّاب من قبل. ويطلعنا في نصّ ثالث على طريقة نشوء المعاني الوظيفيّة حين يتحدّث عن أدوات الجزاء ومنها ((إذ)) (الظرفيّة): (أثما ظرف، إلاّ أثما بالعقد والتّركيب غيّرت ونُقِلَتْ عَنْ مَعْنَاهَا بِلُزُومِ "مَا" إِيَّاهَا إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ).⁴ ويمكن تحليل هذا النصّ في ضوء فكرة الاهتمام بالمعنى في التّراث التّحويّ، وأوّل ما نسجّله هنا هو تأثير التّركيب في المعنى ويظهر ذلك بشكل صريح في كلمتي (غَيَّرَتْ) و(وُنُقِلَتْ)

¹ - شرح المفصل للزمخشري، 221/1.

² - أحمد بن الحسين بن الحُبّاز، توجيه اللّمع، تحقيق: فايز زكي محمّد دياب، ط2، دار السلام، مصر، 2007م، ص، 105، 106.

³ - نفسه، ص106.

⁴ - شرح المفصل للزمخشري، 273/4.

أي أنها كانت ذات معنى، ثم بفعل انضمام "ما" إليها صارت تعبر عن معنى مختلف. وبشكل لافت نلاحظ ابن يعيش يبحث عن تفسير لنظام تأليف كلمات جملة الشرط حتى تؤدي المعنى المراد.

ونظر الرضوي (ت: 688هـ)¹ إلى القيمة التي يكتسبها التركيب من خلال اقترانه بـ «مصطلح العقد»؛ لذا نجده يعود إلى ذات المصطلحين مركّزا على الغرض من وضع النحو ليقول: (إِنَّمَا قَدَّمَ حَدَّ الْكَلِمَةِ عَلَى حَدِّ الْكَلَامِ مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَهَمُّ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ مَعْرِفَةُ الْإِعْرَابِ الْحَاصِلِ فِي الْكَلَامِ بِسَبَبِ الْعَقْدِ وَالتَّرْكِيْبِ لِتَوْقُفِ الْكَلَامِ عَلَى الْكَلِمَةِ تَوْقُفَ الْمُرَكَّبِ عَلَى جُزْئِهِ).² وهكذا نتمكن من إيجاد صورة تكاد تكون مكتملة المعالم عن مفهوم التركيب في التراث النحوي.

وقد يستغنى عن مصطلح (العقد) ويستعمل عوضا عنه مصطلح آخر لتعزيد جانب التركيب، كالذي نجده في شرح ابن يعيش لتركيب بعض الأدوات كـ لولا ولوما وهلا: (إِعْلَمَنَّ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مُرَكَّبَةٌ تَدُلُّ مُفْرَدَاتُهَا عَلَى مَعْنَى، وَبِالضَّمِّ وَالتَّرْكِيْبِ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى آخَرَ لَمْ يَكُنْ لَهَا قَبْلَ التَّرْكِيْبِ، وَهُوَ التَّخْصِيصُ).³ فاستعمل مصطلح (الضم)؛ ثم عاد مرة أخرى ليجد مرادفا له وهو الجمع المؤدي إلى إحداث معنى ثالث⁴. فالكيفية التي يحدث بمراعاتها المعنى هي انضمام معنيين ليحصل من مجموعهما معنى ثالث، ولأجل هذا حصر النحاة أنواع الكلم التي يحدث بينها الائتلاف كما شاهدنا عند أبي علي والجرجاني وابن الخشاب وغيرهم. وتفسير حصرهم لها إنما هو رعايتهم للمعنى الناتج من تفاعلها دون غيرها.

وقد يمكننا تنويع النحاة في استعمالهم للمصطلحات من إدراك خلفيات فكرية كانت توجه مساراتهم النحوية، ولا يبدو لنا أنها مجرد اختيارات يلجأ إليها النحوي، والذي يغلب على الظن أن هناك أصولا كانوا يراعونها، وهي التي تفرض على النحوي اختيارا محددا. فمما لاحظته أن ابن يعيش يلجأ إلى استخدام العقد عند تفسيره لحركات الإعراب أو بحثه في العوامل، بينما يستعمل مصطلح الجمع حين يريد لفت الانتباه إلى طريقة تغيير المعنى بعيدا عن العوامل والمعاملات. ومن هنا رأى محمد عبد الفتاح الخطيب إدخال مصطلح العقد والتركيب ضمن

¹ - اعتمدنا في تحديد تاريخ وفاة الرضوي على ما ذكره يوسف حسن عمر، محقق كتاب شرح الرضوي على الكافية في صفحة الغلاف.

² - شرح الرضوي على الكافية لابن الحاجب، 31/1.

³ - شرح المفصل للزمخشري، 88/5.

⁴ - ينظر: نفسه، 105/5.

الأصول والضوابط التي قامت عليها فكرة العامل في النحو العربي¹. وبعد هذا نقول مطمئنين إن مفهوم التركيب في العرف النحوي هو نفسه العلاقة القائمة بين المفردات، وهذا يفتقر إلى عنصرين هما المركبات وحصول علاقة بينها. إلا أن هذا يدفع إلى اكتشاف الكيفية التي تحدث من خلالها هذه العلاقة، وهو ما يدعو إلى التطرق لضوابط أخرى.

ثانياً- الترتيب والتتابع:

وهما مصطلحان² لم يستخدمهما النحاة القدماء في تحديد مفهوم تركيب الجملة أو الكلام، ولكن هذا لا يعني إهمالهما لهما من كل ناحية أو جهلهم بهما، بل إن طريقة معالجتهما للغة تؤكد على حضور الرتبة بشكل لافت في تحليل نظام الجملة، حتى صارت مبحثاً مستقلاً في جلّ الأبواب النحوية، وعبر سيبويه في أوائل أبواب الكتاب عن اهتمام العرب بالمتقدم وعنايتهم به³. وبالرغم من كل هذه الإشارات المتناثرة التي يرجح أنها كانت مستقرة في أذهانهم لكنها لا توصلنا إلى قاعدة عامة تمثل منطلقاً واضح المعالم إلا بشيء من التؤدة والترسل. والمتأمل في تراثنا النحوي يدرك أن اعتماد النحاة على اللغة الجاهزة، وقيامهم بدور المتلقي للكلام؛ أي باعتبار الجملة حدثاً لغوياً، يمثل عنصراً تعبيرياً ومسلماً لغوياً حياً⁴، وتركيزهم على جانب علامات تقسيم الكلم، هو الذي اضطرهم إلى تشتيت بحوثهم في التركيب. ولكن النتائج التي توصلوا إليها في الناحية التركيبية كانت مهمة جداً، ويأتي في مقدمة ذلك ربطهم بين العناصر التركيبية ومعانيها الوظيفية كالذكور والتذكير والإفراد وفروعها، وأحوال الضمير من تكلم وحضور وغيبة، وكل ما له علاقة بالعلامات التي في آخر الكلم⁵. ونتج عن ذلك أيضاً تمييزهم بين بعض المصطلحات كالجملة والكلام في إطار وظيفي بحث⁶، أي أنهم ابتعدوا عن الشكلية حينما أهملوا التركيز على الكم.

¹ - ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، 50/2.

² - هناك فرق بين التتابع والرتبة، فبالرغم من أننا نعتبرهما مقومين أساسيين للتركيب إلا أن الرتبة لها علاقة بالأسلوب أكثر؛ لأنّ المواضع التي تخالف فيها الكلمة موقعها الأصلي لا تؤثر في أصل المعنى، بخلاف التتابع فإنه يفضي إلى إفساد المعنى أو إلى إنتاج تركيب عديم المعنى.

³ - ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، 34/1.

⁴ - ينظر: علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ط1، دار غريب، القاهرة، 2006م، ص42.

⁵ - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص16.

⁶ - ينظر: مقومات الجملة العربية، ص29.

وتعتمد الفكرة الأساسية لتحليل التركيب على ممارسة المتكلم للغة، وهذا يعني أنه لا بد أن يُخضع تركيبه لترتيب مناسب وتتابع محدّد، يوافق قواعد بناء الجملة من جهة ويعبّر عن مقاصده من جهة أخرى¹. أي أنّ التعبير باللغة لا يتمّ إلّا في إطار تبليغ المعنى وإيصاله وفق أحد أنماط -أشكال- بناء الجملة.

وإذا وقع للمتكلّم إفساد للمراتب أثناء تعبيره فشل في تبليغ مقصوده²، ممّا يعني وجود مقوم آخر للتركيب هو اعتبار الرتبة وتتابع العناصر وفق مسار لغويّ متعارف عليه، هو نفس النظام الذي كشفت عنه قواعد بناء الجملة. ولم يتحدّث المتقدّمون وأغلب المحدثين عن عنصر التتابع ودوره الدلاليّ بالرغم من عنايتهم بالرتبة. وممّن تنبّه إلى قيمة هذا العنصر في التراث النحويّ وأولاه عناية خاصّة فهمي حجازي حين لاحظ سيبويه يحلّل أنواعا من الجمل بحسب تتابع الكلمات داخل الجملة؛ ليلفت أنظار الدارسين للتركيب إلى قيمة التتابع في تشكيل المعنى وتكوينه³. وإذا تأملنا بدقّة في التراث اللسانيّ العربيّ القديم سيتبيّن لنا أنّ القدماء بالفعل كانوا يأخذون بعين الاعتبار مصطلح التتابع، ولكن بلفظ آخر هو الاختصاص، وقد أقاموا على هذا المبدأ نظريّة العامل، والتي من أهمّ مقوماتها أنّه لا يعمل من الحروف إلّا ما كان مختصّا بالدخول على الاسم أو الفعل. وقد يمكننا أن نعدّ من هذا القبيل ما لاحظته سيبويه حين أدخل بعض التراكيب من نحو: (قَدْ زَيْدًا رَأَيْتُ) و(كَيْ زَيْدًا يَأْتِيكَ)⁴ في المستقيم القبيح.

وعلق فهمي حجازي على النوع الذي مثّل به سيبويه للمستقيم القبيح، بأنّ الكلمات لا تخضع لتتابع يوافق قواعد بناء الجملة العربيّة⁵. وإن شئنا أن نعبر عن نفس المصطلح بما يوافقه في التراث النحويّ سنجد سيبويه ينطلق في تعييده للتركيب من مبدأ الاختصاص؛ ولهذا قال السّيرافيّ مبيناً وجه القبح: (وَإِنَّمَا قَبَحَ هَذَا؛ لِأَنَّ مِنْ حُكْمِ "قَدْ" أَنَّ يَلِيَهَا الْفِعْلُ، وَلَا يُفَارِقُهَا...)⁶ والاختصاص هو الذي يعبر عنه النحاة بوجوب تتابع اللفظين كالجارّ ومجروره، والنّاصب ومنصوبه والجازم ومجزومه. واجتهد الدارسون للنحو قديما وحديثا من أجل المساهمة في تفسير علاقة التركيب

¹ - ينظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار فباء، القاهرة، مصر، ص 107.

² - ينظر: نفسه، ص 108.

³ - ينظر: الكتاب، 26/1. مدخل إلى علم اللغة، ص 108.

⁴ - الكتاب، 26/1.

⁵ - ينظر: مدخل إلى علم اللغة، ص 108.

⁶ - شرح كتاب سيبويه، 187/1.

بالمعنى الذي ينشأ من توالي الألفاظ وفق نسق محدد؛ فوجدنا من المتقدمين عبد القاهر الجرجاني يستعمل مصطلح التعليق ليكشف به عن الطريقة التي تكتسب من خلالها الجملة معناها¹.

وبما أنّ الدارسين المحدثين لم ينطلقوا من فراغ ولم يبدأوا من الصفر إذ لا بدّ من الاستفادة من القديم بطريقة أو بأخرى، فقد أتت نتائج دراستهم شبه مطابقة لنتائج السابقين. من ذلك ما لخصه حماسة عبد اللطيف من أنظار بعض اللسانيين كتشومسكي، وجاكوبسون وانتهى إلى أنّ التعليق بين الكلمات هو معيار اكتساب الجملة لمعناها²؛ وذلك لأنّ (محور محاولات الوصف والتنظير للجملة إنّما هو العلاقات التركيبية)³ ومن هذا المنطلق سعى الدارسون إلى البحث عن وسائل التعليق. فوقفوا عند الإسناد وقضاياه، والعوامل وما يتصل بها من ظواهر.

ثالثاً- مفهوم النمط التركيبي للجملة:

ويقصد به (هيكلها الذي حدّده النّحاة بقواعدهم وربطوه بمعنى خاصّ، والخروج عن هذا الأصل هو إعطاء النمط معنى آخر كالّدعاء بالنّمط الخبري، والإنكار بالنّمط الاستفهامي، وهلمّ جرّاً).⁴ وهم بهذا قد درسوا جزءاً من التركيب فحسب؛ لأننا (نعلّم بالضرورة أنّ كلّ مُركّبٍ لا يُطلَقُ عَلَيْهِ الجُمْلَةُ).⁵ وهذا ما نستشفّه من العرض السابق للتركيب وعناصره. وننبّه هنا إلى أمر قد يلتبس وهو الأسلوب: ونقصد به ما يقابل الأصول البلاغية وثوابتها، فنعني به الصبغة النصّية⁶.

الجملة: من أكثر المصطلحات النّحويّة التي كثر الخلاف حول تعريفها، ونتيجة لذلك تعدّدت وجهات النظر في المعايير والأسس التي تجعل التعريف جامعاً مانعاً. وعموماً نستطيع أن نميّز بين ثلاثة اتجاهات:

¹ -دلائل الإعجاز، ص101.

² - ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، التحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى التحوي- الدلالي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2000م، ص12.

³ - ضوابط الفكر التحوي، 61/2.

⁴ -فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م، ص14.

⁵ - جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مع الموامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدّين، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1998م، 50/1.

⁶ - ينظر - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص14.

الاتجاه الأول: يقوم الجملة بحسب الفائدة، فأى قدر من اللفظ يفيد معنى يحسن السكوت عليه فهو جملة، ويعزى هذا لابن جى¹.

وأما الثانى فإنه يركّز على جانب الإسناد فكلّ تركيب وقع فيه الإسناد يسمّى جملة، أفاد أم لم يفد، وانقسم النّحاة في هذا الاتجاه إلى فريقين بالنّظر إلى العلاقة التي تجمع بين الجملة والكلام. وقد عزاه عليّ أبو المكارم لأبي الحسن الرّماني².

وهناك اتجاه ثالث ركّز في تعريفه على الإفادة والإسناد معا، وتبدو محاولة ابن يعيش من أصدق الأمثلة لهذا الاتجاه³. وبعد هذه النظرة السريعة على الاتجاهات التي مثّلت تصوّر النّحاة لمفهوم الجملة، نستطيع أن نندرك سبب إهمال المتقدّمين لوضع تعريف لها؛ لأنّهم إذا قيّدوها بالفائدة وحدها، سيستدرك عليهم بالإسناد، فإن هم أدخلوا الإسناد في الاعتبار وجدوا بعضها لا يفيد، فإن هم ذكروها معا استدرك عليهم بسقوط أحدهما في كثير من الجمل، فأسلوبا النداء والتعجب مثلا لا إسناد فيهما رغم إفادتهما كما في رأي عبد الرحمن أيّوب، وتركيب من نحو: "النار محرقة" ليس جملة رغم وجود الإسناد فيه لأنّه غير مفيد عند من يشترط الفائدة.

وورث المحدثون ما عند المتقدّمين؛ فقد عرّفها مهدي المخزومي عدّة تعريفات أغلبها تراعي الوظيفة التواصلية، فمن ذلك أمّا: (المركّب الذي يبيّن المتكلّم به أنّ صورة ذهنية كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه)⁴، وهي: (الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى ذهن السّامع)⁵ فهنا لا يذكر شيئا عن الإسناد، وإنّما هي نقل للأفكار والمعاني أي الفائدة في موقف تواصلى محدّد.

ولكنّه عاد مرّة أخرى ليوضّح نظريته، وكأنّه يدفع الاعتراض السّابق من خلال عرضه لمكوّنات الجملة التامة البسيطة المفيدة وهي المسند، والمسند إليه، والإسناد⁶. وفي محاولة ثانية للدارسين المحدثين نجد عبد الرحمن أيّوب يبيدي

1 - ينظر: مقوّمات الجملة العربيّة، ص46..

2 - ينظر: نفسه، ص47.

3 - ينظر: نفسه، ص32.

4 - مهدي المخزومي، في التحو العربيّ نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربيّ، بيروت، لبنان، 1986م، ص31.

5 - نفسه، ص31.

6 - ينظر: نفسه، ص31.

تأثره الشديد بالدراسات الحديثة من خلال ميله إلى التفريق بين الجمل التي هي نماذج تركيبية، وبين الجمل التي هي تطبيق لهذه النماذج من أجل تكوين ما يسمى بالجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها¹. ولكنه لا يخفي تأثره بالمفهوم التقليدي للجملة، ويظهر ذلك بشكل واضح في تقسيمه للجمل إلى اسمية وفعلية مراعيًا نفس المقاييس؛ إلا أنه أحدث تصنيفًا جديدًا من أجل تفادي التأويلات والتفديرات التي قال بها النحاة في جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب، فأدخل كل هذه الأنواع تحت مسمى الجمل غير الإسنادية، وأمّا الجملة الإسنادية فعالجها بنفس طريقة النحاة القدماء². وهذا يعني أنّ النحاة قد توصّلوا إلى معرفة بنية تركيبية مجردة قائمة في ذهن كل متكلم وإن لم يستطع الإفصاح عنها.

رابعاً- النظام اللغوي:

هناك فرق واضح بين تحليل البنية من أجل معرفة أصول التراكيب، أي الحد الأدنى لكل كلام مؤدّ فائدة تواصلية، وهذا هو الذي يقصد به البنية الأساسية أو النظام اللغوي وهو قائم بشكل واضح على الإسناد. وقد فطن عبد الحميد السيد لهذا الأمر وأولاه عناية تامة في كتابه دراسات في اللسانيات العربية، لكنه تقيّد بدراسة الإسناد ومقيّداته أو مقيّدات ركنيه أو أحدهما.

1- جهود النحاة في وصف الجملة:

الملاحظ والمتأمل في التراث النحوي لا يكاد يجد تعريفاً شاملاً لمفهوم الجملة في المراحل الأولى لنشأة النحو العربي، بل لا يجد هذا المصطلح رائجاً في المؤلفات القديمة، ورغم ظهوره في بداية القرن الثالث الهجري أو نهاية الثاني -لأننا لا نعلم بالتحديد متى وضع المبرّد كتابه المقتضب- نجد أبا العباس المبرّد يذكر الجملة التي تقوم بدور المسند والحال والصفة وغيرها من الوظائف؛ أي في سياق ورود الجمل غير المستقلة أو التي لا تقصد لذاتها³.

¹ - ينظر: عبد الرحمن محمد أيّوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، 1957م، ص126.

² - ينظر: نفسه، ص129.

³ - ينظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، 33/1.

وذكر أغلب الدارسين المحدثين هذا الأمر وعدّوه من تجاهل النّحاة أو تغافلهم أو عدم اهتمامهم بالجملة¹، وقلّ من تنبّه إلى تفريق النّحاة بين وضع المفهوم ووصفه؛ إنّ مصطلحا بهذه القيمة الّتي استمدّها من كونه حقلا لكلّ التجارب النّحويّة، بدءا بملاحظة الحالات الإعرابيّة، إلى تقسيم العلامات وتفسيرها، وإصدار الأحكام على المواقع، ووضع الشّروط، إلى غير ذلك ممّا هو مبسوط في كتب النّحو، ثمّ بعد هذا كلّه توضع التعريفات، وتحدّد معايير التّقسيمات لشتّى أنواع الكلم، ولا يوضع تعريف للجملة هو أمر ينبغي أن ينظر إليه نظرة إيجابيّة.

وإنّ أكثر ما يغلب على الظّن أنّ نحّاتنا لم تكن لهم عناية بوضع المصطلح بقدر ما كان يرضيهم أن يصفوا البنية التّركيبية للجملة، وقد كانت لعلّيّ أبي المكارم نظرة سليمة لتعامل النّحاة مع الجملة لكنّها للأسف كانت عابرة، بل إنّها في مجملها ناقدة. ويبدو لنا أنّه كان مستعجلا في قراءته لنصّ ابن جنيّ، فسبّقه قلمه ليقول إنّنا لا ندرى ماذا كان يقصد بالفائدة، التّقييد أم الوصف²؟

وقد أحسن عبد الحميد السيّد -في تقديرنا- في قراءته لحدّ الجملة الّذي وضعه المتأخّرون، مستعملا الحسّ الوظيفي³؛ لأنّ القضايا الّتي تثار حول الفائدة -مثلا- كلّها ناتجة عن زاوية نظر واحدة، تتّسع حينما فتشمل الإسناد، وتضيّق حينما آخر فتكتفي بما يستفيد منه المخاطب أو السّامع؛ أي أنّ الحدود أو القيود كلّها موضوعة بالنّسبة إلى جملة عربيّة في وضعها التّعبيريّ (أي من خلال كونها عنصرا تعبيريا أو مسلّكا لغويا حيّا)⁴ حسب تعبير عليّ أبو المكارم.

وإنّ من أبرز الأدلّة على أنّ النّحاة كانوا يصفون الجملة ولا يقصدون تعريفها أو تحديدها هو اعتمادهم على تعريف الكلام، فكلّ من تصدّر لتعريف الجملة قبل ابن هشام النّحويّ لم يعرفها هي صراحة⁵، وإنّما بدأ بتعريف

¹ - ينظر: مقومات الجملة العربيّة، ص18. في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص33، 34. عبد القادر المهيري، نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، ط1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، 1993م، ص32، 33.

² - ينظر: مقومات الجملة العربيّة، ص34.

³ - ينظر: عبد الحميد مصطفى السيّد، دراسات في اللّسانيّات العربيّة، ط1، دار حامد، عمان، الأردن، 2004م، ص24.

⁴ - مقومات الجملة، ص42.

⁵ - لأنّ بعض من جاء بعده قد عرفها، ومن أشهرهم تعريف السيوطي لها بأنّها: القول المركّب. مع الهوامع، 49/1.

الكلام ثم ذكر أنه يسمّى جملة. ويمكن ملاحظة هذا بوضوح في تعريفات ابن جنيّ والرحمانيّ وابن يعيش¹. وصنّفت هذه الطائفة من النّحاة ضمن القائلين بالتّرادف بين الجملة والكلام.

ومّا يكاد يكون صريحاً في توضيح قصد النّحاة بما يسمّى تعريفاً أن نجد الرّضّيّ يفرّق بين الكلام والجملة بالقصد الدّائى وعدمه²، ممّا يعدّ - في نظرنا - محاولة جادة لوصف الجملة في أحد أطوارها، ويجب أن ننبه على أنّ محاولة الرّضّيّ في الحقيقة ما هي إلّا صياغة أخرى لنظرة النّحاة للبنى التركيبية، و(تدلّ هذه الأنظار على وعي تامّ بمراحل تكوّن البنى المختلفة للجملة العربيّة والتنظير لها).³ فالنّحاة لم يضعوا حدّاً للجملة وإنّما وضعوا وصفاً لها، أو لنقل إنهم وصفوا المراحل الّتي تمرّ بها البنى المختلفة. والنّظام النّحويّ الّذي صار مستوى مستقلاً معترفاً به عند جمهور اللّسانيّين واللّغويّين المحدثين هو في الواقع وصف لأدنى مكوّن للجملة؛ فالنّمودجان الأساسيّان للجملة العربيّة: (مبتدأ + خبر)، و(فعل + فاعل). أو بعبارة أخرى: (المسند + المسند إليه)، هو الشّكل التّنظيميّ للجملة، أي أنّه (يمنح معاني نحوية منسّقة)⁴ فالجملة تبدأ في الأصل من معرفة تعلّق المسند بالمسند إليه، ثمّ يضاف إليها عناصر أخرى بغية تشكيل علاقات نحوية جديدة (تمدّد في بناء الجملة من خلال معانٍ وظيفيّة مخصوصة وروابط تركيبية محدّدة).⁵ وفي كلّ هذه المراحل ينبغي أن لا يهمل دور المتكلّم وما يريد، والمخاطب وما يفهمه أو يستفيد.

وأصرح عبارة تدلّ على ما فهمناه من تعامل النّحاة مع هذا التّركيب الخاصّ هو تسميتهم للتّراكيب المعرّبة عن معنى الشّروط أو معنى الجواب أو الصّلة جملاً مجازيّة؛ (لأنّ كلّاً منها كان جملةً قبل، فأُطلِقَت الجُمْلَةُ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ، كإِطْلَاقِ الْيَتَامَى عَلَى الْبَالِغِينَ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُمْ كَانُوا كَذَلِكَ).⁶ بمعنى أنّ هناك أنماطاً تركيبية معيّنة هي الممثلة للإطار التركيبيّ الكلّيّ الّذي يرتدّ إلى نوعين من الجمل هما الاسميّة والفعليّة.

¹ - ينظر: الخصائص، 17/1. شرح المفصل للرحمانيّ، 70/1.

² - ينظر: شرح الرّضّيّ على الكافية، 33/1.

³ - دراسات في اللّسانيّات، ص 24.

⁴ - نفسه، ص 24.

⁵ - نفسه، ص 24.

⁶ - همع الهوامع، 50/1.

2- حجم التركيب:

وفي بعض التعريفات السابقة نجد إشارة قيمة إلى ربط تعريف الجملة بالمعنى المنقول بين المتكلم والمخاطب، ولكنها ليست كافية لإعطاء فكرة حقيقية عما يريده صاحبها من توسيع نطاق التركيب؛ ونجد مثل هذه الإشارة تردّد كثيرا في تراثنا العربى؛ فطول الحديث وقصره وهو المعروف في البلاغة العربية بالإطناب والايجاز أو بالحذف والذكر كما في علم النحو يرتدّ في النهاية للموقف الذي حدث فيه الكلام، وفي هذا المعنى يقول أبو عمرو بن العلاء حين سئل: (هل كانت العرب تُطيل؟ فقال: نعم، ليسمع منها، قيل: فهل كانت تُوجز؟ قال: نعم، ليحفظ عنها).¹ وتردّدت مثل هذه العبارات والمعاني في كلامهم، ومنها ما قاله الخليل بن أحمد: (يُطوّل الكلام ويكثر ليُفهم، ويوجز ويختصر ليُحفظ).² ثم ذكر مقامات كلّ غرض منهما.

3- التركيب التحوي من الوجهة البلاغية:

لقد وجدنا أنّ بعض العبارات التي ترد في النصوص البلاغية تصف التركيب أكثر ممّا قدّمه النحاة، ويجلّي هذا الأمر عبد الحميد هنداوي في فصل عقده لـ "دراسة التراكيب" في مقدّمة تحقيقه لمفتاح العلوم، وجاء العنوان كما أثبتناه لفظا ومعنى، وتفصيله كما يراها هو أنّه صار من الضّروريّ أن تتسع دراسة التراكيب لتشمل الأساليب البلاغية المختلفة من: الخبر والإنشاء، والتوكيد، والحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والتخصيص، والتكرار، والفصل والوصل... إلخ.³

وحافظ على مبدأ الشمولية في تناول الظواهر اللغوية فبعد أن ذكر الأساليب البلاغية المختلفة قال: (وذلك بلا تفرقة- في ذلك كلّ- بين المُسنَد والمُسند إليه، حتّى تتلافى تكرار المباحث وتشتيت بحث الظاهرة الواحدة في أكثر من موضع. كما أنّنا لا نرى غضاضة أن يتسع هذا المبحث ليشمل كلّاً من: التشبيه، والاستعارة، والكناية، والمجاز، والإلتفات، والمطابقة، والسجع، والجناس... إلخ ففي رأيي أنّ هذه كلّها أساليب فنية متنوّعة لا ضرورة

¹ - أبو عليّ الحسن بن رشيّق القيروانيّ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، 1981م، 186/1.

² - نفسه، 186/1.

³ - ينظر: مفتاح العلوم، ص31.

لِتَخْصِيصِهَا بِعِلْمٍ مُسْتَقِلٍّ عَنْ عِلْمِ دِرَاسَةِ التَّرَاكِيْبِ أَوْ الْأَسَالِيْبِ.¹ ومن هذا النَّصِّ نفهم الكيفية التي كان يحسن أن يتعامل النحاة والبلاغيون بها مع الظواهر التركيبية أو الأساليب.

والذي نريده من هذا الكلام هو لفت الأنظار إلى المقترح الذي قدّمه هندأوي من أنّه كان حرّاً بالبلاغيين أن يدرسوا كلّ أشكال التركيب وأنماطه تحت مسمى الإسناد من غير تفريق بين مسند ومسند إليه؛ بمعنى أنّ التّأليف أهمّ من بحث الأغراض التي تعبّر عن صور كلّ واحد منهما على حدة، ويجب أن يتعدّى هذا أيضاً إلى عدم الفصل بين المسند إليه (المبتدأ) والمسند إليه (الفاعل)، فمن الضروريّ أن يجعل الإسناد في كلّ الأحوال هو المرجع الذي ترتدّ جميع الأفكار النحويّة والبلاغيّة إليه، وينطبق نفس المقال على المسند (الفعل والخبر)، ويجب أن ننّه إلى أنّ هذه الفكرة ليست بالجديدة؛ فسيبويه مثلاً عقد من أجل ذلك باباً للمسند والمسند إليه من غير تفريق بين اسمي وفعلية، وإنّما أظهر الفرق بينهما في التعبير بهما، وتداول النحاة بعده هذا المعنى فحرصوا على إبراز صلة القرابة بين نوعي الإسناد، واستمروا على ذلك إلى عصور متأخرة، كالذي صوّره ابن يعيش في بحث حذف الخبر الذي سدّ الفاعل مسدّه²، وما ذكره الرّضويّ في هذه المسألة وغيره³، (فالتّسبة التي بين المسند إليه والمسند ثابتة، وإن تغيّر التّمط التركيبيّ للكلام «مبتدأ + خبر»، «فعل + فاعل».)⁴ بل إنّ هذه الفكرة كانت قائمة في أذهان البلاغيين أيضاً، ونصّ عليها أبو يعقوب السّكاكيّ أثناء عرضه لمفهوم النّحو بقوله: (مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ التَّرَكِيْبِ فِيمَا بَيْنَ الْكَلِمِ لِتَأْدِيَةِ أَصْلِ الْمَعْنَى مُطْلَقًا بِمَقَائِيْسٍ مُسْتَنْبَطَةٍ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَقَوَائِيْنٍ مُبَيَّنَةٍ عَلَيْهَا).⁵ ويظهر من هذا الحدّ أنّ موضوع علم النّحو عنده هو دراسة العلاقة بين طريقة التركيب والمعنى الأساسي الذي ينتج عن ذلك. ومن الملاحظات التي نتوقّف عندها في هذا التعريف:

- أنّ أداء المعنى الأساسي أو المعنى الوظيفي لا يتمّ برصّ الكلمات كيفما اتّفق، وإنّما لا بدّ فيه من مراعاة مقاييس وقوانين مستخرجة من كلام العرب.

¹ - مفتاح العلوم، ص 31.

² - ينظر: شرح المفصل للمخبري، 1/243.

³ - ينظر: شرح الرّضويّ على الكافية، 1/268.

⁴ - محمود عبد السلام شرف الدّين، الإعراب والتركيب بين الشّكل والتّسبة دراسة تفسيرية، ط 1، دار سرحان، 1984م، ص 128.

⁵ - مفتاح العلوم، ص 75.

- ربطه بين المعنى وطريقة التركيب، وهو يقصد بالكيفية التقديم والتأخير وما يصاحبه من هيئات. تمثل تمهيدا لبحث علم المعاني الذي يعنى (بَتَّبِعْ خَوَاصَّ تَرَكَيبِ الْكَلَامِ فِي الْإِفَادَةِ).¹ وقصده من خواص التركيب هو الفهم الذي يسابق التركيب عند سماعه من أول لحظة. ومن الأمثلة على ذلك أن يسبق إلى الفهم نفى الشك بمجرد سماع تركيب من نحو: إن زيدا منطلق. وغير ذلك من المعاني التي يتميز بها كل تركيب عن غيره.

- استعماله القياس الذي يعدّ في نظر الدارسين المحدثين أحد المقومات الأساسية للمنهج المعياري²، لأن الغرض الذي كان يريد الوصول إليه هو التحرّز من الخطأ³.

- تنويعه في التعبير عن المعنى المستفاد من تأليف الكلم وتركيبها وفق سنن العرب، فاستعمل في تعريفه لعلم النحو مصطلح "أصل المعنى" بينما في حدّ المعاني جاء بمصطلح الفائدة، والمعروف أنّ الفائدة يستخدمها النحاة.

4- التركيب عند علماء التفسير:

وبحكم متابعتي لهذا المصطلح طوال مراحل هذا البحث تبين لي أنّ أكثر من استعمل لفظ التركيب من الأقدمين هم المفسرون، واستعمالهم له ليس مقصودا لذاته؛ بمعنى أنّه لم يكن علما مستقلا مثلما هو عليه الآن. ولعلّ أكثر من كان يستعمل التركيب بمعنى النحو هو أبو حيّان، ونكتفي بأخذ تصوّر عنه من خلال سورة الأنعام وحدها؛ فلقد كان يعبر عن التركيب تارة باللفظ الصريح وذلك في مرّات كثيرة منها: عند ردّه على الرّخشيّ في تجويزه عطف {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1] على جملة الصلّة {خَلَقَ السَّمُوتَ وَالْأَرْضَ} [الأنعام: 1] قال أبو حيّان: (فَلَوْ جَعَلْتَ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا} صَلَةً لَمْ يَصِحَّ هَذَا التَّرْكِيبُ... مَعَ تَرْجِيحِ حَمْلِهِ عَلَى التَّرْكِيبِ الصَّحِيحِ الْفَصِيحِ).⁴ كما كان يعبر عنه بلفظ الاستعمال كما في تعليقه على رأي الطبريّ في معنى: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} [الأنعام: 1] حيث قال: (...لِأَنَّ تِلْكَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُقَارَبَةِ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَهَذِهِ الَّتِي فِي الْآيَةِ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ فَهُمَا مُتَبَايِنَانِ مَعْنًى وَاسْتِعْمَالًا).⁵ أي وتركيبا.

¹ - مفتاح العلوم، ص 161.

² - ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط 4، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص 39.

³ - ينظر: مفتاح العلوم، ص 75.

⁴ - محمد بن يوسف أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1993م، 74/4.

⁵ - نفسه، 73/4.

وهذا في الواقع تمهيد للدراسة النصّية، لكن في قناعتنا أن هناك مرحلة وسطى بين النصّ والجملّة هي التركيب أو الرّبط بين الجمل؛ لأنّ التفاهم الذي يمثّل الباعث الحقيقيّ للكلام قد يحدث بجملّة كما يحدث بأكثر من ذلك، ولكن يندر أن يكون بنصّ كامل، ولا يكون ذلك إلّا في حالة لا يتّضح مراد المتكلّم دون ذكر آخر الكلام. وهنا لابدّ أن نميّز بين النصّ وبين ما يعرف بالمناسبة بين المعاني التي تتضمّن الجمل، لأنّه قد يحدث الفهم بكلّ جملّة على حدة، وتكون الجمل الأخرى كلّ واحدة تعبّر عن معنى زائد. أمّا النصّ فقد يكون فكرة أو موضوعاً واحداً هو في ذاته المعاني الجزئية المعبّر عنها بالجمل. وبناء على هذا نقرّر أنّ المقصود بالتركيب هو كلّ ما ينشأ من علاقات بين مفردات اللّغة متضمّناً معنى يقصده المتكلّم ويفهمه المخاطب، وليس لذلك حدّ معيّن، فقد يكون كلمة كما في حالة الحذف وقد يكون جملاً متسلسلة كما في الإسناد المتعدّد أو الجمل المركّبة. ونرى أنّ أحسن من أسّس لمفهوم التركيب عبد القاهر الجرجانيّ في نظريته التركيبية التي أراد أن يطابق بها قصد المتكلّم لطريقة نظم الكلام، ومن أحسن المحاولات المعاصرة التي سعت إلى تقريب هذه النظرة ما قدّمه مصطفى حميدة في كتابه نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملّة العربيّة، وفي مقابل ذلك ركّز أغلب الباحثين واللّغويّين على بنية الجملّة بعيداً عن كونها استعمالاً أو حدثاً لغويّاً، فدرسها حماسة عبد اللّطيف في مؤلّف خاصّ سمّاه بناء الجملّة العربيّة، وتحدّثت جلّ الكتب المعاصرة عن نفس الفكرة. ولذلك فإنّنا عندما نستعمل مصطلح التركيب فإنّنا نعني به أيضاً بنية الجملّة وبناءها، ونعني به طرائق التعليق التي هي جزء من الجملّة، كلّ ذلك داخل في مسمّى التركيب عندنا.

خامساً-تعريف الوظيفة: المعاني التي دلّت عليها كلمة وظيفة في المعاجم العربيّة يمكن تلخيصها فيما يلي:

جاءت كلمة الوظيفة في اللّغة العربيّة بمعنى التقدير؛ يقول ابن فارس: (الْوُضَيْفَةُ: مَا يُقَدَّرُ لِلْإِنْسَانِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ طَعَامٍ أَوْ رِزْقٍ). [يُقَالُ وَظَّفْتُ لَهُ] ¹ وَقَدْ وَظَّفْتُهُ تَوْظِيفاً ². وكان الخليل بن أحمد قد وضع عبارة: " وَهِيَ شِبْهُ الدُّوَلِ مَرَّةً هَؤُلَاءِ وَمَرَّةً هَؤُلَاءِ، أَيْ جُعِلَتْ وَضِيفَةٌ لِلنَّاسِ " ³.

¹ - أبو الحسن أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ط2، دار الفكر، القاهرة، مصر، 1968م، (وظف)، 122/6.

² - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987م، باب الفاء، فصل الواو، 1439/4.

³ - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزوميّ، إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، باب الطاء، 170/8.

وزاد أحمد بن فارس معنى متفرعا عن الأصل الذي ذكرته -أعني التقدير- فقال: " يُقَالُ وَظَّفْتُ الْبَعِيرَ إِذَا فَصَرْتُ لَهُ الْقَيْدَ، وَيُقَالُ: مَرَّ يَظْفُهُمْ، أَيُّ بَيْنَهُمْ كَأَنَّهُ يَجْعَلُ وَظِيفُهُ بِإِزَاءِ أُوْظِفَتِهِمْ"¹

وانطلاقا من هذا المعنى اللغوي للوظيفة أطلق بعض الباحثين² هذه التسمية على الفاعل، ونائب الفاعل، والمضاف والصفة والحال... وغيرها؛ فقال وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول ووظيفة المضاف... ويقصد بها الدور الذي تؤديه في الكلام، ولم يكن القدماء يستعملون هذا المصطلح رغم وضوح المناسبة بينه وبين معناه اللغوي.

والوظائف النحوية هي التي كان يسميها القدماء بالأوجه الإعرابية، ونحن نؤثر استعمال الوظيفة؛ لأن الكلمة حين تشغل موقعا معينا في التركيب قد تتعدد (الأوجه) الممكنة للمعنى الوظيفي الذي تؤديه، وفي هذه الحالة نلجأ إلى تقدير أقرب معنى يعبر عن الوظيفة التي تحتلها المفردة، فنجمع بين المصطلح والمعنى المعجمي الذي يعبر عنه. كما أن الكلمة لا تكتسب قيمتها في الجملة إلا من خلال الدور الذي يحوله لها الموقع الذي تحتله، والتعبير عن هذه القيمة يكون بالوظيفة أحسن.

ومن أوائل من نبه على فكرة التقدير هذه في وضع المفردات في مواقعها بحسب المعنى المقدّر لها عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ) -رحمه الله- حين عبّر عن نظرية النظم بقوله: (وَأَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ النَّظْمُ إِلَّا أَنْ تَضَعَ كَلَامَكَ الْوَضْعَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ عِلْمُ النَّحْوِ...) ³ وهو بهذا ينبّه إلى قيمة علمية تتمثل في تعيين معالم بناء الجملة، والتي صارت تدرس في علم خاص بها وهو علم التراكيب.

وكل المعاني التي أشارت إليها كتب المعاجم، تدور حول تقدير شيء دائم ومستمر، وحول التداول والتناوب على هذا الشيء المقدّر، وعلى الاقتران بين الأوظفة. وكلّ هذه المعاني جائزة في الدراسة اللسانية والنحوية، وقابلة للتطبيق، فنحن نأخذ بتقدير المعنى في التركيب والفهم، ونختار لذلك البنية المناسبة بناء على مبدأ التناوب والتداول على الوظائف، كما نقرّ باقتران الوظائف وتعالقها في باب واحد كما بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وهلمّ جزّا. ونزيد الأمر إيضاحا حين نقول: إنّ كلمة (وظيفة) في اللغة العربية ليست من الكلمات العادية التي تجري على أقلام

¹ - معجم مقاييس اللغة، (وظف)، 6/122.

² - ينظر: ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية دراسة في اتّساع النظام والأساليب، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996م، ص 8.

³ - دلائل الإعجاز، ص 122.

الكتاب والباحثين، إلا أن مادتها الاشتقاقية تنطوي على دلالة مِهْنِيَّة، وقد تكون وظيفة الشيء هي دوره، وهذا يدفعنا إلى الحديث عن الكيفية التي يؤدي بها هذا الشيء عمله أو شغله ودوره. ومن هنا يمكننا أن نتحدث عن عدد من الوظائف الاجتماعية كوظيفة التربية، والتعليم، والأمن... والذي ينقذ هذه الوظائف هي الأسرة والمدرسة والحكومة. كما يمكن أن نجد وظائف من نوع آخر كتلك التي يبحثها علم الأحياء من خلال ربطه بين الأعضاء الحية ووظائفها الحيوية مثل وظيفة القلب في ضخ الدم، ووظيفة الرئة في تبادل الغازات، ووظيفة الكلية في تنقية الدم... وبالطريقة نفسها نتحدث عما كان يعنيه علماء العربية بالعلامات الإعرابية، والأوجه النحوية.

ومعنى هذا أن ثمة عناصر تكوينية تتفاعل فيما بينها، وتكتسب قيمتها من الدور الذي تختص بأدائه، وهذا المعنى ينطبق على كل مكون بينه وبين سائر المكونات الأخرى علاقة مهما كان نوعها. إلا أنه يجب أن تحكم هذه العلاقات نُظْم ثابتة. وفي اللغة لا يستقيم حال أي خطاب إلا في وجود أنواع خاصة من العلاقات، وفي مقدمة ذلك (علاقة ارتباط التراكيب اللغوية بمقاصد الخطاب ومقتضيات الحال).¹ لكي تستجيب للدور الذي يطلب منها لأداء المعاني المتبادلة بين أفراد الجماعة اللغوية، في إطار يلزم المتكلم باحترام منطقية الكلام.² وليس معنى هذا أن علماء اللسان العربي يريدون التوقف عند المعنى التجريبي الذي يضعه الواقع بين أيدينا على نحو مباشر.³ ففي الحقيقة لم يكن يهتمهم هذا إلا بالقدر الذي يضعهم في تماس مباشر مع النسق العقلي المنظم للعمليات الجارية أثناء النقل الفعلي للمعلومة من لسان المتحدث إلى عقل المتلقي الواعي.

وتلي العلاقة السابقة - في الذكر والتصور فقط - علاقة أخرى تمثل الارتباط الداخلي بين الوحدات اللغوية، كالمعاني المعجمية، والعلامات الإعرابية والتغيرات الطارئة على الألفاظ من حين لآخر كالتعريف والتنكير والتقديم والتأخير والذكر والحذف... وغيرها من الظواهر اللغوية، وهي التي يمكن أن تحدد ملامح البنية وتوضح صورتها بشكل دقيق. غير أن البحث في طرائق تأليف الكلام، وقواعد ربط المفردات في الجمل لا ينبئ إلا عن المعنى العام للجملة والكلام.

¹ - خديجة محمد الصافي، نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ط1، دار السلام، 2008م، ص36.

² - ينظر: نفسه، ص11.

³ - ينظر: زكريا إبراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، دار مصر للطباعة، ص33.

ويسمح الربط بين العلاقتين السابقتين بجعل اللسان أداة أو وسيلة تبليغية، وظيفته الأساسية هي تسهيل التواصل بين أفراد الجماعة اللغوية، ولا تعدّ المعاني التي تتشكل داخل الجمل -حسب هذا المنظور- إلا مظهرًا من مظاهر التفاعل بين البنية التركيبية والوظيفة التواصلية. وهذا يعني أنّ الوظيفة تتحدّد على مرحلتين، تكون في الأولى عبارة عن معانٍ نحوية من فاعلية ومفعولية وحالية وإضافة وابتداء وخبر... ويتعلق هذه المعاني بنوع من الارتباط تظهر صورة البناء الذي يكون جاهزًا للوصف باعتبار أنّه انعكاس للوظيفة التي تناسب ظروف القول في المرحلة الأخيرة، وتعبير مختصر نقول إنّ نحائنا قد نفذوا من مستوى الشكل إلى الدلالة والمقصود... وقد كان عبد القاهر الجرجاني يدعو إلى شيء من هذا كما يبدو في كثير من نصوصه ومنها قوله: (فَلَا تَرَى كَلَامًا قَدْ وُصِفَ بِصِحَّةٍ نَظْمٍ أَوْ فَسَادِهِ، أَوْ وُصِفَ بِمَزِيَّةٍ وَفُضِّلَ فِيهِ، إِلَّا وَأَنْتَ تَجِدُ مَرْجِعَ تِلْكَ الصِّحَّةِ وَذَلِكَ الْفُسَادِ وَتِلْكَ الْمَزِيَّةِ وَذَلِكَ الْفُضْلِ إِلَى مَعَانِي النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ).¹ ثمّ ساق أمثلة عن فساد النظم الذي يرجع إلى سوء التأليف. وعقبه بما يحسن ويروق مسمعه إن أحسن صاحبه في اختيار المعنى النحويّ وأصاب به موضعه من التقديم والتأخير أو الذكر والحذف...²

وقد تبين من خلال ما سبق أنّ هناك فاصلاً منهجياً بين نحو يركّز على وصف البنية واستخراج قواعدها، ونحو يهدف إلى معرفة كيفية استخدام البنية في التعبير والتواصل، واستخلاص العناصر المؤثرة في المعنى بحسب السياقات المختلفة، إلا أنّ هذا النوع الأخير أدخل في علم المعاني منه في علم النحو.

سادسا-الوظيفية مصطلحا ومنهجيا:

يعدّ المنهج الذي يتبعه كلّ واصف لنظام من أنظمة اللغة هو المعيار المتحكّم في تحديد توجهاته، وأهم ما يميّز المناهج اللسانية الحديثة هو وجود اتجاهين متقابلين أحدهما شكليّ أو شكلائيّ والآخر وظيفي، وبشرح أحدهما يميّز الآخر. وقبل الخوض في هذين الاتجاهين نلفت النظر إلى أنّ أيّ منهج في الحقيقة هو تعبير عن وجهة نظر صاحبه في الطريقة الأنسب لدراسة اللغة. وفي الفكر النحويّ العربيّ القديم يمكن أن نميّز بين منهجين أو مذهبين نحويّين أحدهما يمثّله نخبة البصرة والآخر يتبعه نخبة الكوفة، والفاصل بينهما هو المنهج الذي اتّبعه كلّ فريق في التقعيد والتأصيل، فإذا كان منطلق أهل البصرة عقلياً في عمومته، فإنّ منهج الكوفيّين كان أقرب إلى الواقع اللغويّ³. وعلى

¹ - دلائل الإعجاز، ص 123.

² - ينظر: نفسه، ص 125، وما بعدها.

³ - ينظر: عبده الزجاجي، دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت، ص 11.

نفس الطريق سار الدرس اللساني الحديث، فإذا كان دي سوسير يفضل الانطلاق من فكرة ((العلامة اللغوية)) ممثلة بكل ما يمكن تمييزه من جمل وكلمات ومورفيمات (أصغر وحدة لغوية ذات معنى)، فإن إدوارد سابر يرى أن أفضل وسيلة لدراسة اللغة هي تتبع التركيبات الشكلية وتحديد أنماطها ونماذجها، وكذلك فعل بلومفيلد¹. فالشكلائية أو النمطية هي التي أضحت مهيمنة على الفكر اللساني الحديث على أقل تقدير في بدايات القرن التاسع عشر، وجلّ المحاولات الساعية إلى وصف التراكيب اللغوية كانت تتوقف تقريباً عند حدود العلاقات الشكلية من دون أن تتجاوزها إلى المعاني التي تعبّر عنها، بل تكتفي بإعادة صوغ الأفكار وتوضيح المفاهيم الغامضة.

وتمكن بعض البنيويين - بعد محاولات عدّة - من بلورة فكرة ((النمط)) وأصبح يعبر عنه بمصطلح جديد هو ((البنية))². وهذا يؤكّد على أن الدراسات الحديثة قد انتهجت طريقة مغايرة في دراسة العربية، وأن أهم مرتكزاتها هو رفض المنهج العقلي والتوجه نحو الأنماط الشكلية، ولكن يبدو أن الدراسة الشكلية لا تحافظ على نفس القيود التي يأخذ بها أصحاب المنهج الواحد في جميع المدارس اللسانية المعاصرة، ومن هنا يمكن أن نميّز بين طريقة بلومفيلد في دراسته الوصفية الشكلية ودراسة غيره من أصحاب هذا المنهج.

وحثّ نقف على استقلالية هذه المدرسة يكفي أن نعدّد مميّزاتها وخصائصها، فمما امتازت به هو فصل الأنظمة اللغوية وعزلها عن بعضها لأغراض تحليلية. وثاني خاصية هي استبعاد المعنى بشكل كلي³.

ويظهر الاتجاه الشكلي أيضاً من خلال المنهج الوصفي البنيوي الذي اهتم أصحابه بدراسة العلاقات الداخلية للبنية اللغوية وإهمال كل المؤثرات الخارجية كالنظر في علاقة البنية بتاريخها السابق، واعتباره أصلاً لها⁴. وتنقسم أصحاب هذا المنهج الكلام إلى وحدات لغوية من أسماء وأفعال وحروف وإيجادهم للعلاقات التي من خلالها يبنى الكلام استحضت جهودهم الفكرية أن تدخل ضمن الإطار الوصفي البنيوي، وتخلصهم من المعاني أثناء تقسيم الكلم يظهر الملمح الشكلي⁵.

¹ - ينظر: جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرية وتطبيقاً دراسة بنيوية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1995م، ص 11.

² - ينظر: نفسه، ص 12.

³ - ينظر: نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م، ص 235.

⁴ - ينظر: الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرية وتطبيقاً دراسة بنيوية، ص 13.

⁵ - ينظر: التراكيب النحوية بين الشكلائية والوظيفية، ص 49. الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرية وتطبيقاً دراسة بنيوية، ص 13.

والمنهج السائد في الدرس النحوي التقليدي هو المعيارى، وهو يقابل المنهج الوصفى، وهذا التفريق بين المنهجين هو ما أدى بكثير من الدارسين المحدثين إلى تفضيل مصطلح التركيب¹. وهذا التفريق المنهجي بين القديم والحديث في دراسة التراكيب اللغوية يفرض علينا توضيح بعض خصائصهما، فإذا نظرنا إلى المنهج التقليدي وجدناه يتركز على التفريق بين أقسام الكلام، والتحقق من تلك المعايير التي يفرق بها بينها، ويقدم الملاحظات التي ترافق التغيرات الشكلية الطارئة عليها أثناء تلبسها بالظروف النحوية المختلفة، ووصف علاقة تلك الأشكال ببعضها انطلاقاً من معاني الجمل².

ومن جهة أخرى تظهر نظرة القدماء إلى أقسام الكلام على أنها نظرة وظيفية، بمعنى أن التقسيم كان يراعى فيه دلالة الأسماء على الأشياء والأشخاص، بينما كانوا ينظرون إلى الأفعال من جهة دلالتها على الأحداث، وأما الصفات فبالرغم من اندراجها تحت مسمى الأسماء إلا أنها حالة خاصة منها ولذا لاحظوا أنها تدل على الكيفيات والهيئات³. ولكن هذا لا يعني أنهم أفردوا للصفات قسماً خاصاً بحيث تكون قسيمة للأفعال والأسماء والحروف، وإنما كانوا يعاملونها على أساس أنها قسم خاص في الأسماء تتميز بدلالة خاصة.

وبناء على هذا نجد عندهم توزيع الوظائف النحوية على تلك الأقسام، فتربط أغلب الوظائف كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والتعت بالأسماء، وضمن هذه الأسماء نجد أنهم يميزون بين ما هو وصف وما هو اسم خالص كما في حالة الخبر⁴. بينما لا تؤدي الحروف أي وظيفة نحوية (لا محل لها من الإعراب)، وأما الأفعال فلا تؤدي ما تؤديه الأسماء.

وأياً ما كان الأمر فإن المنهج اللساني الحديث قد تجاوز العلاقات الشكلية -التي كانت محط اهتمام الدرس النحوي القديم- إلى البحث عما وراء التراكيب والأنماط من معان، من خلال مدّه لجسور القرى بين كل العلوم اللغوية، على عكس ما كان سائداً من فصل الصرف وعلم المعاني عن علم النحو⁵.

¹ - ينظر: أحمد محمد قنور، مبادئ اللسانيات، ط3، دار الفكر، دمشق، 2008م، ص270.

² - ينظر: محمود السمران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص186.

³ - ينظر: نفسه، ص186.

⁴ - ينظر -مثلاً- في ضربي الخبر المفرد، شرح المفصل للزمخشري، 228/1.

⁵ - ينظر: مبادئ اللسانيات، ص271.

وهناك من ينظر إلى الوظيفة من زاوية النحو أي ما تنتجه العلاقات التركيبية من معنى، وهذا ما نجده عند تمام حسّان -رحمه الله- حينما كان يبحث عن المعنى الذي يتحكم في إيجاد الوظائف النحوية من بين عدّة معانٍ: معجمي، دلالي، وظيفي، لينتهي في الأخير إلى أنّ العلاقات السياقية هي التي تكشف عن ترابط المباني، وأنّ المعنى الوظيفي لا ينتج إلا منها¹.

وقد لوحظ هذا المقصد من قبل ابن الحاجب -رحمه الله- في تفرقه بين المفردة داخل التركيب وخارجه من حيث استقلاليتها بالدلالة على معناها من غير انضمام أمر آخر إليها، فإذا وضعت في التركيب كان هو المعتبر في دلالتها فتصبح فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أو تمييزا، فيقال في حدّ الفاعل: هو الذي يدلّ على من نسب الفعل إليه، والمفعول على من وقع عليه الفعل²... ومن هذا يتّضح فرق ما بين الوظيفة والمعنى، إذ الكلمة مفردة تدلّ على معنى أو معانٍ إذا كانت من قبيل المترادف أو المشترك أو المتضادّ، أمّا إذا اعتبرنا الدور الذي تؤديه في أداء المعنى فهذه وظيفتها وليس معناها.

ونلخص الكلام عن الوظيفية فنقول اللغة العربية غنيّة بالكلمات ولا يمكن أن تغني كلمة عن أخرى في أداء المعنى المراد بالدقّة نفسها، ومن هنا تدرك أنّ لكلّ مفردة خصائصها المميّزة، وهذا لا ينفي أن تجتمع عناصر مشتركة بين هذه المفردات، ومن ملاحظات النحاة لتلك الخصائص والمميزات قسّموا الكلم إلى ثلاث؛ اسم وفعل وحرف، وهذا بالنظر إلى عدّة ضوابط كالإعراب والبناء والتّصريف والاشتقاق والجمود وصحّة التّعلق... وبناء على كلّ ذلك تحدّدت لكلّ قسم من الأقسام الثلاثة وظائف بالأصالة والنبابة، ولذا فالوظيفية هي عبارة عن ما تقدّمه الكلمات من أدوار داخل التركيب، وهي التي كان يعبر عنها النحاة القدامى بالأبواب النحوية، كباب الفاعل وباب الابتداء وباب التّوابع... ومما يؤكّد عنايتهم بوظيفة الكلمة تلك التعريفات التي يحدّون بها هذه الأبواب كقولهم في المفعول لأجله: (هو كلّ ما كان علّة للفعل)³. وكقولهم في الحال: (هو بيان هيئة الفاعل).⁴ وكقولهم في التّمييز هو رفع الإبهام عن الجملة أو عن المفرد⁵...

¹ - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص184.

² - أبو عمرو عثمان بن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق: موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النّجف، 1980م، 1/124.

³ - محمود بن عمر التّمخشي، الأعوذج في النّحو، اعتناء سامي بن حمد المنصور، ط1، 1999م، ص18.

⁴ - نفسه، ص18.

⁵ - نفسه، ص18.

وإذا عدنا إلى أهم منطلقات البحث الوظيفي في العصر الحديث سنجدهم ينطلقون من مبدأ تبعية المبنى للوظيفة، ويبدو أنّ هذا المبدأ نفسه هو الذي انطلق منه نحائنا الأقدمون، ومن أوضح الأدلة على ذلك ما يذكر في باب العامل النحوي؛ يقول الرضي: (أنّ الموجد للإعراب إنما هو المتكلم، لكنّ النحويين جرى عادتهم بأنّ ينسبوا العمل إلى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المفتضى في المعرب، لا إلى المعنى المفتضى)¹ فتفريق الرضي بين <<المعنى المفتضى>> و<<المعنى المفتضى>> دليل على مراعاة المعنى قبل التكلم، وأمّا بعد التكلم فينبظر في البنية ليكشف فيها عن المعنى المفتضى، فكأنّ الكلمة هي التي تصير ناطقة به، ولذا نجد النحاة يرجعون العمل إلى الكلمات، مع أنّ أصل العمل للمتكلم كما هو واضح في نصّ الرضي.

وتجدر الإشارة إلى وجوب التفريق بين النحو التقليدي الأوروبي، والنحو التقليدي العربي، فأما الأول فهو الذي كان سائدا في الغرب قبل سنة 1916م، أي قبل نشر كتاب دي سوسير (دروس في اللسانيات العامة)²، وهي التي كان يشير إليها دي سوسير بالدراسة التركيبية التقليدية واصفا إياها بالعقم المتسرب إليها من الصرامة المعيارية التي كانت تتوخى الخطأ والصواب³. وأمّا النحو العربي فهو ما كنّا نمهد للحديث عنه من خلال المحاولات الرائدة التي قام بها النحاة العرب أمثال سيويو والمبرد وابن جني وصولا عبد القاهر الجرجاني، وكلّها كانت ترتدّ إلى إيجاد الصيغة التي تمكّن من فهم النصّ القرآني. وهو ما سنكشف عنه في صلب هذه الرسالة.

وأرجع بعض الدارسين المحدثين الوظيفة –تبعاً لتباين الأنحاء- إلى مفهومين هما: الوظيفة العلاقة، والوظيفة الدور. وشرح أحمد المتوكل هاتين الوظيفتين على أنّهما مصطلحان متباينان؛ فالأول (رابط بنوي قائم بين مكونات الجملة أو مكونات المركب، في حين أنّ الدور يخصّ اللغة بوصفها نسقا كاملا)⁴ أي هو الدور الذي تسخر من أجله اللغات. فالوظيفة العلاقة التي يقصدها المتوكل في النحو العربي هي التي يتمّ تحديدها على أساس موقع المكونات داخل البنية التركيبية؛ أي هي الأبواب النحوية التي تتخذ مواقع ثابتة أو متغيرة في بنية الجملة، وذلك ما يخوّل للعناصر التركيبية أو المكونات الدخول في علاقة إنشائية أو إعرابية أو إضافة أو تعدية...بينما الدور هو منطلق

¹ - شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، 204/1.

² - ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ط2، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، 2013م، ص223.

³ - ينظر: نفسه، ص225.

⁴ - أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، ط1، مكتبة دار الأمان، الرباط، 2005م، ص23.

مبدئي وليس إجرائيًا¹. وهناك معان أخرى مختلفة للوظيفة ترجع إلى تباين المدارس اللسانية والمعنى الذي نقصده ونختاره في دراستنا هو ما كنّا نعرض له في الفقرات السابقة وخلاصته بيان الدور الذي تؤدّيه المفردة في الجملة وهذا يعرف بالوظيفة النحوية، والثاني نقصد به المعنى الدلالي الذي يأتي لخدمة غرض تواصلية.

المطلب الثاني: قضايا لغوية ونحوية.

أولاً- النحو العربي بين الشكلية والوظيفية:

تدور هذه القضية بصفة عامة حول السمة التي وسم بها نحونا العربي، ومن باب التنبيه نقول: إنّها ليست قضية جديدة، وإنّما هي من الأمر العتيق الذي ألبس ثوب الحداثة، فقد وجدت في كلّ العصور التاريخية ما يمكن أن نطلق عليه السّجال الصّامت؛ لأنّها لم تكن بالحدة التي ظهرت بين المتخصّصين المحدثين، ولكن لا بدّ أولاً من تحديد مفهومي الشكلية والوظيفية. يقصد بالشكلية في النحو استبعاد المعنى في التحليل، والاقتصار على الشكل في تعريف أقسام الكلام، وبيان وظائفها في الجملة، والتركيز على علاماتها الإعرابية وأبنيتها وصيغها الصرفية، وضبط قواعد ترتيبها²... وإذا اتّضح مفهوم الشكل صار مفهوم الوظيفة واضحاً، ومع ذلك نزيده إيضاحاً، إذا كان المعنى هو المعيار الذي يفصل بين المنهجين، فلا بدّ من الاعتراف بأنّ الوظيفة هي إحدى صور هذا المعنى³. فالنحو بالنسبة لهذه النظريّة ليس مجرّد قواعد وإنّما هو أداة وظيفتها ضبط البنى التركيبية لتحقيق التّواصل ونقل المفاهيم والأفكار. وبعد هذا الإيضاح يمكن لأيّ دارس أن يقرأ المدوّنات النحويّة القديمة في ضوءه ليجد فعلاً أنّ نحونا العربي لم يخل من الشكلية ولا الوظيفية، لكن ينبغي أولاً أن نضع كلّ هذا في إطار المنهج السائد، الذي نستطيع أن نلاحظه في الكتاب مثلاً لسيبويه أنّه بدأ أولاً بأمور شكلية من خلال تقسيمه للكلم وعرضه لأمثلتها ووصفه للعلامات اللاحقة بأواخرها وتفسيرها، ولكنّ في ثنايا الكتاب نجد عناية شديدة بربط البنى التركيبية بالأحوال والظروف المقاميّة. وعلى هذا النهج سار أغلب النّحاة الذين أتبوا بعده.

¹ - ينظر: مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلّة الدّراسات اللّغوية، المجلّد 5، العدد 1، أبريل-يونيه 2003م، ص 17.

² - ينظر: الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرية وتطبيقاً دراسة بنيوية، 13/1.

³ - ينظر: نفسه، ص 16.

وإذا تقدمنا خطوة في الزمن نجد ابن يعيش في باب الفاعل مثلاً يعترف بشكل مباشر بشكالية النحو وإهمال المعنى في مفهوم النحاة للفاعل وتعارفهم عليه،¹ إذ يقول: (وَفِي الْجُمْلَةِ الْفَاعِلُ فِي عُرْفِ أَهْلِ هَذِهِ الصَّنْعَةِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَسْمِيَتُهُمْ إِيَّاهُ فَاعِلًا فِي الصُّورِ الْمُخْتَلَفَةِ مِنَ التَّنْفِي وَالْإِيجَابِ وَالْمُسْتَقْبَلِ وَالْإِسْتِفْهَامِ).² إذ لا تهمهم الدلالة في ذلك بقدر ما يعينهم وجود طرقي الإسناد. ولكن هذا ليس مستمراً في كل الأحوال، بل في حالات تعارض النمط التركيبي المحدد بالقواعد المستنبطة عند النحاة مع المعاني الخاصة. بمعنى أنه متى كان الحفاظ على المعنى والقاعدة ممكناً كان أولى.

ويمكن أن نجد تمثيلاً لذلك عند سيبويه من خلال رفضه إهمال المعنى في تقدير الوظيفة النحوية للاسم الذي ناب عن الفاعل حيث سماه مفعولاً مرفوعاً في قوله: (وَالْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ فِي هَذَا سَوَاءٌ، يَرْتَفِعُ الْمَفْعُولُ كَمَا يَرْتَفِعُ الْفَاعِلُ).³ وتنبيه محمود عبد السلام شرف الدين لهذا الوصف الذي قدمه سيبويه وجعله من قبيل التبرير المقدم لتحقيق للنمط التركيبي: فعل + اسم مرفوع. بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك حين رأى أن هذا النمط التركيبي للجملة الفعلية قد تجسّد في صورتين: فعل + فاعل، وفعل + مفعول مرفوع.⁴ بمعنى أن صور التعبير بالجملة الفعلية متعددة، خاصة إذ أدخلنا أنماط الأفعال المختصة بالدخول على المفاعيل في المعنى كأفعال المطاوعة. وإذا كان الأمر على هذا الوصف فإن تصوير نظرة النحاة للجملة الفعلية عند بعض الدارسين كعبد القادر المهيري تعوزه الدقة حين استخلص أن (الجملة الفعلية كما يعرفها جلّ النحاة موسومة بضرب من القصور من حيث طاقتها التعبيرية؛ إذ لا يمكن في نطاقها إبراز الفاعل بتقديمه).⁵ وفاته أن هذا في نفسه ضرب من التعبير المميّز بالجملة الفعلية. وقد نستغرب هذه النتيجة التي توصّل إليها عبد القادر المهيري في قراءته للفكر النحوي العربي بعد أن اعترف عقب ذلك بجذوى ما توصّل إليه نحاتنا قائلًا: (ولا شك أن وجود النوعين المذكورين تقتضيه حاجة الإنسان إلى ما يمكنه من التعبير عن

¹ - الفاعل في عرف النحاة هو: ((كُلُّ اسْمٍ ذَكَرْتُهُ بَعْدَ فِعْلٍ، وَأَسْنَدْتُ وَنَسَبْتُ ذَلِكَ الْفِعْلَ إِلَى ذَلِكَ الْاسْمِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ فِي الْإِيجَابِ وَالتَّنْفِي سَوَاءً)). شرح المفصل للزمخشري، 200/1.

² - نفسه، 201/1.

³ - الكتاب، 33/1.

⁴ - ينظر: الإعراب والتّركيب بين الشّكل والنّسبة، ص 140.

⁵ - نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 37.

صنفين من المفاهيم، لكل واحد منهما مواظنه الخاصة وغاياته المضبوطة...¹ فالجملّة بهذا الفهم هي أهمّ مكوّن لغويّ يستمدّ منه المتكلّم التّركيب الملائم لمقاصده وأغراضه.

وهناك فهم آخر للتّركيب على مستوى الجملّة يجعلنا نعيد النّظر في الفكر التّحويّ، وهو أنّ نحاتنا قد وعّوا واستوعبوا تماما الفرق بين نوعي الجملّة في التّعبير عن المفاهيم، نستشفّ ذلك من دراستهم للجملّة الاسميّة التي رأوا أنّها تمثّل ربطا حقيقيّا بين عنصرين يدلّان على فكرة واحدة، ومن أجل ذلك قالوا بأنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى². وقام بعض الدّارسين المعاصرين وهو ((إميل بنفيسست)) ببلورة هذا المفهوم حين ربطه بنوع المعنى الذي تعبّر عنه الجملّة الاسميّة، فهي في نظره عبارة عن موازنة بين المسند والمُسند إليه لتبرز مدى التّماثل بينهما، وبهذا تكون مؤهّلة للتّعبير عن الحقائق العامّة³. وتستعمل الجملّة الفعليّة عنده للتّعبير عن المعاني الخاصّة، ولهذا ينظر إلى الزّمن الذي يتضمّنه الفعل من باب الخضوع للظّروف الخاصّة بالإسناد الفعليّ⁴. ولا يبدو لنا أنّ مثل هذه المعاني تغيب عن نحاتنا بل إنّ بعضها لا يختلف إلّا في طريقة الصّيغة، ومن ثمّ يحقّ لنا أن نقول: إنهم لم يكونوا يهتمّون بالعناصر المكوّنة للجملّة بقدر ما كانوا يعتنون بالمعاني التي تتميّز بها.

وننتهي بعد هذه اللّلمحة الموجزة إلى تعديل العنوان الذي صغناه في الصّفحات السّابقة ليصبح كالآتي:
النحو العربيّ شكليّ وظيفيّ؛ لأنّه وإن بدا من بعض الرّوايا شكليّا خالصا فهو من منظور أو زاوية رؤية مغايرة وظيفيّ إلى أبعد الحدود.

ثانيا- دور الإسناد في الوظيفة والكلام:

أنشاء التّواصل بين المتكلّم والمخاطب لا يخلو تركيب لغويّ من إسناد. ولهذا اكتفى كثير من النّحاة بوجود الإسناد دليلا على الكلام. قال المراديّ (ت: 749هـ): (لم يشترط كثير من النّحويّين في الكلام سوى التّركيب الإسناديّ، فمتى حصل الإسناد كان كلاما، ولم يشترطوا الإفادة، ولا القصد، فالكلام عندهم ما تضمّن كلمتين بالإسناد.)⁵

¹ - نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، ص43.

² - ينظر: شرح المفصل للزّحشرّي، 228/1.

³ - ينظر: نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، ص43، 44.

⁴ - ينظر: نفسه، ص43.

⁵ - المراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربيّ، القاهرة، 2001م، 270/1.

وتأثر السيوطي (ت: 911هـ) بهذا فقال: (تخصيص النّحة الكلام بالمفيد مجرّدا اصطلاح لا دليل عليه).¹ وقد تتبّع هذه الفكرة بعض المعاصرين فأكد على تأويل النّحة ما كان ظاهره خاليا من الإسناد، مبرزاً التّوافق الحاصل في التّراث النّحويّ حول هذه القضية².

وأما ما يتعلّق بالوظيفة وهي تلك الأدوار التي تقوم بها عناصر الجملة أو الكلام وما يتعلّق بهما من متّمّات الإسناد فإنّنا نكتفي بوظيفتي المسند والمسند إليه، وهما أهمّ وظيفتين درستا في التّراث النّحويّ وعليهما بني النّحو العربيّ، وتحدّدت معالمه، إذ كلّ من عرف النّحو العربيّ لا بدّ له من دراسة العلاقة الإسناديّة أثناء مروره بمفهوم الجمل. وأما بقيّة الأبواب فوظائف تقوم بخدمة هذين الطّرفين.

غير أنّه سرعان ما فقد شيئا من قيمته، وتقدّم التأثير الشّكليّ عليه فأخذت تظهر في الأفق مصطلحات كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبرها واسم إنّ وخبرها... كلّ ذلك نشأ في حضن الإسناد ثمّ تأثّر بمقتضيات العامل الذي صار مقياسا يرجع إليه في عمليّة التّبويب النّحويّ التّقليديّ³. ولا أحسب أنّه يوجد من ينكر مثل هذا الصّنيع الذي توارثه النّحاة صاغرا عن كابر، (وأفته أنّه يغمض الجانب الوظيفيّ، ولا يفسح المجال لظهور مصطلحاته، وهذه سبيل تفضي إلى تحطّي وظيفة بعض العناصر التّركيبية إلى تقصّي جانب التأثير الشّكليّ البحت بينها...)⁴ والنّحاة القدامى أنفسهم أثناء وضعهم لبعض المصطلحات اعترفوا بقصور بعض ما صار الآن مستساغا من ذلك استعمالهم لفظ الإسناد بدل الإخبار معتبرين إيّاه أشمل منه؛ ليدخلوا فيه الإنشاء مع الإخبار⁵. ويبدو أنّ النّحاة قد درسوا هذه المصطلحات في إطار عمليّة التّواصل كما يبدو من الموازنة بين الخبر والإسناد.

ثالثا- قضية القصد:

قصد المتكلّم أم فهم المخاطب، هذا شيء ممّا أثاره النّحاة أيضا أيّهما يكون معتبرا في القول بأنّ هذا كلام أو جملة؟ وقد علمنا أنّ النّحاة انقسموا في هذا إلى فريقين. وكلّ من قصد المتكلّم وفهم المخاطب إنّما هو معان تدرك

¹ - مع الهوامع، 43/1.

² - ينظر: مقوّمات الجملة العربيّة، ص 52.

³ - صلاح الدّين مألوي، نحو تبويب نحويّ وظيفيّ ميسر، مجلّة إشكالات في اللّغة والأدب، معهد الآداب واللّغات بالمركز الجامعيّ، تامنغست، الجزائر، العدد السّابع، ماي 2015م، ص 9.

⁴ - نفسه، ص 9.

⁵ - ينظر: شرح المفصل للرّمحشريّ، 72/1.

في سياقات مختلفة، وتقوم بأدائها عناصر التركيب أو العلاقات التي بينها أو كليهما أو ربما بمعية عناصر أخرى لا تدخل في التركيب أصلا كالمقام.

وحتى إن اعتبرنا قصد المتكلم¹ -وهو ما نأخذ به في هذه الدراسة- فإنه قد لا يسع السامع ملاحظة قصد المتكلم، وبسبب ذلك جرى الخلاف بين المعربين والمفسرين لتراكيب القرآن الكريم، (والناظر في كتب إعراب القرآن وكتب التفسير يلاحظ كثرة اختلاف التحويين في إعراب القرآن. ومرجع هذا إلى أمرين:

أسلوب القرآن المعجز، فلا يستطيع أحد أن يحيط بكلّ مراميه ومقاصده؛ فاحتمل كثيرا من المعاني، وكثيرا من الوجوه. يحتفظ التحويون لأنفسهم بحرية الرأي وانطلاق الفكر، فلا يعرفون الحجر على الآراء، ولا تقديس رأي الفرد مهما علت منزلته.² غير أنه في بعض من ثاني الأمرين نظر.

وعموما سيكون لهذه القضية أثر في مسار الدراسة، يتجلى في الأوجه الإعرابية المتعددة للتركيب الواحد.

رابعا- قضية السكوت:

سكوت المتكلم أم المخاطب؟ وهذه من أكثر القضايا غموضا عند النّحاة، لتعلقها بالفهم والإفهام، وبين هذين خيوط معان رفيعة، فمتى تمكن المتكلم من الإفهام حصل الفهم عند المخاطب، فأَيّ الطرفين نجعله مقياسا. على أننا وجدنا في التراث التحوي محاولات يدي بها كل طرف من أجل الانتصار للرأي الذي يراه مناسبا³، غير أنّ الجانب العملي في هذا ليس متأثرا بأي من الرأيين؛ لأننا سنتعامل مع رسالة مكتوبة، ولكن هذا لا يعني انتفاء أثر ذلك الخلاف تماما، فالعلوم تتكامل والآراء تتداخل، وأقرب مبحث علمي يمكن أن يتأثر بمحدود الجملة أو الكلام ما يعرف في مباحث علوم القرآن بالوقف والابتداء. وفيه سنعرف دوره في تحديد عناصر الجملة من جهة وفي ربط الجملة بمتماثلها من جهة أخرى.

¹ - ردّ هذا القيد ولم يعتبر عند بعض النّحاة كأبي حيّان، ينظر: هـم الهوامع، 49/1..

² - محمّد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، 13/1، 14.

³ - ينظر: هـم الهوامع، 49/1.

خامسا-مقاربة الوظيفية:

يقصد بها النظر في اللغة باعتبارها أداة للتواصل بين البشر، ومن هذا المنطلق تعدّ العبارات اللغوية وسائل أداءٍ لأغراض تواصلية محدّدة، وتقارب خصائصها البنيوية وفقا لهذا الأساس، ويمكن التمثيل لهذا بصورة التقديم والتأخير، فإنّه في المقاربة الوظيفية المعتمدة مبدأ أداتية اللغة يفرّق بين مراتب المكونات بالفرق في القصد، فتكون هذه المكونات الظاهرة في الشكل المنجز انعكاسا مباشرا لقصد المنشئ للكلام¹. وبالتّظر في التراث اللغويّ العربيّ نجد امتداد هذا المبدأ متّصلا بما يعرف بأضرب الخبر في علم البلاغة عند إرادة التّوكيد.

وباعتبار اللغة أداة، ينظر الوظيفيون إلى الوظيفة التي تؤدّيها، وأيّ مستعمل للغة فإنّه سخرها لأداء أغراض متعدّدة، غير أنّ الوظيفة الأهمّ عنده هي التّواصل، وإمّا يلجأ إلى اللغة دون غيرها من وسائل التّواصل كالإشارة لما فيها من الدقّة والوضوح؛ خاصّة إذا انضمت إلى ظروف المقام وتضافرت معها².

وفي هذا الصّدّد يجب أن يراعى حال المستعملين للغة، وتنقسم أحوال المتخاطبين عموما بحسب مكانتهم ووضعهم الاجتماعيّ إلى طبقتين³:

- أن يتساوى المتكلّم والمخاطب.

- أن يكون أحدهما أعلى منزلة من الآخر.

ومن خلال استعمالات المتخاطبين -بحسب طبقاتهم- تتحدّد أنساق الاستعمال التي بدورها قد تحدّد قواعد التّسق اللغويّ كالأمر والاستفهام والتّحضيض وغيرها.

وتحدّث أحمد المتوكّل في مقارباته الوظيفية عن عدد من المبادئ التي تحكم اللغة، كسياق الاستعمال، المبنى أساسا على مراعاة سياق الحال والمقال، وبناء عليها تفسّر بنية العبارات التّواصلية، من نحو عود الضّمير، أو تحديد قصد المتكلّم بالاعتماد على حال المخاطب... الخ وكذا علاقة المستعمل باللغة حين يبدو موقفه من قضية ما سواء بالثّك أو اليقين أو الاحتمال. ومن المحطّات المهمّة في بيان مبادئ المقاربات الوظيفية مصطلح القدرة اللغوية؛ إذ

¹ - ينظر: أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغويّ العربيّ الأصول والامتداد، ط1، دار الأمان، الرّباط، 2006م، ص20.

² - ينظر: نفسه، ص21.

³ - ينظر: نفسه، ص22.

هي موضوع الوصف دون الإنجاز الفعلي لها، وهذا المبدأ مما اتفق عليه المنهجان الصوري والوظيفي، وإن بدا الاختلاف بينهما ظاهراً في المقصود بهذه القدرة. فهي منحصرة في القواعد الصرفية والتركيبية والدلالية والصوتية عند الصوريين، وهي شاملة للقدرة النحوية والتداولية عند الوظيفيين واقعة تحت مسمى القدرة التواصلية¹. والذي يعنينا من هذا كله هو مبدأ المنحى الوظيفي للغة وهو المتعلق بعلاقة أداتية اللغة وبنيتها بوظيفة التواصل. (ولا مشروعية للحديث عن الوظيفة إلا إذا كانت تؤثر تأثيراً دالاً في البنية).² وهو ما نسعى إلى اكتشاف صوره في هذا البحث.

¹ - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص22، وما بعدها.

² - نفسه، ص27.

الفصل الأول:

دور الوحدات اللغوية في الشكل التركيبي

والوظيفة النحوية والنتائج الدلالية.

الفصل الأول: دور الوحدات اللغوية في الشكل التركيبي والوظيفة النحوية والناتج الدلالي.

المبحث الأول: خصائص المفردة القرآنية وآثارها الدلالية.

المطلب الأول: المراحل التفسيرية للمفردة القرآنية.

المطلب الثاني: الخصائص البنائية للمفردة القرآنية.

المطلب الثالث: الانسجام الدلالي وأثره في التعبير القرآني.

المبحث الثاني: المفردة القرآنية في المتشابهات اللفظية.

المطلب الأول: الاختلاف في الصيغة.

المطلب الثاني: تنوع المفردات في السياقات المتشابهة.

المطلب الثالث: تأثير المفردات القرآنية في طبيعة البنى التركيبية المتشابهة.

المبحث الثالث: تفاعل معاني المفردات مع الوظائف النحوية.

المطلب الأول: تأثير الوظيفة النحوية في المعنى المعجمي.

المطلب الثاني: تأثير معاني المفردات في الوظائف النحوية.

المبحث الأول: خصائص المفردة القرآنية وآثارها الدلالية.

المطلب الأول: المراحل التفسيرية للمفردة القرآنية.

إنّ المفردة التي توصف بأنها مستقلة ومتحررة من كلّ القيود، هي سباحة في كلّ المعاني، وما هي في حقيقتها إلا جزء من أجزاء التركيب، تنفرد عن غيرها فتسمّى مفردة، وكلمة ولفظة ووحدة معجمية، ويمكن أن نسمّيها أيضا ((مُورَفِيْمًا)) باعتبار أنّها تمثّل وحدة صرفية، أي حين تدرس خارج التركيب النحوي¹. وفي كلّ هذا هي ذات دلالة معجمية لا تنفصل عنها أفرادا ولا تركيبا. ولذا لا بدّ في كلّ دراسة أن تنطلق من المعنى المعجمي، وفي اللحظة نفسها لا بدّ أن تعترف باختلاف هذه المنطلقات؛ لأنّ التمييز بين موضوعات البحث هو الآخر له أهميته وحضوره في المعطيات الأولية التي تبني عليها أفكار كلّ دراسة.

فإذا تقرّر هذا فإننا نضيف إليه أنّ هذه المفردة قد تكتسب معاني إضافية بحسب السياق الذي ترد فيه، وعلى ذكر السياق نفتح قوسا لمجال الأسلوب، وأهمّ ما ينبغي أن يعلم فيه أنّ لكلّ فرد من أفراد الجماعة اللغوية أسلوبه في التعبير عن الأفكار، وطريقته في انتقاء المفردات، وعلى قدر المعاني التي يستوعبها ذهنه تتحدّد مفرداته، ويتبيّن منهجه في أسلوب التعبير. وإذا كان الأمر هكذا وهو كذلك فينبغي أن توضع مفردات القرآن في معزل، فلا يتعرّض لها إلا أهل التفسير، ومن لهم علم بأحوال المفردات القرآنية وخصوصيّتها. ونريد بالخصوصية ما يكون فيها، ولا يكون في غيرها، وأجلّ خصيصة للمفردة القرآنية أنّها ربّانية المصدر، وكلّ ما يذكره الباحثون من خصائص إنّما يرجع إلى هذه الخاصية التي ذكرناها. ويكفي إثبات ذلك من خلال المغايرة بين المعنى القرآني والمعنى اللغوي، ومن هنا خصّصت المفردة القرآنية بالدراسة كنوع مستقلّ من العلوم القرآنية.

والمعنى الإلهي هو معدن الإعجاز²، لأنّ المعنى هو المقتضي لترتيب الكلم وانتظامها وفق أسلوب معيّن، تفرّد به معنى كما تفرّد به تركيبا وتنظيما وأسلوبا. وهذه الخاصية تحمل المتلقّي على التمييز بين ما هو معنى قرآني، وما هو معنى بياي لغوي³. ولأجل هذا روعي في دراسة المفردة القرآنية ما لم يراع في غيرها.

¹ - ينظر: مبادئ اللسانيات، ص 185.

² - ينظر: محمود توفيق محمد سعد، المعنى القرآني معالم الطريق إلى فقهه في سياق السورة رؤية منهجية ومقاربة تأويلية، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ص 52.

³ - ينظر: نفسه، ص 57.

ومّا توصّلت إليه الإحصائيات البحثية في المفردات أنّ المفردة القرآنية تمرّ بمراحل كي تؤدي دروها في التفسير وترجع هذه المراحل عموماً إلى خمس وهي: الأصل الاشتقاقي للفظ، ثم استعمالها في أغلب كلام العرب، فاستعمالها السياقي، فالاصطلاح الشرعي، وأخيراً المصطلح القرآني.¹ وتحاول هذه الدراسة تطبيق منهج علم من أعلام التفسير في سورة الأنعام، بالوقوف على كيفية تعامله مع المفردات الغريبة الواردة في السورة. وفي التقيّد بمفسّر واحد حفاظ على مقصد البحث. ولقد اخترت المحرّر الوجيز لابن عطية لوضوح منهجه ووجازة لفظه، كما أنّه جاء في مرحلة بين القديم والحديث فهو واقع في الوسط، كما أنّي لم أتقيّد به وإنّما جعلته عموداً تدور حوله رحي كثير من التفاسير. وابن عطية في تفسير للمفردة القرآنية لا يخرج عن المراحل المذكورة وهو ما يتّضح في الفقرات الآتية:

والذي يظهر من ذكر المراحل أنّها خاضعة للتّرتيب، وأنّ المفسّر يبني عليها بحثه عن المراد من اللفظ، وما تذهب إليه هذه الدراسة أنّ ذلك أمر نسبيّ، فليس بالضرورة أن يبدأ بالمرحلة الأولى دائماً، بل قد تكون الأخيرة أو الرابعة هي الأولى، وأنّ ذلك راجع إلى قدرات كلّ مفسّر، ولذا تتفق مع حسين الخليفة في وجود المراحل لكن تختلف معه في التّرتيب لأنّه لم يعتمد معياراً محدداً وإن نحن سائرناه في التّرتيب فليس معناه أنّنا نوافقّه إنّما ذلك لغرض تنظيميّ ترتيبي في خصوص البحث فحسب.

والدراسة التطبيقية لمنهج ابن عطية تنطلق من الأصل الاشتقاقي للمفردة، باعتبار أنّ هذا ممّا يساعد على إثبات عربيّة اللفظة، لتصل في النهاية إلى بيان المراد، وينطبق هذا المنهج على مفردة (سكن) في قوله تعالى: {وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} [الأنعام: 13]؛ ففي تفسير السّكن: ذهب أولاً إلى الأصل الاشتقاقي فقال: هي من السّكن، ثمّ رفض أن تكون من أصل ثان هو السّكون²، ويلاحظ أنّه قيدها بالأصل انطلاقاً من مراد الآيات.

وتفسير المفردة بالنظر لأصلها الاشتقاقي ثابت وكثير جدّاً لا تكاد تخلو منه آية، ومن ذلك ما في تفسير الخوض في قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ} [الأنعام: 68] قال ابن عطية - رحمه الله:

¹ ينظر: حسين الخليفة، علم المفردة القرآنية، ط1، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، 2018م، ص158، وما بعدها. وعلم المفردة القرآنية هو مقال لحسين خليفة، لحّص فيه باباً من كتاب التفسير اللغوي للقرآن الكريم لمساعد الطيّار عنوانه آثار التفسير اللغوي وقواعده، ص451 وما بعدها.

² ينظر: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط1، إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، 2015م، 323/7.

(والخوض أصله في الماء ثم يستعمل بعد في غمرات الأشياء التي هي مجاهل تشبيها بغمرات الماء)¹ وبالطريقة نفسها فسره الطاهر بن عاشور مبيناً وجه الخوض في الكلام وهو أنه تكلف الكذب والباطل²، لأن الموصوف بذلك لا بد أن يكون قد ملأه الجهل بالشئ الذي يخوض فيه من رأسه إلى أخمص قدميه. ومنه ما ذكره ابن عطية في تفسير معنى {عَرَّتْهُمْ} من قوله تعالى: {وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا} [الأنعام: 130] فقد ذهب إلى أن لها أصليين في هذا الموضوع؛ إما أنها من الغرور الذي هو الإطماع بما لا يتحصّل، أي خدعتهم، وإما من العَرّ الذي هو امتلاء الفم، وهذا المعنى الثاني مأخوذ من عَرّ الطائر فرخه³. ويلاحظ أن هذين الأصلين يلتقيان في المعنى المراد من الآية وهو بيان سبب كفرهم⁴؛ لأن الغرور الذي هو الخداع جاء بعد أن بسط الله عليهم الرزق، فشبه حالهم بالطير الذي عَرّ صغاره أي أطعمهم.

ولو تتبعنا أصول كل المفردات الغريبة في السورة كلمة كلمة لابتعدنا عن موضوع الدراسة، وتحوّلنا إلى البحث في المفردات. وفيما ذكرناه غنية عما لم يذكر، لأن الهدف هو الوصول إلى تحديد جانب من التّصوّر المنهجيّ في تفسير المفردة القرآنية، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

ومما يتّصل بالمرحلة السابقة أن رعي الأصل الاشتقاقيّ قد يتخلّف عند ابن عطية -وعند غيره من المفسرين- أحيانا، ومن ذلك ما يلاحظ عند تفسيره لقوله تعالى: {وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجِدُوا لَكُمْ} [الأنعام: 121] فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن الجدل مأخوذ من الأجل الذي هو الطائر القوي، أو من الجدّ وهو شدة القتل، أو من الجدالة وهي الأرض، والجامع بينها أن المجادل يقهر خصمه بالحجة فيصير خصمه كالمجدول بالأرض⁵. بينما اكتفى هو بتفسير المجادلة بالحجة⁶. وفي بيانه للمفردة لغويّا أيضا تفسيره للظلمات والنور بظلمة الليل وضوء النهار، وكتفسيره الحميم في قوله تعالى: {لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ} [الأنعام: 70] بالماء

¹ - المحرّر الوجيز، 385/7.

² - ينظر: محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، 289/7.

³ - ينظر: المحرّر الوجيز، 387/7.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 226/4.

⁵ - ينظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م، 17/9.

⁶ - ينظر: المحرّر الوجيز، 451/8.

الحار¹ وكذلك فعل في مواضع أخرى أطوي الحديث عنها. وهذه المقارنة بين التفسير هي التي تظهر المنهج المتبع عند المفسر وتحدده بدقة.

وتعدّ هذه الدراسة تتبّع أصول المفردات ممّا يسهم في ربط المعاني القرآنية وجمعها، وما سلف ذكره يمكن جعله بمنزلة التأسيس لهذه الفكرة. وأول من رؤي عناؤه بهذا ابن قتيبة² في كتابه تأويل مشكل القرآن، ولعلّ ابن فارس³ أخذ منه هذه الفكرة في تصنيف كتاب المقاييس، ثمّ جاء بعده الرّاجب فاستوعب أغلب كلمات القرآن مطبقاً نفس المنهجية الفكرية. وتكمن فائدة هذه الطريقة - كما ذهب إليه كثير من الدارسين - في جمع ما تفرّق من التّصريفات تحت أصل واحد، بحيث لا يخرج المفسر للمفردة عنه أو بعبارة أدقّ لا يتعد في تفسيره عنه مهما اختلفت السياقات. ونفهم في ضوء ذلك معنى الوحي حيثما تصرّف، وممّا نقف عليه من تصريفات في السّورة: أنّه جاء بمعنيين كلاهما يرجع إلى الحقيقة والسّرعة التي ذكرها الرّاجب في مفرداته⁴. فقد ورد بمعنى الوسوسة كما في قوله تعالى: {الشَّيْطَانُ الْإِنْسَ وَالْجِنُّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا} [الأنعام: 112] أي يلقونه إليه بالقول في إخفاء وسر⁵. ومنه أيضاً قوله تعالى: {وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَيُوحُونَ إِلَيْكَ أَوَّلِيَّائِهِمْ لِيُجْذِلُوكُم} [الأنعام: 121] أي يوسوسون لهم ويلهمونهم الحجة⁶. وأتى أيضاً بمعنى ادّعاء الوحي كما في قوله تعالى: {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ} [الأنعام: 93] وبمعنى الشّيء الموحى وهو القرآن كما في قوله تعالى: {اتَّبِعْ مَا

¹ - ينظر: الحرز الوجيز، 389/7.

² - هو أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ، وقيل المروزيّ، تتلمذ على يد والده مسلم، وأخذ أيضاً عن الجاحظ والأصمعيّ وغيرهم، توفيّ سنة 276هـ وقيل 270هـ أو 271هـ، ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدّين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والتّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، 63/2. عبد الرحمن بن محمّد أبو البركات كمال الدّين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، ط3، مكتبة المنار، الرّقاء، الأردن، 1985م، ص160. أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ، تاريخ بغداد، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، ط1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 2002م، 170/10.

³ - هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا بن محمّد بن حبيب اللّغويّ القزوينيّ، الكوفيّ نحواً، الشّافعيّ المالكيّ فقهاً، توفيّ سنة 395هـ بالريّ. تاركاً تراثاً علمياً متنوعاً بين اللّغة والتّحو والفقّه أشهرها: المجلد في اللّغة، فقه اللّغة... ينظر بغية الوعاة، 352/1.

⁴ - أبو القاسم الحسين بن محمّد الرّاجب الأصفهانيّ، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط4، دار القلم، دمشق-سوريا، 2009م، 668/2.

⁵ - ينظر: الحرز الوجيز، 444/8.

⁶ - ينظر: نفسه، 451/8.

أَوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ { [الأنعام: 106] أي الوحي¹. فكلّ تصرّفات مادّة وحي: (يوحي، يوحون أوحى، أوحى) ترجع إلى المعنى الكلّي الذي هو الحفّة والسرعة في الإشارة.

ومن ذلك أيضا مفردة العدل التي تكررت في السورة على وجه التصرّف، وإنّما قلنا على وجه التصرّف؛ لأنّ التكرار خاصّ باللفظ، والتصرّف راجع إلى المعنى. فقد جاءت محتملة معنيين في بداية السورة وذلك في قوله تعالى: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1] بمعنى يميلون عنه إلى غيره، أو يسوّون به غيره². ثمّ في قوله تعالى: {وَنَمَتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا} [الأنعام: 115] مساواة في الحكم³. وقوله: {وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذَ مِنْهَا} [الأنعام: 70] بمعنى المماثلة⁴، أي تنفدي النفس المُسلّمة إلى العذاب بما يعادل ويساوي الجرم الذي اجتريته. وهو نفس المعنى الذي جاء في خواتيم السورة في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 150] أي يسوّونهم به⁵. وعند ابن عطية كلّها بمعنى واحد هو المماثلة والمساواة. مع أنّ مادّة عدل لها أصلا صريحان متقابلان، كأثما ضدّان كما يقول ابن فارس وهما الواردان في الآية الأولى أي الاستواء والاعوجاج⁶.

وبناء عليه يمكن أن نقول إنّ هذا التصرّف في استعمال المفردة لا يخرج عن أحد احتمالين؛ إمّا أن تكون تصرّفاتهما بالتساوي فلا يغلب أحدهما على غيره، أو أنّ أحدهما يكون أكثر من الآخر والغالب عليه، ومن هنا نأتي إلى مرحلة أخرى.

المرحلة الثانية: أن تأتي اللفظة على الاستعمال الغالب عند العرب. وهنا يمكن أن يستغني المفسّر عن تتبّع المعنى الأصلي في كلّ تصرّف كما في المرحلة الأولى، ويكتفي بوجود تصرّف غالب يحمل عليه معنى المفردة، بحيث يتبادر معناه بين المخاطبين لشهرته. فبدلا من الاكتفاء بالمعنى الأصلي والتّعني في استخراج منه من كلّ تصرّف، يكفي أن

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 201/4.

² - ينظر: نفسه، 74/4.

³ - ينظر: المحرّر الوجيز، 447/8.

⁴ - ينظر: نفسه، 389/7.

⁵ - ينظر: نفسه، 489/8.

⁶ - ينظر: مقاييس اللغة، (عدل)، 246/4.

يجد ذلك المعنى الذي يغلب على اللفظ، وهو ما ينبغي حمل المعنى عليه حال اختلاف المفسرين¹. وهنا نجد كلمة (البس) في مواضع من السورة بتصريفات متنوعة هي: (لبسنا، يلبسون، لبسنا، يلبسكم) وذلك كما في المواضع الآتية: {وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ} [الأنعام: 9] و{الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} [الأنعام: 82] و{أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا} [الأنعام: 65] ونجد خارج السورة تصريفات أخرى نحو (لبس، لبوس) والمعنى الأصلي لهذه المادة كما عند ابن فارس أنها تدلّ على المخالطة والمداخلة². ولكنّ الرّاعب³ ذهب بها إلى معنى الستّر⁴. وينبغي حال الاستفصال بين هذين الرأيين في تحديد الأصل أن نجد العلاقة بين هذين المعنيين اللذين رأى كلّ واحد منهما أنّه الأصل. وأقرب علاقة أنّ بينهما علاقة عموم وخصوص مطلق، فإنّه يصحّ أن يقال كلّ مخالطة فيها ستر، وليس كلّ ستر يقتضي مخالطة. والقرآن يستعمل اللبس بمعنى الخلط أو الستّر -باعتبار المعنى الآخر- ولكنّ أشهر استعمالاته وأغلبها تكون في معنى الملبوس الذي هو الثوب⁵. ويدلّ لهذا أنّ المفسّر حين يقرب المعاني المجازية إمّا ينظر إلى المعنى المشهور (الثوب) لا إلى المعنى الأصلي المذكور (الخلط).

والتصريفات التي ذكرناها يرجع معناها إلى أصل المادة وهو الخلط، وليست مشهورة بين المخاطبين إمّا الإطلاق الأشهر لهذه المادة يعود إلى الثياب الملبوسة. ولغلبة استعمال مادة اللبس في الثياب كاد أن يكون أصلاً ثانياً. ومن هنا نجد ابن عطية يراعي الأصل تارة والغالب تارة أخرى، ويظهر ذلك من تفرقه بين القراءتين الواردتين في قوله تعالى: {أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا} [الأنعام: 65] فإنّه راعى المعنى الأصلي في القراءة الأولى بفتح ياء الفعل: يَلْبِسْكُمْ، ففسرها بِخِلْطِكُمْ، ولمح الاستعمال الغالب في الأخرى وهي قراءة ضمّ يائه يُلْبِسْكُمْ، من اللبس. فاستعار معنى اللباس الذي شبه الفتنة به، على معنى: أو يلبسكم الفتنة شيعاً⁶.

¹ - ينظر: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، ط1، دار ابن الجزي، 1432هـ، ص476.

² - ينظر: مقاييس اللغة، (لبس)، 230/5.

³ - هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الأصبهاني، الملقّب بالرّاعب، سكن بغداد، له مؤلّفات وتصانيف كثيرة منها: المفردات في غريب القرآن، أو مفردات القرآن، أو مفردات ألفاظ القرآن، وهذا العنوان الأخير هو الذي اختاره المحقّق، واختلف في تاريخ وفاته فذكر حاجي خليفة والزركلي أنّه توفيّ حوالي سنة 502هـ. وذكر السيوطي أنّ وفاته كانت في أوائل القرن الخامس. ورجح صفوان عدنان داوودي في تحقيقه أنّه توفيّ في حدود سنة 425هـ. ينظر: الأعلام، 255/2. سير أعلام النبلاء، 120، 121/18. بغية الوعاة، 297/2. مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق: محمد شرف الدّين يالتقاي، المعلّم رفعت بلكيه الكليسي، وكالة المعارف، إسطنبول، 1941م، 36/1.

⁴ - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص734، 735.

⁵ - ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، ص97.

⁶ - ينظر: المحرّر الوجيز، 383/7.

ومن ذلك مفردة (القرن) فأول ما تطرق السمع يتبادر إلى الذهن المدة الطويلة، واشتهر عند الناس اليوم أنها مئة سنة، وهذا مذهب جمهور أصحاب الحديث¹، فإذا سمع لفظ القرن اتجه الفكر إلى المدة المعلومة. ومنه قوله تعالى: {أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ} [الأنعام:6] وأهل المعاني والتفسير مختلفون في المراد به. ومن ذهب منهم إلى أنه المدة الزمنية كالقراء قال: (القرن ثمانون سنة)²، وروى قولاً بأنه سبعون³. وفي تحديد هذه المدة أقوال آخر مبنوثة في كتب اللغة والتفسير نطوي الحديث عنها.

ورأى بعضهم أن المراد هو أهل الزمن، وأن اللفظ مشتق من الاقتران؛ أي سموا بذلك لاجتماعهم في نفس الزمن⁴، فالقرن يعني القوم أنفسهم. واختار هذا الرأي الزجاج، والقرطبي، وابن عطية، وأبو حيان الأندلسي. وهو ظاهر اختيار ابن فارس في القرن، إلا أنه ذكره في أصل ثان سيأتي لاحقاً⁵.

والأصل الذي اشتق منه الاقتران هو الاجتماع والمجاورة والمواجهة، وهو ما صرح به الزجاج في بيان معناه، وذكره كذلك الراغب وأبو حيان وغيرهم. غير أن ابن فارس في مقاييسه ذكر أصلين لهذه المادة الأول هو ما سبق بيانه في الفقرة السابقة، والآخر هو الارتفاع عن الشيء⁶. ويمكن الجمع بين هذين الأصلين بأن يقال الارتفاع قيد في الاجتماع. لأن الأقوال المرضية في تحديد السن التي يقال عنها أنها قرن شرطت الارتفاع وطول المدة.

والحاصل أن الاختلاف في المراد بالقرن راجع إلى الاستعمال الغالب في القرآن الكريم؛ فقد جاء في عدة مواضع بمعنى الأشخاص المقترنين، ولعل هذا هو السبب الذي دفع أكثر المفسرين إلى اختيار القول الذي يفسر القرن بالقوم المجتمعين. وهو مرجح قوي لهذا المعنى، وما يتبادر لنا نحن المعاصرين من أن القرن هو عدة السنوات، فليس هو ما يبدو لجماهير المفسرين. ورغم أن القراء -وهو أحد اللغويين والمفسرين- عدّ القرن بمعنى السنين، إلا أنه لم يظهر لي

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 70/4. الجامع لأحكام القرآن، 325/8. المحرر الوجيز، 315/7.

² - أبو زكريا يحيى بن زيات القراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي التجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت-لبنان، 1983م، 328/1.

³ - ينظر: نفسه، 328/1.

⁴ - أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شليبي، ط1، عالم الكتب، بيروت-لبنان، 1988م، 229/2.

⁵ - ينظر: معجم مقاييس اللغة، (قرن)، 77/5.

⁶ - ينظر: نفسه، (قرن)، 76/5.

وجه الأصل (الاقتران) حتى الآن في اختيار الفراء، إلا أن يكون نظر إليه من الأصل الآخر وهو الارتفاع. وما يرجح مذهب الجمهور في معنى هذه المفردة أنّ سياقها —إذا اعتبرنا القرن بمعنى الزمن— مفتقر إلى محذوف من غير داع.

ومنها مفردة القوم فإنّها مستعملة في القرآن بمعنى الرجال تمييزاً لهم عن جنس النساء كما في آية الحجرات، وقد جاءت في الشعر أيضاً. ولكنها في آية الأنعام لم يرد ما يعيّن كونها للرجال فقط كما هو واضح في قوله تعالى: {فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا} [الأنعام: 45] ففي هذا الموضع جاء التعبير عن الإهلاك بقطع الدابر، وهو استئصال شأفة الظلمة ومحو آثارهم¹، وكلمة قوم أصلها من القوامة أو القيام بالأمر، والظلم يمكن أن يقوم به الرجال كما تقوم به النساء، فيترجح بهذا أنّ المفردة تعمّهما.

فغلب الاستعمال على أصل الاشتقاق، ومن ثمّ نُظِر في الاستعمال السياقي على أنّه مرحلة مستقلة تفسّر في ضوءها المفردة القرآنية.

المرحلة الثالثة: الاستعمال السياقي: وهو المعبر عن المراد من اللفظ سواء وافق المعنى اللغوي أم لم يوافقه، وسواء تعدّد هذا المراد في سياقات قرآنية أم لم يتعدّد. يصدق على هذا ما يعرف بالوجوه والنظائر، أو لنقل بعبارة أخرى أصحّ وأدقّ أنّ هذه المعاني المرادة في السياقات القرآنية هي المادة التي بنيت عليها كتب الوجوه والنظائر. فالحديث عن الاستعمال القرآني في النهاية حديث عن وجوه تصرّف اللفظ، وهذا يعني أحد أمرين: إمّا تتبّع السياقات القرآنية وجمع المعاني المرادة من اللفظ في كلّ منها. وإمّا رصد التفسيرات المختلفة لنفس المفردة في السياق الواحد أو الموضع الواحد، وهذا الأخير هو الممكن بالنسبة إلى هذه الدراسة التطبيقية التي تفرض علينا التقيّد بما جاء في سورة الأنعام، فلا نخرج عنها إلا للضرورة التي لا تبعدنا عن إطار البحث ومقصوده.

ومن المواضع التي وافق فيها السياق المعنى اللغوي بيان معنى مفردة الفتنة في قوله تعالى: {ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا} [الأنعام: 23] فقد فسّرت بالحبّ والإعجاب بالأصنام، وفسّرت بالاختبار؛ أي اختبروا بالسؤال عن

¹ - ينظر: المحرّر الوجيز، 363/7.

الشركاء¹. وكذلك في قوله: {وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ} [الأنعام: 53] قال جمهور المفسرين ومعهم ابن عطية أنها بمعنى الابتلاء².

ومما روعي فيه السياق تفسير كلمتي الظلمات والنور. في قوله تعالى: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} [الأنعام: 1] فلو رجعنا إلى تفسيرهما سنجد جمهور المفسرين يقولون: إنَّ المراد سواد الليل وضياء النهار³، وهذا بيان لمعنى المفردتين في الاستعمال اللغوي، وهو مراد في الآية، ومن جهة أخرى فسرها أغلب المفسرين سياقياً ومن ذلك: تفسيرهما عند الحسن بالكفر والإيمان⁴، وهناك أقوال أخرى، والجامع بينها أنها بيان للمراد من جهة السياق.

وهذا السياق المعتمد عليه يحتمل أمرين: فإما أن يكون القريب وهو المدلول عليه بالكفر في نفس الآية ومن ثمَّ قبول بالإيمان للمقابلة بين الظلمات والنور، أو يكون السياق العام للسورة فإنه قد ورد في قوله تعالى: {أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَتَّئِلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ} [الأنعام: 122] وهذا يعني أنَّ المعنى يعم كل هذه الأقاويل⁵، سواء ما كان منها لغوياً أو سياقياً.

ومن ذلك تفسير الفتنة، فقد روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وبعض التابعين كقتادة أنَّ الفتنة في الآية السابقة -الآية 23- هي القول، وتارة فسرها بالمعذرة⁶. واختار الطبري الجمع بين الرأيين فقال: المعنى (لم يكن قليلهم عند فتننا إياهم، اعتذاراً مما سلف منهم من الشرك بالله)⁷ وورد لفظ الفتنة بمعان أخرى في القرآن الكريم⁸، وكل ذلك راجع إلى السياق.

¹ - ينظر: المحرر الوجيز، 335/7.

² - ينظر: جابر الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م، 352/2. أبو القاسم محمد بن أحمد ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، 1416هـ، 262/1. المحرر الوجيز، 369/7.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 73/4. الجامع لأحكام القرآن، 316/8. المحرر الوجيز، 320/7.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 73/4.

⁵ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 316/8.

⁶ - ينظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر، 190/9.

⁷ - نفسه، 191/9.

⁸ - منها: أنها بمعنى الشرك كما في قوله تعالى: {وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ} [البقرة: 191] فقد نسب الطبري إلى عدد من التابعين، كمجاهد والزبيد وقاتلواهم حتى لا تكون والضحاك أنهم قالوا: إنَّ المعنى الشرك أشد من القتل. ينظر: تفسير الطبري، 293/3، 294. وبمعنى الكفر نحو قوله تعالى: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ

وأما معناها في اللغة فإن أصلها يدل على الابتلاء والاختبار¹. وإتّما عبّر عن القول بالفتنة - كما ذهب إليه الطبري - لمعرفة السامعين معنى الكلام، لأنّ جواب المشركين واقع في مقام الاختبار، فيكون خبرهم الذي هو قولهم أو اعتذارهم هو نفسه الفتنة والاختبار².

ومن ذلك أيضا مفردة الأجل، في قوله تعالى: {ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ} [الأنعام: 2] فقد ذهب بعض المفسرين إلى أنّ المقصود بالأجل ما بين الخلق والموت، والثاني ما بين الموت والبعث، وقيل أيضا الأول النوم والثاني الموت³، وأقوال كثيرة ذكرت في معناهما، ولو كان بيانها من جهة اللغة لقل الأجل هو المدة المضروبة للشيء⁴. وقريب من هذا نجد تفسيراً نقله القرطبي أنّ الأجل الأول معناه أوقات الأهلة والزّرع وما أشبههما⁵، وهو بيان من جهة اللغة. ويلاحظ هنا أنّه لا تخالف بين البيان اللغوي والسياقي؛ لأنّه لا يخلو قول من أقوال المفسرين من الدلالة على المدة المحدد نهايتها.

وهذا ما يظهر عند ابن عطية، فبالإضافة إلى ما سبق نلاحظ أنّه يتتبع أوجه المفردة في السياقات القرآنية، ثمّ يقرّر الوجه المناسب للسياق كما في كلمة الهدى، فيثبت أولاً أنّها مشتركة بين عدّة معانٍ، ويأتي بالأمثلة السياقية لكل معنى كاللّقاء، والإرشاد، وغيرها ليصل في الأخير إلى بيان معناها انطلاقاً من قوله تعالى: {فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ} [الأنعام: 125] وأنّها جاءت لمعنى خاص هو خلق الإيمان في القلب⁶. وهو لا يترك احتمالاً للقول في هذه الحال فيصريح مباشرة بإرجاع معاني الهدى إلى السياق وقرائن السّباق واللّحاق. وهذا من أظهر الأدلّة على اختلاف مراحل تفسير المفردة القرآنية.

فُتْنَةٌ [البقرة: 193] روى الطبري عن قتادة: حتّى لا يكون شرك. وعن مجاهد والسّدي أنّها الشرك، ومثله عن ابن عباس. ينظر: تفسير الطبري، 3/300، 299. وفي قوله تعالى: {جَعَلَ فُتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ} [العنكبوت: 10] أنّها بمعنى أذية الناس، كما روي عن مجاهد والصّحّاح وابن زيد، ينظر: تفسير الطبري، 18/365. وبمعنى التحريق كما في سورة البروج. فقد روي عن ابن عباس أنّ فتنوا جاءت بمعنى حرّقوا. ينظر: تفسير الطبري، 24/280. وغير ذلك من المعاني.

¹ - ينظر: معجم مقاييس اللغة، (فتن)، 4/473.

² - ينظر: تفسير الطبري، 9/192.

³ - ينظر: شهاب الدّين السيّد محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، 7/88.

⁴ - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، 1/13.

⁵ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 8/321.

⁶ - ينظر: المحرّر الوجيز، 8/455.

المرحلة الرابعة: المصطلح الشرعي.

ويظهر الاصطلاح الشرعي عند الاستعمال الحقيقي للكلمة مع اختلاف أصل الحقيقة بين الشرعية واللغوية، دون استخدام قرينة تعين أحدهما، ففي هذه الحالة يذهب جمهور المفسرين والأصوليين إلى أنّ الشرعية أولى؛ لعدم وجود ما يدلّ على إرادة اللغوية¹. ولعلّ هذه المرحلة هي الوحيدة التي تدلّنا على مراعاة المرحلة التي تمرّ بها المفردة القرآنية في التفسير، وينطبق هذا المفهوم على كلمة الفسق من قوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ} [الأنعام: 121] قال ابن عطية: (والفسق: الخروج عن الطاعة، هذا عرفه في الشرع)² ويستعمل في اللغة مطلق الخروج ومنه سميت بعض الحيوانات بالفواسق³.

ومن ذلك أيضاً تفسير ابن عباس لقوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ} بالمعصية⁴، ولو تبع البيان اللغوي لقال: الفسق الخروج عن الطاعة⁵. ولا يعني أنّ المفسر حينما يعتمد على السياق أنّه يتجاهل اللغة، فالأوائل من الصحابة والتابعين هم أولى الناس بالتفسير اللغوي وابن عباس في طليعتهم، ولكن المقصود بيان المنهج في تفسير العلماء لمعرفة المراحل التي تقطعها المفردة في أداء وظيفتها في التركيب القرآني، والتفسير ما وضع إلّا لبيان المراد بالمفردة أمّا البيان اللغوي فله موضع آخر.

ومن المفردات الشرعية: الذكر الوارد في قوله تعالى: {فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ} [الأنعام: 118]، وما شابهها من الآيات الواردة في سياقها هو التسمية⁶. ومنها لفظ التحريم كما في قوله تعالى {وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ} [الأنعام: 119] فالحرام هنا معنى شرعي يقابل الحلال⁷، وهو بخلاف التحريم الذي ادّعاه المشركون كما في

¹ - ينظر: أبو عبد الله بدر الدين بن محمد الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، 1957م، 167/2.

² - المحرر الوجيز، 451/8.

³ - ينظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: البازجي وجماعة من اللغويين، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ، (باب القاف)، (فصل الفاء)، 308/10.

⁴ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 16/9.

⁵ - ينظر: معجم مقاييس اللغة، (فسق)، 502/4.

⁶ - ينظر: المحرر الوجيز، 448/8.

⁷ - ينظر: نفسه، 449/8.

قوله تعالى: {وَأَنعَمْتُ حُرِّمْتُ ظُهُورُهَا} [الأنعام: 138] فإنه من المنع اللغوي؛ لأنه وإن كان في نظرهم شرعا فهو غير معتد به؛ إذ الشرع ما شرعه الله.

ومنها الصراط، ومعناه الطريق المستقيم والواضح¹. وله في الشرع معنى خاص لا يتبين المراد به إلا بالشرع. وهو الطريق الذي يسلكه المؤمنون إلى الجنة². وورد الصراط في آية أخرى بمعنى القرآن والشريعة الإسلامية³، وذلك في قوله تعالى: {وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا} [الأنعام: 126]

ومنها الدعاء كما في قوله تعالى: {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَةِ وَالْعَنِيِّ} [الأنعام: 52] فقد قيل: هو الصلوات الخمس، وقيل: هو الذكر، وقيل: هو الصلاة في جماعة، وقيل: قراءة القرآن وتعلمه، وعمم بعضهم فقال: هو العبادة⁴، فإذا كان لفظ الصلاة مشتركا بين الدعاء وهيئة العبادة المعروفة، والدعاء أيضا يراد به المعنيان. والدعاء المذكور في قوله تعالى: {بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ} [الأنعام: 41] غير الدعاء السابق؛ لأن معناه هنا الاستغاثة والسؤال⁵، فهو معنى لغوي بخلاف الأول فإنه شرعي.

وفائدة التفريق بين المعنيين ترجيح أحدهما حين الاحتمال، فقد يتداخل المعنى الشرعي باللغوي كما في كلمة فسق فإنها تأتي بمعنى الخروج عن الطاعة شرعا ولغة، ومذهب المفسر يظهر من خلال هذا النوع من المفردات وقد رأينا ذلك في معنى الفسق، ولاحظنا اتفاق المفسرين خلفا وسلفا على تقديم المعنى الشرعي. وعليه بنى أصحاب أصول التفسير قواعدهم ومنها: أن المصطلحات الشرعية مقدمة على المعاني اللغوية؛ لأن القرآن نزل لبيان الشرع لا لبيان اللغة⁶.

¹ - ينظر: المحرر الوجيز، 359/7.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 128/4.

³ - ينظر: المحرر الوجيز، 459/8.

⁴ - ينظر: نفسه، 368/7.

⁵ - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، 227/1.

⁶ - ينظر: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، فصول في أصول التفسير، ط2، دار ابن الجوزي، 1423هـ، ص139.

المرحلة الخامسة: المصطلح القرآني.

وينطبق مفهوم المصطلح القرآني¹ على كلمة الوصف باعتبارها ذات مدلول واسع في اللغة، يصدق على ما هو كاذب وصادق، ولكن القرآن خصّها بالوصف الكاذب، ومما يؤيد هذا في السورة محلّ الدراسة موضعان: الأول: {سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ} [الأنعام: 139]. وقوله {سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ} [الأنعام: 100]. ولا يوجد أي لفظ خرج عن هذا المعنى في كلّ القرآن الكريم، وهذا دليل على أنّه مصطلح قرآنيّ خصّ دلالة الكلمة وقيد مطلقها وقصره على الوصف المتعلّق بالكذب.

ومن عادة القرآن أن يستعمل اللفظ في معنى مخصوص، ويصدق هذا على مفردة (الاقتراف): ويرجع أصل القرف في اللغة إلى قُشِرَ اللحاء عن الشجرة، ثمّ استعمل في كلّ مكتسب حسناً كان أم قبيحاً². واقتراف الشيء اكتسابه لأنّه كاللبّاس والدّرع³. ولكنّه في القرآن أكثر ما يستعمل في الإساءة⁴. ولم يأت في سورة الأنعام إلّا بهذا المعنى، وذلك في موضعين: الأول قوله تعالى: {وَلَيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ} [الأنعام: 113] والآخر: {سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ} [الأنعام: 120] ولهذا قيل: الاعتراف يزيل الاقتراف. أي التّهمة وعلى هذا المعنى فسّر الاقتراف في الموضعين السابقين بالاكتساب والاجتراف⁵.

ومنه الحق كما في قوله تعالى: {فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ} [الأنعام: 10] قال ابن عطية معناه نزل وأحاط ولا يستعمله القرآن إلّا في الشرّ⁶. ومنه الفري، قال الرّاعب: (الفرّئي قطع الجلد للحزّز والإصلاح، والإفراء للإفساد، والافتراء فيهما وفي الفساد أكثر وكذلك استعمل في القرآن في الكذب والشّرك والظلم)⁷. ومن استعماله في الكذب⁸ قوله تعالى: {أَفْتَرَاءً عَلَى اللَّهِ} [الأنعام: 140] وفي الظلم كما في قوله تعالى: {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى

¹ - يقصد به: (كلّ أسماء المعاني وأسماء الصفات المشتقة منها في القرآن الكريم مفردة كانت أم مركبة...) الشاهد بن محمد البوشيخي، نحو معجم تاريخي للمصطلحات القرآنية المعروفة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ص 359.

² - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، 518/2.

³ - ينظر: معجم مقاييس اللغة، (قرف)، 74/5.

⁴ - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، 518/2.

⁵ - ينظر: المحرّر الوجيز، 445/8. 450/8.

⁶ - ينظر: نفسه، 319/7.

⁷ - مفردات ألفاظ القرآن، 490/2.

⁸ - ينظر: المحرّر الوجيز، 471/8.

عَلَى اللَّهِ كَذِبًا} [الأنعام: 21] قال ابن عاشور: (المراد بافتراءهم عقيدة الشُّرك في الجاهلية بما فيها من تكاذيب)¹ أي اعتقد الشركاء مع الله جلّ جلاله، ولم تستعمل هذه المفردة في السورة إلا في الكذب الشديد كما في هذا الموضع والذي سبقه، فيكون الكذب أعم؛ الافتراء فيه معنى التعمّد². ولا أظلم ممن جعل لله ندًا زورا وكذبا، وأشار ابن عطية إلى أنهما منحنيان من الكفر، أي بينهما قدر مشترك هو الكفر، ولكن في أحدهما صفة ليست في صاحبه، وذلك سبب ذكرهما مفسّرين في الموضع نفسه³. ونظير الشُّرك بالله الافتئات عليه في شرعه بتحريم ما أحله أو تحليل ما حرّمه، ولهذا وصفه أيضا بالافتراء.

ومن المراحل التي لم تذكر أن لا يقف المفسّر على مراد واحد من اللفظ الذي يتصرّف على وجوه متعددة كمفردة (قضى) فإنّها وإن كانت ترجع إلى أصل واحد هو الحتم كما قال ابن قتيبة إلا أنّها تتصرّف على أوجه مختلفة كالأمر، والإعلام، والصنع، والعمل⁴. ولعلّ هذا أحد الأسباب التي جعلت ابن عطية يتردّد في تحديد المراد بها في قوله تعالى: {ثُمَّ قَضَى أَجَلًا} [الأنعام: 2] فقد ذهب إلى أنّها بمعنى قدر وكتب. أو بمعنى أوجد وأظهر.⁵ ولعلّ السبب الآخر هو المعنى الوظيفي لكلمة (قضى) وإنّما قلنا الوظيفي ولم نقل المعجمي؛ لأنّ ابن عطية ومن تبعه من المفسّرين كأبي حيّان والقرطبي والسّمين وغيرهم نظروا إلى ضمير الفاعل المستتر فيها؛ وهو محتمل لأنّ يتّصف بها ذاتا أو فعلا؛ ولذا لم يتبيّن لهم فعل القضاء هل هو من صفات ذاته المتعلّقة بعلمه وقدرته تعالى، أم من متعلّقات فعله جلّ جلاله فتكون بمعنى أوجد.

وإذا كانت طائفة من المفسّرين قد ذكرت المعنيين معا، فهناك من احتكم إلى المعنى الأصلي للفعل وهو الحتم؛ لأنّ الله إذا أعلم بذلك فإنّه حتما سيقع بدءا وانتهاء، ومنهج الأوائل اعتمد على بداية الفعل ومن المتأخّرين كالطاهر ابن عاشور نظر إلى انقضاء الأجل وموافاة نهايته⁶ ولكنّ الفرق يظهر في ملح الأصل؛ أي معنى الحتم، في تحديد المراد لأنّ شأن الأجل أن يكون له نهاية. والنّظر إلى نهاية الأمر وتمامه⁷ هو الذي عبّرت عنه الآيات الآتية: {وَلَوْ أَنزَلْنَا

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 172/7.

² - ينظر: نفسه، 172/7.

³ - ينظر: المحرّر الوجيز، 333/7.

⁴ - ينظر: أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صقر، ط2، دار الثراث، القاهرة، 1973م، ص441، وما بعدها.

⁵ - المحرّر الوجيز، 312، 313/7.

⁶ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 130/7.

⁷ - ينظر: نفسه، (144/7)، (269/7)، (277/7).

مَلَكًا لِّقُضِيَ الْأَمْرُ { [الأنعام: 8] وقوله: { قُلْ لَّوْ أَنَّنِي مَا نَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لِّقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ } [الأنعام: 58] وقوله: { ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى } [الأنعام: 60] والحتم بنهايتها لازم، فأما في الآية [60] فمثلا مثل الآية [2] وأما بالنسبة للموضوعين الآخرين فإن وقوع الشرط يحتم وقوع جوابه. وهو حتمية الموت بالنسبة للآية الثامنة¹، ووقوع الانفصال وانتهاء النزاع بالنسبة للآية الأخرى².

ومن المفردات التي لم يحدد معناها بعض المفسرين كابن عطية وغيره كلمة الإيسال في قوله جل شأنه: { وَذَكَرَ بِهِ } أن تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ { [الأنعام: 70] واكتفى بنقل معانٍ متقاربة عن بعض الصحابة والتابعين وهي أن معنى تبسل: تُسَلِّم، أو تُحْبَس وتُرْتَهَن، أو تُفْضَح، أو تُجْزَى³.

ومن مراحل التفسير التي لم تذكر أيضا: أن تفسر المفردة بالمثل وهذا ما نجده في تفسير الفوقية والتحتية عند بعضهم كابن عطية في قوله تعالى: { قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ } [الأنعام: 65] فقد ذهب بعض الصحابة والتابعين إلى أن الفوق معناها: الرجم أو ولاية الجور، والتحت معناها: الخسف أو خدمة السوء، قال ابن عطية: (وهذه كلها أمثلة لا أتمها هي المقصود، إذ هي وغيرها من القحوط والغرق وغير ذلك داخل في عموم اللفظ).⁴

وخلاصة هذه المراحل أن المفسر حين يجد مفردة قرآنية غريبة ينطلق في تفسيرها أولا بالبحث عن أصلها اللغوي فإن لم يسعفه تفسيرها اللغوي كأن تتعدد تصريفاتها وتكثر، انتقل إلى الاعتماد على الاستعمال الغالب لها، فإن لم يظفر بذلك، اعتمد على السياق الذي وردت فيه. ولكن لما كانت بعض المفردات تحمل في سياقها خصوصية عوملت على أساس ذلك، وتظهر هذه الخصوصية من وجهين: أحدهما أن تكون مصطلحا شرعيا كالصلاة والصراط والصوم والزكاة والحج، والآخر أن يخصها القرآن بمعنى من معانيها الشائعة. والذي نستفيد من هذا هو تحديد الطريقة التي تدل على ملامح المعاني المرادة أما المعنى المطلق فليس بحاجة إلى كل هذا العناء.

¹ - ينظر: المحرر الوجيز، 317/7.

² - ينظر: نفسه، 375/7.

³ - ينظر: نفسه، 388/7.

⁴ - نفسه، 383/7.

المطلب الثاني: الخصائص البنائية للمفردة القرآنية.

تمّا تميّزت به المفردة القرآنية هو احتفاظ بعض الكلمات ببنية واحدة في جميع القرآن، بينما غلبت بعض البنى على بعض وأنت أخرى موافقة المستعمل في كلام العرب. وتفصيل هذا كما يلي:

أولاً- الأفراد والجمع:

إذا نظرنا إلى المفردات القرآنية من حيث دلالتها على العدد، وجدنا أنّ بعضها يأتي دائماً مجموعاً، في مقابل طائفة أخرى جاءت بصيغة الأفراد في جميع آي القرآن العظيم، والذي ينبغي أن يفهم من هذا أنّه خاصّ بالقرآن وحده؛ لأنّ وراء ذلك سرّاً مكنوناً سواء علمناه أم جهلناه. وبالرغم من أنّنا تقيّدنا في بحثنا بسورة الأنعام إلا أنّنا لبعض الأغراض والضوابط المنهجية نبحت في جميع سور القرآن. فمما استقريناه أنّ كلمة النور مفردة في جميع القرآن، وأنّ الظلمات جاءت بعكسها فهي مجموعة دائماً. ومثلها كلمة مفاتيح، وكلّ هذه المفردات الثلاث ورد ذكرها في سورة الأنعام.

وبحث المفسّرون في دلالة المفردات على العدد في القرآن الكريم، وذلك في كلّ موضع قد يبدو فيه غموض المعنى مرتبطاً بصيغة اللفظ أو غيرها من الأسباب. وترى هذه الدراسة أنّ الدافع إلى ذلك هو استقرار الصيغة وثباتها، وتؤيّد به بأنّ المفرد أصل والأصل لا يبحث له عن سبب، فلم يبق إلاّ البحث في سرّ الاكتفاء بالمفرد في استعمالات بعض الكلمات كالنور والأرض. وصرّح كثير من المفسّرين بخلاف هذا الفرض الذي ذهبت إليه هذه الدراسة وهو أنّ الدافع لإيثار المفرد أحياناً يكون في مقابل مفرد جاء معه بصيغة الجمع، ومثاله أن يبحث في سرّ إفرد النور وجمع الظلمات في مستهلّ سورة الأنعام، أو جمع السموات وإفرد الأرض، وقد استوقف هذا التنوّع في بناء المفردات جمعا من المفسّرين كالزّمخشرّي وأبي حيّان والفخر الرّازي والطّاهر ابن عاشور والألوسي وغيرهم.

وتذهب هذه الدراسة أيضاً إلى أنّ من المفردات ما يعود سبب غموض معناه القرآنيّ إلى بنيته المتمثّلة في صيغته، كالجمع الوارد في مفردة مفاتيح، فإنّ سبب غموض معناها عند المفسّرين، لأنّ أغلب أقوال المفسّرين تدور حول المفرد إذ هو الأصل؛ فمنهم من فسّرها بالخزانة ومنهم من قال هي آلة الفتح، ولكنّهم أضافوا لها معنى العلم بنزول العذاب، وكلّ ذلك راجع إلى الأصل الذي هو مَفْتَح بمعنى خزانة، أو مِفْتَاح بمعنى المفتاح. وطائفة قالت: كلّ

ما غاب من ثواب أو عقاب وغيرها من الأقوال وكلّها تلتقي في علم الغيب¹. ونرى أنّ البحث في معنى المفاتيح جار مجرى البحث اللغوي، والمعنى القرآني هو الذي بحثته الطائفة الثانية وهو الناتج من التركيب الإضافي أي من تعليق المفاتيح بكلمة الغيب. غير أننا إذا نظرنا من جهة تحدي القرآن الكريم للعرب في معهود كلامهم، وأنّ القرآن نزل موافقا لسننهم في التعبير، فينبغي أن نتأمل في غير ما تدلّ عليه صيغة اللفظ من العدد، وهو النظر في مفردة من حيث التذكير والتأنيث، وهنا ينبغي مراعاة أنّ المذكر أصل، وأنّه أخف²، وبناء عليه يترجّح كون معنى مفردة مفاتيح أنّها بمعنى آلات الفتح لا الخزائن.

ثانيا- الاستعمال الغالب.

بعض المفردات ككلمة السّماء أغلب استعمالاتها إذا جاءت بالعطف أن تأتي بصيغة الجمع، ولم يتخلف هذا في جميع القرآن إلّا في موضع واحد في سورة الأنبياء، وسيأتي بيانه في مبحث الانتقاء القرآني. ومثلها كلمتي النور والأرض فإنّهما لم تردا في القرآن إلّا بصيغة المفرد.³ وبمّ بحث علماء القرآن في هذا الموضوع وخصّوه بمبحث مفرد كما فعل مناع القطّان من المحدثين.

ثالثا- موافقة الاستعمال العربي.

والمقصود بموافقة الاستعمال هنا ليس جميع المفردات وإنّما ما أتى تارة بلفظ لمعنى وفي موضع ثان بلفظ مغاير لمعنى مختلف، ويظهر أثر ذلك في المفردات التي جاءت بالتذكير تارة وبالتأنيث أخرى. وهذا المبحث في غاية الدقة واللطف، ونستشفّ من بعض هذه الاستعمالات معاني التآدّب والرقي في انتقاء اللفظ، كما يبدو في استعمال الإشارة (هذا) عوضا عن (هذه) في قول الباري تعالى: {فَلَمَّا رَأَى الْشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي} [الأنعام: 78] لصيانة الرّب عن شبهة التأنيث بناء على أنّ الشّمس شاخص، وأمّا من حيث الصنّاعة فهو من جعل المبتدأ مثل الخبر؛ إذ هما بمعنى واحد⁴. ولهذا لا غرض في تذكير الإشارة سوى تجنّب المعنى الفاسد الذي قد يثيره التعبير بالمؤنّث.

¹ - ينظر: أبو حفص سراج الدّين عمر بن عليّ بن عادل الدّمشمقيّ، اللّباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م، 186/8.

² - ينظر: الكتاب، 22/1.

³ - ينظر: مناع بن خليل القطّان، مباحث في علوم القرآن، ط3، مكتبة المعارف، 2000م، ص206، وما بعدها.

⁴ - ينظر: الكشّاف، 367/2.

ويتجلى التصرف بالتذكير والتأنيث في السياق القرآني في عدد من الكلمات كالعاقبة في قوله تعالى: {ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عِقَابُ الْمُكَذِّبِينَ} [الأنعام: 11] فهي في اللفظ مؤنثة لكنّها مستعملة في معنى المذكر، وذلك لغاية قرآنية قد لا نعلمها، بينما يذهب المفسرون إلى تأويلها بمعنى يناسب السياق. ومثلها كلمة (فتنة) كما في قراءة من قرأ (يكن) من قوله تعالى: {ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا} [الأنعام: 23] ومنها كلمة (بينة) فمما جاء في التفسير أنّها كلمة يراد بها أمران في آية الأنعام {قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ} [الأنعام: 57] الأول أنّها في معنى البيان والبرهان. والآخر أن التاء فيها ليست للتأنيث وإمّا هي للمبالغة أي: على أمر بين غاية البيان¹. وذلك لأنّ هذه المفردة معدودة من المصادر، ومن القواعد في هذا الباب جواز التذكير والتأنيث، واختيار القرآن لأحدهما راجع لخصوصية الموضوع الذي وردت فيه.

كانت هذه بعض النماذج التي تصرف فيها القرآن بتذكير ما حقّه التأنيث، وفي ذلك إشارة كافية في توضيح مدى تصرف القرآن في معنى المفردة المعجمية، وتلك مرحلة ذات أهمية تكتسب من خلالها الكلمة الخصوصية القرآنية بما يسايرها من تهئية وتأهيل.

بيد أنّ السياق القرآني لا يقف من المعنى المعجمي موقفا ثابتا في كلّ مرّة، فكما وجدناه ينقل اللفظ ويغيّره عن معناه الأصليّ نجده يصونه من كلّ ما يمكن أن يطرأ عليه من تحوير وتبديل، ومن اللطيف في هذا لفظة (السبيل)؛ فقد أثبت لها المعاجم التذكير والتأنيث، وراعى القرآن الكريم هذه الخصوصية وحفظها من كلّ تغيير أو تبديل فجاء بقراءتين إحداهما تثبت تذكير السبيل والفعل²، وهي قوله تعالى: {وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ} [الأنعام: 55] والأخرى بتأنيثهما³ فقرئت: {وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ}. وأمّا نافع فقرأ بتعدية الفعل؛ عكس القراءتين السابقتين، ولكنّ قراءته لا تثبت شيئا من التذكير والتأنيث؛ لأنّ السبيل - في هذه القراءة - ليست ركنا في الإسناد، ولهذا يكون التعبير الدقيق أنّ الذي يدلّ على تأنيث اللفظ وتذكيره ليس السياق على عمومه وإمّا هو الإسناد على وجه الخصوص. ويمكن أن يقال أيضا إنّ كلمة (تستبين) صالحة لأن تكون للمخاطب، والمؤنثة على السواء، وأنّ الذي يفرق هنا هو السياق؛ أي الإسناد، وأمّا الصيغة فلا تدلّ على أكثر من أنّ التاء صالحة للمضارعة.

¹ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 182/8.

² - ينظر: نفسه، 180/8.

³ - ينظر: نفسه، 180/8.

ومما يظهر أنه مخالف لقواعد النحو أن يأتي لفظ العشرة مذكراً والمعدود كذلك كما في قوله تعالى: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا} [الأنعام: 160] والقاعدة في هذا أن يخالف بينهما، ولهذا وجه المعدود بأنه مؤنث في المعنى لمقابلة الجزاء بجنسه وهو الحسنة، ولأجل ذلك روعي في حذف تاء التأنيث من كلمة ((عشرة)) معنى مميزها الذي هو الأمثال دون لفظه¹؛ أي أن كلمة ((أمثال)) لما أضيفت إلى الضمير العائد على مؤنث وهو الحسنة اكتسبت منها معنى التأنيث، كما هو موضح في باب ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه من أحكام. وحمله الزمخشري على حذف الموصوف وإقامة الموصوف مقامه، والتقدير: فله عشر حسنات أمثالها². غير أن بعض النحاة كابن جني ضعف هذا التوجيه الأخير؛ لقبحه في القياس، وإن أجزى مثله ففي ضرورة الشعر³. وممن أجاز ذلك من المتأخرين في القرآن ومنه هذا الموضع الألوسي⁴، بل قدمه على الوجه الآخر.

ومن ذلك أيضاً قول الباري جلّ وعلا: {وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَرْوَاجِنَا} [الأنعام: 139] فقد جاء في هذا التركيب تأنيث كلمة {خَالِصَةٌ} ومعناها المباحة التي لا شائبة حرج في أكلها⁵. وبحث بعض المفسرين واللغويين في سبب تأنيثها. والنظر في هذا التركيب مؤسس على عنصري الإسناد والعلاقة القائمة بينهما، وهما هنا {مَا} و{خَالِصَةٌ}، فلما روعيت المطابقة بينهما حمل تأنيث {مَا} على المعنى؛ (لأن {مَا} في معنى الأجنة)⁶. وذهب إلى هذا التوجيه مكّي بن أبي طالب القيسي في مشكل إعراب القرآن، وتابعه الزمخشري في الكشف والطاهر بن عاشور في التحرير، وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أن الراجح هو حمل الهاء على المبالغة أو التي في المصدر⁷، فرارا من حمل القرآن الكريم على غير المشهور أو الغالب في كلام العرب، وهذه قاعدة عنده - رحمه الله - لم أجده يخالفها من خلال تفسيره لسورة الأنعام؛ حيث صرح بما تارة ولمح إليها أخرى كما في هذا الموضع، والغالب في كلام العرب أن يأتي الحمل على اللفظ أولا ثم على المعنى، وأما القرآن فلم

¹ - ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي التجدي ناصف، عبد الحليم التجار، عبد الفتاح إسماعيل شلي، ط2، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1969م، 237/1. ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 196/8.

² - ينظر: الكشف، 418/2.

³ - ينظر: المحتسب، 237/1.

⁴ - روح المعاني، 69/8.

⁵ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 110/8.

⁶ - الكشف، 403/2.

⁷ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 234/4.

يرد فيه الحمل على المعنى أولاً إلا في هذا الموضع كما في مذهب مكّي وغيره. ومعنى هذا الحمل أنّ الله جلّ جلاله أخبر عن معنى {مَا} بـ {خَالِصَةً} وهذا بيان لمعناها، ثمّ أعقبه بكلمة {مُحَرَّمٌ} وهي بيان من جهة اللفظ. وهذا الوجه هو الأقلّ في كلام العرب، لذا وجّهه أبو حيّان بما أشرنا إليه قبل.

غير أنّه قد يستدرك على أبي حيّان؛ فيقال إنّ التّأنيث على الوجه الرّاجح عنده لا ينافي الحمل على معنى {مَا}. وأجيب عن هذا بأنّ صلة الاسم الموصول {مَا} متعلّقة بفعل محذوف مسند إلى ضمير ما، تقديره: ((ما استقرّ في بطون الأنعام)) لا ما استقرّت. فيحمل على اللفظ أي الضمير المستتر في استقرّ وهو مذكّر، ثمّ على معنى التّأنيث في خالصة¹. وعلى هذا التّأويل لا نجد في القرآن حملاً على المعنى قبل اللفظ.

وبالإضافة إلى القول بحمل معنى {خَالِصَةً} على معنى {مَا} قال بعض المفسرين كابن عطية والزّمخشريّ إنّ التّأنيث غير مراد وإنّ المقصود هو المصدر الوارد في معنى الخالص. أو أنّه إشارة إلى معنى المبالغة في تحقيق الخلوّ تشبيهاً لها بعلامة وراوية².

وأياً كان المراد فإنّ القرآن الكريم تصوّف في بعض الألفاظ بالتّأنيث، وأحياناً بالإفراد والجمع وغيرها، وأنّ هذا التّصوّف جيء به لمعنى. أو لأجل تكثير المعاني بالاحتمال الذي يتطرّق بسبب صيغة اللفظ كالذي يظهر من الجمع في كلمة {مفاتيح}؛ إذ هو السّبب في تعدّد معناها وتنوّعه بين كونها بمعنى آلة الفتح أو مكان الحفظ. وأمّا قضية الحمل على اللفظ بعد المعنى في القرآن الكريم فالذي يذهب إليه البحث أنّها ليست موضع اتّفاق. وعليه يمكن أن نضبط قاعدة تركيبية في القرآن وكلام العرب وهي أنّ ما تألّف من أحد الاسمين الموصولين ما أو مَنْ أو كلّ وغيرها من ألفاظ العموم فالأفضل أن يحمل ما يليه من عناصر تركيبية على اللفظ أولاً ثمّ على المعنى؛ لأنّ هذا هو الغالب في كلام العرب وهو الذي نزل به القرآن.

المطلب الثالث: الانسجام الدلاليّ وأثره في التعبير القرآنيّ.

نقصد بالانسجام ذلك التّفاعل الدلاليّ الذي تتضمّنه الوحدات اللغوية داخل البنية التعبيرية، وهو ما نلاحظه بشكل واضح في السّياقات القرآنية المتشابهة، ولعلّ هذه الملاحظة تستفزّ فكر القارئ، فتدفعه للبحث والتأمّل، في

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 234/4.

² - ينظر: الكشف، 403/2.

المعنى الذي علق بالبنية الهدف، والتساؤل عمّ إذا كان بين الوحدات اللغوية أو المفردات المشكلة لتلك البنية في نفس المستوى الدلالي أم أنّ بينها فروقا، وإن كانت غير متفقة الدلالة فما الذي أوجب دخول في بعضها في سياق، وبعضها في سياق آخر؟

أولا: خاصية الترادف.

ومن خصائص المفردة القرآنية أنّها غير مترادفة، والترادف في اللغة هو التتابع¹، ومن تشبيه المعنى بالمركوب واللفظان المترادفان بالركب عليه فرق الشريف الجرجاني في التعريفات بين المشترك والمترادف، والمترادف عنده هو (ما كان معناه واحدا وأسماءه كثيرة)² وقد كان فخر الدين الرازي أكثر دقة في ضبط مفهوم الترادف؛ لاعتماده طريقة القيد أو الاحتراز، ليمنع دخول ما ليس منه فيه فقال: (الألفاظ المترادفة هي الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد، باعتبار واحد).³ ومن مقارنة هذين التعريفين يتبين لنا أمور منها:

- اتفاهما على أنّ المعنى الواحد قد يقع بين أكثر من لفظين بدلالة صيغة الجمع في كلا التعريفين؛ (أسماء في الأول، والألفاظ في الثاني)
- ليس في التعريفين ربط للترادف بالسياق. وإنما اكتفيا بتعدد اللفظ للمعنى الواحد الثابت.
- قصر الترادف على المفردات، وهذا يعني أنّ مثل: (لا ريب فيه) و (لا شك فيه)، ليس مترادفين إلّا باعتبار مفردتي الشك والريب.
- أنّ الاحتراز في التعريف الثاني هو سبب دقته وذلك لإخراج ما كانت دلالته واحدة ولكن لكل منها اعتبار مثل: السيف والصّارم فإنّ الأول باعتبار الذات والثاني باعتبار الوصف.

¹ - ينظر: معجم مقاييس اللغة، 2/503. مفردات ألفاظ القرآن، 256/.

² - عليّ بن محمّد بن عليّ الرّزين الشّريف الجرجانيّ، التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1983م، ص199.

³ - فخر الدّين محمّد بن عمر بن الحسين الرّازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فتيّاض العلواني، ط3، مؤسّسة الرّسالة، 1997م، 253/1.

- ثم إنه إذا كانت العرب تفرّق بين المعنيين بتغيير حركة الحرف الواحد أو بتغيير الحرف نفسه وجعل حرف آخر مكانه بسبب التقارب اللفظي المؤدّي إلى التقارب المعنوي¹، فكيف بما تباعد لفظه؟

وعلى كلّ حال فإنّ التّرادف يعني جعل اللفظين المختلفين بمعنى، ولكن هل هو ممكن أم لا؟ للعلماء فيه مذهبان: فريق يثبت ذلك: وأشهرهم سيبويه فيما يظهر من تمثيله في (باب اللفظ للمعاني) من نحو: ذَهَبَ واطَّلَقَ²، وتبعه تلميذه قطرب فصّرّح بالتّرادف كما نقله عنه ابن الأنباريّ في الأضداد، وحجّته أنّ هذا من علامة الاتّساع في الكلام؛ فإذا عرض التّسيان للمتكلّم وغابت عنه مفردة استعاض بها أخرى³ وقطرب هو اللّغويّ الوحيد الذي صرّح بالتّرادف حسبما وصلت إليه من استقصاء في كتب اللّغة المشهورة. ولعلّ فيما لم أطلع عليه لغويّون يتفقون معه فيما ذهب إليه.

وآخر ينفي وجوده: ومنهم ابن الأعرابيّ، وابن الأنباريّ، وابن فارس، وأشهرهم أبو هلال العسكريّ في كتابه الفروق اللّغويّة. وقضيّة التّرادف أو بعبارة سيبويه (اختلاف اللفظين والمعنى واحد) وما يشاكلها من ظواهر لغويّة كالاشتراك والتضادّ قد حسم فيها الخلاف قديماً، ومن يخوض فيها إنّما يجتزّ نفس الأقاويل وهذا بالنّسبة للمفردات اللّغويّة المستقلّة. ولعلّ الذي غرّ أصحاب التّرادف تعاور اللفظين وتعاقبها في التّركيب الواحد باستعمال اللفظ تارة وما يقاربه تارة أخرى، ثمّ إنّ الألفاظ التي قيل إنّها مترادفة هي المتّفقة في أصل المعنى العامّ دون الفروق الدّقيقة. لذا لو نتأمّل جيّداً نستطيع أن نصنّف القوم إلى متساهلين وهو أنصار التّرادف، ومدقّقين وهم النّفاة.

وأما بالنّسبة للمفردة القرآنيّة فالذي ينبغي هو نفي التّرادف، لأنّ المعجم القرآنيّ مبنيّ على خصوصيّة التّصرّف في الألفاظ، فقد وجدنا مفردات كثيرة لها مجاز عدّة في القرآن، وقد تفضّل لهذا الباحثون في المفردات القرآنيّة ومن أشهرهم الرّاعب، فبنى منهجه على تتبّع المفردات في سياقاتها المختلفة في القرآن الكريم. ويمكن أن نستدلّ على ما نؤيّد به مذهب النّافين للتّرادف بالنّظر والنّقل.

أمّا من حيث النّظر فإنّ القول بالتّرادف - سواء في اللّغة أم في القرآن - قد يؤدّي إلى مشاكل منها أنّه:

¹ - ينظر: تأويل مشكل القرآن، ص 16.

² - ينظر: الكتاب، 1/24.

³ - ينظر: أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ، الأضداد، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، 1987م، ص 8.

- يلغي الفروق الدقيقة بين الألفاظ.

- يؤدي إلى الاستغناء عن عدد من الكلمات باعتبارها زائدة لإمكان الاكتفاء بما يرادفها. وفي هذا ينقل أبو هلال العسكري عن بعض التحويين أنه كما لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحد على معنيين إلا بضميمة علامة تدلّ على كلّ واحد منهما، فكذلك لا يجوز في اللفظين أن يدلّا على معنى واحد؛ لأنّه تكثير للغة بلا فائدة¹.

- يرتبط معنى الكلمة بوظيفتها التواصلية؛ وهذا يناقض مفهوم الاقتصاد اللغوي، فإذا كانت اللغة تدعم التعبير بالمحدود عمّا لا حدّ له، فإنّ التّرادف يسير في عكس هذا الاتجاه فيعطّل عددا من الكلمات عن الدلالة على أكثر ممّا دلّت عليه غيرها.

- أنّ الدليل الذي جاء به القائل بالتّرادف يتهاوى إذا علمنا استحالة ذلك على قوم غزو اللغة وشربوها مع إمكانه في عصره هو. وإذا سلّمنا بصحة دليله فإنّه يفضي بالمتكلم إلى حالة لا يجد كلمة يعبر بها عنها، فإذا صحّ نسيانه لواحدة فما يمنعه من نسيان غيرها. على أنّ هذا الدليل لا يصدق بتاتا بالنسبة إلى القرآن. - أنّه يخلّ بالفهم التام؛ لاحتمال أن يكون اللفظ الذي يعلمه أحد المتخاطبين غير ما يعلمه الآخر، ومثاله الفول عند أهل مصر والباقلاء عند أهل الشام².

- إذا اعتبرنا التّرادف، فهذا يعني أنّنا عندما نضع الحدّ سنعرّف المعرف بما يتضمّنه³.

- لقد بيّنا في تحديد مفهوم المفردة صعوبة حصر المعنى وتوحيده بسبب توزّعه على عناصر اللفظ، فإذا كانت أجزاء اللفظ لا تتكافأ مع أجزاء المعنى إلّا في كلمات محدودة فمن باب أولى أن تحتفظ كلّ كلمة بما ليس في الأخرى.

¹ - ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمّد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة-مصر، ص 23.

² - ينظر: القرافي، شهاب الدّين أبو العباس أحمد بن إدريس، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوض، ط 1، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرمة، 1995م، 706/2.

³ - ينظر: المحصول في علم أصول الفقه، 1/256.

ويلاحظ أننا ذكرنا في كلا المذهبين رأي اللغويين فقط، وأما بالنسبة للطوائف الأخرى وأهمها المفسرون فهو ما نقف عنده تطبيقياً، انطلاقاً من الفهم السائد عند من يثبت الترادف، وهو اعتماد المرادف اللغوي منهاجاً أساسياً متبعاً في تفسير المفردات القرآنية الغربية.

وقد يظنّ كثير من الناس أنّ تفسير الألفاظ الغربية بألفاظ مألوفة دليل على ترادفها، ونحن ننطلق في تطبيقنا من هذا الزعم، لتبين هذه الألفاظ، هل متكافئة في معناها تمام التكافؤ، بحيث يتحقق بأيّ منها الغرض القرآني أم لا؟ وأول ما يمكن أن يلاحظه تالي القرآن الكريم، حين يفتح قراءة سورة الأنعام، هو استعمال القرآن لكلمة (الخلق) في الآية الأولى من السورة ثم عدل عنها في الآية الخامسة إلى (الإنشاء)، بل وفي نفس الآية الأولى انتقل من الفعل ((حَلَقَ)) إلى ((جَعَلَ)) وأطبق أهل التفسير على القول بأنّ جعل معناها خلق. ورؤي في تفسير البحر المحيط أنّه وضّح معنى الإنشاء بالخلق والإحداث. كما رؤي في الجامع لأحكام القرآن تسوية الخلق بالاختراع والإيجاد والابتداء والإنشاء¹.

ولو نواصل تلاوة السورة محتفظين بالحقل الدلالي لهذه الأفعال المذكورة سنجد القرآن يعبر بالفعل ((ذَرَأَ)) عند قوله تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا} [الأنعام: 136] فلم يستعمل ((أَنْشَأَ وَلَا حَلَقَ وَلَا بَرَأَ وَلَا أَبْدَعَ)) وغيرها ممّا قيل إنّ دليل الترادف، وهنا يحاكم أصحاب القول بالتّرادف إلى الاستعمال؛ ويطلب منهم الجواب عن سبب هذا العدول.

لقد بيّنا في فقرة سابقة أنّ الشرح بالمرادف إنّما هو منهج اتّبعه المفسرون، والذي تؤيّد هذه الدّراسة أن يكتفى في هذا المنهج بهذا القدر، ولا يتعداه كأن يكون دليلاً على إثبات بعض الظواهر اللغوية أو نفيها كاشتراك والتّرادف والتّضادّ. ويتّرجح لدينا حسب موقف بعض المفسرين من هذه المفردات التي قيل إنّها مترادفة نفي التّرادف.

والمفسرون يعبرون عن موقفهم هذا بطرق مختلفة، فمنهم من يصرح بوجود الفرق بينهما ومنهم من يلمح إلى ذلك. فنجد من المصرّحين بذلك الزّخشي الذي يرى عدم ترادفهما ويفرق بينهما بما في كلّ واحد منهما ما ليس في

¹ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 341/1.

صاحبه؛ إذ في (الخلق معنى التقدير، وفي الجعل معنى التّضمين؛ كإنشاء شيء من شيء...) ¹ أي أنّ الخلق إيجاد من عدم، والجعل إيجاد من موجود.

ووافق الزّمخشري عددٌ من المفسّرين كالسّمين وشيخه أبي حيّان وفخر الدّين الرّازي. وتداولوا نفس عبارة الزّمخشري في الفرق بين الخلق والجعل. وقد حاول أحمد بن المنير تجاهل هذا الفرق من خلال تصريفات الفعلين وتعاقبهما في الاستعمال القرآني، كما في قوله تعالى: {وَحَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا} [النساء: 1] وقوله: {وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا} [الأعراف: 189] فإنّهما وردا موردا واحدا ممّا يدلّ في الظاهر على ترادفهما، ولكنّه أيّد الفرق الذي ذكره الزّمخشري للزوم فعل الخلق للسموات وانتفاء مصاحبة الجعل لها ².

وهنا نجد طريقتين في نفي التّرادف الأوّل يرجع إلى المعنى وهو ما ذهب إليه الزّمخشري والثاني يرجع إلى اللفظ كما يظهر من قول ابن المنير، لأنّه استدللّ على التّرادف بتصريفات اللفظ كما في آيتي النّساء والأعراف السّالفتين. وكإثباته للفرق بنفس الطريقة أي عدم مصاحبة الجعل للسموات ولزوم الخلق لها.

وأما من ملّح إلى الفرق كابن عطية فإنّه نظر إلى الاستعمال، فلمّا رأى اختصاص السموات بالخلق والجعل بالتّور دعا إلى التّأمّل في الفرق، أي الفرق في الاستعمال. مع أنّه قال: (جعل ها هنا بمعنى خلق لا يجوز غير ذلك). ³ وإنّما فسّروا جعل بخلق ولم يفعلوا العكس؛ لأنّ جعل هي التي تتصرّف في الكلام كثيرا وسيأتي ذكر أوجه تصرّفها في القرآن قريبا.

وعلى كلّ حال يمكن عدّ ابن عطية ممّن يرى الفرق بينهما في السّياق، وهذا يعني أنّ تفسيره لمفردة بأخرى لا يفضي إلى الحكم بترادفهما مثلما قد يظهر للقائلين بذلك؛ لاختصاص كلّ منهما بما ليس في صاحبه. ⁴ وتبع ابن عطية القرطبيّ فحمل «(جَعَلَ)» على معنى «(حَلَقَ)»، لكنّه بيّن اختصاص استعمال كلّ منهما ⁵. والذي لم ينتبه له القائلون بالتّرادف حينما اعتمدوا على جمع المفسّرين لتصريفات المفردة القرآنية، هو أنّ المفسّر عندما يستقري تلك

¹ - تفسير الكشاف، 320/2.

² - ينظر: نفسه، 320/2.

³ - المحرّر الوجيز، 309/7.

⁴ - الأضداد، ص 7.

⁵ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، (343/1). (317/8).

التصريفات إنما ينظر إلى موافقة الوجه الذي تأتي له المفردة في ذلك الموضع، وليس القصد إلى أنها من مرادفاته، ولو كان ما ادّعوه صحيحا لوجدنا من المفسرين من يشرح الخلق بالجعل.

ووفاء بما قلناه من قبل نذكر تصريفات «(جَعَلَ)» في القرآن الكريم؛ كي نفهم سبب جعلها بمعنى «(خَلَقَ)» في الموضع الذي استشهدنا به في سورة الأنعام. وبعد ذلك يمكن لمن يشاء أن يرى تصرفها في سائر آيات القرآن، يقول الراغب الأصفهاني: «(جَعَلَ لَفْظَ عَامٍّ فِي الْأَفْعَالِ كُلِّهَا وَهُوَ أَعَمُّ مِنْ فَعَلَ وَصَنَعَ وَسَائِرِ أَخَوَاتِهَا، وَتَصَرَّفَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ: ... والثاني: يجري مجرى أَوْجَدَ فيتعدى إلى مفعول واحد... والخامس: الحكم بالشيء على الشيء حقا كان أو باطلا...)¹ فمثال الوجه الثاني: قوله تعالى: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} [الأنعام: 1] ومثال الحكم بالباطل كحكم المشركين على جزء مما ينتج من الحيوان والنبات أنه لله. كما في قوله تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا} [الأنعام: 136] وأما «(خَلَقَ)» فكما قلنا ليس لها أي تصرف وإنما معناها ما أثبتته الراغب في قوله: «(الْخَلْقُ أَصْلُهُ التَّقْدِيرُ الْمُسْتَقِيمُ، وَيَسْتَعْمَلُ فِي إِبْدَاعِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ وَلَا احْتِدَاءٍ)² كما في قوله: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ} [الأنعام: 1] وقوله تعالى في مواضع أخرى من نفس السورة ومنها: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ} [الأنعام: 2] وقوله: {وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ} [الأنعام: 101]

وإذا تقرر أن لكل مفردة معناها الأليق بالسياق الذي ترد فيه بحيث لا تكافئها في أدائه أي مفردة أخرى فينبغي أن يكون الفعل «(ذَرَأَ)» من هذا القبيل: و«(الذَّرءُ إظهار الله تعالى ما أبداه، يقال ذرأ الله الخلق أي أوجد أشخاصهم)³ ومنه قوله تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا} [الأنعام: 136] وما يقال عن «(ذَرَأَ)» نستصحبه مع «(أَنْشَأَ)»، والنشأة هي: (إحداث الشيء وتربيته)⁴ ومنه الآية الخامسة وفيها {وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ} [الأنعام: 5]، وقوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ} [الأنعام: 98] وقوله {وَيَسْتَخْلِفُ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةٍ قَوْمٍ آخَرِينَ} [الأنعام: 133]

ومما سبق تتبين لنا الفروق الآتية إجمالاً:

¹ - مفردات ألفاظ القرآن، 1/122.

² - نفسه، 1/209.

³ - نفسه، 1/136.

⁴ - نفسه، 2/638.

فالخلق هو المختص بإيجاد الشيء من غير أصل ومنه اشتق اسم البديع. وأمّا سائر الأفعال الأخرى المقاربة له في المعنى فهي دونه وكلّها فيها خصوصيّة ليست في غيرها فأما الإنشاء: ففيه معنى التّربية والإنماء أو لنقل: فيه الدّلالة على التدرّج والمرحليّة، وهذا ما أثبتّه أبو حيّان في تفسير معنى الإنشاء في الآية [الأنعام: 98] فقال: (الإنشاء: الإيجاد لا يفيد الابتداء بل على وجه التّموّ كما يقال في النّبات أنشأه بمعنى التّموّ والزيادة إلى وقت الانتهاء).¹ ويشترك مع الدّرة في كون كلّ واحد منهما يدلّ على شيء كائن ثمّ أوجد. وأمّا الدّرة ففيه معنى الكشف فالشيء المدروء كان موجوداً ثمّ أظهره الله بسبب من الأسباب كالترّاج. وأمّا الجعل فليس يختصّ بأيّ شيء ممّا ذكرنا؛ ولذا عدّ من العموم لكثرة تصرّفه وتعدّد مجاريه.

والمنطلق الذي نبدأ منه دائماً هو اختصاص كلّ مفرد بما ليس في غيره، وأنّ اللفظة المفردة وضعت بإزاء معنى لا يتخلّف عنها دفعة واحدة، وهو ما يفسّر حدوث الاشتراك اللفظي بالنسبة للكلمات ذات الجذر اللّغويّ الواحد، وحدث التّرادف في الكلمات المختلفة الحروف الأصول. وإن صحّ لنا أن نعدّ ذلك من أشكال الغموض بالنسبة للمفردات المستقلّة فإنّ السياق هو الذي يحدّد دلالتها بدقّة. وبين أيدينا مفردتين الكذب والخرص، وقد وردتا في سورة الأنعام كما يظهر من الآيات الآتية:

مثل قوله تعالى: {فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ} [الأنعام: 5] و {أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ} [الأنعام: 24] والمواضع التي ذكر فيها لفظ الكذب في السّورة كثيرة جدّاً، وأمّا الخرص فلم يرد في السّورة إلّا في موضع وحيد وهو قوله تعالى: {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ} [الأنعام: 116] بل إنّ لفظ الخرص في القرآن كلّ قليل جدّاً فلم يرد سوى في هذه الآية وفي ثلاثة مواضع خارجها؛ في [يونس: 66] و [الزّخرف: 20] و [الذّاريات: 10].

والخرص هو غلبة الظّن وعدم الاستيقان، وأصل الخرص هو التّقدير بغير علم، ثمّ قيل للكذب خرص لما يدخله من الظّنّ الكاذبة.²

¹ - تفسير البحر المحيط، 4/188.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 4/208. المحرّر الوجيز، 8/448.

ومن ذلك الكذب والافتراء: فالكذب أصله في الإخبار بالقول، ويشترط فيه أن يوافق القول الاعتقاد¹، وهذا هو القدر المشترك بين الافتراء والكذب، لأن الافتراء يطلق على الكذب المتعمد²، وعلى هذا يكون الكذب أعم. ومن ذلك أيضا الصدف والإعراض: فسّر الصدف بالإعراض الشديد³ في قوله تعالى: {أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْأَلْبَتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ} [الأنعام: 46] (وأعرض: أظهر عَرَضَهُ أي ناحيته)⁴، وهو حالة أخرى غير حالة التكذيب⁵، ذكر هذا الفرق الطاهر ابن عاشور في تفسير مفردة {إِعْرَاضُهُمْ} في قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ} [الأنعام: 35]. وإذا عدّي بحرف الجر {عَنْ} كما في قوله تعالى: {وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} [الأنعام: 4] فإنّ معناه صرف الوجه عن النظر في الشيء، إباء للمعرفة ومكابرة عن الاعتراف بالحق⁶. وكما في أمر الله عزّ وجلّ لنبيه -صلى الله عليه وسلم- بالإعراض في قوله: {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ} [الأنعام: 68] بمعنى ترك الجلوس إليهم. وفي قوله: {وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ} [الأنعام: 106] بمعنى ترك مكابرتهم.

ومّا نشبته في خصوصية المفردة، أنّ بعضا منها قد يأتي متصرفا بنوع من الاشتقاق كالتضعيف ونحوه. فلا يجد المفسّر بدا من أن يأتي ببنية مماثلة، حتّى تتكافأ المفردتان المشروحتان في ذلك، وهذا يدلّنا على أنّه متى ما وجد سبيل إلى جعل جزء اللفظ بإزاء معناه فلا مفرّ منه، ويفهم منه أنّه إذا تعسّر ذلك في اللفظين اللذين ادّعي أنّهما مشتركان في أصل المعنى العامّ، فلا محيد من ترك كلّ مفرد وما اختصّ به؛ لأنّنا لا نملك ما نفصل به الجزء الذي يدلّ على هذا المعنى فنجعله بإزاء الجزء الآخر من اللفظ الثاني، ثمّ نفصل الجزء الذي كان سببا في الخصوصية. وانطلاقا من هذا نميّر بين قراءة {وَلَكَبَسْنَا عَلَيْهِمْ} بالتخفيف وبين {وَلَكَبَسْنَا} بالتضعيف؛ لأنّه قد يمكن للمفسّر أن يجعل في مقابل المفردة المخففة فعلا مخففا كحَلَطَ، وفي مقابل المثلث حَلَطَ، على أنّه لا يمكنه بأيّ حال فكّ الإدغام وعزله ليكون مكافئا لمعنى المبالغة والتكثير.

¹ - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، 364/2.

² - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 172/7.

³ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 236/7. مفردات ألفاظ القرآن، 363/2.

⁴ - مفردات ألفاظ القرآن، 430/2.

⁵ - تفسير التحرير والتنوير، 204/7.

⁶ - ينظر: نفسه، 135/7.

وإذا كان وضع اللفظ المرادف ممكناً في بعض حالات التخفيف والتضعيف كما في الفعلين السابقين وفي نحو: تنبأ وأنبأ، أي أخبر وخبر، ونزل وأنزل بمعنى هبط وأهبط، وفرق وفرق بمعنى فصل وفصل... الخ فإن ذلك غير ممكن في غيرها من المفردات نحو: خرّق/خرق؛ بمعنى اختلق، فإنه لا بد أن يتكلف لها القياس، أو يشرح كلاهما بنفس المفردة (اختلق) بل إن بعض المفردات لا تجد لها مرادفاً مناسباً إلاّ بعبارة مركبة كالفعل: كَذَبَ / {كَذَّبَ} وأكذب، و{أهلك} وهلك... الخ.

بل أظهر ما يثبت خصوصية المفردة إثباتاً لا يترك مجالاً للرد أنك ترى الشارح يفسر لك المفردتين المختلفتي البنية بمفردة أخرى ثابتة البنية، كما في الفعلين نَجَّينا وأنجينا فإثما بمعنى خلّصنا، وإن هو حوَصِر بكون البنية مختلفة فلا مناص له من الإتيان بفعل ثان كأنقذ ليجعله في مقابل إحدى المفردتين. وفي الواقع هذا التصرف الأخير يدل على أن كل بناء يحتفظ بمعنى لا يؤدي إلاّ ببناء يضاهيه، وهذه الطريقة تساعد في معرفة دور البنية، وتؤكد على أن اللفظ مركّب من عناصر لا يمكن أن نحلّها إلى أجزاء مكافئة لمعانيها، فضلاً عن أن نضعها -بكل ما فيها من تعقيد- بإزاء معنى كلمة أخرى.

فإذا ثبت أن المفردتين المتحدتين في المادة الثلاثية مختلفتان في المعنى من حيث البنية بسبب التضعيف ونحوه -إذ كلّ واحدة منهما مركبة من معنيين بإزاء جزءين من لفظها، وأننا لا نستطيع أن نفصل بين أجزاء بعضها- فينبغي أن نتمييز بين ما يمكن فصل أجزاء معناه كما في التعدية بالهمز وما لا يمكن إلاّ بذكر اللفظين، وهو ما يلجأ إليه المفسرون في مثل كَذَبَ وأكذب في القراءتين المتواترتين: {فَأَيْتَهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ} بالتخفيف وبين {فَأَيْتَهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ} بالتضعيف. فرغم إثباتهم أن المعنى الزائد سببه التعدية؛ أي الهمزة والتضعيف، إلاّ أنه قد غابت عنهم أطوارهم بين تضاعيف اللفظ، فتجدهم يختلفون في المعنى المراد؛ فبعضهم يرى أنّهما بمعنى واحد وبعضهم يفرق، والمفرقون بينهما ليس لهم طريقة منضبطة في التفريق؛ لتداخل اللفظ والصيغة. وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث القراءات.

والأولى ممّا ذكره في الفرق بينهما أن ينظروا أولاً إلى إمكان الفصل بين أجزاء المعنى فمثلاً أكذب يمكن تفكيكها إلى أ (همزة التعدية) + كذب. أمّا الأخرى فلا يمكن الفصل فيها إلاّ بجعلها كلمتين: كَذَبَ + كَذَبَ. وهكذا يظهر ما بينهما من فرق في المعنى؛ فالأولى ليس فيها وصف متكرّر بالكذب، بخلاف الثانية فإنّ التكرار هو المفيد للتضعيف؛ لأنّ الذي يُكذَّب مرّة واحدة قد لا يوصف بأنّه مكذّب، كأن يكون مخطئاً أو ساهياً.

بل إنّ بعض المفردات إذا زيد في حروفها الأصول ما يعرف بوسائل التعدية انقلب معناها إلى الضدّ كما في فَرَطَ وأفَرَطَ وكلاهما قرئ به؛ والمعنى مع التّضعيف هو التّقصير في الشّيء¹، نحو قوله تعالى: {قَالُوا يُحَسِّرُنَا عَلَى مَا فَرَطْنَا فِيهَا} [الأنعام: 31] وأمّا بإدخال همزة التعدية فيصير المعنى إلى الزيادة في الشّيء زيادة تخرجه عن الحدّ. وذلك هو معنوقوله تعالى: {تَوَقَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ} [الأنعام: 61] في قراءة التّخفيف {يُفَرِّطُونَ}.

وفسر يستجيب بمعنى يجب مع الإقرار بالزيادة² فهل يعني أنّ السّين والتّاء لا معنى لهما في الكلمة، لم يقل بهذا قائل، فإذا كانت خصوصيّة الألفاظ وعناصر بنيتها غير محدّدة بإزاء معانيها فإنّها في هذا اللفظ ظاهرة لا لبس ولا غموض فيها، فهل يقال هنا أيضا أنّهما مترادفان لا فرق بينهما استنادا إلى توضيح أحدهما بالآخر؟

ومن طرق دفع التّرادف البيان بالضدّ وهو ما يلاحظ في أعمال المفسّرين في نحو قوله تعالى: {وَإِنْ يَمَسُّنَكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمَسُّنَكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [الأنعام: 17] فجمهون المفسّرين يشرحون كلمتي الضّرّ والخير بمقابلة كلّ منهما بالنّفع والشرّ. ويفسّرون الآية في ضوء هذا.

ومن طرق ترك التّرادف ورده في القرآن الكريم أنّ الأفعال التي لا تتعدّى بنفسها، يختلف الحرف الذي تتعدّى به، وهذا دليل واضح على اختلاف معناها، ويؤيّد أنّ الأفعال التي تعدّت بغير ما كانت تتعدّى به من الحروف أول معناها بالتّضمنين أو بنبابة الحرف عن صاحبه. فانظر كيف تعدّى الفعلان سَخِرَ واستهزأ في آية واحدة {فَخَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ} [الأنعام: 10] ولكن هذا لا يعني أنّ الأفعال التي تعدّت بنفس الحرف هي أفعال مترادفة؛ فقد بيّن المفسّرون الفرق بينهما، ومثال ذلك الفعلان أَعْرَضَ وَصَدَفَ.

وكما تأثّر المفسّرون بأهل اللّغة في الاكتفاء بالقدر المشترك من المعنى دون البحث عن الفروق الدّقيقة، نجدهم يقلّدون النّحاة في بعض المباحث التي تتقاطع مع قضية التّرادف، ويتجلّى ذلك بوضوح في مبحث العطف، والتّأكيد والإضافة. فبالعطف ينبغي التّفريق بين اللّعب واللّهو، وهذا يعني أنّ التّغاير الذي يقتضيه العطف خاصّ بالمفردات، ولو كان الشّأن كذلك بالنّسبة للجمل لوجدناهم يفرّقون أجمعون أكتعون بين الخلق والجعل إذ هما متعاطفان أيضا في الآية الأولى من سورة الأنعام.

¹ - ينظر: جلال الدّين محمّد بن أحمد المحلّي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي، تفسير الجلالين، المكتبة الإسلاميّة، القاهرة-مصر، ص276.

² - ينظر: تفسير التّحرير والتنوير، 207/7.

ومن اللطيف في هذا الباب أنهم يفرّقون - أعني المفسرين - بين المفردة الواحدة المكررة حين يأتي بينهما حرف العطف وإن لم يكن للعطف كما في قوله تعالى: {ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ} [الأنعام:2]

وأما الإضافة فأوضح مثال على ذلك قراءة {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ} [الأنعام:32] بالإضافة¹، وأما التأكيد فمثاله قوله تعالى: {وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا} [الأنعام:125]

ولو تتبعنا المفردات التي يظهر ترادفها لوجدنا في سورة الأنعام وحدها عددا كبيرا يصلح للتمثيل من ذلك: الله والرب، والوليّ والثّفيّع والحفيظ والوكيل...

ونخلص من هذا العرض إلى أن آراء المفسرين في موضوع التّرادف ومواقفهم منه كانت متباينة، ونوجز ذلك في النقاط الآتية:

- تأثر بعضهم بموقف اللّغويين من التّرادف فخصّوه بالمفردة المستقلّة، بعيدا عن السّياق.
- انساق جميع المفسرين لمذهب التّحويين في المواضع التي لها صلة بالتّرادف كالعطف والتّأكيد والإضافة.
- لم يصرّح أغلب المفسرين سوى الزّمخشريّ ومحمد الطّاهر بن عاشور بالفرق بين بعض المفردات.
- بين من ذهب إلى نفي التّرادف خصوصيّة اللفظ، مراعيّا الاعتبار المختلف من ذكر كلّ لفظ، وهو ما تنبّه له من جاء بعد الرّازي فإنّه ذكر في تعريفه للمتّرادف محترزا من الاعتبار كما بيّناه في بداية هذا المبحث.
- إنّ من ذهب إلى التّفريق بين المفردات القرآنيّة التي ظاهرها التّرادف إمّا راعى اختصاص كلّ منها بالسّياق، كربط الخلق بالدّوات والجعل بأحوال الدّوات وصفاتها. ومناسبة المفردة للسّياق وتفاعلها مع عناصره الخاصّة هو ما نبّهه في المبحث الموالي.

ثانيا: التّفاعل الدّلالي بين المفردة وسياق الموقف.

وهذا يعني أنّ المفردة القرآنيّة تتميّز بدقّة الاختيار، فلا يمكن أبدا أن تؤدّي أيّ كلمة أخرى دورها، ويجب أن نتذكّر هنا أنّ القرآن الكريم سياق واحد يفسّر بعضه بعضا، والكلام على الانتقاء كما يكون في السّورة الواحدة كأن يخالف بين اللفظين في استعمالين مختلفين أو متقاربين، كذلك يكون بين مفردتين إحداهما في سورة والأخرى

¹ - وهي قراءة ابن عامر الشّامي، ينظر: شمس الدّين أبو الخير محمّد بن محمّد الجزريّ، النّشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمّد الضّباع، المطبعة التجاريّة الكبرى، 257/2.

في غيرها. ولا يهتبل بهذا إلا المتأملون من المفسرين، وهذا ما نجده عند الباحثين في دقائق الفروق. والقصد إلى اختيار مفردة بعينها ثابت في القرآن نظرياً وتطبيقياً.

فمن الأدلة النظرية على ذلك:

- وجود طائفة كبيرة من الناس تقول بعدم الترادف، وهو ما تمّ بيانه في المبحث السابق.
- أنّ القرآن براء من العبث فلا تقوم لفظة في موضع ما إلا كان لذلك سرّ وحكمة علمناها أم لم نعلمها.
- يقول فاضل السامرائي في بيان الفرق بين الكلمات المختلفة بالحذف والذكر أنّ ذلك ليس اعتباطاً، وإنما هو مقصود ولغرض معلوم محدود¹.
- أنّ الناس يضعون لعلومهم مصطلحات خاصّة تناسب موضوع درسه، فما يمنع أن يكون السياق بمنزلة الموضوع الخاص الذي لا بدّ أن يختار له اللفظ والمعنى الأنسب له.
- أنّ العلماء ميّزوا بين أنواع المفردات باعتبار الألفاظ والمعاني، فمنها: المختلف لفظاً ومعنى، والمختلف لفظاً فقط وهذا عند من يذهب إلى الترادف، والمتفق معنى فقط وهو المشترك، ومنها ما يتفق لفظه ويتضادّ معناه. ومنها المتقارب اللفظين والمعنيين، أو المختلف اللفظين ومعناها متقارب، أو تقارب اللفظين واختلاف المعنيين. فهذه جملة ما عليه الكلم من أحوال، فإذا استثنينا القول بالتّرادف. لم يبق إلا القول بأنّ لكل كلمة معنى وفائدة ليست في الأخرى كما يقول ابن فارس في باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق². وانتقاء المفردات من المظاهر التي عدّها الخطّابي³ عمود البلاغة وأحد أوجه إعجاز القرآن

¹ - ينظر: فاضل صالح السامرائي، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ط2، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة-مصر، 2006م، ص9.

² - ينظر: أبو الحسن أحمد بن فارس، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، 1997م، ص153، 152.

³ - أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطّاب البستي؛ كان فقيهاً أديباً محدّثاً له التصانيف البديعة منها " غريب الحديث " و " معالم السنن في شرح سنن أبي داود " و " أعلام السنن في شرح البخاري " وكتاب " الشّحاح " وكتاب " شأن الدّعاء " وكتاب " إصلاح غلط المحدثين " ورسالة في إعجاز القرآن" البيان في إعجاز القرآن وغير ذلك.. وكان يشبّه في عصره بأبي عبيد القاسم بن سلام علماً وأديباً وزهداً وورعاً وتديساً وتأليفاً. وكانت وفاته في شهر ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة بمدينة بست، رحمه الله تعالى. أبو العباس شمس الدين أحمد ابن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء الزّمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، 1900م، 215، 214/2. وترجم له كذلك: محمد بن يعقوب

الكريم، ولا يستقيم ذلك إلا بوضع كل لفظ في موضعه الخاص به، وأي تصرف فيه سيؤدي حتما إلى تغيير للمعنى وإفساد للكلام وإسقاط للبلاغة (وذلك أن في الكلام ألفاظا متقاربة في المعاني حسب أكثر الناس أنها متساوية)¹ ولعل هذا القدر كاف، ونقرر بعد هذا كله أن انتقاء اللفظ بالنظر إلى ما يخالفه في آيات من سور أخرى ينبغي أن يعامل على أنه عنصر واقع في موضعه الأشكل به والأنسب له، ذلك أن المفردات ليست أشكالا مجردة. وقد دافعنا في المبحث السابق عن ضرورة وجود فروق دلالية بين المفردات القرآنية، ونضيف هنا أن اللفظة المتخيرة في موضع ما لا تبقى مجرد اختيار لأجل الانتقاء فحسب، وإنما يعتبر مرحلة من مراحل نقل المفردة المعجمية - بما لها من خصوصيات معنوية - إلى عنصر يشغل وظيفة نحوية، بجانب عناصر أخرى تم معاملتها بنفس الكيفية. وتجاوز هذه المرحلة يصير الحديث عن ثلاثة عناصر هي: المفردات المعجمية المختارة، والوظائف النحوية التي تشغلها تلك المفردات، والعلاقة الدلالية التركيبية الناشئة بين الوظائف والمفردات². وبعض هذه المحاور حظي بدراسة مستفيضة، بينما لم توجه العناية إلى التدرج الذي نروم إلى تحقيقه في هذه الدراسة إن شاء الله. أما الوظائف النحوية فقد صارت قواعد يتدرب عليها العرب، لا تجد فرقا بين إعراب نص شعري أو نثري أو قرآني، ولا تجد مزية لتركيب على آخر، ولعل هذا ما دفع علماء إعراب القرآن إلى ربط الإعراب بالمعنى، حتى يتميز النص القرآني عن غيره، وفي هذا النوع من التأليف الذي ذكرته إشارات عابرة إلى خصوصيات بعض الألفاظ، ولكن لا نستطيع اتخاذها دليلا مقنعا، أو بالأحرى لم تقدم لنا ما يجعلنا نركن إليها في هذا الجانب. وقد يكون هذا هو الدافع الأسمى لعبد القاهر الجرجاني إلى الكتابة في معاني النحو وربطها بدلالة المفردة وحسن انتقائها. والمحور الذي استقرى - في منظور هذه الدراسة - موارد الألفاظ وتصرفاتها في القرآن بشكل يعطي للمفردة القرآنية مكانة بين العلوم الأخرى هو ما يعرف بالوجوه والتظائر. أو الأشباه والتظائر وبصفة أقل عناية بالمعنى يسمى بعضهم بالمتشابه

الفيروزابادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، ط1، دار جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت 1986م، 20/1. بغية الوعاة، 546/1.

¹ - الزماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، ط3، دار المعارف، مصر، ص29.

² - ينظر: تراث حاكم مالك الزيايدي، المفردة بين الدلالة الوظيفية والتركيبية عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان (2، 1)، المجلد 7، السنة 2008م، ص62.

اللفظي، وإن كان هذا العنوان الأخير فيما يبدو أنه يصرف عنايته باللفظ فإننا سنجد إيماءات وإشارات إلى خصوص السياقات وربطها بالمفردات.

وما دمنا قد ذكرنا علاقة المفردة بالسياق فسنمضي في بيان مدى اهتمام القرآن باختيار المفردات في موضع دون آخر، أو ربطها بنوع خاص من المفردات كربط الخلق بالسموات إذا جاء بصيغة الجمع. وهو مما وجدناه ثابتاً في القرآن الكريم. ولا أعنى هنا بتتبع ما ورد خارج السورة ولكي أطلق الحكم باعتبار أي استقرئته فعلاً فما وجدت الفعل (خَلَقَ) متعدياً إلى السموات إلا إذا كانت بصيغة الجمع، سوى في موضع واحد من سورة الأنبياء عند الآية 16، ولعل الآية على معنى الجمع أو أن ذلك راجع إلى عطف الأرض على السموات فشابهت صيغة الجمع من هذه الناحية، ولذا لما اختلفت صيغة اللفظ والتركيب اختلف معها الفعل، فاستعمل الجعل وترك الخلق في قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا} [الأنبياء: 32] وفي المقابل نجد الفعلين ((جَعَلَ)) و((خَلَقَ)) يتعاوران في الدخول على مثل قوله تعالى: {وَخَلَقَ مِنْهَا رَوْجَهَا} [النساء: 1] وقوله: {وَجَعَلَ مِنْهَا رَوْجَهَا} [الأعراف: 189] ومن يتتبع هذين اللفظين في القرآن الكريم باعتبار المفردات التي يتعلّقان بها سيلاحظ اقتران الجعل بالأرض إن ذكرت مستقلة عن السموات أما إذا عطف عليها فلا يأتي معها سوى فعل الخلق، وجمعت آيتان متتاليتان هذه العادة القرآنية في قوله تعالى: {وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ (9) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ} [الزخرف: 9، 10] وعادة القرآن في هذا لا تتخلف أبداً سواء عطف الأرض على السموات أم العكس، ومن هذا قوله تعالى: {تَنْزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى} [طه: 4]

ثم إذا أردنا أن نتذكر الفرق بين الخلق والجعل في المبحث السابق فإن أهم ما نلاحظه في مذهب من فرق بين الألفاظ بالنظر إلى ما فيها من خصوصية ليس في غيرها هو تلك المرحلة في التحليل والتفصيل، وهو ما يلحظ في تعامل الزمخشري في تفرقه بين الخلق والجعل، فقد بدأ أولاً بذكر معنى كل واحد من الفعلين مركزاً على جانب الاختصاص، ثم بعدها انتقل إلى مراعاة تلك الخصوصية في الاستعمال، باعتبار أن مدخول الفعلين مختلف. وهذه مرحلة تفرض مبدأ الانتقاء والاختيار، وكأنه يقول ليس كافياً أن تعرف الأجزاء وتصفها وتذكر خصوصيتها، إنما الشأن كل الشأن أن تضع تلك العناصر والمكونات في المكان الخاص بها من الجهاز.

وكأنه ليخيل للنّاظر في كلام التّخشيّ أنّ بين يدي المتكلّم عددا من العناصر المتشابهة في اللون (المعنى) لكنّها حال وضعها في الجهاز الواصف (التركيب) ستجدها قلقة، لا تثبت ولا تطابق الموضع الذي جعلتها فيه، وهو ما سنلاحظه مع عبد القاهر الجرجانيّ في عدد من محطّات هذا البحث. وإذا فلا بدّ أن تأخذ مرحلة الاختيار والانتقاء موضعها في التركيب والتحليل على حدّ سواء.

وتنبّه ابن عطية لهذه القضية وحضّ على التأمّل في اختصاص الخلق بالسموات والأرض، والجعل بالظلمات والنور، ولم يوضّحه، وحاول القرطبيّ التّفريق من خلال شرح كلام الكشاف في تلك الخصوصية، وهو مناسبة الخلق للجواهر، والجعل للأعراض. وهي مصطلحات فلسفيّة الغرض منها ما فهمناه من الفرق بين الخلق والجعل. وخلص الطاهر ابن عاشور من هذين المصطلحين فناسب بين الخلق والذّوات، وبين الجعل للأحوال والهيئات¹. وورد في السّورة اقتران الخلق بالسمّوات في موضعين الأوّل ذكرناه في موضع الفرق بين الخلق والجعل الوارد في الآية الأولى من السّورة، والثاني في قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ} [الأنعام: 73] فالذي تقرّره سورة الأنعام أنّ فعل الخلق لم يتعدّ إلّا إلى السمّوات وهي بصيغة الجمع. وأمّا فعل الجعل فيبدو تصرّفه أكثر؛ ولذا تكرر في السّورة كثيرا، وسيأتي بيان ذلك في غير هذا الموضع إن شاء الله حينما نحدّد علاقة معنى المفردة بتعدد الوظيفية النحوية. وما يمكننا أن نقرّره الآن هو أن نعدّ تصرّف هذين الفعلين من مظاهر الانتقاء في القرآن الكريم إن جاز لنا طرد الحكم على سائر مواضع القرآن الكريم.

ويأتي في الحقل الدلاليّ نفسه الفعل (ذراً) ليؤكد مظهرية الانتقاء للمفردة القرآنيّة، وليدلّ على قصديّة الاختيار، وأنّه لا يمكن أن يغيّر اللفظ عن موضعه أو يستبدل به غيره، ومن هنا ندرك قيمة التفاعل بين المفردة والسياق وخضوع كليهما لمقتضيات المقام؛ لأنّ اختيار الكلم أوّلا وآخرا يرجع إلى المعاني المرتبة في النفس، ولا معنى في الغالب إلّا ما يستوحى من المواقف والمقامات.

فالمفردة (ذراً) التي تعني (خَلَقَ)، وجب استعمالها في قوله تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا} [الأنعام: 136] في موضعها الأشكل لها والأنسب لخصوصها. ومن مجاري الذّره وتصريفاته حسبما ذكر الرّاعب في التعريف الذي سقناه في المبحث السّابق هو إظهار الشّيء الموجود بالتّوالد وغيره. ولبعض المفسّرين

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 127/7.

كالظاهر بن عاشور ما يشبه توضيح هذا الظهور المعبر، وهو تقييده بالتماء والتكثير¹، ولا شك أن الظهور من مستلزمات الكثرة والزيادة، فلا تعارض بين الرأيين، إلا أن الظاهر ابن عاشور صرح بمناسبة اختيار فعل الذرة لمقصود الآية؛ بأنه جاء في سياق بيان الشرائع الفاسدة فيما يتعلق بأموالهم². أي أنه ربط الظهور المضمّن في الفعل (ذراً) بمعنى التبيين الذي سيقّت من أجله الآية عموماً.

ويخالف القرآن بين المفردات؛ فيختار لكلّ مقام ما يناسبه كما في الإذهاب والإهلاك؛ فقد خصّ في بداية السورة إفناء القرون الأولى بالإهلاك فقال تعالى: {أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ} [الأنعام: 6] وقال عنهم أيضاً {فَأَهْلَكْنَاهُمْ} [الأنعام: 6] ولكن لما وجه خطابه لأمة الدعوة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم قال: {إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ} [الأنعام: 133] ولو صحّ لنا طرد هذا الحكم على سائر مواضع اللفظين في القرآن الكريم لقننا إن الإهلاك يؤتى به في سياق الحديث عن الأمم السابقة، والإذهاب يستعمل في ذكر أحوال مشركي العرب.

ومن التخيّر القرآني للمفردة أن يأتي بصيغة في موضع وبأخرى في موضع آخر وحروف المادة المعجمية واحدة وهذا ما نجده في قوله تعالى: {وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ} [الأنعام: 99] وقوله: {وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ} [الأنعام: 141]

ولا ينحصر الاختيار في الألفاظ التي ظاهرها الترادف، فأحياناً يأتي في صورة كلمتين مختلفتين لفظاً ومعنى نحو قوله تعالى: {انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ} [الأنعام: 99] و{كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ} [الأنعام: 141]

ومنهجنا في تتبع المفردات القرآنية الدالة على قصد الانتقاء هو التنوع والعدول؛ لقناعتنا أن القرآن حكيم نزل من لدن حكيم خبير، فلا يعدل عن لفظ إلى غيره إلا لحكمة. وسواء كان هذا التنوع في السورة الواحدة أم بين السور المتعددة.

والشق الثاني من الانتقاء هو الذي يدخل في باب التشابه اللفظي، وميزناه بهذا ليختلف عن الاختيار في نفس السورة، وإلا فلا فرق في التشابه اللفظي تعددت السور أم لا ما دمنا نعتقد بأن القرآن الكريم نصّ واحد ذو سياق عام تتخلله سياقات ذات صلة بالموقف الذي يقال فيه القول.

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 95/8.

² - ينظر: نفسه، 95/8.

المبحث الثاني: المفردة القرآنية في التشابهات اللفظية.

ومن خلال تشابه تراكيب سورة الأنعام بتراكيب بقية السور القرآنية، وجدت الاختلاف يتمثل في الصيغة أو في اختيار الكلمة أو زيادتها؛ فتحصّلت بذلك ثلاث صور للاختلاف بين التراكيب المتشابهة، وبيانها في المحطات الآتية:

المطلب الأول: الاختلاف في الصيغة.

تنوّعت الصيغ التي انفردت بها التراكيب المتشابهة من خلال سورة الأنعام، وتمثّلت في صيغة الفعل تارة وفي الاسم تارة أخرى ويّضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

1. الاختلاف في صيغة الفعل المعبّرة عن زمن الفعل في موضعين؛ في قوله تعالى: {وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ حَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ} [الأنعام: 32]. وفي قوله: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَصِلُ عَنْ سَبِيلِهِ} [الأنعام: 117] ووقع الاختلاف في المسند إلى الفعل من حيث العدد في موضع واحد حيث عبّر بصيغة الإفراد كما هو ظاهر في قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً} [الأنعام: 25]
- وورد الفعل بصيغة الإدغام في سورة الأنعام وفي غيرها بفكّه وذلك في قوله تعالى: {لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ} [الأنعام: 42] وجاء الفعل بصيغة التضعيف في موضع واحد وهو قوله تعالى: {وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ} [الأنعام: 37]

2. الاختلاف في صيغة الاسم. وتمثّلت في إفراده وتأنيثه ومجيئه على صيغة اسم الفاعل.
- فأمّا إفراده فكما في قوله تعالى: {وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ} [الأنعام: 37] وقوله: {وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ} [الأنعام: 92]

وأمّا تأنيثه فمثاله قوله تعالى: {إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ} [الأنعام: 90]

وجاء على صيغة اسم الفاعل: {مُفْعِل} في قوله تعالى: {ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْفَرَى} [الأنعام: 131]

وعلى صيغة {مُفْتَعِل} في قوله تعالى: {وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ} [الأنعام: 99]

لقد تبين فيما سبق أنّ الكلمة من المصطلحات الغامضة رغم ما يبدو في ظاهرها من وضوح؛ ذلك أنّها ذات معنى مركّب يقابله لفظ مفرد، وهي بهذا المفهوم تتنافى مع قول النحاة في تعريفهم أنّها ما لا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه، وسبب المشكل كما هو ظاهر يرجع بالدرجة الأولى إلى تعدّد الفصل بين المادّة المعجميّة الدالّة على المعنى الأصلي والصّيغة المعبّرة عن ذات الكلمة، ومن هنا قد يلجأ المتكلّم إلى انتقاء الصّيغة والكلمة معاً، ولكن تغليباً لجانب الصّيغة حاولنا بيان وظيفتها في هذا الموضوع من البحث.

ولا جرّم أنّ العدول عن بنية إلى أخرى له ما يبرره، ولا تبرير لما نحن فيه إلّا المعنى وإن تدخلت أمور تتعلق باللفظ كما سيأتي ذكره.

فبمقارنة التركيبين من قوله تعالى: {وَالَّذَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ} [الأنعام: 32] وقوله: {وَالَّذَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ} [الأعراف: 169] مع قوله تعالى: {وَالَّذَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا} [يوسف: 109] سيلفت انتباهنا مجيء الفعل (اتَّقَى) تارة ماضياً وأخرى مضارعاً، وهنا يتّجه بحثنا لتقاء دلالة الفعل على الزمن والحدث؛ فأما الماضي فيدلّ على انتهاء الحدث وانقطاعه، وأما المضارع فيدلّ على ما يكون قطعاً أو يتوقّع؛ لأنّه إخبار عن مستقبل¹. غير أنّ واقع الاستعمال القرآني² قد يخرج عن هذا واستقصاؤنا له سيخرجنا عن هدف البحث.

ولهذا سنعمد على التركيب ومناسبة السياق التي جاء فيها لنعرف دور هذه الصّيغة في خدمة غرض التركيب. فقد ورد الفعل ماضياً في آية يوسف لتقدّم معنى المضى؛ إذ هو حديث عن حال ماضية تضمّنت سبب هلاك السّابقين وهو ظلمهم لأنفسهم³. وأما آية الأنعام فإنّها في ذمّ الحياة، وما دامت الحياة مستمرة فخير عمل فيها ما كانت ثمرته في الآخرة وهو التقوى الدائمة؛ لذا عبّر عنها بما يدلّ على الاستمرار. ويؤكد دور البنية في خدمة معنى التركيب اطّراد ذلك في آية الأعراف.

إنّ دلالة الفعل على الزمن ما هي إلّا ترجمة لبنيته، ونتيجة لذلك تعيّن دخوله في بعض التراكيب المتشابهة دون بعض. ومنها قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ} [الأنعام: 117] وقوله: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ

¹ - الكتاب، 12/1.

² - مثلاً قوله تعالى: {أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ} [النحل: 1]، وقوله جلّ شأنه: {وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ} [الروم: 2].

³ - أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، ملاك التّأويل القاطع بذوي الإلحاد والتّعطيل في توجيه التشابه اللفظ من آي التّنزيل، تحقيق: سعيد الفلاح، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص450.

بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ} [النجم: 30] و[القلم: 7] إِنَّ دخول آية كلمة في التركيب القرآني يأتي لخدمة غرض ما فيه، وهذا الغرض يرتبط بسابقه حتى بداية القصة أو الموضوع. فلما سبق قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ} [الأنعام: 117] ما يدل على التوقع والاحتمال في حصول الهداية من عدمها في المستقبل، جاء الفعل مطابقاً لذلك، عكس ما في آيتي النجم والقلم. وما يؤكد صلة صيغة الفعل بما قبله أطراد زمنهما الماضي مساوفاً لدلالة التركيب، سباقاً ولحاقاً وهو الحسم في شأن الضال والمهتدي.¹

وقد تأتي بنية الفعل للإبهام والغرض من ذلك التنبيه على معنى لا يحصل بالإفصاح، وأن توضيح الإبهام يطلب من عنصر لاحق لذلك التركيب الذي وردت فيه كقوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ} [الأنعام: 25] يتضح هذا بمقارنتها مع قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} [يونس 42]؛ ف{مَنْ} موضوعة للواحد في الأكثر، وللاثنتين والجمع من غير تعيين، فإن أفرد الفعل تعيّن الإبهام كالذي في آية الأنعام، ودور هذا الإبهام أن المخاطب حينما يقرع سمعه هذا الكلام يظنّ أنه هو المقصود بالخطاب فيشتدّ خوفه أو شوقه على حسب مضمون الخطاب، لهذا قيل: (إنّ الإبهام أبلغ في تكميل فائدة الكلام وإحرازها).² فهذا المعنى غير ممكن في آية يونس. وأمّا آية الأنعام فتومئ إلى أن أفراد الضمير دليل على قلة عدد المستمعين³، وهو يشير إلى الثلاثة الذين كانوا يستمعون ليلاً لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم. والأمر الآخر أنه يطلب ضميراً⁴ لاحقاً يوضحه وهذا دور آخر لهذه البنية.

وأما بنية الفعل المضعف فقليل إنّهما تدلّ على التكرّر لكنّها في التركيب تدلّ على لازم التكرار وهو التأكيد، وسيأتي توضيح ذلك مع إفراء كلمة آية. ونهني الحديث عن بنية الفعل في قوله تعالى: {لَعَلَّهْم يَتَضَرَّعُونَ} حيث جاء هذا الفعل بفكّ الإدغام، أمّا نظيره في آية الأعراف فجاء بالإدغام ومّا ذكر في ذلك قول بعضهم: أنه جاء لمجرد المضارعة اللفظية، فلما لم يسبقه ما يضارعه في الأعراف أدغم.⁵ ويبدو لي أنّ في هذا نظر؛ لأنّ هذا يفضي بنا إلى القول بأنّ كلمة يَضَرَّعُونَ في الأعراف جاءت على أصلها؛ لعدم مجيء شيء قبلها يقتضي إخراجها عن هذا الإدغام. ولا نعلم

¹ - ينظر: ملاك التأويل، ص 472.

² - نفسه، ص 437، 438.

³ - ينظر: بدر الدين بن جماعة، كشف المعاني في التشابه من المثاني، تحقيق: عبد الجواد خلف، ط 1، دار الوفاء، المنصورة، 1990م، ص 159.

⁴ - جاء بعدها قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ} [الأنعام: 25] فعرف بهذا أنّ المقصود بهم الجمع.

⁵ - ينظر: ملاك التأويل، ص 455.

من أين يكون الإدغام أصلاً؟ ولو نعيد النظر في السياق السابق لكلمتي <<يتضرعون>> و <<يضرعون>> لوجدنا أنّ ما ورد في سورة الأنعام هو الإرسال إلى الأمم قال تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ} [الأنعام: 42] بينما في سورة الأعراف قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا} [الأعراف: 94] فلما سبقت في سورة الأنعام بالإرسال إلى الأمم، تضمّن ذلك إرسالات متعدّدة، وهذا يستلزم مدّة متطاولة من الزّمن، فناسب بلاغة أن تطول الكلمة بخلاف ما في الأعراف، فقد ورد الإرسال مقرونا بالقرية مفردة، فيكون إرسالاً واحداً، ومن ثمّ تقصر مدّته عن الإرسال الوارد في الأنعام، ولأجل هذا جيء في كلّ موضع بالصيغة التي تناسبه، فأبدل وأدغم في الأعراف دون الأنعام لهذا الذي ذكرناه¹. ولا يخفى أنّ هذا باعتبار اللفظ فحسب، وهو المعروف في أساليب العرب بحمل اللفظ على مجاوره، أمّا من حيث مراعاة المعنى فإنّه وإن ورد لفظ القرية مفرداً إلّا أنّه من حيث المعنى يعمّ قرى كثيرة؛ لأنّها جاءت نكرة في سياق التّفي فتعمّ كلّ قرية- كما يقول أصحاب أصول الفقه- فيحصل الطّول في مدّة الإرسال كما في الأوّل؛ إذ ما من أمة إلّا ولها قرية تتقرّى فيها، ولعلّ الأنسب للمقام أن يكون ذلك بالنّظر إلى الفرق بين الأمة والقرية من جهة؛ لأنّ التّعبير في سورة الأنعام جاء بلفظ الأمة والمقصود بها الأشخاص، وفي الأعراف ذكر القرية إشارة إلى التّقرّي واللبث والسّكون. ولكن ربّما قيل إنّ في التّعبير بالأمم تارة وبالقرية تارة أخرى إنّما كان لغرض التّنويع في التّعبير؛ فما من أمة إلّا ولها مكان ومقرّ معلوم، والقرية أيضاً تستلزم سكّاناً يستقروّن فيها.

ومن هنا كانت الحاجة إلى تفسير آخر يبيّن حكمة الانتقاء، ولعلّ السّامعائي نفسه شعر بعدم كفاية ما سبق، فأعاد النّظر في السّرّ الذي تمّ انتقاء الكلمتين بسببه، فانطلق من المعنى الذي أفاده تركيب فعل الإرسال مع حرفي الجرّ، ففي سورة الأنعام تعدّى بإلى الموضوع لانتهاء الغاية. وأمّا في الأعراف فتعدّى بـ <<في>> الدّالة على الطّرفيّة.

إنّنا في الحقيقة لا نتكلّم عن مفردتين أو صيغتين، ولكننا نقارن بين بنيتين تركيبيتين كما يلي: (أرسل إلى) / (أرسل في) نلاحظ أنّ البنيتين تستعملان نفس الفعل (أرسل) ولكنّهما تختلفان في الجارّ المتعلّق بهما، فمن حيث المعنى الوظيفيّ يعبر بالأولى عن تبليغ خبر أو معلومة إلى شخص من غير أن يقتضي ذلك استقراراً أو مكثاً عنده في الغالب، وأمّا التّعبير الذي جاءت صورته في البنية الثّانية فإنّ معنى الطّرفيّة المضمّنة في حرف الجرّ <<في>> قد بسط دلّالته على المعنى العامّ للتركيب؛ فافتضى التّبليغ المكث عند المرسل إليه مدّة. (وهذا يعني بقاء النّبيّ بينهم يبلّغهم

¹ - ينظر: بلاغة الكلمة في التّعبير القرآنيّ، ص 39.

ويذكرهم بالله ويريههم آياته المؤيدة. ولا شك أنّ هذا يدعوهم إلى زيادة التضرع والمبالغة فيه. فجاء بالصيغ الدالة على المبالغة في الحدث والإكثار منه. فوضع كل مفردة في مكانها اللائق بها.¹ ونرى أنّ هذا الذي ذكر ليس إلا جزءاً من عملية التوظيف اللغوي، تم استخراجها من مقارنة تركيب الآيتين في السورتين؛ لأنّ هناك عناصر أخرى مثل الإثبات مع التأكيد والتحقيق المدلول عليه بـ (لقد) في آية الأنعام، والنفي مع الإثبات -وهما من طرق القصر- في آية الأعراف، ولو نظرنا إلى المدة الزمنية بين الإرسال والأخذ بالعذاب، لوجدنا أنّ ما تدلّ عليه آية الأنعام أطول مقارنة بآية الأعراف، فتأمل التركيبين مرة أخرى: { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ } [الأنعام: 42]، و { وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ } [الأعراف: 94] فبالرغم من مجي الفاء الدالة على التعقيب من غير تراخ ولا مهلة في تركيب آية الأنعام نجد في آية الأعراف سرعة الأخذ مرتبطة بالإرسال مباشرة، فكأنّه ليس هناك أيّ زمن فاصل بينهما.

ويمكن أن نقول عموماً بأنّه لما اختلف نظم الآيتين اختلفت فاصلتاها. وهذا الذي ذهبنا إليه هو الأقرب إلى المنهج التركيبي في نظرية المعنى، وقد كان عبد القاهر الجرجاني -رحمه الله- إذا أراد تحليلاً للمعنى، (يبدأ بتحليل التركيب دفعة واحدة، أي ينظر إلى التركيب باعتباره كلاً متماسكاً، ولا يجزّئه إلى أجزاء متفتّنة لا علاقة بينها كما فعل التحويتون التقليديون)² وبهذا نكون قد أعطينا لكل جزء من التركيب وظيفته؛ إذ جميع الأجزاء اشتركت وتفاعلت في أداء المعنى.

وأما اختلاف التراكيب المتشابهة في صيغة الاسم فتتمثل في ثلاث صور -كما تقدّم ذكره- وهي: الإفراد والتأنيث وصيغة اسم الفاعل (مُفْعِل، مُفْتَعِل) ويصحب اختيار هذه الصيغ ما يناسب تركيباً دون آخر؛ فصيغة الإفراد في {ءَايَةٌ} من قوله تعالى: {وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِ} [الأنعام: 37] جاءت على أصلها؛ لأنّها مفردة والأصل لا يبحث له عن سبب، لكنّ لما عدلنا عن الأصل في تركيب مشابه³، تحرّك معه البحث عن سبب بقاء الأصل هنا دون الآخر؛ فالمتشابه اللفظي ليس تعليلاً لهيئة تركيب أو حالة إعراب أو بنية كلمة فحسب، وإنّما

¹ - بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص 39

² - علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط 1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م، ص 162.

³ - هو قوله تعالى: {وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِ} [العنكبوت: 50] قرأها بالجمع: {ءَايَاتٍ} نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم وقتيبة عن الكسائي، وأبو جعفر ويعقوب وقرأها بالإفراد كل من: ابن كثير وأبو بكر عن عاصم، وحمة والكسائي وخلف وابن المحيصن والأعمش. أمّا آية الأنعام فاتفقوا على قراءتها بالإفراد. ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدّين، دمشق، 2002م، 118/7.

هو علاقة شاملة للتركييب القرآنية وإن تباعدت مواضعها، وهو ثورة على كل ما يعيق المعنى وإن كان يعدّه أصحاب الصناعة اللغوية أصلاً¹، فلا يكفي التعليل بقولنا جاء هكذا لأنه أصل، وإنما يجب أن نبين المعنى الذي جاء له هذا الأصل. ولننظر الآن في التركيب الذي وردت فيه صيغة الأفراد دون الجمع؛ وهذا لسببين:

الأول: لأنها جاءت على الأصل وهو الأفراد؛ فيُظنّ أنّ هذا كافٍ في التعليل، فلا يبحث لها عن سبب مناسب لسياقها، وهذا صنيع لا يقنع كثيراً في جانب المعنى الوظيفي الذي تمثله هذه الدراسة.

والآخر: أنّ الغرض بيان المعنى الوظيفي الدلالي لهذه الكلمة في سورة الأنعام دون غيرها، إلا في حالات نادرة.

لقد لاحظنا أنّ التركيب صُدِّر بحرف <<لولا>> الدالّ على التحضيض، ليستدعي إتيان ما بعده متضمناً نفياً ما قبله²؛ أي أنّ الكفار لما عجزوا عن مجازاة القرآن، نفوا أن يكون هذا القرآن وحده دليلاً على صدق نبوة محمد صلى الله عليه وسلم مكابرة وعناداً، فطلبوا آية غيره بإلحاح وإصرار. على معنى أنّها آية واحدة فقط نريدها لا أكثر. وأتى طلبهم هذا بعدما شدّد عليهم في الوعيد والتّهديد. ويتأكّد حرصهم على طلب آية وحيدة بدلالة التّضعيف في الفعل <<نُزِّلَ>>؛ ولهذا قيل في دور هاتين الصّيغتين؛ أي تضعيف الفعل وإفراد كلمة <<آية>>: (فلو ورد هذا الفعل غير مضعّف ولم تفرد <<آية>> لما أحرز هذا المعنى)³. ومثل هذا إفراد الصّيغة في قوله تعالى: {وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ} [الأنعام: 92] فلمّا ورد في تركيبين مشابهيْن أي مجيء الصّلاة تارة بالجمع وأخرى بالأفراد⁴، حصل الدّاعي إلى معرفة أثر هذا التّنوّع، وتأكّد البحث عن خصوصيّة الانتقاء، وتقرّر بيان دور صيغة الأفراد في المعنى الوظيفي الدلالي للسياق الذي وردت فيه.

وقد مكّنتنا بعض التّوجيهات اللّغوية للقراءات القرآنيّة من معرفة الدّلالة التي توحى بها صيغة الأفراد في مقابل الجمع؛ فحين ترد صيغة الصّلاة مفردة فإنّ ذلك يرمز إلى جنسها وهي من قبيل <<الطفّل>> في آية سورة النّور، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور - رحمه الله -: (والطفّل مفرد مراد به الجنس)⁵، ومنهم من قال إنّ المراد من صيغة

¹ - يقول سيبويه: (واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنث؛ لأنّ المذكّر أول وهو أشدّ تمكّناً، وإنّما يخرج التّأنيث من التذكير). الكتاب، 22/1.

² - ينظر: تفسير الكشاف، 342/2.

³ - ملاك التّأويل، ص 451.

⁴ - وهما قوله تعالى: {وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ} [المؤمنون: 9] و {وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ} [المعارج: 34].

⁵ - تفسير التحرير والتنوير، 212/18.

الإفراد من باب التعبير بالمصدر، قال أبو عليّ الفارسيّ -رحمه الله-: (وجه الإفراد: أنّه مصدر واسم جنس، فيقع على الكثرة، وإن كان مفرداً في اللفظ...) ¹ ويعلّل ثانية فيقول: (وجه الإفراد: أنّ الصلّة في الأصل مصدر كالعمل والأمانة. ووجه الجمع: أنّه قد صار بمنزلة الاسم لاختلاف أنواعها؛ فلذلك جمع في قوله تعالى: {حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ} [البقرة: 238] وكان الجمع فيه أقوى لأنّه قد صار اسماً شرعياً لانضمام ما لم يكن في أصل اللغة أن ينضم إليها) ².

وأما صيغة الجمع فللاشارة إلى أعداد الصلوات وأنواعها، قال الشيخ الطاهر بن عاشور -رحمه الله- في أثناء تفسيره للآية التاسعة من "سورة المؤمنون": (وجيء بالصلوات بصيغة الجمع للإشارة إلى المحافظة على أعدادها كلّها تنصيصة على العموم) ³. وقال ابن خالويه -رحمه الله-: (الحجّة لمن جمع أنّه أراد الخمس المفروضات. والتوافل المؤكّدات) ⁴.

ومن خلال مراعاة المعنى الوظيفي المراد تبليغه، وهو ما يعلّيه الموقف الكلامي، نجد البنى التركيبية توظّف نوعاً جديداً من التّغاير، فتلجأ إلى صيغة الجنس، بحيث نجد تأنيث اللفظ في موضع وتذكيره في آخر، ولكلّ منهما ما يستدعيه؛ وهو بحسب هذه الدّراسة داخل في خصوصيّة الانتقاء، كما أنّ هذا الانتقاء بدوره متأثر بنوع السياق؛ فقد جاء اللفظ الواحد مؤنثاً كما في قوله تعالى: {إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ} [الأنعام: 90] ومذكراً في قوله: {إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ} [التكوير: 27]

فأمّا التذكير فقد استدعاه تقدّم ضمائر المذكر العائدة على القرآن الكريم كقوله تعالى: {إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ} [التكوير: 19] و{وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ} [التكوير: 25] فأعاده عليه مذكراً لفظاً ومعنى ⁵. وأمّا في آية الأنعام فاقتضى تأنيث الذّكر؛ لعوده على الكتاب والحكم والنبوءة مؤنثاً بضميم قوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ

¹ - أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ، الحجّة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدّين قهوجي، بشير جويجايي، ط2، دار المأمون للتّراث، دمشق، بيروت، 1993م، 287/5.

² - نفسه، 288/5.

³ - تفسير التّحرير والتّنوير، 18/18.

⁴ - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط3، دار الشروق، بيروت، 1979م، ص255.

⁵ - ينظر: ملاك التّأويل، ص459.

⁶ - ينظر: نفسه، ص460.

الْكُتْبَ وَالْحَكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ { [الأنعام: 89] فقد جاءت الضمائر في {بِهَا} وفي {وَكَّلْنَا} عائدة على مؤنث.

ومن الانتقاء النبوي أيضا أن نجد القرآن الكريم يعبر في موضع بصيغة اسم الفاعل كما في قوله تعالى: {ذَلِكَ أَنْ لَّمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْفَرَى بِظُلْمٍ} [الأنعام: 131] وقوله: {وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانُ مُمْشَتَبَاهُ وَغَيْرَ مُمْشَبِهٍ} [الأنعام: 99] فأما صيغة اسم الفاعل التي على زنة {مُفْعِلٍ} فمظهر انتقائها يبرز في مقابلتها بقوله تعالى: {وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْفَرَى بِظُلْمٍ} [هود: 117] فالفرق بين المعنى الوظيفي الدلالي للتركيبين يقتضي وجود صيغة تخص كل واحد منهما، فأية الأنعام فيها من معنى الثبات ما ليس في آية هود؛ فلهذا ناسب الاسم المعنى الثابت، ولاءم الفعل المتجدد والمتكرر؛ لأن صيغة اسم الفاعل تدل هنا على استمرار عدم الإهلاك إلى أن يقع التذكير، وأما آية هود فتدل على تجدد الإهلاك مع تكرار الفساد.¹ وقد يتداخل مفهوم تركيبين متشابهين حتى يظن السامع أنه للمغايرة اللفظية فحسب كما هو ثابت بين قوله تعالى: {وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانُ مُمْشَتَبَاهُ وَغَيْرَ مُمْشَبِهٍ} [الأنعام: 99] و {وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانُ مُمْشَبِهٌ وَغَيْرَ مُمْشَبِهٍ} [الأنعام: 141] فمن بناء الصيغتين يجب أن يعلم أن كل واحدة منهما جاءت لمعنى خاص في التركيب، لا تقدر على أدائه الأخرى لو وضعت في موضعها، ومن ثم ينبغي أن يبحث في المعنى الدقيق لكل تركيب، وبعبارة أخرى نقول: اختلاف البنية مؤثر من المؤثرات على معنى خاص يسترعي التأمل.

ومما وجد في أقوال العلماء أن كلمة {مُتَشَابِهًا} تطلق على المماثلة والالتباس، وبينها وبين كلمة {مُشْتَبِهًا} تقارب في المعنى.² وجعلهما الألويسي - رحمه الله - بمعنى واحد³ نقلا عن الفخر الرازي - رحمه الله - ولعله استند إلى قراءتهما متشابهما في الموضعين في الشاذ⁴، فقال باتحادهما في المعنى، ومع ذلك فإن التقارب في المعنى واللفظ لا يدل

¹ - ينظر: ملاك التأويل، ص 672.

² - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، 335/1.

³ - ينظر: روح المعاني، 240/7. وينظر: محمد فخر الدين الرازي، تفسير الفخر الرازي - مفاتيح الغيب - ط 1، دار الفكر، بيروت لبنان، 1981م، 116/13.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 599/4.

على المساواة من كل وجه، إلا إذا كان ذلك لغة. وذهب إلى هذا -أيضا- بعض الباحثين المعاصرين فقال باتّحاد معناهما وهو دلالتهما على التّشارك¹.

بيد أنّ سياق الآيتين يؤول إلى وجود فرق واضح بين المفردتين؛ ذلك أنّ المنفي بـ((غَيْرِ)) في الموضعين واحد وهو كلمة {مُتَشَابِهًا} التي جاءت في مقابل {مُشْتَبِهًا} في الأولى وفي مقابل {مُتَشَابِهًا} في الثانية، وذلك للدلالة على نقيض كلّ منهما، ومن خصوصيّة النّفي أنّه إذا دخلت أداة النّفي على ما فيه مبالغة فإنّها لا تنفي كلّ الصّفة، وإنّما تلغي معنى المبالغة وتبقى أصل المعنى. وجاء التّصريح بهذا في القرآن الكريم².

ومن هنا يعلم سبب إثارة صيغة التّفاعل بالانتقاء في مورد النّفي في الموضعين، وتنويع الصيغة قبل النّفي تارة بالافتعال وأخرى بالتّفاعل، إشارة إلى الفرق بين مشتبهها ومتشابهها؛ لأنّه لو قيل غير مشتبه لأمكن أن يكون متشابهها فحسب.

وفي معاجم اللّغة بيان للفرق بينهما، وهو أنّ كلمة مشتبه أوغل في الالتباس لأنّها بمعنى المشكل والمختلط، أمّا كلمة متشابهها فإنّها بمعنى المساواة والمماثلة³، ففي الأولى ماثلة وزيادة، ولهذا قلنا بأنّ نفي الاشتباه لا يعني نفي التّشابه؛ إذ هو نفي لما زاد عن المماثلة فقط، فبان بذلك الفرق بين اللفظين والصّيغتين في الموضعين.

المطلب الثاني: تنوّع المفردات في السياقات المتشابهة.

ومن قبيل التّخيّر القرآنيّ أن يستعمل مفردة في موضع دون آخر، ويبدو هذا النمط الانتقائيّ من خلال التّراكيب القرآنيّة المتشابهة. فمما يترجم لخصوصيّة تركيب ما أن تجد فيه كلمة مخصوصة بالذّكر، وتدافع هذه الدّراسة عن فكرة وجود مؤشّر دلاليّ ينظّم مبدأ الانتقاء، وهو ما ستعرّف عليه في جانب إثارة مفردات يبدو في ظاهرها التّرادف، فمن ذلك استعمال كلمة ((الرّب)) في موضع، وفي موضع مشابه يستعمل اسم الجلالة ((الله))؛ ففي قوله

¹ - ينظر: مصطفى زكي حسن التّوني، صيغة الفعل في القرآن الكريم دراسة لغويّة، مجلّة كليّة التّربية (القسم الأدبي)، المجلد 3، العدد 3، 1997م، ص 63.

² - من ذلك قوله تعالى: {قَالَ أَمْلَأْ مِنْ قَوْمِي إِنَّا لَنَرُكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (60) قَالَ يَقُومُ لَيْسَ بِي ضَلُّةٌ} [الأعراف: 60، 61]

³ - ينظر: لسان العرب، (باب العين)، (فصل الباء)، 18/8.

تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ} [الأنعام: 112] جاء التركيب بذكر اسم من أسماء الله الجليلة وهو <<الرَّب>> وفي التركيب المشابه له وهو قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ} [الأنعام: 137] ذكر اسم الجلالة ((الله)).

وفي نفس السياق اختار للتركيب الوارد في سورة الأنعام لفظ ((الكافرين)) وفي خارج السورة استعمل لفظ ((المسرفين)) وهو ما يتضح في الآيتين الآتيتين: قال تعالى في سورة الأنعام: {كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الأنعام: 122] وفي سورة يونس قال تعالى: {كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [يونس: 12] وقد كان بعض العلماء المهتمين بهذا الجانب التركيبي يفرقون بين أنواع المفردات المستعملة وما تحمله من دلالات. وتجلّى المنحى التركيبي الدلالي عندهم من خلال ضبطهم لمفهوم السياق، وهو ما يبرز النظرة التركيبية التي كانت حاضرة عندهم، وقد أغفل هذا الجانب المفسرون على الرغم من أنهم كانوا أحقّ بهذا وأولى به، ولعلّ هذا من الخلل والنقص الذي استدركه عليهم أصحاب التشابه اللفظي في القرآن.

وعلى هذا أتى التفريق بين التركيبين في قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ} و {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ} من خلال ذكر الفرق بين الاسمين الجليلين <<الرَّب>> و <<الله>> فـ {رَبُّكَ} مضاف إلى الكاف الدالة على المخاطب وهو محمد صلى الله عليه وسلم. وهذا فيه ملاطفة وتأنيس له، ولأتمته من بعده. وإثما وقع هذا التأنيس هنا دون الآية الأخرى مراعاة لعطف {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ} على ما قبلها، والذي عطف عليه فيه ما يثير الخوف، وهو قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ} [الأنعام: 112] أي يخاف تربص الأعداء. أما في الآية الثانية فلم يتقدمها شيء من ذلك؛ لذا لم يأت بما يدل على الملاطفة كما في الأولى². بل أتى بما هو حجة عليهم بمعنى أنهم عبدوا معه غيره ولو شاء من نعمته عليهم توجب التأله والعبادة ما عبدوا سواه. (فهذا موضع لم يلق به إلا الاسم الذي يفيد معنى فيه حجة عليهم دون غيره من الأسماء، فأفاد كل اسم من الاسمين في مكانه مالم يكن ليستفاد بغيره.)³ وقيل أقاويل أخرى قريبة من هذا لا تدعو الحاجة لذكرها. وخلاصة الكلام أنّ اسم

¹ - الله : في اشتقاقه أربعة أقوال: أحدها: الإله، على وزن <<فعال>> بمعنى <<مفعول>> فهو مألوه أي معبود. الثاني: أصله ولاء من الوله والتحير. والثالث: لاء على وزن <<فعل>> الرابع: أنه غير مشتق وهو علم موضوع لله عز وجل. الرب: هو المصلح للشيء، فالله عز وجل هو مالك العباد ومصلحهم ومصلح شؤونهم. ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، اشتقاق أسماء الله، ت: عبد الحسين المبارك، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، 1986م، ص23 وما بعدها.

² - ينظر: ملاك التأويل، ص470.

³ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل، تحقيق: محمد مصطفى آيدن، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2001م، 538/2.

<<الرب>> فيه معنى المصلحة وهذه المصلحة التي لا يعلمها إلا الله هي التي جعل الله بسببها أعداء لأنبيائه. وأما اسم الجلالة <<الله>>، ففيه معنى العبادة والتأله، وفي سياق الآية ما يشير إلى هذا المعنى لكن بطريقة فاسدة، وهي تمليك الله تعالى بعضاً من ملكه؛ لأن ما ذراه هو ملكه، فهو حقيق به من غير جعل منهم¹، فناسب ذكر الله هنا. وأما المثال الثاني: فغاير في التركيبين باستعمال لفظ <<الكافرين>>² و<<المسرفين>>³ كل وفق ما يقتضيه المعنى الوظيفي الدلالي للتركيب. وافتتح التركيبين بالكاف الدالة على التشبيه، والمشبّه به هو الذي بني عليه اختيار المفردتين؛ فأية الأنعام سبقت بذكر الفرق بين الخارج من ظلمات الجهل والكفر إلى أنوار العلم والإيمان، وبين المنغمس في دياجر الكفر الملازم لها غير خارج منها. وأما آية يونس فتقدمها ذكر لجوء العبد إلى ربه عند الضراء فإذا كشفها عنه تنكر؛ ولهذا ترجح عند بعضهم أن هذا أقل درجة من الكفر فقال: (شتان ما بين مسرف راج ومتخبط في ظلمات كفر داج، فجاء كل على ما يناسب، ولم يكن ليناسب العكس بوجه).⁴، غير أن سياق الآيات جاء للحديث عن المنكرين للبعث؛ لهذا قيل إن المراد بهم الكفار، (واختير لفظ <<المسرفين>> لدلالته على مبالغتهم في كفرهم)⁵. ويصدق الأمر ذاته على المغايرة بين لفظي <<الخلق>> و<<الجعل>> في قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} [الأنعام: 1] حيث لاحظ بعض المفسرين الفرق بين الحداث اللذين دلّ عليهما الفعلان الواردان في الآية، من ذلك ما ذكره الزمخشري وتابعه عليه البيضاوي مشيراً إلى معنى وظيفي خاص بهذا الاستعمال كما يبدو في قوله: (ولذلك عبّر عن إحداث النور والظلمة بالجعل تنبيهاً على أنهما لا يقومان بأنفسهما كما زعمت الثنوية).⁶، ثم ردده المفسرون المحدثون كالألوسي في روح المعاني، والطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير، ومحمد علي طه الدرة⁷.

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 95/8.

² - الكفر في اللغة ستر الشيء. ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، 559/2.

³ - السرف: هو تجاوز الحد في كل في فعل يفعله الإنسان باعتبار القدر تارة وباعتبار الكيفية تارة أخرى. ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، 304/2.

⁴ - ملاك التأويل، ص 474.

⁵ - تفسير التحرير والتنوير، 112/11.

⁶ - ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1418هـ، 153/2.

⁷ - ينظر: روح المعاني، 82/7. تفسير التحرير والتنوير، 127/7. محمد علي طه الدرة، تفسير القرآن الكريم وإعراجه وبياناه، ط1، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 2009م، 243/7.

وتتبع مواضع انتقاء المفردات في السورة في موضع واحد قد يخرج البحث عن مقصوده، ولهذا نكتفي بما ذكرناه، وفي المباحث اللاحقة عودة إلى شيء من هذا بوجه مختلف قليلا.

المطلب الثالث: تأثير المفردات القرآنية في طبيعة البنى التركيبية المتشابهة.

وقد يحدث الاختلاف بين التراكيب المتشابهة من خلال زيادة كلمة كما في قوله تعالى: {وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ} [الأنعام: 50] و {وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِرُءُوسِ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ} [الأنعام: 94]

مما يثير الانتباه في مفردات القرآن الكريم أن تجد ملمح الانتقاء يأتي بصورة يذكر فيها مفردة في موضع دون آخر. وهذا ما تعكسه القيمة الدلالية للكلمتين المأثورتين بالذكر في الموضعين السابقين وهما:

{لَكُمْ} و {فُرْدَى}؛ لأننا عندما ننتقل إلى ما يشبههما لا نجد لهما أثرا، وذلك كما في قوله تعالى: {وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ} [هود: 31] و {وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِرُءُوسِ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ} [الكهف: 48]

ولقد مر بنا الحديث عن الفروق بين التراكيب المتشابهة واختصاص كل عنصر بالمعنى الوظيفي المناسب ونختتم الفصل بتحديد أثر زيادة بعض الكلمات في تركيب وإسقاطها من غيره. وفي سورة الأنعام مثالين واضحين في هذا الصدد.

فأما الأول فأتى بزيادة الجار والمجرور، ولا يلفت إلى هذا إلا تجرد نظيره منها وهو آية هود. وما من شك أن ما زيد هنا لم يكن ليذكر هناك، وما أسقط هناك لم يكن ليحذف هنا؛ ليناسب كل تركيب من الذكر والحذف معناه الوظيفي والدلالي حسب سياق كل منهما. ولقد ذكرت {لَكُمْ} قبل هذا التركيب في كلا الموضعين، لكنها تكررت في آية الأنعام دون آية هود؛ وذلك من أجل تأكيد التعنيف والتوبيخ والتقريع. أما في سورة هود فجاءت في سياق استعطاف نوح عليه السلام لمشاعر قومه فلا يناسب ذكرها هنا.¹ وقيل إنه لما تقدّم ذكرها في قوله تعالى: {إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ} [هود: 25] وبعدها في قوله {إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ} [هود: 34] استغنى بذلك عن تكرارها.²

¹ - ينظر: ملاك التأويل، ص 457.

² - ينظر: محمود بن حمزة الكرماني، أسرار التكرار في القرآن المسّمي البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة، ص 109، 110. كشف المعاني في المتشابه من المثاني، ص 161، 162.

وأما زيادة كلمة {فُرْدَى} ¹ في الأنعام دون آية الكهف، فقليل إنَّها زيدت في آية الأنعام موافقة لما في سياقها من إثبات الشركاء والشفعاء فأكد نقيض ذلك بلفظه ثم أعقبه بـ مضمونه وهو حالة خلقهم أول مرة، فلمَّا لم يكن مثل ذلك في آية الكهف من ذكر الشركاء والشفعاء اكتفى بتذكيرهم بحال ولادتهم.²

نستنتج ممَّا سبق أنَّ هناك قدرًا مشتركًا من المعنى في السياقات العامة، وهو ما كانت تعبّر عنه الآيات المتشابهة لفظيًا، ويمكن أن نقول إنَّها متشابهة معنويًا أيضًا ممَّا يعني أنَّ مصطلح الوجوه والنظائر قد يبدو أنسب للتعبير عن هذا التقارب الذي كان يشمل في نظرنا اللفظ والمعنى على حدٍّ سواء. وبالرغم من ذلك فإنَّ هذه البنيات التركيبية كانت تعتمد بشكل أساسي على اختلاف طبيعة المكونات المساهمة في تشكيل بنية الجملة، وقد أتى ذلك التنوع موافقًا للسياق العام للسورة ومتأثرًا بالمقامات الناشئة من الموضوعات الأساسية المعالجة في سورة الأنعام أو خارجها، وهذا يعني أنَّ ثمة خلفيّة فكرية ومنهجية كان يحتكم إليها المهتمّون ببيان الفروق في المتشابهات اللفظية في القرآن الكريم، وليس مجرد تفكير ينقدح في ذهن أحدهم، ويؤيد صحة هذا اعتمادهم في الغالب على السياق، وهذا ما وافقهم عليه بعض المحدثين مثل فاضل صالح السامرائي.

¹ - فرادى: اختلف في هذه الكلمة هل هي جمع أم لا؟ ثم اختلفوا في مفردتها إن كانت جمعًا فقليل: هي جمع فرد وفريد كفتيل، وفرد. أو أنَّ مفردتها فردان كما قيل: كسلان وكسالى وسكران وسكاري، ويتربّب على ذلك دخولها في الممنوع من الصرف أم لا. ينظر: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، غريب القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1978م، ص 157. والدّر المصون، 44، 45/5.

² - ملاك التأويل، ص 462.

المبحث الثالث: تفاعل المفردات مع الوظائف النحوية.

تبيّن من المبحثين السابقين أنّ زيادة كلمة أو تبديلها له أثر بارز في تغيير المعنى، شأنها في ذلك شأن الصيغة الصرفيّة التي هي في الحقيقة مبنى أو قالب توضع فيه الكلمات، وتصاغ وفقّه، ولا يمكن فصله عن حروف مفردات اللغة. وقد لاحظنا أنّ معاني بعض المفردات تتحدّد حيناً، وتعدّد حيناً آخر. وبدت علاقة هذه المعاني بالوظائف النحويّة وثيقة جدّاً، ممّا يدلّ على تفاعل بعضها مع بعض. وسنتطّلع في هذا الفصل إلى معرفة دور المعنى المعجميّ للكلمة، وتأثيره في وظيفتها النحويّة، وكذا بيان أثر الوظيفة النحويّة على معنى الكلمة في السياق التركيبي، من حيث إفراده وتعدّده واحتماله.

المطلب الأول: تأثير الوظيفة النحوية في المعنى المعجميّ.

تقرّر لدى كثير من اللغويّين المحدثين أنّ النظام التّحويّ أو الهيكل التّجريديّ للغة يباين الحدث اللّغويّ الذي يمثّل الواقع الفعليّ للغة، ومن أبرز هؤلاء الذين فرّقوا بينهما تمام حسان في معظم كتبه يقرّر هذا الفرق، ويتجلى ذلك بشكل أوضح في تفريقه بين المباني والعلامات في كتابه اللغة معناها ومبناها¹، ولعلّ أصحاب اللسانيّات الحديثة أيضاً قد لاحظوا أنّه من الضّروريّ التّفريق بين هذين الأمرين، كما فعل دي سوسير في هذا السياق حين فرّق بين اللغة والكلام. وفي التّراث التّحويّ العربيّ نجد بذور هذه الفكرة واضحة في نصّ لعبد القاهر الجرجانيّ² حين نظر إلى اللغة على أنّها تمثّل الجانب التّطريّ، وإلى الكلام على أنّه يمثّل الجانب التّطبيقيّ للغة. وممّا ورد في عبارته أنّه قال: (واعلم أنّا لم نوجب المزيّة من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة، ولكنّا أوجبنها

¹ - يقصد بالمبنى القالب المجرد الممثل للصيغ المشتقة وفقه، وأمّا العلامة فهي الكلمة التي يمثّل بها للمبنى، وبهذا تكون القواعد النحوية مبان، والشواهد والأمثلة التوضيحية علامات. ينظر مثلاً: اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص135، وما بعدها.

² - عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ أبو بكر النحويّ، فارسيّ الأصل، جرجانيّ الدار، عالم بالنحو والبلاغة. أخذ النحو بجرجان عن أبي الحسن الفارسيّ - ابن أخت أبي عليّ الفارسيّ - وكان ضيق العطن، لا يستوفي الكلام على ما يذكره مع قدرته على ذلك. ولم يزل مقيماً بجرجان يفيد الرّاحلين إليه، والوافدين عليه إلى أن توفّي في سنة إحدى وسبعين وأربع مائة. جمال الدّين أبو الحسن القفطيّ، إنباه الزّواة على أنباه النّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربيّ، القاهرة، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، 189، 188/2.

للعلم بمواضعها، وما ينبغي أن يصنع فيها)¹ ولتوضيح هذا الفرق ضرب أمثلة منها: أن العلم بوظيفة الواو والفاء وثم وهلم جرا لا يوجب فضلا ولا مزية، وإنما الفضل في حسن اختيار واحد منها، ووضعه في موضعه الأنسب له².

وهذه كلّها اجتهادات تجعلنا نعيد النظر في تفاعل المفردات مع الوظائف النحوية، لا من أجل معرفة الوظائف النحوية في أنفسها، ولكن من أجل الوقوف على أهميتها، وبيان الأسس التي تشكّلت في ضوءها. ونحاول في بداية المبحث الموالي الاعتماد على وظيفة الفعل في ضوء تصرفاته المختلفة أن ندرك أثره في معناه المعجمي، ومن ثم تأثيره في الوظائف النحوية المتعلقة به. أو بعبارة أخرى ما مدى تأثير البنية الوظيفية النحوية في المعنى المعجمي؟

نلاحظ ذلك بشكل أقرب إلى التفصيل من خلال تتبعنا للفعل <<جَعَلَ>> الذي تكرر في السورة بعدة صور؛ فقد جاء ماضيا مسندا إلى المفرد الغائب أربع مرّات، وفي جميعها أسند إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم الجلالة - الله - إلا في موضع واحد أسند إلى ضمير متصل. بينما أسند إلى الضمير المتصل للدلالة على الجمع أو التعظيم في سبعة مواضع؛ في موضعين منها أسند إلى ضمير الجمع "الواو"، وفي خمسة أسند إلى المتكلم بنون العظمة. وتكرر في ثلاثة مواضع مضارعا مسندا إلى ضمير الغائب، وفي موضع واحد أسند إلى جمع المخاطبين. من مجموع هذا نلاحظ أنه أتى بصيغتي الماضي والمضارع ولم يأت بصيغة الأمر.

ولقد علمنا من المبحث السابق دور الصيغة في المعنى الوظيفي بما يغني عن إعادة ذكره هنا، غير أنّ هناك أمرا لا بدّ من التنبيه عليه وهو أنّ المعنى المعجمي قد يتأثر بالصيغة؛ فقد جاء الفعل <<جَعَلَ>> زائدا في الكلام ولم ينصّ على زيادته في المضارع. كقوله تعالى: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} [الأنعام: 1]. قال الطبري (ت: 310هـ)³ - رحمه الله - : (فإن قال قائل فما معنى قوله إذا <<جَعَلَ>> ؟ قيل: إنّ العرب تجعلها ظرفا للخبر والفعل فتقول: <<جَعَلْتُ أَفْعَلُ كَذَا>> و <<جَعَلْتُ أَفْعُدُ وَأَقُومُ>> تدلّ بقولها <<جَعَلْتُ>> على اتصال الفعل، كما تقول: <<علقت أفعل كذا>> لا أنّها في نفسها فعل.)⁴ بل إنّ نفي عن جعل معنى الفعل حيثما وقع في الكلام وأثبت له دلالة الدوام

¹ - دلائل الإعجاز، ص 257

² - ينظر: نفسه، ص 257.

³ - هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، الإمام العلم المجتهد، عالم العصر، صاحب التصانيف البديعة، ولد سنة 224هـ طلب العلم بعد 240هـ، له تأليف عديدة منها "أخبار الأمم وتاريخهم" و"جامع البيان" في التفسير... توفي رحمه الله سنة 310هـ. سير أعلام النبلاء، 14/267.

⁴ - تفسير الطبري، 11/250. قال أبو حيان - رحمه الله - مشيرا إلى وهم الشيخ الطبري - رحمه الله - "...وهذه التي في الآية تعدّت إلى مفعول واحد، فهما متباينان معنى واستعمالا". تفسير البحر المحيط، 4/93.

والاستمرار فحسب؛ فمعنى {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ} أنه أظلم ليلهما، ومعنى جعل النور: أثار نهارهما. والجعل لدوام الإظلام والإثارة.¹

ويبدو أنه قد نقل ذلك عن الخليل بن أحمد (ت170هـ)² - رحمه الله - فإنه قال: (جَعَلَ جَعْلًا: صَنَعَ صَنْعًا، وَجَعَلَ أَعْمٌ لِأَنَّكَ تَقُولُ: جَعَلَ يَأْكُلُ، وَجَعَلَ يَصْنَعُ، وَلَا تَقُولُ: صَنَعَ يَأْكُلُ).³ غير أن كثيرا من المفسرين - كما سيأتي ذكرهم في متن هذا البحث - أثبتوا للفعل «جَعَلَ» أكثر من معنى. ولا أرى الفرق بين قوله وأقوالهم يجاوز اللفظ؛ لأن لكل فعل معنى وُضع له ذلك الفعل، وبعض الأفعال قد تدل على معنى غيرها، ومن الأفعال ما لا معنى لها أصالة إلا ما يكتسبه من دلالة التركيب أو السياق كما سبقت الإشارة إلى ذلك. والنوع الأخير هو المقصود بالبحث، ويدخل فيه الفعل المذكور - رغم تميزه عن الأفعال الدالة على أكثر من معنى في السياق - وهذا ما عناه الشيخ الطبري - رحمه الله عليه - بصريح العبارة، أما غيره من المفسرين فأومؤوا إليه بإثبات معنى فعل آخر له، وذلك في كل المواضع التي ورد فيها الفعل <<جَعَلَ>>. وقد حاول الراغب الأصفهاني (ت: 502هـ) - رحمه الله - جمع هذه المعاني، وتلخيصها باعتبار أن الفعل جعل لفظ عام في الأفعال كلِّها، وهو أعم من فَعَلَ وصَنَعَ وسائر أخواتها، ويتصرف على خمسة أوجه:

الأول: يجري مجرى صَارَ وَطَفِقَ فلا يتعدى، نحو: جَعَلَ زَيْدٌ يَقُولُ كَذَا...

والثاني: يجري مجرى أَوْجَدَ، فيتعدى إلى مفعول واحد نحو قوله عز وجل: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} [الأنعام: 1]

والثالث: في إيجاد شيء من شيء وتكوينه منه، نحو: {وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً} [التحل: 72]

والرابع: في تصوير الشيء على حالة دون حاله، نحو: {الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا} [البقرة: 22]

¹ - ينظر: تفسير الطبري، 251/11.

² - هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، صاحب العربية والعروض، ومؤلف كتاب العين وهو أول من استخرج العروض من أشعار العرب، وهو أستاذ سيبويه، له مصنفات أخرى غير كتاب العين هي: كتاب التعم، الجمل، العروض، الشواهد، التقط = والشكل، كتاب فائت العين، كتاب الإيقاع، اختلف في سنة وفاته؛ فقيل: 160هـ، وقيل: 170هـ، وقيل: 175هـ، عن عمر يناهز 74 سنة، وتاريخ الوفاة المدون أعلاه هو اختيار المحقق. ينظر: بغية الوعاة، 557/1.

³ - الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، تحقيق وترتيب: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، 2003م، ص246.

والخامس: الحكم بالشيء على الشيء، حقاً كان أو باطلاً، فأما الحق فنحو قوله تعالى: {إِنَّا رَأَوُوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنْ الْمُرْسَلِينَ} [القصص:7]، وأما الباطل فنحو قوله عز وجل: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا} [الأنعام: 136]¹، فإنه يعني الاشتراك اللفظي، لولا ورود ما يشوش هذا الفهم في كلام الطبري السابق. ويعيننا من جمعه لهذه المعاني تحكّم الوظيفة النحوية في الاستثثار بمعنى معجمي محدّد، ولولا ذلك ما أمكن تعدّد المعاني للفعل نفسه؛ لأنّ لمعاني الكلمات المجاورة له أيضاً أثراً في بروز معنى جديد له.

ولما وصل أحمد بن فارس (ت:395هـ) -رحمه الله- إلى مادة (ج ع ل) لم يذكر لها أصلاً ترجع إليه كعادته بل اكتفى بالقول: (الجيم والعين واللام كلمات غير منساقة لا يشبه بعضها بعضاً... إلى أن قال: فهذا الباب كما تراه لا يشبه بعضه بعضاً)² فهذا يشبه التصريح بعدم الاشتراك خاصّة إذا علمنا أنّ أحمد بن فارس -رحمه الله- ممّن يقول بورود الاشتراك في اللغة، ومع ذلك فقد وجدت من يعدّه من المشترك اللفظي كما يظهر من عناوين الكتب التي تحمل عناوين الوجوه والنظائر أو المشترك اللفظي في هامش هذه الصفحة.³

وكما لاحظنا، فالفعل <<جَعَلَ>> يبدو من الحالات الخاصّة في اللغة العربية عموماً، وفي القرآن الكريم خصوصاً، ومن خصوصيّة أنّه الفعل الوحيد من بين الأفعال التي جاءت مؤثّرة باعتبار معناها في احتمال تعدّد الوظيفة النحوية أو انفرادها في سورة الانعام؛ بحيث انفرد عنها باحتماله معنيين تارة، ودالاً على معنى واحد تارة أخرى. وفي الكلمات الآتية سأذكر جميع هذه المواضع التي حمل فيها الفعل <<جَعَلَ>> معنى واحداً، مرتّبة حسب ترتيبها في السّورة.

الموضع الأول: قوله تعالى: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} [الأنعام: 1]

قال المفسّرون - رحمهم الله - إنّ: {جَعَلَ} معناها -هنا- ((خَلَقَ)) ويعبرون عن ذلك نحوياً فيقولون: {جَعَلَ} -هنا- تتعدّى لمفعول واحدٍ؛ لأنّها بمعنى ((خَلَقَ)). قال ابن عادل -رحمه الله- (هكذا عبارة التّحويين، ظاهرهما أنّهما مترادفان، إلّا أنّ الرّمخشريّ فرّق بينهما فقال: <<والفرق بين الخلق والجعل، أنّ الخلق فيه معنى التّقدير، وفي الجعل معنى

¹ - مفردات ألفاظ القرآن، ص 196، 197.

² - معجم مقاييس اللغة، (كتاب الجيم)، 460، 461/1.

³ - ينظر: هارون بن موسى، الوجوه والنظائر في القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1988م، ص 184. مقاتل بن سليمان البلخي، الوجوه والنظائر في القرآن العظيم، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، ط 2، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، 2011م، ص 191. عبد العال سالم مكرم، المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن الكريم، ط 1، عالم الكتب، القاهرة-مصر، 2009م، ص 106.

التصيير¹، كإنشاء شيء من شيء، أو تصيير شيء شيئا آخر، أو نقله من مكان إلى مكان، ومن ذلك: {وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا} [الأعراف: 189]، {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} [الأنعام: 1]؛ لأنَّ الظُّلُمَاتِ من الأجرام المتكاثفة، والنُّور من النَّار. >>² وواضح من هذا الكلام الاهتمام بالمعنى الوظيفي والميل إليه، فإنَّ التركيب لا يحتمل وظيفة تقترب في معناها من المفعول الثاني مثل الحال أو المصدر كما يتبيّن ذلك في المواضع المحتملة لأكثر من وظيفة نحوية. بمعنى أنّه لا يتصوّر أن تجعل الظُّلُمَاتِ والنُّور شيئا آخر فتكون مفعولا ثانيا، أو تتعلّق الجملة بعنصر آخر يبيّن الهيئة فيكون حالا...

ولقد كان حَمْلُ نحاة التفسير³ >>جَعَلَ>> على معنى >>خَلَقَ>> مع إحساسهم بالفرق بينهما مثل ما فعل الزّمخشرى -رحمه الله- تعليلا للوظيفة النحوية؛ لأنَّ >>جَعَلَ>> على إطلاقها تدلّ ضرورة على تقدير مفعول ثان كما هو واضح من مدلولها على تصيير شيء شيئا آخر... غير أنّ اختيار هذا الفعل مرتبطا بالظُّلُمَاتِ والنُّور له معنى خاصّ، وإلا لما كان لتخصيص السموات والأرض بالخلق، والظُّلُمَاتِ والنُّور بالجعل معنى.

ويتميّز التركيب القرآني بالدقة اللامتناهية في اختيار المفردة المناسبة لما يجاورها من العناصر الأخرى، وقد عبّر عن هذا المعنى عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) -رحمه الله- في كلّ عبارة ذكر فيها كلمة النظم، ويعدّ هذا من قبيل الإعجاز كما صرّح به هو والخطّابي (ت388هـ) -رحمه الله- قبله. وجلاء سرّ اختيار هذه الكلمة هنا كما نبّه على ذلك المفسّرون -رحمهم الله- أنّ الظُّلُمَاتِ والنُّور أعراض، أي وجودها متعلّق بغيرها، فلا بدّ من فعل يناسب هذا المعنى الذي هو تحصيل شيء من شيء. ففي اختيار الفعل جعل أكثر من معنى كما تبين. وبعد هذا سيّضح أنّ اختيار الفعل >>جَعَلَ>> مع الظُّلُمَاتِ والنُّور بقدر ما أثر في المدلول العام للتركيب، فإنّه كان متأثرا من جانب آخر، وإلا كيف نفسّر قول النحاة السّابق في >>جَعَلَ>> أنّها بمعنى خلق؟ وهم أنفسهم يُعدّونها إلى مفعولين

¹ - أي معنى التّضمنين، ينظر: الكشاف، 320/2.

² - اللّباب في علوم الكتاب، 9/8.

³ - أقصد بهم الذين يغلب عليهم الطّابع النّحويّ الذي يظهره اهتمامهم بالتّقديرات النّحويّة، كأبي حيّان والسّمين وابن عادل، ويقابل هذه الطّائفة المفسّرون المهتمّون بتقدير المعنى بدرجة أكبر كالطّبري والزّمخشرى وابن عطية والطّاهر بن عاشور والألوسي وإن كانت كتبهم حافلة أيضا بالوجوه النّحويّة.

ويضمّنونها معنى صير. وإذا كان النحاة تحدّثوا عن تأثّر معنى الفعل بالمسند إليه¹، فلا يبعد أن يتأثّر معناه بما يتعدّى إليه وهو المفعول به؛ فلاشكّ إذن أنّ لاختيار الظلمات والنور دورا، وإن كان النحاة لم يهتموا به، إلّا أنّ بعض المفسّرين² نبّهوا عليه.

وخلاصة الكلام أنّ التركيب {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} ينبغي أن يحلّل من جانبين: الأول هو الوظائف النحوية التي تنتج عن تضمين الفعل معنى فعل آخر (توحيد معنى الفعل في هذه الحالة) والثاني: هو الكلمة التي يتعدّى إلى معنى هذه الفعل وأثره النحوي؛ أي التفاعل الناتج من تعليق الكلمات في سياق معيّن، فلو لا ذلك ما أمكن البحث عن مصدر هذه الظلمات وهذا النور (انتفاء معنى التصيير)؛ لأنّ اللغوي يعرف الفرق بين الخلق والجعل، وهذا وحده دافع للاهتمام، ومنبّه على التأمل. وهذا عين ما عناه الرّخشيّ في كلامه السابق حين فرق بين معنى الخلق والجعل. والدليل على ذلك أنّه ذكر المعنيين اللّذين يتصرّف معهما الفعل جعل ولم يعبّر أحدهما في هذا الموضع مع أنّه كان واضحا جدّا.

إذا مدار البحث في هذا الموضع من المنطلق الوظيفي هو أثر الفعل جعل في تقدير المعنى؛ إذ إنّ وضع أقرب فعل إلى معناه وهو الفعل خلق لا يؤدّي نفس الوظيفة، ولمّح إلى هذا الشّيخ محمّد الطاهر ابن عاشور -رحمه الله- حين قال: (فالتّفرة بين فعل خلق وفعل جعل هنا معدودة من فصاحة الكلمات. وإنّ لكلّ كلمة مع صاحبها مقاما، وهو ما يسمّى في عرف الأدباء برشاقة الكلمة ففعل خلق أليق بإيجاد الدّوات، وفعل جعل أليق بإيجاد أعراض الدّوات وأحوالها ونظامها).³ ويبدو أنّ الدّافع إلى هذا القول هو العطف، أعني عطف الجملة المصدّرة بجعل على المصدّرة بخلق في أوّل السّورة، فلأجل تلك الفروق الدّقيقة بين الفعلين اللّذين يظهر ترادفها جيء بكلّ واحد منهما في الموضع الأنسب له مع المعنى المعجمي الملائم له ذواتا وأعراضا. وجاء ذكرنا لهذه الفروق استطرادا فقط؛ لأنّ الهدف الأوّل هو معرفة أثر وظيفة المفعول في معنى الفعل، وقد جاء في هذا الموضع بمعنى واحد هو الخلق (مع فارق

¹ - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف محمّد الخطيب، ط1، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 2000م، 333/6. تقيّ الدّين أحمد بن محمّد الشّمني، حاشية الشّمني على شرح الدّماميني على مغني اللبيب، المطبعة البهيّة، مصر، 245/2.

² - تفسير التحرير والتنوير، 127/7.

³ - نفسه، 127/7.

دلاليّ كما بينّا) لأنّ الظلمات لا يمكن جعلها شيئاً آخر مثلاً فيقدّر مفعولاً ثانياً، وهذا معنى قولهم: إنّ جعل هنا بمعنى خلق لا غير.

الموضع الثّاني: هو قوله تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ} [الأنعام: 100]. فمعنى {جَعَلُوا} في هذه الآية ((صَيَّرُوا))¹ فتعدّى إلى مفعولين هما² {شُرَكَاءَ} و{الْجِنَّ} ويلتزم هذان الاسمان بوظيفة المفعول به في هذه الحالة. والمعروف أنّ الفعل ((جَعَلَ)) يحمل معنيين معجميين معروفين هما: ((صَيَّرَ)) و ((أَخَذَ)) أو ((أَنْشَأَ))³ فإذا كان بمعنى ((أَخَذَ)) فإنّه يتعدّى إلى واحد فيقصي أحد المفعولين، وتحلّ محله وظيفة نحوية أخرى تحت تأثير المعنى المعجمي. وهذا على نحو ما ذكر سيبويه - رحمه الله - في قوله: (...) وإِنَّمَا منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إِنَّمَا أردت أن تبين ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل، يقينا كان أو شكّا، وذكرت الأوّل لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك من هو...⁴ فامتناع الاقتصار على أحد المفعولين إِنَّمَا هو بيان لدور المعنى المعجمي في المعنى النحوي. يوضح سيبويه نفسه هذا حين يقول: (وإن قلت رأيت فأردت رؤية العين، أو وجدت فأردت وجدان الضالة، فهو بمنزلة ضربت، ولكنك إِنَّمَا تريد بوجدت عَلمت، وبرأيت ذلك أيضا. ألا ترى أنّه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيدا الصالح.)⁵ فلما لم يدع أيّ داع لأن يحمل تركيب الآية على معنى آخر اكتفى المعربون بوجه واحد، كما سبق ذكره في الموضع الأوّل.

الموضع الثّالث: قال تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانٍ} [الأنعام: 112]. قال السمين الحلبي: (و>>جَعَلَ<< هنا يتعدّى لاثنتين بمعنى صَيَّرَ)⁶ وبسبب وجود مفعولين اختلف النحاة في تحديدتهما من جهة، وفي ترتيبهما من جهة ثانية؛ أي بالنظر إلى الخلاف في تحديد المصير والمصير إليه، فقليل هما⁷: {شَيْطَانٍ} و{عَدُوًّا} أو

¹ - ينظر: أبو العباس شهاب الدّين أحمد بن يوسف السّمين الحلبيّ، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمّد الحزّاط، دار القلم، دمشق، 2016م، 84/5.

² - ويمكن أن يكون المفعولان هما: {الله}، و{شُرَكَاءَ}، و{الْجِنَّ}؛ بدل من شركاء، ذهب إلى هذا الفراء، والزجاج، والزّمخشرى، وابن عطية، ومكي بن أبي طالب، وأبو البقاء وغيرهم. انظر: الدّر المصون، 83/5. الكشاف، 380/2.

³ - ينظر: الكشاف، 320/2. وقد يتضمّن الفعل >>جَعَلَ<< معنى غيرهما عند بعض معتزلي النّحاة؛ خدمةً لمذهبهم العقديّ، كما هو الشّأن عند قوله تعالى: {يَجْعَلُ صَدْرُهُ ضِيقًا حَرَجًا} [الأنعام: ١٢٥]. يُنظر: الدّر المصون، 140/5، 142.

⁴ - الكتاب، 40/1.

⁵ - نفسه، 40/1.

⁶ - الدّر المصون، 115/5.

⁷ - المفعول الأوّل هو {شَيْطَانٍ} والثّاني هو {عَدُوًّا} و{لِكُلِّ} متعلّق بـ{جَعَلْنَا} أو حال من {عَدُوًّا} ينظر: الدّر المصون، 115/5.

هما¹: {عَدُوًّا} و {لِكُلِّ}، ونذكر من خلال هذا العرض أنّ هذه الاختلافات النحوية ما هي إلا وظائف للمعنى المعجمي للفعل <<جَعَلَ>>. وفي بعض المواضع تكون معرفة رتبة المفعولين أصعب. وليس تقديم وظيفة على أخرى من باب الاختيار المطلق، إنّما ذلك لغاية في نفس المتكلم. على حدّ ما جاء في قول سيبويه: (كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعْنِيانهم)² وعليه فإنّ تحديد الوظيفة النحوية لعنصر ما هو في الحقيقة ربط للعناصر ببعضها، وبيان لدور العنصر الأساسي في توزيع هذه الوظائف، لذا يمكن القول بوضوح تامّ أنّ ما يسمّيه النحاة بالعامل هو في الحقيقة جزء مهمّ في مرحلة من مراحل إسناد الوظائف؛ لأنّه بالاعتماد عليه نعرف دور بعض البنيات في بعض، وتبقى المرحلة الأخيرة التي لا يظهر فيها التأثير والتأثر بوضوح بين العناصر المكوّنة للتركيب، وفيها يحدث الاختلاف ويكثر التّأويل، كما يظهر في الموضع اللاحق.

وأما بالنسبة للموضع الحالي فخلاصته أنّ معناه الوظيفي راجع إلى العنصر الذي يؤدّي وظيفة المفعول الأوّل، على نحو صيرت الذّهب خاتماً، فالمصير هنا واضح، فهو الذي يتحمّل وظيفة المفعول الأوّل، أمّا بالنسبة لتركيب الآية فيمكن أن يكون أكثر من عنصر مهياً لأخذ وظيفة المفعول الأوّل، ولذلك جوّز النحويّون أن يكون كلّ من: {شَيْطَانٍ} و {عَدُوًّا} مفعولاً أوّل. أي أنّ إقرارهم بوجود معنى واحد للفعل لا يعني سوى إقصاء وظيفة الحال عن إحدى الكلمتين المنصوبتين، ويبقى مجال تقدير المحلّ الأوّل الذي يقع عليه الفعل موضع تردّد بين المعربين والمفسّرين.

الموضع الرابع: قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا} [الأنعام: 123].

اعتمد جمهور المعربين في بيان الوظائف النحوية من هذه الآية على معنى الفعل <<جَعَلَ>>؛ فأروا أنّها بمعنى صير، أي أنّه يقتضي مفعولين³، ومع اختلافهم في تقديرهما، إلّا أنّنا وجدنا أغلبهم يرجّح الإعراب الآتي: {فِي كُلِّ قَرْيَةٍ} جازّ ومجرور ومضاف إليه في محلّ نصب مفعول به ثانٍ مقدّم؛ لأنّما يلزم على تأخيره محظور صناعيّ بسبب

¹ - المفعول الأوّل {عَدُوًّا} والمفعول الثاني: {لِكُلِّ} و {شَيْطَانٍ} بدل من المفعول الأوّل. الدّر المصون، 115/5.

² - الكتاب، 34/1.

³ - ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكَيْزِي، التّبيان في إعراب القرآن، ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة-مصر، 2015م، ص310. تفسير البحر المحيط، 215/4. المحرّر الوجيز، 453/8. الدّر المصون، 134/5.

الضمير العائد على {قَرِيَّةٍ} في كلمة {مُجَرِّمِيهَا} ¹. {أَكْبَرُ}: مفعول به أول مؤخر وهو مضاف، {مُجَرِّمِيهَا}: مضاف إليه ². وذكر بعضهم وظيفة أخرى لكلمة {مُجَرِّمِيهَا} وهي النصب على البدلية ³، إلا أن أبا حيان ردّ هذا الوجه. والقول السابق يترجح من حيث المعنى أيضاً؛ لأنه يراعي المعنى الوظيفي الدلالي الذي حدّده الواقع الاجتماعي أو الممارسة الفعلية لأفراد المجتمع، فهو يراعي الوظيفة الدلالية في إسناد الوظائف النحوية. بمعنى أنه ينظر إلى المفعول وهم الأشخاص، والمكان الذي جُعِلوا فيه وهو القرية؛ فالقرية لا يمكن أن تكون مجعولة على كل وجه من وجوه الإعراب.

ومنع الهمدانيّ إعراب {مُجَرِّمِيهَا} مفعولاً أول مؤخراً عن المفعول الثاني {أَكْبَرُ} ⁴؛ أي على تقدير المعنى: جعلنا في كل قرية مجرميها أكابر ⁵. وكذلك ردّ السمين الحلبيّ إعراب {أَكْبَرُ} مفعولاً أول، مع حذف المفعول الثاني، والتقدير: (جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها فساقاً ليمكروا). ⁶ وإنّما ردّه من أجل أن الحذف مفتقر إلى دليل واضح ⁷.

وفي هذا المنع رعاية لجانب وظيفي مهم وهو اشتراط العناصر التي تعبّر عن المعنى، وذلك سابق لتقدير الإعراب. ويدلّ على ما قلنا أنّ ابن هشام حين عدّد الحالات التي يحتاج فيها إلى دليل الحذف ذكر منها حذف الجملة بأسرها، أو ما تقوم عليه وهو أحد ركنيها؛ أي المسند أو المسند إليه، أو معنى بنيت عليه كأن يستقيم معناها على النفي وأداته محذوفة ⁸، ثم أشار إلى ما يرتبط بمسألتنا وهي أنّ الفضلة لا يشترط لحذفها دليل إلا إذا كان في حذفه ضرر معنوي ⁹.

وخلاصة ما نذكره في هذا الموضوع أنّ معنى التصوير الذي تضمّنه الفعل <<جَعَلَ>> هو الذي تبعه المفسّرون والمعربون، فهو يقتضي تصوير شيء شيئاً والاختلاف حاصل في المصير والمصير إليه. والاختلاف في النهاية يظهر

¹ - ينظر: المنتجب الهمدانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدّين الفتيّح، ط1، دار الزّمان، المدينة المنوّرة، 2006م، 685/2.

² - ينظر: الدّر المصون، 134/5. تفسير البحر المحيط، 215/4.

³ - ينظر: التّبيان في إعراب القرآن، ص310.

⁴ - ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، 685/2.

⁵ - ينظر: الدّر المصون، 136/5.

⁶ - نفسه، 135، 136/5.

⁷ - نفسه، 136/5.

⁸ - مثل قوله تعالى: {قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتُنَا تَذَكَّرُ يُوْسُفُ} [يوسف: 85]؛ أي لا تفتنا.

⁹ - مغني اللّبيب، 318، 319/6.

مع المعنى الوظيفي الذي هو ثمرة ما يعتبره النحوي مفعولا أول أو ثانٍ حسب المعنى المعجمي الذي تضمّنته البنية التركيبية. مع ملاحظة الشيء المصير من المصير إليه كي يستقيم التقديم والتأخير ومعرفة المفعول الأول من الثاني والمبدل من المبدل منه. بل قد يأتي لبعض الاحتمالات النحوية المنبئة عن المعنى الوظيفي الدلالي لهذا التركيب أن تخرج جعلنا إلى معنى يوافقه كأن تخرج إلى معنى مكّنّا ونحوه؛ باعتبار أنّ {أكبر} مفعول أول مضاف إلى {مجرمها}، و{في كلّ} المفعول الثاني¹.

الموضع الخامس: قال تعالى: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} [الأنعام: 124] ومعنى ((يجعل)) هنا يضع، قال الزمخشري: (... وهو أعلم بالمكان الذي يضعها فيه منهم).² ولذلك تعدّت لمفعول واحد هو: {رسالته}.

الموضع السادس: قال تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا} [الأنعام: 136]، ومعنى: {جَعَلُوا} هنا أيضا ((صيروا))، فهي من حيث التعدية كغيرها، مفتقرة إلى مفعولين لتتم دلالة الفعل على التحويل الذي حمّله عليه المعربون، ثم إنّ توزيع الوظائف في هذا التركيب يفضي إلى زعزعة كيانه كلّ، بحيث يصير التقدير: وجعلوا نصيبا ممّا ذرأ الله. فيكون المفعول الأول هو {نصيبا} والثاني قوله: {لله} و{ممّا ذرأ} يجوز أن يتعلّق بالجعل، وأن يتعلّق بمحذوف لأنّه كان في الأصل صفة لـ {نصيبا} فلما قدّم عليه انتصب حالا³.

لقد ظهر من خلال المواضع السابقة أنّ الفعل إذا احتمل معنى واحدا فإنّ ذلك يرجع إلى الوظيفة النحوية التي يشغلها في نفسه، وهي كونه متعدّيا إمّا لمفعول واحد أو اثنين وذلك بحسب موضعه في الكلام الذي وقعت فيه علاقة التعدية، ممّا دلّ على أثر هذه العلاقة النحوية في معنى الفعل كما بيّنا. وأمّا المواضع التي أدّى المعنى المعجمي فيها دورا وظيفيا متمثلا بصفة أكبر في احتمال تعدّد المعنى النحوي، فهي ما عقدنا له المطلب الموالي.

المطلب الثاني: تأثير معاني المفردات في الوظائف النحوية.

لاحظنا في المبحث السابق أثر الوظيفة النحوية في تحديد معنى الفعل من بين أحد معنيين محتملين هما: خلق أو صير، وقد ساهم ذلك في حدوث خلاف في تحديد المفعول الأول من الثاني حين يأتي بمعنى صير، وميّزنا الأثر

¹ - التبيان في إعراب القرآن، ص 310.

² - الكشاف، 2/393.

³ - ينظر: الدّر المصون، 5/159.

الدلالي للمفعولين الذي كان له دور في ظهور التقديم والتأخير. إلا أن تعدد معاني الأفعال بل وبعض الأسماء قد يكون أثره أكبر في المعنى الوظيفي النحوي ومن ثم المعنى الدلالي، ومن خلال الأمثلة الآتية سنركز الحديث على الكلمات التي احتملت أكثر من معنى مؤثر في الوظيفة النحوية، فأدى ذلك إلى اختلاف تركيب البنية النحوية. كما قد يكون للكلمة نفسها أكثر من معنى فتتغير وظيفتها النحوية بحسب ذلك. وبدا لنا من استقراء الصور التركيبية أن هذا التنوع والاختلاف مرتبط بشكل مباشر بدلالة الكلمة العاملة، أي بعكس ما تم بحثه في المطلب السابق، بمعنى أننا سندرس هنا تأثير معنى المفردة في البنية الوظيفية، كما يبدو في المواضع الآتية:

الموضع الأول: كلمة {يَعْدِلُونَ} من قوله تعالى: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1]

جاءت في المعاجم اللغوية بمعنيين هما: المساواة من العدل ومعنى الميل إذا كانت من العدول¹. ثم تبعهم في ذلك المفسرون والمعربون، وبناء عليه احتمل التركيب مفعولا واحدا محذوفا، <<أي: الَّذِينَ كَفَرُوا يَعْدِلُونَ بِرَبِّهِمْ غَيْرَهُ>> وهذا باعتبار معنى المساواة، وأما باعتبار المعنى الآخر فالفعل يعدلون لازم <<يعدلون عنه إلى غيره>>² هذا هو الاحتمال الأول وهو متعلق بالوظائف النحوية، وهناك احتمال آخر وهو ما يتعلق بهذه الوظائف وكل ذلك مبني على اعتبار المعنى المعجمي لكلمة {يَعْدِلُونَ} فالجاء {بِرَبِّهِمْ} إما أن يتعلق بـ {يَعْدِلُونَ} أو بـ {كَفَرُوا} فإن اعتبر معنى المساواة كان تعلق الجاء بـ {يَعْدِلُونَ} وإن كان المعنى المعجمي هو الميل والعدول عنه فالتعلق³ بـ {كَفَرُوا}. ولكن هل المعنى المعجمي وحده هو المؤثر في التعلق؟ قيل إن الجاء تقدم رعاية للفواصل⁴، فموقع الجاء في التركيب أحد أسباب الاحتمال. وبناء على كل ذلك نقول: إن تعدد المعنى الوظيفي قد حصل بتضافر عدد من العناصر وأولاهها صحة احتمال كلمة يعدلون لأكثر من معنى إفرادي حسب تركيب الآية. ثم تموقع المفردات بجوار بعضها.

¹ - ينظر: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 2005م، ص1030. ومعجم مقاييس اللغة، (عدل)، 246/4.

² - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص279. محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط7، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1999م، 326/2.

³ - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص279. وإعراب القرآن الكريم وبيانه، 326/2. واللباب في علوم الكتاب، 13/8. والدّر المصون، 525/4.

⁴ - ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 13/8. الدّر المصون، 526/4.

الموضع الثاني: قوله تعالى: {أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ} [الأنعام: 6] حسب الاستقراء والتتبع لمادة (ر أ ي) تبين أن الغالب فيها الاحتمال؛ فما من موضع دخلت في تركيبه إلا واحتملت أن تكون بمعنيين، وهذه الآية السادسة من السورة الكريمة مما يؤكد ذلك، فقد وجد في كتب التفسير والإعراب أن الرؤية هنا علمية وهو الأقوى والأظهر، ومع ذلك فإن كونها بمعنى البصرية ممكن ولو من وجه ضعيف، والتفريق بينهما مرتبط بالتركيب المقدر في البنية العميقة، ولا يبدو أثر الفرق بين المعنيين واضحاً في هذا المكان؛ لأنه معلق عن العمل بسبب موقعه في التركيب. وعلى كل فإنها إن كانت علمية فـ {كَمْ} وما في حيزها سادة مسدّ مفعولين، وإن كانت الأخرى فهي سادة مسدّا واحداً.¹

الموضع الثالث: قوله تعالى: {كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ} [الأنعام: 6] اختلف المفسرون أيضاً في تقدير معنى {كَمْ}؛ فقبل يجوز أن تكون عبارة عن الأشخاص، وهي بهذا تؤدي وظيفة المفعول به للفعل {أَهْلَكْنَا} ويؤدي {مِّنْ قَرْنٍ} وظيفة التمييز لها. وجوزوا أن تكون عبارة عن المصدر فتنتصب انتصابه بـ {أَهْلَكْنَا} أي: إهلاكاً، و {مِّنْ قَرْنٍ} على هذا وظيفتها الوصف للمفعول المقدر الواقع عليه {أَهْلَكْنَا} أي: أَهْلَكْنَا قَوْمًا، أو فَوْجًا من القرون؛ لأنّ قرنا يراد به الجمع.² على أن معنى {كَمْ} ليس معجمياً بل وظيفي؛ لأنها اكتسبته من الاستعمال، فإذا عدت إلى المعجم لتبحث عن معنى كم لا تجد له أثراً. ولكنها في التركيب محتملة لأكثر من معنى، ومن منظور الوظيفية أهما العنصر المحدد لوظائف العناصر الداخلة معها في نفس التركيب، بل هي نفسها لا تتحدد وظيفتها النحوية إلا بعد معرفة دلالتها. ومن ثم كانت هي العنصر الذي تتحدد من خلاله أجزاء التركيب، وتتوقف عليه دلالاته.

الموضع الرابع: قوله تعالى: {كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ} [الأنعام: 6] والكلام هنا عن معنى {قَرْنٍ}. أما عند اللغويين فقد قال الخليل -رحمه الله-: (قرن: قَرْنُ الثَّوْرِ مَعْرُوفٌ، والقَرْنُ في السِّنِّ: اللَّدَّةُ، والقَرْنُ: الأُمَّةُ، والقَرْنُ: عَقْلُهُ الشَّاةِ والبَقَرَةِ، وهو شيءٌ تَرَاهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ ثَعْرِهَا. والقَرْنُ: جَبَلٌ صَغِيرٌ مُنْفَرِدٌ، والقَرْنُ: طَلَقٌ مِنْ جَرِي الحَيْلِ. والقَرْنُ:

¹ - ينظر: الباب في علوم الكتاب، 28/8.

² - ينظر: نفسه، 28/8.

الحَبْلُ يُقَرَّنُ بِهِ...¹ وأرجع ابن فارس-رحمه الله- ذلك إلى أصلين فقال: ({قرن} القاف والراء والتون أصلان صحيحان، أخذهما يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر شيء ينتأ بقوة وشدة).²

وأما الخلاف في معنى {قَرَنَ}-عند المفسرين-فإنها إما جماعة من الناس، والجمع قرون، وإما مدة من الزمان³، ومناسبة هذين المعنيين لكلمة {قَرَنَ} تبدو من ملاحظة العالم الخارجي؛ لأنه قيل: أطلق القرن على الأمة من الناس لاقتراحهم في مدة من الزمان⁴. والمعنى الآخر أصله من الارتفاع، ومنه قرن الثور وغيره، فسموا بذلك لارتفاع السن⁵.

ونرجع إلى المعنى الوظيفي وعلاقته بالكلام السابق، فإذا كان اللغوي يبحث عن معنى المفردة، فإن المفسر ينظر إلى المراد بها في التركيب القرآني، وأما التحوي فيربط بين الحدث الكلامي والقاعدة النحوية، ومن هذه الزاوية ينظر إلى التركيب السابق تحت تأثير المعنى المعجمي في تقدير المضاف من عدمه؛ فإن كان المقصود بالقرن أهله فلا حاجة لتقدير مضاف، وإن قصد به الزمان احتيج إلى ذلك المضاف لتموقع العناصر التركيبية في مواقعها كما تمليه قواعد اللغة فقدروه: <<كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ أَهْلِ قَرْنٍ>>⁶ ومن هنا يبدو أثر المعنى المعجمي في التركيب من خلال تقدير العناصر المؤلفة له.

فيرجع الاحتمال الوظيفي هنا إلى تقدير المضاف من عدمه والمضاف وظيفة نحوية بارزة في كتب النحو، وهي أكثر الوظائف ارتباطا بالمعنى المعجمي للكلمة، يظهر ذلك في مبحث إضافة الصفة إلى موصوفها واختلاف النحاة فيها وقد يأتي شيء من ذلك عرضا في هذا البحث. كما بدا تأثر التركيب بشكل واضح بمعنى مفردة (قَرَن).

الموضع الخامس: قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا} [الأنعام: 6] والحاصل في هذا التركيب أن كلمة {مِدْرَارًا} وظيفتها النحوية هي النصب على الحال، إلا أن في صاحبها ارتباطا بمعنى {السَّمَاء} فإن أريد بها <<السحاب>> أو <<الماء>> فلا تقدير لمضاف؛ لأنهما يوصفان بكثرة التتابع⁷. (وإن أريد بها هذه <<المظلة>>

¹ - كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، 382/3

² - معجم مقاييس اللغة، (قرن)، 76/5.

³ - ينظر: الباب في علوم الكتاب، 29/8.

⁴ - ينظر: نفسه، 31/8.

⁵ - ينظر: نفسه، 31/8.

⁶ - ينظر: نفسه، 31/8.

⁷ - ينظر: نفسه، 34/8.

فلا بدّ من حذف مضاف حينئذ، أي: مطر السّماء، ويكون: {مَدَرَارًا} حالاً منه.¹ فهذا كالذي قبله من حيث الأثر الوظيفي والتركيب للمعنى المعجمي.

الموضع السادس: قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ} [الأنعام: 6]

<<جَعَلَ>> في هذا الموضع ليست كالتّي سبقت من قبل، فهي هنا مؤثرة في احتمال جملة: {تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ} للمفعولية والحالية، وهاتان الوظيفتان راجعتان إلى المعنى الذي دلّت عليه؛ لذا قالوا: (إنّ جعلنا <<جَعَلَ>> تصويرية كان {تَجْرِي} مفعولا ثانيا. وإنّ جعلناها إيجادية كان حالاً).² والمفعولية والحالية وظيفتان نحويتان مرتبطتان بالمواقع التي تحتلها الألفاظ حين تعلّقها بغيرها من المعاني المعجمية والسياقية.

الموضع السابع: قوله تعالى: {فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} [الأنعام: 10]

والكلام في هذا التركيب عن {مَا} فإنّ جعلت عبارة عن القرآن الكريم والشريعة قدرنا مضافاً: أي عقوبة ما كانوا به يستهزئون، أو جزاء ما كانوا به يستهزئون.

وإنّ جعلت {مَا} عبارة عن العذاب الذي كان -صلى الله عليه وسلم- يوعدهم به إن لم يؤمنوا استغنيت عن تقدير المضاف.³

وللعلم فإنّ <<ما>> ليس لها معنى معجمي وإمّا لها معنى الاستعمال فقط؛ أي المعنى الوظيفي الذي يحدّد دورها في التركيب كأن تكون موصولة أو مصدرية أو نافية أو استفهامية... وهذا ما سيأتي بيانه في مبحث تعدّد الوظائف النحوية.

الموضع الثامن: قوله تعالى: {كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَ كُفَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ} [الأنعام: 12]

والبحث في هذا الموضع عن العنصر الذي أدّى إلى احتمال جملة: {لِيَجْمَعَ كُفَّكُمْ} أن يكون لها وظيفة أو ينفى عنها، غير أنّه ينبغي التفريق أولاً بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، فتفسير المعنى يكون بنحو ما أوضحه أبو القاسم

¹ - اللّباب في علوم الكتاب، 34/8.

² - الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، 542/4. اللّباب في علوم الكتاب، 35/8.

³ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 42/8.

الرَّجَّاج (ت: 311هـ) من تفضّل الله عزّ وجلّ على عباده (بأن أمهلهم عند كفرهم وإقدامهم على كبائر ما نهاهم عنه بأن أنظرهم وعمرهم وفسّح لهم ليتوبوا، فذلك كتبه الرحمة على نفسه)¹. ويناسب هذا المعنى أن يكون معنى جملة: {لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ} احتجاجاً على المشركين.² وقال بعضهم: بتضمين الفعل {لِيَجْمَعَنَّكُمْ} معنى <<ليؤخّرناكم>> لتعديده³ بـ {إلى}. وتفسير الإعراب كقولهم: (إن شئت جعلت: {الرَّحْمَةُ} غاية الكلام، ثم استأنفت بعدها {لِيَجْمَعَنَّكُمْ} وإن شئت جعلته في موضع نصب)⁴ وأشار إلى هذين المعنيين المذكورين أعني تفسير المعنى وتفسير الإعراب السمين الحلبي (ت: 756هـ) - رحمه الله - حين قال: (والذي ينبغي في هذه الآية أن يكون الوقف عند قوله: {الرَّحْمَةُ}، وقوله: {لِيَجْمَعَنَّكُمْ} جواب قسم محذوف، أي: والله ليجمعنكم، والجملة القسمية لا تعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب، وإن تعلّقت به من حيث المعنى).⁵ ويمكن أن يكون هو بدوره استفاده من مكّي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ) - رحمه الله - ثم نقله بعد تنقيحه. وها هو قول هذا الأخير: (قوله: {لِيَجْمَعَنَّكُمْ} في موضع نصب على البدل من {الرَّحْمَةُ} واللام لام القسم فهي جواب {كُتِبَ}؛ لأنّه بمعنى ((أوجب ذلك على نفسه))، ففيه معنى القسم)⁶ ونحن بدورنا نستلّ خيط الوظيفة النحوية من كلام مكّي - رحمه الله -، حيث أشار إشارة ذكيّة إلى وظيفة معنى {كُتِبَ} في هذا التركيب ودورها في إفادة القسم في جملة {لِيَجْمَعَنَّكُمْ} ولكن في نفس الوقت لم يهمل المعنى الآخر وهو أنّه تعالى قضى وأوجب إيجاب تفضّل، لا أنّه مستحقّ عليه تعالى.⁷ وإذا كان الأثر المعنويّ راجع إلى معنى {كُتِبَ} في هذا التركيب، فإنّ معناها متأثر كذلك بحرفين هما {عَلَى} واللام من {لِيَجْمَعَنَّكُمْ}؛ فالإيجاب راجع إلى {عَلَى}، والقسم ناظر إلى اللام في {لِيَجْمَعَنَّكُمْ}، وقد قال أبو زكريّا الفراء (ت: 209هـ) - رحمه الله -: (والعرب تقول في الحروف التي يصلح معها جواب الأيمان بأنّ المفتوحة وباللام . فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت إليه ليقوم).⁸

¹ - معاني القرآن وإعرابه، 231/2.

² - ينظر: نفسه، 232/2.

³ - ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ط3، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1995م، 94/4.

⁴ - معاني القرآن، 328/1.

⁵ - الدّر المصون، 550/4.

⁶ - أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، 246/1.

⁷ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 45/8.

⁸ - معاني القرآن، 328/1.

غير أنّ النّحاة عابوا على مكّي ذلك حيث جعل جملة {لِيَجْمَعَنَّكُمْ} في محلّ نصب بدلا من {الرَّحْمَةَ} أو جوابا للفعل {كَتَبَ} ولا محلّ لها فتنافيا¹. وأيّاً كان الرّأي فالذي لا نختلف فيه أنّ احتمال {كَتَبَ} للمعنى القسم هو سبب انعدام الوظيفة النّحوية لجملة {لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ}، واحتماله معنى القضاء والإيجاب المتفضّل به - سبحانه - على عباده هو سبب احتلالها لوظيفة البدل.

الموضع التاسع: قوله تعالى: {وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} [الأنعام: 13]

والخلاف في الوظائف النّحوية لهذا التّركيب يعود إلى معنى {سَكَنَ} فقد قيل: إنّ معناه ثَبَتَ واستقرّ، وقيل: هي في مقابل تَحَرَّكَ؛ فعلى المعنى الأوّل لا حذف في التّركيب. وعلى المعنى الثّاني اختلفوا؛ فمنهم من قال: لا بدّ من محذوف لفهم المعنى، ومنهم من اكتفى بالمذكور². وفي هذا القدر الذي قالوه عن معنى {سَكَنَ} وما تعلق به غنيّة. وبقي علينا أن نبيّن علاقة ذلك بالبحث؛ أودّ أن أذكر من جديد أنّ هذا المبحث خاصّ بتأثير المعنى في احتمال تعدّد الوظائف النّحوية، وهذا التأثير واضح في حالة ذكر عناصر التّركيب، أمّا في حالة احتمال الدّكر والحذف كالموضع الذي نحن فيه فالأمر مختلف قليلا. والمحذوف هنا هو جملة، أي: وله ما سكن وتحرّك. وأمّا ما وراء ذلك من دلالة التّركيب فالأمر مختلف، لأنّ المفسّرين - رحمهم الله - ذكروا في سبب الحذف أقوالا منها: (أنّ المتحرّك أقلّ والسّاكن أكثر، فلذلك أوتر بالدّكر. وقيل: إنّما حُصّ السّكون بالدّكر؛ لأنّ التّعمة فيه أكثر)³ وهذا المعنى غير مبحوث عنه عند حمل {سَكَنَ} على معنى <ثَبَتَ>. ومن هنا نرى أنّ أثر معنى {سَكَنَ} في هذا التّركيب واضح جدّا، ولو عملنا بمقتضى التقطيع الوظيفيّ حسب المدرسة الوظيفيّة لكانت نسبة هذا العنصر في الدّلالة والتّأثير على معنى التّركيب أعلى بكثير من غيرها.

الموضع العاشر: قوله تعالى: {قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا} [الأنعام: 14]

فعلى حسب المعنى المراعى في الفعل {اتَّخَذُ} يتعيّن تعدّيه لواحد أو أكثر؛ لأنّ (قوله: {أَغْيَرَ اللَّهُ} مفعول أوّل لـ {اتَّخَذُ} و {وَلِيًّا} مفعول ثان، وإنّما قدّم المفعول الأوّل على فعله لمعنى، وهو إنكار أن يُتَّخَذَ غيرُ الله وليّاً لا اتّخاذ

¹ - ينظر: الدّر المصون، 4/550.

² - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 8/51.

³ - نفسه، 8/52.

الولي، ونحو قولك، لمن يهين زيدا وهو مستحق للإكرام: <<أزيداً أهنت؟>> أنكرت أن يكون مثله مهانا... ويجوز أن يكون {أَتَّخِذُ} متعدياً لواحد، فيكون <<عَيَّرَ>> منصوباً على الحال من {وَلِيّاً}؛ لأنه في الأصل صفة له.¹ وهكذا تعدد الاحتمال في الوظائف بالنظر إلى تعدّي الفعل، أي بسبب تعدد معناه المناسب لما يتعلق به من عناصر تركيبية، وفي هذا تعميق للعلاقة بين عنصري الوظيفة والتركيب، التي ينشد هذا البحث سبر أغوارها في السورة الكريمة في جلّ محطّاته.

ويأتي الفعل نفسه ليتفاعل دلاليّاً مع العناصر المجاورة له كما في قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ عَازِرَ أَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً} [الأنعام: 74] من المعاني التي يفيدها الفعل {أَتَّخِذُ} هو الاصطفاء والاختيار، والمراد به في هذه الآية أتعبد أصناماً². وأعرب جمهور النحاة والمفسرين الاسمين المنصوبين {أَصْنَامًا ءَالِهَةً} مفعولين³. ويبدو أنه لا بدّ من تفصيل؛ لأنّ المحلّين اللذين وقع عليهما الفعل في هذه الآية مختلفين عمّا سبقهما في هذا الموضع. ولأجلّ هذا رأى الطاهر بن عاشور ضرورة الملاءمة الدلالية بين الفعل وكلمة الأصنام؛ لأنّ الأصل فيه أن يتعدّى لواحد، كما أنّ الظاهر في {أَصْنَامًا} أن تكون صوراً معبودة، وباجتماع هذين الدلالتين (تعدية للفعل لواحد، وإدخال معنى العبادة في مفهوم الأصنام) يتعيّن إعراب {أَصْنَامًا} مفعولاً به، و{ءَالِهَةً} حالاً مؤكّدة لمعنى صاحبها أو بدلاً من {أَصْنَامًا}⁴. ويؤيّد هذا الوجه مجيء {أَصْنَامًا} نكرة؛ لأنّ المفعول الأوّل أصله المبتدأ، ولا بدّ من تعريفه في هذه الحالة، على أنّ ثمة احتمالاً آخر وهو أنّ {أَصْنَامًا} عبارة عن صورة صنم من غير اعتبار العبادة من عدمها، ويكون المعنى على هذا أن يجعل صوراً آلهة، فيتحوّل معنى الفعل إلى تصوير شيء شيئاً آخر، فتعرب {ءَالِهَةً} مفعولاً ثانياً⁵.

¹ - اللّباب في علوم الكتاب، 52/8.

² - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 312/7.

³ - ينظر: المحرّر الوجيز، 398/7.

⁴ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 313/7.

⁵ - ينظر: نفسه، 313/7.

الموضع الحادي عشر: قوله تعالى: {وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ} [الأنعام: 16]

والمفردة محلّ البحث في هذا الموضع هي {الْمُبِينُ}، فمن حيث الصيغة الصرفية هي اسم فاعل، أمّا من حيث الاشتقاق فإنّ المفسرين مختلفون في ذلك؛ لأنّها محتملة لأن تكون مأخوذة من الفعل أَبَانَ، أو من الفعل بَانَ أي ظَهَرَ، فإن كانت من الأول فهي مفتقرة لمفعول محذوف، لأنّه حينئذ يصير متعدّيًا لواحد، ويكون المعنى أنّ الفوز مبينٌ غيره.

وأما على أنّها مأخوذة من الآخر فهي بمعنى ظَهَرَ القاصر. والسبب في هذا أنّ الفعل أَبَانَ يأتي بمعنيين هما أظْهَرَ وظهر¹، ووفقاً لذلك تتحدّد البنية التركيبية والوظيفية إمّا بتقدير مفعول أو بالاكْتفاء الفاعل.

الموضع الثاني عشر: قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً} [الأنعام: 25]

والبحث في هذا التركيب القرآني يدور حول معنى كلمة {جَعَلْنَا} فباختلاف معناها تتغيّر وظائف بعض الكلمات الدّاخلية معها في هذا التركيب.

1- {جَعَلْنَا} بمعنى <<صَيَّرْنَا>> فيتعدّى لاثنين؛ أولهما {أَكِنَّةً} والثاني: هو ما يتعلّق به الجارّ والمجرور {عَلَى قُلُوبِهِمْ} أي: صَيَّرْنَا الْأَكِنَّةَ مُسْتَقَرَّةً عَلَى قُلُوبِهِمْ.

2- إذا كانت بمعنى: <<خَلَقْنَا>> فيتعدّى لواحد، ويكون الجارّ قبله حالا فيتعلّق بمحذوف؛ لأنّه لو تأخّر لكان صفة لـ {أَكِنَّةً}.

3- أن يكون بمعنى أَلْقَيْنَا فتعلّق {عَلَى} بما كقولك: <<أَلْقَيْتُ عَلَى زَيْدٍ كَذَا>>.²

الموضع الثالث عشر: كلمة {تَرَى} من قول الله عزّ وجلّ: {وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ} [الأنعام: 27] فمّمّا جاء في كتب التفسير أنّه يجوز أن تكون الرؤية المذكورة في هذا التركيب:

1- بصرية ومفعولها محذوف؛ أي ولو ترى حالهم.

¹ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 61/8.

² - ينظر: نفسه، 78/8.

2- قلبية ومفعولها محذوفان، والمعنى: ولو صرفت فكرتك الصحيح لأن تتدبر حالهم لازددت يقينا.¹

والتقدير الثاني تقدير معنى لا تقدير إعراب كما يظهر.

الموضع الرابع عشر: قوله تعالى: {أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ} [الأنعام: 31]

المعنى الأكثر تأثيراً في هذا التركيب هو معنى {سَاءَ}، ولذلك وقع فيه الخلاف بين المفسرين -رحمهم الله- فقد ذكروا له خمسة أوجه²:

1- أَلَا {سَاءَ} المتصرف المتعدية، ووزنها حينئذ فَعَلَ بفتح العين، ومفعولها حينئذ محذوف، وفاعلها {مَا}.

2- أَلَا للتعجب، ووزنها حينئذ فَعُل بضم العين.

3- أَلَا بمعنى بُس فتكون للمبالغة في الذم.

وفُرق بين الاستعمالات الثلاثة بأن الوجه الأول تنطبق عليه أحكام الفعل مطلقاً وأهمها التصرف والتعدي والإخبار، أما الوجهان الآخران فمستعملان في نطاق ضيق للفعل، ويجمعهما الاشتراك في الجمود وعدم التصرف كما أنهما يدخلان ضمن أسلوب الإنشاء، والفرق الوحيد بينهما هو المعنى المراد من كليهما³.

ويتضح من هذا أن معنى {سَاءَ} هنا وظيفي؛ لأنها في المعجم إما بمعنى قُبْح⁴ أو هي من باب القبح والذم.⁵

الموضع الخامس عشر: قوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَدَابُ اللَّهِ} [الأنعام: 40]

ثبت بيان أهمية المفردة في التركيب؛ فللمعنى الذي تحمله دور كبير في تقدير بعض العناصر المحذوفة بل حتى في اختيار مفردات مخصوصة ومن ذلك المسند إليه كما سيأتي، ويمكن أن يصل دور المعنى المعجمي للكلمة إلى المستوى الصوتي كما في حالات تحقيق الهمزة وتسهيلها، ودخول همزة الاستفهام على فعل الرؤية كما في الآية السابقة من أمثلة ذلك، وما يؤكد هذا هو ربط بعض المفسرين بين المعنى المعجمي رأيت وعين الكلمة الذي هو الهمزة، فقد

¹ - ينظر الدّر المصون، 583/4. الباب في علوم الكتاب، 88/8.

² - ينظر: الدّر المصون، 597/4. الباب في علوم الكتاب، 104/8.

³ - ينظر: الدّر المصون، 598/4.

⁴ - ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، (باب الهمزة، فصل الستين)، 271/1. أبو القاسم جاز الله محمود بن عمر بن أحمد الزنجشيري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1998م، (كتاب الستين)، 480/1.

⁵ - ينظر: معجم مقاييس اللغة، (رأى)، 113/3.

ذكر أنّ من أحكامها امتناع التخفيف بالإبدال والحذف وجواز التحقيق أو التسهيل بين ليس إلا إذا كانت بمعنى البصريّة أو العلميّة الباقية على معناها أو حين تكون بمعنى إصابة الرّئة¹. وذهب الفراء إلى أنّ الإتيان بالهمزة وتركها يرجع إلى اختيار المتكلّم؛ لأتّهما لغتان، لكنّهما لمعنيين، فإثبات الهمزة للرّؤية البصريّة، وتركها في الأكثر للإيماء إلى معنى أخبرني².

وأما من حيث التركيب وما يدلّ عليه، فقد ربطوا بين عنصرين هما: دور فعل الرّؤية في تحديد الوظائف ودلالة اجتماع علامتي الخطاب في تكوين المعنى وتشكيله، وأعني بذلك تاء وكاف الخطاب، وهما علامتان ندر اجتماعهما في القرآن الكريم، إذ لم يوجد اجتماعتین في كلّ القرآن سوى في آتي الأنعام وآية الإسراء، وقد بحث بعض العلماء - رغم قلّتهم - في سرّ هذا الاجتماع.

وأوفق رأي فيما تذهب إليه هذه الدّراسة قول من قال بأنّ ذلك راجع إلى تأكيد التّنبية، إذ المتوعدّ به شديد، فناسب المبالغة في الوعيد به بالجمع بين علامتي الخطاب³. ومن شأن تكرار الشّيء أن يدلّ على التّأكيد.

وأما من حيث الوظائف المسندة إلى هذين الضّميرين؛ أعني التّاء والكاف فإنّها مرتبطة بمعنى رأى وما تدلّ عليه، وما وقفت عليه الدّراسة من آراء العلماء يثبت وجود خلاف في تحديد هذه الرّؤية وتنوّعها بين البصريّة والعلميّة الباقية على معناها وبين العلميّة المضمّنة معنى أخبروني، والاحتمال الوحيد المستبعد هو كونها بمعنى إصابة الرّئة؛ إذ هي مستعملة لذلك في نحو: رأيت الطّائر بمعنى أصبت رثته⁴. ولم يبيّن العربون ولا المفسّرون وجه الإعراب إذا كانت بمعنى البصريّة.

وتفصيل القول في علاقة هذه الوظائف بالمعنى المراد من الرّؤية أنّها إذا كانت العلميّة قدر لها مفعولان وإن كانت البصريّة اكتفي في ذلك بمفعول واحد، ومحلّ النزاع حاصل في الفاعل والمفعولين؛ فقد وجد من يقول بأنّ التّاء {أرأيتمكم} هي الفاعل والمفعول الأوّل في آن مستدلّا بثبات الحركة عليها، واتّجاه الخطاب إلى نفسه، الّتي هو عالم بها، وفي ذلك دليل على أنّ الفاعل هو المقصود بالرّؤية أي فيه دعوة إلى أن ينظر في حاله ويحوّل فكره إلى نفسه.

¹ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 133/8.

² - ينظر: معاني القرآن، 333/1.

³ - ينظر: كشف المعاني، ص 161.

⁴ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 133/8.

وذهب إلى هذا من المتأخرين الطاهر بن عاشور¹. و(رأى) عنده في هذا الموضوع بمعنى ظنّ؛ أي القلبية لا غير. ومفعولها الثاني هو جملة {أغير الله تدعون}.

وأشهر المذاهب في إعراب وبيان وظائف عناصر هذا التركيب {أرأيكم} ثلاثة، وسيأتي بيانها في موضعها من هذه الدراسة. وهي إجمالاً كما يلي:

- 1- التاء هي الفاعل، والكاف حرف خطاب لبيان أحوال التاء، فهي تؤدي وظيفة الضمير في هذه الحالة.
- 2- التاء حرف خطاب، والكاف هي الفاعل، استعير ضمير النصب (الكاف) في موضع ضمير الرفع (التاء).
- 3- التاء فاعل، والكاف مفعول به أول².

وكلّ هذا يدلّ على أنّ مذاهب العلماء في هذا الموضوع كادت تتفق على شيئين؛ الأول أنّ الرؤية هي العلمية الباقية على بابها فتكون مفتقرة إلى مفعولها. والآخر أنّها التي بمعنى أخبرني. ولكلّ منهما أحكام، وأثبت هذا ابن عادل وغيره من المفسرين، ومن ذلك قوله: (... وإن كانت العلمية التي ضمنت معنى أخبرني اختصت بأحكام آخر. ³) ومن أحكام رأيك كذلك: (أنّها تلحقها التاء فيلتزم أفرادها وتذكيرها، ويستغنى عن لحاق علامة الفروع بها بلحاقها بالكاف، بخلاف التي لم تُضمّن معنى أخبرني فإنّها تطابق فيها...)⁴ وهكذا يتبيّن أنّ العلماء من نخبة ومفسرين كانوا يراعون الفروق المعنوية بين المفردات، وما ينتج عن ذلك من فروق دقيقة في الوظائف والأحكام.

الموضع السادس عشر: قوله تعالى: {مَا فَرَطْنَا فِي الْكَتَابِ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 38]

لقد ضمّن بعض المفسرين {فَرَطْنَا} معنى تركنا وأغفلنا.⁵ ولإيضاح دور المعاني المعجمية وأهميتها في تحليل التركيب، يلجأ الدارس للغة القرآن وأساليبها إلى كلّ المعاني الممكنة للمفردة قبل أن يختار المناسب منها للمعنى الوظيفي للتركيب، وفي هذه المرحلة الأخيرة التي هي مرحلة تحديد المعنى الذي يؤدّيه التركيب تختلف التقديرات والتأويلات وتعدد الاحتمالات، ونمثّل لذلك بقول من ضمّن {فَرَطْنَا} معنى تركنا وما ترتّب على المعنى الوظيفي من فساد

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 221/7.

² - ينظر: الدرّ المصون، 619/4.

³ - اللّباب في علوم الكتاب، 133/8.

⁴ - نفسه، 136/8.

⁵ - ينظر: نفسه، 129/8.

بسبب ذلك المعنى المعجمي، يقول ابن عادل -رحمه الله-: (ولا يصح أن يكون المعنى: ما تركنا في الكتاب من شيء؛ لأنّ المعنى على خلافه...)¹ ومن المباحث المتعلقة بمعنى {فَرَطْنَا} في هذا الموضوع مسألة التعدّي واللزوم، وبناء عليها امتنع {مِنْ شَيْءٍ} من أداء وظيفة المفعول به؛ لأنّ {فَرَطْنَا} لا يتعدّى بنفسه². والتعدّي واللزوم راجع بالدرجة الأولى إلى المعنى الذي يحمله لفظ الفعل.

الموضع السابع عشر: قوله تعالى: {أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا} [الأنعام: 65] والنّظر في هذا التركيب راجع إلى الفعل: {يَلْبِسَكُمْ} معنى واستعمالاً.

أمّا المعنى فإنّ بعضهم ضمّن اللبس معنى الخلط، والآخرون تركوا اللفظ على ظاهره، وعليه بني الاستعمال، فعلى التّضمين يظهر تعدّي الفعل إلى الضمير المتّصل به، وعلى الثاني يُقدّر حذف إمّا حرف ومفعول بتقدير: يلبس عليكم أموركم. أو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.³

الموضع الثامن عشر: قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيْءِائِنَّا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ} [الأنعام: 68] اعتمد المفسّرون في هذا الموضع قول من يرى أنّ {رَأَيْتَ} مراد بها الرّؤية <<البصريّة>> واستظهروه على القول الدّاهب إلى أنّها <<علميّة>>. غير أنّ الاحتمال في كونها بمعنى أحدهما وارد وإن اختلفت نسبة الاحتمال، أو ترجّح عند الأكثر أنّها بمعنى النّظر بالعين. ومّا استدلّوا به على ذلك ما ذهب إليه أبو حيّان من المحذور الذي يلزم على حذف المفعول الثاني حال اعتبارها <<علميّة>>. فقد رأى أنّ هذا الحذف إمّا أن يكون للاختصار أو للاقتصار، وكلاهما ممنوع، إمّا اتفاقاً إذا حذف اقتصاراً، أو تصحيحاً إذا حذف اختصاراً.⁴

¹ - اللّباب في علوم الكتاب، 129/8.

² - ينظر: الدّرّ المصون، 612/4.

³ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 202/8، التّبيان في إعراب القرآن، ص 293.

⁴ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 207/8، الدّرّ المصون، 674/4. تفسير البحر المحيط، 157/4.

وعلى تقدير أنّها بصرية فلا بدّ من تقدير حال محذوفة، أي: <وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا وهم خائضون فيها>¹ وقيل لا حاجة تدعو إلى تقدير هذه الحال بقرينة الفعل المضارع: {يَخُوضُونَ} الدالّ على الحالّة وبمعونة تأويل: {الَّذِينَ يَخُوضُونَ} باسم الفاعل المتحقّق الحالّة بلا خلاف.²

وأما كان التقدير والإعراب فإنّ السبب مرتبط بمعنى {رَأَيْتَ} وما عليه تدلّ في هذا التركيب. وهذا كاف في هذا المبحث، أمّا ما وراء ذلك من المعنى فموضعه في مكان آخر من البحث.

الموضع التاسع عشر: قوله تعالى: {وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوَاً} [الأنعام: 70]

ومن الأمثلة التي نستدلّ بها على دور معنى المفردة في احتمال تعدّد الوظائف النحوية، كلمة {اتَّخَذُوا} فإنّها في هذا التركيب إمّا للتصيير، أو أنّها بمعنى <اكتسبوا> و<عملوا>، فإن كانت بمعنى هذا الأخير فإنّها تتعدّى لواحد وهو: {دِينَهُمْ} ويكون: {لَعِبًا وَلَهْوَاً} مفعول من أجله؛ أي: <اكتسبوه لأجل اللهو واللّعب>. وأمّا على المعنى الأوّل فتتعدّى لاثنين: أولهما: {دِينَهُمْ} وثانيهما: {لَعِبًا وَلَهْوَاً}.³

وبهذا يظهر أنّ معنى الكلمة هو السبب في احتمال وظيفتين أو أكثر، بل إنّ بعض المفسّرين انساق وراء معنى التصيير المقتضي مصيّرًا ومصيّرًا إليه، فقدّم وأخر بين المفعولين مثلما فعل الزمخشريّ — رحمه الله — حين قال: (... واتَّخَذُوا ما هو لعب وهو من عبادة الأصنام، وغيرها ديناً لهم).⁴ وقال ابن عطية — رحمه الله —: (... وأضاف الدّين إليهم على معنى أنّهم جعلوا اللّعب واللهو ديناً)⁵ لكنّ الذي ذكره كلّ من الزمخشريّ وابن عطية أنّما هو احتمال من بين الاحتمالات الأخرى في تفسير هذا التركيب عندهما⁶ وقد قال أبو حيّان — رحمه الله —: (ويظهر من بعض كلام الزمخشريّ وابن عطية أنّ: {لَعِبًا وَلَهْوَاً} هو المفعول الأوّل لـ {اتَّخَذُوا} و {دِينَهُمْ} هو المفعول الثاني)⁷ وقال السمين الحلبيّ — رحمه الله —: (وهذا الذي ذكرناه إنّما ذكرناه تفسير معنى لا إعراب، وكيف يجعلان النكرة مفعولاً أوّل والمعرفة

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 157/4.

² - ينظر: الدّر المصون، 674/4.

³ - ينظر: الباب في علوم الكتاب، 211/8. والدّر المصون، 679/4.

⁴ - الكشف، 361/2.

⁵ - المحرّر الوجيز، 387/7.

⁶ - ينظر: المحرّر الوجيز، 387/7. والكشاف، 361/2.

⁷ - تفسير البحر المحيط، 159/4.

مفعولا ثانيا من غير داعية إلى ذلك...¹ والتشكيك والتعريف كما هو معلوم من المعاني الوظيفية، ولكنها جزء من الكلمة عند بعضهم كما أشرنا إليه في مفهوم الكلمة سلفا.

الموضع العشرون: قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ عَازَرَ} [الأنعام: 74]

وردت في إعراب: {عَازَرَ} أوجه، وذلك لاختلاف المقصود منها؛ فهي محتملة أن تكون لقبا له أو اسما لصنم أو صفة ومن ثم اختلف في الوظيفة النحوية لها. فقيل: إنها بدل من <<أبيه>>، أو عطف بيان له إن كان {عَازَرَ} لقبا له، وإن كان صفة له بمعنى المخطئ كما قال الزجاج، أو المعوج كما قال الفراء، أو الشيخ الهرم كما قال الضحّاك فيكون نعنا لأبيه أو حالا منه بمعنى: وهو في حال اعوجاج أو خطأ، وإن قيل: إن {عَازَرَ} كان اسم صنم كان أبوه يعبد، كما قاله سعيد بن المسيّب ومجاهد، فيكون إذ ذاك عطف بيان لـ <<أبيه>> أو بدلا منه ووجه ذلك أنه لما لازم عبادته نُزِرَ به وصار لقبا له.²

الموضع الحادي والعشرون: قوله تعالى: {إِنِّي أَرَلُّكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} [الأنعام: 74] ((أَرَلُّكَ) يحتمل أن تكون <<العلمية>> وهو الظاهر فتتعدى لاتنين، وأن تكون <<بصرية>> وليس بذاك)³ والبصرية لا تتعدى إلى اثنين، ويكفي احتمال التركيب لوظيفة نحوية زائدة هي المفعول الثاني من عدمها.

الموضع الثاني والعشرون: قوله تعالى: {إِنِّي أَرَلُّكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} [الأنعام: 74]

اختلفت كلمة المفسرين في المراد بمفردة {مُبِينٍ} فمنهم من رأى أنها بمعنى ظاهر، ومنهم من ذهب إلى أنها جاءت بمعنى مُظْهِر؛ وذلك لأنّ السياق يحتمل الاثنين معا، فإن كانت اسم فاعل من <<أبان>> لازما أي <<ظَهَرَ>> توجه الكلام إلى وصف الضلال فحسب، وإن جعلت مّا يتعدى إلى غيره قدر المفعول به محذوفا، واتجه المعنى — على هذا — إلى حيثيات هذا الضلال وأنه فاضح لكفرهم، وقدره بعضهم: <<مُبِينٌ كُفْرَكُمْ بِخَالِقِكُمْ>>⁴.

الموضع الثالث والعشرون: قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ} [الأنعام: 75]

¹ - الدّر المصون، 679/4.

² - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 229/8.

³ - نفسه، 231/8.

⁴ - ينظر: نفسه، 232/8.

لقد سبق أن ذكرنا أن مادة الرؤية ومنها هذا الفعل {نرى} مما كثر احتمالاه لمعنيين، وأن تينك المعنيين مرتبطان بعدد ما يتعدى إليه الفعل، والموضع محلّ النظر لا يجوز فيه إلا أن يتعدى فيه الفعل إلى اثنين، والخلاف واقع في أصله فقط، فمنهم من رأى أنه مأخوذ من الرؤية البصرية وأكسبته همزة النقل مفعولا ثانيا، ومنهم من قال إنها منقولة من <<رأى>> العرفانية أي رأى بمعنى <<عرف>>¹ وإلى هذين الاحتمالين أشار ابن عطية في قوله: (و هنا متعدية إلى مفعولين لا غير، فهي إما من رؤية البصر، وإما من أرى التي بمعنى عرف...) ² وقال أبو حيان -رحمه الله-: (والذي نقل التحويتون أن رأى إذا كانت بصرية تعدت إلى مفعول واحد، وإذا كانت بمعنى علم الناصبة لمفعولين تعدت إلى مفعولين).³ ولم يتعرض -رحمه الله- إلى همزة التعدية فإنها من أهم عناصر التركيب؛ إذ هي المعيرة لمعنى الفعل، والناقلة له من المعجمية إلى الوظيفية.

الموضع الرابع والعشرون: {قَلَمًا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ} [الأنعام: 76]

تستعمل <<جن>> لازمة ومتعدية. قال ابن عادل -رحمه الله-: (جن: ستر وقد تقدم اشتقاق هذه المادة عند ذكر الجنة [البقرة 25] وهنا خصوصية لذكر الفعل المسند إلى الليل يقال: جنّ عليه الليل، وأجنّ عليه بمعنى: أظلم فيستعمل قاصراً، وجنّه وأجنّه فيستعمل متعدياً فهذا ما اتفق فيه فعل وأفعّل لزوماً وتعدياً إلا أن الأجود في الاستعمال جنّ عليه الليل، وأجنّه الليل، فيكون الثلاثي لازماً وأفعّل متعدياً).⁴

وفرق الراغب الأصفهاني بينهما بوجه آخر؛ حيث قال جنّه إذا ستره، وأجنّه جعل له ما يجنّه ويستره.⁵

ويلاحظ أن المسند إليه له دور في طريقة تركيب الفعل معه؛ فهم هذا من قوله (وهنا خصوصية لذكر الفعل المسند إلى الليل) وضابط التفريق بين تعدّي الفعل جنّ ولزومه هو اتصاله بالضمير من عدمه. إلا أن عبارة الراغب

¹ - ينظر: الباب في علوم الكتاب، 236/8.

² - المحرر الوجيز، 399/7. أرى بمعنى عرف واحتز بذكر عرف من علم المتعدية إلى اثنين؛ لأنه يعلّل التعدّي إلى مفعولين بواسطة همزة لا بواسطة الكلمة نفسها، وملخص العملية التي قام بها كما يلي: رأى = عرف = علم، ثم أدخل همزة فصارت أعلم = أرى = عرف.

³ - تفسير البحر المحيط، 170/4.

⁴ - الباب في علوم الكتاب، 236/8. والدّر المصون، 8/5.

⁵ - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 203.

تدحض هذا؛ لأنَّ جنَّ وأجنَّ عنده سواء في التعدّي واتّصال الضمير بهما دليل على ذلك وهذا ما جعل ابن عادل يقول: (ويحتمل أن يكون جنَّ في الآية الكريمة متعدّيًا حذف المفعول فيها، تقديره: جنَّ عليه الأشياء والمبصرات)¹

الموضع الخامس والعشرون. قوله تعالى: {وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا} [الأنعام: 80]

وفي وظيفة {عِلْمًا} وجهان ذكرتهما في مبحث تعدّد الوظائف النحوية، والحقيقة أنّ هذين الوجهين متعلّقان بمعنى وسع، فمن نظر من جهة إسناد الفعل جعله تمييزاً، حيث قال: (وهو محوّل عن الفاعل تقديره: وَسِعَ عِلْمُ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ)² وقال أبو البقاء العكبري: (أَيُّ عِلْمٍ كُلِّ شَيْءٍ)³ ومن نظر من زاوية اشتراك {وَسِعَ} و {عِلْمًا} في معنى الإحاطة والشمول قال إنّهما مترادفان؛ لأنّ ما يسع الشّيء فقد أحاط به، والعالم بالشّيء محيطٌ بعلمه، فأعطى {عِلْمًا} وظيفة المفعول المطلق.⁴

الموضع السادس والعشرون. قوله تعالى: {تَجْعَلُونَهُ قَرَأِطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا} [الأنعام: 91]

كلمة: {تَجْعَلُونَهُ} فيها احتمالان⁵، أنّها بمعنى:

- 1- تصيرونه؛ فيتعدّى لمفعولين هما الضمير المتّصل بالفعل تجعلونه (الهاء) وقراطيس، (والمعنى تجعلونه ذا قراطيس)⁶
- 2- ألقى؛ فتتعدّى لواحد، هو الضمير المتّصل بالفعل.

الموضع السابع والعشرون: قوله تعالى: {وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلَكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ} [الأنعام: 94]

قال السمين الحلبي -رحمه الله-: (<<وَتَرَكْتُمْ>> هنا متعدّية لواحد لأنّها بمعنى <<التخليّة>>، ولو ضُمّنت معنى <<صَيَّرَ>> تعدّت لاثنتين)⁷

¹ - اللّباب في علوم الكتاب، 240/8.

² - تفسير البحر المحيط، 175/4. الدّر المصون، 21/5.

³ - التبيان في إعراب القرآن، ص 298.

⁴ - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص 298. الدّر المصون، 21/5. وينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 232/8.

⁵ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 280/8.

⁶ - التبيان في إعراب القرآن، ص 300. تفسير البحر المحيط، 181/4.

⁷ - الدّر المصون، 46/5.

فأما على معنى <<التخلية>> فالمفعول هو الاسم الموصول {مَا}. وأما على التضمين فالموصول هو الأول، والثاني محذوف متعلق بالظرف على تقدير: <<وصيّرتم بالتترك الذي خولناكموه كائناً وراء ظهوركم>>. ¹

الموضع الثامن والعشرون: قوله تعالى: {وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ} [الأنعام: 94]

استظهر بعضهم معنى الرؤية البصرية في هذا الموضع، وبهذا يصير الفعل {نَرَىٰ} متعدياً إلى واحد هو {شُفَعَاءَكُمُ} أما الظرف {مَعَكُمْ} فهو متعلق أيضاً بنفس الفعل. وهذا الظاهر لا يمنع من جواز تعديته إلى اثنين أولاهما {شُفَعَاءَكُمُ}، وثانيهما الظرف المتعلق بمحذوف، وذلك إذا كان بمعنى <<عَلِمَ>>، والتقدير: <<مَا نَرَاهُمْ كائنين مَعَكُمْ، أي مصاحبينكم>>. ² قال أبو البقاء عن الوجه الثاني الذي هو احتمال {نَرَىٰ} معنى <<عَلِمَ>>: إنه ضعيف في المعنى ³. وبين السمين الحلبي -رحمه الله- هذا الضعف بصيرورة المعنى إلى: (وما يعلم شفعاءكم معكم، وليس المعنى على هذا قطعاً). ⁴ وما يستفاد من هذا أن الاحتمال وارد سواء أدّى إلى معنى قوي أو ضعيف، وسبب هذا الاحتمال هو المعنى المعجمي لكلمة {نَرَىٰ}.

الموضع التاسع والعشرون: قوله تعالى: {وَجَعَلَ اللَّيْلُ سَكَنًا} [الأنعام: 96]

جعل في هذا الموضع مما جاء محتملاً للتعدّي إلى واحد واثنين، وليس في السياق ما يحدّد أحدهما، فيترجّح على الآخر، ولهذا أثر المفسّرون ذكرهما معاً. وينبغي على هذا الخلاف اختلافهم في وظيفة {سَكَنًا} بين الحالّة المقدّرة والمفعوليّة، أي أنه صيّر الليل سكناً، أو أنه خلقه على حال يسكن فيها ⁵. ومثله الموضع الموالي.

الموضع الثلاثون: قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا} [الأنعام: 97]

والفرق بين هذا الموضع والذي قبله أن بعضهم استظهر معنى {جَعَلَ} وقال هي بمعنى خلق؛ أي المتعدّيّة إلى واحد ⁶. والذي دعا إلى هذا الاستظهار أن المفعول الآخر لم يظهر في هذا التركيب، عكس سابقه. وإمّا بقيت

¹ - ينظر: الدّر المصون، 47/5.

² - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 294/8.

³ - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص 303.

⁴ - الدّر المصون، 47/5.

⁵ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 309/8.

⁶ - ينظر: نفسه، 313/8.

محتملة لمعنى <<صَيَّرَ>>؛ لأنه يصح أن يقدّر المفعول الثاني في {لَتَهْتَدُوا}، أي: <<وهو الذي جعل لكم النجوم هداية>>. ¹ غير أنّ حمل معنى أحد الفعلين على الآخر وجعلهما سواء بسواء مما ينبغي تجنبه؛ وقد سبق أنّ بيّنا مدى عناية القرآن الكريم باللفظ وإيقاعه وموقعه الأنسب به، فلا يمكن أن يؤدّي وظيفته لفظ آخر، حتّى عدّ هذا من خصائص القرآن المعجزة. ويبقى ما وراء ذلك مجرّد شروح وتأويلات تقرب النسبة بين أنواع التراكيب اللغوية قرآنا وحديثا وشعرا وأمثالا وحكما، مع احتفاظ كل منها بلونه الخاص.

الموضع الحادي والثلاثون: قوله تعالى: {بَدِيعُ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ} [الأنعام: 101]

مما اختلف فيه العلماء كلمة {بَدِيعُ}، وقد انبنى على هذا الخلاف ظهور وظيفتين نحويتين؛ فإن كانت العلاقة بين {بَدِيعُ} و{السَّمُوتِ} وما عطف عليها علاقة عامل بمعمول، سواء في باب إضافة اسم الفاعل لمنصوبه أو الصّفة المشبهة لمرفوعها فالإضافة غير محضة؛ أي لفظيّة، والعناصر المضاف إليها إمّا أن تؤدّي وظيفة المفعول أو الفاعل بحسب نوع المضاف. وإن كانت لتتزيهه سبحانه وإظهار قوّته وعظمته وأنّه عديم النّظير والمثل فيهما، فالإضافة على هذا إضافة محضة، ووظيفة {السَّمُوتِ} وما عطف عليها مختلفة؛ إذ هي مضاف إليه في هذه الحالة. ²

الموضع الثاني والثلاثون: قوله تعالى: {وَنَذَرُهُمْ فِي طَعْنِهِمْ يَعْمَهُونَ} [الأنعام: 110]

نظر المفسّرون في هذا التّركيب بغية تحديد وظائف عناصره فوجدوا أنّ {نَذَرُهُمْ} يستعمل بمعنيين هما: <<التّرك>> و<<التّصيير>> وكلاهما محتمل -هنا- وبناء على هذا سترتبط وظيفة {يَعْمَهُونَ} بما يعطى لـ{نَذَرُهُمْ} من معنى؛ ومن هنا اختلف العربون في وظيفتها بين الحال والمفعول الثاني. قال السّمين الحلبي -رحمه الله-: ({يَعْمَهُونَ} في محلّ نصب حال، أو مفعول ثان؛ لأنّ التّرك بمعنى التّصيير) ³. وتبقى هذه الوظائف غير مستقرّة؛ لأنّ المعاني المرادة من المفردات غير محدّدة في سياقاتها.

الموضع الثالث والثلاثون: قوله تعالى: {وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا} [الأنعام: 125]

¹ - ينظر: المحرّر الوجيز، 426/7.

² - ينظر: الدّرّ المصون، 88/5. واللبّاب في علوم الكتاب، 339/8.

³ - الدّرّ المصون، 112/5. واللبّاب في علوم الكتاب، 377/8.

كغيرها من الأفعال السابقة سنتحدث عن أثر معنى جعل في احتمال تعدد الوظائف في هذا التركيب، قيل: (يجوز أن يكون الجعل هنا بمعنى التصيير، وأن يكون بمعنى الخلق، وأن يكون بمعنى سَمَّى وهذا الثالث ذهب إليه المعتزلة، كالفارسي وغيره من معتزلة النحاة؛ لأن الله لا يصير ولا يخلق أحدا كذا، فعلى الأول يكون ضيقاً مفعولاً ثانياً)¹ والتحقيق أن حمل المعتزلة معنى جعل على التسمية قد يبدو غير دقيق لأمرين؛ الأول ليس بين أيدينا من الكتب المطبوعة ما يؤكد نسبة القول لهم بذلك. والأمر الآخر أن معنى جعل متعلق بمعنى الفعل الذي قبله ومتأثر به أي الفعل {يُضِلُّهُ}. ومن هنا رأى بعض الباحثين أن يكون ذلك المنسوب إلى المعتزلة آتياً من صيغة (أَفْعَل) التي أحدثوا لها دلالة سَمَّى، وهو الأقرب من منظور هذه الدراسة، وذلك أن الفعل {يُضِلُّهُ} جاء بصيغة (أَفْعَل) أي يسميه، وهذا حسب زعمهم الفاسد في العدل الذي ينافي الظلم الحاصل بإضلال الله لعباده². ولا نطيل في هذا لأن المراد بيان دور معنى اللفظ لا صيغته. وعلى القول الثالث—رغم فساده—تكون وظيفة ضيقاً مفعول ثانياً كذلك. أما على المعنى الثاني أي خلق فيكون ضيقاً حالاً، وكل هذا باعتبار الخلاف في قراءة ضيقاً بالتشديد والتخفيف³، وسيأتي بحثها في فصل القراءات إن شاء الله.

الموضع الرابع والثلاثون: قوله تعالى: {كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ لِرَجْسٍ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: 125]

{يَجْعَلُ} في الموضع السابق واردة بمعنيين، وهي كذلك هنا، إلا أن بعضهم استظهر أن تكون بمعنى ((أَلْقَى))؛ لوجود حرف الجرّ {عَلَى}، فيتعدى الفعل لواحد بنفسه، وللآخر بحرف الجرّ على. والمعنى المقدّر: ((كذلك يلقي الله العذاب على الذين لا يؤمنون)). والمعنى الآخر الجائز هو ((صَيَّرَ))، ويقدر المعنى: ((يصيره مستعلياً عليهم محيطاً بهم)). وهذا التقدير هو تفسير معنى. أما التقدير الصنّاعي، أو تفسير الإعراب فيقدّر: مستقرّاً عليهم⁴. والذي يجمع شتات هذه الأفكار هو القول بتضمن الفعل {يَجْعَلُ} المعنيين المذكورين، وللعلماء في مبحث التضمن مقال ليس هذا موضعه. غير أن الذي نركّز عليه هو المنهج المتبع في استظهار المعاني وترجيحها، وبيان المراد منها اعتماداً على تفاعل العناصر التركيبية، كالذي رأيناه من اعتماد بعضهم على حرف الاستعلاء في هذا الموضع.

¹ - الباب في علوم الكتاب، 417/8.

² - ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، ص 552.

³ - ينظر: الباب في علوم الكتاب، 418/8.

⁴ - ينظر: نفسه، 425/8.

الموضع الخامس والثلاثون. قوله تعالى: {فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عِقَبَةُ الدَّارِ} [الأنعام: 135]

يحتمل أن تكون {تَعْلَمُونَ} عرفانية؛ فتسُدُّ كان واسمها وخبرها مسدّد مفعول واحد، أي أنّها في محلّ نصب. أو يقينية فتسُدُّ مسدّد مفعولين¹.

الموضع السادس والثلاثون، قوله تعالى: {وَمِنَ الْأَنْعَمِ حَمُولَةً وَفَرَشًا} [الأنعام: 142]

قد اختلف أهل اللغة في إطلاق لفظ <<الأنعام>> ثمّ سار ذلك الاختلاف إلى علماء التفسير؛ ف قيل: هي من الإبل خاصّة، وقيل: الإبل والبقر والغنم.²

وقد نقل القرطبي - رحمه الله - ضابطا لمعرفة المقصود بالأنعام عند العرب فقال: (الأنعام ما أحلّه الله من الحيوان)³ فيقوى بهذا الاعتبار رأي من قال إنّها الإبل والبقر والغنم. ويترتب على معرفة المقصود بالإبل وظيفة {تَمْنِيَةَ أَزْوَاجٍ} في الآية الموالية [الآية 143] في حالة التّصّب. ف قيل: إنّ أحسن وجه في إعرابها هو أن تكون <<بدلاً>> من حمولة وفرشا⁴. (قيل: الحمولة كبار الأنعام، أعني الإبل والبقر والغنم، والفرش صغارها. ويدلّ له أنّه أبداً منه قوله بعد ذلك: {تَمْنِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّئَانِ})⁵ ولأجل هذا كلّهُ نؤيّد ما ذهب إليه ابن هشام في الضوابط والشروط التي يجب الاعتناء بها قبل الشروع في الإعراب وتحديد وظائف المفردات. فقد ذكر في الباب الخامس أوّل ما يجب على المعرب مراعاته وهو فهم ما يعرّبه لفظاً وتركيباً⁶.

وصلنا إلى نهاية هذا المبحث، ومّا لفت انتباهنا هو تكرّر الفعلين جعل الدالّ في أغلب المواضع على التّصيير المسند إلى الله جلّ جلاله، ممّا يعني أنّه لا يتصرّف في هذا الكون أحد سواه، ويعني هذا - بحسب مضمون السّورة - إثبات وحدانيّته سبحانه. وجاء فعل الاتّخاذ أيضاً دالّاً على التّصيير؛ لكنّه في مقام التّقرير الذي تضمّنه الاستفهام، لإثبات أنّه لا ينبغي أن يتّخذ مع الله إله آخر سبحانه وتعالى عمّا يشركون. وكان من ملاحظات هذا المبحث أيضاً

¹ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 441/8.

² - ينظر: نفسه، 474/8.

³ - الجامع لأحكام القرآن، 111/7. اللّباب في علوم الكتاب، 474/8.

⁴ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 476/8.

⁵ - نفسه، 474/8.

⁶ - ينظر: مغني اللّبيب، 7/6.

تكرار فعل الرؤية بشكل ظاهر، وهو —حسب أغراض السورة— خادم لموضوع إثبات صدق الرسالة لأنها شيء ظاهر ودليل واضح على نبوته صلى الله عليه وسلم، كما أنها تقتضي إثبات البعث الذي هم فيه يمترون، والعذاب الذي حلّ بالأمم وهم ينظرون، وفي ذلك من الحجّة ما يتناهى في الوضوح والبيان ولكنهم الظالمين بآيات الله يحدون.

نتائج الفصل الأول:

وبعد هذه الجولة مع هذه المواضع القرآنية، نذكر ببعض ما وجدناه في طريق بحثنا، ولعلّ أهم ما يستحقّ الذكر أنّ مفسّرنا -رحمهم الله- كانت لهم منهجية محدّدة في التعامل مع التفاعل الوظيفي للمفردة القرآنية في التركيب؛ فهم يبدوون -في الغالب- بذكر كيفية اكتساب الألفاظ لمعانيها من خلال مراحل أداء المفردة القرآنية لدورها في الاستعمال.

وتوصّلنا أيضا إلى أنّ القرآن يربط بين تلك المعاني في تركيب واحد ويراعي فيه تلك المعاني جميعا، وإن احتمل اللفظ القرآني معنيين شرعيّ ولغويّ فالقرآنيّ هو المقصود والمراد، وقد نتج عن ذلك ظهور أثر بعض المفردات في تعدّد الوظائف النحوية؛ كما تقرّر عندنا أنّ المفردة اللغوية ذات طبيعة تأثيريّة تأثريّة يغلب عليها تعدّد المعنى وتنوّعه وأحيانا تشعبه، وسعينا إلى تأكيد الهدف من دراسة المفردة القرآنية وهو بيان المراد منها وذلك باستخدام الروابط الداخليّة للتركيب، ولاحظنا اهتمام علماء التفسير -وأخصّ منهم أصحاب التوجّه اللغويّ والنحويّ- بذكر الوظائف أو الاحتمالات الإعرابية المتعدّدة للمفردة التي تعبّر عن كيفية اتحاد المعاني الجزئية بما تحمله أجزاء التركيب من وظائف نحوية.

ولقد أظهر استقراء تراكيب سورة الأنعام أنّ ثمة تفاعلا بين الوظيفة النحوية والمعنى المعجمي، يتجلّى دورها تارة في تحديد المعنى المعجميّ وأخرى في تعدّده واحتماله، ويرتبط ذلك أيضا بتحديد الوظيفة أو تعدّدها، وهذا يفسّر لنا أنّ التعليق إنّما يحصل بين المعاني لا بين الألفاظ الحاملة لها. ولقد كان للمعنى المعجميّ المحتمل دور بارز في اختلاف المعربين للكلمة الواحدة. كما وجدنا أنّ أكثر الكلمات التي توقّف عليها تحديد المعنى الوظيفي للتركيب من خلال السورة هو ما اشتقّ من مادّة <<ج ع ل>> ويليها ما تصرف من الفعل <<رأى>> ثم اتخذ... وتنوّع أثر المعنى المعجمي بين أن يكون سببا في تعدّد الوظيفة النحوية أو معينا على اكتفاء العناصر التي تعلّق بها بوظيفة واحدة.

وتبيّن لنا أنّ الوظيفيّة تأخذ أشكالا متعدّدة؛ فتأتي في صورة لفظ يحمل معاني محتملة، وفي صيغة صرفيّة ممثّلة لتعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، وفي لوحة من العلامات الممثّلة لتلك المباني. ولتوضيح هذه العبارات المشحونة باصطلاحات الوظيفيّة حسب اختيار تمام حسّان -رحمه الله- نقول: النحو ينطلق من قواعد مجرّدة بعيدة عن الكلام المستعمل بالفعل، بحيث لم يجر لتلك القواعد الاختبار الفعليّ إلّا المفسّرون والمعربون، فالتّحاة يتعاملون مع المباني،

أما المعربون لتراكيب القرآن فيمارسون النحو مع العلامات التي هي الكلمات بما تحمله من خصوصيات، وتلك الخصوصيات هي التي تعرض لها النحاة لكن في مواضع متفرقة لا تعطي فكرة متكاملة وكافية عن تعاور المعاني على التركيب بسبب ذلك من جهة، وبسبب خفاء الفرق بين النظام التجريدي والواقع اللغوي الذي تعرض فيه معطيات على الاستعمال الفعلي.

كما اتضح أخيراً أنّ للوظيفة النحوية علاقة بالمعنى المعجمي والمعنى الدلالي المرتبط بالمقام والسياق وهو ما تكرر في أفعال مخصوصة من نحو جعل ورأى، وتبين لنا أنّ التعبير بذلك دليل على إرادة استحضار المشاهد عن طريق لفت الانتباه بواسطة هذا الفعل؛ إذ لا يستطيع أحد أن ينكر ما رأت عينه، ودلّ فعل الجعل من الناحية الأخرى على سعة تصرف الخالق في ملكوته.

الفصل الثاني:

دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني

الوظيفية وبيانها.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيائها.

المبحث الأوّل: الأنماط التّركيبية بين الشّكل والوظيفة في بنية الجملة الاسمية.

المطلب الأوّل: أنماط الجملة الاسمية المجردة وصورها.

المطلب الثّاني: الجمل الاسمية المنسوخة في السّورة.

المطلب الثّالث: الجمل الاسمية المركّبة.

المطلب الرّابع: الإفراد والتّركيب في الجمل الاسمية.

المبحث الثّاني: دور البنية الوظيفية في النّظام التّركيبي للجملة الفعلية.

المطلب الأوّل: التّفاعل العلاقيّ التّحويّ والدّلاليّ.

المطلب الثّاني: الأفعال الّلازمة المقيّدة.

المطلب الثّالث: الأفعال المتعدّية المقيّدة.

المطلب الرّابع: عناصر البنية الوظيفية في الجملة الفعلية.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

نسعى من خلال هذا الفصل إلى رصد المعايير والأسس التي أقام عليها النّحاة تصنيفهم لأنواع التّراكيب، بدءاً بعرض الأنماط والأشكال التّركيبية ودراسة بنيتها الظّاهرية في ضوء التّصورات الكلّية لتقسّمات الجملة العربيّة، وانتهاءً بحصر الأسس التّكوينية لشبّ الأنماط النّحويّة مراعين مدى فاعليّة المعنى في آليّة التّركيب، باعتباره الغاية التي تبرّر طبيعة الوسائل الموصلة إليه.

وكلّ الأفكار المطروحة في هذا المجال تنطلق من نظام بناء الجملة، الذي يرجع في النّهاية إلى أصول وثوابت مكّنت النّحاة من التّمييز بين نوعين من التّركيب، يمكن أن نسمّيهما بالإسناد الاسميّ والإسناد الفعليّ، والبحوث والدراسات اللّغويّة هي التي تجلّي هذه الأصول وتستخرجها بالاعتماد على الموروث النّحويّ. وممّا نودّ توضيحه في الفقرات اللاحقة هو وجود أصل الوظيفيّة كمعيار قائم بذاته في تصنيف نظام الجمل في العربيّة. ومن هنا نتساءل إن كان مبدأ الصّدارة كافياً في التّصنيف أم لا بدّ من استحضار وظيفة الكلمة في الجملة. بعبارة أخرى هل كون الكلمة اسماً أو فعلاً هو المؤثّر في الحكم على نوع الجملة أم أنّ وظيفة الكلمة هي المحدّد لنوعها؟ قد يبدو في ظاهر الأمر أنّ هذا السّؤال ممّا ينبغي أن لا يطرح؛ لأنّه يؤوّل في النّهاية إلى التّتيعة نفسها، باعتبار تصنيف الكلمة إلى فعل واسم كاف لأن يقال إنّها فعليّة متى ما وجد في صدارتها فعل، وسيظهر لنا في المطلب الرّابع أنّ النّحاة فعلاً قد اهتمّوا بهذه النّاحية وممّن فعل ذلك ابن هشام.

بل إنّ بعض التّراكيب التي وقع في صدارتها اسم منصوب قد حوت في طيّاتها بعداً فعليّاً، بخلاف تلك التي تصدرها اسم مرفوع، وأعطى هذا النوع من التّراكيب للنّحاة مساحة للتّقريب بين التّمطين الفعليّ والاسميّ، بل رأى بعض الدّراسين المحدثين أنّ هذا التّقارب دليل على وجود منطلق فكريّ واحد في النّظر النّحويّ¹.

¹ - ينظر: الإعراب والتّركيب بين الشّكل والنّسبة، ص 192.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

المبحث الأوّل: الأنماط التّركيبية بين الشّكل والوظيفة في بنية الجملة الاسمية.

يعدّ مبدأ التّفسيم في النّحو العربيّ أحد أهمّ المعايير الّتي تبرز مدى تصوّر النّحاة لأنماط التّركيب وأساليب التّأليف¹؛ لذا نراهم يحافظون عليه من خلال تقسيمات الجمل، وتعدّ الاسمية منها القسم الأوّل عندهم - كما تظهره مصنّفاتهم - فهم يبدؤون بها حديثهم. وللجملة الاسمية - كما هو معلوم - ركنان أساسيّان؛ المبتدأ، والخبر. ولاحظ النّحاة أنّ عملية التّركيب تبدأ من المبتدأ الّذي هو محلّ الحكم، فاشتروا لذلك ضرورة الاشتراك في العلم به بين المتكلّمين والسّامعين، فهو؛ أي المبتدأ (يشكّل محور الجملة الاسمية، وكلّ ما يدور فيها من معان أخرى إنّما هي لتوضيحه والإخبار عنه).² وقد ينظر إلى تكوين الجملة الاسمية باعتبار الطّرف الثّاني؛ لأنّه العنصر الّذي يتحكّم في معنى المسند إليه - سواء كان فعلاً أو خبراً - (فكلّ وصف تتّصف به الجملة تستمدّ دلالته من المسند؛ لأنّ كلّ المعاني والدّلالات الّتي تؤخذ من اختلاف السّيقات وتعاقب الأدوات تسلّط عليه ويكون هو محلّها...).³ ونرى أن لا فضل لأحد طرفي الإسناد على الآخر، وهو ما كان سيّويه يذهب إليه حين تحدّث عن الإسناد المفتقر إليهما جميعاً، وسيأتي قوله أثناء التّحليل. وتأسيساً على رأي سيّويه حرص كثير من اللّغويين المحدثين على التّركيز على العلاقة القائمة بين ركني الإسناد والدّلالة الكلّية المستفادة من اجتماعهما، فقرّروا أنّها تنشأ لإثبات شيء أو نفيه عن المسند إليه، والإنشاء والخبر في ذلك سواء.⁴

ونطمح في هذا المبحث إلى استجلاء السّمة الوظيفية من خلال إعادة النّظر في معيار تصنيف الجمل، وذلك بتتبّع الصّور والأنماط ورصد العلاقة بين عناصر الجمل الاسمية في سورة الأنعام، واعتمدنا في تقصّي تلك الأشكال والأنماط على أعمال النّحاة؛ إذ الجملة عندهم إمّا مجرّدة أساسية، أو منسوخة، أو مركّبة، أو بين المركّبة والمجرّدة لا غير، ومن هنا انقسم المبحث إلى أربعة مطالب، وتحت كلّ قسم أنماط وصور.

¹ - ينظر: سعيد حسن بحري، ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيّان التّوحيدي - دراسة في العلاقة بين البنية والدّلالة، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، 2006م، ص21.

² - نفسه، ص21.

³ - ينظر: الشّريف ميهوبي، وظيفة المسند في تراكيب العربية دراسة لسانيّة، مجلّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، جامعة باتنة، العدد18، 2008م، ص218.

⁴ - ينظر: ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيّان التّوحيدي، ص21، ودراسات نقدية في النّحو العربي، ص129.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

وقبل أن نسرد تلك الصّور لا بدّ أن نعلم أوّلاً أنّ النّحاة مختلفون في ترتيب أعرافية بعض المعارف، كما يحسن بنا أن ندرك أيضاً أنّ حقيقة المعرفة نفسها من أصعب المسائل في النّحو وأعقدها، حتّى قال ابن مالك -رحمه الله- في شرح التّسهيل: (من تعرّض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه، لأنّ من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين).¹ وفي قراءتنا لهذا النّصّ التّحويّ الذي يدور موضوعه حول التّعريف، نجد دليلاً واضحاً على أنّ التّصنيف التّحويّ وظيفيّ؛ فكون الاستعمال معياراً أساسيّاً في الحكم على نوع الكلمة من حيث التّعريف والتّنكير كافٍ في التّوصّل إلى البعد الدّلاليّ في هذه المسألة، بل إنّ ذلك يرجع أيضاً إلى المكوّن التّداوليّ (استعمال الجماعة اللّغويّة)، وأمر آخر يضاف إلى ما سبق وهو أنّ وجود طائفتين من الأسماء إحداها لتمثيل التّكرات والأخرى لقسم المعارف، لا وجود له في قاموس المفردات، بمعنى أنّه يبقى دوماً تابعاً للسياق الذي أخذ منه. وإشارة ابن مالك إلى هذا المعنى تعدّ في نظر هذا البحث سمة وظيفيّة بارزة، قام على أساسها تصنيف الكلمات، لا من حيث كونها معارف ونكرات فحسب، بل إنّها شملت مجالات أوسع من ذلك، كقياس درجة الأعرافية، ومراعاة جنس الكلمات، واستخدام بعض العلاقات التّركيبية كالإضافة، واعتبار الاتّصال والانفصال..

عوداً على بدء، نوّد أن نوضّح قبل الشّروع أنّنا لا نسعى إلى تقصّي جميع المعارف في هذا الموضوع، بل نذكر كلّ معرفة في مكانها من البحث مشفوعة بالوصف المناسب لها، وأمّا ما نقدّمه هنا فهو عرض موجز لآراء الكوفيّين والبصريّين في ترتيب المعارف عندهما. وأوّل ما يمكن أن نميّزه بين المذهبين هو اختلافهم في أعرف المعارف، ويتلخّص تنازعهم في وجود ترتيبين مختلفين تماماً، ونبدأ مع التّرتيب الأوّل وهو ترتيب البصريّين، ثمّ نعقبه بترتيب الكوفيّين.

¹ - جمال الدّين محمّد بن عبد الله ابن مالك، شرح التّسهيل، تحقيق: عبد الرّحمن السيّد، محمّد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنّشر والتّوزيع، 1990م، 115/1.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ذهب البصريّون إلى أنّ أعرف المعارف المضمر، ثمّ الاسم العلم، ثمّ المبهم-أي اسم الإشارة-، ثمّ ما فيه الألف واللام، وهو مذهب سيّويه¹، والرّمحشريّ²، وقال ابن يعيش: هو مذهب أكثر التّحويّين³. (وذهب آخرون إلى أنّ الاسم العلم أعرف المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ المبهم، ثمّ ما عرّف بالألف واللام، وهو مذهب الكوفيّين، وإليه ذهب أبو سعيد السّيرافيّ).⁴ ورأى أبو بكر بن السّراج أنّ أعرف المعارف المبهم، فالمضمر فالعلم ثمّ ما فيه الألف واللام⁵. وردّ ابن يعيش ما استدللّ به ابن السّراج، والذي يهّمنا أنّ كلّاً منهما احتجّ بالمعنى الذي يوظّف له أحد هذه المعارف، غير أنّ صاحب هذا التّرتيب علّل رأيه بالنّظر إلى المعنى الذي في نفس المتكلّم، والأمر على عكس هذا لأنّ التعريف يعتمد فيه على المخاطب⁶.

ويرى ابن مالك أنّ أمكن الأسماء في التعريف ضمير المتكلّم، فضمير المخاطب، فالعلم، فضمير الغائب غير المبهم، فالمشار به والمنادى، ثمّ الموصول، فالمعرّف بالأداة. والمعرّف بالإضافة بحسب المضاف إليه. ويمكن أن يتقدّم اسم الإشارة في الأعرافية على العلم على ما يراه الكوفيّون⁷. فالخلاف إذا بين الفريقين في رتبة اسم الإشارة مع العلم، ومن ثمّ سينشأ عندهم ترتيب آخر خاصّة إذا علمنا أنّ البصريّين لا يفرّقون بين رتبتي المنادى واسم الإشارة كما يظهر من قول ابن مالك (ثمّ المشار به والمنادى وهما متقاربان).⁸ فهما في رتبة واحدة بقرينة الواو العاطفة بينهما.

واختيار أبي حيّان: (هو أنّ أعرف المعارف هو العلم، ثمّ المضمر، ثمّ المبهم، ثمّ المعرّف بال)⁹ وقد بنى رأيه على عموم الوضع وخصوص الاستعمال كما صرّح هو بذلك¹⁰. وأهمّ ما يميّز ترتيباً على آخر، ويجعله أولى بالاختيار، هو

¹ - ينظر: أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، تحقيق: جودة مبروك محمّد مبروك، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص569. وأبو حيّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تحقيق: حسن هندراوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1997م، 112/2.

² - ينظر: شرح المفصل للرّمحشريّ، 349/3.

³ - ينظر: شرح المفصل للرّمحشريّ، 350/3. والإنصاف في مسائل الخلاف، ص569.

⁴ - شرح المفصل للرّمحشريّ، 350/3.

⁵ - ينظر: شرح المفصل للرّمحشريّ، 350/3. والإنصاف في مسائل الخلاف، ص569.

⁶ - ينظر: شرح المفصل للرّمحشريّ، 350/3.

⁷ - ينظر: شرح التّسهيل، 116، 117/1.

⁸ - نفسه، 116/1.

⁹ - التّذييل والتّكميل، 113/2، 114.

¹⁰ - ينظر: نفسه، 114/2.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

مدى استجابته لمطلّبات التّطبيق والعمل. وهذا ما حاول أبو حيّان أن يشير إليه في أحد نصوصه في هذا الباب حيث قال: (والَّذي تَلَقَّناهُ من الشّيوخ أنّ أعرف المعارف هو المضمّر، ويليه العلم، ويليه اسمُ الإشارة، ويليه ذو الألف واللام، وأما المضاف فإنّه في رتبة المضاف إليه إلّا المضاف إلى المضمّر، فإنّه في رتبة العلم، هذا الَّذي اتّفق عليه شيوخنا، وقرّروه، وبنوا عليه مسائل التّعوت على ما سيأتي تبينه في باب التّعوت إن شاء الله وهو مذهب سيويه).¹ وليس باب التّعوت أو التّوابع عموماً ممّا بنيت عليه مسائل التعريف ومراتبه، بل إنّ قد يكون باب المبتدأ والخبر أكثر احتياجاً إلى هذا من كثير من الأبواب وسيأتي تفصيل هذا لاحقاً.

لقد أردت -حقاً- أن أقيم ترتيب صور الأنماط على هدي منهجٍ متّبع لدى النّحاة، ولكن كما يبدو لا تقوم لهذا التّرتيب -عندهم- أصول ثابتة يمكننا التّقيّد بها -سوى ما يستفاد من بعض النّصوص ومنها النّص الأخير لأبي حيّان-؛ لأنّهم سرعان ما يعودون إلى هذا التّرتيب بالتّقصّ ويظهر ذلك جليّاً في قول ابن مالك: (وقد يعرض للمفوّق ما يجعله مساوياً أو فائقاً... وكذلك يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم... وقد يعرض للموصول مثل الَّذي عرض للعلم).² وتأسيساً على هذا سأتبع ترتيباً يراعى فيه أمران: أحدهما الإضمار والإظهار، فأراعي طريقة نظم الآية بمعنى أنّه إذا جاء ضمير فظاهر فالضمير هو المبتدأ ولو مؤقّتا، والآخر ما وجد في السّورة من تلك المعارف فلا أتعرّض لما هو في خارجها إن وجد. وأجعل صور الأسماء مرتّبة كما يلي: الضمير، فذو الأداة، فالموصول، فاسم الإشارة، فالمنادى، فالمضاف، وأما صور الضّمائر فكالآتي: ضمير المتكلم، فالمخاطب، فالغائب. وترتيب هذه الصّور يكون باعتبار المبتدأ ثمّ الخبر، أي بالتّظر إلى الوظيفة التي يشغلها كلّ عنصر وكيفية استخدامه في التّواصل.

ومع ذلك نقول إنّ المتّبع لكلّ الأنظار السابقة سيدرك أنّ ترتيب الأسماء في الأعرافية ليس مقصوداً لذاته، إنّما هو باعتبار الوظيفة التي سيؤدّيها وسيأتي من خلال الصّور المبثوثة في هذا المبحث إلحاح النّحاة على إسناد الوظائف بحسب درجة الأعرافية. بل إنّ نصّاً سقناه قبل قليل لأبي حيّان يذكر فيه بصريح العبارة ارتباط مسائل التّعوت بحسب رتبها في المعارف. ويؤكد على هذا الشّاطبيّ من خلال ربطه موضوع المعرفة والنّكرة بالفائدة، تارة³، وبذكره لأهميّة

¹ - التّذييل والتّكميل، 113/2.

² - شرح التّسهيل، 117/1.

³ - ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، ط1، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، 2007م، 241/1.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

التّرتيب بينها في موضع آخر بقوله: (فكان من حقّ الناظم أن يبيّن مراتبها للاضطرار إليها في باب التّعت).¹، ولكنّ الشّاطبيّ اعتذر عن هذا بعد ذلك حين أدرك أنّ الذي استقرّ عليه مذهب ابن مالك هو عدم الالتزام بالرتبة بين التّعت والمنعوت²؛ أي في التعريف وليس الذّكر.

تبين في العرض السّابق مدى الاختلاف في التّرتيب بين المعارف، واخترنا أن نتقيّد بالصّور الأصليّة، وإنّما فعلنا ذلك لتحقيق مبدأ التّمطية المعتمد على البنية الأصليّة للجملة الاسميّة وهي الممثلة بالشّكل الآتي: مبتدأ معرفة + خبر نكرة. ثمّ نتبعها بباقي الأنماط والصّور التي تخالف هذا الشّكل باعتبارها تمثّل خضوعاً لأغراض المتكلّم أكثر ممّا هي تمثيل واقعيّ للنّمط الأصليّ.

المطلب الأوّل: أنماط الجملة الاسميّة المجردة وصورها.

ونقصد بالتّجرّد هنا ما كان خالياً من التّواسخ والتّركيب فقط، أي أنّنا ننظر فيها باعتبار وحدة الإسناد وعدم تعدّده، وأمّا ما يلحق أحد طرفيه من مقبّلات إسناديّة أو غير إسناديّة فلا نلتفت إليه هنا. وسنبداً بتتبّع الجملة باعتبار مقولات النّحاة في تحديد الجملة الاسميّة الصّغرى، باعتبارها الأصل الذي انطلق منه التّنظير التّحويّ.

النّمط الأوّل: المبتدأ معرفة + الخبر نكرة.

الصّورة الأولى: المبتدأ اسم إشارة + الخبر نكرة.

استحسن النّحاة القاعدة التي ذكرها سيبويه في باب الابتداء بالمعرفة؛ وذلك لأنّه محلّ الإخبار وموضعه فلا مناص من أن تكون صورته حاضرة في ذهن المتلقّي أو السّامع، يقول سيبويه: (لأنّ الابتداء إنّما هو خبرٌ، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعراف؛ وهو أصل الكلام).³ وينقل ابن يعيش هذه الفكرة التّداوليّة إلى النّحو في شرح المفصل حيث يقول: (إذ لو حُدثَ عن النّكرة، لما علم المخاطبُ عمّن الحديث).⁴ ووفقاً لهذا الأصل نجد عدّة أنماط تعبّر عنه من خلال الصّور الموضّحة في الآيات الآتية:

¹ - المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، 248/1.

² - ينظر: نفسه، 249/1.

³ - الكتاب، 328/1.

⁴ - شرح المفصل للزمخشريّ، 348/3.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ف نجد ذلك في قوله تعالى ذكره: {إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ} [الأنعام: 7] وقوله: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ} [الأنعام: 92] ونلاحظ أنّ هذه الصّورة جاءت على طريقة وصف الخبر، تارة بالمفرد كما في الآية السّابعة، و تارة بالجملة كما في الآية الأخرى. ومعلوم أنّ وصف التّكرة وظيفته إفادة التّخصيص، فهو أي الخبر وإن أتى نكرة إلّا أنّ الوصف المقيد له قد قرّبه من المعرفة. لأنّ التّخصيص يلغي عددا من الأفراد المشتركين في الاسم التّكرة، ولا شكّ أنّ اللّجوء إلى التّقييد ينقل الصّورة السّابقة من النّظام اللّغويّ إلى البنية الوظيفية.

وأوّل ظاهرة يمكن أن نرصدها هنا هي استعمال اسم الإشارة لأداء وظيفة الابتداء، وفي إطار مبدأ التّرتيب بين المعارف نجد أنّنا نتحدّث عن المرتبة الثّالثة في سلّم التعريف اللّغويّ، وتسمّى أسماء الإشارة بالمبهمات؛ لأنّها تقع على كلّ شيء من أسماء الأجناس، ولهذا يزول إبهامها بما بعدها فتفسّر به¹، وهذا أحد الأوجه التي فسّر بها بناء اسم الإشارة، وللرّضي رأي ثان في تفسير البناء وهو أنّها متضمّنة معنى الحرف؛ إذ الإشارة معنى، وما كان كذلك فحقّه أن يوضع له حرف يدلّ عليه، فلمّا عدم في اللفظ ضمّن معناه فيها². والأصل في المشار إليه بما أن يكون مشاهدا محسوسا³؛ ولهذا قال ابن يعيش: (ومعنى التعريف فيه أن يختصّ واحدا ليعرفه المخاطب بحاسة البصر).⁴ وما ورد في الآيتين محسوس مشاهد؛ لأنّ الإشارة في الآية الأولى إلى المكتوب في القرطاس، أو الكتاب نفسه، وفي الثّانية إلى القرآن. على أنّ انتقاء التعبير بالإشارة وإن كان أقلّ تعريفا - كما علمنا - إنّما جاء من أجل بيان غرض لا يتّضح مع غيره من المعارف، وهو بيان قرب المشار إليه⁵. ويجب أن ننّه هنا إلى أنّ القاعدة في الإشارة كما ذكر ابن يعيش وغيره أن يقع مفسّر الإشارة بما بعدها، ولكنّ هذه القاعدة ليست واجبة، بدليل أنّ الآية السّابعة وقعت الإشارة فيها إلى مفسّر قبلها.

ولم يجد النّحاة أو المفسّرون أيّ صعوبة في إسناد الوظائف إلى مكوّنات الجملتين السّابقتين رغم عدم ظهور العلامات الإعرابية الدّالة على المعاني النّحوية، وذلك لأنّ العلامة الإعرابية ليست قرينة من بين قرائن كثيرة، ويكفي في الموضوعين الحاليين أن ننوّه بشأن التّمطية التّركيبية في التّعلّب على المشاكل التي قد تعوق الوصول إلى الإعراب

¹ - ينظر: شرح المفصّل للزّحشرى، 348/3.

² - ينظر: شرح الرّضي على الكافية، 471، 472/2.

³ - ينظر: فاضل صالح السّامرائي، معاني التّحوي، ط1، دار الفكر، الأردن، 2000م، 88/1.

⁴ - شرح المفصّل للزّحشرى، 348/3.

⁵ - ينظر: معاني التّحوي، 82/1.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

السّليم، إلّا أنّنا لا نعول عليها وحدها؛ إذ لجانب الرّوابط الواصلة بين المكوّنات المتجاوزة دور لا يمكن تجاهله، وقد أطلق عليه القدماء اسم الافتقار¹، وهو يرجع بشكل أساسي إلى المعنى الدّلاليّ الذي يرتدّ في التّهاية إلى خبرة العقلاء بمواطن الإفادة، إذ لا يتصوّر أن يذكر متكلم كلمة هو على يقين بعلم المخاطب بها ثمّ يسكت.

الصّورة الثّانية: المبتدأ ضمير اسم الجلالة + الخبر نكرة.

وتتضح هذه الصّورة في قوله تعالى: {فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [الأنعام: 17] وقوله: {إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ} [الأنعام: 19] ولكن ربّما اختلف المثال الثّاني عن الأوّل من حيث الشّكل التّركيبيّ في كونه جاء بعد الخبر تابع، وهو كلمة: {وَاحِدٌ} التي هي تأكيد لـ: {إِلَهٌ} مرفوع بالضّمة². ومنها قوله تعالى: {وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [الأنعام: 101] وقوله: {وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ} [الأنعام: 102]

يلاحظ أنّه يغلب على الخبر صورة التّقييد إمّا بالجارّ والمجرور، أو بالتّعت، وكلّ ذلك متروك لاختيار المتكلم، والظّاهرة الثّانية التي نلاحظها هنا هي تبديل المواقع بين عنصر الخبر ومتعلّقه، وقد يبدو من أوّل نظرة أنّ النّاتج الدّلاليّ واحد، فلا فرق بين ((قديرٌ على كلّ شيء)) و {عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} مثلاً، من حيث الإعراب لا فرق بين الصّورتين، وأما من حيث الاستعمال والتّداول فالصّورة الثّانية هي التّعبير الشّائع في القرآن الكريم، فلا شكّ من هذه النّاحية أنّها أعلى درجة في مراقبي البلاغة، والحقيقة أنّ القرآن يعبر تارة بهذا وتارة بذاك، وتارة أخرى بعدم ذكر الجارّ والمجرور أصلاً، وكلّ ذلك من مقتضيات السّياق وظروف المقام. فقد ورد تقديم الخبر على متعلّقه في قوله تعالى: {وَهُوَ الْفَاحِشُ فَوْقَ عِبَادِهِ} [الأنعام: 18]، وقوله: {قُلْ هُوَ الْفَاحِشُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا} [الأنعام: 65]، وورد بعدم ذكر المتعلّق في قوله: {وَاللَّهُ قَدِيرٌ} [المتحنة: 7] وبهذا لا نستطيع أن نسوّي بينها، وأقلّ قدر في ذلك ألاّ نحمل التّأويل الشّامل الذي وضعه سيبويه لمثل هذه المواقف اللّغويّة وهو العناية والاهتمام بالمقدّم³. ثمّ إنّ الجارّ في هذه الأمثلة قد دخل على كلمتين كلّ منهما تدلّ على العموم، وأنّهما تركّبتا عن طريق

¹ - ينظر: توجيه اللّمع، ص 105.

² - ينظر: بمحت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرّتل، ط 1، دار الفكر، عمان، 1993م، 3/ 193.

³ - ينظر: الكتاب، 34/1.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

الإضافة لمزيد العموم كالآتي {كُلُّ شَيْءٍ} وذلك لإثبات قدرته وعلمه وحفظه في كلّ شيء، وجاء في موضع وحيد دالّا على أحقيّته بالوحدانيّة لأنّه الوحيد الذي له تلك الصّفات.

الصّورة الثالثة: المبتدأ اسم الجلالة + الخبر نكرة.

كما في قوله تعالى: {اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ} [الأنعام: 19] نيل في إعراب هذا التّركيب لقول أبي حيّان - رحمه الله - حيث قال في إعرابه وبيان معناه: ({اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ} مبتدأ وخبر ذي جملة مستقلة بنفسها لا تعلق لها بما قبلها من جهة الصّناعة الإعرابية)¹ فهذا هو الوجه الأقوى؛ لأنّ الوجوه الأخرى إمّا أنّ فيها إضمّاراً، أو فيها تعليق بالجملة الاستفهاميّة قبلها.

وهذه الصّورة كالتي قبلها سوى ما جاء من التّعبير عن الابتداء باسم الجلالة.

الصّورة الرّابعة: المبتدأ معرف بال + الخبر اسم نكرة.

نحو قوله تعالى: {وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌّ وَلَهْوٌ} [الأنعام: 32] وهذه الصّورة مخالفة لما قبلها من حيث التّركيز على كلا الطرفين؛ لأنّ المبتدأ جاء موصوفاً، والخبر أتى معطوفاً عليه.

الصّورة الخامسة: لام التّأكيد + مبتدأ محليّ بال + خبر اسم نكرة.

نحو قوله تعالى: {وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ} [الأنعام: 32] أيضاً في هذه الصّورة وقعت ظاهرة التّوكيد، لكن بطريقة مختلفة، ولكن ما يهتمنا هو نمط تركيبها، وهنا وقع المبتدأ محاطاً من جهتيه يمينا بلام الابتداء ويساراً بالنّعت الموضّح لماهية الدّار المسند إليها الخيريّة.

الصّورة السّادسة: المبتدأ اسم موصول + الخبر نكرة.

نحو قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ} [الأنعام: 39] فالاسم الموصول: {الَّذِينَ} في محلّ رفع مبتدأ، و{صُمٌّ} خبره². ولقد ورد في إعراب هذه الصّورة وجه آخر، وهو كون كلمة {صُمٌّ} خبراً لمبتدأ محذوف والتّقدير:

¹ - تفسير البحر المحيط، 95/4.

² - ينظر: التّبيان في إعراب القرآن، ص 287. والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 138/4. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل، 214، 215/3.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

بَعْضُهُمْ صُومٌ وَبَعْضُهُمْ بُكْمٌ¹. وبهذا الوجه الثّاني يكون خير: {الَّذِينَ} هو الجملة الاسمية: بَعْضُهُمْ صُومٌ وَبَعْضُهُمْ بُكْمٌ. وعلى أيّ حال فإنّنا لا نراعي الاختلاف في الأوجه بحسب خصوصيّة التّركيب، وإنّ ظهر أنّنا خالفنا هذه المنهجية في فصل "ما يحتمل البساطة والتّركيب" فإنّ الأمر في ذلك مختلف؛ إذ هو راجع إلى عموم الخلاف التّحويّ في تلك الصّور.

الصّورة السّابعة: المبتدأ ضمير منفصل + الخبر اسم نكرة.

كما في قوله تعالى: {فَإِذَا هُمْ مُتْلِسُونَ} [الأنعام: 44] وقوله: {وَهُمْ مُهْتَدُونَ} [الأنعام: 82] وقوله تعالى: {إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ} [الأنعام: 90] والملاحظ في هذه الصّورة أنّ تركيب الآية الأخيرة جاء وفق أسلوب الحصر، بحيث حصر المبتدأ في الخير، فكان يمكن اعتباره -أي التّركيب- صورة مستقلة، ولكنّ تجنّبا لكثرة التّشقيق والتّفريع، ومراعاة لطرفي الإسناد وتقديم اعتبارهما على ما سواهما -وعلى وجه الخصوص من حيث الأعرافية والتّنكير- دفعني إلى ضمّ وجمع الأشكال المتشابهة تحت صورة واحدة، وقد سبق مثلها في المواضع المتقدمة. وبلغت أنظارنا هنا الصّورة الأولى لوقوعها في حيّز ((إذا)) الفجائية، وتحليلات النّحاة لهذا النوع من التّراكيب يعتمد بشكل مباشر على تصنيف هذه الكلمة، فقد نقل جماعة من النّحاة كأبي حيّان والسّمين فيها ثلاثة مذاهب²، قال السيوطي: (هي حرف عند الكوفيّين والأخفش، واختاره ابن مالك، وظرف مكان عند المبرّد والفارسيّ وابن جيّ وأبي بكر بن الحياط، واختاره ابن عصفور، وظرف زمان عند الرّياشيّ والرّجاج واختاره الرّمحشريّ وابن طاهر وابن خروف والشّلوّين).³ وقال أبو حيّان كونها ظرفية هذا منسوب لسيبويه⁴. ويمكن تقليصها إلى مذهبين: أنّها ظرف أو حرف. فإنّ اعتبرناها حرفا فلا إشكال في ذلك، وإنّما يأتي البحث من ناحية كونها ظرفا؛ لأنّها في هذه الحالة منصوبة، والنّاصب لها هو خبر المبتدأ: {مُتْلِسُونَ}⁵، وبعد الإعمال نلاحظ أنّ التّركيب قد يأخذ منحى دلاليّا آخر ذلك أنّه سينقلب إلى صورة معنوية أشبه ما تكون بالجملة الفعلية، إذ يلاحظ دخول الزّمن في هذه الحالة، وهو ما تنبّه له السّمين حين قدّر

¹ - ينظر: التّبيان في إعراب القرآن، ص 287.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 4/134. الدّر المصون، 4/635، 634.

³ - مع الهوامع، 2/182.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 4/134.

⁵ - ينظر: الدّر المصون، 4/635.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

المعنى: (أي ألبسوا في مكان إقامتهم أو في زمانها).¹ فالتّقييد في الحقيقة هنا شمل الإنسان ولم يشمل أحد الطّرفين. وأمّا التّركيب الثّالث فقد أتى محافظاً على التّمط الأصليّ للجملة الاسميّة، وهو من المواضع القليلة جدّاً في السّورة.

الصّورة الثّامنة: المبتدأ لفظ الجلالة + الخبر اسم تفضيل.

كما في قوله تعالى: {وَاللّٰهُ أَعْلَمُ بِالظّٰلِمِينَ} [الأنعام: 58] وتقيّد الخبر أيضاً في هذه الحالة بالجارّ والمجرور، الدّالّ على محلّ العلم، ولهذا يقول الطّبريّ في تفسيره: (هو أعلم بوقت إرساله على الظّالمين)² أي وقت إنزال العذاب، ويقول أيضاً: (وهو أعلم بوقت الانتقام منهم)³، وإن كنّا نعلم يقيناً أنّ هذا من تفسير المعنى، لا تفسير الإعراب، فإنّ التّقييد الذي في الآية قد جاء في سياق استعجال المشركين للعقوبة⁴، فناسب ذكر الزّمن رغم دلالة التّقييد على حال الظّالمين، ولهذا رأى الألوسي أنّه لا حاجة إلى حذف مضاف، مشيراً إلى من زعم ذلك، ولعلّه يقصد الطّبريّ ومن ذهب مذهبه؛ إذ التّقدير على ذلك هو: (وقت عقوبة الظّالمين)⁵ واستظهر أبو حيّان والسّمين أنّ التّركيب من باب إقامة الظّاهر موضع المضمر؛ لاقتضاء السّياق توظيف هذه البنية المشعرة بسبب العقوبة وهي الظّلم المفسّر بالشّرك⁶. ولكن لما فهموا أنّ التّقييد وحده له دور وظيفي في البنية المذكورة تأوّلوا معناه بعدّة صور نقلها أبو حيّان وفيها أنّه أعلم بتوقيت عقابهم⁷.

الصّورة التاسعة: المبتدأ اسم إشارة + الخبر اسم تفضيل.

نحو قوله تعالى: {هَٰذَا أَكْبَرُ} [الأنعام: 78] والإشارة إلى الشّمس، وخولفت المطابقة، ممّا يدلّ دلالة صريحة على أنّ البنية الوظيفية أولى من البنية الأصليّة، وتمّت المخالفة من جهتين من جهة التّرتيب، ومن جهة مراعاة جنس المرجع،

¹ - الدّر المصون، 635/4.

² - تفسير الطّبريّ، 400/11.

³ - نفسه، 400/11.

⁴ - اختلف أهل التفسير على قولين في المراد بالشّيء الذي استعجلوه، فذكر الطبريّ أنّه العذاب لا غير، وذكر الرّجّاج أنّ المقصود هو الآيات المقترحة، ونقله أبو حيّان عنه من دون نسبة، بل نسب إليه خلاف ذلك، ولكنّ أغلب المفسّرين على أنّه العذاب، ورجّح هذا القول ابن عطية، ومال إليه أبو حيّان، وهو اختيار الطبريّ. ينظر: تفسير الطّبريّ، 398/11. معاني القرآن وإعرابه، 256/2. المحرّر الوجيز، 374/7. تفسير البحر المحيط، 146/4.

⁵ - روح المعاني، 170/7.

⁶ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 146/4. الدّر المصون، 659/4.

⁷ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 146/4.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

فأما من جهة التّرتيب فقد ذكرنا قول ابن يعيش من قبل أثناء تفريقه بين تفسير المضمر والمبهم¹، (يقصد بالمبهم اسم الإشارة والاسم الموصول)، ويبدو لنا أنّ دمجهما في مبحث واحد تحت مسمّى الضّمير مع حفظ الخصوصية لكل واحد منهما -فيما يعبر عنه- أولى من التّفريق من غير ضرورة، وقد فطن لهذا الجانب بعض الباحثين المعاصرين أمثال مصطفى حميدة فضمّهما في مبحث واحد بجامع الرّبط.

الصّورة العاشرة: المبتدأ اسم استفهام مضاف إلى محلى بأل + الخبر اسم تفضيل.

ونستطيع أن نمثّل لها بقوله تعالى: {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ} [الأنعام: 81] والظّاهرة الأخيرة التي نرصدها هنا هي وجود نسبة داخلية لم يصطلح عليها النّحاة بالإسناد رغم دخولها فيه، وهي التي كانت سببا في تعرّف المبتدأ، أعني بذلك الإضافة، لأنّ ((أيّ)) مبهمة، ويتعيّن معناها بالمضاف إليه وهي ملازمة للإضافة في كلّ أحوالها واستعمالاتها، فإن كانت استفهامية كما في الموضع الحاليّ، أضيفت إلى معرفة وجاز أن تضاف إلى نكرة². والإضافة عموما يصحّ أن تكون ممّا يتعدّد فيه الاعتبار، فهي من النّاحية الشّكلية الظّاهرية تكون مخبرة عن نوع التّعلّق، والذي يحمل في جوهره نوعين من الإضافة، ولهذا قلنا بتعدّد الاعتبار؛ لأنّه إذا كانت الإضافة غير حقيقية، يكون التّعلّق الظّاهريّ هو ((الإضافة))، وحقيقته هي ((الإسناد))³. بخلاف ما لو كانت الإضافة حقيقية فإنّ معناها في تقدير حرف جرّ. وأمّا بالنّسبة للموضع الذي مثلنا بها فإنّه يمثّل رسدا حقيقيا لطبيعة العناصر التي تعتمد في التعبير عن المستوى التّداوليّ لوظيفة المبتدأ؛ لأنّنا لاحظنا من قبل أنّ لحجم الكلام دورا مهمّا في بناء الجملة الاسميّة، ويؤيّد هذا أنّنا وجدنا في أكثر الصّور تقييدا لأحد طرفي الإسناد أو لكليهما، ولكنّا -رغم ذلك- لم نعثر على شيء ينقل المبتدأ من حالة التّنكير إلى التعريف، بل إنّ غاية ما عثرنا عليه هو مجرّد عناصر أدّت دورها في توضيحه، باعتباره محور الكلام. وأمّا ما ها هنا فشيء مختلف؛ إذ لولا الإضافة لاختلّ نظام بناء الجملة الاسميّة⁴.

¹ - ينظر: الصّورة الأولى من التّمط الأوّل في الطلب الأوّل من هذا المبحث.

² - ينظر: معاني التّحو، 140/1.

³ - ينظر: الإعراب والتّركيب بين الشّكل والنّسبة، ص 19.

⁴ - ونقصد بذلك عدم اعتبار الإضافة أصلا؛ لأنّها إذا كانت مقدّرة فهي كالمذكورة.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ويبدو أنّ البديل الذي عبّر عن ركن المبتدأ في هذه الآية هو عنصر لا يمكن وصفه بالمفرد ولا بالجملة، فهو وسط بينهما، فهو من حيث الإعراب مفرد، ومن حيث المعنى المفضي لذلك الإعراب مركّب، ولهذا صحّ عند بعضهم أن يكون شبيها بالجملة¹.

النّمط الثّاني: المبتدأ معرفة + الخبر معرفة.

الصّورة الأولى: المبتدأ ضمير اسم الجلالة + الخبر اسم الجلالة.

ويوضّحها قوله تعالى: {وَهُوَ اللَّهُ} [الأنعام: 3] والضمير هنا ضميرٌ عائد على اسم الجلالة من قوله {الْحَمْدُ لِلَّهِ}، وليس ضمير فصل وهذا قول الجمهور². يقابل هذا القول قول أبي عليّ الفارسيّ الذي ذهب إلى أنّ الضمير {هُوَ} ضمير القصّة³.

أمّا الإعراب الذي اختاره جمهور المعربين فهو كما يلي: {هُوَ}: مبتدأ، {اللَّهُ}: اسم الجلالة خبره، وأمّا بالنسبة للجارّ والمجرور {فِي السَّمُوتِ} فقد ذكروا في متعلّقه وجوها كثيرة، أقواها - فيما يبدو - أنّه متعلّق بنفس اسم الجلالة؛ لأنّ اسم الله متضمّن معنى المعبود. ومّن ذهب إلى هذا القول: ابن عطية والزّجاج والزمخشري⁴. ونقل السمين وجها ثانيا لتعلّق الجارّ والمجرور وهو أنّه متعلّق بصفة محذوفة للعلم بها من السياق، والتّقدير: ((وهو الله المعبود، أو المدبّر))⁵، وهذا الوجه ضعيف عند السمين لقلة وروده في كلام العرب⁶، فينبغي أن لا يحمل عليه كلام الله عزّ وجلّ. وما دام الوجه الأول صحيحا، بل هو مذهب الجمهور، فلا إشكال في التمثيل به للصّورة المذكورة.

¹ - ينظر: الإعراب والتّركيب بين الشّكل والنّسبة، ص 19.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 77/4. الدّرّ المصون، 529/4. تفسير التحرير والتنوير، 132/7.

³ - ينظر: أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ، الإغفال، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثّقافيّ، أبو ظبي، الإمارات العربيّة المتّحدة، 2003م، 210/2.

⁴ - ينظر: الكشاف، 323/2. الدّرّ المصون، 529/4. معاني القرآن وإعرابه، 228/2. المحرّر الوجيز، 313/3.

⁵ - ينظر: الدّرّ المصون، 531/4.

⁶ - ينظر: نفسه، 531/1.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ونلاحظ في الصّورة السّابقة إطباق العلماء على وقوع ضمير اسم الجلالة في موقع المبتدأ، والاسم الجليل خبر عنه، وما ينسب إلى سيبويه من القول بأنّ اسم الجلالة هو أعرف المعارف¹، لاشكّ في أنّه مخالف لهذه الإعراب، أو لنقل إنّ المعربين خالفوا سيبويه في ترتيب المعارف، فجعلوا الضّمير أعرف من الاسم الجليل. وهذا يعني أنّ الحسم في مسألة ترتيب المعارف شيء يفرضه التّطبيق اللّغويّ، ومن هنا نقول إذا صحّ أنّ سيبويه يقول بأنّ اسم الجلالة هو أعرف المعارف على الإطلاق وهو الحقّ؛ لأنّه كما يقول عبد الكريم الخضير لم يعرف من سمّي به في الجاهليّة ولا في الاسلام سواه سبحانه، فدلّ على أنّه أعرف المعارف حقّاً، وإذا تقدّم الضّمير فمعنى ذلك أنّ كونه مبتدأ من حيث الاصطلاح مخالف لقول سيبويه، موافق لقول جمهور البصريّين، وإن اعتبرناه مبتدأ في اللفظ أي بالتّظر إلى وقوعه في الموقع الأصليّ للمبتدأ من غير أن يكون محور البناء، بل من أجل أداء الضّمير لوظيفته الأساسيّة وهي الرّبط، فالأمر بعكس ما سبق بالنّسبة لسيبويه والبصريّين. ويبدو لنا في بادئ الأمر أنّ هذه المسألة -على وجه الخصوص- ممّا تساوى فيه المبتدأ والخبر من كلّ ناحية؛ لأنّ الضّمير عائد على الله عزّ وجلّ فهو في نفس معناه، وإذا حصل التّساوي فينبغي أن نرجع إلى التّرتيب الأصليّ، وممّا يؤيّد فهمنا أنّ أبا عليّ الفارسيّ حينما قرّ من إعراب الضّمير مبتدأ واسم الجلالة خبراً إنّما كان يتأوّل صحّة النّسبة بين هذا الضّمير والاسم الجليل بعده، وهو ما صرّح به أبو حيّان في قوله: (لأنّه إذا لم يكن ضمير الشّأن كان عائداً على الله تعالى، فيصير التّقدير: ((الله والله)) فيعتقد مبتدأ وخبر من اسمين متّحدين لفظاً ومعنى، لا نسبة بينهما إسناديّة، وذلك لا يجوز، فلذلك والله أعلم، تأوّل أبو عليّ الآية²). ولكن سيظهر لنا في النّهاية أن الأمر أعمق من هذا.

صحيح أنّ النّحاة اكتفوا في باب الإسناد بحصول الفائدة، والتي غالباً ما تحصل بالمعرفة، ولكن مع ذلك فقد تنبّه ابن جيّ إلى الأقسام الممكنة في تشكيل بنية الإسناد الاسميّ، فذكر اثنين منها إحداهما: اجتماع معرفة ونكرة، وفي هذه الحالة تُجعل المعرفة مبتدأ والنّكرة خبراً عنها.

¹ - لم أجد ذكراً لهذه المسألة في الكتاب لسيبويه، ولكنّها موجودة في بعض المراجع الأخرى، من ذلك ما أورده عبد الكريم الخضير في تعليقه على

الجلالين، ينظر: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، التّعليق على تفسير الجلالين، دروس مفرّغة من موقع المؤلّف، 6/2.

² - تفسير البحر المحيط، 77/4.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

والأخرى: كونهما معرفتين، ورأى ابن جني في هذه الحالة أن يترك الحرية للمتكلّم في اختيار الوظيفة التي يريد أن يشغل بها أحد اللفظين المعرفين¹. وفي هذا وصف دقيق لما تمتاز به العربية من مرونة في الكثير من قواعدها، بما تملكه من طاقات تعبيرية تتجاوز حدود القاعدة من غير أن تخرق النظام الكلّي الذي يحكم تراكيبها، أو بعبارة أخرى نقول: إنّه يوجد في نظام اللغة مساحة خاصة تترك الحرية تصرّف الأفراد للتعبير عن قدراتهم التواصلية. ونفهم أيضا من ذلك أنّ اتباع القاعدة لم يكن واجبا إذ يجوز في كثير من الأحيان مخالفتها لأمر يفرضه المقام، وتستدعيه أغراض المتكلّمين .

وتوسّع ابن الحُبّاز فأضاف إلى القسمين اللذين ذكرهما ابن جني قسمين آخرين تنميما للقسمة العقلية، فذكر الصورتين المعاكستين لهما، وهما الصورة الثالثة وهي الإخبار بالمعرفة عن النكرة، نحو: "جَالِسٌ زَيْدٌ"، والرابعة: أن تجعلهما نكرتين². وأكثر ما يهمنّا هنا هو وجود معرفتين في الكلام بينهما نسبة إسنادية، وقد علمنا رأي ابن جني في إسناد الوظائف في هذه الحالة، ونريد أن نطلع على آراء غيره.

وفي هذا الصدد نجد أنّ ابن الحُبّاز استعمل أثناء تمييزه بين وظيفتي المبتدأ والخبر معيار ترتيب المعارف، فقال: (والجيد أن تخبر بالأضعف تعريفا عن الأقوى تعريفا)³ ثمّ أتى بمثال عن صورة اجتماع معرفتين في الإسناد الاسميّ فمثّل باجتماع المضمّر وغيره، نحو: "أنت زيد"، وفي هذه الحالة يكون المبتدأ هو الضمير⁴. وهذا في الحقيقة لا يمكن أن يعدّ رفضا للقاعدة التي بدأت في ظهورها الأول مع سيبويه في قوله: (إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام).⁵ ثمّ عاد ليقول: (أصل الابتداء للمعرفة، وضعف الابتداء بالنكرة، فلا يحسن أن تقول: رجل ذاهب).⁶ ويبدو لنا أنّه منذ أن أصدر هذا الحكم بالضعف على الابتداء بالنكرة توجّهت جلّ الأنظار إلى مراعاة

¹ - ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، اللّمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص26.

² - ينظر: توجيه اللّمع، ص107، 106.

³ - نفسه، ص107.

⁴ - ينظر: نفسه، ص107.

⁵ - الكتاب، 328/1.

⁶ - نفسه، 329/1.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

حال المبتدأ، وأهملت الخبر، ولهذا لا نجد في كتب النّحو عموماً¹ أيّ تفصيل يذكر حول مواضع تعريف الخبر، رغم أنّ القاعدة واحدة وهي تعريف المبتدأ وتنكير الخبر.

وهناك مثال آخر وهو حالة اجتماع العلم مع غيره، نحو: "زيد أخوك" فيجعل "زيد" مبتدأ². فإذا رأينا وجهها للفرق بين قول ابن جيّ وابن الخبّاز فهو هذا؛ أي أنّ ابن جيّ لم يتدخل في حرّية المتكلّم، بل ترك له الاختيار لعلمه بتفاوت القدرات واختلاف مواقف القول وظروفه. بينما ابن الخبّاز استجاد أن يكون الأقوى تعريفاً هو الأنسب لأن يبنى عليه الحكم ويخبر عنه.

وتظهر مسألة اجتماع المعرفتين أكثر وضوحاً حين نأتي إلى تطبيقها على مثل قولنا: "زيد أخوك"، و"أخوك زيد"، باعتبار أنّ المتقدّم دوماً هو المبتدأ؛ أي من غير نظر إلى الأعراف، وهو رأي ابن جيّ كما رأينا من قبل، يقول ابن الخبّاز عن الفرق بين التعبيرين السابقين: (الفرق بينهما من وجهين: أحدهما، أنّ قولنا: "زيد أخوك" تعريف للقرابة و"أخوك زيد" تعريف للاسم).³ أي أنّ الشّيء الذي لم يكن المخاطب على علم به قد أعلمته به وأخبرته عنه.

والوجه الثّاني للفرق بين التّركيبين السابقين هو (أنّ قولنا زيد أخوك لا ينفي أن يكون له أخ غير زيد؛ لأنّك أخبرت بالعامّ عن الخاصّ. وقولنا أخوك زيد ينفي أن يكون له أخ غير زيد؛ لأنّك أخبرت بالخاصّ عن العامّ).⁴ وكلّ هذا كما هو واضح يعتمد على قدرة المتكلّم في التعبير وحسن الاختيار، وعلى فطنة المخاطب وفهمه للخطاب.

عرضنا في الفقرة السابقة رأيين نحوّيين وظهر لنا بعد القراءة المتأنّية أنّهما طرفان حلقة واحدة، وأنّ العمق التّركيبيّ لهما راجع للقدرة التّواصلية لكلّ من المتكلّم والمخاطب؛ لأنّ ابن جيّ أشار إلى حرّية الاختيار، بمعنى أنّ المتكلّم يشغل العنصر التّركيبيّ بالوظيفة التي يرى أنّها تحقّق له الهدف التّواصليّ في المواقف اللّغوية المختلفة، ثمّ أتى ابن الخبّاز فلم يضيف إلى ذلك شيئاً سوى أنّه بسط العبارة الأصليّة ووضّح المقصود بالاختيار على الوجه الذي بيّناه هنا.

¹ - وإنّما قلنا عموماً؛ حتّى لا نحمّل بعض الإشارات العابرة كالتّفصيل في الصّور السابقة عند ابن الخبّاز وقبله ابن السّراج.

² - ينظر: توجيه اللّمع، ص 107.

³ - نفسه، ص 107.

⁴ - نفسه، ص 107.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

وأهل ابن جيّ متعمّدا الصّورتين اللّتين أضافهما ابن الحُبّاز؛ لأتّهما لا تقعان في التّواصل اللّغويّ، وحتّى ابن الحُبّاز عندما أضافهما اعترف بأنّهما لا تقعان في الكلام مطلقا شعرا ولا نثرا في حال السّعة أو الاضطرار، وكلّ هذا يدعونا إلى القول بأنّ ابن جيّ اعتمد هنا بشكل واضح على المعيار التّواصلّي فجعل البنية التّركيبية — بما أتاحه للمتكلّم من حرّية الاختيار بين البنى اللّغويّة — خادمة للبنية الوظيفيّة. وهم بذلك يدركون الدّور الذي يؤدّيه أيّ مكوّن في الجملة وهو ما نطلق عليه اسم الوظيفة¹. ومّا لا بدّ أنّ ننبّه إليه أنّ ابن السّراج قد سبق الجميع في حصر أنماط تركيب طرفي الجملة الاسميّة باعتبار التعريف والتّنكير، ولكنّ الشّيء المميّز ليس هو السّبق، وإنّما عنايته الفائقة بحال المخاطب، فإذا أمكننا أن نعدّ صورة المبتدأ معرفة والخبر نكرة، صورة نطقيّة، بمعنى أنّ أيّ متلقّ للكلام يمكنه فهم معناها ولو لم يعتمد على أيّ قرينة أخرى، فإنّ الصّور الثّلاث الأخرى قد روعي فيها تارة حال المتكلّم وذلك إذا عكس النمط السّابق فوقع الخبر معرفة والمبتدأ نكرة، وليس لهذا التّركيب وجود إلّا في الصّورة وأن يقع المبتدأ اسما لكان، فالمضطرّ إلى هذا النوع في الحقيقة هو المتكلّم².

وأما الصّورتان الأخريان فبحسب حال المخاطب في الغالب، فمن ذلك أن يعبر بمعرفتين في مثل: زيد أخوك، (فهذا ونحوه) إنّما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده، ولا يعلم أنّه أخوه لفرقة كانت بينهما، أو لسبب آخر، ويعلم أنّ له أخا ولا يدري أنّه زيد هذا، فتقول له أنت: زيد أخوك³. وبقيت من صورة واحدة وهي أن يقعا نكرتين، ومثّل لذلك سيبويه بـ ((رَجُلٌ ذَاهِبٌ)) ولم يصرح بامتناعه ولكنّ لم يستحسنه⁴. وواضح أنّ عدم استحسانه كان بسبب غياب الفائدة عند المخاطب، ومن أجل ذلك رأى ابن السّراج أنّه إذا لم تكن في الكلام فائدة فلا معنى للتّكلّم به، ومن ثمّ وجب منعه، على أنّه عاد في نهاية المسألة ليقرّر أصلا مهمّا وهو أنّه متى ظفرت بالفائدة من اجتماع المبتدأ بالخبر جاز لك أن تركّب كلامك بالصّورة التي تريد، — حتّى ولو لم تعتمد على المسوّغات اللفظيّة المذكورة في كتب النّحو — كما إذا سئلت عن تعيين جنس القائم في قولهم: أرجل قائم أم امرأة، فقلت: رجل قائم⁵. فإنّ التّركيب الأخير لم يعتمد إلّا على ملابسات القول وغرض المتحدّث.

¹ - ينظر: علم اللّغة مقدّمة للقارئ، ص 207.

² - ينظر: الأصول في النّحو، 67/1.

³ - نفسه، 66/1.

⁴ - ينظر: الكتاب، 329/1.

⁵ - ينظر: الأصول في النّحو، 65، 66/1.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

وعاد الرّضيّ بعد قرون ليؤصّل لمبدأ حضور شخصيّة المتكلّم والمخاطب في بنية التّركيب، فربط بينهما صلة القرابة التي كادت أن تضيع في زحام العوامل وآثارها. ولكنّه قبل أن يخوض في هذه الجزئية ذكر أنّ مذهب جمهور النّحاة على وجوب كون المبتدأ معرفة أو نكرة مخصّصة¹، وقدم في هذا الصّدّد إيضاحاً تداولياً لهذه الفكرة من خلال استنباطه لعلّة إيجاب التعريف، وهي أنّ المبتدأ محكوم عليه، والحكم على الشّيء لا يكون إلّا بعد معرفته. وتطرّد هذه العلّة حسب الرّضيّ في الفاعل أيضاً، رغم أنّ النّحاة لا يشترطونها فيه².

ونقل عن ابن الدّهان ووافقه أنّه (إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا).³ لا فرق عنده في هذا الضّابط بين المبتدأ والفاعل؛ لأنّ كلّاً منهما مسند إليه الحكم، بل إنّّه ذهب إلى أبعد من ذلك حين اعتبر أنّ الحكم على المعرفة إذا لم يكن فيه فائدة للمخاطب فهو لغو⁴.

وما نريد أن نخلص إليه هو أنّ القول بضرورة وجود المسوّغات للابتداء بالنّكرة لم يكن موضع إجماع بين النّحاة، والدليل على ذلك هؤلاء الثلاثة الذي ذكرت، ولما كانت المسألة فعلاً بحاجة إلى مراجعة عقد زكي عثمان عبد المطّلب عمر بحثاً بعنوان: ((قاعدة مسوّغات الابتداء بالنّكرة بين الإبقاء والاستغناء)) ورغم أنّه لم يبد رأيه بشكل واضح إلّا أنّه بدا عليه الركون إلى بعض جوانب القاعدة والميل إلى الاستغناء في بعضها الآخر؛ من ذلك تصحيحه لعبارات العناوين الإخبارية عند الصّحافة، ثمّ تصريحه بصعوبة اختيار أحد الطّرفين: الإبقاء أو الاستغناء، ممّا يعني أنّه وجد صعوبة في الفصل، أوقعته في التّرّد والحيرة كما يظهر من قوله: (إن صدرت دعوة من جهة ما للاستغناء عن قاعدة مسوّغات الابتداء بالنّكرة، فقد تكون دعوة صحيحة، ولكن ينبغي عدم التّقرّيط في الثّروة اللّغوية والأدبية التي حوتها شواهد النّحاة في هذه القاعدة).⁵

¹ - ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية، 231/1.

² - ينظر: نفسه، 231/1.

³ - نفسه، 231/1.

⁴ - ينظر: نفسه، 231/1.

⁵ - زكي عثمان عبد المطّلب عمر، قاعدة مسوّغات الابتداء بالنّكرة بين الإبقاء والاستغناء، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة على الشّبكة العالميّة، العدد 15، السّنة 2017م، ص 185.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

وعلى التّقيض من ذلك نجد محمّد عيد يصرّح برفضه لهذه القاعدة¹، وكذلك عبّاس حسن، الّذي كان أكثر وضوحا في موقفه حين لاحظ عدم جدوى تلك القاعدة فقال: (ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء في سردها، واستقصاء مواضعها، ما دام الأساس الّذي تقوم عليه هو الإفادة، فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحّة الابتداء بالتّكررة، أو عدم صحّته).² بمعنى أنّ المسألة لم تتعلّق بحالة الطّرفين فقط، بل هي مرتبطة أيضا بظروف الخطاب وقصد المتكلّم وفهم المخاطب.

ونرجع إلى التّركيب القرآنيّ لنجد أنّ أغلب الأوجه أسندت وظيفة المبتدأ للضمير ووظيفة الخبر لاسم الجلالة. والّذي نعتقده أنّ السّبب الّذي جعل جمهور النّحاة يعرب التّركيب على الوجه الّذي عرفنا هو المعنى الدّلاليّ لهذا التّركيب، وهو ما عبّر عنه الطّاهر بن عاشور بصريح العبارة حيث قال بعد أن قرّر عودة الضمير على اسم الجلالة من قوله: {الْحَمْدُ لِلَّهِ}: (وإذا كان المبتدأ ضميرا عائدا إلى اسم الله لم يكن المقصود الإخبار بأنّ هذا الّذي خلق وقضى هو الله؛ إذ قد علّم ذلك من معاد الضّمائر؛ فتعيّن أن يكون المقصود من الإخبار عنه بأنّه الله معنى يفيد المقام، وذلك هو أن يكون كالنتيجة للأخبار الماضية ابتداء من قوله: {الْحَمْدُ لِلَّهِ}...).³

ولكن لما أحسّ بضرورة تفسير الكلام في ضوء إسناد الوظائف، بيّن أنّ الخبر ليس على منوال الخبر الّذي كنّا نوضّحه قبل قليل مع ابن الحُبّاز، بل إنّّه على وجه آخر ولهذا قال: (ولمّا كان اسم الجلالة معروفا عندهم لا يلتبس بغيره صار قوله: {وَهُوَ اللَّهُ} في معنى الموصوف بهذه الصّفات هو صاحب هذا الاسم لا غيره).⁴ وهذا ما ناقشه في الفقرات الآتية:

أورد الزّجاج عبارات تحمل سمة الوظيفية، حين كان يتفحّص دور عناصر البنية التّركيبية وقيمتها الدّلالية، ولتوضيح ذلك ننظر في العبارات الّتي افترضها بغية عرض وجهة نظره في تعلّق الجارّ والمجرور مثلا.

¹ - ينظر: محمّد عيد، التّحوي المصقّى، ط1، مكتبة الشّباب، 1971م، ص211.

² - عبّاس حسن، التّحوي الوافي، ط15، دار المعارف، 1/485.

³ - تفسير التحرير والتنوير، 7/132.

⁴ - نفسه، 7/132.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

فالعبرة الأولى قال فيها: (وَلَوْ قُلْتُ: "هُوَ زَيْدٌ فِي الْبَيْتِ وَالْدَّارِ" [1] لَمْ يَجْزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ "زَيْدًا" يُدَبِّرُ أَمْرَ الْبَيْتِ وَالْدَّارِ)¹ فهو هنا يريد أن يقيم مضمون الكلام ليس وفق معايير سابقة فحسب، وإنما بالنظر إلى التفاعل الدلالي للعناصر الداخلية للتركيب، ويدل على ذلك أنه كان يستحضر طرفي الاتصال اللغوي، فحينما أراد أن ينظر في ارتباط العنصر التركيبي "زيد" بما بعده فتش في مضمونه عن المعنى الذي يستطيع أن يفهمه السامع من العبارة [1] فقال في نهاية كلامه: (فَيَكُونُ الْمَعْنَى: هُوَ الْمُدَبِّرُ فِي الْبَيْتِ وَالْدَّارِ. [2])² حقا قد كان الزجّاج يفرق بشكل واضح وصريح بين العبارة التي يقولها المتكلم [1] والمعنى الذي يفهمه المخاطب أو المستمع [2].

وما لا يدع مجالا للشك أننا نجده يؤكد على نفس المبدأ الوظيفي في كلام لاحق، وهو ما نستطيع ملاحظته في العبارة الثانية والثالثة، فقد ركّز فيهما أيضا على نفس القيمة الدلالية للعنصر الحامل للمعلومة الأهم وذلك ما يتضح في قوله: (وَلَوْ قُلْتُ: "هُوَ الْمُعْتَصِدُ الْخَلِيفَةُ فِي الشَّرْقِ وَالْعَرَبِ"، أَوْ قُلْتُ: "هُوَ الْمُعْتَصِدُ فِي الشَّرْقِ وَالْعَرَبِ"، جازَ عَلَى هَذَا).³ فالكلمات المسطرة في العبارتين هي العناصر ذات التأثير الأقوى، بمعنى أنّ كلا من المتكلم والسامع يركّز عليها نظما وانتقاء من الأول وتأويلا وفهما من الثاني.

وتناول ابن عطية المسألة من جانبي المقام وسياق القول؛ فأما من الجانب الأول فقد فرّق بين العبارة القرآنية والعبارة التمثيلية في قولهم: ((زَيْدٌ فِي الدَّارِ)) فالجملة القرآنية عنده لا تحمل على ظاهرها، بخلاف المثال. ويعدّ بحسب ظاهر كلامه أنّ ذلك كاف لأن يفهم المخاطب (المتلقي) وجود عناصر محذوفة كتقدير صفة محذوفة من اللفظ ثابتة في المعنى. أو أنّها على وجه آخر من التأويل⁴.

والجانب الآخر وهو المتعلّق بالسياق ويبدو من خلاله أنّه تأثّر كثيرا بالزجّاج، ولذا عبّر بشكل واضح عن المعنى الذي يقصده المتكلم من اختياره للعناصر التي يستدلّ بها المخاطب (المتلقي) على المراد، ومن ذلك تفريقه بين

¹ - معاني القرآن وإعرابه، 228/2.

² - نفسه، 228/2.

³ - نفسه، 228/2.

⁴ - ينظر: المحرّر الوجيز، 313/7.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

قصدين أحدهما ممكن، وهو حمل اللفظ على المعاني الاشتقاقية، والآخر محال، وهو قصد الذات¹، ولا شك أنّ الذي يميّز بين هذين القصدين، فيلغي أحدهما، هو المخاطب (المستمع).

وقد كان النّحاة يقدّعون لهذا ضمن نظرية العامل التي كانت من أعظم ما توصّلوا إليه؛ لتفسير ظاهرة الإعراب، وهي في شقّ كبير منها قائمة على الدّلالة، ومن ذلك المسألة التي كانت مطروحة للنّقاش بين المعربين آنفاً، فأغلب المعربين - كما لاحظنا - استشكل عمل اسم الجلالة في الجارّ والمجرور، ومحلّ الإشكال هو استحالة إعمال اللفظ على ظاهره؛ ولهذا رأينا اتّفاق الجمهور على التّأويل، ولكنّ أكثر ما يدلّ على صلة هذه المسألة بموضوع دراستنا، هو ما فصله الرّمحشيريّ في المعاني التي يمكن حمل اسم الجلالة عليها في هذا الموضع. وهي باختصار ثلاثة: أحدها هو المعبود أو المدبّر، وهو قول الرّجّاج، وابن عطية، والألوسي²، وصحّحه أبو حيّان والسّمين وغيرهما³، والثّاني أنّه بمعنى المعروف، والثّالث أنّه الذي يقال له الله⁴.

وتتبع السّمين هذه المعاني بغية التّنبية على المعنى الدّلاليّ الذي كان يفترض بمن يلقي إليه بـ((بنية تركيبية)) كالتّي جاءت في الآية محلّ البحث وشرح مراد الرّمحشيريّ بعرض الاحتمال الدّلالية السابقة بأنّ المقصود هو خصوصيّة الاسم الشّريف، وتأتي تلك الخصوصيّة من اختلاف النّحاة والمفسّرين فيه هل هو مشتقّ أم لا؟

نلاحظ أنّ الوظائف النّحويّة التي صحّح أن يؤدّيها اسم الجلالة {الله} في هذا الموضع هي المبتدأ والخبر، وهذا يعني أنّنا إذا اعتبرناه جامداً فإنّه يصلح أيضاً للوقوع في موقع الوظيفتين المذكورتين لأنّه في كلّ الأحوال معرفة، والمعرفة عندهم هي ما دلّ على معيّن.

وما ذكر في حالة الجمود ينطبق على حالة الاشتقاق، والفرق بينهما في طبيعة العمل فإنّه إن وقع خبراً فإنّهم رأوا أنّه يرفع ضميراً، وإن وقع مبتدأ رفع فاعلاً يغني عن الخبر لكن شريطة أن يعتمد على نفي أو استفهام. والموضع المدروس لا تتوفّر فيه الشّروط إلّا عن طريق تضمين اسم الجلالة معنى المعبود وغيرها من المعاني التي قدّها المعربون والمفسّرون. وقد يكون المعنى المعتبر هو (ما يدلّ عليه التّركيب الحصريّ لتعريف طرفي الإسناد فيه من التّوحيد والتّفرد

¹ - ينظر: المحرّر الوجيز، 313/7، 314.

² - ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 228/2. المحرّر الوجيز، 313/7. روح المعاني، 89/7.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 77/4. الدّر المصون، 529/4.

⁴ - ينظر: الكشّاف، 323/2.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

بالألوهية، أو ما تقرّر عند الكلّ من إطلاق هذا الاسم عليه تعالى خاصّة.¹ ونفهم من هذا أنّ المقام يقتضي أن تكون بنية التّركيب بهذه الصّورة لتعبّر عن نفي الشّريك له تعالى؛ لأنّ المقصود بيان أنّ من اجتمعت له هذه الأوصاف هو الله لا غيره، أو أنّ من اجتمعت له هذه الأوصاف هو المسمّى الله، إذا قلنا بأنّ الله أعرف المعارف، كأنّ الطّريقة عكست فبدأ بالاعتماد على علمهم بأنّ اسم الله لا يطلق على أحد سواه ثمّ مهّد بالأوصاف الأخرى ليبين أنّها لا تكون إلّا له فعبر بطريق الحصر.

وظهر من كلّ ما سبق أنّ النّحاة لما عقدوا قاعدة الفائدة التي صارت مبدأ مهمّا في وصف الكلام بالصّحة، كان لزاما عليهم أن يبحثوا في طريقة تمكّن من تحقيقها في هذا التّركيب، باعتبار أنّ القرآن أصل مصادر التّقييد، وفي ضوء هذه الأفكار المطروحة نجد ابن عطية والزّمخشريّ والسّمين وغيرهم من النّحاة المفسّرين يراعي تفاوت المبتدأ والخبر بالنّظر إلى المعنى الذي وظّف فيه اللفظان الواقعان في هذين المحلّين، وهذا ما نفهمه من النّصّ الذي أورده السّمين في هذه المسألة في قوله: (قلت: الضّمير إنّما هو عائد على ما تقدّم من الموصوف بتلك الصّفات الجليلة... فصار في الإخبار بذلك، فائدة من غير شكّ).² خاصّة إذا علمنا أنّ اسم الجلالة متضمّن معنى العبادة أو التّدبير.

ما نودّ أن نخلص إليه هو أنّ سبب الخلاف في هذه المسألة، يرجع إلى غموض الفرق بين اسم الجلالة المذكور في افتتاح السّورة واسم الجلالة الوارد في هذه الآية. فلمّا تبين لكثير من المفسّرين ملامح الفائدة في التّركيب السّابق استعملوا قاعدة ترتيب المعارف، فجعلوا الضّمير مبتدأ باعتبار أنّ السّامع كان ينتظر الإخبار عمّن تقدّمت له هذه الأوصاف، وباعتبار أنّ المقصود باسم الجلالة ليس لفظه بل ما يتضمّنه من المعاني، ولا شكّ أنّها مغايرة لما وصف به من قبل. وبهذا نفهم أنّ النّحاة يفرّقون بين التّنظير والتّطبيق في اعتبار الأعرافية؛ إذا لا يبدو التّرتيب بين المعارف واضحا في كلّ موضع كما رأينا.

¹ - روح المعاني، 89/7.

² - الدّر المصون، 529/4.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

الصّورة الثّانية: المبتدأ ضمير اسم الجلالة + الخبر اسم محلي بال.

كقوله تعالى: {وَهُوَ أَفْهَرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} [الأنعام: 61] وقوله: {قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا} [الأنعام: 65] قال الطّاهر بن عاشور: (وتعريف المسند والمُسند إليه أفاد القصر، فأفاد اختصاصه تعالى بالقدرة على بعث العذاب عليهم وأنّ غيره لا يقدر على ذلك فلا ينبغي لهم أن يخشوا الأصنام).¹ فالمفسّر هنا ينظر إلى التّركيب من الوجهة البلاغية، حيث ترقى من مستوى الفائدة النّحوية - المعنى الوظيفي - إلى الفائدة البلاغية المتولّدة من سياق الآيات وهذا معنى آخر يطلق عليه المعنى التّفسيري، أي يفسّر المعنى الوظيفي بحسب السياق والمقام وغرض المتكلّم، وحال المخاطب، فالقصر الذي تبه عليه ابن عاشور هو من باب توظيف إحدى البنى التّركيبية الدّالة عليه، والقصد هو نفي الشّريك والنّد.

الصّورة الثّالثة: المبتدأ ضمير اسم الجلالة + الخبر اسم موصول.

وتكرّرت هذه الصّورة في عدّة مواضع، من ذلك قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ} [الأنعام: 2] قال الطّاهر بن عاشور - رحمه الله -: (وأتى بضمير {هُوَ} ليحصل تعريف المسند والمُسند إليه معا، فتفيد الجملة القصر في ركني الإسناد وفي متعلّقها).² ومتعلّقها هو جملة الصّلة، ليفيد بذلك اختصاص الله بالخلق وبكون هذا الخلق من طين لا من غيره، والمقتضي لهذا القصر هو الحال التي كان عليها الكفّار من إنكار البعث. وهكذا يمكن ملاحظة تبعية البنية اللّغوية للوظيفة الإبداعية.

وحثّى تكون هذه الصّورة أكثر وضوحا يجب أن نعرف أنّ الصّلة تحمل سمة التّداولية؛ إذ لا بدّ أن تكون معلومة عند السّامع ومفهومة عنده غالبا³، ومن ناحية أخرى يجب أن ننبه على إعراب الاسم الموصول {الَّذِي} فعند إعرابه نجد أنّ الجمهور قد اتّفقوا على أنّه خبر⁴. والحقيقة نحن في شكّ عظيم من هذا، ومن أوائل من تنبّه لهذه المسألة ابن

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 284/7.

² - نفسه، 129/7.

³ - ينظر: معاني التّحوي، 122/1.

⁴ - جاء في كتاب الأصول في التّحوي لابن السّراج في عدّة نصوص القول بأنّ الاسم الموصول وحده يؤدّي وظيفة نحوية بحسب موقعه من الجملة فيأتي فاعلا ومفعولا ومبتدأ وخبرا واسما مجرورا. وصرّح بإعراب الذي مبتدأ في مثل قولهم: الذي في الدّار زيد. وخبره: زيد. ولم ينظر للصّلة، وصرّح مرّة أخرى بعدم إدخال الصّلة في تحديد وظيفة الاسم الموصول كما في نحو: الذي قام زيد. قال: (فتكون الذي مبتدأ، وقام صلتة وفيه ضمير يرجع إليه وبه تم). الأصول في التّحوي: 112/2. كأنّ جملة الصّلة عندهم معترضة بين المبتدأ والخبر. الذي هو زيد.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

يعيش فهو يرى أن يُجعل الموصول وصلته معا بإزاء مسمّى واحد لأنّ هذه الموصولات عنده بمنزلة حرف من الكلمة لا يتمّ معناها إلّا بانضمام الصّلة إليها¹. وما يعتبر فارقة عند هذا الرّجل أنّه تفتّن أيضا للفرق بين (الّذي) و(مَنْ) ويظهر هذا الفرق من خلال التّعبيرين:

جاء الرّجلُ الَّذِي قامَ. ← (1)

جاءني مَنْ قامَ. ← (2)

لكنّه لم يوضّحه بالشّكل الكافي حيث رأى أنّ (الّذي وما بعده) في المثال (1) في موضع صفة للرّجل، كأنّ القائل قال: جاء الرّجلُ القائمُ. وفي المثال (2) أيضا احتلّ الموصول وصلته معا موقعا واحدا، لكنّه ليس صفة كما في المثال (1) بل في موضع اسم معروف غير صفة². وبهذا نلاحظ معالم التّفريق بين أنواع الكلم الدّاخله تحت صنف واحد -كالأسماء الموصولة- بالرجوع إلى اختلاف وظائفها في التّركيب.

وبناء على هذا يصحّ التّعبير (1) بينما يعدّ التّركيب من نحو: جاء الرّجلُ مَنْ قامَ (3)، غير صحيح؛ لأنّ الموصول وصلته في الأوّل وظيفته صفة، ولكنّه في التّركيب الثّاني لا يؤدّي نفس الوظيفة وبالتالي تتبع البنية وظيفتها في التّركيب فيصير (3) صحيحا إذا أسقطنا منه كلمة ((الرّجلُ)) فيصبح كما هو موضّح في (2). ويمكن إدراك الفرق بعد ذلك بسهولة حين نقارن بين: جاء الَّذِي قامَ. (4) والمثال (2). ففي المثال (4) حلّت الصّفة محلّ الموصوف، بينما في (2) ليست كذلك؛ لأنّنا لا نستطيع أن نعبر بالموصوف في وجود تلك الصّفة كما هو ظاهر في المثال (3) بخلاف ما شاهدناه في (4).

ولا يسعنا في مثل هذا الموقف إلّا أن نؤيّد الرّأي الَّذي قدّمه ابن يعيش، وفي ظلّ هذا الملح الوظيفي الَّذي اهتدينا إليه نجد بعض الدّارسين قد سبقونا إلى ضرورة تحكيم المعيار الوظيفي للحكم على أصناف الكلم فهو الكفيل بوضع كلّ نوع من أنواع الكلم في القسم المناسب له، وفي هذا الصّدّد فُرق بين (الّذي) و(مَنْ) بأن تكون الأولى داخلة ضمن الصّفات الموصولة، والأخرى في الأسماء الموصولة³. ويبدو أنّ المسألة -بالرّغم من عدم شهرتها بين

¹ - ينظر: شرح المفصل للزّحشرّي، 388/2.

² - ينظر: نفسه، 388/2.

³ - ينظر: الجملة الشرطية عند النّحاة العرب، ص 166.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

المعربين- كانت مطروقة في النحو العربي، وليس من قبيل الإشارة كما مرّ معنا عند ابن يعيش بل إنّها من باب التصريح، والدليل على ذلك ما ذكره ابن هشام عن بعض الشيوخ من أنّهم كانوا يعربون الموصول وصلته في محلّ كذا¹. واحتجاج هذا القائل لمذهبه بأنّهما ككلمة يذكّرنا بمذهب ابن يعيش -رحمه الله- واحتجّ ابن هشام لما ذهب إليه من إعراب الموصول بحسب موقعه، ومنع الصلّة من الإعراب بظهور الإعراب على بعض الموصولات نحو: ((لَيْقُمْ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ))، ((وَلَا تُكْرِمَنَّ أَتِيَهُمْ عِنْدَكَ))، ((وَأَمُرُّ بِأَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ))². ولكن لا بدّ من أن ننّه إلى أنّ من الموصولات ما يكون حرفاً، وفي هذه الحالة يختلف الأمر؛ إذ الحرف وحده لا محلّ له، وكذلك صلته، ومن أجل هذا أوّلها النّحة بمصدر هو اسم منسبك منهما له محلّ من الإعراب³، تجنّباً للموقع الفارغ، أو الوظيفة الصّفر.

وبناء على ما سبق يمكن أن نعدّ المسند في الآية هو {الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ} أي الموصول وصلته معا في موضع الخبر، وليس الموصول وحده كما توهمه عبارة ابن عاشور وعبارات غيره من المفسّرين، بل أعاريب جماهير النّحويّين تؤيّد أنّ الاسم الموصول وحده هو المسند في مثل هذه التراكيب، وقد بيّنا موقفنا من ذلك، ونؤيّد بالقياس على المصدر المؤوّل من أن والفعل⁴. فكما لوحظ هناك اسم يقوم مقام الفعل الذي هو في الواقع جملة؛ لأنّه يحمل فاعله فيه وهو الضمير المستتر فكذلك ما نحن فيه، وعليه يكون تركيب الآية محوّلاً إلى بنية مضمرة: هُوَ الْخَالِقُ لَكُمْ مِنْ طِينٍ. والبنية السّطحيّة تكون معبّرة عن معنى الحدوث والتّجدّد والدّلالة على الزّمن، ولأغراض بلاغيّة معروفة.

وينطبق ذلك على كلّ الصّور المشابهة له في سائر الآيات مع اختلاف الاسم الذي يؤوّل إليه معنى الصلّة في كلّ منها: نحو قوله: {وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ} [الأنعام: 60] أي المتوفّي، وقوله: {وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ} [الأنعام: 72] أي الحاشر، وقوله: {وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ} [الأنعام: 73] أي الخالق، وقوله: {وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا} [الأنعام: 97] بمعنى الجاعل، وقوله: {وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ} [الأنعام: 98] أي المنشئ وقوله: {وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً} [الأنعام: 99] بمعنى المنزل.

¹ - ينظر: مغني اللبيب، 155/5.

² - نفسه، 155/5.

³ - ينظر: نفسه، 158/5.

⁴ - صرّح سيبويه بهذا القياس في عدد من صفحات الكتاب، ينظر: الكتاب، 228/4.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

كلّ هذه المواضع وغيرها فيها اختصاص الله سبحانه بالفعل دون غيره حسبما تطلّبه المقام¹، وذلك يقتضي ترك الأضنام، وإفراد الله بالعبودية. إلّا أنّ الأظهر في مثل هذه المواضع هو دخولها في الأسلوب وليس التّركيب.

ولهذا يتعيّد البلغاء من هذا الأسلوب غرضاً بلاغيّاً أشار إليه ابن عاشور من قبل وهو إفادة القصر، الذي يمكن أن يجعل وظيفة أساسية لهذا الأسلوب - حين يعبر القرآن الكريم بتعريف طرفي الإسناد - مع ملاحظة خصوصية في التعبير بالموصول، وهي الإشارة إلى تضمّن الصّلة للمعنى الذي يختصّ به المسند إليه.

وفي جميع هذه الأحوال يظلّ الاسم الموصول مؤدياً وظيفة الرّبط بين المعرفة والجملة، وقد صرح بهذه الوظيفة بعض النّحاة القدماء، من ذلك ما نجده عند ابن السّراج في الأصول وهو يعبر عن الوظيفة التي يقوم بها الاسم الموصول في الكلام. حيث روي وهو يقعد لتعامل العرب مع الوصف بالجملة ذاهباً إلى أنّ الغرض من دخول الاسم الموصول بين المعرفة وجملة الصّلة إنّما هو التّوصّل إلى وصف هذه المعرفة بالجملة بواسطته². وعدّد ابن يعيش بعض ما يستعمل وُصلة في الكلام بناء على أنّ الجمل نكرات³. ولكنّ هذا التّعليل الذي لجأ إليه النّحاة في نظرنا لا يعدّ واضحاً؛ لأنّهم رأوا أنّ الفائدة لا تحصل عند المخاطب إلّا إذا أخبرته عمّا يجمله، والقول بتعريف الجملة يفضي إلى عدم الفائدة⁴، أي كأنّك أخبرته بما يعرف فلم يستفد شيئاً. ولعلّ الأقرب - حسب اعتقادنا - أن لا نعدّ الفائدة منوطة بالمخاطب دائماً؛ وإنّما نربطها بصحّة إخباره بها، بمعنى أنّ المتكلّم حينما يركّب كلاماً ما، لا نعتبر أنّه يريد به إفادة السّامع مطلقاً، فقد يوجد كلام مفيد ولكنّه مفيد لنفس المتكلّم، كأن يفكر بصوت عال، أو يكتب مفكرة للمواعيد، وسمّي تمام حسان هذا النوع بالطّابع الاجتماعيّ الفرديّ للغة⁵.

وقد يكون الرّضيّ محقّقاً حين اعترض على القائلين بهذا القول، ووجه الاعتراض عنده أنّ النّحاة خلطوا بين النّكرة والمجهول مع أنّ التّنكير في اصطلاحهم ينطبق على الذات التي لا وجود لها في الخارج بالوضع⁶. ورغم أنّ هذا الرّأي

¹ - ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م، ص311.

² - ينظر: الأصول في التّحو، 107/2.

³ - من ذلك (ذو) أي صاحب، فإنّما مستعملة لوصف الأسماء بالأجناس في نحو: رَجُلٌ مَالٌ. فإنّ المعنى الدّلاليّ مانع من هذا التّركيب، لذا يلجأ النّظام اللّغويّ إلى ما يحقّق وصف الرّجل - وهو اسم - بجنس من الأجناس - المأل - فتدخل (ذو) لتصل بينهما من أجل تصحيح المعنى الوظيفيّ أو التّحويّ الذي يستقيم معه المعنى الدّلاليّ. ومن ذلك أيّ الموصلة إلى نداء المعرّف بالألف واللام. ينظر: شرح المفصل للزّحشرّي، 157/1.

⁴ - ينظر: الأصول في التّحو، 107/2.

⁵ - ينظر: اللّغة بين المعيارية والوصفيّة، ص18.

⁶ - ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية، 298/2.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

يوافق العرف التّحويّ من ناحية الاصطلاح في مفهوم التّنكير والتّعريف إلّا أنّه يثير بعض الإشكالات من حيث الاستعمال والتّوظيف اللّغويّ للمفردات، وكان الرّضيّ نفسه قد تفتّن لبعضها حين لاحظ أنّ القول بعدم وصف الجملة بالتّنكير والتّعريف يؤدّي إلى تعطيل بعض الأحكام التّحويّة كالقول بجواز نعت النّكرة بالجملة وتخلّف هذا الحكم حين يكون الموصوف معرفة. بمعنى أنّه نظر إلى وظيفة الجملة في بعض التّراكيب فلاحظ إمكانية أدائها لوظيفة النّعت حين يكون الموصوف نكرة.

وبمتابعة هذه القضية سنجد الرّضيّ يقدّم بعض الحلول، كنأوله لقول النّحاة بوجوب المطابقة بين النّعت والمنعوت في التّعريف والتّنكير بأنّها خاصّة بالمفرد. أمّا فيما يتعلّق بجواز وصف النّكرة بالجملة دون المعرفة، فإنّه رأى أنّ ذلك يرجع إلى صحّة تأويلها بالنّكرة¹. وقراءتنا لهذه التّفسيرات المتعدّدة يجعلنا نتصوّر حجم الإشكالات التي واجهت النّحاة جرّاء وضعهم لكثير من القواعد المضبوطة ذهنا المهملة واقعا واستعمالا، وبعبارة ثانية نقول: كان النّحاة يفرّقون بين البناء التّحوي والحدث اللّغويّ. ولهذا وجب ملاحظة جانب النّظام اللّغويّ في معرفة الوظائف التّحويّة، ومراقبة الوظائف التّواصلية أثناء دراسة الأحداث اللّغوية.

وهذا الملحظ قد يكون كافيا لو روعي المنهج الوصفيّ في النّظام اللّغويّ، ولكنّ النّحاة أجبروا أنفسهم على تقديم تفسير منطقيّ لكلّ ظاهرة نحويّة انطلاقا من خدمة الجانب المعياريّ. ومهما يكن من أمر فإنّ ما يهّمنا هنا هو عناية النّحاة بالجانب الوظيفيّ، ونلاحظ أنّ ذلك تجلّى في مستويين:

تمثّل أحدهما في المستوى التّركيبيّ، حين تفتّن النّحاة إلى وجود عناصر ليس لها وظيفة نحويّة أو تركيبية في بعض الأحوال. فإذا وضعنا بين يدي المتكلّم جملة من نحو: ((رَأَيْتُ زَيْدًا يُسْرِعُ فِي مَشْيِهِ)) ولم يكن يريد أن يقيّد (زيدا) بحالة من أحواله كالإسراع في المشي، وإنّما كان يقصد إلى ذكر صفة لازمة له معروف بما كي ينفصل بها عمّن يشاركه في اسمه. فلا يمكن له -مع هذا القصد- إلّا أن يركّب كلامه وفق بنية مخصوصة تحفظ له المعنى المراد. وفي اللّغة عناصر لغويّة مهيّأة لمثل هذه الطّوارئ وهي الأسماء الموصولة أو الصّفات الموصولة، فتصبح الجملة: ((رَأَيْتُ زَيْدًا الَّذِي يُسْرِعُ فِي مَشْيِهِ)). فتتقيّد المعرفة بالصّفة بعد أن كانت مقيدة بالحال، وتنتقل الجملة ((يُسْرِعُ فِي مَشْيِهِ)) من وظيفة الحال إلى وظيفة النّعت. ويحصل الغرض المطلوب.

¹ - ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية، 298/2.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

والمستوى الثّاني هو مضمون الخطاب، أو المعنى الوظيفي المحمول إلى المخاطب، في هذا المستوى لا يركّز النحوي على المعنى الذي يريده المتكلّم بقدر ما يهتمّ بالفائدة التي يجنيها المخاطب، فإذا كان المستوى الأوّل ينظر إلى طريقة التعبير فإنّ المستوى الثّاني يراقب عناصر التعبير. ومن أجل هذا منع التّحاة أن تكون جملة ((يُسْرِعُ فِي مَشْيِهِ)) نعتاً؛ لأنّها عندهم نكرة والمعرفة لا توصف بالنكرة. وحكمهم على الجملة - كما رأينا - بأنّها نكرة إنّما جاء استجابة للتّركيب الأصليّ، الممّثل بالصّورة الآتية: [مبتدأ معرفة + خبر نكرة]¹ والمعول عليه هو الخبر؛ لأنّه محطّ الفائدة وبناء عليه ينظر إلى الجملة كلّها بأنّها مفيدة انطلاقاً من كون الخبر نكرة. ولكن سرعان ما يثيرون إشكالا آخر يتمثّل في الحالة التي يكون فيها طرفا الإسناد معرفتين - كأغلب الصّور التي ذكرناها ونذكرها لاحقاً - ووقف ابن جيّ عند هذه الحالة لکنّه اكتفى بالتّاحية الوظيفية في منحائها التّحويّ أي من جهة الإعراب فذكر أنّ المعرب أو المحلّل للكلام مخيّر في جعل أيّ من الاسمين مبتدأ والآخر خبراً².

وجاء ابن الحُبّاز فأعاد التّنظر في هذه الحالة من زاويتي الإعراب والحدث اللّغويّ معاً، فأشار أوّلاً إلى أنّ الأجود عند اجتماع المسند إليه والمسند معرفتين أن يجعل الأعراف مبتدأ. ثمّ بنى على هذا التّرجيح الفرق بين قولنا: ((زَيْدٌ أَحْوَكُ)) و ((أَحْوَكُ زَيْدٌ)). وهو تفريق قائم على اختلاف الوظائف التّحوية، فجعل (زَيْدٌ) مبتدأ تارة وخبراً أخرى، ينبغي أن يكون له مبرّر معنويّ، وقد أفادنا تحليل ابن الحُبّاز لهذه الحالة في إدراك الفرق من ناحيتين:

الأولى: إذا اعتبرنا زيدا هو المبتدأ فهذا يعني أنّنا نخبر عن القرابة، أي كأنّ المخاطب لا يدري عن درجة قرابته من زيد فيخبر بها. وأمّا إذا أعربناه خبراً فمعناه أنّ المخاطب يعلم بأنّ له أخاً ولکنّه لا يعرف اسمه فالخبر هنا لإفادة تعريف الاسم.

¹ - الصّور الممكنة للإسناد الاسميّ أربعة، منها الصّورة المذكورة في المتن وهي الأصل، والثّانية: [المبتدأ نكرة والخبر معرفة] أي عكس الأصل، والثالثة: [المبتدأ معرفة والخبر معرفة] وفي هذه الحالة يراعى الأقوى تعريفاً فيجعل مبتدأ، أي أنّ المسألة تصير إلى التّرتيب بين المعارف أيّها أولى في الأعرافية. أمّا الصّورة الرّابعة فهي [المبتدأ نكرة + الخبر نكرة] على عكس الثّالثة. فهذه الصّورة = والثّانية لا يجوزها التّحاة. ينظر: توجيه اللّمع، ص 106. وما بعدها.

² - ينظر: اللّمع في العربية، ص 26.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

والثّانية: راجعة أيضا إلى علم المخاطب لكن بشكل مختلف عمّا سبق وهو أنّ قولنا: ((زَيْدٌ أَخُوكَ)) هو إخبار بالعامّ عن الخاصّ وفي هذه الحالة لا ينفي المخاطب أن يكون له أخ غير زيد. أمّا عندما نقول: ((أَخُوكَ زَيْدٌ)) فهذا من باب الإخبار بالخاصّ عن العامّ، أي أنّه هنا ينفي أن يكون له أخ غير زيد¹.

وتوقف البحث في هذه الحالة بعده، فلا نجد مزيدا عليها، بدليل أنّها إلى عصر أبي بكر السيوطي لا تزال باقية على نفس التّناول²، فلو كان ثمة رأي أو تحليل آخر لذكره؛ لأنّه قد اشتهر بجمعه لشوارد النّحاة واستقصائها.

وإذا كنّا في الصّفحات السّابقة قد استهلكنا كلاما طويلا عن المسند في حالة كونه اسما موصولا امتاز بالإبهام المحجوج للإيضاح عن طريق الصّلة، فإنّ المسند إليه في تلك المواضع أيضا قد يبدو منه ما يجعله بحاجة إلى توضيح وبيان لا يقلّ قدرا عمّا عايناه في المسند.

وهنا نرجع قليلا إلى ما بدأنا به هذا الفصل، فقد ذكرنا هناك مناقشة النّحاة واختلافهم في ترتيب الأعرافية بين المعارف، ومّا جاء عند النّحاة أنّ الضّمائر مقدّمة على غيرها في الأعرافية³، ويمكن أن يناقش هذا بحسب نوع الضّمير وحالته، فالتّمييز بين ضمائر الغيبة والتّكلم بدا ضروريّا في مثل هذه الحالة، ولذا وجب أن ينظر في كلّ منها بحسب الاستعمال الذي ترد فيه، ومن خلال هذا لوحظ أنّ الضّمائر الدّالة على الغيبة أكثر احتياجا إلى البيان والتّوضيح لشدة انبهامها. بينما تشهد بعض الاستخدامات لضمائر التّكلم إلى بيان قد يعادل في الغموض ما في النوع الأوّل، كما في حال أسلوب الاختصاص. ويزيد الأمر تأكيدا على أنّ الضّمائر ليست في الأعرافية بأكثر من غيرها أنّ علماء البلاغة عندما يعدّدون الأغراض التي يؤتى من أجلها بالضّمائر يذكرون أنّها للتّعمية والإبهام⁴. ويعدّ النّحاة إلى جانب الاسم الموصول اسم الإشارة لاشتراكهما في الإبهام واحتياجهما إلى التّوضيح. بل إنّ بعض النّحاة يرى أنّ أصل (الذي) هو هذا⁵. والصّورة الموالية تمثّل الوظيفة التي يمكن أن يؤدّيها اسم الإشارة.

¹ - ينظر: توجيه اللّمع، ص 107.

² - ينظر: جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والتّظائر في التّحوي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط 1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1985م، 4/139.

³ - ينظر: الأصول في التّحوي، 2/141.

⁴ - ينظر: من أسرار اللّغة، ص 291.

⁵ - ينظر: الأصول في التّحوي، 2/107.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

الصّورة الرّابعة: المبتدأ اسم إشارة + الخبر محليّ بالـ.

كما في قوله تعالى: {وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ} [الأنعام: 16] فـ{الْفَوْزُ} خبر لاسم الإشارة {ذَلِكَ}، وهذا هو المشهور عند المعربين¹. وقد لوحظ في هذا التّركيب استعمال {ذَلِكَ} مسندا إليه الخبر. وما سهّل لهم القول بأدائه لهذه الوظيفة (المبتدأ) هو تصنيفهم له ضمن المعارف؛ إذ الأصل في المبتدأ أن يأتي معرفة². بل إنّ الموازنة بينه وبين المفعول خبرا في هذا الموضع وغيره ممّا يأتي يدلّ على أنّهم يعتبرونه أعرف من المحليّ بالـ. لأنّ الخبر عندهم في الأصل أن يكون نكرة³. وبناء على هذا الأصل نستطيع أن نقول إنّ مخالفة الأصل قد تكون من باب الاستثناء الذي يرقى فيه الخبر إلى مستوى واحد في الأعرافية مع المبتدأ أو قد ينزل عنه.

ويدخل ضمن هذه الصّورة قوله تعالى: {ذَلِكُمْ اللَّهُ} [الأنعام: 95] حيث جاء هذا النّمط أيضا بتعريف الجزئين، وهو أحد الأشكال المفيدة للحصر — كما هو معلوم في علم البلاغة — وقد ضمّ هذا النّمط صورا عديدة وأغلبها في الجزء الأوّل من السّورة.

الصّورة الخامسة: المبتدأ اسم إشارة + الخبر مضاف إلى ضمير متّصل.

ومنه قوله تعالى: {قَالَ هَذَا رَبِّي} [الأنعام: 76]، [الأنعام: 77]، [الأنعام: 78]. وقوله: {وَتِلْكَ حُجَّتُنَا} [الأنعام: 83].

وذلك على وجه إعراب {حُجَّتُنَا} خبرا؛ لأنّها قد أعربت أيضا بدلا وعطف بيان⁴.

¹ - ينظر: الدّرّ المصون، 563/4. والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 99/4. عبد اللّطيف محمّد الخطيب، سعد عبد العزيز مصلوح، رجب حسن العلّوش، التفصيل في إعراب آيات التّنزيل، ط1، مكتبة الخطيب، الكويت، 2015م، 130/7 ورأى بعضهم أن تكون كلمة <<الْفَوْزُ>> خبرا لمبتدأ مضمّر تقديره: <<هُوَ الْفَوْزُ>>. وجملة: (هُوَ الْفَوْزُ) خبر المبتدأ <<ذَلِكَ>>. ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 189/3. وبهذا الإعراب الثّاني تكون الجملة مركّبة، ولكنّا صنفناها على الإعراب الرّاجح عندنا؛ وذلك أنّ <<هو>> في مثل هذا الموضع تكون ضمير فصل لا محلّ له من الإعراب - عند البصريّين - وهو المختار عند جماهير النّحاة.

² - ينظر: شرح المفصّل، 224/1.

³ - ينظر: نفسه، 224/1.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 176/4. الدّرّ المصون، 24/5. التفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 251/7.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

الصّورة السّادسة: المبتدأ ضمير منفصل + الخبر مضاف إلى ضمير متّصل.

كقوله تعالى: {وَقَالُوا إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا} [الأنعام: 29] تسجّل هذه الجملة على المشركين نفیهم البعث وتبيّن نظرهم إلى مفهوم الحياة، فجاءت بهذا الأسلوب الّذي يثبت وجودة حياة واحدة هي الّتي هم فيها وينفي ما عداها عن طريق الحصر.

الصّورة السّابعة: المبتدأ ضمير اسم الجلالة + الخبر مضاف إلى معرف بال.

وذلك في قوله تعالى: {وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ} [الأنعام: 57] جاءت هذه الجملة في سياق إثبات صدق الرّسالة. ويبدو أنّ هذه الصّورة تمثّل استعمالاً وظيفياً؛ لأنّ التّفضيل يتمّ بطريقة أخرى وهي استعمال من مع تنكير الخبر، نحو: ((هو خير منه))، وبهذا يصير تعريف الخبر مقصوداً لأداء وظيفة تناسب دوماً المعنى العامّ للسّورة وهو نفي الأنداد والشّركاء. ومنه كذلك قوله تعالى: {وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَسِيبِينَ} [الأنعام: 62]

الصّورة الثّامنة: المبتدأ اسم إشارة + الخبر مضاف إلى محليّ بال.

كما في قوله تعالى: {يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ} [الأنعام: 25] وقوله: {ذَلِكَ تَفْذِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ} [الأنعام: 96] ويدخل في ذلك الخبر المضاف إلى اسم الجلالة كما في قوله تعالى: {ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ} [الأنعام: 88]

الصّورة التاسعة: المبتدأ ضمير منفصل + الخبر معرّف بال.

كما في قوله تعالى: {وَهُوَ الْحَقُّ} [الأنعام: 66]

الصّورة العاشرة عشر: المبتدأ مضاف إلى ضمير لفظ الجلالة + الخبر معرّف بال.

كما في قوله تعالى: {قَوْلُهُ الْحَقُّ} [الأنعام: 73]

الصّورة الحادية عشر: المبتدأ اسم إشارة + الخبر اسم موصول.

كما في قوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ} [الأنعام: 89] وقوله: {أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ} [الأنعام: 90]

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

الصّورة الثّانية عشر: المبتدأ معرّف بال + الخبر مضاف إلى معرّف بالإضافة.

وذلك في موضع وحيد في قوله تعالى: {وَالْمَلَكُتُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ} [الأنعام: 93]

إنّ ما يمكننا أن نقوله في نهاية هذا المقطع هو أنّ العربيّة تمتاز بوجود عناصر تركيبية كثيرة، تحمل في كيانها خصائص متفاوتة تؤثر على سلوكها التعبيري، وقد رأينا من ذلك على وجه التّحديد صفة بارزة بنى عليها النّحاة بنية الجملة الاسميّة وهي التعريف والتّنكير، معتبرين أنّ الأصل هو الإخبار عن معلوم بغير محدّد أو بمجهول، معتمدين في كلّ ذلك على كون الجملة عنصرا لغويّا حيّا يستمدّ كيانه من المواقف التّواصلية الحقيقيّة أو الفعلية. وقد رأينا في مدخل الدّراسة كيف أنّ النّحاة أقاموا بحثهم على الفائدة التي تحصل في هذه المواقف ممّا يدلّ بوضوح على أنّ اللّغة ليست مجرد كلمات مرصوفة بقدر ما هي معان يفتقد لها المتكلّم البليغ كلّ مرصد، وعلى المحلّل الفطن أن يرصد تلك المقاعد.

ويلاحظ على التّمط الثّاني من نمطي الإسناد الاسميّ كثرة استخدام لفظ الجلالة وضميره في كلا طرفي الإسناد، وذلك لإفادة إفراد الله -جلّ جلاله- بالعبودية واختصاصه بالملك والإقرار بمطلق تصرّفه في الكون وما فيه من مخلوقاته مؤمنهم وكافرهم، وأنّ الجميع مقهور بقدرته، مصروف بحكمته وإرادته لا يغيب عن علمه شيء، فحريّ بمن هذه أوصافه أن يشكر فلا يكفر، ويعبد فلا يشرك في عبادته شيء.

ويأتي هذا التّمط أيضا ليؤيّد ويؤكد أحد الأغراض الرئيسة في هذه السّورة، وهو إثبات وحدانيّة الله عزّ وجلّ ونبذ ما دون ذلك من الأنداد والشّركاء، تعالى الله عمّا يقول الظّالمون علوا كبيرا. وهذا ما أمكننا رصده في التّمط الأوّل من تراكيب الجملة الاسميّة من خلال عرضنا لعلاقة اسمين معرفتين بينهما نسبة إسناد. وتبيّن لنا أيضا أنّ صور التّمطين تكاد تكون متساوية، إلّا أنّه من النّادر جدّا أن تجد جملة اسميّة من دون أيّ تقييد، ممّا يدلّ على تغلب الجانب الوظيفي في مقابل البناء التّظامي للجملة الاسميّة، أعني أنّ الخروج عن البنية الأساسيّة المجردة:

(مبتدأ + خبر) هو السّمة الغالبة بل تقريبا لم يرد ما يطابقها إلّا في موضع واحد.

ولقد آنسنا من النّحاة عمق التّفكير وسعة التّقصّي التي أسهمت بشكل واضح في تحديد معالم المعرفة -رغم صعوبة إدراك حقيقتها كما بيّناه- ويكفي أن ندرك ذلك من خلال المواقف التعبيرية في الصّور المقدّمة آنفا، لنكشف

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

الشّخصية التّركيبية للغة العربيّة، وقد لاحظنا كيف أنّ التّمط وحده قد يكون كافيا في تحديد وظيفة المكوّن، ويؤكد هذا أنّ نصف تلك الصّور لم يظهر على المبتدأ فيها علامة الإعراب، ومع ذلك أعرب مبتدأ اعتمادا على كونه معرفة من ناحية، وللعلّاقة التي تربطه بالعناصر المجاورة له من ناحية ثانية.

ولعلّ من المفيد أن نقدّم في الختام لمحة عن شيء من الاعتبارات التي كان يأخذ بها النّحاة في حكمهم على المفردات بالمعرفة أو التّنكير، فمن ذلك مثلا أنّهم اختلفوا في المعرف بالنّداء، يقول ابن مالك: (واختلف فيما كان نكرة ثمّ تعرّف بالنّداء، فقال قوم: تعريفه بحرف حذِفَ لفظا وبقي معنى، كما بقي معنى الإضافة في نحو قوله تعالى: {وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ} وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه. وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم الإشارة. فإن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى. وهذا أظهر وأبعد عن التّكلّف).¹ أي أنّ المعنى الذي يحصل للمخاطب هو الأصل، فإن هو عرفه من مجرد اللفظ بأيّ طريق كان كالمواجهة أو تقدير المحذوف فقد صحّ أن توصف تلك المفردة بالمعرفة، فالمهمّ في ذلك أن يكون المتكلّم قد علم أنّ مخاطبه على علم بالشّيء الذي سيخبره عنه.

المطلب الثّاني: الجمل الاسمية المنسوخة في السّورة.

وتتخذ هذه الحالة أنماطا متعدّدة، وقد لجأنا إلى دمج التّواسخ فلم نفرّق بين الأفعال والحروف، وإنّما نظرنا فيما دخلت عليه من معرفة أو نكرة، فالأنماط راجعة لهذا فقط، بمعنى أنّنا ثبتنا الإسناد باعتباره البنية الأساسية التي ينشأ من خلالها المعنى الوظيفي، ثمّ غيرنا في الوسائل التي تنقل المعنى الأصليّ إلى معنى وظيفي جديد.

النّمط الأوّل: ناسخ + اسمه معرفة + خبره نكرة.

الصّورة الأولى: كان + اسمها ضمير متّصل + خبرها نكرة.

وتتمثّل في نحو قوله تعالى: {كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} [الأنعام: 4] ومثلها قوله تعالى: {مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ} [الأنعام: 23] وقوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} [الأنعام: 40] حيث استعملت ضمائر الشّخص كلّها

¹ - شرح التّسهيل، 116/1.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التركيبيّة في تشكيل المعاني الوظيفيّة وبيانها.

غبية وتكلّما وخطابا، إلّا أنّ أساليب تركيب هذه البنى تنوّعت، فالأولى إثبات والثّانية نفي، والثالثة شرط، ولم يفصل بين اسم التّاسخ وخبره شيء إلّا في الموضع الأوّل، فإنّه قد قدّم لغرض تخصيصها بالإعراض.

الصّورة الثّانية: إنّ + اسمها ضمير متّصل + خبرها نكرة.

كما في قوله تعالى: {وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ} [الأنعام: 19] وقوله: {وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ} [الأنعام: 50] فأعراب كلمة: {إِنِّي}: إنّ: حرف مشبّه بالفعل للتوكيد. والياء: ضمير متّصل مبني على السّكون في محلّ نصب اسم إنّ. و: {مَلَكٌ}: خبر إنّ مرفوع¹. ومن ذلك قوله تعالى: {إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ} [الأنعام: 78] وقوله: {أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ} [الأنعام: 94]

الصّورة الثّالثة: إنّ + اسمها ضمير متّصل + اللّام المرحّلة + خبرها نكرة.

مثل قوله تعالى: {وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ} [الأنعام: 28] و {وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ} [الأنعام: 121] و {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} [الأنعام: 121]

الصّورة الرّابعة: ما + اسمها ضمير منفصل + باء زائدة + خبرها اسم نكرة.

تبرز هذه الصّورة في عدّة تراكيب من السّورة منها قوله تعالى: {وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ} [الأنعام: 29] وقوله: {وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ} [الأنعام: 104]

الصّورة الخامسة: إنّ + اسمها لفظ الجلالة + خبرها اسم نكرة.

كما في قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً} [الأنعام: 37]

الصّورة السّادسة: ليس + اسمها لفظ الجلالة + خبرها اسم تفضيل.

كما في قوله تعالى: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ} [الأنعام: 53] {بِأَعْلَمَ}: الباء حرف جرّ زائد، <أَعْلَمَ>: اسم مجرور لفظا منصوب محلا خبر <لَيْسَ>².

¹ - ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 225/3.

² - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 160/4.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

الصّورة السّابعة: ليس + اسمها ضمير متّصل + باء زائدة + خبرها اسم نكرة.

كما في قوله تعالى: {قُلْ لَّسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ} [الأنعام: 66] وقوله: {فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ} [الأنعام: 89] وقوله تعالى: {وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ} [الأنعام: 107]

الصّورة الثّامنة: إنّ + اسمها مضاف إلى ضمير متّصل + خبرها اسم نكرة.

كما في قوله تعالى ذكره: {إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ} [الأنعام: 83] ولولا تقديمنا لحقّ النّاسخ لكان تصنيف هذا التّركيب ضمن ظواهر تعدّد الخبر؛ لأنّ كلمة {عَلِيمٌ} خبرٌ ثانٍ¹ لـ {إِنَّ}.

النّمط الثّاني: ناسخ + اسمه معرفة + خبره جملة.

الصّورة الأولى: كان + اسمها ضمير متّصل + خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

ويدخل تحت هذه الصّورة مواضع كثيرة منها قوله تعالى: {كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ} [الأنعام: 5]، [الأنعام: 10]، وقوله تعالى: {كَانُوا يَقْتَرُونَ} [الأنعام: 24] وقوله: {فَدُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ} [الأنعام: 30] وقوله: {وَرَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الأنعام: 43] ومواقع أخرى نطوي الحديث عنها.

الصّورة الثّانية: إنّ + اسمها ضمير متّصل + خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

نحو قوله تعالى²: {إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ} [الأنعام: 21] وقوله: {فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ} [الأنعام: 33]

الصّورة الثّالثة: إنّ + اسمها ضمير متّصل + اللّام المرحّلة + خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

يمثّلها قوله تعالى: {أَئِنَّكُمْ لَتَنْشَهُدُونَ} [الأنعام: 19]، {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ} [الأنعام: 33]

الصّورة الرّابعة: لكنّ + اسمها محلّى بال + خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

نحو قوله تعالى: {وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ} [الأنعام: 33]

¹ - ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 266/3.

² - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرّفه وبيانه، 107، 108/4. والإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 195/3.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

الصّورة الخامسة: لکنّ + اسمها مضاف إلى ضمير + خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

كما في قوله تعالى: {وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ} [الأنعام: 37]

الصّورة السادسة: لعلّ + اسمها ضمير متّصل + خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

وذلك في قوله تعالى: {لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ} [الأنعام: 42] و قوله: {لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ} [الأنعام: 51]

الصّورة السّابعة: أنّ + اسمها ضمير متّصل + خبرها جملة اسمية داخلية في الشرط.

كما في قوله تعالى: {أَنَّهُ مَن عَمَلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ} [الأنعام: 54] ونظرا لدخول باقي العناصر تحت ظلال هذه الجملة غرضنا الطّرف عن ذكرها؛ فكان يمكن أن نعتبر الجملة الآتية: {مَن عَمَلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} [الأنعام: 54] -وهي مكوّنة من اسم الشرط وجوابه- صورة لتكوين مستقل. كما كان يمكن أن نعدّ جملة {فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} اسمية منسوخة، اسم ناسخها معرفة وخبراه نكرتين. وإلّا المتعبر عندنا ما تشمله الجملة، لا ما ينطوي تحتها.

الصّورة الثّامنة: إنّ + اسمها ضمير متّصل + خبرها جملة فعلية فعلها ماضٍ مغير الصيغة.

نحو قوله تعالى: {إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ} [الأنعام: 56]

الصّورة التاسعة: إنّ + اسمها ضمير متّصل + خبرها جملة فعلية فعلها ماضٍ.

كما في قوله تعالى: {إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضَ} [الأنعام: 79]

وقوله: {وَلَا تَخَافُونَّ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ} [الأنعام: 81]

التمط الثالث: خبر النّاسخ نكرة + النّاسخ + اسم النّاسخ معرفة.

صورة واحدة: خبر كان أداة استفهام + كان + اسمها مضاف إلى معرف بـ الـ.

ويعتّلها قوله تعالى: {كَيْفَ كَانَ عُقْبَةُ الْمُكَذِّبِينَ} [الأنعام: 11]

الفصل الثّاني: دور الأنماط التركيبيّة في تشكيل المعاني الوظيفيّة وبيانها.

ف {كَيْفَ} في موقع الخبر وتعرب اسم استفهام مبنيّ على الفتح في محلّ نصب خبر كان مقدّم¹. وهنا توسّط النَّاسخ بين طرفي الإسناد مع تقديم الخبر. ويبدو أنّ هذه الصّورة إجباريّة التّنظيم والترتيب.

النّمط الرّابع: ناسخ + اسمه معرفة + خبره جملة.

الصّورة الأولى: إنّ + اسمها ضمير متّصل + خبرها جملة فعليّة فعلها ماض محوّل الصّيغة. وذلك نحو قوله تعالى: {إِنِّي أُمِرْتُ} [الأنعام: 14] فاسم <إِنَّ> هو الضمير -الباء- المتّصلة بها، وخبرها هو جملة {أُمِرْتُ} من الفعل ونائبه².

الصّورة الثّانية: إنّ + اسمها ضمير متّصل + خبرها جملة فعليّة فعلها مضارع.

نحو قوله تعالى: {إِنِّي أَخَافُ} [الأنعام: 15] وقوله: {إِنِّي أَرَلُّكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} [الأنعام: 74]

الصّورة الثّالثة: كان + اسمها ضمير متّصل + خبرها جملة فعليّة فعلها مضارع.

نحو قوله تعالى³: {كُنْتُمْ تَرْعُمُونَ} [الأنعام: 22] وتكرّرت هذه الصّورة في عدّة مواضع، تارة بإسناد فعل الكينونة إلى المخاطبين كهذا التّركيب، وتارة إلى جماعة الغائبين كما في قوله تعالى: {كَانُوا يُخْفُونَ} [الأنعام: 28].

الصّورة الرّابعة: كان + اسمها ضمير مستتر + خبرها جملة فعليّة فعلها ماض.

كما في قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ} [الأنعام: 35]

الصّورة الخامسة: ليت + اسمها ضمير متّصل + خبرها جملة فعليّة فعلها مضارع.

وهذا في قوله تعالى: {فَقَالُوا يَلَيِّنَنَّ نَرْدُ} [الأنعام: 27]

الصّورة السّادسة: لعلّ + اسمها ضمير متّصل + خبرها جملة فعليّة فعلها مضارع.

نحو قوله تعالى: {لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ} [الأنعام: 65] وقوله: {لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ} [الأنعام: 69].

¹ - ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 184/3.

² - ينظر: نفسه، 187/3.

³ - ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 196/3. والجدول في إعراب القرآن وصرّفه وبيانه، 108، 109/4.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

الصّورة السّابعة: إنّ + اسمها مضاف إلى لفظ الجلالة + خبرها جملة اسمية.

ويتمثّل في قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى} [الأنعام: 71] فاسم {إِنَّ} هو {هُدَى} والخبر هو جملة¹ {هُوَ الْهُدَى}.

النّمط الخامس: ناسخ + اسمه معرفة + خبره معرفة.

الصّورة الأولى: أكون + اسمها ضمير مستتر + خبرها مضاف إلى موصول.

في نحو قوله تعالى: {أَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ} [الأنعام: 14]

الصّورة الثّانية: تكن + اسمها مضاف إلى معرفة + خبرها مصدر مؤوّل.

كما في قوله تعالى: {ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا} [الأنعام: 23] جاء في تفسير البحر المحيط بعد سرد القراءات الواردة في التّركيب: (وإعراب هذه القراءات واضح، والجاري منها على الأشهر قراءة: {ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتُهُمْ} بالياء بالنّصب؛ لأنّ {أَنْ} مع ما بعدها أجريت في التّعريف مجرى المضمر، وإذا اجتمع الأعرف وما دونه في التّعريف فذكروا أنّ الأشهر جعل الأعرف هو الاسم وما دونه هو الخبر).² من بعض هذا النّصّ أدرجنا الخبر في المعارف. وبالنّسبة للإعراب نقول: اسم {تَكُنْ} واضح، أمّا الخبر فهو المصدر المؤوّل³ {أَنْ قَالُوا} وهو في محلّ نصب خبر: {تَكُنْ} بتقدير: <ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ>

الصّورة الثّالثة: ليس + اسمها اسم إشارة + باء زائدة + خبرها معرّف بال.

وذلك في قوله تعالى: {قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ} [الأنعام: 30]

الصّورة الرّابعة: إنّ + اسمها لفظ الجلالة + خبرها مضاف إلى معرّف بال.

كما في قوله تعالى ذكره: {إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَابِ وَالنُّوَى} [الأنعام: 95].

¹ - ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 253/3.

² - تفسير البحر المحيط، 99/4.

³ - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 109/4.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

النّمت السّادس: ناسخ + اسمه معرفة + خبره محذوف.

الصّورة الأولى: تكون + ضمير مستتر + الخبر محذوف.

ويعتّلها قوله تعالى: {وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [الأنعام: 14] فالخبر محذوف¹، والجارّ والمجرور متعلّق به، ويمكن أن نقدره: وَلَا تَكُونَنَّ وَاحِدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

ومثله قوله تعالى: {وَنَكُونَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} [الأنعام: 27] قيل في إعراب خبرها أنّه محذوف والجارّ والمجرور {مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} متعلّق به². ونحو ذلك قوله تعالى: {فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ} [الأنعام: 35] وقوله: {فَتَطَرَدَهُمْ فَتَكُونَنَّ مِنَ الظَّالِمِينَ} [الأنعام: 52] اختلفوا في هذا الموضع أيضا؛ فقال بعضهم الجارّ والمجرور {مِنَ الظَّالِمِينَ} في محلّ نصب خبر {فَتَكُونَنَّ}³. وقال آخرون بل هو متعلّق بمحذوف خبر للنّاسخ⁴. وغير هذه الأمثلة كثير.

الصّورة الثّانية: إنّ + ضمير متّصل + الخبر محذوف.

كما في قوله تعالى: {قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي} [الأنعام: 57]

الصّورة الثّالثة: ما + ضمير مستتر + الخبر محذوف.

نحو قوله تعالى: {وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [الأنعام: 79] طبعاً هذا باعتبار ما عاملة وهو الذي نرجّحه.

النّمت السّابع: ناسخ + اسمه نكرة + خبره محذوف.

صورة واحدة: لا + اسمها نكرة + خبرها محذوف.

ويعتّل لها بقوله تعالى: {فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ} [الأنعام: 17] وإعرابه كما يلي: (لا: نافية للجنس تعمل عمل إنّ. كاشف: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب. له: جارّ ومجرور متعلّق بخبر لا المحذوف وتقديره: موجود أو كائن. إلّا: أداة استثناء. هو: ضمير منفصل مبني على الفتح في موضع رفع بدل من موضع لا كاشف لأنّ موضع

¹ - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانها، 97/4.

² - ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 201/3.

³ - ينظر: نفسه، 228/3.

⁴ - ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانها، 373/2. والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانها، 157/4.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

لا وما عملت فيه رفع بالابتداء، ولو كان موضع المستثنى نصبا لكان إلّا إيّاه.¹ ومنه أيضا قوله تعالى: {وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ} [الأنعام: 34]. وقوله تبارك اسمه: {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} [الأنعام: 106]

النّمط الثّامن: ناسخ + خبره محذوف / أو شبه جملة + اسمه نكرة.

الصّورة الأولى: أنّ + خبرها محذوف / أو ظرف + اسمها نكرة.

وذلك في قوله تعالى: {أَتُنْكُمُ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَى} [الأنعام: 19]

الصّورة الثّانية: ليس + خبرها محذوف مقدّم + اسمها نكرة.

نحو قوله تعالى: {لَيْسَ لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ وَلِيٌّ} [الأنعام: 51] وقوله: {لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ} [الأنعام: 70]

الصّورة الثّالثة: ما + خبرها محذوف مقدّم / أو جارّ ومجرور + من + اسمها نكرة.

وتتمثّل في قوله تعالى: {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّمَّنْ شِئْءٌ} [الأنعام: 52] وإعرابها كما ورد في "الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل" {مَا}: نافية لا عمل لها. {عَلَيْكَ}: جارّ ومجرور متعلّق بخبر محذوف. {مِّنْ}: تبعيضية. {حِسَابِهِمْ}: اسم مجرور لفظا بـ {مِّنْ} مرفوع محلاّ لأنّه مبتدأ مؤخّر. و<<هم>> ضمير الغائبين في محلّ جرّ مضاف إليه. {مِّنْ شِئْءٍ}: جارّ ومجرور متعلّق بحسابهم².

وذكر بعضهم لهذا وجها آخر³؛ أي أنّ {مَا}: إمّا نافية مهملة، أو عاملة عمل ليس. و {عَلَيْكَ}: في محلّ نصب خبر مقدّم. و {مِّنْ شِئْءٍ}: مبتدأ مؤخّر، أو الخبر محذوف والجارّ والمجرور متعلّق به على قول من يمنع إعمال {مَا} في الخبر المتقدّم إذا كان ظرفا أو جارّا ومجرورا، وصاحب الحال هو {شِئْءٍ}⁴ والحال هو {مِّنْ حِسَابِهِمْ}؛ لأنّ النّحاة يقولون: (الجارّ والمجرور لو تأخّرا عنه [أي عن صاحب الحال] لتعلّقا بمحذوف صفة له، وصفة النّكرة متى تقدّمت انتصبت على الحال).⁵ وهذا الإعراب كما هو واضح مبنيّ على أنّ {مِّنْ حِسَابِهِمْ} في الأصل هو متعلّق بصفة

¹ - الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 190/3.

² - ينظر: نفسه، 228/3.

³ - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 157/4.

⁴ - ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، 372/2.

⁵ - نفسه، 372/2.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

تقدّمت على موصوفها {مِنْ شَيْءٍ} فتغيّرت وظيفتها بالتّقديم. ويمكننا تقدير ذلك إعرابياً كما يلي: >> ما عليك شيءٌ - واجبٌ - من حسابهم. ما عليك من حسابهم شيءٌ - واجباً - << وهذا الوجه الثّاني هو الذي اعتمدناه في تصنيف صورة التّركيب هنا.

وهناك قلب لهذه الصّورة في نفس الآية وهو قوله تعالى: {وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 52]

ذكروا في إعرابها مايلي: أنّ {مَا} نافية مهملة، و{مِنْ} جارة زائدة للتّوكيد، و{حِسَابِكَ}: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً مبتدأ. وأمّا الجارّ والمجرور {عَلَيْهِمْ} فهو متعلّق بخبر محذوف. والجارّ والمجرور {مِنْ شَيْءٍ} متعلّق بـ{حِسَابِكَ} ¹.

الصّورة الرّابعة: إنّ + خبرها محذوف / أو جارّ ومجرور + اللّام المرحلقة + اسمها نكرة.

كما في قوله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: 99]

الصّورة الخامسة: يكون + خبرها محذوف / أو جارّ ومجرور + اللّام المرحلقة + اسمها نكرة.

نحو قوله تعالى: {أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ} [الأنعام: 101] وقوله: {وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صُحْبَةً} [الأنعام: 101]

النّمط التّاسع: ناسخ + خبره محذوف + اسمه معرفة.

الصّورة الأولى: ما + ظرف + اسم موصول.

وهي في قوله تعالى: {مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ} [الأنعام: 57] إعرابها التّفصيلي كالآتي: {مَا} نافية، {عِنْدِي}:

ظرف مكان متعلّق بمحذوف خبر مقدّم، {مَا}: اسم موصول مبنيّ على السّكون في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر ².

الصّورة الثّانية: أنّ + ظرف + اسم موصول.

كما في قوله تعالى: {قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ} [الأنعام: 58]

¹ - ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل، 228/3.

² - ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، 378/2.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

النّمت العاشر: ناسخ + اسمه معرفة + خبره جملتان.

صورة واحدة: أنّ + اسمها ضمير متّصل + خبرها جملتا فعل الشّروط وجوابه.

وذلك في قوله تعالى: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: 109]

كان هذا عرضاً لأنماط التّركيب مع وجود التّواسخ، وما نسجّله هو كثرة الأشكال والصّور، ممّا يعني لنا أنّ التّصرف التّركيبي في وجود التّواسخ هو انعكاس للحرية التي تتيحها اللّغة في القرآن، تتجلى بشكل واضح في التّرتيب وتنكير الخبر. وهذا الأخير وهو التّنكير قد كان الموجه الأوّل لتنوّع الأنماط إذ لاحظنا أنّه يأتي مفرداً، وجملة مضارعية، أو ماضوية، والفعل قد يأتي بصيغة أصلية تارة وبالمحوّلة تارة أخرى، كلّ ذلك مع ثراء في التّواسخ التي جاءت تارة مغيّرة للمعنى ومثبتة له في حين آخر.

المطلب الثالث: الجمل الاسمية المركّبة.

النّمت الأوّل: المبتدأ معرفة + الخبر جملة.

الصّورة الأولى: المبتدأ اسم موصول + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع.

كما في قوله تعالى: {الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1] فـ {الَّذِينَ} اسم موصول مبنيّ على الفتح في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة {يَعْدِلُونَ} وهي فعل مضارعٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه ثبوت النّون... والواو ضمير متّصل مبنيّ على السّكون في محلّ رفع، فاعل¹.

ومثلها قوله تعالى: {الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ} [الأنعام: 20] فالمبتدأ هو الاسم الموصول {الَّذِينَ}، والخبر هو جملة {يَعْرِفُونَهُ}؛ أي هي في محلّ رفع خبر². وكذلك في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمْ الْعَذَابُ} [الأنعام: 49] فالاسم الموصول {الَّذِينَ} في محلّ رفع مبتدأ، وجملة {يَمَسُّهُمْ} في محلّ رفع خبره³. ومنه قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ} [الأنعام: 92]

¹ - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 77، 78/4. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل، 175/3.

² - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 106/4.

³ - ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل، 224/3.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ويحسن التّنبية على وجود خلاف بين النّحاة في مثل هذا التّمط التّركيبيّ، ومردّه إلى اختلافهم في حكم التّرتيب بين العامل والفاعل، فذهب البصريّون إلى أنّه يجب تقديم العامل، وذهب الكوفيّون إلى جوازه فقط¹. وإذا صحّ هذا الخلاف وهو لاشكّ صحيح؛ لأنّه ممّا صار معلوما بالضرورة في النّحو، فهل يعني أنّ التّمط التّركيبيّ: اسم مرفوع + فعل، قد حافظ على التّرتيب الأصليّ، أم أنّه متفرّع عنه؟ والجواب عن هذا مرتبط بالحكم السّابق، فبحسب البصريّين هو ترتيب أصليّ؛ لأنّه خارج عن نظام الإسناد الفعليّ، فالرتبة عندهم محفوظة وهي: (فعل + فاعل)، وأمّا بحسب الكوفيّين فإنّه فرعيّ؛ لأنّه ما زال تابعا للجملة الفعلية، والرتبة عندهم غير محفوظة، ولهذا يكون تعامل النّحاة الكوفيّين مع الرتبة في هذه الحالة أشبه بتعامل البلاغيّين. ومن هنا يمكن أن نفهم بأنّ المتحكّم في هذا ليس النظام التّركيبيّ نفسه، وإنّما الاعتبار التّحويّة، فالوظيفة المقدّرة للاسم المتقدّم في حالة الرّفْع هي المعيار الأساسيّ للتّصنيف، وليس نوع الكلمة؛ إذ هي في الحالين اسم، ولكنّ وظيفتها عند الفريقين مختلفة.

الصّورة الثّانية: المبتدأ اسم موصول + الخبر جملة اسمية.

نحو قوله تعالى: {الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: 20] فالاسم الموصول {الَّذِينَ} هو المبتدأ، والجملة الاسمية المركّبة من المبتدأ المضمّر وخبره الفعل المنفيّ – {فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} – في محلّ رفع خبر للمبتدأ الموصول². أي أنّ هذا التّركيب فيه جملتان اسميتان مركّبتان باعتبارين؛ الأولى هي الكبرى من الاسم الموصول {الَّذِينَ} وخبره الجملة الاسمية المركّبة، والثّاني: كون خبر الأولى أيضا جملة مركّبة. واختصارا جعلناها في صورة واحدة، بجامع تعدّد الإسناد فيهما، وإن اختلف في الثّانية كونه فعليّا.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: {الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمَنُ} [الأنعام: 82] فجملة الخبر هي {أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمَنُ}³.

¹ - ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضّرْب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمّد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، 1321/3.

² - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانها، 106/4.

³ - ينظر الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 265/3.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التركيبيّة في تشكيل المعاني الوظيفيّة وبيانها.

الصّورة الثّالثة: المبتدأ ضمير منفصل + الخبر جملة فعليّة فعلها مضارع.

وتتضح في أمثلة كثيرة، ومنها قوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ} [الأنعام: 2] وقوله: {وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ} [الأنعام: 26] فالمبتدأ هو ضمير {هُمْ}، والخبر {يَنْهَوْنَ} وهو جملة فعليّة.

ومثلها الجملة الاسميّة المعطوفة عليها¹. إلّا أنّ المبتدأ في الثّانية يكون ضميرا مستترا تقديره: هُمْ يَنْهَوْنَ. ومن ذلك أيضا قوله تعالى: {وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ} [الأنعام: 31] وقوله: {ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ} [الأنعام: 46] وقوله: {وَهُمْ لَا يُفْقَرُونَ} [الأنعام: 61] وقوله: {أَنْتُمْ تَشْرِكُونَ} [الأنعام: 64] وقوله: {وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ} [الأنعام: 92]

الصّورة الرّابعة: المبتدأ ضمير اسم الجلالة + الخبر جملة فعليّة فعلها مضارع.

وهو ما توضّحه الأمثلة الآتية: كقوله تعالى: {وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ} [الأنعام: 14] وقوله: {وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ} [الأنعام: 103]

الصّورة الخامسة: المبتدأ معرّف بال + الخبر جملة فعليّة فعلها مضارع.

كما في قوله تعالى: {وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ} [الأنعام: 36]

الصّورة السّادسة: المبتدأ اسم إشارة + الخبر جملة فعليّة فعلها ماضٍ.

وهي الممثّلة في قوله تعالى: {لَيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَنَ بَيِّنَاتٍ} [الأنعام: 53] ولكنّ المعربين مختلفون في إعراب هذا الموضع؛ فمنهم من أعرب اسم الإشارة: {أَهَؤُلَاءِ} في محلّ رفع مبتدأ، وجملة: {مَنَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ} في محلّ رفع خبره، وممن ذكر هذا الوجه الهمدانيّ، والسّمين، وهو ظاهر مذهب ابن عاشور وآخرين²، ومن المعربين من رأى أنّ اسم الإشارة في محلّ نصب، وهو الأظهر عند المعربين المتقدّمين والمحدثين، فإنّ كثيرا منهم يعرب التّركيب على أنّ اسم الإشارة مفعول به لفعل محذوف مفسّر بما بعده؛ تقديره أخصّ الله هؤلاء، أو أفضل هؤلاء؟ وممن قال بهذا

¹ - ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل، 200/3.

² - ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، 591/2. الدّر المصون، 648/4. تفسير التحرير والتنوير، 255/7. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل،

229/3. والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 160/4.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

السّمين والهمذانيّ وعدد من المعربين المعاصرين¹. والذي سوّغ هذا الوجه حتّى فضّله الكثيرون لأنّه ولي همزة الاستفهام، وهي أداة يغلب إيلاء الفعل بعدها.² والملاحظ هنا أنّ كلّاً من المبتدأ والخبر جاء حالاً محلّ الرّفْع، فلو كانت حركتا الإعراب ظاهرتين لتعيّن الوجه الأوّل، ولتحدّد تبعاً لذلك معنى اللّام والكلام، فلمّا لم يظهر الإعراب لجأ المعربون للتمّط الغالب وهو وقوع الفعل بعد همزة الاستفهام.

الصّورة السّابعة: المبتدأ اسم الجلالة + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع.

كما في قوله تعالى: {قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا} [الأنعام: 64]

الصّورة الثّامنة: المبتدأ اسم إشارة + الخبر جملة اسمية.

وهي المبنيّة في قوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ} [الأنعام: 70] نلاحظ أنّ المبتدأ هو اسم الإشارة {أُولَئِكَ} والخبر هو جملة {لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ}³.

النّمط الثّاني: المبتدأ معرفة + الخبر جملتان.

صورة واحدة: المبتدأ اسم شرط + الخبر جملتا فعل الشرط وجوابه.

وذلك في قوله تعالى: {مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ} [الأنعام: 16] وقوله: {مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ} [الأنعام: 39] اسم الشرط {مَنْ} مبني في محلّ رفع مبتدأ. وجملتا فعل الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر المبتدأ⁴. وكذلك قوله تعالى: {فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} [الأنعام: 48] والإعراب التفصيلي لهذا التركيب {فَمَنْ}: الفاء استئنافية، {مَنْ}: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. و{ءَامَنَ} فعل الشرط وفاعله، وهو في محلّ جزم، {فَلَا}: الفاء رابطة لجواب الشرط، و{لَا} نافية. وجملة {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} وما تلاها جواب شرط جازم مقترن بالفاء في محلّ جزم. وجملتا فعل الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر المبتدأ {مَنْ}⁵.

¹ - ينظر: الدّرّ المصون، 648/4. الفريد في إعراب القرآن المجيد، 591/2. التفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 192/7.

² - ينظر: الدّرّ المصون، 648/4. إعراب القرآن الكريم وبيانه، 375/7.

³ - ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرّتل، 250/3.

⁴ - ينظر: نفسه، 215/3.

⁵ - ينظر: نفسه، 224، 223/3.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ولم ندخل جملة {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} في الجمل المحتملة للبساطة والتركيب، ولا جملة {وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} في صورة ما كان مركبًا من معرفة وجملة فعلية؛ وذلك لاندراج كلا التّمتين في الكبرى من جهة، ولتجنّب التّكرار من جهة أخرى.

ومثلها قوله تعالى: {فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ} [الأنعام: 104] أي فمن أبصر الحقّ فقد أبصر لنفسه. {فَمَنْ}: اسم شرط جازم مبنيّ على السّكون في محلّ رفع مبتدأ.

والجملة المقدّرة <<فقد أبصر لنفسه>> مع جملة فعل الشرط في محلّ رفع خبر¹.

المطلب الرابع: الأفراد والتركيب في الجمل الاسمية.

النّمت الأولى: المبتدأ معرفة + الخبر شبه جملة.

الصّورة الأولى: المبتدأ معرّف بـ ال + الخبر جارّ ومجرور/ محذوف.

نحو قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} [الأنعام: 1] وقوله: {وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الأنعام: 45]

ويرى بعض النّحاة أن لا حرج في جعل شبه الجملة سواء كانت من الظّرف أو من الجارّ والمجرور هي الخبر، وقد سار على هذا عدد من المعربين منهم بهجت عبد الواحد صالح في كتابه الإعراب المفصّل، فقد جعل الخبر هو نفسه الجارّ والمجرور كما يظهر في إعرابه لسورة الأنعام، ينظر على سبيل المثال في إعرابه للآية الأولى، والثّانية، والثّالثة عشر، والرّابعة عشر، فقد جرى على عبارة: «(جارّ ومجرور في محلّ رفع خبر)»، وربّما عبّر بشبه الجملة كما في قوله: وشبه الجملة {عِنْدَهُ} في محلّ رفع خبر المبتدأ²، ولم يتخلّف ذلك عنده سوى في بضعة مواضع من السّورة حسب تتبّعي لإعرابه لها. ومن ذلك عند قوله تعالى: {وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [الأنعام: 14] فقال في إعراب شبه الجملة: ({مِنَ الْمُشْرِكِينَ}: جارّ ومجرور متعلّق بخبر <<تَكُونَنَّ>> في محلّ نصب).³ فاستبدل كلمة "متعلّق" بـ "في

¹ - ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرّتل، 291/3.

² - ينظر: نفسه، 177/3.

³ - نفسه، 188/3.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

محلّ". وكذا في قوله تعالى: {فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ} [الأنعام: 17] حيث علق الجارّ والمجرور {لَهُ} بخبر محذوف، وتقديره: موجود أو كائن¹. فهو بهذا ينظر إلى الموقع الذي احتلّه لفظ الجارّ والمجرور، وهو لاشكّ خاصّ بالخبر.

بينما يرى نحاة آخرون أنّ شبه الجملة لا تحلّ محلّ الخبر، وإنّما الخبر ما تتعلّق هي به. وقد سار على هذا النهج صاحب كتاب الجدول في إعراب القرآن. وفخر الدّين قباوة في إعراب الجمل وأشباه الجمل، وهو مذهب جماهير النّحاة.

الصّورة الثّانية: أداة نفي + المبتدأ ضمير منفصل + الخبر شبه جملة من الجارّ والمجرور.

كقوله تعالى: {قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ} [الأنعام: 56] فقوله: {وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ} ما: نافية لا عمل لها. أنا: ضمير رفع منفصل مبنيّ على السّكون في محلّ رفع مبتدأ. من المهتدين: جارّ ومجرور في محلّ رفع خبر أنا². وقيل: متعلّق بمحذوف خبر³.

الصّورة الثّالثة: مبتدأ محليّ بال + خبر جار ومجرور/محذوف. كما في قوله تعالى: {إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ} [الأنعام: 57] {الْحُكْمُ}: مبتدأ و{لِلَّهِ}: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر⁴.

ومنه أيضاً قوله تعالى: {إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ} [الأنعام: 93]

النّمط الثّاني: المبتدأ نكرة + الخبر شبه جملة.

هذا النّمط صورة واحدة: المبتدأ نكرة + الخبر ظرف/ أو متعلق بالظرف.

وجرى على ذلك قوله تعالى: {وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ} [الأنعام: 2] حيث أعرب بعضهم {عِنْدَهُ} شبه جملة في محلّ رفع خبر المبتدأ وهو ظاهر كلام الرّمحشريّ، والسّمين، وهو مذهب الكوفيّين وابني طاهر وخروف⁵، وقال آخرون

¹ - ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل، 190/3.

² - ينظر: نفسه، 233/3.

³ - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 164/4.

⁴ - ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، 378/2.

⁵ - ينظر: الكشاف، 322/2. الدّر المصون، 527/4. مغني اللّبيب، 271/5.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

-وهم جمهور البصريين- إنّ شبه الجملة متعلّق بخبر محذوف¹؛ لأنّ الظّرف أو الجارّ والمجرور محلّهما التّصّب، اتّفاقاً²، ولكنّ الخلاف في التّاصّب لهما، فهو عند الكوفيّين نفس الظّرف لأنّه مخالف في المعنى للمبتدأ؛ لأنّهم بنوه على أنّ الأصل في بنية الجملة هو الأفراد، فإذا قلنا مثلاً: زيد قائم، فالقائم هو زيد في المعنى، فلمّا كان ذلك غير ممكن في الظّرف علّم أنّه منصوب لأجل المخالفة في المعنى³، ويبدو أنّ هذا المذهب في غاية السّهولة وهو يعتمد على المعنى دون البحث عن اللفظ المقدّر، بينما رأى البصريّون أنّ شبه الجملة ينتصب بفعل مقدّر⁴ بشبهه؛ أي باسمي الفاعل والمفعول أو اسم التّفضيل⁵... وزاد ابن هشام ما أوّل بالمشبّه بالمشتقّ ويعني به الجامد، وما يشير إلى معنى الفعل نحو حاتم إذ كان في معنى الذي يوجد⁶.

والمسألة في عمومها مبنية على وصف هذا التّركيب، فهو ليس بمفرد لتّرّكه من الظّرف أو من حرف الجرّ ومجروره⁷، كما أنّه ليس بجملة لأنّه نائب عنها⁸، ولا يبعد أن يكون المتأخّرون قد أخذوا بمذهب ابن هشام في طرحهم لأفكارهم النّحويّة في هذا الباب؛ فهو لم يذكرها ضمن المفردات ولا ضمن الجمل، وإنّما أحرّ الحديث عنها، ثمّ سمّاها شبه جملة⁹. فهي إذن ليست من المفردات حتّما فندخلها في التّركيب البسيط ولا في الجمل فتكون ضمن المركّب أو المتداخل الإسناد، وإنّما هي بين بين؛ فمن أجل ذلك أفردنا للجملة الاسميّة المحتملة للبساطة والتّركيب حالاتها استقلالاً.

1 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 197/1.

2 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 197/1. فخر الدّين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5، دار القلم العربيّ، حلب، سوربة، 1989م، ص274.

3 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 197/1. مغني اللّبيب، 272/5.

4 - خلافاً لثعلب، أحمد بن يحيى، فإنّه رأى أنّ البنية مستغنية عن تقدير هذا الفعل الذي حذف لعدم الحاجة إليه في التّركيب. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 197/1.

5 - ينظر: نفسه، 197/1.

6 - ينظر: مغني اللّبيب، 271/5، وما بعدها.

7 - ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص271.

8 - ينظر: عبده الرّاجحي، التّطبيق النّحويّ، ط1، مكتبة المعارف، 1999م، ص357. إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص271.

9 - ينظر: مغني اللّبيب، 271/5.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ونجد ضمن التّمط السابق مثالا آخر في نحو قوله تعالى: {فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} [الأنعام: 54] فكلمة {سَلَامٌ} تعرب مبتدأ عند جماهير المعربين والمفسرين¹، وساغ الابتداء به مع أنّه نكرة لما فيه من معنى الدّعاء²، و{عَلَيْكُمْ} جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر³، أو في محلّ رفع خبر-بحسب الخلاف التّحويّ المذكور-. وقيل جاز الابتداء بالنّكرة لما فيه من معنى الفعل⁴. ولكن يبدو أنّ معظمهم ذهب مذهب التّخصيص بالدّعاء، كابن عطية، وأبي حيّان والسّمين وغيرهم⁵. وتأسيسا على ذلك نقول: إذا كان الجارّ والمجرور أو الخبر المقدّر اسما فالجمله غير مركّبة، وإذا كان مقدّرا بفعل فلا شك أنّها مركّبة. فهي باعتبار مركّبة وبآخر لا.

وأورد سيبويه هذا التّركيب على أنّه من استعمالات بعض العرب حينما يريدون توظيفه لمعنى خاصّ وهو المبارأة، يقول في ذلك: (وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَرْفَعُ سَلَامًا إِذَا أَرَادَ مَعْنَى الْمُبَارَاةِ).⁶ وقصد بالمبارأة عزل العلاقات المتبادلة بين المتحدّثين، ويقع هذا في التّراكيب التي يلجأ فيها العربيّ إلى إسقاط الأفعال بهدف الوصول إلى معانٍ نفسية وبلاغية محدّدة، وفي هذا السّياق يريد أنّ العرب استغنت عن الفعل من أجل الإشارة إلى استقرار المودعة والمتاركة بين طرفي الخطاب الذي تضمّنه التّعبير بالجملة الاسمية، فهذا من الجمل التي تحمل في عمقها نسبة فعلية، وإن كانت من حيث الشّكل اسمية، وهو ما يفسّر طريقة الجمع بين اللفظ والمعنى في هذا الموضع، بدليل أنّ سيبويه ذكر عقب ذلك عامل الرّفعة، وهو معنى الفعل، ولم يقدّره، وإنّما قال هو بمنزلة لفظك بالفعل⁷.

ورأى بعضهم إعرابا آخر فقال: (سلام: خبر مبتدأ محذوف تقديره: سلامي سلام مرفوع بالضمة المنونة. عليكم: جارّ ومجرور متعلّق بسلام...)⁸ ومن فرّ إلى هذا كأنّه ابتعد عن تأويل الابتداء بالنّكرة، وبهذا الاعتبار نعدّ التّركيب ممثّلا بصورة الجملة البسيطة.

¹ - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانها، 161/4.

² - ينظر: الدّر المصون، 649/4.

³ - إعراب القرآن الكريم وبيانها، 376/2.

⁴ - ينظر: التّبيان في إعراب القرآن، ص 290. الفريد في إعراب القرآن المجيد، ص 593.

⁵ - ينظر: المحرّر الوجيز، 371/7. تفسير البحر المحيط، 143/4. الدّر المصون، 649/4.

⁶ - الكتاب، 326/1.

⁷ - ينظر: نفسه، 326/1.

⁸ - بهجت عبد الواحد الشّيعلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، ط 1، مكتبة دنديس، عمان، 2001م، 283/3.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ومن صور هذا التّمط أيضا قوله تعالى: {كُلٌّ مِّنَ الصّٰلِحِينَ} [الأنعام: 85] والمسوّغ للابتداء بالنّكرة كما هو واضح هو معنى الإضافة أي: كلّهم؛ فهو باعتبار ذلك معرفة، ولكنّه في ظاهر اللفظ نكرة، وهو ما اعتبرناه هنا، وقد كنّا ذكرنا ذلك في مستهلّ هذا المبحث؛ لأنّنا رأينا أن ننظر إلى المكوّنات الظّاهرة وترتيبها فقط. وممّن ذكر ذلك من المعريين محمّد علي طه الدّرة¹ والخبر محذوف على قول، وهو نفس الجارّ والمجرور على رأي آخر. وقد لاحظنا أنّ هذا التّمط مرتبط في حقيقته بالعامل التّصّب في الظّرف.

التّمط الثّالث: الخبر شبه جملة أو محذوف + المبتدأ معرفة.

الصّورة الأولى: الخبر جارّ ومجرور أو محذوف + المبتدأ اسم موصول.

وذلك في قوله تعالى اسمه: {وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} [الأنعام: 13] وجزءا الجملة الاسميّة هما الجارّ والمجرور {لَهُ} والاسم الموصول {مَا}. قال السّمين عن {مَا} في هذا الموضع بأنّها بمعنى الذي لا غير². ولم نتحدّث عن طبيعة شبه الجملة فيما سبق، وأنّ أن نذكر شيئا عنها باعتبار أنّ الحكم عليها سينتج عنه تحديد وظيفتها إذا وقعت في محلّ له تعلق بما قبلها.

وذكر سيبويه قاعدة للجارّ والمجرور والظّرف عموما وهي أنّ كلّا منهما مخالف للمبتدأ، وذلك في سياق إثباته لرفع المبتدأ؛ إذ ربّما ظنّ ظانّ أنّه مرفوع بهما في نحو: فيها عبد الله قائما، و عبد الله قائما فيها، وهو ما مثّل به سيبويه، وفي ذلك يقول: (فَعَبْدُ اللَّهِ ارْتَفَعَ بِالْإِبْدَاءِ؛ لِأَنَّ الَّذِي ذَكَرْتَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ لَيْسَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْضِعٌ لَهُ، وَلَكِنَّهُ يَجْرِي جَرَى اسْمِ الْمُبْنِيِّ عَلَى مَا قَبْلَهُ.)³ ويشير هذا النصّ إلى قاعدة البناء الأصليّة للإسناد الاسميّ، وهي اعتبار البنية الأساسيّة ذات الشّكل: اسم معرفة + اسم نكرة، فتجعل المعرفة مبتدأ وإن تأخرت طردا لقاعدة البناء، وبهذا يصحّ أن نفهم من قول سيبويه أنّه يقصد تنكير شبه الجملة حملا على الأصل في الخبر. ونفهم منه شيئا آخر وهو أنّ النّكرة والمعرفة لا تكون إلّا في الأسماء المفردة. يدلّ على ذلك أنّه ذكر عددا من الأبواب وفي كلّها كان الوصف بالتّنكير والتّعريف للاسم، ثمّ إنّ النّحاة بعده فصلوا في أحكام المعرفة والنّكرة في باب المفردات، وأظهر ما

¹ - ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، 337/7.

² - ينظر: الدّرّ المصون، 553/4.

³ - الكتاب، 88/2.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

يكون هذا المنهج في المفصل للزّحشرّي والكافية لابن الحاجب ثمّ توالى على ذلك المصنّفات كما في أعمال ابن هشام وابن مالك.

ولا نختلف في كون شبه الجملة من الظرف أو الجارّ والمجرور أنّها ليست من الجمل، ولا المفردات، أي أنّها تركيب ذو طبيعة خاصّة، فهل يوصف هذا النوع بالتّعريف أم بالتّكثير أم أنّه غير موصوف بأيّ منهما؟ الحقيقة أنّ هذه الجزئية لم يتطرّق لها أكثر النّحاة، ومع ذلك نجد بعضا منهم كالصّبّان قد حاول إبداء رأيه فيها فانتهى إلى مقاربتهم بالجملة باعتبارهما أقرب شبهها بها، فما يقال في الثلاثة عنده شيء واحد، وملخص رأيه أنّ المسألة فيها تفصيل بحسب الموصوف فإنّ هو كان نكرة أو معرفة محضتين فالعناصر الثلاثة السابقة في محلّ نعت للنكرة أو حال للمعرفة، ولكن إذا كانت النّكرة محمولة على المعرفة أو المعرفة محمولة على النّكرة فالأقسام الثلاثة محتملة للنعت والحال¹. بمعنى أنّ الجملة أو شبهها لا توصف بتكثير ولا تعريف، وإنّما الوصف لموقعه فقط، كما أنّ هذا الموقع ليس دوماً يكون صالحاً لأحدهما باعتبار التّكثير والتّعريف بإطلاق، بل إنّّه راجع أيضاً إلى طبيعة التّكثير والتّعريف نفسه، من كونه خالصاً أم لا. وتأوّل الدّمامينيّ حسب ما نسبته إليه الصّبّان (من كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلّقه معرفة).²

ووافق عبّاس حسن من المحدثين على ما ذهب إليه الصّبّان في اعتبار المتعلّق المقدّر بعد المعرفة المحضة، فجعل الظرف في هذه الحالة صفة³. أي أنّ المتعلّق يصحّ أن يقدر معرفة، وما دام عاملاً فهو مؤثّر في المعنى، وبهذا يصحّ أن يكون نعتاً. ولكنّ عبّاس حسن توسّع فزاد أنّ الظرف نفسه أو الجارّ والمجرور يمكن أن يكون نعتاً للمعرفة أيضاً، مع صحّة الحاليّة، والقاعدة في ذلك أنّ الحاليّة، تمتنع في حالة واحدة وهي كون الموصوف نكرة محضة⁴. ويبقى المجال واسعاً أمام القرائن الدّالة على المعنى؛ إذ هو المعتبر في جميع المواقف التحليليّة.

وينطبق الحكم نفسه على قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ} [الأنعام: 25] مع الاحتفاظ بالفارق الدّلاليّ للألفاظ المعبّرة عن الصّورة المذكورة، فهنا قد استعمل اسم موصول موضوع للدّلالة على العاقل، وما دخل في تكوين

¹ - ينظر: محمّد بن عليّ الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الزّؤوف سعد، المكتبة التّوفيقية، 179/1.

² - نفسه، 179/1.

³ - ينظر: التّحو الوائي، 477/3.

⁴ - ينظر: نفسه، 477/3.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

الحالة السّابقة هو اسم موصول دالّ على غير العاقل، ولاختلاف المعنى المقصود خولف بين البنيتين الوظيفيتين فدخل كلّ مكوّن في الموضع المناسب لسياق الحديث.

وأشار الطّاهر ابن عاشور -رحمه الله- إلى علّة اختيار التّعبير بالموصول {مَنْ} في هذا الموضع، وهو الدّلالة على انتقال الكلام إلى أحوال قد اختصّ بها عقلاؤهم، يقول في ذلك: (وهم يربأون بأنفسهم عن أن يقابلوا دعوة الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- بمثل ما يقابله به سفهاؤهم من الإعراض التّام).¹ ومن طرق ذلك أنّهم لجأوا إلى التّظاهر بالحلم والأناة والإنصاف؛ حتّى يتّخذوا ذلك ثكأة ومستندا يجعل العوامّ يركنون إليهم ويطمئنّون على قدرة كبرائهم في إبطال حجج النّبوة.

الصّورة الثّانية: شبه جملة + اسم مرفوع مضاف إلى معرّف بال.

من ذلك قوله تعالى: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ} [الأنعام: 59]

الصّورة الثّالثة: شبه جملة + اسم مرفوع مضاف إلى ضمير متّصل.

كما في قوله تعالى: {ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ} [الأنعام: 60] وقوله تعالى: {إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ} [الأنعام: 108]

الصّورة الرّابعة: شبه جملة + اسم مرفوع معرّف بال.

وتتّضح هذه الصّور في الأمثلة الآتية: {أَلَا لَهُ الْحُكْمُ} [الأنعام: 62] وقوله: {وَلَهُ الْمُلْكُ} [الأنعام: 73]

النّمط الرّابع: المبتدأ نكرة + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع.

كما في قوله تعالى: {قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِّنْ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ} [الأنعام: 63]

¹ - تفسير التّحرير والتّنوير، 179/7.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

النّمط الخامس: شبه جملة + اسم نكرة.

الصّورة الأولى: شبه جملة + اسم نكرة مرفوع.

وتتمثّل في قوله تعالى: {لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ} [الأنعام: 67] ومثلها قوله تعالى: {لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى} [الأنعام: 71] فـ {لَهُ} جازّ ومجرور متعلّق بمحذوف خبر. و {أَصْحَابٌ}: مبتدأ مؤخّر مرفوع¹. وقوله: {وَمِنَ النَّخْلِ مِمَّنْ طَلَعَهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ} [الأنعام: 99] ولا بأس من ذكر إعراب هذا التركيب كما ورد في بعض كتب الأعراب²: {مِنَ النَّخْلِ}: جازّ ومجرور متعلّق بمحذوف خبر مقدّم، {مِمَّنْ طَلَعَهَا}: جازّ ومجرور في محلّ رفع بدل بعض من كلّ، {قِنْوَانٌ}: مبتدأ مؤخّر مرفوع. {دَانِيَةٌ}: نعت مرفوع.

الصّورة الثّانية: شبه جملة + جازّ زائد + اسم نكرة مجرور.

كما في قوله تعالى: {وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 69] ونوضّح إعرابياً³ هذه الصّورة كما يلي: {مَا} نافية لا عمل لها عند قوم، وعاملة عمل <<ليس>> عند آخرين. {عَلَى الَّذِينَ}: جازّ ومجرور إمّا في محلّ رفع خبر مقدّم أو متعلّق بمحذوف خبر مقدّم. {مِنْ حِسَابِهِمْ}: جازّ ومجرور متعلّق بحال من {شَيْءٍ} لأنّه صفة مقدّمة له. {مِنْ شَيْءٍ}: {مِنْ} حرف جرّ زائد للتوكيد. {شَيْءٍ}: اسم مجرور لفظاً مرفوع -أو منصوب اعتباراً بعمل <<ما>> - محلاً لأنّه مبتدأ مؤخّر أو اسم <<ما>> مؤخّر إذا قلنا بإعمالها.

ومن خلال الجمل الاسميّة بأنماطها السّابقة تبين لنا وجهة الطّرح النّحويّ لظاهرة التّصرّف الإعرابيّ في التّراث اللّغويّ العربيّ، علامة ذلك أنّ النّسبة بين ما ثبتت حركة آخره أو تغيّرت كادت أن تكون متساوية، فقد أفرز الاستقراء التّام للصّور والأشكال التي تضمّنتها أنماط الجمل الاسميّة في سورة الأنعام ما يلي:

- الاعتماد على الأسماء المبنية؛ فقد ورد في النّمط الأوّل -مثلاً- من الجمل الاسميّة الرّئيسة المجردة 12 صورة

من مجموع 15. أي بنسبة تقارب 87%.

¹ - ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 252/3.

² - ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه، 421/2. والإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 286/3.

³ - ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 247/3. والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 183/4. وإعراب القرآن الكريم وبيانه، 391/2.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

- تنوّعت صور التّعبير بالأسماء المبنية؛ فجاءت موزّعة على أحد طرفي الإسناد تارة، وعلى كلا طرفيه تارة أخرى، كما يبدو في قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي}. وجاء النمط الثّاني بالبناء على حركة الأخير في 5 صور من أصل عشرة. أي بنسبة 50%. وجاء في حال الجملة المنسوخة -وهي الجمل التي يبدو فيها أثر العوامل اللفظية واضحة- في النمط الأوّل منها ممثلاً بخمس صور من ثمانية، وفي بعض منها لم يظهر أثر العامل وإن كان من المعربات كما في نحو قوله تعالى: {وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ} [الأنعام: 29]. وورد النمط الثّاني بـ 7 من 9، بينما تمثّل النمط الثّالث والسّابع والعاشر بواحدة من واحدة، في حين جاء النمط الرّابع ممثلاً بـ 6 صورة ذات أسماء مبنية من 7، أحد السّبعة إعرابه مقدّر. وجاء كلّ من النمط السّادس والسّابع والثامن والتّاسع بالبناء في كل صورة من صوره، بينما أتى نصف صور النمط الخامس مبنياً. وقس على ذلك كلّ الأنماط الأخرى في حالة الجملة الاسمية المركّبة أو التي احتملت البساطة والتّركيب.
- يلاحظ على بعض الأسماء التي دخل عليها حرف الجرّ الزائد أنّها بقيت محتفظة بوظيفتها النّحوية (الخبر) رغم تغير حركتها إلى الجرّ ممّا يعطي مساحة أكبر لمراعاة الموقعية أو الخانية أو المركزيّة الوظيفية، ونعني بذلك تراجع قيمة العلامة الإعرابية في مقابل النمطية التّركيبية التي تعتمد بشكل أساسي على مراعاة مركز الكلمة في التّركيب فتؤدّي وظيفتها النّحوية المعبرة عن حالتها من رفع ونصب رغم ظهور اللفظ بعلامة جرّ.
- يعتبر المنهج الشكلي واضحاً في بيان المحلّات الإعرابية، من خلال إلحاق الأسماء المبنية بها. وكذا في معاملة الأسماء التي تظهر عليها علامات الإعراب بتقدير الحركات عليها. وهذا ما يرفضه المنهج الوظيفي الرّامي إلى ربط دلالة العبارة بالموقف لا تفسير حركة اللفظ.
- يأتي تفسير الانتقال من الإعراب الظّاهر إلى المقدّر والمحليّ منضبطاً بقواعد منطقية وأخرى صوتية أكثر منها دلالية، فقد لجأ النّحاة إلى تعليقات مختلفة بعضها مرتبط بنطق الآخر كما في حالة المقصور أو الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم، أو المنقوص فهنا يتعدّد النطق، وقد يكون متعلّقاً بأمر ذاتي في الكلمة أو العنصر الذي يحتلّ موقعاً معيّناً بحيث لا تتغيّر حركة الآخر مهما كان موقعها¹. وبما أنّ إمكان الإعراب دون اللّجوء إلى العلامات الإعرابية ممّا كان يعلمه النّحاة فلا بدّ من البحث عن السّبب الذي دفعهم إلى القول بالتّقدير والموقعية، وتفسير ظاهرة القول بالإعراب التّقديريّ والمحليّ بأنّها نظرة فلسفية راجعة إلى محاولة ربط البنى التي

¹ - ينظر: لطيفة إبراهيم التّجار، دور البنية الصّرفية في وصف الظّاهرة النّحوية وتعييدها، ط1، دار البشير، عمان، 1993م، ص165، وما بعدها.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

لا تظهر عليها علامات الإعراب بالأصول المجردة في وصف الظاهرة التحوّية¹، يبدو لنا أنّه واقع في صميم التفكير التحوّي الصّحيح. ويتأكّد لنا هذا من خلال إمكان الإعراب في الأنماط السابقة بالاعتماد على الموقعية والرّوابط القائمة بين العناصر التّركيبية التي يمكن أن نستخدمها عليها بالموقعية أو الشّكلية. وعلى هذا التّحو يتمّ التّمييز بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية لوجود أشكال لا تتحقّق فيها الحالة الإعرابية بالعلامة الإعرابية المتوقّعة كما في جمع المؤنّث السّالم المنصوب. أو قد لا تتحقّق أصلاً كما في الاسم المقصور².

- المفردات في شكلها الاستعماليّ هي المعيار الذي ينبغي أن يعتمد في معرفة نسبة نوعي الكلمات إلى بعضها من حيث الإعراب والبناء؛ لأنّ الكلمات المعربة في المعجم تفوق بنسبة كبيرة الكلمات المبنيّة، ومن هنا تبدو قيمة التصرف الإعرابيّ من خلال ربط العلامة بالوظيفة التحوّية حين يراد تحليل مكّونات الاتّصال اللّغويّ إلى عناصرها الدّالة ممثلة بوظيفتها التحوّية، بمعنى آخر أنّ الحركة الظّاهرة في المفردات المبنيّة قد تفقد قيمتها بمعيار العلامة، ولكنّها تبقى محافظة على كيانها في التّركيب باعتبار الموضع الذي تحتله والارتباط الدّلاليّ الذي تحقّقه.

- نستطيع من خلال ما سبق أن نميّز بين نوعين من الإعراب عبّرت عنهما الدّراسة في قسم الظّواهر تحديداً وهما الإعراب البنيويّ والإعراب الوظيفيّ، وهذا من اصطلاحات أحمد المتوكّل فيما أعلم، والفرق بينهما أنّ (الإعراب البنيويّ: تسنده أدوات معيّنة، (إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وتراكيب معيّنة كالإضافة). والإعراب الوظيفيّ: تسنده الوظائف التي تحملها المكوّنات)³ ويتّضح الفرق عند التّعارض، (فإذا توارد على نفس المكوّن إعرابان، إعراب وظيفيّ وإعراب بنيويّ، فإنّ الغلبة تكون للإعراب الثّاني الذي يحجب الإعراب الأوّل)⁴ ومن أمثلته دخول التّواسخ على الجمل الاسميّة التي يكون خبرها جملة فعلية، نحو: {وَلَكِنَّ الظّٰلِمِينَ بِأَيْتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ} [الأنعام: 33] ف{الظّٰلِمِينَ} جاءت منصوبة بـ{لَكِنَّ} وفي الأصل حالتها الإعرابية الرّفع الذي تقتضيه وظيفة الفاعل، ولكنّ هي التي حجبت الرّفع، لقوّة الإعراب البنيويّ فأعربت اسماً لـ {لَكِنَّ} ولم تعرب فاعلاً رغم دلالتها عليه.

¹ - ينظر: دور البنية الصّرفيّة في وصف الظّاهرة التحوّية وتقميدها، ص 168.

² - المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ، ص 98.

³ - نفسه، ص 98.

⁴ - نفسه، ص 99.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

- رصدنا في الأنماط السّابقة وظيفتي المبتدأ والخبر، من غير اعتماد على الشّكل التّركيبيّ وحده، بمعنى أنّنا رأينا أن نعتمد على الإعراب أكثر من أن نركّز على العلاقة الإسنادية نفسها، أو طرفيها، ولذلك كنّا نعبر عن الصّورة أو النمط بالوظيفة التي تؤدّيها المكوّنات في الغالب¹، كما أهملنا المعنى الفعليّ في بعضها.
- دمجنا للأفعال الناقصة ضمن النمط الاسميّ لا يعني أنّنا نفرّ باسميّة الجملة معها، وإنّما باعتبار أنّ التّركيب كان قائما بأصله قبل أن تقيده؛ أي أنّنا نظرنا إليها من زاوية البناء الوظيفيّ الذي تتطلّبه المواقف التعبيرية.
- وأخيرا نعدّ من ضمن المواضع السّابقة ما هو دليل على اعتبار الوظيفة في تحديد نوع الجملة وهذه النتيجة حدّدها اختلاف نحاة المدرستين في حكم التّرتيب بين العامل والفاعل.

¹ - ذكرت في نهاية المطلب الرّابع بعض الصّور معتمدا على الشّكل نفسه، حتّى يتّضح الغرض من سرد الصّور على التّمطية المعتمدة في هذا المبحث.

المبحث الثّاني: دور البنية الوظيفية في النّظام التّركيبي للجملة الفعلية.

نقصد بالبنية الوظيفية ما ينتج عن توسيع البنية الأساسية بإضافة مقيدات تساهم في بنائها من جديد، وأمّا الجملة الفعلية فهي التّركيب الإسنادي الذي بُدئ بفعل، أو هي: (التي صدرها فعل)¹ ويدخل ضمنها الجمل المصدرة بالتّواسخ الفعلية؛ ولهذا مثّل ابن هشام بها لأنواع الجملة الفعلية². وبالنّظام التّركيب فالمقصود به البحث في العلاقات الناشئة بين الوحدات المعجمية، ولا يمكن أن تكون الجملة الفعلية ذات التّمودج التّركيبي: فعل + اسم مرفوع، إلّا تجريدا للبنية الوظيفية من جميع العلائق المتصلة بها، ونحاول في هذا المبحث أن نرصد الدّور الذي تقوم به البنية الوظيفية في الطّروف المقامية المختلفة؛ كي نكشف عن السّلك التّركيبي الذي يعكس أغراض المستعملين لها في التّعبير.

المطلب الأوّل: التّفاعل العلاقي التّحوي والدّلالي.

يبدو أنّ النّظام التّركيبي الوحيد الذي حافظ على العلاقة الدّلائية بين الكلمات هو التّحو، فإذا تحدّثنا عن الارتباط الدّلالي بين الكلمات من نحو: ((طَلَعَتِ الشَّمْسُ))، فلا شكّ أنّنا سنلاحظ علاقة تلاؤمية بين الطّلوع والشّمس؛ لأنّنا نرى ذلك في الواقع، فإذا طبّقنا نظاما آخر وهو التّحو وجدنا أنّ ((طَلَعَتِ)) فعل ماضٍ، و((الشَّمْسُ)) فاعل، وكلّ منهما معنى نحويّ وظيفي، ويرتبط الفعل مع الفاعل عن طريق علاقة نحوية هي الإسناد المؤدّي إلى تكوين جملة فعلية. فالنّظام التّحوي لا ينظر إلى دلالة المفردات، بل يراعي المعاني الصّرفية لها فقط، وحاول مصطفى حميدة أن يحدث بين العلاقتين الدّلائية والنّحوية ارتباطا خاصّا ولو في أمثلة محدودة، فرأى أنّ بعض السّمات الصّرفية راجعة إلى سماتها الدّلائية، فالأسد أو الشّمس أو غير ذلك أشياء محسوسة، وما دامت محسوسة فلا بدّ أن تدلّ على سمة الاسمية، والعدد، والجنس، والسّمات النّحوية للوحدات المعجمية قد ترجع أيضا إلى سماتها الدّلائية، فسمّة اللّزوم في الفعل ((طلع)) مثلا مرتبطة بدلالته في ذاته، فهو -جميع الأفعال اللاّزمة- مفتقر إلى علاقة إسنادية مع الفاعل من حيث دلالاته المعجمية، وهذه الدّلالة نفسها تتنافى مع إنشاء علاقة التعدية بينه وبين مفعول به³. ولو نرجع إلى الأنواع التي رصدها ابن هشام -بشكل عام- سنجدها تدور في نطاق دلالة الفعل، فهي

¹ - مغني اللّبيب، 13/5.

² - ينظر: نفسه، 13/5.

³ - ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص121، 122.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

عنده إمّا مصدرّة بفعل تامّ شامل لأقسام الزّمن الثلاثة، وإمّا أن يجعل في صدرها فعل ناقص مؤثّر في معنى جملة أخرى ولفظها، ويظهر أثر دخوله على الجملة الاسميّة بأحد شكلين: فعل ناقص + مرفوع + منصوب. أو: فعل ناقص + منصوبان. ويعني بذلك كان وأخوتها، أو ظنّ. أي أنّ الاحتكام إلى التّغيّر الدّلاليّ للجملة الفعلية بواسطة الفعل وحده كان أحد المنطلقات المهمّة في الفكر التّحويّ.

أمثلة تطبيقية:

المثال الأوّل: قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ} [الأنعام: 2] ورد في هذا التّركيب تقييد للفعل بالمفعول به والجارّ والمجرور، إلّا أنّ كون النّاس جميعاً مخلوقين من طين قد يتعارض في ظاهره مع الحقيقة التي خبرها النّاس من الواقع، وهي طريقة التّشكّل المعروفة؛ ومن أجل هذا ذهب جمهور المفسّرين إلى أنّ الآية على معنى: خلق أباكم آدم من طين، ونسب ابن عطية هذا القول لعدد منهم كقتادة، ومجاهد، والضّحّاك، وغيرهم، وراه الأليق بالشّريعة¹. ويبدو أنّ هذا يدخل في النّظام اللّغويّ ضمن طرائق هدر العلاقات الدّلاليةّ بين الوحدات المعجمية؛ لأنّ العلاقة الدّلاليةّ بين فعل الخلق والنّاس غير متلائمة، المعاني الخارجيّة النّاتجة عن ظروف غير لغويّة، ولكنّها في نفس الوقت مقبولة من النّاحية التّحويّة، ولولا ذلك لما قامت بدورها في تقييد البنية الأساسيّة بجنس من أجناس الخلق وهو الطّين. ويؤيّد هذا أنّ أغلب المعربين رأوا صحّة تقييد الجارّ والمجرور {مِنْ طِينٍ} بـ {خَلَقَكُمْ} باعتبار حرف الجرّ هنا دالّ على بدء الخلق، وهي التي يسمّيها النّحاة بابتداء الغاية²، ويدلّ هذا التّعليق ضمناً على صحّة المحتوى الدّلاليّ للجملة، وعند التّمحيص نجد أنّ هناك بعداً تركيبياً آخر قد اختزل في البنية الظّاهرة، وهو ما يوضّحه الوجه الآخر من وجهي تعليق الجارّ والمجرور، فقد ذكر الهمدانيّ وغيره أنّ حرف الجرّ {مِنْ} يحتمل معنى البيان، وفي هذه الحالة يكون تقدير المعنى: ((خَلَقَ أَصْلَكُمْ كَائِناً مِنْ طِينٍ))³ ومن خلال هذا التّقدير نستنتج أنّ النّحو يساهم في إنشاء علاقات دلاليةّ جديدة بعد إهدار العلاقات القديمة عن طريق حذف وحدة معجميّة ظاهرة وتعويضها ببنية مضمرة، ويستعمل لذلك طرائق أخرى كالتمشابهة وعلاقات المجاز العقليّ المعروفة، ويكون الغرض من كلّ ذلك توسيع مجالات الاستعمال اللّغويّ، بغية تحقيق الكفاية التّداوليّة الممكنة.

¹ - ينظر: المحرّر الوجيز، 312/7.

² - ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، 540/2. الدّر المصون، 526/4. اللّباب في علوم الكتاب، 14/8.

³ - الفريد في إعراب القرآن المجيد، 540/2.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

المثال الثّاني: يقول الله تعالى: {كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ} [الأنعام:6] تضمّن التركيب كلمة {قَرْنٍ} وهي تدلّ في الواقع على ((النّاس)) و((الزّمان)). ولا نريد أن نخوض في أقوال المفسّرين وعلماء الأصول في حال احتمال اللفظ للاشتراك والمجاز — كما في هذه الآية — وأيّهما يرجّح، وهل يمكن حمل الكلمة السابقة على الحقيقة¹؟ لا نختّم بذلك كلّها، وإنّما نريد أن نركّز في هذا الموضوع على العلاقة الدّلالية بين {أَهْلَكْنَا} و{قَرْنٍ} من جهة وبين {أَهْلَكْنَا} و{كَمْ} من جهة أخرى. وهل يصحّ أن تتطابق العلاقة الدّلالية مع العلاقة النّحوية للعناصر الثلاثة؟

نلاحظ أنّ العلاقة بين {أَهْلَكْنَا} و{قَرْنٍ} إذا كانت بمعنى ((الزّمان)) فإنّها غير مقبولة دلاليّاً، ولكنّها مقبولة نحويّاً؛ لأنّها على نمط: فعل + فاعل + مفعول. بينما إذا حملنا {قَرْنٍ} على معنى ((النّاس)) فُبلت دلاليّاً ونحويّاً، وهذا يعني أنّه لا يحدث التّطابق بين العلاقتين باستمرار. ومن أجل هذا لما نبحت الوجوه الإعرابية نجد النّحاة والمفسّرين يحاولون ربط دلالة {كَمْ} بـ {قَرْنٍ}، فإذا كانت الأولى بمعنى الأشخاص فالمعنى النّحويّ المناسب لهذه الدّلالة هو المفعول به²، وإذا كانت الثّانية هي التي تحمل الدّلالة على الأشخاص فإنّها في هذه الحالة مفتقرة إلى التّبعيض الذي دلّت عليه ((منّ التّبعيضية)) ومن النّاحية النّحوية تؤدّي وظيفة المفعول به³. ونلاحظ في ضوء العلاقات النّحوية والدّلالية دور البنية الوظيفية في تنظيم الجملة الفعلية، وهذا ما يتجلّى بوضوح حين نستعمل الأنماط الجديدة النّاتجة عن المعاني النّحوية الوظيفية التي ذكرناها في التّحليل السّابق، وهي كالآتي: فعل + فاعل + مفعول، وهذا هو النمط الأساسيّ، وهو الأشهر، ونلاحظ أنّ هذا النمط يتحوّل أحياناً إلى مفعول + فعل + فاعل + تمييز. نظراً لاعتبار دلاليّ معيّن، ثمّ قد يحتل أن يكون على النمط الآتي: ظرف زمان + تمييز محذوف + فعل + فاعل + مفعول به، وفي هذا الأخير نلاحظ احتفاظه بأغلب مواقع النمط الأصليّ، وقد يكون على نمط آخر شبيه به وهو: مفعول مطلق + تمييز محذوف + فعل + فاعل + مفعول به.

¹ - الدّرّ المصون، 539/4، الباب في علوم الكتاب، 32/8.

² - ينظر: الدّرّ المصون، 535/4. الفريد في إعراب القرآن المجيد، 545/2. التفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 111/7.

³ - ينظر: الباب في علوم الكتاب، 28/8.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ونستطيع أن نعبر عن هذه الأنماط بطريقة نحوية محضة تتجلى فيها التقديرات الإعرابية كما يأتي: {كَمْ}: مفعول به بـ {أَهْلَكْنَا} و {مَنْ قَرَنَ} تمييز. وقد يكون المعنى الوظيفي على التقديرين الآتين: كم زمانا أهلكنا فيه قرنا. أو كم مرة أهلكنا من قرن¹.

نستنتج من المثالين السابقين أنّ علاقة التعدية قد نتجت عن السمة الدلالية الملائمة لكل فعل، ممّا يعطي الأولوية للفعل في أن يكون محورا أساسيا في الجملة الفعلية من الناحية النحوية والدلالية على حدّ سواء، وفي ذلك برهان واضح على أنّ تقديم الفعل على فاعله لم يكن مجرد رأي تفرّد به نخاة البصرة، بمعنى أنّه لم يكن خاضعا لنظام النحو وحده، بل هو مرتبط أيضا بنظام العلاقات الدلالية، بعبارة أخرى نظام تركيب البنية الوظيفية هو مجموعة من العلاقات المعقدة، تنتج في إطار علاقة مجردة هي علاقة الإسناد التي يكون الفعل هو المسؤول المباشر عن توجيهها الدلالي - كما بيّنا في حالة اللزوم ويقاس عليه التعدّي - ثمّ تنشأ في ضوء ذلك علاقات إضافية تراعي الشروط الدلالية، بدليل أنّنا بعض الكلمات السابقة لم تقم بوظيفتها النحوية إلّا في مجال دلاليّ معيّن.

ويبدو لنا أنّ أغلب حالات الفعل تكون كذلك، حتّى تلك التي يبدو في ظاهرها انفصال النحو عن الدلالة، نعني بذلك النظرة الشكلية التي تبرز في تعريف الفاعل؛ فهو لا يعني عندهم من أوقع الفعل، وإنما هو: (كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والتّفي سواء).² فمن الناحية الدلالية لا يسمّى الاسم المرفوع في حالات معيّنة فاعلا؛ كما في الأمثلة الآتية: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ} [الأنعام: 40] وقوله: {هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ} [الأنعام: 47] وقوله: {وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ} [الأنعام: 51] وقوله: {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ} [الأنعام: 52] وقوله: {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ} [الأنعام: 91] فيتّيان العذاب، وإهلاك الظالمين، وحصول الإنذار، ووقوع الطرد، وإقدار الله جلّ جلاله، كلّها مضامين صيغ صرفية لأفعال غير واقعة من حيث الدلالة، ولكنّها في السياقات النحوية فواعل؛ لأنّها جاءت على صورة: مسند + مسند إليه. وصرّح ابن يعيش بمفهوم الفعل عند النّحاة بشكل عامّ بأنّه لا يراعى فيه الدلالة حين قال: (وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي).³ ومع ذلك هو فاعل في العرف النحويّ، وما دام

¹ - ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد، 545/2.

² - شرح المفصل للزمخشري، 200/1.

³ - نفسه، 201/1.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

كذلك فلا بدّ أن يكون له ارتباط دلاليّ، وإلّا لكان التّركيب فاسداً؛ لأنّ التّركيب التّحويّ وظيفته الأساسيّة هي إبراز معنى دلاليّ واحد في الجملة¹، يقول مصطفى حميدة في هذا السياق: (ما العلاقات السياقيّة التّحويّة إلّا وسيلة ذكيّة أوجدها اللّغة لإبراز العلاقات الدّلاليّة التّجريدية في صورة تركيبيّة).² وهذا يؤيّد ما عقدنا له المطلب الحاليّ؛ لأنّ الهدف هو معرفة العلاقة بين التّحو والدّلالة، وهو ما يتّضح في الاستعمال والتّواصل اللّغويّ، القائم على استدعاء جميع العناصر الضّروية لدفع اللّبس.

ولمّا كانت الصّلة بين المعاني الدّلاليّة والتّحويّة قويّة وجدنا في التّراث التّحويّ من يقيم علاقة بين مدلول الأشياء والموجد له، ففرّق بعض النّحاة بين الفاعل الذي يحدث الدّات ويوجدّها وبين الفاعل الذي يتصرّف في الدّات الموجودة، وبهذا ظهر تيار آخر يمثّله ابن الحاجب وابن هشام الأنصاريّ التّحويّ، حيث فرّق لأوّل مرّة بين الفعل الذي يتعلّق بالأشياء الموجود قبله، وبين الفعل الذي يوجد مع وجود مفعوله، وهنا يقف المعربون موقفين من كلمة {السّموات} في قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ} [الأنعام: 1] وتبّه ابن هشام -هنا- على هذا الفرق من خلال بيانه لموضع الخلل؛ فرأى (أنّ الذي غرّ أكثر التّحويّين في هذه المسألة أنّهم يمثّلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنّما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الدّوات، فتوهّموا أنّ المفعول المطلق لا يكون إلّا حدثاً، ولو مثّلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنّه لا يختصّ بذلك؛ لأنّ الله تعالى موجد للأفعال والدّوات جميعاً لا موجد لهما في الحقيقة سواء سبحانه وتعالى).³ وسبقه إلى هذه الفكرة ابن الحاجب كما في الأمالي، ولكنّه وضّحها من ناحية أخرى، وهي أنّ الوهم قد جاء النّحاة من جهة (أنّهم لم يعهدوا في الشّاهد مصدراً إلّا وهو غير جسم، فتوهّموا أنّه لا مصدر إلّا كذلك).⁴ ونجد عند ابن الحاجب أصلاً يبيّن عليه هذه الفكرة وهو أنّ المخلوق هو الخلق، أي أنّ السّموات هي نفسها في معنى المصدر، ولذلك وازن بين: خلق الله خلقاً، وخلق الله السموات. منتهياً إلى أنّ الوظيفة التّحويّة لكلّ من ((خلقاً)) والسموات هي المفعوليّة المطلقة، مع ملاحظة التّأكيد والإطلاق في الأولى،

¹ - ينظر: نظام الارتباط والتّربط في تركيب الجملة العربيّة، ص 135.

² - نفسه، ص 136.

³ - مغني اللّبيب، 579، 580/6.

⁴ - أبو عمرو عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدّارة، دار الجليل، بيروت، دار عمّار، عمان، 1989م، 703/2.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

والتّخصيص والبيان في الثّانية¹. ومع أنّ هذه الفكرة لم تكن موجودة من قبل سوى مع ابن الحاجب وابن هشام²، فإنّ جميع النّحاة الذين جاؤوا من بعدهما لم يتابعوها على هذا؛ ويبدو لنا أنّ ذلك راجع إلى إضافة شروط دلالية لم تكن موجودة من قبل كالذي رأيناه من اشتراط وجود الذات قبل الفعل حتّى تكون الكلمة مفعولا مطلقا، (وبذلك يكون التفسير الدلاليّ النّحويّ مركّبا من ((المعنى الأساسيّ)) وهو معنى العلاقات بين الوظائف النّحويّة بشروطها، ومن اختيار المفردات التي تشغل هذه الوظائف معا.)³ فالمعنى الأساسيّ هو المتولّد من السّياق النّحويّ إذا حافظ التّركيب على الشّروط التي من شأنها إقامة علاقة نحويّة بين الكلمات كالإسناد ومحدّداته، وأمّا الاختيار فهو الجانب الأهمّ في حصول الدّلالة، وبناء على هذا الاختيار تتوقّف الوظائف النّحويّة.

وبهذا نستطيع أن نستنتج أيضا أنّ الشّروط الدلالية هي وجه آخر من وجوه ربط المعنى النّحويّ بالمعنى الدلاليّ. وأنّ نظام الجملة لا يقوم إلّا على المواءمة الدلالية بين الكلمات، وهذا الأخير يتوقّف على الاختيار.

المطلب الثّاني: دور الموقعية التّركيبية في النّاتج الدلاليّ.

نقصد بالموقعية الصّور التي تعبّر عن الأنماط النّحويّة المعروفة عند النّحاة، ونخصّ في هذا المطلب التّعبير بالجملة في موضع المفرد، باعتباره أوّلا نمطا تركيبيا بارزا يوازي الدور الذي تؤدّيه المفردات في القيام بالوظائف النّحويّة، ومن ناحية أخرى قد يمكننا عدّه نمطا عدوليا؛ لأنّه إذا كان الأصل في الجمل الاستقلال الإعرابيّ أو التّركيب⁴، فإنّ المفرد بعكس ذلك لأنّه بحاجة إلى تعلق بالمكوّنات المجاورة، والذي منحه هذا الحقّ المواقع الوظيفيّة القائمة على وجود علاقات ترابطيّة خاصّة بين الأبواب النّحويّة.

وعلى ضوء الاستنتاج الأخير -المسجّل في نهاية المطلب السّابق- نستطيع أن ندرك سبب تقسيم النّحاة للجملة بحسب الموقعية، فقد رأينا أغلبهم يولي اهتماما بالغا بالتراكيب التي تقع في المواضع المختلفة من الجملة، ويظهر ذلك بوجه لافت في المرحلة التي ظهر فيها ابن هشام بفكره التّركيبيّ، ومن أهمّ المحاور التي ركّز عليها في بحثه، أنّه فصل في أنواع الجمل، ووضع لذلك معايير وأساسا، وضوابط منهجيّة تحكم نظامها التّركيبيّ والدلاليّ، ومما يدلّ على أنّ

¹ - ينظر: أمالي ابن الحاجب، 702/2.

² - نسب ابن هشام إلى الجرجانيّ أيضا القول بها، ولم أجد ذلك عنده حسب ما أمكنني بحثه. ينظر: مغني اللبيب، 580/6.

³ - النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدلاليّ، ص 49.

⁴ - ينظر: شرح الرّضويّ على الكافية، 238/1.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

الفكر التّحويّ كان يعطي أهميّة للمواقع أنّ الرّضيّ لما ذكر محلاتّ الجمل قال: (واعلم أنّ صيرورة الجمل ذات محلّ من الإعراب بعد أن لم تكن، لا يدلّ على كونها بتقدير مفرد، بل يكفي في صيرورتها ذات محلّ وقوعها موقع المفرد).¹ أي أنّ الذي يستحقّ موقعاً من الإعراب بالأصالة هو المفرد² أو ما ينزل منزلته³، أمّا الجملة فالأصل فيها الاستقلال، وبهذا لا يكون لها محلّ.

وأشار الرّضيّ إلى ضابط مهمّ في صيرورة الجملة ذات محلّ، وهو أن تقع موقعاً يصحّ وقوع المفرد فيه. وهذا رأي يبدو في ظاهره مخالفاً لمذهب ابن هشام الذي يقول: (الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب، وهي سبع، وبدأنا بها لأنّها لم تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل).⁴ وسواء قلنا بهذا أم بالأوّل فإنّ الأمر الذي يهمّنا هو لماذا أمكنهم أن يؤوّلوا بعضها دون بعض؟ وهل لذلك علاقة بالانفصال الدّلاليّ والتّركيبيّ أم لا؟

والحقيقة أنّ النّحاة العرب قد التزموا في استعراضهم لوظائف الجملة نفس الطّريقة المستعملة في المفردات، وذلك باستعمالهم التّأويل متى ما استطاعوا إليه سبيلاً. ورأى بعض الدّارسين المعاصرين أنّ هذه الطّريقة قد أدّت إلى إهدار كثير من المعاني، ممّا يجعلها تقترب من الجانب الشّكليّ⁵، وتتفق التّمطية والشّكلية على إهمال جانب المعنى⁶. ونحن إذ نقدّم هذا العرض المختصر هنا فإنّما نهدف إلى الاستدلال على أنّ الشّكل أو التّمط البنيويّ مهما حاولنا فصله عن المعنى فإنّه يأبى الانفصال، وهذا ما نوّد إثباته في ضوء منهج النّحاة القائم - كما ذكرنا - على تأويل الجمل بالمفردات، وينبغي أن نشير هنا إلى أنّ المعايير الّتي يعتمد عليها الواصف لا تتقيّد بضوابط محدّدة، وإنّما تختلف باختلاف طبيعة الأبنية الخاضعة للتّحليل، وبهذا تفرّق القواعد الدّلالية عن القواعد النّحوية⁷.

¹ - شرح الرّضيّ على الكافية، 246/1.

² - ينظر: شرح المفصل للزمخشريّ، 243/2.

³ - كالمضاف والمضاف إليه والموصول وصلته، والمنعوت ونعته.

⁴ - مغني اللّبيب، 39/5.

⁵ - ينظر: نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، ص 40.

⁶ - ينظر: الأنماط الشّكلية لكلام العرب، نظريّة وتطبيقاً، (20، 21/1). (59/1)، وما بعدها.

⁷ - ينظر: ظواهر تركيبيّة في مقابسات أبي حيّان التّوحّيديّ، ص 199.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ويعرض التّحاة والمفسّرون آراءهم في تحليل جملة مفيدة أو تامّة¹ في نحو قوله تعالى: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1] من خلال التّمييز بين العناصر الرّئيسة وهي الممتلئة لمواقع العلاقة الإسنادية، وعلى ضوء ذلك نلاحظ أنّ جمهور التّحاة يعرب الاسم الموصول بحسب الموقع الذي يحتلّه في التّركيب، من غير أن ينظروا إلى معناه التّداولي؛ لأنّه يعدّ في نظرهم من المبهمات التي لا تتحدّد إلّا بالصّلة²، ومع ذلك يعربونه في هذه الآية مبتدأ، أو بتعبير أدقّ أنّهم يفترضون له محلاً إعرابياً هو الرّفع؛ لأنّه واقع في موضع المبتدأ في هذه الحالة. وأمّا بالنّسبة للخبر في هذه الجملة فهو جملة {يَعْدِلُونَ} وما يلفت نظرنا أنّ جمهور التّحاة ساووا بين الوظيفة المؤدّاة بالجملة والمفرد، إذ يكفي أن تقع في موقعه، ولكن هذا لا يعني أنّهم أجمعوا على هذه الفكرة، فقد وجدت في التّراث التّحويّ بعض المحاولات التي تولي اهتماماً بالفروق الدّلالية للعدول عن استعمال المفرد إلى الجملة، ومن هذا ما نبّه عليه الفارقي³ في حالة وقوع الخبر جملة، إذ يعدّ ذلك -عنده- دليلاً على اختلاف مدلول كلّ من المبتدأ والخبر⁴. وأمّا المحاولات التي جاءت بعده فإنّ جلّها -لأنّنا لم نستقر جميع أقوال التّحاة- يبحث في الرّابط الذي يصل بين الجملة والمبتدأ، ومع ذلك لا نعدم إشارات إلى المعنى الذي نبّه عليه الفارقيّ آنفاً، فمن ذلك محاولة الرّضيّ التّفريق بين نوعين من الجمل الواقعة خبراً، فهي إمّا أن تكون نفس المبتدأ في المعنى أولاً تكون⁵، وما يهّمنا هنا هو أنّه أشار -ولو من غير قصد- إلى وجود علاقة دلالية تربط بين المبتدأ والخبر الجملة، ويبدو لنا أنّه إنّما فعل ذلك؛ لأنّها في رأيه قائمة مقام المفرد، ومّا هو معروف نحواً أنّ الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى، وبالرّغم من ذلك لا بدّ أن يتحمّل ضميراً، إذا كان مشتقّاً في مذهب البصريّين ومطلقاً عند الكوفيّين؛ أي سواء كان مشتقّاً أو جامداً⁶.

1 - فرّق بعض الدّارسين بينهما بجعل مفهوم لكلّ منهما، فالثّامّة هي المكوّنة من مسند ومسند إليه، وأمّا المفيدة فهي المعبّرة عن مراد المتكلّم بحيث تنتهي بانتهاء فكرته. ينظر: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التّعليل في التّحو العربيّ، بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشّروق، عمان، 2000م، ص140.

2 - لا يبعد في نظرنا أنّهم ينزلونه منزلة الصّفة والموصوف، والمضاف والمضاف إليه.

3 - هو سعيد بن سعيد الفارقيّ أبو القاسم التّحويّ، من أبرز شيوخه ابن خالويه، له تصانيف منها كتاب تفسير المسائل المشكّلة في أوّل المقتضب، مات مقتولاً بالقاهرة، سنة 391هـ. ينظر: شهاب الدّين أبو عبد الله ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عبّاس، ط1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1993م، 1367/3.

4 - ينظر: أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994م، 133/4.

5 - ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية، 238/1.

6 - ينظر: شرح المفصل للرّمحشريّ، 228، 229/1.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

من كلّ هذا يتجلى لنا أنّ النّحاة العرب لم يكونوا على فكرة واحدة في نظرهم الدّلالية وإن اتفقوا على النّاحية التّركيبية، إذ لاحظ بعضهم - كما أشرنا - عدم جدوى الانتقال إلى التّعبير بالجملة ما لم يكن ثمت معنى جديد تضيفه إلى مجموعة المعاني¹، ونستطيع أن ننظر من زاوية أخرى إلى قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضَ} [الأنعام: 1] في ظلّ المحاولات الرّامية إلى تفسيرها نحويًا ودلاليًا. ويكفي أن نفتح أيّ مؤلّف في الإعراب عموماً، وفي إعراب القرآن الكريم خصوصاً من أجل أن نعرف أنّ جملة {خَلَقَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضَ} عاطلة وظيفيًا، أو بتعبير النّحاة أنّها جملة لا محلّ لها من الإعراب، ولكننا حينما نتأمّل في نصوص النّحاة الواردة في وظيفة جملة الصّلة، كالذي قاله ابن يعيش: (الموصول وحده اسم ناقص، أي ناقص الدّلالة، فإذا جئت بالصّلة، قيل موصول حينئذٍ).² ندرك أنّها ذات وظيفة في عمقها الدّلاليّ. وإذا أضفنا إلى هذا النّصّ نصوصاً أخرى في شأن الخلاف التّحويّ حول جعل الموصول وصلته معاً في محلّ واحد، أم لا بدّ من إعراب الموصول فقط، وجعل صلته غير ذات محلّ³؟

والذي يبدو من حيث الدّلالة التي شرحها ابن يعيش وغيره أنّ النّحاة يفرّقون أحياناً بين التّركيب التّحويّ ودلالته، ومن صور ذلك صلة الموصول، فبالرّغم من أنّهما جزآن لمفهوم واحد إلّا أنّ الإعراب يخضع لأنماط محدّدة، فالاسم الموصول عندهم قسم خاصّ من أنواع الكلم، وهذا كاف في جعله يحتلّ وظيفة أو موقعاً خاصّاً في النّظام التّحويّ، وأنّ الصّلة تركيب جمليّ فيه إسناد فعل لفاعل أو مبدأ لخبر، وهذا أيضاً كاف في أن يوضع ضمن المكوّنات التي لا مكان لها في النّظام الوظيفيّ.

وفي هذا الصّدّد قدّم بعض الدّارسين فكرة مهمّة لدراسة الفكر التّحويّ، بغية الوقوف على المقاصد النّحوية الحقيقية، وهي أنّ مراد النّحاة "بمصطلح ما له محلّ من الإعراب" هو صحّة تعليقها بما قبلها وما بعدها تركيبياً ودلاليًا، وأمّا المصطلح المقابل وهو كونها لا محلّ لها، فمعناه أنّها تتعلّق مع قبلها وما بعدها دلاليًا لا تركيبياً⁴. وأمّا من حيث التّركيب فليس هنا حيلة يقدّمها النّحاة لجعلها ذات وظيفة نحويّة؛ لأنّ الذي يحتلّ الوظيفة النّحوية هو

¹ - ينظر: نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، ص 41.

² - شرح المفصل للزمخشريّ، 388/2.

³ - لم يشر إلى هذا الخلاف فيما نعلم غير ابن هشام في المغني، 155/5. وبحث بعض الدّارسين في المسألة باعتبارها أحد المشاكل التي لم يقدّم فيها النّحاة حلولاً، ينظر: عبد الجبار فتحي زيدان، ما في القرآن الكريم دراسة نحويّة، ط2، الموصول 2018م، ص 9، وما بعدها.

⁴ - ينظر: دراسات في اللّسانيات العربيّة، ص 33.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

الاسم والفعل فقط، وهي لا تتأول من حيث الدّلالة بأحدهما إلّا إذا تمّ اتحادهما بجزئها، والأولى كما ذكرنا أن يحتلّ الاسم الموصول وظيفته بحسب السّياق كان تكون نعتا في الموضع السّابق..

وقريبا من ذلك ما تثيره قضية وصف المعرفة بالجملة؛ لأنّ الجملة عند أكثر النّحاة نكرة، يقول الجرجانيّ ناقلا علة امتناع وصف المعرفة بالجملة: (إنّ السّبب في امتناع ذلك أنّ الجمل كلّها نكرات بدلالة أنّها تستفاد وإنّما يستفاد المجهول دون المعلوم).¹ ولم يقتنع الرّضيّ بهذا التّعليل ولا بهذه الفكرة أصلا ورأى أنّ الجملة ليست معرفة ولا نكرة، والدّليل على ذلك أنّ: (التّعريف والتّنكير من عوارض الدّات؛ إذ التعريف جعل الدّات مشارا إليها في خارج إشارة وضعيّة...) ² وطرح الرّضيّ في هذا فكرة أخرى ضدّ التيار الفكريّ الذي كان معروفا عند النّحاة وهو أنّ الجملة إذا كان لها محلّ فليس ذلك لكونها فرعا عن المفرد في ذلك المحلّ³. ونحن لا يعيننا هنا شيء من ذلك؛ لأنّ كلّ ما يهمنّا هو اعتبار الدّلالة التي تنتجها المكوّنات المؤدّية للوظيفة في الموقع الذي خوّله لها النّظام، سواء اعتبرنا الأصل والفرع أم لم نعتبر.

وتتّضح معالم هذه الفكرة النّحويّة إذا قدّمنا مثالا من نحو قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ} [الأنعام:1] فكلمة {الله} معرفة، ووصفت بجملة {الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ} والذي يقوله النّحاة: إنّ الاسم الموصول {الَّذِي} اجتلب كي يكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمل⁴. ويبدو لنا أنّ النّحاة عندما لجأوا إلى هذه الحيلة لكي يحافظوا على النّظام الذي تقرّر في باب مطابقة الصّفة للموصوف، فالنّظرة النّحويّة هنا قد جعلت من الاسم الموصول مكوّنا متعدّد الوظائف، فهو باعتبار الموقعية صفة، وباعتبار آخر يعدّ رابطا لفظيّا، ووظيفة الرّوابط هي رعاية المعنى المراد من الجملة⁵.

ونسي أغلب النّحاة أنّ الاعتبار في التعريف أيضا هو علم المخاطب، ولو نظر في جملتنا من هذه الزّاوية لأمكننا أن ندرك أنّ خلق السّموات والأرض مما هو معلوم لدى جميع النّاس، وبهذا تكون جملة الصّلة مع صلتها معرفة

¹ - دلائل الإعجاز، ص213.

² - شرح الرّضيّ على الكافية، 298/2.

³ - ينظر: نفسه، 298/2.

⁴ - ينظر: دلائل الإعجاز، ص212.

⁵ - ينظر: نظرية التّعليل في النّحو العربيّ، ص141.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

فيصحّ بذلك الوصف، ومّن أدركوا هذا المعنى في التّراث التّحويّ عبد القاهر الجرجانيّ حيث فرّق في هذا الصّدّد بين الجمل التي يدخلها الاسم الموصول، والجمل الخالية منه، من نحو: هذا الذي قدّم رسولاً من الحضرة، وهذا قدّم رسولاً من الحضرة، قال -عقب نفيه للمساواة بينهما-: (وليس ذاك إلّا أنّك في قولك: ((هذا قدّم رسولاً من الحضرة)) مبتدئ خبراً بأمر لم يبلغ السّامع ولم يُبلّغ ولم يعلمه أصلاً. وفي قولك: ((هذا الذي قدّم رسولاً من الحضرة)) مُعلّم في أمرٍ قد بلغه أنّ هذا صاحبه فلم يخلُ إذا من الذي بدأنا به في أمر الجملة مع ((الذي))...¹ ومن هنا ندرك أنّ بعض المحاولات الفكرية كانت تفكّر في دلالة الجملة لكن في نطاق المفردة فحسب.

فإذا انتقلنا من مرحلة ما لا محلّ له من الإعراب، أو ممّا بدا مختلف الدّلالة في أنظار النّحاة إلى ما له وظيفة إعرابية من نحو قوله تعالى: {وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً} [الأنعام: 25] سنرى أيضاً نفس الموقف يتكرّر. يذكر بعض المعربين والمفسّرين أنّ جملة {وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً} واقعة في موضع الحال²، قال السّمين: (ومنهم من يستمع في حال كونه مجعولاً على قلبه كنان، وفي أذنه قر).³ وهذا في الواقع قول ابن عطية قبله، ولكنّه أعاد صياغته إعرابياً، لأنّ تقدير ابن عطية كانا تفسيراً معنوياً⁴.

وهذا يدلّنا على أنّ الفكرة السّائدة في النّحو أنّه يكفي أن تقدّر الجملة بمفرد فحسب، وقد سرى ذلك إلى علماء التّفسير كما لاحظنا.

ونستطيع أن نستعرض أمثلة كثيرة على إهمال الجانب الدّلاليّ عند المفسّرين للجملة الواقعة حالا من نحو قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجِدُوكَ يُجِدُونَكَ} [الأنعام: 25] يقول الطّاهر ابن عاشور: (وجملة {يُجِدُونَكَ} حال مقدّرة من ضمير {جَاءُوكَ} أي جاءوك مجادلين، أي مقدّرين المجادلة معك يظهر لقومهم أنّهم أكفاء لهذه المجادلة).⁵ فهنا أيضاً لم يراع تغيير العنصر الأصليّ المؤدّي لوظيفة الحال، لا من النّاحية البلاغية ولا من النّاحية النّحوية، وإن ظهر فيه ملمح وظيفيّ باعتبار أنّه قدّر الحالة النّفسية التي كان عليها كبراء قريش. ومعلوم أنّ كلّ النّحاة والمفسّرين

¹ - دلائل الإعجاز، ص 214.

² - ينظر: المحرّر الوجيز، 338/7. الدّر المصون، 576/4.

³ - الدّر المصون، 576/4.

⁴ - ينظر: المحرّر الوجيز، 338/7.

⁵ - تفسير التّحرير والتنوير، 181/7.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

يدركون الفرق بين يجادلون ومجادلين، وبين مجعولا وجعل، وغيرها من الأمثلة التي تخرج عن هذه الطريفة ولا تزيد إضافة إلى البحث.

لقد رأينا كيف أنّ الجملتين قد وقعتا في موضع الحال في أزمنة مختلفة، ولا يمكن أن يتمّ التعبير عن ذلك بواسطة الاسم وحده، وتعيّن في بعض كلام ابن عاشور معنى السببية أي أنّهم جادلوك لأجل قومهم. وكون جماهير المعربين والمفسرين لا يربأون بالفروق الدلالية بين الجملة والمفرد في الأداء الوظيفي، لا يمنع من أنّ نجد بين الفينة والأخرى من يسلك طريقا مغايرا في تحليل الأبنية، فقد نقل أبو حيّان قول الحوفيّ في إعراب الآية السابقة ومن أهمّ ما جاء فيه قوله: (**{حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ}**: **{حَتَّى}** غاية، و**{يُجْدِلُوكَ}** فعل مستقبل في موضع الحال من الضمير في **{جَاءُوكَ}**...) ¹ ويبدو أنّه فعل ذلك؛ لأنّه قدّر أن يكون ذلك في المستقبل؛ إمّا من دلالة **{إِذَا}** أو من الظروف المقامية التي شرحها ابن عاشور من قبل.

لقد ظهر من كلّ هذا غياب الإمام بمختلف المعاني التي تضيفها الجملة إلى مجموعة المعاني. فالجملة عندما تستعمل في موضع المفرد فإنّها تكون لغرض تواصلٍ لم يلمّ به النحاة؛ فالجملة السابقة رغم صحّة وقوعها موقع المفرد — كما يقول النحاة — إلا أنّ ذلك لا يبدو كافيا من ناحية الوظيفية الإبلاغية أو التواصلية؛ لأنّ المفرد إذا وقع حالا فهو يعبر عن الحالة الحقيقية فقط، أمّا الجملة الحالية فإنّها وإن سميت بذلك فهي تعبر عن معان كثيرة كالحالة (الهيئة) والسبب، والغاية، والزمن... وقد أدرك بعض المعاصرين هذه النقص لكن لم يقدم لنا حولا بديلة، ويكفي أنّه أثار القضية التي لم يكن من وكّد النحاة أن يتعنّوا تفسيرها، والذي يظهر لنا أنّ العناية بمثل هذه القضايا في النواحي التواصلية مفيد في إحياء الفكر النحويّ.

ونخلص من ذلك إلى المفهوم الذي يحكم هذا التحليل الخاصّ بالأبنية المركبة أو ذات الإسناد المتعدّد وهو توسيع مجال الوصف بتقديم المعايير الدلالية والتواصلية على المعايير التركيبية، أو الانتقال من المعنى الكلّي بكلّ ما يتدخّل فيه من عناصر لغوية وغير لغوية.

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 4/103.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

المطلب الثالث: الأفعال اللازمة المقيّدة.

أشرنا آنفاً إلى وجود نمطين من الاستعمال للفعل، تارة بترك ما يتعلّق بالفعل من الظروف والمجرورات، وأخرى بذكرها، ولسنا نسعى هنا إلى تفصيل الحذف والذكر، أو البحث عن أيّهما يعدّ أصلاً حتّى نحكم بأنّ غيابه يعدّ حذفاً، وإنّما القصد هو ملاحظة الاستجابة الفورية لمقاصد القول، وملاحظة الوسائل التي تتيحها اللغة للمتكلّم رغم انخفاض المستوى الدلاليّ لبعض الأفعال، التي صنّفت عند النّحاة في خانة الأفعال الضّعيفة عن التّعدي للمفعول بنفسها.

والفعل اللازم إذا أتى مجرّداً فإنّه يدلّ بمادّته الأساسيّة على مجالات دلاليّة معيّنة، بحيث تكون هذه المجالات هي الموجّه للفعل اللازم، وتلتقي جميع الدلالات في حالة أساسيّة واحدة هي الدلالة على أفراد الفاعل بالحديث، بالإضافة إلى الدلالة على حدث مطلق¹. وهذا يعني أنّ إضافة قيد الجار والمجرور كاف لنقل بنية الفعل وفاعله من البنية المطلقة إلى البنية الوظيفيّة، وهذا ما نستطيع ملاحظته في الآيات القرآنيّة الآتية:

أمثلة عن اللزوم:

المثال الأوّل: في موقف تلبّس فيه الفاعل الحقيقيّ أو الدلاليّ بحدث شنيع صوّره لنا قوله تعالى ذكره: {الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1]

المثال الثاني: وفي موقف آخر يبيّن فيه الله -جلّ جلاله- حال بعض الكفّار مع النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- فيقول عزّ من قائل: {وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ} [الأنعام: 25]

المثال الثالث: وفي زمن لا ينفع الاعتراف والإقرار صاحبه يصوّر لنا القرآن حال من يضمّر شيئاً بقوله تعالى: {بَلْ بَدَا لَهُمْ مَا كَانُوا يُحْفُونَ مِنْ قَبْلُ} [الأنعام: 28]

المثال الرابع: وجاء قوله تعالى: {وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} [الأنعام: 13] لبيان اختصاصه بالفعل، ولتحديد مكان ذلك.

¹ - ينظر: أبو أوس إبراهيم الشّمسان، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، مطابع الطّيار للأوفست، 1986م، ص 25.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

المثال خامس: وليبان معنى مضمّن في الحدث نفسه قيّد الفعل أيضا في قوله تعالى: {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ} [الأنعام: 28]

المثال السادس: وبمثل ذلك نجد القرآن يستعمل الفعل اللازم مقيدا كما في قوله تعالى: {فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ} [الأنعام: 68]

تحليل الأمثلة:

قبل الشروع في تحليل الأمثلة السابقة ينبغي -منهجيا- وضع تصوّر عامّ حول مفهوم الفعل اللازم في العرف النحويّ، ونكتفي هنا بالحدّ الذي رسمه أبو حيّان إذ قال اللازم: (هو الذي لا يُبنى منه اسم مفعول، ولا يصحّ السؤال عنه بأيّ شيء وقع).¹ فهذان قيدان وضعهما النحاة للحكم على أيّ فعل أنّه لازم، أحدهما يتعلّق ببنية الفعل وما يشقّ منها، فكلّ ما لا تستطيع أن تجد له وزنا على صيغة مفعول غير مقيد بحرف جرّ، كمخروج ومنزول يسمّى لازما؛ لأنّه مفتقر إلى حرف جرّ فيقال مخروج منه، ومنزول عليه. والقيد الآخر هو البحث عن محلّ وقوعه، أي الذي وقع عليه الفعل، فإنّ المعنى في هذا ظاهر واحتفاء النحاة به بيّنة. إذ افتقار بعض الأفعال إلى حرف الجرّ واستغنائها به عن ما تقع عليه دليل على مراعاة مضمون الحدث وعناصره المقيّدة له.

ومبدأ اللزوم -كما هو معروف عند النحاة- هو اكتفاء الفعل التامّ بمرفوعه، فأقما ما تعدّى بواسطة حرف الجرّ فحكمه أيضا اللزوم حسب اصطلاح النحاة؛ لأنّ الحدث اللغوي يشهد بأنّ أغلب الأفعال إن لم تتعدّ بنفسها تعدّت بالحرف.

وقد أشار النحويّون في هذا الباب إلى تلك الأفعال التي يشتهر فيها استعمالان أحدهما بالتعدي والآخر باللزوم. فمذهب ابن مالك أنّها قسم قائم برأسه يدخل تحت مسمّى المتعدي بوجهين². وذكر أبو حيّان أنّ بعض النحويّين -ولم يعيّنهم- منعوا مثل هذا النوع إذ لا يتصوّر أن يكون الفعل ضعيفا قويا في حال³؛ إذ إنّ تعليل النحاة للزوم هو ضعف الفعل عن الوصول إلى معموله، هكذا قالوا.

1 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 6/7.

2 - ينظر: شرح التسهيل، 151/2.

3 - ينظر: التذييل والتكميل، 8/7.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ووافق ابن مالك بعض النّحاة كابن عصفور والأبديّ لكنّهم فرّقوا بين ما يحلّ فيه الفعل بنفس المفعول ولا مالا يحلّ، فالأصل في الممنوع الحلّول أن يعدّي بالحرف، ومثّلوا له بـ«نَصَحَ»، فإنّ الاستعمال وارد بـ«نصحه» و«نصح له». وإن كان الآخر جعل الفعل متعدّيا بنفسه وحكم على الحرف بالزيادة، ومثّلوا له بـ«مَسَحَ»، فإنّ المستعمل منه «مسحه»، و«مسح به»؛ فهذه ثلاثة مذاهب¹. وقد روعي المقابل الدّلاليّ في التّعليل التّحويّ؛ فحملت بعض الأفعال على استعمال أضدادها، كما في نحو «نَصَحَ» فإنّه إن كان المراد به ضدّ «عَشَّ» عدّي بنفسه، وإن هو تعدّي بحرف الجرّ حمل معناه على نظيره، وهو الفعل «خَلَصَ»؛ إذ استعماله خَلَصَ عمله له.

ومثل ذلك «شَكَرَ» فإنّ معناه في اللّغة الظّهور، ومنه: «ظهر عليه أثر النّعمة». فيستعمل مع الحرف، فإن هو تعدّي بنفسه حمل على «حمّد»². وهذا ملمح وظيفيّ وملحظ مهمّ في بيان المراد من بعض الاستعمالات ذات الوجهين كما في الحالة المذكورة هنا.

وفي المثال الأوّل ورد الفعل <<كَفَرَ>> بصورة مقيّدة بحرف جرّ مخصوص، ومعنى ذلك أنّه ساعد الفعل كي يوصل دلّالته إلى الاسم بعده ويرتبط به دلّاليّا لغرض مخصوص، ولكنّ القرآن الكريم لا يستعمل نفس الحرف مع الفعل ذاته، وربّما يستغني عنه أحيانا في الوصول إلى الاسم، ولهذا نجد الفعل السّابق قد تعدّي - في خارج السّورة - إلى نفس الاسم بغير واسطة كما في قوله تعالى: {أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ} [هو: 60] في إعراب كلمة {رَبَّهُمْ} وجهان³: الأوّل منصوب بمعنى الفعل أي بتضمين {كَفَرُوا} معنى {جحدوا}. والوجه الثّاني: منصوب بنزع الخافض، والأصل: كفروا برّبهم. قال أبو البقاء: ({كَفَرُوا رَبَّهُمْ} محمول على المعنى؛ أي جحدوا ربهم. ويجوز أن يكون انتصب لما حدّف الباء...) ⁴ وبعد أن ساق هذين الوجهين روى إعرابا كالوجه الأوّل ولكنّه بمعنى فعل آخر وبتقدير مختلف قليلا: قال: (وقيل: التّقدير: كَفَرُوا نِعْمَةَ رَبِّهِمْ؛ أي بطرؤوها) ⁵ وأرى أنّ الإعراب هنا قائم على دلالة الفعل، إذ معناه دائر على السّتر والتّغطية، وذلك يقتضي مستورا، فالتّقدير الأخير يوحي بذلك إحياء.

¹ - ينظر: التّذييل والتّكميل، 8/7.

² - ينظر: نفسه، 9/7.

³ - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 299/6. والإعراب المفصل لكتاب الله المرثّل، 198/5.

⁴ - التّبيان في إعراب القرآن، ص 403.

⁵ - نفسه، ص 403.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ومثل هذا التركيب، قوله: {أَلَا إِنَّ تُمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ} [هود:68] ولا نطيل الحديث عنه؛ لأنّه كسابقه معنى وإعرابا. وإذا رجعنا إلى تركيب سورة الأنعام وجدناه قد ذكر فيه الجارّ وهو <<الباء>> في {بَرِيَّتِهِمْ} ولعلّ سبب ذلك -والله أعلم- إرادة تكثير المعاني؛ لأنّ وقوعها بين فعلي <<الكفر>> و<<العدل>> يبقى احتمال تعلّقها بكليهما بخلاف ما لو نزع الخافض، فإنّها ستتمحّض حينذاك للتعلّق بالفعل السابق وهو {كَفَرُوا}. ومن هنا لا نستطيع الحكم على تعدي الفعل <<كَفَر>> بالحرف دوما بهذا الذي سبق؛ أي أنّ تعدي الفعل <<كَفَر>> بحرف الجرّ ليس مُتَحَقِّقا في هذه الحالة.

وكلّ ذلك دليل على أهميّة المعنى الوظيفي، فهو الوسيلة الوحيدة التي تمكّن من تقدير البنية وعدد عناصر وحجمها وطرق التعليق الدلاليّ بين مكوّناتها، وهو ما تمّ رصده فعلا في الموقف الأوّل من سورة الأنعام، والدليل على ذلك أنّ المعنى الوظيفي هناك دائر بين الافتقار إلى عناصر إضافية والاستغناء عنها. وهذا ما نبّه عليه الطيّبيّ في حاشيته حين ذكر احتمالين لمعنى الكفر في الآية، أحدهما هو الكفران، والآخر الشّرك¹، وميّز بين هذين المعنيين في إطار التّلاؤم الدلاليّ بين المفردات المعجميّة التي استطلت بها الآية، فرأى أنّ كلمة {الحَمْدُ} يناسبها ذكر النّعمة، وبهذا تتخذ كلمة {كَفَرُوا} دلالة مناسبة حتّى تتعلّق بما سبق دلاليّا، ولكن لما انعدمت جميع الوسائل التي يمكن أن تسوّي بين كَفَرٍ وَأَنْعَمَ، بنى النّحاة والمفسّرون التركيب على وجه يستوعب تلك الدّلالة، فقدّروا المعنى على حذف مضاف، أي: كفروا بنعمة الله. ويكون العدول عن الحقّ². وبهذا تستطيل بنية الفعل اللّازم وفاعله بواسطة الجارّ والمجرور، مع تحقيق التّوافق الدلاليّ مع جميع العناصر التي سبقتها.

وقد يكون لـ {كَفَرُوا} مدلول آخر في الآية؛ لأنّ دلالة فعل الخلق في هذه الحالة أيضا ممّا يستوجب تعلّقه - دلاليّا- بها كذلك، إلّا أنّ التّلاؤم الدلاليّ هنا لا يفتقر إلى إضافة عناصر جديدة من ميدان النّحو، لأنّه يكفي أن يحمل معنى الشّرك، وبهذا يتحوّل معناها ليصير سببا لاتّصافهم بهذا الوصف (الكفر) وهو تسويتهم الأصنام بخالق

¹ - ينظر: شرف الدّين الحسين بن عبد الله الطيّبيّ، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب، تحقيق: إياد أحمد الفوج، جميل بني عطا، ط1، وحدة البحوث والدراسات، دبي، 2013م، 11، 12/7.

² - ينظر: نفسه، 12/7.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

السّموات والأرض، أي بسبب هذه التّسوية استحقّوا أن يسمّى فعلهم كفرا، ويتّضح من هذا أنّ دلالة يعدلون أنّها بمعنى يسوّون، ليستقيم معنى الشّرك¹، وفي هذه الحالة يكون الفعل المقيد بالجارّ هو يعدلون وليس {كَفَرُوا}.²

وما نريد أن نصل إليه هو أنّ الفعل إذا تقيّد فلاجل بيان خصوصيّة في التّركيب تدلّ على معنى وظيفي لا يتمّ بدون ذكر القيد، وهو ما يصدق على الفعل - كفروا مثلا- فإنّه جاء مقيدا بمن اتّجه إليه الفاعل وهم الكفّار بإحداث هذا الفعل، وهو أنّهم وجّهوه إلى من كانت أوصافه وأفعاله دالة على أنّه لا ينبغي لمن يتفكّر أن يوجّه إليه مثل هذا الفعل، فالتعبير بالمقيد للفعل هنا ضرورة اقتضاها السياق؛ لأن الشّأن ليس في الحدث نفسه، بل فيمن يوقع عليه، سواء كان بمعنى جحود النّعمة أو إشراك ما لا يقدر على شيء مع من هو على كلّ شيء قدير.

فإذا واصلنا تتبّع مواضع الفعل <<كَفَر>> في السّورة الكريمة وجدناه يتكرّر في تركيب آخر في قوله تعالى: {لَقَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ} [الأنعام: 7] من غير تعدية. فتحصّل من التّركيبين السّابقين أنّ الفعل <<كَفَر>> قد يستعمل لازما غير مفتقر لحرف الجرّ كما يستعمل متعديا بحرف الجرّ لغرض يستدعيه سياق الحديث، كأن يبيّن الشّيء المكفور به من نعمة وغيرها كما بيّنا بهدف بيان عدم معقوليّة صدوره في حقّ الرّب عزّ وجلّ.

وأما في المثال الثّاني فقد قام حرف الجرّ ((إلى)) بوظيفة بيان اتّجاه حركة الفاعل، وأفاد هذا الحرف من جهة أخرى تقييد العلاقة بين الفعل والاسم المجرور، وهي الانتهاء عند الاسم وعدم مجاوزته²، وهذا معنى قول النّحاة: إنّّه يفيد انتهاء الغاية³. وفي تحديد جهة الاستماع إظهار للغرض منه، وهو أنّ هذا الاستماع الورد بالصّورة المذكورة يدلّ على أنّ المقصود منه عدم إرادة الانتفاع، بل هو استماع بدافع اللّجاج والمدافعة، وعبر عن هذا المعنى الطّبري وغيره من المفسّرين، وفي ذلك يقول: (مَنْ يَسْتَمِعُ الْقُرْآنَ مِنْكَ، وَيَسْتَمِعُ مَا تَدْعُوهُ إِلَيْهِ مِنْ تَوْحِيدِ رَبِّكَ، وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَلَا يَفْقَهُ مَا تَقُولُ وَلَا يُوعِيهِ قَلْبُهُ، وَلَا يَتَذَكَّرُهُ، وَلَا يَصْغِي لَهُ سَمْعَهُ، لِيَتَفَقَّهَ فِيهِمْ حُجَجَ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي تَنْزِيلِهِ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَيْكَ...) ⁴ فهؤلاء المستمعون لقراءة النّبي -صلى الله عليه وسلّم- لم يكن من غرضهم الانتفاع رأسا، ولهذا جيء

¹ - ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب، 12/7.

² - ينظر: الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، ص141.

³ - ينظر: الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدّين قباوة، محمّد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت،

1992م، ص385.

⁴ - تفسير الطّبري، 305/11.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

بحرف الجرّ ليفيد انتهاء سمعهم فقط، وأمّا لو كان الغرض هو حصول الفهم والاهتداء لكانت صيغة الفعل وحدها كافية في الدّلالة على ذلك، وذكر ابن عاشور أنّ الآية جاءت من أجل بيان هيئة طائفة من الكفّار تميّزوا عن عوامّ قومهم بترك الإعراض عن سماع الرّسول - صلّى الله عليه وسلّم - ولهذا خصّهم المولى - تبارك وتعالى - بالحديث عن طريق الصّورة التّركيبية الواردة في هذا المثال، وهو أنّهم كانوا يريدون أن يأتوا من الأعمال ما لا يقوى عليه غيرهم وهو إبطال حجج التّبوة، فلجأوا إلى أسلوب التّظاهر بالحلم والأناة، حتّى يخيّلوا للدّهماء أنّهم قادرون على المجادلة¹، وبهذا يتبيّن أنّ تقييد جهة الفعل كان يكتفي وراءها معنى دلاليّ لا يظهر إلّا بإيضاح ملابسات الفاعل في العالم المحيط به. وكذلك نجد في المثال الثالث مجيء الفعل مقيداً من جهة التّلقّي لإفادة أنّ ظهور الشّيء المخفيّ خاصّ بأصحابه؛ فلذلك ذكروا معه، كأنّه مملوك لهم. وجاء المثال الرابع ليفيد تقييد السّكون بزمان معيّن، وفي ذلك نقل للمعنى الخارجيّ إلى اللّغة؛ لبيان ملابسة الفعل للزمان الذي تحدث فيه الرّاحة والدّعة، ويعمّ الهدوء، وأنّ كلّ ذلك مملوك لله - تبارك وتعالى - وحده لا يشرك فيه مخلوق.

ووجدنا في المثال الخامس حركة في الفعل تدلّ على التّراجع والانتقال من موضع لآخر، ونظراً لافتقار الفعل إلى مكان حدوثه، رأينا أنّ اللّغة تستخدم حرف الجرّ للقيام بهذه الوظيفة، إلّا أنّ النّظر في دلالة الحدث نفسه قد تكون أكثر من مجرّد ملابسة للمكان، وفي هذه الحالة يلجأ النّظام اللّغويّ إلى استخدام وسائل لتحقيق التّلاؤم الدّلاليّ المطلوب، وإذا كان التّعبير عن الرّجوع إلى المكان يتمّ بواسطة ((إلى)) فإنّ بعضهم رأى أنّ تقييده باللام يدلّ على أكثر من مجرّد العودة، (وإنّما هو جعل هذه العودة من أجل مكان ما أو أمر ما - كأنّها مضافة إليه - فإنّ حرف الجرّ المستخدم في هذه الحالة هو ل.)² واتّضح من خلال المثال السادس أنّ فعل القعود قد تقيّد بزمان معيّن؛ أي أنّ المآخذة على نفس الحدث قبل زمن الذّكرى منفية، وأنّ القعود المنهيّ عنه - صلّى الله عليه وسلّم - خاصّ بقوم معيّنين؛ لأغراض ذكرها أهلها التّفسير، لا نريد أن نطيل البحث بذكرها، وهي راجعة لأغراض خاصّة، والشّأن فيها كالذي بيّناه في تحليل المثالين الأوّل والثّاني من هذا المطلب.

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 179/7.

² - الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، ص 159.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

وقد تأتي الأفعال اللازمة مقيدة بحرف الجرّ لبيان المعنى الدلاليّ الذي تحمله تلك الحروف إلى البنية الأساسية، وهذا ما تكشفه المواضع القرآنية الآتية:

المثال الأول: ورد - في سياق يريد الله تعالى جدّه أن يبيّن منازل الناس وأقدارهم - تعبير قرآنيّ على لسان كبراء قريش وصناديدهم، وفيه يقول فيه المولى - تبارك وتعالى - {وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ} [الأنعام: 53] وفي هذا المثال جاءنا حرف الاستعلاء (على) وهو الأنسب لغرض القائلين؛ لأنهم في موقف الاعتداد بالنفس والحضّ على بيان منزلتهم بين قومهم، ويستلزم من هذا الخطّ من شأن ضعفاء المؤمنين، ولكنّ المقام كما يبدو من نصّ الآية وظاهر أقوال المفسّرين الحرف أنّه مقام فخر واعتزاز بالنفس. فمن ذلك ما قاله أبو حيّان: (أنعم عليهم بالتّوفيق لإصابة الحقّ ولما يسعدهم عنده من دوننا، ونحن المقدّمون والرّؤساء، وهم العبيد والفقراء، إنكاراً لأن يكون أمثالهم على الحقّ وممنونا عليهم من بينهم بالخير).¹ أي أنّ المعيار الذي احتكموا إليه في هذا الرّعم الباطل هو أنّ العبرة في انتقاء من يدافع عن الدّين والشّرف هم السّادة والكبراء، ولذا رأينا أنّ المقام مشحون بمعاني العزّة والشّرف.

المثال الثاني: وبمثل هذه الكيفيّة نجد الآية تبين لنا المعنى الدلالي لضميمة الفعل بحرف الجرّ في قوله تعالى: {وَلِنَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفِئْدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ} [الأنعام: 113] وذلك من أجل الدلالة على اتّجاه حركة الفعل². إلى الوحي أو الرّخرف أو القول أو الغرور، أو العداوة³.

المثال الثالث: ومثله قوله تعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ} [الأنعام: 38] دلّ الحرف الباء من {بِجَنَاحَيْهِ} هنا على الاستعانة⁴، أي بيان الوسيلة التي يحدث بها فعل الطّيران. ويبدو أنّ بعض المفسّرين قد أشاروا إلى المعنى الذي أفادته الضميمة {بِجَنَاحَيْهِ} وهو الدلالة على كمال قدرة الله تعالى ببيان ما يعرفونه ويشاهدونه⁵، وفيه إشارة إلى أنّ الله لم يخلق شيئاً من غير أن يكون له وظيفة يؤدّيها في الوجود، فذكر الجناحين من

¹ - تفسير البحر المحيط، 142/4.

² - ينظر: الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، ص 173.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 210/4. الدّر المصون، 118/5.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 125/4.

⁵ - ينظر: روح المعاني، 143/7.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

هذه النّاحية لهذا الغرض، ومن أجل إتمام الصّورة الدّهنية للطّائر وهو في الجو¹. ويبدو لنا أنّ ذكر الجناحين اقتضته الملاءمة الدّلالية لصيغة الفعل {يَطِيرُ}؛ لأنّ في وصف الطّائر بجملة {يَطِيرُ} إشعار بديمومة هذا الحدث، إذ من شأنه أنّه يغلب عليه الطّيران، وأكثر أحواله في الواقع هي كذلك²، فلمّا كان هذا هو وصفه، ناسب أن تذكر الوسيلة الأساسيّة لحدوث هذا الفعل.

وذكر الألوسيّ وجها آخر للمعنى الوظيفيّ الذي أفاده دخول الجارّ والمجرور في هذا التّركيب، وهو الدّلالة على قطع مجاز السّرعة، لأنّ ورد في استعمال العرب لذلك أيضاً³؛ لأنّ التّركيب بدون قيد يصير إلى: طائر يطير، فلا ندري هل المعنى هو مجاز عن سرعته في الانتقال، أم بيان هيئته وهو في الجوّ، ولذلك عندما دخل الجارّ امتنع اللّبس، وحملت الصّورة على الحقيقة التي لا يمار فيها الكفّار، وكلّ ذلك في سياق بيان الدّلالة الكلّية للآية وهي الاحتجاج على منكري البعث.

المثال الرّابع: وفي قوله: {وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْتَوْنَ عَنْهُ} [الأنعام: 26] {عَنْ} موضوعة للدّلالة على معنى المجاوزة؛ لأنّ فعل النّأي يعني ترك المتعلّق وهو هنا الاستماع إلى القرآن⁴، ويعني بذلك ابتعاد حركة الفعل عن مدخولها⁵، والمعنى فيه تجوّز من حيث العلاقات الدّلالية؛ ففيه إهدار لعلاقة النّأي بالاستماع؛ لأنّ النّأي عنه معناه: التّباعد عن استماعه⁶.

المثال الخامس: وفي قوله: {أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ} [الأنعام: 24] كأنّه وضع عليها حملا بدلالة الاستعلاء الذي أفادته {عَلَى} فكأنّ الفعل اللازم هنا تلبّست دلالته بنفس الفاعل. وفي ذلك يقول ابن عاشور: (وفعل كذب يعدّى بحرف على إلى من يخبر عنه الكاذب كذبا مثل تعديته في هذه الآية).⁷

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 4/125.

² - ينظر: نفسه، 4/125.

³ - ينظر: روح المعاني: 7/143.

⁴ - ينظر: الجني الدّاني في حروف المعاني، ص 245.

⁵ - ينظر: الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، ص 174.

⁶ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 7/183.

⁷ - نفسه، 7/178.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

وأما إذا توجّه الكذب إلى الشّخص المخبر، فيتعدّى إليه مباشرة فيقال: كذبتك؛ أي أخبرك بكذب¹.

المثال السادس: وقوله: {وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ} [الأنعام: 122] وهذا كالموضع الثّالث؛ إذ فيه بيان لوسيلة المشي التي يتنقل بها في مكان غير الذي ذكر هناك.

المثال السابع: ومنه أيضا قوله تعالى: {وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ} [الأنعام: 153] قال محمّد الطّاهر بن عاشور: الباء للمصاحبة²، والمعنى على ذلك: (فتتفرّق السّبيل مُصاحبةً لكم، أي تتفرّقون مع تفرّقها)³، وأما ((عن)) فلمباعدة والمجازة⁴. وهذا ما يحقّق التّلاؤم الدّلاليّ بين الحرفين؛ لأنّ المعنى الذي أفادته الباء هو أنّه لا مجال إلى حصول الملاقاة بينهم وبين سبيل المستقيم. فهي لذلك تتوافق دلاليّا مع المباعدة التي تضمّنتها ((عن)).

فهذه أمثلة انتقيتها اختياراً، والهدف منها ما أوضحتّه. ويمكن بعد هذا العرض الموجز أن نتوصّل إلى أنّ دلالة حروف المعاني تمثّل جزءاً إضافيّاً لا يمكن أن يستقلّ المفهوم الكلّي أو الإجماليّ للجملة - مهما طالت - من دونه، وتبيّنت لنا خطورته في إمداد السياقات المختلفة بمعان وظيفية لا تلمح في غيابه. وهي بالإضافة إلى ذلك تؤدّي وظيفتها الأساسيّة في الرّبط بين الفعل والاسم الذي سيعدّى إليه الفعل، ولولاها لظلّ الفعل مفتقراً إلى دلالة هذا الاسم.

ومّا نستنتجه أيضاً أنّ الفعل يغلب عليه أن يكون محدثه متلبّساً بما يحيط به من أحوال العالم الخارجيّ، فتنعكس علاقاته الدّلالية غير اللّغويّة على علاقاته اللّغويّة، وهو ما بدا جليّاً من كثرة ورده مقيداً في هذه السّورة على وجه الخصوص، لما علمنا في مدخل الدّراسة من اهتمامها ببيان الحجج والبراهين الدّالة على صدق الرّسالة المحمّديّة على صاحبها الصّلاة والسّلام، وذلك بعرض أحوال الكفرة وما يلابسونه في حياتهم من آيات دالة على ضلالتهم وغواهم.

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 178/7.

² - ينظر: نفسه، 173/8.

³ - نفسه، 173/8.

⁴ - الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، ص 205.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

المطلب الرابع: الأفعال المتعدية المقيدة.

رأينا في المطلب السّابق أنّ الفاعل قد ينشئ علاقة تفاعل بينه وبين موجود آخر، ويعدّ ذلك في منظور البحث من المحاور الأساسيّة للوظيفية؛ والسّبب في ذلك أنّنا نجد من النّاحية الشّكلية إمكانيّة الاستغناء عن القيود المضروبة على الفعل من جهتي اليمين واليسار، فالجارّ والمجرور في هذا الحالة إنّما أُتي به رغبة في تشكيل البنية الوظيفية التي فرضتها أغراض الكلام وظروفه، فالقيد مع الأفعال السابقة طارئ؛ لأنّ الأصل كما ذكرنا -غير مرّة- هو أنّ العلاقة الإسناديّة مطلقة.

ومّا رأيناه في النّاحية الشّكلية أيضا أنّ الفعل قد يتعدّى الفاعل إلى موجود بطريق مباشر، وفي هذه الحالة يتمّ التعبير عن تفاعل الفاعل مع الموجودات سلبيّا أو إيجابا عن طريقة علاقة التعدية، والفرق بين هذه والحالة السابقة أنّنا في حالة التّعدّي المباشر لا يمكننا الاستغناء عن المتعدّي إليه مباشرة، والسّبب في ذلك أنّه يمثّل جزءا من معنى الفعل، ولكن لما رأينا أنّ جهة علاقة الفاعل بالعالم في التعبير عن ذلك قد تتعدّد أحيانا، رأينا أنّه من المناسب أن ندمج نمطي التعدية المباشرة وغير المباشرة في موضع واحد؛ لأنّ هدفنا ليس الجمع والتّقصي وإّما نريد أن نحدّد أكبر قدر من ملامح الوظيفيّة وسماحتها في هذا البحث. إضافة إلى تجنّب التّفريعات الكثيرة.

المثال الأوّل: قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ} [الأنعام: 2] وفيه نجد الإفصاح عن أثر الفاعل على موجود، ثمّ تحديد طبيعة العلاقة بين المخلوق والمادّة التي خلق منها، والذي بيّن جهة العلاقة هو {مِنْ}، وفي معناها خلاف على أنّ الطّبريّ وأبا حيّان والطّاهر بن عاشور والهمذاني وغيرهم ذكروا أنّها بمعنى ابتداء الغاية¹.

فينتج من ذلك حصول معنى المفعول بدلالة مخلوق، ومعنى مصدر الخلق ومادّته وهو أنّه مخلوق من. وذكر ابن عاشور: أنّ التّذكير بالمادّة التي خلق منها الكفّار الغرض منه إظهار فساد استدلالهم على إنكار الخلق الثّاني، وإّما صحّ الاستدلال به؛ لأنّهم لا ينكرون خلق الإنسان من تراب، ومع ذلك ينكرون إعادة الخلق من جديد، والعجيب أنّهم استدّلوا على إنكارهم بما هو جدير أن يكون استدلالا على إمكان البعث².

¹ - تفسير الطّبريّ، 255/11. تفسير البحر المحيط، 74/4. تفسير التحرير والتّنوير، 130/7. الفريد في إعراب القرآن المجيد، 540/2.

² - ينظر: تفسير التحرير والتّنوير، 130/7.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

المثال الثاني: قوله تعالى: {وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ} [الأنعام: 7] نلاحظ أنّ {نَزَّلْنَا} وقع وقوعاً مباشراً على {كِتَابًا}؛ لافتقار دلالة الفعل عليه، وأمّا {عَلَيْكَ} و {فِي قِرْطَاسٍ} فلاجل بيان جهة النزول، فالبنية اقتضت منزولاً، ومنزلاً، ومنزلاً، ومنزلاً عليه، ومنزولاً فيه. وفي ذلك بيان للسبب الداعي إلى استطالة الجملة الفعلية بهذه القيود، وهو ذكر مبالغتهم في التكذيب¹؛ لأنّ تقييد البنية فيه توضيح للصورة الذهنية التي لا يمكن لمن شاهدها سوى الإيمان والتصديق.

المثال الثالث: {قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ} [الأنعام: 65] تكونت البنية الوظيفية هنا من الفعل {يَبْعَثُ} والضمير المستتر فيه العائد على {الْقَادِرُ} والمفعول به {عَذَابًا}، وقيد المبعوث وهو المنقول في هذه الحالة؛ لأنّ النّقل يفتقر إلى مكان يتمّ النّقل إليه، ولكنه عبّر عن ذلك بـ((عَلَى)) التي أضفت عليه سمة العلو، فأفادت مع مدخولها الدلالة على هيئة حركة عمودية، لبيان قدرته سبحانه.

المثال الرابع: {كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ} [الأنعام: 12] ولو أخر فقال: كتب ربكم الرحمة على نفسه لأوهم أنّ الجار متعلق بالرحمة؛ لأنه يصح تأويلها بمصدر، كما يمكن أن يتوهم أنّها داخلية في كلام آخر؛ إذا الفعل كتب يتعدى في الأصل لمفعول واحد. فلما تقدّم الجار تبين أنّه معمول لـ{كَتَبَ}.

المثال الخامس: قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى} [الأنعام: 35]

المثال السادس: قوله تعالى: {لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ} [الأنعام: 12]

من المثالين الخامس والسادس نتوصل إلى أنّ الفعل قد يتلون بسبب السياق فيعبر عن ذلك عن طريق استخدام حروف متغايرة استجابة للظروف والأغراض من جهة، ولطبيعة العلاقة بين الفعل المتعدي وعناصر الجملة التي يتلبس، وهو ما تمّ رصده في هذين المثالين، فقد رأينا أنّ الجمع في الآية الأولى كانا معنويًا وليس حسيًا، والذي أفادنا في تحديد نوع هذا الجمع هو علاقة الجار بمدخوله {عَلَى الْهُدَى} فالجمع هنا خاصّ بأحوال المجتمعين وكونه على هيئة معنوية واحدة وهي {الْهُدَى}، وليس كذلك ما في الآية الأخرى فإنّ الجمع فيها حسيّ ويدلّ عليه أمران:

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 82/4.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

أحدها الحركة الانتقالية التي أفادها حرف الجرّ {إلى} والثاني أنّه ربط بزمان محدّد وليس الزّمن حالة أو هيئة كما في الأوّل.

ورأى بعض المفسّرين كمحمّد الطّاهر بن عاشور أنّ تصوير حال المجتمعين على الهدى إنّما تمّ بهذه البنية التركيبية بسبب تمييز الذي آمنوا من أهل مكّة على من بقي فيها من المشركين، (أي لو شاء لجمعهم مع المؤمنين على ما هدى إليه المؤمنين من قومهم).¹ وهذا التركيب معدود من خواص التّراكيب؛ لأنّه عدول عن التركيب المشهور² الّذي جاء ذكره في آخر السّورة في قوله تعالى: {فَلَوْ شَاءَ لَهَدَلُكُمْ أَجْمَعِينَ} [الأنعام: 149]

المثال السّابع: قال تعالى: {وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ} [الأنعام: 17] والباء هنا للتّعديّة، رغم وقوعها مع فعل متعدّد³. ومعنى التركيب: وإنّ يمسسك الله الضّرّ، قال السّمين: (أي يجعلك ماسّاً له، وإذا مسست الضّرّ فقد مسك؛ إلّا أنّ التّعديّة بالباء في الفعل المتعدّي قليلة جدّاً).⁴ فالفعل للضّرّ، وإن كان في الظّاهر قد أسند إلى اسم الله تعالى. وبهذه الطّريقة تعرض الآيات القرآنيّة حالات تقييد الفعل بالحرف، لأجل بيان الجهة الّتي يتقيّد بها تلبّس الفاعل بالمفعول في العالم الخارجيّ، وقد يسلك بالبنية الوظيفية طريقاً آخر فتتجرّد من المفعول رغم أنّه كما قرّرنا من قبل جزء مهمّ في دلالة الفعل، وكلّ ذلك بسبب الأغراض الّتي تدعو إليها بنية القول، وهذا ما نسجّله في المواضع القرآنيّة الآتية:

الموضع الأوّل: {الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1] احتمل {يَعْدِلُونَ} معنيين، أحدهما أن يكون بمعنى التّسوية وفي هذه الحالة يحتاج إلى مفعول به، ذكر السّمين أنّ: {يَعْدِلُونَ} من العدل وهو التّسوية بين الشّيئين، أي: ثمّ الذين كفروا يُسوّون برّهم غيرُهُ من المخلوقين، فيكون المفعول محذوفاً.⁵ وأشار الألوسيّ إلى سبب تقدير المفعول في هذا السّياق و هو أنّ إنكار العدل لا يحسن⁶، يريد بذلك أنّه لا يتصوّر أن يذمّ الكفّار على العدل

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 206/7.

² - ينظر: نفسه، 206/7.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 92/4. روح المعاني، 113/7.

⁴ - الدّر المصون، 564/4.

⁵ - نفسه، 526/4.

⁶ - ينظر: روح المعاني، 87/7.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

والمساواة؛ لأنّ هذا الفعل في ظاهره شيء حسن، فلا بدّ أن يقدر المعنى على هذا بوجود المفعول، تفاديا لتسلّط الفعل على فاعله من غير إفادة.

وإن اعتبر المعنى الآخر وهو العدول، فإنّ {يَعْدِلُونَ} ينزل في هذه الحالة منزلة اللازم الذي تُرك متعلّقه، لأجل أن يقع الإنكار على نفس الفعل¹. ولا يصحّ أن يعترض على هذا بأنّ يقال: إنّ العدول عن الباطل إلى الحقّ أيضا ممّا لا ينكر؛ (لأنّ العدول وإن كان له فردان: أحدهما مذموم، وهو العدول عن الحقّ إلى الباطل، وممدوح وهو العدول عن الباطل إلى الحقّ، لكنّ العدول الموصوف به الكفّار لا يحتمل الثّاني؛ فلتعيّنه لا يحتاج إلى تقدير متعلّق وتنزيله منزلة اللازم أبلغ عند التأمل).² وظهر من خلال هذا المثال إمكان إهدار علاقة الفاعل بملابسة العالم الخارجي، لأغراض تتعلّق بالحدث نفسه؛ أي أنّه ما كان ليقع من أساسه، وبهذا يبدو لنا أنّ اللّغة في القرآن تميل أحيانا إلى التّخفّف من بعض العلاقات النّحويّة لا على سبيل المجاز، وإنّما على سبيل رفض الملاءمة الدّلائيّة للفعل نفسه في الواقع، أي رفض وجوده رأسا.

الموضع الثّاني: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى} [الأنعام: 35] يقول عبد القاهر الجرجاني: ومجيء المشيئة بعد ((لو)) وبعد حرف الجزاء هكذا موقوفة غير معدّة إلى شيء كثير شائع³. ووافقه كثير من المفسّرين والبلاغيين على هذه الصّميّة المكوّنة من هذا الفعل الخاصّ عقب ((لو)) وأخواتها من حروف الجزاء، كما في قوله تعالى: {إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ} [الأنعام: 133]

فالتّقدير في المثال الأوّل: ((لو شاء أن يجمعهم على الهدى لجمعهم)).⁴ وإذا قسنا الثّانية على الأولى قلنا: إن يشأ أن يذهبكم أذهبكم، وقدره أبو حيّان على معنى: (إن يشأ إفناء هذا العالم واستخلاف ما يشاء من الخلق غيرهم فعل).⁵

¹ - ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب، 11/7.

² - روح المعاني، 87/7.

³ - يبدو أنّ عبد القاهر قد وقع في سهو، فقد ظهر من أوّل كلامه أنّه يخرج ((لو)) من حروف الجزاء، ثمّ عقب ذلك ذكر مثلا عن حروف الجزاء، وكان هذا الحرف ((لو)) نفسها، ينظر: دلائل الإعجاز، ص 183.

⁴ - ينظر: دلائل الإعجاز، ص 183. تفسير التحرير والتّوير، 206/7.

⁵ - تفسير البحر المحيط، 228/4.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ولاحظ المفسرون أنّ مفعول المشيئة يحذف إذا كان تعلّقه بفعله غير غريب¹، ووجّه الجرجانيّ الحذف بطريقة دلالية، وفي ذلك يقول: (حذف الذي حذف من مفعول المشيئة والإرادة؛ لأنّ الذي يأتي في جواب ((لو)) وأخواتها يدلّ عليه).² وقبل ذلك كان قد قرّر أنّ السامع من أول الأمر يبيّن فكره على تعلّق المشيئة في المعنى بشيء، وإلى هنا يكون قد وقع في الإبهام الذي يحسّنه ورود البيان بعده، أي الحذف هنا جار على شريطة التفسير.

الموضع الثالث: {وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} [الأنعام: 94] الفعل زعم من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، وهما في هذا الموضع محذوفان، ذكر السّمين أنّ حذفهما إمّا اختصاراً لوجود الدليل عليهما باعتبار أنّ ((ما)) موصولة أو موصوفة؛ لأنّ التقدير في هذه الحالة: تَزْعُمُوهُنَّ شُرَكَاءُ³، ويحتمل أن يكونا محذوفين اقتصاراً؛ أي من غير وجود دليل عليهما، وهذا على القول بأنّ ((ما)) مصدرية، أي أنّ الصّلة بينها وبين الفعل بعدها مقطوعة؛ لأنّها غير مفتقرة إلى عائد⁴. وذهب الطاهر بن عاشور إلى أنّ سبب حذفهما هو أنّه تقدّم ما يدلّ عليهما في نظيره⁵، وهو الموافق لقول السّمين السابق؛ لأنّ ابن عاشور رجّح موصوليّة ((ما)) في هذا الموضع.

المطلب الخامس: عناصر البنية الوظيفية في الجملة الفعلية.

1- تقييد الإسناد: ندّكر بأنّ البنية الأساسية للجملة الفعلية هي: فعل + فاعل⁶.

وقد يضاف إلى ذلك بنية أخرى هي: فعل + نائب فاعل⁷. هذه البنية جرّدت لأهداف تعليمية، وبواعث تنظيرية للبناء الظاهريّ الذي يسلك طرائق مختلفة في تحقيق هذه البنية الأساسية. ونحن لا نسعى إلى هذه ولا إلى تلك، وإمّا نحاول ربط علاقة أخرى بين كلّ منهما والموقف اللّغويّ أو الغرض الذي أفصحت عنه، ويجب أن نشير إلى ملاحظة - قد نكرّرها في مواضع عدّة من هذا البحث - وهي أنّ غرض المتكلّم قد لا نقف عليه إلّا من خلال بنية وظيفية ثالثة، تقوم بدور التفسير لمراد المتكلّم، أو تعليل اختياره لعناصر معينة في تركيبه. وما دامت دراستنا قرآنية،

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 206/7.

² - دلائل الإعجاز، ص 186.

³ - ينظر: الدّر المصون، 56/5.

⁴ - ينظر: نفسه، 56/5.

⁵ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 386/7.

⁶ - ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والتّشريع، القاهرة، 2003م، ص 247.

⁷ - ويبدو أنّه لا حاجة إلى ذكر هذه البنية؛ لأنّ الفاعل في عرف النّحاة ليس هو الموجد للفعل، فيكفي أن يسند نائب الفاعل إلى الفعل كي يأخذ حكمه من الرفع وغيره. ينظر: شرح المفصل للزمخشري، 200/1.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

فالتفسير اللغويّ خصوصاً هي الوسيلة التي نتخذها في معرفة طريقة التعبير عن معنى معيّن. ويدخل ضمن هذا الموضوع تلك التراكيب التي قيّدت بنيتها الأساسية بعناصر محدّدة كما في الأمثلة القرآنيّة الآتية: {مَكَّنَهُمْ فِي الْأَرْضِ} [الأنعام: 6]، {يُصْرَفُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ} [الأنعام: 16]، {وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ} [الأنعام: 25]، {جَاءُوكَ يُجِدُوكَ} [الأنعام: 25] فالجمل القرآنيّة السابقة كلّها تمثّل خروجاً عن علاقة الإسناد المطلقة، هذه الأخيرة قد أوجدت لنفسها ارتباطات بعناصر جديدة ضمن علاقات نحويّة معروفة في العربيّة، قيّدت الحكم الناتج من علاقة الارتباط بين الفعل والفاعل، فتقيّد التّمكين في المثال الأوّل بمكان مخصوص وهو الأرض، وتقيّدت نسبة الصّرف بشخص مخصوص في زمن مخصوص، كما في المثال الثاني، وفي المثال الثالث خرجت علاقة الإسناد عن إطلاقها بذكر العلّة (كراهة فقهم) أو (عدم فقهم)¹ التي أوجب جعل الكنان على قلوب الكافرين، وعبرت الجملة الرّابعة عن مجيء مقيد بحالة مخصوصة (المجادلة) التي ارتبطت نحويّاً بعلاقة الإسناد بين الفعل (جاء) وفاعله (واو الجماعة)، وبما أنّ الأمثلة الأخرى لا تضيف شيئاً ذا بال إلى البحث سنكتفي بما ذكرنا. فالعناصر التّقييدية السّالفة الذكر هي نفسها عناصر وظيفيّة، أدّت دورها في نقل الإسناد من الحكم العامّ إلى حكم مقيد، وذلك في إطار تفاعل البنية التركيبية مع الوظائف النّحويّة المختلفة الخارجة عن دائرة الإسناد، وهي تلك المكوّنات التي لاحظها النّحاة وتفتّنوا لما تضيفه من معانٍ إلى الجملة²، مثل: الحال، الظّرف، الجارّ والمجرور، المفعول لأجله، المفعول المطلق، المفعول به وغيرها. فالمفعول به يقيّد جهة وقوع حدثه، لأنّ أهمّ ما يدلّ عليه الفعل هو الحدث، أمّا الزّمن فقد نسبوه إلى الصّيغة³ فإذا ورد فعل مقيد بالمفعول به، فمعنى ذلك أنّ التّقييد واقع على الحدث الذي تضمّنه ذلك الفعل، ويقيّد زمانه ومكانه بالظّرف أو المفعول فيه. وتقيّد علّة حدوثه بالمفعول لأجله. ومن جهة بيان المصاحب لحدوثه يقيّد بالمفعول معه. ومن جهة تكرّر حدوثه أو بيان نوعه يأتي المفعول المطلق مقيداً لها. ومن جهة بيان حال هيئة الفعل، يؤتى بالحال. (فالفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى)⁴ وتمييز التّسببة يفسّر الحدث ببيان

¹ - أي بحسب تقدير المعنى عند العلماء؛ فهو إمّا على معنى: ((كراهة أن يفقهوه)) أو على ((أن لا يفقهوه)). ذكر هذين التقديرين أبو حيّان، ينظر: تفسير البحر المحيط، 101/4.

² - ينظر: دراسات في اللّسانيّات العربيّة، ص 26.

³ - جمهور النّحاة يقولون: الفعل هو ما دلّ على حدث مقترن بزمن، والزّمن عندهم مستفاد من دلالة الصّيغة، ولكن الواقع اللّغويّ يفرض أحياناً أن يعطّل الصّيغة عن تلك الدّلالة كما في حالة دخول بعض الأدوات كحروف الجزم، وحروف الشرط، والعرض والتّحضيض...

⁴ - شرح الرّضي على الكافية، 346/1.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

جهة صدوره ورفع غموضه وتحديد جهة النسبة الحاصلة بين طرفي الإسناد.¹ وكما تمّ تقييد الإسناد كلّ تأتي عناصر أخرى لتقيّد أحد طرفيه فقط.

2- تقييد الفعل:

نحاول في هذا الموضوع أن نغيّر قليلا في طريقة عرض الأمثلة، وإن كنّا نريد أن نحقق نفس الهدف المنشود في الفرع السابق، وهو استخراج بعض عناصر البنية الوظيفية، من المناهج المهمة التي صارت تتبّعها بعض اللسانيات المعاصرة ما يعرف بمبدأ التوزيع، ويقصدون به صحّة استبدال وحدة لغوية بأخرى، والغرض من ذلك تحديد معالم واضحة للفصل بين أقسام الكلام². ويرى نهاد الموسى وغيره من الدارسين أنّ نحاة العربية قد وقفوا على هذا المبدأ وعرفوه، وذلك أثناء تمييزهم بين أقسام الكلم³، ويعني بذلك علامات الاسم والفعل، وفي هذا السياق طوّروا نظرية الاختصاص، التي صارت فيما بعد إحدى أهم الركائز التي يعتمد عليها في القول بنظرية العامل⁴، وما يلفت النظر هو الملاحظة الدقيقة التي خرج بها النحاة من استقراءهم لمواقع الاسم والفعل بالنسبة للحروف، وبهذا نصل معهم إلى أول نتيجة وهي أنّ الحروف ليست وظيفتها العمل أو الربط فقط، وإنّما تدلّ أيضا على أقسام الكلم، وأنّ اكتشاف مواقع الكلم يعدّ في نفسه مؤشرا قويا على ريادة الفكر النحويّ الذي لم تتمكّن من ملاحظته المدارس اللسانية الغربية إلّا في زمن متأخّر يعود في أقصى تقدير إلى منتصف القرن العشرين⁵، ولعلّ ممّا يؤكّد لنا ذلك أنّ بعض العناصر النحوية تدخل على الفعل فلا تحدث فيه تغييرا إعرابيا كتلك التي نجدّها في مثل قوله تعالى: {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ} [الأنعام: 33] وقوله: {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا} [الأنعام: 148]؛ فالأفعال المضارعة: {قَدْ نَعْلَمُ}، {لَيَحْزَنُكَ}، {يَقُولُونَ}، {سَيَقُولُ} كلّها مرفوعة بدلالة العلامات الإعرابية على ذلك، ولكننا نلاحظ أنّ بعضها قد انضمّ إليه عنصر على يمينه، من أجل إحراز سمة دلالية فقط، وبسبب ذلك ميّز النحاة بين المختصّات العاملة وغي العاملة، فمن الناحية التركيبية لم يميّز النحاة بين الأفعال السابقة؛ لأنّهم لاحظوا أنّها كلّها أتت مرفوعة،

¹ - بناء الجملة العربية، ص 63.

² - ينظر: نظرية النحو العربي، في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 32.

³ - ينظر: نفسه، ص 34.

⁴ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 135.

⁵ - يعود اكتشافه إلى مدرسة التوزيع التي اتخذتها مدرسة بلومفيلد، المسماة عند بعضهم بـ مدرسة بيل يال، ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 32.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

وواضح أنّ ذلك كافٍ في رصد الاعتبارات التي سوّغت دخوله في نطاق الفعل، كتحديد قسم الكلمة، وجلب دلالة خاصّة بالسياق كالتّحقيق والتّوكيد والاستقبال وغيرها. ومن ذلك ما نجده في هذين المثالين، كالفعلين بعد قد والسّين، والفعل الذي دخلت عليه لام الابتداء التي من شأنها أن تدخل على المبتدأ.

وفسر النّحاة رفع المضارع عموماً بإحدى طريقتين مشهورتين في التّراث النّحويّ، أولاهما صحّة وقوعه في موقع الاسم، وقد ذهب إلى هذا البصريّون¹، وهذه أقدم محاولة لتفسير رفع المضارع، ومن نصوصهم في ذلك ما أورده المبرّد في قوله: («هذا باب تجريد إعراب المضارع»): اعلم أنّ هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة، فوقعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها.² فالملقعية بهذا التّفكير تجاوزت حدود التّمييز بين أنواع الكلم إلى تفسير الحركات الدّاخلية على أواخرها، وكأنّ النّحاة قد اطمأنوا كثيراً لمبدأ التّوزيع، بدليل أنّ تمييز الاسم عندهم لم يعد مشكلاً، ولذلك حاولوا أن يوقعوا الفعل موقعه. ولكنّ هذه المحاولة في تفسير عامل رفع المضارع يبدو أنّها لم تستقم مع أفكار بعضهم، وبخاصّة في مذهب أكثر الكوفيّين الذين لجأوا إلى نقضها بمبدأ التّوزيع نفسه فقالوا: إنّ رافع المضارع هو تجرّده³ من التّأصب والجازم⁴. وعلى الرّغم من أنّ المبرّد يؤيّد مذهب أصحابه البصريّين إلّا أنّنا لاحظناه يضع عنواناً يحمل في مضمونه تعليل الكوفيّين، كما يظهر في النّص السّابق.

ولو نبحت في المثالين اللّذين ذكرا آنفاً سنجد أنّ النّحاة يمتنعون تأثّر الفعل بالعامل معهما، وفي ذلك يقول المبرّد: (فإذا أدخلت على هذه الأفعال السّين أو سوف فقد منعتهما بها من كلّ عامل).⁵ وبهذا نخلص إلى نتيجة إضافية وهي أنّ بعض العناصر الوظيفية كالسّين وسوف تترقّى وظيفتها لتصير مانعة من وصول العامل إلى فعلها ما دامت داخلة عليه، ونحن لا نغيب عن بالنا لحظة أنّ هذه مجرّد تفسيرات خارجيّة تفرض على التّركيب اللّغويّ الدّاخليّ.

¹ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 437.

² - المقتضب، 5/2.

³ - خالف مذهب الكوفيّين الكسائيّ، فرأى أنّ الرّافع للمضارع هو يرتفع بالحروف الزّائدة في أوّله. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 437.

⁴ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 437. نظريّة النّحو العربيّ في ضوء مناهج النّظر اللّغويّ الحديث، ص 36.

⁵ - المقتضب، 5/2.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

وكان من بين الملاحظات السّابقة أنّ العناصر الّتي تدخل على الأفعال تصدر أيضا عن نظام محكم من الدّلالات أقامته اللّغة لضبط مفهوم الحدث تارة ولتقييد زمنه تارة أخرى. ولكنّ النّحاة اكتفوا من ذلك بعرض وظيفته في التّقسيم وبملاحظة عدم تأثيره -إيجابا- في الإعراب. وهذه كما يبدو أمور نظريّة فرضتها عليهم ظروف التّقييد وأغراضه.

ومّا نستطيع تسجيله أنّ موضع التّقييد بالنّسبة للفعل يأتي على يمينه، وهذا يعطي حرّية مطلقة للمتكلّم في اختيار المدلول المناسب للفعل. ونستند في تحليل الإسناد الفعليّ، ودراسة العلاقات بين عناصره على أساس نحويّ ثابت يدعى بالبنية التّركيبية أو النّواة الإسنادية، وهو ما نراه أصلا يقيم عليه النّحاة جلّ آرائهم، وي طرحون من خلاله معظم أفكارهم. وفي إطار الأمثلة السّابقة نجد أنّ البنية الأصليّة للجملة الفعلية قد أخذت في التّكوين والتّشكيل لتصير بنية أكبر. ولولا أنّ النّحاة حدّدوا القدر الأدنى للجملة ما أمكننا معرفة العناصر الإضافية، وبهذا نتوصّل إلى نتيجة أخرى وهي أنّ قد، والسّين، وسوف، كلّها عناصر وظيفية مرتبطة بسياق الكلام وغرض المتكلّم.

ويكفي أن نتأمّل قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَسْهَزَيْ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ} [الأنعام:10] لنجد أنّ الوصف الّذي يقوم به النّحويّ لبناء الجمل هو وصف يمثّل قدرة المتكلّم على قول وفهم هذه الجمل؛ لأنّهم قد حدّدوا مسبقا معايير الكلام المحتجّ به نحويّا حين ضبطوا جغرافية الاحتجاج وزمانه. وبهذا يعدّ التّنظير لطريقة الكلام في حقيقته بحث في قدرة المتكلّم على تشكيل المعاني في البناء اللّغويّ، ورصد لمقومات هذا البناء الّتي من خلالها يتمكّن المتلقّي من فهم ما لا حصر له من الجمل.

وفي التّركيب الأخير يدرك المتلقّي أنّ المتكلّم لا يستغني عن الأداتين ((اللام وقد)) بغية الوصول إلى إبراز العلاقة الّتي تربطه بالمخاطب، ولذلك لا يمكن أن يستغني عن اللام مثلا؛ لأنّ المقام يستوجب القسم، وليس هناك عنصر يؤدّي هذه الوظيفة غيره، ثمّ إنّ هذه اللام الّتي يسمّيها النّحاة بالموطّعة للقسم، لا يتمّ إدخالها في التّركيب إلّا بعد قد، وبهذا نتوصّل إلى نتيجة وهي أنّ العناصر اللّغوية قائمة على مراعاة التّلاؤم الدّلاليّ، والنّحو قد يستفيد من ذلك في بناء التّركيب السّليم، كما في هذه الحالة، يقول الطّاهر ابن عاشور: (واللام للقسم، وقد للتّحقيق، وكلاهما يدلّ

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

على تأكيد الخبر).¹ وتشكيل هذه البيئة قائم على الارتباط الدّلاليّ بينها وبين البنية الأساسيّة التي جاءت في هذه الحالة مقيّدة بالمفعول؛ لأنّ دلالة الفعل (استهزاء) مفتقرة إلى جزء يتمّ معناه وهو المفعول به.

ولا يتشكّل البناء الوظيفيّ إلّا من أجل إبراز علاقات مختلفة بين المتكلّم والمخاطب؛ لأنّ الوظيفة الأساسيّة للغة - كما هو مقرّر - هي التّواصل، وقد قام المفسّرون في هذا الصّدّد بجهود كبيرة لتحديدّها، ومّا وقفنا عليه في الموضوع الحالي أنّ سبب وقوع التّركيب بهذه الطّريقة هو تأكيد الخبر باعتبار حال المشركين؛ لأنّ الله - عزّ شأنه - يعلم أنّهم كانوا يتردّدون في السّبب الموجب لهلاك الأمم السّالفة، أي أنّ الاستهزاء بالرّسل لم يكن - في نظرهم - سببا كافيا لحلول العذاب، يقول الطّاهر بن عاشور مبينا ذلك: (إذ لولا تردّدهم في ذلك لأخذوا الحيطة لأنفسهم مع الرّسول عليه الصّلاة والسّلام).² وقد يكون تقييد الفعل من جهة يساره، ويصدق ذلك أيضا على نفس الموضوع، وبالتحديد تقييد الفعل بزمن محدّد بواسطة الظّرف {مَنْ قَبْلَكَ}، ومّا تمّ رصده من وظائف بالنّسبة لهذا القيد الجديد هو دلّالته على بنية مضمرة في التّركيب تقديرها: ((واستهزأوا بك)) لأنّ فائدة الظّرف ليست لبيان موقع الرّسول صلى الله عليه وسلم في السّلم الزّمينيّ للرّسل، فذاك معلوم سلفا، وإمّا القصد به التّنصيب على وقوع الاستهزاء على الرّسول - صلى الله عليه وسلم - ليتأكّدوا إن كان حقّا أنّ ذلك كاف في حلول التّقمة والعذاب.³ وأشار ابن عاشور هنا إلى ما يمكن أن يسمّى بمبدأ الاستلزام الحواريّ⁴؛ وذلك في قوله: (لأنّ قوله: {مَنْ قَبْلَكَ} يؤذن بأنّه قد استهزئ به هو أيضا).⁵ ومبدأ الاستلزام الحواريّ حسبما شرحه مسعود صحراوي هو أن يتمّ التّفريق بين المعنى المباشر، وغير المباشر؛ لأنّ الكلام يظهر بمعنيين بنيّتين مختلفتين: البنية الأوّليّة للمعنى، وهي الدّالة على المعنى الصّريح، وبنية المعنى الضّمّي، وهي المعبرة عن المعنى الذي يقصده المتكلّم، ويتحرّاه بالفعل.⁶ ويصحّ أن تكون بنية الآية معبرة عن هذين البنيّتين معا.

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 147/7.

² - نفسه، 147/7.

³ - ينظر: نفسه، 147/7.

⁴ - ينظر: مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2005م، ص33.

⁵ - تفسير التحرير والتنوير، 147/7.

⁶ - ينظر: التّداوليّة عند العلماء العرب، ص34، 35.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

ويلاحظ أنّ بنية الإسناد الرئيسة قد تحققت من ذكر الفاعل، عن طريق تغيير في صيغة الفعل، وكان ذلك كافياً في الدلالة على أنّ المقصود هو التّنصيب على أثر الفعل؛ أي على من يقع، لا تعيين الموقع له، وفي ذلك يقول ابن عاشور: (وحذف فاعل الاستهزاء فبني الفعل إلى المجهول لأنّ المقصود هنا هو ترتّب أثر الاستهزاء لا تعيين المستهزئين).¹ على أنّ هذا البديل الذي لجأ إليه النظام اللغوي لا يمثل نفس البعد الوظيفي في كلّ موقف لغوي، وهذا ما استشعره ابن عاشور حين قيّد المفهوم بكلمة الظرف -هنا- ولكنّ هذا يبدو مخالفاً لما قرره ابن جني من قبل حين قال: (فإذا ثبت بهذا كلّ قوة عنايتهم بالفضلة حتّى ألغوا حديث الفاعل معها، وبنوا الفعل لمفعوله).² وهو بهذا يشير إلى قيمة الفضلة ودورها في تحليلية معنى الجملة، بل إنّها تجعلها تابعة المعنى لها.³

والاعتناء بالمفعول به كما يبدو في هذه الآية -وغيرها- يتمّ بحسب السياق وظروف المقام، أي في تقدير المعنى المناسب، ومن الوسائل التي رصدتها اللغة للتعبير عن هذا الغرض ما عبّرت عنه الآيات الآتية: {قُلْ أَعْتَبِرْ اللَّهَ أَتَّخِذُ وَلِيًّا} [الأنعام: 14] يقول عبد القاهر الجرجاني: (وذلك لأنّه قد حصل بالتّقديم معنى قولك: أكون غير الله بمثابة أن يتّخذوا وليّاً؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ وأكون جهل أجهل وعمى أعمى من ذلك؟ ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل: أأأأأأ غير الله وليّاً، وذلك لأنّه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ولا يزيد على ذلك فاعرفه).⁴ فهذا معنى أن تغيّر مركز الوظيفة زيادة على جعلها قيّدا للفعل.

وتوالى المفسّرون بعد على استعمال هذا المعنى، فمن ذلك ما نجده عند أبي حيّان في قوله: (ودخلت همزة الاستفهام على الاسم دون الفعل؛ لأنّ الإنكار في اتّخاذ غير الله وليّاً، لا في اتّخاذ الولي).⁵ ومثله في المعنى قوله تعالى: {قُلْ أَعْتَبِرْ اللَّهَ أَبْغِي رَبًّا} [الأنعام: 164] وقوله: {أَعْتَبِرْ اللَّهَ تَدْعُونَ} [الأنعام: 40] وبالقياس على النصّ السابق يصح أن نقول إنّ قوله تعالى: {أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً} [الأنعام: 74] بإدخال الاستفهام على الفعل المضارع

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 147/7.

² - المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، 66/1.

³ - ينظر: نفسه، 65/1.

⁴ - دلائل الإعجاز، ص 153، 154.

⁵ - تفسير البحر المحيط، 90/4.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

مباشرة يتناول كينونة الفعل وحصوله فقط؛ لأنه لو أخر هنا لفسد المعنى؛ إذ يصير الإنكار في اتّخاذ الأصنام لا في اتّخاذ الآلهة، تعالى الله عن ذلك. وذكر ابن عاشور أنّ محلّ الإنكار هو في اتّخاذ الأصنام آلهة¹.

وفرق الجرجاني بين أن تكون همزة الاستفهام داخلية على الماضي والمضارع، فهذا الأخير هو ما سبق الحديث عنه أمّا الماضي فهو الذي يقول فيه: (وَقَدْ تَكُونُ [أي الهمزة] إِذْ يُرَادُ إِنْكَارُ الْفِعْلِ مِنْ أَصْلِهِ ثُمَّ يُخْرِجُ اللَّفْظُ مُخْرِجَهُ إِذَا كَانَ الْإِنْكَارُ فِي الْفَاعِلِ).² ومّا يدخل في هذا النمط التركيبي قوله تعالى: {قُلْ أَدَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأَنْثَيْنِ} [الأنعام: 143] فمعنى التركيب قائم على إنكار التحريم من أصله، (وَذَلِكَ أَنَّ كَانَ الْكَلَامُ وَضِعَ عَلَى أَنَّ يُجْعَلَ التَّحْرِيمُ كَأَنَّهُ قَدْ كَانَ ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: أَحْبَرُونَا عَنْ هَذَا التَّحْرِيمِ الَّذِي زَعَمْتُمْ فِيهِ هُوَ؟ أَيْ هَذَا أَمْ ذَاكَ أَمْ فِي الثَّالِثِ؟)³ ثمّ مضى في بيانه لهذا المعنى في أمثلة مصنوعة لغرض تقرير هذا المعنى وإثباته.

ومن الأنماط التي يأتي عليها تقييد الفعل أن يزحزح المفعول فيبنى على فعل مضمر هو وفاعله: كما في قوله {وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ} [الأنعام: 36] ذكر النحاة أنّ كلمة {وَالْمَوْتَى} تحتل ثلاث وظائف نحوية، أرجحها أنّها مفعول به بفعل مضمر يفسره الظاهر⁴، واستحسن هذا الوجه الهمداني⁵. وفي هذا السياق ينظر ابن جني إلى هذا النوع من التركيب نظرة عناية واهتمام بأمر الفضلة؛ فهو لا يعنى بمرتبة المفعول فحسب، بل يذكر كلّ حالاته الممكنة في ضوء هذه العناية، وفي ذلك يقول: (وذلك أنّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل، ((كضرب زيد عمرا))، فإذا عناهم ذكر المفعول قدّموه على الفاعل، فقالوا: ((ضرب عمرا زيد))، فإذا ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل التّاصبه، فقالوا: ((عمرا ضرب زيد))، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنّه ربّ الجملة، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة، فقالوا: ((عمرو ضربه زيد))، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة، ثمّ زادوا على هذه الرتبة فقالوا: ((عمرو ضرب زيد))، فحذفوا ضميره ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة، وتحميماً على كون غيره صاحب الجملة..).⁶ ومضى في حديثه عن إعلاء كلمة الفضلة، إلى أن وصل إلى درجة إلغاء الفاعل وحذفه تماماً كما في

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 313/7.

² - دلائل الإعجاز، ص 149.

³ - نفسه، ص 149.

⁴ - ينظر: الدّر المصون، 610/4.

⁵ - ينظر: المفيد في إعراب القرآن المجيد، 578/2.

⁶ - المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، 65/1.

الفصل الثاني: دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

البناء للمفعول¹. وجملتنا من قبيل: ((عمره ضربه زيد)) وهي كما رأينا من أعلى درجات العناية بالفضلة، حتى جعلها ابن جني بمنزلة العمدة. ولم يذكر المفسرون فيما أعلم وجه العناية في هذه الآية.

وأقلّ درجة في العناية بالمفعول ما جاء في قوله تعالى: {كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ} [الأنعام: 84] ولكن الذي يهمنّا نحن هو تقييد الفعل بتغيير مركز القيد، وتغيير صورته من نمط إلى آخر للدلالة على اختلاف المعاني التي ترافق كل نمط على حدة.

والمفعول المطلق كالمفعول به في أداء دوره في التقليل من عموم الفعل، وبهذا نعلم أنّ كل ما يتعلّق بالبنية الإسنادية الفعلية من وظائف فإنّما هي عناصر وظيفية، استدعتها أغراض المتكلمين ومواقف السياق. ويصدق الأمر على مثل قوله تعالى: {وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ} [الأنعام: 152] فقد حدّدت الجملة التي بعد أداة الاستثناء نوع القرب من مال اليتيم، وحدّدت أيضا الزمن الذي يصحّ معه قربان المال لأنّه يصير للمال في هذه الحالة اسم آخر بحسب المضاف إليه.

ويبدو لنا أنّ عبد الحميد مصطفى السيّد كان محقّقاً في قراءته الفكرية لأنظار النّحاة، حين عرضها في شكل عمل مرحليّ لتشكّل البنية الوظيفية انطلاقاً من البنية الأساسية المطلقة²؛ لأنّه كان ينظر إليها من زاوية الحكم، أو النسبة التي بين ركنيها، من غير اعتداد بالعلائق النّحويّة الطّائرة، فهي في أوّل أمرها مجرّدة، متضمّنة لحكم عامّ، بينما تكون في حال امتدادها بواسطة العناصر الجديد المكوّنة لعلاقات نحويّة جديدة، قد انتقلت إلى طور آخر يصحّ أن تسمّى فيه بالبنية الوظيفية³. ومهما يكن من أمر فإنّ التّقييد يجب أن يراعي الحدّ الأدنى الذي تنعقد به الجملة ويكتمل بوجوده المعنى⁴. وينبغي أن يكون ذلك موافقاً للتّلاؤم الدّلاليّ والتّوافق السياقيّ النّحويّ الذي تحدّثنا عنه سلفاً.

3- مقبّلات الفاعل:

وهي التي تأتي من أجل بيان شيء خاصّ بالفاعل، ويتّضح ذلك في الأمثلة الآتية: {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا} [الأنعام: 148] حدّدت جملة الصّلة نوع الفاعل وهو كونه من المشركين. ومثل قوله

¹ - ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، 1/65.

² - ينظر: دراسات في اللّسانيّات العربيّة، ص 24.

³ - ينظر: نفسه، ص 24.

⁴ - ينظر: بناء الجملة العربيّة، ص 34.

الفصل الثّاني: دور الأنماط التّركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها.

تعالى: {حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ} [الأنعام: 146] فقد تقيّد الفاعل بالإضافة إلى الضّمير، كما تقيّد أيضا بالجارّ والمجرور {بِعَظْمٍ} ومن ذلك قوله تعالى: {فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ} [الأنعام: 144] فقد قُيّد فاعل الإضلال بحالة الجهل، وعدم العلم. وفي هذا المعنى كثير من الأمثلة نجتزئ بما ذكرنا، فقد رأينا أنّ فكرة البنية الوظيفية قد صارت واضحة المعالم، محدّدة العناصر المشكلة لها في التّطبيق النّحويّ.

وخلاصة ما نصل إليه في بحث هذا الفصل هو أنّ الصّور والأنماط التي ذكرناها عبر مختلف مراحله تمثّل أحداثا لغوية، تعامل معها النّحاة على أنّها بنى نحوية ملحقّة لجانب من التّظام النّحويّ، وهو المسؤول عن تفسيرها وترتيبها وتنظيمها واستخراج ما بينها من علاقات، قد استنبطت من الكلام المحتجّ به على ضوء الصّلة الممتدّة بين المتكلّم والمتلقّي، وقد لا حظنا في هذا الموقف أنّ النّحاة كانوا يمثّلون دور المتلقّي رغم ظهور عبد القاهر الجرجانيّ بفكره التّركيبيّ الذي حاول تغيير مسار الحركة الفكرية النّحوية، كما ظهر ذلك في عدّة مواقف من كتابه دلائل الإعجاز بعرض آرائه من خلال قيامه بدور المتكلّم، وتجلّى أثرها في تعامل المفسّرين وعلماء البلاغة مع النّصوص اللّغوية على أنّها مواقف لغوية ضمّنها المتكلّم مقاصده، وبين من خلالها علاقته بالمخاطب وأحواله وما يكتنف حال الخطاب من ظروف وملابسات.

الفصل الثالث:

البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

المبحث الأول: البدائل التعبيرية ودورها في المعاني الوظيفية والسياقية.

المطلب الأول: البدائل التعبيرية ومفهوم العدول.

المطلب الثاني: أثر القراءات في إيجاد البدائل.

المطلب الثالث: القراءات القرآنية والسياق.

المطلب الرابع: أثر التخفيف والتشديد في تمام المعنى.

المطلب الخامس: أثر التخفيف والتشديد في تأسيس معنى جديد.

المبحث الثاني: المنحى الوظيفي للوقف والابتداء.

المطلب الأول: الوقف والابتداء عند النحاة.

المطلب الثاني: الوقف والابتداء عند علماء القرآن والمفسرين.

المطلب الثالث: أمثلة وتحليلها.

المطلب الرابع: أثر البعد الخارجي (المقام) في التحليل النحوي.

المبحث الثالث: الظواهر التركيبية ودورها الوظيفي.

المطلب الأول: ظاهرة التطابق.

المطلب الثاني: ظاهرة الإثبات.

المطلب الثالث: ظاهرة التوكيد.

المطلب الرابع: ظاهرة الإضمار ودورها الوظيفي.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

المبحث الأول: البدائل التعبيرية ودورها في المعاني الوظيفية والسياقية.

يقصد بالبدائل تلك الوسائل التعبيرية المتاحة في العربية، والتي يمكن أن يلجأ إليها المتكلم من حين لآخر، وأقرب تلك الوسائل وأسهلها في التطبيق أن يغير بين الحركات الإعرابية، أو بين الصيغ الصرفية من حين لآخر، ولم نجد أحسن من القراءات القرآنية كي نبرز هذا المظهر التركيبي ودوره في الملح التعبيري عن المعنى الوظيفي.

المطلب الأول: البدائل التعبيرية ومفهوم العدول.

يتحدّد في رأينا مفهوم مصطلح البدائل، حين ندرك أنّ للتركيب شكلا ومضمونا، أو عندما نتيقّن أنّ كيان اللغة متجسّد في مظهر اللغة ومخبرها، ولقد شدّ من عزم هذه الثنائية ما حظي به التركيب العربي من غنى في المقابلات أو التوازيات أو البدائل، حتّى كأنّ هناك روحا تركيبية واحدة تحوم حول هذه المتقابلات¹. والوقوف على هذا الجسر الممدود بين البدائل يجعلنا نقرب من الطّبيعة المزدوجة لكثير من التراكيب.

وإذا سلّمنا بأنّ معظم التراكيب لا يخرج عن هذه الطّبيعة فهما أنّ العناصر المكوّنة لها تصدر من مشكاة واحدة هي المعنى أو روح التركيب، ولعلّ نظرة النّحاة إلى الجملة التي وقع مبتدؤها وصفا عاملا في اسم واقع موقع الفاعل الذي سدّ مسدّ الخبر، ممّا يبرّر صحّة التّبؤ بوجود بدائل تتناوب في التعبير عن المعنى الفعليّ في الجملة الاسميّة، ولم يقدّم النّحاة إلى هذه السّاعة رأيا فاصلا في الحكم على نوع الجملة المشتملة على ظرف أو جارّ ومجرور.

ولعلّ من هذا القبيل ما يتمّ بين العوامل فإذا وجد من يقول بأنّ المبتدأ رفع الخبر، فإنّ هناك من يرى أنّ الخبر قد رفع بالابتداء والمبتدأ معا، وهناك الرّأي الكوفيّ الذي يقول بترافعهما وكأنّه يشير من طرف خفيّ إلى قضية البدائل هذه؛ أعني استمداد قوّة العامليّة من أحدهما وجعلها في الطّرف الآخر؛ لأنّ معناهما في النّهاية قبل التركيب وبعد واحد.

وتضع اللغة بين أيدينا التعبير بالاسم الظّاهر والمبهم، والتّعبير بالاسم الصّريح والمؤوّل، وبالجملة الاسميّة والفعليّة، وغير ذلك من المتقابلات، ولا قائل مثلاً أنّ النمط الاسميّ هو عدول عن الفعليّ أو العكس أو التّعبير بالضّمير هو الأصل والإظهار فرع عنه وهلمّ جرّا، إلّا في حدود الاستعمال أو الممارسة الفعليّة للغة، فإنّه ممكن أن يقال مثلاً أنّ

¹ - ينظر: الإعراب والتركيب بين الشّكل والنّسبة، ص 18.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

التعبير بالفعل في هذا المقام أولى، وعليه تكون البدائل مطابقة للعدول حين يراد بها الخروج عن المطرد رغبة في موافقة استعمال أسلوبيّ مطرد أيضا¹. وقد كان عبد القاهر الجرجانيّ في قَمّة الوعي بما أسماه البدائل حين عرض فكرة الموازنة بين التعبير بالفعل والمصدر، معتبرا أنّه يصحّ وضع أحدهما بمنزلة الآخر، ومن هنا وقع تحليله لقولهم: "جئت يومَ يقوم زيدٌ" في صميم موضوعنا حيث قال: (لأنّهم نزلوا الفعل منزلة المصدر فصار قولك يوم يقوم زيد بمنزلة يوم قيام زيد، إلّا أنّ لفظ الفعل كان أذهب في الوضوح، إذ كان يدلّ على الزمان.)² أي في أداء المعنى نفسه، مع رجحان التعبير بالفعل عند ابتغاء الإيضاح والظهور.

وإذا كانت البدائل من حيث المبدأ عدولا، فإنّها في حقيقتها عدول من نوع خاصّ، عدول عن نمط تركيبيّ إلى آخر بغية تحقيق المطابقة التامة بين المقاصد والألفاظ، وأمّا العدول بمعناه العامّ فهو يشمل مستويات عدّة، أبرزها العدول في البنية الصّرفيّة، وفي الرّتبة، وفي النّظم³. ويسمّيه بعضهم بالتحوّل والانحراف⁴. وعلى العموم فإنّ العدول لا بدّ أن يكون انزياحا وانحرافا عن أصل محدّد، إلّا أنّ التسليم بكون الفائدة هي المطلب الأسمى لاستعمال اللّغة في تحقيق الأغراض التّواصلية.

فالبدائل إمكانيات لغويّة توضع بين يدي المتكلّم ليوظّفها في السياقات المختلفة، وقد يضاهي بها أسلوبا معيّنا كان في الأصل عدولا عن أصل سابق، ويرجع هذا إلى التّأصيل الذي قدّمه النّحاة في باب أمن اللّبس، وجعلوه مسوّغا دلاليّ للعدول عن الأصول الموضوعية. وأمّا البلاغيّون فتوسّعوا في العدول أكثر من غيرهم، وعدّوه وسيلة من وسائل الكشف عن مقاصد المتكلّم، وهذا ما تّبّه عليه عبد القاهر الجرجانيّ في عدّة مواضع من كتابه، فجعل من ذلك تحويل اللفظ عن مكانه⁵، أو في ترك الذّكر والامتناع من إبرازه في بنية التّركيب⁶.

ومن هنا رأينا أنّ التعبير بالبدائل يعطي مساحة أشمل للمطابقة بين المقاصد والألفاظ، باللّجوء إلى الاحتمالات القائمة في بنية التّركيب؛ (لأنّ ضياع الاحتمالات يشدّ الصّياغة إلى جبريّة تناسب وظيفتها اللّغويّة لا وظيفتها

¹ - ينظر: تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1993م، ص347.

² - عبد القاهر الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد للنّشر، 1982م، 1063/2.

³ - ينظر: التّراكيب التّحوّية بين الشّكلانيّة والوظيفة، ص34، 35.

⁴ - ينظر: محمّد عبد المطلب، البلاغة العربيّة قراءة أخرى، ط2، دار نوبا للطباعة، القاهرة، 2007م، ص242، 243.

⁵ - ينظر: دلائل الإعجاز، ص143.

⁶ - ينظر: نفسه، ص190.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

البلاغية¹) كما في حال تقديم الفاعل على فعله، أو تقديم الفاعل على الضمير المتصل الواقع مفعولاً. وباستخدام مبدأ التبادل نسمح بحرية اختيار الوسائل التعبيرية دون المرور بتعليل الخروج عن الأصل، وهو ما يفرضه العدول؛ لأنّ البحث الوظيفي يناسبه التركيز على العناصر اللغوية التي يتخيّر منها المتكلّم ما يعبر به عن المعاني والأغراض، دون أن يتقيّد بخصائص البنى التركيبية، أي أنّه يعتمد على معاني التحو وعلى وجوه التّظم وفروقه التي ليس لها حدّ تنتهي إليه أو غاية تقف عندها، وذلك بسبب تبعيتها لما يعرض لها من المعاني التي يقصدها المتكلّم، ويفرضها نمط الخطاب ويستدعيها المقام². ونرى أنّ الفرق يمكن أن يتجلّى -زيادة على أمثلة القراءات- في طرائق التعبير القرآنيّ، ويحدث ذلك بصور كثيرة نعدّ منها -ولا نعدّها- تنكير اللفظ بعد تعريفه في قوله تعالى: {وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَذَكَرَ بِهِ} أن تُبَسِّلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ { [الأنعام: 70] قد كان يمكن أن يأتي التركيب بتعريف النفس عن طريق إضافتها إلى الضمير فيقال: ((أنفسهم)) باعتبار أنّها قد سبقت بمعارف في قوله تعالى: {وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا} ولكنّها جاءت بالتنكير كي يُتوصّل بتسخير اللفظ إلى توليد المعنى عن طريق هذا التنكير، وقد احتيج في تحصيل ذلك إلى تنكير النفس، وإفرادها، وتقييدها بجملة {لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ}، فأما التنكير فمن باب وقوع التّكرار في سياق الإثبات، (وقصد به العموم بقريّة مقام الموعظة).³ بمعنى أنّه لو تعرّفت النفس، لدلّت على أنّ الإسلام إلى العذاب خاصّ بهذه الطّائفة وحدها، فلمّا كان المراد هو أن يجعل كلّ نفس رهينة اكتسابها، أتى باللفظ البديل للتعريف وهو التنكير.

وأما الأفراد فلاجل وصفها؛ لأنّ مراعاة لفظها يجعل الجملة المقيدة لها في موضع النّعت، ولو روعي معناها لكانت الجملة في موضع الحال لها⁴، ورأى تمام حسن أن وصفها بالجملة يقصد به التّعجيز وأنّه لا بديل لهذه النفس عن الإيمان⁵.

¹ - البلاغة العربية قراءة أخرى، ص 237.

² - ينظر: دلائل الإعجاز، ص 128.

³ - تفسير التحرير والتنوير، 297/7.

⁴ - ينظر: نفسه، 297/7.

⁵ - ينظر: البيان في روائع القرآن، ص 356.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وترتبط الطرائق الأسلوبية في الأصل بالمواقف اللغوية المختلفة، وتعتبر في هذه الحالة بدائل لأساليب أخرى؛ لأنّ المعاني مهما تعددت وتكاثرت فإنّ المقام يختصرها ويختزلها ولا يبقى منها إلّا ما يمسّ جوهر الحدث، وإذا كان الأمر على هذا الوصف فينبغي أن يكون التعبير عن هذا المعنى منتقى ومختاراً بدقّة وعناية؛ لأنّه إذا كانت المقامات مختلفة فكذلك أساليب التعبير متنوّعة، وإنّما يوظّف لمعنى المقام ما يناسبه من معنى الكلام.

ومن هنا نجد أنّ ما يدركه كلّ إنسان أنّ المسّ بالخير ليس كالمسّ بالشرّ، ولعلّ هذا ما أوجب الاختلاف في طريقة التعبير، في قوله تعالى: {وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ} [الأنعام: 17] عن قوله: {وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [الأنعام: 17].

فلما كان المعنى مع كلّ موقف مختلفاً عن الآخر، وظّف له المعنى اللائق به والمناسب له. ويجب أن نعلم أيضاً أنّه ليس كلّ مقام يعبر فيه بأسلوب ما أن يطرد في كلّ موقف يشابهه، فالتعبير عن إيصال الخير من الله لعباده مثلاً لا يحمل دائماً معنى واحداً، يدلّ على ذلك اختلاف أنماط التعبير بحسب السياق، ومن هنا نجد التعبير في قوله تعالى: {وَإِنْ يُرْذَلْ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ} [يونس: 107] يباين ما هنا من عدّة وجوه، منها استعمال لفظ الإرادة دون المسّ، ومنها التعبير بالتّفي المقابل للإثبات في الأوّل. وهذا يدلّ على أنّ المقصود من الآيتين هو التعبير عن وجود خيرين مختلفين، وإلاّ لعبّر بنفس التعبير كما كان في جانب الشرّ، فنحن نستدلّ بثبات الصّورة التعبيرية على اتّفاق المعنى. فمتى اختلفت البنية التركيبية ولو في حركة من حركات البناء علمنا بذلك تغيّر المعنى الوظيفي.

وأشار الطّاهر ابن عاشور رحمه الله في تفسيره لقوله تعالى: {وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِإِيتَانَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} [الأنعام: 54] إلى المعنى الذي وُظّف في هذا المقام هو واحد من جملة المعاني الممكنة: ومنها النّصب، وحذف على، وتعريف السّلام. فلما جنح إلى التعبير البديل، وهو التّنكير والرفع والتّقديم في هذا الموضع تبين أنّ المقصود بـ {سَلَامٌ} هنا هو الدّلالة على كونه اسماً قدّم من باب التّفاؤل بالأمان¹.

وأشار أبو القاسم السّهيليّ إلى معنى أدقّ من هذا؛ فقال: (لأنّك تريد أن تشوب الدّعاء بالخير، كأنّك تريد ((سَلَامٌ مِنِّي عَلَيْكُمْ))، فصار السّلام في حكم المنعوت بقولك ((مَنِّي)) فقوي الرّفْع فيه على الابتداء؛ لأنّ التّكرة المنعوتة

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 257/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

يبتدأ بها... ألا ترى أن كل من يقول: ((سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)) إنما يريد أن يشعر بأنه مُسَلِّمٌ وَمُحَيٍّ.¹ فالمتكلم بهذه الجملة إنما يستعمل الرفع ليكون له حظ في حدوث المعنى.

ولعلّ العدول الذي يكون على طريقة الأسلوب المطابق لمقتضى الحال هو ممّا وفق البلاغيّون لوقوف على كثير من أسرارهِ ودوره في التّخاطب، وإن كان السّبق للنّحاة، وذلك حين ربطوا بين العارض التّركيبيّ والمعنى الوظيفيّ الّذي يمكن أن نقول عنه أنّه خاصّ بشكل معيّن من الأشكال البنيويّة.

ومن هنا وجدنا من الباحثين من ينظر إلى الظواهر اللّغويّة أو العوارض التّركيبية كما يحسن للبعض تسميتها²، (أنّها أشكال بنيويّة تتضمّن معايّ ثابتة مستقرّة في كلّ مقام).³ ولعلّ هذا الرّأي مبنيّ على قول سيبويه في الكتاب أنّهم يقدّمون الّذي يهتمّهم وهم ببيانه أعني⁴. وما يزيد هذا التّصوّر وضوحاً أنّ عبد القاهر الجرجانيّ لما أتى إلى باب التّقديم والتّأخير وجد النّاس يكتفون بمعنى واحد هو الاهتمام والعناية الّتي قال بها سيبويه، والجملة الّتي ذكرها الجرجانيّ في هذا المعنى تلخّص كثيراً من الكلام وذلك في قوله: (وقد وقع في ظنون النّاس أنّه يكفي أن يقال إنّّه قدّم للعناية ولأنّ ذكره أهمّ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهمّ).⁵ فهذه العبارة الّتي انتقيناها من بين عبارات كثيرة أتت في سياق يبيّن من خلاله انصراف النّاس عن بيان وجه العناية، دون أن يعترض على معنى العناية والاهتمام، وهذا وحده كاف للقول بوجود معاني ثابتة مستقرّة يُخرج إليها عند الحاجة إلى تغيير نمط التّركيب، ويكون المخاطب على استعداد لفهمها. ورأى التّركشيّ أنّ هذا الاهتمام غير محصور في طريقي الإسناد⁶؛ فقد يكون لفظاً غيرهما وهذا ما فهمناه من الأمثلة الّتي قدّمها في السّبب الرّابع من أسباب التّقديم.

¹ - أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ، نتائج الفكر في التحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1992م، ص318.

² - يطلق محمّد حسّاسة عبد اللّطيف في كتابه بناء الجملة العربيّة مصطلح العوارض على كلّ ما خالف البنية الأصليّة من زحزحة بين عناصرها أو كإضافة عناصر أخرى للبنية الأساسيّة.. وممّن أطلق مصطلح المظهر على التّركيب الخارج عن الأصل محمّد محمّد أبو موسى. ينظر: محمّد محمّد أبو موسى، دلالات التّراكيب دراسة بلاغيّة، ط2، مكتبة وهبة، 1987م، ص170.

³ - وليد زبيدي، الفعل بالقول دراسة وظائف التّقديم والتّأخير في البلاغة العربيّة، ط1، الدّار التّونسيّة للكتاب، 2020م، ص32.

⁴ - ينظر: الكتاب، 34/1.

⁵ - دلائل الإعجاز، ص145.

⁶ - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 235/3.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ورأى محمد أبو موسى أنّ الغرض من بيان اهتمام المتكلم بتقديم المسند إليه هو تأكيد حاله عند المخاطب، أو دفع توهم ممكن ناشئ عن معرفة سابقة بمن حدّثه عنه، وأوضح الفرق بين التقديم والتأخير في نحو: جاءني زيد، وزيد جاءني. فتقديم زيد أفاد معنى لا يمكن أن يفيدته إن هو تأخّر¹. وذهب وليد زبيدي إلى أبعد من هذا فرأى أنّ التقديم والتأخير يدلّ على تفاوت مستويات التخصيص ودرجات التوكيد عند المتكلم والمخاطب².

ونعدّ من البدائل أيضا ولا نعدّها استعمال أكثر من لفظ في التعبير عن فكرة أصلية واحدة، وهو ما ظهر لنا في التعبير عن معنى الشّرك؛ فقد وجدنا في مستهلّ السّورة التعبير عنه بالميل أو التّسوية في كلمة يعدلون، ثمّ ورد التعبير بالمفردة نفسها في خواتيم السّورة عند قوله تعالى: {وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 150]، ولكنّها في وسط السّورة جاءت بلفظ بديل، تحقيقا لقصد لا يمكن أن يظهر معها، ولعلّ ذلك ما لاحظته أبو حيّان في نظم الآية من قوله تعالى: {وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا} [الأنعام: 81] فقال: (واختلف متعلّق الخوف، فبالنسبة إلى إبراهيم علّق الخوف بالأصنام، وبالنسبة إليهم علّقه بإشراكهم بالله تعالى تركا للمقابلة، ولئلا يكون الله عدل أصنامهم، لو كان التركيب: ((ولا تخافون الله تعالى)).³ فليس هناك أصل يعدل عنه كما مرّ في بعض الأمثلة السابقة كالعدول إلى الغيبة. ومعنى العدول في الآية أنّ الشّرك فيه تسوية بين الخالق والمخلوق، وفيه أيضا عدول عن صرف العبادة إلى من يستحقّها والمقصود بها هنا توحيده وإخلاص الدّين له.

المطلب الثاني: أثر القراءات في إيجاد البدائل.

ورد اللفظ المسطر في قوله تعالى: {قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذَ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ} [الأنعام: 14] بعدة قراءات قرآنية؛ فقرأ الجرّ عند الجمهور⁴، وفي هذه القراءة توجيهان، أحدهما: أنّه نعت (صفة) لاسم الجلالة⁵، والوجه الآخر أنّه بدل من اسم الله، وهذا أحد قولين ذكرهما أبو البقاء العكبري؛ فقد جاء في ((كتاب التّبيان)) ذكر

¹ - ينظر: دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص 170.

² - ينظر: الفعل بالقول، ص 32.

³ - تفسير البحر المحيط، 4/175.

⁴ - ينظر: أبو البقاء العكبري، إعراب القراءات الشّواذّ، تحقيق: محمد السيّد أحمد عزّوز، ط 1، عالم الكتب، بيروت، 1996م، 1/469.

⁵ - ينظر: تفسير الطّبري، 11/282. تفسير البحر المحيط، 4/90. المحرّر الوجيز، 7/324. الكشاف، 2/329. إعراب القراءات الشّواذّ،

469/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

البديلية فقط، بينما اكتفي في ((إعراب القراءات الشّواذّ)) بالتّعت¹. ونقل أبو حيّان هذا الأخير فقط، ورأى أنّ سببه هو أنّ أبا البقاء استسهل الفصل بين المبدل منه والبدل، في مقابل الفصل بين المنعوت والتّعت². وقرئ بالرفع أيضا، وروى هذه القراءة ابن عطية عن ابن أبي عبله³، وذكرها الزّحخشريّ من غير نسبة⁴.

ونقلها بعد ذلك جمع من المفسّرين كأبي حيّان⁵، والسّمين⁶، وابن عادل⁷ وغيرهم. وفيها ثلاثة تخريجات: أحدهما - وبه قال أبو البقاء العكبريّ، وأبو حيّان ووافقه السّمين وابن عادل - وهو رفعه على أنّه خبر مبتدأ محذوف⁸، وذكره أيضا ابن عطية⁹. والثّاني: أنّه رفع على المدح، وبه قال الزّحخشريّ¹⁰. وذكر ابن عطية وجهها ثالثا: وهو رفعه على الابتداء والخبر محذوف¹¹. وضعّف هذا الوجه أبو حيّان وأيّده السّمين والسّبب في ذلك أنّ دليل حذف الخبر هنا خفيّ¹²، ولهذا قال ابن عادل: (وخرّجه ابن عطية على أنّه مبتدأ، فيحتاج إلى تقدير خبر، والدّلالة عليه خفيّة، بخلاف تقدير المبتدأ، فإنّه ضمير الأوّل، أي: ((هُوَ فَاطِرٌ)).¹³ ويبدو لنا من مضمون هاتين القراءتين أنّ التّعبير عن اختلاف المعاني في لغة القرآن قد نحا في مواطن كثيرة إلى إغناء العبارة القرآنيّة بالدّلالات عن طريق ما أسميناه بالبدائل التعبيريّة، ويمكننا الوقوف على شيء من ذلك بسهولة حين نقرأ التّوجيهات النّحويّة السابقة، والتي نجزم أنّها تعيّن لإفادة فروق معنويّة، فليس تخريج قراءتي الجرّ والرفع السّابقتين إلا بحث في أسلوب النّظم الذي ينحوه المتكلّم من أجل المطابقة بين القصد واللفظ، بتوحيّ معاني النّحو في معاني الكلم، بغية تحقيق وظائف تخاطبيّة¹⁴، كالمدح في تخريج الزّحخشريّ، أو تأكيد الإنكار كما في توجيه الجمهور لقراءة الجرّ، يقول الألوسيّ في معنى هذا الأخير: (وهو

¹ - ينظر: التّبيان في إعراب القرآن، ص282. إعراب القراءات الشّواذّ، 469/1.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 90/4.

³ - ينظر: المحرّر الوجيز، 324/7.

⁴ - ينظر: الكشاف، 329/2.

⁵ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 90/4.

⁶ - ينظر: الدّرّ المصون، 555/4.

⁷ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 54/8.

⁸ - ينظر: إعراب القراءات الشّواذّ، 470/1. تفسير البحر المحيط، 90/4. الدّرّ المصون، 555/4. اللّباب في علوم الكتاب، 54/8.

⁹ - ينظر: المحرّر الوجيز، 324/7.

¹⁰ - ينظر: الكشاف، 329/2. حاشية الطّيبيّ، 37/7.

¹¹ - ينظر: المحرّر الوجيز، 324/7.

¹² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 90/4. الدّرّ المصون، 555/4.

¹³ - اللّباب في علوم الكتاب، 54/8.

¹⁴ - ينظر: الفعل بالقول، ص32.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

نعت للجلالة مؤكّد للإنكار.¹ زيادة على ذلك أنّه يترتّب على قراءة الجرّ تقييد إسناد سابق، وعلى الرّفْع استحداث إسناد جديد.

وجاء مثل ذلك في عدد من المواضع نحو قوله تعالى: {لَمْ تَكُنْ فَنَنْتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللّٰهُ رَبُّنَا} [الأنعام: 23] حيث قرئ بتقديم وتأخير مدخولي كان؛ وذلك لأنّ {فَنَنْتُهُمْ} تقرأ بالرّفْع والنّصب²، فيترتّب على ذلك تقدّم الخبر في حالة النّصب على اسم كان المتأخّر وهو {إِلَّا أَنْ قَالُوا}³، كما تمّ التّحويل عن طريق تأويل اسم كان كي يطابق فعله في التذكير والتأنيث؛ فأولّ قوله: {إِلَّا أَنْ قَالُوا} بمقالتهم ليناسب تأنيث {تَكُنْ}⁴. وأيضاً وقع فيها تشويش مراتب المعارف، فجعل في قراءة رفع {فَنَنْتُهُمْ} غير الأعراف اسماً، والأعراف خبراً؛ أي بعكس ترتيب المعارف؛ لأنّه في هذه الحالة أدّى قوله تعالى: {فَنَنْتُهُمْ} وظيفة الاسم الّتي هي في الأصل مبتدأ، وهو أقلّ تعريفاً من قوله: {إِلَّا أَنْ قَالُوا}؛ لأنّها تشبه المضمر⁵، وقد قدّمنا من قبل أنّ المضمر عند البصريّين هو أعراف المعارف. بل إنّ كلمة {رَبُّنَا} أيضاً قرئت بالنّصب والجرّ والرّفْع⁶، ولكلّ من ذلك أثره في تغيير دلالة التّركيب، والمختار منها ما يؤدي معنى وظيفياً يلائم ظروف المقام.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: {وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ} [الأنعام: 55] وردت الآية بقراءات متعدّدة منها رفع {سَبِيلُ} ونصبها⁷، وينتج عنها تغيّر دلاليّ في الفعل، فيؤثّر في اللّزوم والتّعدي⁸، كما يؤثّر أيضاً في الحكم على جنس السبيل في اللّغة⁹، قال ابن عطية: (عرب الحجاز تؤنّث السبيل، وتميم وأهل نجد يذكرونها).¹⁰ إضافة إلى ذلك ينتج معنى وظيفيّ وهو في قراءة النّصب إسناد التّبيين للنبيّ صلّى الله عليه وسلّم، قال أبو زرعة: (قرأ نافع:

1 - روح المعاني، 110/7.

2 - ينظر: المحرّر الوجيز، 334/7. تفسير البحر المحيط، 99/4، الدّرّ المصون، 572/4.

3 - ينظر: الدّرّ المصون، 572/4.

4 - ينظر: تفسير البحر المحيط، 99/4.

5 - ينظر: الدّرّ المصون، 572/4.

6 - ينظر: المحرّر الوجيز، 336/7.

7 - ينظر: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة، حجّة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1997م، ص253.

8 - ينظر: الدّرّ المصون، 655/4.

9 - ينظر: نفسه، 655/4.

10 - المحرّر الوجيز، 373/7.

{وَلَيْسَتَيْنِ} بالتاء، {سَبِيلٌ} نصب. أي ولتستبين أنت يا محمد سبيل المجرمين.¹ فالتاء على هذا للخطاب، وهي في قراءة الرفع للتأنيث، وناسب المقام ذكر سبيل المجرمين دون سبيل المؤمنين؛ لأنّ الأقوال المتقدمة على هذه الآية قد أثارها المجرمون². وفي قراءة الرفع تقع نسبة التبيين إلى السبيل نفسه.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: {وَمَنْ أَلْخَلَ مِنَ طَلْعِهَا قَنَوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ} [الأنعام: 99] وبحث علماء القراءات في توجيه المعنى الذي يفضي إليه التحوّل والتبادل بين قراءتي الرفع والنصب في كلمة {جَنَّتٌ}³.

ولابدّ أن نشير هنا إلى أنّ التبادل ليس مجرد انتقال من حركة إلى أخرى وفق ما تتيحه اللغة أمام المنشئ للكلام من وسائل، بقدر ما هو بحث في العمق الدلاليّ المبطن في كلّ حركة من حركات الإعراب الدالة على معنى يتغيّر بتغيّرها، ويكفي في نظرنا أن نبحت عن توجيه الحالتين السابقتين في الصناعة، وما يترتب على المبادلة بين النصب والرفع.

ووجه جمهور المعربين والمفسرين قراءة النصب بالعطف على {نَبَاتٌ} وأشركوها في حكمها يقول السمين: (قوله: {وَجَنَّتٌ} الجمهور على كسر التاء من {جَنَّتٌ} لأنها منصوبة نسقا على {نَبَاتٌ}، أي: فأخرجنا بالماء النبات وجنّات، وهو من عطف الخاص على العام تشريفاً لهذين الجنسيتين على غيرهما).⁴ ولما كانت هذه القراءة سهلة التّخريج صحيحة المعنى، لم نجد حولها خلافا يذكر، وهذا عكس قراءة الرفع التي بدا فيها الأخذ والترّد بين المفسرين. ومن أقدم من استبعد معناها ابن جرير الطبري، وفي ذلك يقول: (والقراءة التي لا أستجيز أن يقرأ ذلك إلّا بها، النصب: {وَجَنَّتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ}، لإجماع الحجة من القراءة على تصويبها والقراءة بها، ورفضهم ما عداها، ويُعد معنى ذلك من الصواب إذا قرئ رفعاً).⁵ لأنّه لاحظ بأنّها تؤدّي معنى يخالف الواقع، وهو أنّ الجنّات من الأعناب تكون من التخل، وهذا محال⁶. ويبدو أنّ الذي أوقع في هذا المعنى هو التوجيه التحويليّ؛ أي كون {جَنَّتٌ} معطوفة

¹ - حجة القراءات، ص 253.

² - ينظر: المحرّر الوجيز، 373/7. الدّر المصون، 656/4.

³ - الجمهور على قراءة النصب، وقرأها بالرفع الأعمش ومحمد بن أبي ليلى، ورويت عن أبي بكر عن عاصم، وغيرهم. ينظر: تفسير الطبري،

577/11. المحرّر الوجيز، 429/7. تفسير البحر المحيط، 193/4. الدّر المصون، 75، 76/5.

⁴ - الدّر المصون، 75/5.

⁵ - تفسير الطبري، 577/11.

⁶ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 193/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

على {قَفَوَانْ} ومَنْ ذكر هذا الوجه وأنكر معناه الطَّبْرِي¹، ونقله أيضا أبو حَيَّان عن أبي حاتم². وأدرك أبو حَيَّان مداخل الخلل في هذه القراءة فسارع إلى رفض إنكارها قائلا: (ولا يسوغ إنكار هذه القراءة ولها التوجيه الجيد في العربية، وجَّهت على أنه مبتدأ محذوف الخبر،)³ ثم ذكر عدة تقديرات عن علماء المعاني والتفسير.

وأكثر من وجَّه الرفع رأى أنها مبتدأ وخبره محذوف. على تقدير: هُمْ جَنَّا⁴. وكأني بأبي حَيَّان يرفض أن يحصر معنى القراءة في توجيه لغوي محدد، ويحاول أن يقلِّب نظره في زوايا المعنى التي توافق تخريجا مقبولا يفضي إلى اختيار الوظيفة التخاطبية التي أفادها تبادل الحركات الإعرابية. وذلك لأنَّ المواضع الإعرابية تحقيق بنيوي للمعاني التي يوجد لها المتكلم، من نعت وعطف وابتداء وخبر وفاعلية وغيرها، ولكل هذه المعاني النحوية علامات يوجد لها للمتكلم ليشكل بها وظيفة الكلمة بحسب الموقع أو المحل الإعرابي الذي يبت منه معاني الخطاب.

ثم إنَّه قد تطرأ تغييرات على أبنية مفردات اللغة، بغية التنوع في استعمالها في السياقات المختلفة، وهذا يقرِّبنا بشكل واضح من فكرة الدلالة الصرفية للصيغ التي تأتي وفقها ألفاظ اللغة⁵. ونخصي في هذا المقام بعضا منها مبرزين دلالتها ووظيفتها في التركيب، على ضوء اختلاف القراءات القرآنية المتواترة فيها.

(1) - قرئت كلمة {لِيَحْزُنْكَ} من قوله تعالى: {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنْكَ الَّذِي يَقُولُونَ} [الأنعام: 33] بفتح الياء وضمِّ الزَّاي. وقرئ بضمِّ الياء وكسر الزَّاي⁶.

وذكروا أنَّ بين ((أَحْزَنْتُهُ)) و ((حَزَنْتُهُ)) فرقانا، (وهو أنَّ ((أَحْزَنْتُهُ)): أدخلته في الحزن، و((حَزَنْتُهُ)): أوصلت إليه الحزن⁷). فعلى قراءة {لِيَحْزُنْكَ} يكون المعنى أنهم يوصلون إليك الحزن. وعلى القراءة الأخرى أننا نعلم أنهم يدخلونك في

¹ - ينظر: تفسير الطَّبْرِي، 577/11.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 193/4.

³ - نفسه، 193/4.

⁴ - ينظر: الدَّر المصون، 75/5.

⁵ - يشيد بعض الباحثين كتمام حسان بالمستوى الصرفي للغة ويشير إلى وظيفته في التواصل، كما ينبّه على وجود ألفاظ ذات الصيغة الجامدة مثل أسماء الإشارة والضمائر وأسماء الأعلام.

⁶ - ينظر: الحجة للقراء السبعة، 304/3. والحجة في القراءات السبع، ص 138.

⁷ - حجة القراءات، ص 246.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

الحزن. فالحزن هنا محيط به من كل جهة. فهي أقوى في الدلالة على الحالة النفسية التي كان يعاني منها -صلى الله عليه وسلم- بسبب قومه.

فلما اقترن فعل القول بفعل الحزن في هذا التركيب دلّ على أنّ ما قاله هؤلاء المشركون محتمل لأن يغمره بالحزن، الذي أفصحت عنه قراءة {يُحْزِنُكَ}، وعلى إيصال الحزن الذي أفادته قراءة {لِيَحْزِنُكَ}، والدليل على هذا أنّنا فاعا -رحمه الله- قرأ كل ما جاء مضارعاً من الحزن بضمّ الياء وكسر الزاي إلّا في موضع واحد ألجأه إليه السياق¹.

(2-) وقرئ قوله تعالى: {فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ} [الأنعام: 33] بالتخفيف والتشديد². وتحدّث المفسّرون وعلماء القراءات عن هاتين القراءتين، واختلفوا بين مفترق بين دلّتيهما وموقوف. ومردّد هذا الاختلاف إلى أهل اللغة فإنّهم أوّل من تحدّث عن صيغتي فعل وفعل.

فذهب ثعلب إلى أنّهما بمعنى واحد، نقل هذا القول عنه ابن منظور في اللسان فقال: (...وَقَالَ ثَعْلَبٌ: أَكْذَبْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ، بِمَعْنَى³) لأنّ التعدية تكون بالهمزة كما بالتضعيف، وهناك من نظر إلى الاستعمال في توجيه القراءة بالفعلين ((كَذَّبَ)) وَ ((أَكْذَبَ)) أي أنّ من جعلهما بمعنى واحد، فهما عنده بمعنى النسبة إلى الكذب، غير أنّ هذه النسبة مع التشديد أكثر⁴.

ورأت طائفة أخرى من اللغويين أنّ بينهما اختلافاً فقال الفراء: (ومعنى التخفيف - والله أعلم -: لا يجعلونك كذاباً، وإنّما يريدون أنّ ما جئت به باطل؛ لأنّهم لم يجربوا عليه -صلى الله عليه وسلم- كذبا فيكذبوه وإنّما أكذبوه؛

¹ - ذكر أبو زرعة أنّ "نافعاً" قرأ يُحْزِنُ بضمّ الياء وكسر الزاي في جميع القرآن إلّا في سورة الأنبياء فإنّه قرأ: {لَا يَحْزِنُهُمُ الْفَرَقُ} بفتح الياء وضمّ الزاي. على معنى أنّه لا يصيبهم أدنى حزن. بخلاف لو قرأ بالقراءة الأخرى فإنّ المعنى يحتمل نفي الإحاطة فقط ويحتمل معنى القراءة الأخرى ثمّ قال: وما اهتدى إلى هذا الفرقان غير نافع -رحمه الله-. حجة القراءات، ص 246.

² - قرأه الكوفيون بالتخفيف: (يُكْذِّبُونَكَ) وقرأه جماعة من المدنيين والعراقيين والكوفيين والبصريين: (يُكْذِّبُونَكَ): ينظر: تفسير الطبري، 11/332، 331. وتفسير البحر المحيط، 4/116. والدرر المصون، 4/603. والمحرر الوجيز، 3/350. والحجة للقراء السبعة، 3/302.

³ - لسان العرب، باب الكاف، ص 3842.

⁴ - ينظر: الحجة للقراء السبعة، 3/303.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

أي ما جئت به كذب لا نعرفه.¹ ونقل هذين المعنيين جمهور المفسرين في كتبهم ثم وجهوا القراءتين توجيهات متعدّدة. ومّا جاء في ذلك:

أنّ قراءة التّشديد تعني أنّهم لا ينسبون الكذب إليه. وأمّا قراءة التّخفيف فمعناها نسبة الكذب إلى ما جاء به لا إليه -صلى الله عليه وسلّم-². فكلتا القراءتين نفت الكذب عنه -عليه الصّلاة والسّلام- لكن في قراءة التّخفيف زيادة معنى كما يظهر. قال أبو البقاء العكبري: (يقرأ بالتّشديد على معنى لا ينسبونك إلى الكذب؛ أي قبل دعواك النّبوة، بل كانوا يعرفونه بالأمانة والصدّق، ويقرأ بالتّخفيف، وفيه وجهان:

أحدهما: هو في معنى المشدّد، يقال: أكذبت وكذّبت، إذا نسبته إلى الكذب.

والثاني: لا يجدونك كذّاباً؛ يقال: أكذّبت إذا أصبته [وجدته وألفيته] كذلك...³ ويبدو أنّ قراءة التّخفيف مستساغة بالمعنى اللّغويّ الذي شرحه العلماء على اختلاف توجهاتهم من مفسرين ولغويين ونحويين وصرفيين.

أمّا قراءة التّشديد فهي التي قد تبدو منها بعض الإشكالات أجاب عنها بعضهم إجابات واضحة منها: (أي لا يقدرون أن يقولوا لك فيما أنبأت به ممّا في كتبهم كذبت. ووجه آخر: إنّهم لا يكذبونك بقلوبهم، أي: يعلمون أنّك صادق).⁴ وذكر بعضهم إجابات أخرى⁵

قال ابن جرير الطّبري: (والصّواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إنّهما قراءتان مشهورتان، قد قرأ بكلّ واحدة منهما جماعة من القراء، ولكلّ واحدة منهما في الصّحّة مخرج مفهوم. وذلك أنّ المشركين لا شكّ أنّه كان منهم قوم يكذّبون رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- ويدفعونه عمّا كان الله -تعالى ذكره- خصّه به من النّبوة... وكان بعضهم قد تبين أمره وعلم صحّة نبوّته، وهو في ذلك يعاند ويحدد نبوّته حسداً له وبغياً).⁶

¹ - معاني القرآن، 331/1.

² - ينظر: الدّر المصون، 604/4.

³ - التّبيان في إعراب القرآن، ص 285، 286.

⁴ - معاني القرآن وإعرابه، 242/2.

⁵ - ينظر: الدّر المصون، 604/4.

⁶ - تفسير الطبري، 331/11.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ووقوع القراءتين بالمعنى السابق دون أن يراعى فيه السياق موهم بحصول الإيمان وهو ما تعالجه الجملة الاستدراكية في الآية قال ابن عاشور: (وقوله: {وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ} استدراك لدفع أن يتوهم من قوله {لَا يُكْذِبُونَكَ} على قراءة نافع ومن وافقه أنهم صدّقوا وآمنوا، وعلى قراءة البقية {لَا يُكْذِبُونَكَ} أنهم لم يصدر منهم أصل التكذيب مع أنّ الواقع خلاف ذلك، فاستدرك عليه بأنهم يجحدون بآيات الله فيظهر حالهم كحال من ينسب الآتي بالآيات إلى الكذب وما هم بمكذّبين في نفوسهم).¹ والذي يظهر من سياق الآية هو تهوين الإساءة للرّسول -صلى الله عليه وسلم- وهو ما تفصح عنه الآية بعدها، فمن من مجموع الآيتين رأى بعضهم أنّ (إساءة أهل الشّرك لمحمّد - عليه الصّلاة والسّلام - هي دون ما أساء الأقوام إلى الرّسل من قبله؛ فإنّهم كذبوا بالقول والاعتقاد، وأما قومه فكذبوا بالقول فقط...)²

فمعنى الآية على كلتا القراءتين أنّهم يعلمون صدقك فلا يجدونك كاذبا ولا يستطيعون أن ينسبوه إليك في قرارة أنفسهم وإن نطقوا به بألسنتهم. لدلالة {وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ} [الأنعام: 33] على ذلك.³

(3) - {كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ} [الأنعام: 71] في هذا الموضع نلاحظ جانبا آخر من السياق وهو اعتبار معنى اللفظ ودلالته قبل الاسناد، ثمّ بعد ذلك تصبح الصيغة دليلا إلى ذلك المعنى المرعي عند المتكلّم. جاء في هذا التركيب قراءتان متواترتان، الأولى: {اسْتَهْوَاهُ} وهي قراءة حمزة. والأخرى قراءة الباقيين: {اسْتَهْوَتْهُ}⁴ وفي توجيههما⁵ أنّ الأولى روعي فيها جمع {الشَّيَاطِينُ} وفي الثانية راعوا جماعة {الشَّيَاطِينُ}.

ونرى أنّ التحوّلات الطّائرة على شكل الصيغة في المواضع السابقة هي من قبيل المبادلات التركيبية التي تهدف إلى مطابقة المقاصد الدّقيقة لكلّ قراءة قرآنية. ومن جملة ذلك أنّها تسهم في تطويل حجم العبارة أو تقليصها. كما

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 199/7.

² - نفسه، 200/7.

³ - ينظر: أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدّين رمضان، ط2، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1981م، 430/1.

⁴ - ينظر: حجّة القراءات، ص256.

⁵ - ينظر: نفسه، ص256.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

هو ظاهر من قوله تعالى: {مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ} [الأنعام:16] فقد قرئ الفعل بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول¹.

ويبدو أنّ ظاهرة البدائل التعبيرية لا تختصّ بالقراءات القرآنية فحسب، ويظهر امتدادها في كلّ موقف يستوجب المطابقة بين القصد واللفظ، ويتحقّق ذلك بوقوع اللفظ المنظوم على هيئة مخصوصة، كما في التعبير عن المستقبل بصيغة الماضي، والعكس. فمن التعبير عن الماضي بصيغة المضارع قوله تعالى: {وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَلَيْهَا مُعْرِضِينَ} [الأنعام:4] قال الطاهر ابن عاشور: (واستعمل المضارع في قوله: {تَأْتِيهِمْ} للدلالة على التجدّد، وإن كان هذا الإتيان ماضياً أيضاً بقرينة المضيّ في قوله: {إِلَّا كَانُوا}.)²، وقال الألوسي: (وإيثارها على ((أعرضوا عنها)) للدلالة على استمرارهم على الإعراض حسب استمرار إتيان الآيات.)³ ولا يفيد هذا المعنى نفسه لو أخبر بالماضي عن الإتيان المنقضي؛ لأنّ المعنى الذي وُظّف له هذا التركيب ليس مجرد الإعراض، وإنّما هو إعراض مستمرّ ودائم ومستغرق لكفرهم بجميع الآيات ما مضى منها وما هو آت.

ويستعمل القرآن التعبير بصيغة الماضي عمّا يقع في المستقبل، ويشهد لهذا قوله تعالى: {أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ} [الأنعام:24] قال الطاهر بن عاشور: (ولأجل هذا التّحقّق من خبر حشرهم عبّر عن كذبهم الذي يحصل يوم الحشر بصيغة الماضي في قوله: {كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ} وكذلك قوله: {وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ}.)⁴

ومّا يؤيّد صحّة اعتماد الوظيفة على البديل التعبيريّ ما نبّه عليه أبو حيّان من الالتفات في قوله تعالى: {وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ} [الأنعام:4] حيث لاحظ أنّ أسلوب الآية قد انتقل من الخطاب الذي تضمّنته الآيات السابقة إلى الغيبة، وذلك من أجل ذمّهم والخطّ من شأنهم⁵. وأوضح الألوسيّ هذا الالتفات مطابقاً له بالقصد والمراد من الآية فقال: (والإعراض عن خطابهم للإيدان بأنّ إعراضهم السّابق قد بلغ مبلغاً اقتضى أن لا

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 91/4.

² - تفسير التحرير والتنوير، 134/7.

³ - روح المعاني، 92/7.

⁴ - تفسير التحرير والتنوير، 178/7.

⁵ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 79/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

يواجهوا بكلام بل يضرب عنهم صفحا).¹ وقد يقع التعبير عن البديل التركيبي عن طريق إيجاد مواقع تنتقل بموجبها الجملة من معنى الإخبار إلى الاستخبار، ولعل أقرب مثال إلى هذا ما تمّ رصده من توجيهات في قوله تعالى: {فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي} [الأنعام: 76] فقد جاء في بعض التفاسير (كالبحر المحيط) أنّ المعنى على حذف همزة الاستفهام فيكون إنكارا.² ولا يعني هنا مدى قوّة هذا الرأى بقدر ما يهّمنا اعتبار النّحاة والمفسّرين البدائل التعبيرية ضمن الأساليب التحليلية والعملية التأويلية.

وما نريد أن نصل إليه أنّ طرائق التعبير الوظيفي لا يمكن أن نجد لها حصرا، وأنّ الاعتماد على البدائل التعبيرية هو جزء يسير منها، ومع ذلك لا يمكننا الإحاطة بكلّ تفاصيله فضلا عن حصر أنماطه التركيبية، وهو طريقة سمحت بها العربية من أجل إضفاء سمة المرونة على تراكيب العربية، وسهّلت للنحويين مهمّة التحليل والتأويل..

المطلب الثالث: القراءات القرآنية والسياق.

والأصل أنّ القراءات وتوجيهها ينبغي أن يكون في خدمة اللّغة، وذلك ببيان ما تتيحه من فرص واختيارات للمتكلّم في غالب الأحيان، دون أن يقع في قيود أسلوبية تحصره في خندقة التعبير بالأسلوب الواحد وتجبره عليه جبرا. ومن هنا كان توجّهنا في تتبّع القراءات وتوجيهها ينشد تحقيق شيء من هذا الأصل المذكور آنفا، إلى جانب التّحديد الدّقيق للوظائف النّحويّة في ضوء سياق الآية وما تحمله من أغراض السّورة عموما.

وينبني تصوّر العلاقة بين القراءة القرآنية -متواترة كانت أو شاذّة- والوظيفة الإبلّغية لها على أساس تنوّع الأغراض التي يريد مستعمل اللّغة أن يوصلها إلى المستمع. وفي محاولة لتأصيل هذا المفهوم نجد الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- يخبر عمر بن الخطّاب³ وهشام بن حكيم⁴ -رضي الله عنهما- في الحادثة المشهورة بينهما وفيها إجابة الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- لكلّ منهما: ((هَكَذَا أُنْزِلَتْ)) و ((هَكَذَا أُنْزِلَتْ))، ثمّ قال: ((إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ

¹ - روح المعاني، 91/7.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 171/4.

³ - هو عمر بن الخطّاب بن نفيل بن عبد العزى، أبو حفص القرشيّ العدويّ، الملقّب بالفاروق، استشهد في أواخر ذي الحجّة سنة 23هـ. سير أعلام النبلاء، 71/1.

⁴ - هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب القرشيّ الأسديّ.

جمال الدّين أبو الحجاج يوسف المزيّ، تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، 1992م، 194/30.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ.¹ ورغم اختلاف النَّاسِ في المراد بالأحرف وحقيقتها، إلَّا أنَّهم فهموا منها التَّسهيل على الأُمَّة ورفع الحرج عنها. والقراءات عموماً إنَّما وجدت بسبب هذه الأحرف². وقد عرِّفت القراءات تعريفات عدَّة بدءاً من أبي حَيَّان إلى السيوطي ومن أتى بعده. غير أنَّ الأنسب منها لغرض هذه الدِّراسة هو ما ذكره الزَّركشي حيث قال: (القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيَّتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما).³

غير أنَّ ورود جملة قرآنية واحدة بمفردات متباينة صيغة أو إعراباً أو تقديماً أو تأخيراً أو حذفاً... إلخ من قراءة لأخرى يستوجب أنَّ فحوى الرِّسالة مغاير لما في الأخرى. ولكن يجب أن يفترض هنا وجود نقطة التقاء بين هذه المتغيّرات كلّها؛ لأنّه لو لم يوجد اتِّفاق لما كانت الجملة الواحدة كافية في شمول عدد من تلك الأحرف. ويكون هذا الفرض وجيهاً حين يفسَّر بالنِّظام اللُّغويّ، لأنّه ما دامت اللُّغة واحدة فلا بدّ أن تخضع لنظام أساسيٍّ واحد تتفرّع عنه أنظمة أخرى كالصِّرف والصُّوت وظواهر التَّركيب والدِّلالة، ولهذا نجد توجيهات القراءات لا تخرج عن واحد من هذه الأنظمة لتردّها وتربطها بالنِّظام الأكبر أو الرِّئيس. وإنَّما قلنا إنّها لغة واحدة؛ لأنّ كون الأحرف لغات القبائل أمر يجب أن يرفض، بدليل أنَّ الحادثة المذكورة سابقاً كانت بين عمر وهشام وهما ابنا قبيلة واحدة هي قريش؛ فعمر قرشيّ عدويّ، وهشام قرشيّ أسديّ. فدلّ هذا على أنّهما اختلفا في اللفظ لا المعنى. أي بتعبير آخر أنّهما اختلفا في البنية المخبرة عن المعنى.

وهذا لا يعني أنَّ اختلاف القراءات كلّها لفظيٌّ كما سيّتضح في الأمثلة القرآنية من سور الأنعام، فقد يأتي التَّركيب بقراءة لا يتمّ معناها إلَّا على ضوء قراءة أخرى، أو لا يظهر معنى إحدى القراءتين دون مراعاة ما تفيدته الثانية، وبهذا يمكن أن نسجّل ملاحظة تحت مسمّى التعاضد القرائيّ.

أولاً- التعاضد المعنويّ للقراءات. قد تعضد إحدى القراءتين أختها، ويمكن أن نتلمّس أمثلة ذلك في السّورة فنجد منه قوله تعالى: {مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ} [الأنعام: 16] وفيه قراءتان:

¹ - صحيح البخاريّ، الحديث رقم: 6936، كتاب استنباط المرتدّين، باب ما جاء في المتأولين، ص 1324.

² - ينظر: محمّد عمران لطيف، القراءات المتواترة وأثرها في فهم المعاني دراسة بلاغيّة ونحويّة، رسالة دكتوراه، جامعة كراتشي، باكستان، 2012م، ص 6.

³ - البرهان في علوم القرآن، التّوع الثّاني والعشرون، 318/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

الأولى بفتح الياء وكسر الراء: {يَصْرِفُ} قرأ بها أبو بكر رواية عن عاصم، وحمة والكسائي¹.

والقراءة الثانية بضم الياء وفتح الراء: {يُصْرِفُ} قرأ بها باقي السبعة².

التوجيه التحوي.

في القراءة الأولى يجوز في اسم الشرط {مَنْ} وجهان: الرفع والنصب، وذكر المعربون أنَّ الرفع يكون من وجه واحد هو الابتداء فقط³. ومفعول {يَصْرِفُ} على هذا إما مذكور أو محذوف.

فعلى تقدير ذكره فهو: {يَوْمَئِذٍ}، ولا بد من حذف مضاف، والتقدير: ((مَنْ يَصْرِفُ اللَّهُ عَنْهُ هَؤُلَاءِ يَوْمَئِذٍ فقد رحمه.))⁴ وعلى تقدير حذفه لوجود ما يدل عليه قبل يكون التقدير: ((مَنْ يَصْرِفُ اللَّهُ عَنْهُ العذاب)). وأما كلمة {يَوْمَئِذٍ} فهي منصوبة على الظرف⁵. وأما توجيه النصب فيكون من وجهين: أحدهما أن يكون مفعولا به مقدما لـ {يَصْرِفُ}، والضمير في {يَصْرِفُ} عائذ على الله، والضمير في {عَنْهُ} عائذ على العذاب فقط⁶.

أي أنَّ المصروف عن العذاب هو الشخص⁷. ويصح أيضا أن ينصب على جهة الاشتغال بفعل مضمّر. وقدّره السمين: ((مَنْ نُكْرِمُ أَوْ مَنْ نُجِجَ يَصْرِفُ اللَّهُ عَنْهُ))⁸ ومفعول الثاني كما في وجه الرفع إما مذكور أو محذوف اختصارا. أما القراءة الثانية فهي على البناء لما لم يسم فاعله، ففي الفعل {يَصْرِفُ} ضمير عائذ على العذاب المذكور قبله وهذا الضمير قائم مقام الفاعل، وأما الضمير في {عَنْهُ} فيعود على {مَنْ} فقط⁹.

¹ - حجة القراءات، ص 243. تفسير البحر المحيط، 91/4.

² - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 425/1. الحجة للقراء السبعة، 285/3.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 91/4. الدّر المصون، 559/4.

⁴ - الدّر المصون، 559/4.

⁵ - ينظر: نفسه، 560/4.

⁶ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 91/4. الدّر المصون، 560/4.

⁷ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 161/7.

⁸ - الدّر المصون، 560/4.

⁹ - في التائب عن الفاعل ثلاثة أوجه أخرى ذكرها السمين مفصلة، وهي إما ضمير {مَنْ}، وإما {يَوْمَئِذٍ}، وإما {عَنْهُ}. ينظر: الدّر المصون، 561، 562/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

نحوياً: قد تكون القراءة الثانية أقوى؛ لقلة الإضمار فيها، ونسب أبو حيان هذا الترجيح لابن جرير الطبري¹، والذي وجدناه في تفسير الطبري أنه يرجح قراءة فتح الياء، ودليله في ذلك طريقة نظم الجملة بعدها وهي قوله تعالى: {فَقَدْ رَجَمَهُ} وليس (رُجِمَ)².

وأما من حيث المعنى: فالقراءة الأولى معناها: إمّا ((أَيُّ شَخْصٍ يَصْرِفُ اللَّهُ الْعَذَابَ عَنْهُ فَقَدْ رَجَمَهُ.))³ وإمّا ((أَيُّ شَخْصٍ يَصْرِفُ اللَّهُ عَنِ الْعَذَابِ فَقَدْ رَجَمَهُ.))⁴ بمعنى أن الله جلّ جلاله إمّا أن يصرف العذاب عن الشخص أو يصرف الشخص عن العذاب، وذلك بحسب تقدير الوجه الإعرابي من بين الاحتمالين الممكنين، ويمكننا في هذه الحالة عدّهما بديلين باعتبار أن علامة الإعراب لم تقم بوظيفتها في تحديد أحد الوجهين. ومعنى القراءة الثانية كالأولى، أي أن المصروف إمّا العذاب أو الشخص، وذلك بحسب مرجع الضمير في (عنه)⁵، ونكون بهذا قد وصلنا إلى نتيجة مهمة وهي أن التوجيه النحوي للقراءات لا يعنى بالجانب اللفظي فحسب، بل يدور أيضاً مع تقدير المعنى الناتج عن الإعراب، ونفهم من ذلك أن تخريجات النحاة لوجوه القراءات قد يفيدنا في توسيع دائرة فهمنا لمراد الله تعالى من كلامه في الموضوع الواحد.

ثانياً- التعاضد النحوي للقراءات.

لاحظنا في كلا القراءتين بحث النحاة عن الشيء الذي يقع عليه الفاعل أو العنصر الذي ينوب عن الفاعل، وفرّقوا في هذا الصدد بين صيغتي الفعل، وممن ذهب إلى التفريق بينهما أبو علي الفارسي حيث رأى أن ضمير المنصوب في القراءة الأولى محذوف، وفي الثانية مضمّر ليس بمحذوف بناء على المبادلة بين الصيغ الصرفية⁶. واعتمدوا في تعضيد كل قراءة على المرويّات، فمن ذلك تقوية أبي علي الفارسي لقراءة البناء للفاعل بقراءة أبي بن كعب⁷، وفي ذلك يقول: (وينبغي أن يكون حَذَفَ الضمير العائد إلى العذاب، والمعنى: ((مَنْ يَصْرِفُهُ عَنْهُ))، وكذلك هو في

¹ - تفسير الطبري، 286/11.

² - ينظر: نفسه، 286/11.

³ - تفسير البحر المحيط، 91/4.

⁴ - الدّر المصون، 560/4.

⁵ - تفسير التحرير والتنوير، 161/7.

⁶ - ينظر: الحجّة للقراء السبعة، 286/3.

⁷ - ينظر: المحرّر الوجيز، 325/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

قراءة أبي فيما زعموا، وليس حذف هذا الضمير بالسهل، وليس بمنزلة الضمير الذي يحذف من الصلة؛ لأنَّ {مَنْ} جزءاً.¹ وذكر ابن عطية روايتين في قراءة أبي إحداهما بذكر الضمير: {مَنْ يَصْرِفُهُ اللَّهُ عَنْهُ} والأخرى بحذفه: {مَنْ يَصْرِفُ اللَّهُ عَنْهُ}،² ونسب مكِّي لابن مسعود قراءة حذف المنصوب، أي: {يَصْرِفُ اللَّهُ عَنْهُ}.³ ومحلّ التعضيد على هذا يشمل تقدير المحذوفين؛ الفاعل والمفعول.

واختلف المفسرون في مرجع الضمير المجرور من {عَنْهُ}، ومن احتمالاته أن يعود على اسم الشرط {مَنْ}، واختار هذا الوجه أبو عليّ الفارسيّ وجعله رابطاً بينهما⁴، ويعضّده على كلا القراءتين قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}. ومحلّ التعضيد هو إثبات عود الضمير في {عنه} إلى المبتدأ {مَنْ} على اعتبار وجه الرفع، كما عاد في {عنهم} على ضمير {يأتيهم}.⁵

ونصل من ملاحظة تعاضد القراءتين في الموضع السابق إلى أنّ كلّ قراءة جاءت لتطابق مقصداً أو معنى يوافق مقام الخطاب؛ وهو في هذه الحالة بيان أوجه الفوز في الآخرة وإظهار سعة رحمته سبحانه. ولما كان طريق وصول رحمته سبحانه لعباده في يوم نزول عذابه تارة يكون بصرف العذاب، وأخرى بعنايته بالأشخاص وصرفهم عن العذاب، رأينا أنّ القراءتين إنّما جاءتا من أجل بيان هذه الفروق الدقيقة بين المعاني، بمعنى أنّه لما أراد الله -جلّ جلاله- أن يلفت النظر إلى العذاب أتى بصيغة البناء لما لم يسمّ فاعله؛ لأنّ العذاب مضمّر فيها كما سبق، وحين أراد التنبيه على من يدفع هذا العذاب ويصرفه أتى بالبناء للفاعل -وإن لم يذكره لتقدّم ذكره في السياق- وحذف المفعول كي يتناسب مع ذكر الرحمة، بمعنى آخر أنّه تعالى ذكره بيّن في القراءة الثانية السبب المقتضي للتهويل والخوف وهو العذاب المضمّر بالتيابة عن الفاعل تغليبا لجانب العقوبة، وفي الأولى حذف ذكره من السياق مناسبة للرحمة، والله أعلم بما أراد.

¹ - الحجة للقراء السبعة، 286/3.

² - ينظر: المحرر الوجيز، 325/7.

³ - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 425/1.

⁴ - ينظر: الحجة للقراء السبعة، 286/3.

⁵ - ينظر: نفسه، 286/3.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

مثال ثان: قوله تعالى: {قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ} مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ¹ إِنَّ الْخُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ { [الأنعام: 57]. في قوله تعالى: {يَقْضُ الْحَقُّ} قراءتان؛ إحداهما بضم القاف والصاد المهملة وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن كثير وعاصم¹.

والقراءة الثانية {يَقْضُ الْحَقُّ} بإسكان القاف وكسر الصاد المعجمة. وقرأ بها الباقون².

فالقراءة الأولى فيها رجوع إلى ما أخبر به النبي -صلى الله عليه وسلم- قومه من نهي ربه له عن عبادة غيره، وإثباته لنزول الوحي عليه، وتوعد المخالفين بنزول العذاب عليهم³، وتناسب القراءة الثانية إيقاع الله لعذابه الذي توعدهم به فعلا. فظهر بهذا أن بين القراءتين تعاضدا وتتميما؛ فالأولى تتحدث عن جانب واحد من الموضوع وهو تصديق النبي -صلى الله عليه وسلم- فيما أخبر، وتضمنت القراءة الأخرى الإنباء عن أحكام الله وأنها كل قضاء بحق؛ لأنه ربما توهموا أنها مجرد أخبار فقط، فدلّت القراءة الأخرى على جانب الفعل وإنزال الأحكام بين الخلائق. فتكاملت القراءتان في كون ما أخبر به النبي -صلى الله عليه وسلم- به قومه من العذاب أنه حق وصدق، وأنه سيقضي بينهم بمضمون هذا الخبر.

وما أحسن عبارة الطاهر ابن عاشور في الفاصلة التي ختمت بها الآية إذ يقول: (فمعنى: {خَيْرُ الْفَصِّلِينَ} يشمل القول الحق والقضاء العدل)⁴.

مثال ثالث: وهو قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ} [الأنعام: 61] لاحظنا فيما سبق أنه قد يُحتاج أحيانا إلى تضافر القرائن كي تخرج الصورة التعبيرية في أتم معناها وأكملها، ومن القرائن الدالة على ذلك أن تتحد قراءتان في أصل المعنى فتشتركان في الإفصاح عنه، لكن بطريقة واحدة هي تضعيف إحداهما وتخفيف الأخرى، فمثلا قرئ في الشاذ: {وهم لا يُفَرِّطُونَ}، من أَفَرَطَ يُفَرِّطُ. ونسبها ابن جني إلى الأعرج⁵. وهي

¹ - ينظر: حجة القراءات، ص 254.

² - ينظر: نفسه، ص 254.

³ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 268/7.

⁴ - نفسه، 269/7.

⁵ - ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، 223/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

تقابل قراءة العامة {يفرطون} ¹ التي أصلها فرط. والفرق بينهما أن الأولى بمعنى زاد على الحدّ وجاوزه ²، والثانية قصر وأنقص ³. قال أبو الفتح ابن جني مبيناً وجه التكامل المعنوي بين القراءتين: (فكما أن قراءة العامة لا يقصرون فيما يؤمرون به من توقي من تحضر منيته، فكذلك أيضا لا يزيدون، ولا يتوقون إلا من أمروا بتوقيه.) ⁴ وردّد فحوى هذا الكلام بعض اللاحقين له، فحمله الزمخشري على المعنى نفسه كما يبدو من قوله: (أي: لا ينقصون ممّا أمروا به أو لا يزيدون فيه.) ⁵ وبهذا يتأكد عندنا أن القراءة المتواترة لم تتطرق إلى كل المعنى الممكن، واكتفت بالدلالة التي يتيحها لفظ التفريط، وهو أن المطلوب من الملائكة التي أسند إليها أمر التوقي والحفظ أن لا تقصر فيما أمرت به، ويدخل ضمن هذا المعنى الزيادة والإسراف في قبض الأرواح؛ لأنّ قراءة التشديد تدلّ على نفي التقصير فحسب، وبالطريقة نفسها تدلّ القراءة الأخرى إذا نظرنا في دلالتها العكسية. فالقراءتان تضيف كل واحدة منهما إلى الأخرى معنى، فقراءة التخفيف حدّدت طرف الزيادة، بينما حدّدت القراءة المتواترة جانب النقصان، فنتج من مجموعهما أداء ملائكة الموت لعملها وفق ما أمرت به من غير أن يكون لها اجتهد في عملها أو اختيار.

والقراءتان معا تؤكّدان أن ثمة معنى وظيفياً واسعاً قد تضيق حدود البنية اللغوية الواحدة عن استيعابه أحياناً. ولعلّ هذا القدر من الأمثلة كاف في تأييد الوجه الذي اختير في الجمع بين طرفي الخلاف فيما إذا قرئت الآية بقراءتين أيهما قاله الله جلّ جلاله؟ قال الزركشي في البرهان: (اختلفوا في الآية إذا قرئت بقراءتين على قولين: أحدهما أن الله تعالى قال بهما جميعاً. والثاني أن الله تعالى قال بقراءة واحدة إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين.) ⁶ وقال أيضاً: (اختلفوا في المسألة توسّطاً، وهو أنه إن كان لكل قراءة تفسير يغيّر الآخر فقد قال بهما جميعاً، وتصير القراءات بمنزلة آيتين، مثل قوله: {وَلَا تَقْرُؤُهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ}. وإن كان تفسيرهما واحد كالبيوت والبيوت والمحصنات والمحصنات بالتصب والجّر، فإنما قال بأحدهما وأجاز القراءة بهما لكل قبيلة، على ما تعود لساخمي.) ⁷ ومما يؤكّد

¹ - ينظر: الدّر المصون، 667/4.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 153/4.

³ - ينظر: الدّر المصون، 667/4.

• والعامة عند أصحاب القراءات مصطلح يقصد به ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة. ينظر: صبري الأشوح، إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات وأتجاهات القراء ط 1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998م، ص 113.

⁴ - المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات، 223/1.

⁵ - الكشف، 356/2.

⁶ - البرهان في علوم القرآن، 326/1.

⁷ - نفسه، 326، 327/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

التوجيه السابق أنّ القراءة القرآنية تأتي لتصحيح المعنى أو تكميله، فإذا عرض ما يترتب على بعضها من فساد امتنعت القراءة بها؛ ولذلك وجدتُ بعضُ الأوجه الجائزة صناعة ولكنها غير مقروء بها؛ لأنها تؤدي إلى محذور معنوي، ومثال ذلك امتناع النَّصْب بعد لو¹ في قوله تعالى: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيَذْهَبُونَ} [القلم:9]، فلا تمنع الصناعة التحويلية من نصب الفعل {فَيَذْهَبُونَ} حين تكون {لَوْ} للتمني، ولكن الذي يترتب على هذا الوجه غير مقبول في المعنى؛ إذ يصير تمنّيهم متوقفا على تمّي النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا غير صحيح؛ لأنهم هم الذين كانوا قد تمنّوا الإدهان أولا لأجل أن يدهن النبي صلى الله عليه وسلم. وهكذا لم تختلف القراءة في هذه الآية.²

ثالثا- دور السياق القرآني في بيان معاني القراءات.

وردت قراءات قرآنية مفتقرة في توجيه معناها إلى سياق الآية تارة، وإلى سياق الآيات المتتابعة أحيانا، وهذا ما تمّ بيانه في الفقرات السابقة ونقدّم في هذا الموضع دور السياق القرآني عموما في بيان معنى القراءات. ومن التّماذج التطبيقية ما يأتي:

(1)- قوله تعالى: {نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ} [الأنعام: 83] الآية جاءت بتنوين {دَرَجَاتٍ} وبغير تنوين³.

بيان معنى قراءة التنوين: معناها أنّ المرفوع هو الإنسان نفسه. قال أبو زرعة: (وحجّتهم في ذلك أنّ الله قد بيّن معنى هذا الكلام في غير موضع من القرآن، فجعل المرفوع هو الإنسان).⁴

بيان معنى الإضافة: (نرفع الدرجات لمن نشاء).⁵ وتبدو القراءتان متقاربتين في المعنى، قال أبو جعفر الطبري: (هما قراءتان قرأ بكلّ واحدة منهما أئمة من القراءة، متقارب معناهما. وذلك أنّ من رفعت درجته، فقد رفع في الدّرج، ومن رفع في الدّرج، فقد رفعت درجته).⁶

¹ - لو: فيها معنى التّمني، والمصدرية والامتناع، فإذا جاء في حيّزها فعل مضارع منصوب كان هذا النَّصْب دليلا على معنى التّمني كما في قوله تعالى: {فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} [الشّعراء:102] لما وقع الفعل المضارع في جواب لو بعد الفاء نصب.

² - ينظر: محمّد أحمد الجمل، الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 2005م، ص497.

³ - ينظر: حجة القراءات، ص258.

⁴ - نفسه، ص258.

⁵ - تفسير الطبري، 505/11.

⁶ - نفسه، 505/11.

(2) - وقوله تعالى: {وَحَرِّقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ} [الأنعام: 100] جاء الفعل في هذا التركيب بصيغتين الأولى توافق قراءة التشديد {حَرِّقُوا} والثانية جارية على التخفيف {وَحَرِّقُوا} وروعي في الاحتجاج للقراءة الأولى عموم السياق القرآني، فإن دلالة صيغة ((فَعَّل)) على التكرير مستمدة - بالنسبة للآية - من مجموع آيات القرآن الكريم. وهذا ما تحدّث عنه مكّي بن أبي طالب حيث قال: (قوله: {حَرِّقُوا} قرأه نافع بالتشديد، على التكرير؛ لأنّ المشركين ادّعوا أنّ الله بنات، وهم الملائكة. والتّصارى ادّعت أنّ المسيح ابن الله، واليهود ادّعت أنّ عزيراً ابن الله، فكثّر ذلك من كفرهم، فشدد الفعل لمطابقة المعنى، تعالى الله عمّا يقولون علواً كبيراً).¹ ويتّضح من هذا أنّ ضمير الفاعل المتصل بالفعل {حَرِّقُوا} عامّ لكلّ من أشرك بالله، العرب وغيرهم. وقالوا في القراءة الأخرى أنّ التخفيف دالّ على القليل والكثير². فتكون القراءة الأولى للتّوضيح والتّنصيب على الكثرة.

المطلب الرابع: أثر التخفيف والتشديد في تمام المعنى.

يأتي التكرير في صور كثيرة من البنى اللفظية، وأكثرها حضوراً عند المهتمين بهذا الشأن من الموجهين هو محيى إحدى القراءتين بالتشديد والتخفيف في الأخرى، ويأتي الاتفاق على الاكتفاء بكون الوظيفة المؤدّة بهاتين الصيغتين هي الدلالة على التكرير، دون بيان اعتلاق ذلك بالمقام وهو ما اتّضح آنفاً. ويفترق هذا العرض عن سابقه في كون الأوّل كان أشبه بمناقشة الفكرة، وأمّا هنا فإنّنا نغلب بيان المعنى الذي تفيده القراءتان معاً، كما يبدو في الأمثلة الموالية:

مثال أوّل في قوله تعالى: {فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ} [الأنعام: 44] قرأ ابن عامر: {فَتَحْنَا} بالتشديد³، للدلالة على أن الفتح كان مرّة بعد مرّة، محتجاً بذكر الأبواب في صيغة الجمع، ولا شك أنّ كثرة الأبواب تستلزم كثرة الفعل فيناسب هذا المقام قراءة التشديد⁴.

وقرأها باقي السبعة بالتخفيف؛ لأنّ التخفيف يعمّ الكثير والقليل. وهذا من ناحية المعنى المعجمي.

¹ - الكشف عن وجوه القراءات السبع، 443/1.

² - ينظر: نفسه، 443/1.

³ - ينظر: حجة القراءات، ص 250.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 134/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ومن مجموع القراءتين يظهر أنّ الأولى فيها التّركيز على معنى المبالغة والتّكثير المناسب لذكر الأبواب. ونظرة البحث إلى القراءتين من زاوية التّوجيه وعلاقته بالسّياق تؤيّد التّوجيه الذي ذهب إليه أصحاب القراءة الأولى؛ لأنّ الغرض الحقيقيّ من بيان الوجه، ليس الوقوف عند الأوجه الجائزة في الاستعمال، أو تعيين المعنى الضّيق الذي يستعمل له اللفظ بقدر ما تسعى لبيان الموقف الذي استعمل فيه لفظ معيّن.

فقراءة التّخفيف عامّة لا يتحدّد بها معنى معيّن فهي ليست وظيفيّة، وقراءة التّضعيف وإن كانت مطابقة في جزء من دلالة الأخرى إلّا أنّها فيها زيادة تنصيص على معنى معيّن، وهو التّكثير المناسب للقصد المراد من القراءة السّابقة، بمعنى أنّ قراءة التّشديد جاءت لشرح وبيان الجانب المقصود من قراءة التّخفيف وهو ترجيح جانب التّكثير فيها.

ويبدو أنّ المقام أيضا يناسب أن يترجّح جانب التّكثير والمبالغة في قراءة التّخفيف؛ لأنّ قوله تعالى: {فَتَحْنًا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ} جاء في سياق العموم المناسب لتسهيل ما فتح عليهم وتعظيمه¹. ولا يعني هذا أنّ جهة التّخفيف عارية عن الفائدة؛ فإنّها قد تكون وظيفيّة إن نظرنا إليها من ناحية الإشارة إلى استواء كثرة النّعم وقلّتها عند الكفّار، على معنى أنّهم لا يستشعرون عظمة المنعم، سواء قلّ الرّخاء أم كثر؛ لأنّ من كان في البأساء والضّراء فإنّه يتنبّه إلى قليل من الخير يصيبه، وهؤلاء ليسوا كذلك. وأشار البقاعيّ إلى هذا المعنى حين قال: (فعلّم أنّهم في غاية من الغباوة، لا يرتدعون بالتّأديب بسيّاط البلاء، ولا ينتفعون ببساط المنة والرّخاء.)² وغير خاف أنّ المنة لا يشترط فيها الكثرة، وخاصّة إذا علمنا أنّ هذه القراءة قد تكون من أجل مراعاة حال المخاطب.

مثال آخر عن التّكثير وذلك كما في قوله تعالى: {وَحَرِّقُوا لَهُ بُنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ} [الأنعام: 100]، حيث قرئ الفعل {حَرِّقُوا / حَرَّقُوا} بالتّخفيف والتّضعيف، أمّا قراءة تشديد الرّاء، فقد ذكر بعضهم أنّها للتّكثير باعتبار تعدّد الأكاذيب المختلّقة؛ (لأنّ المشركين ادّعوا أنّ الملائكة بنات الله، واليهود ادّعت عزيزا ابن الله والنّصارى ادّعت

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 4/134.

² - برهان الدّين البقاعيّ، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، تحقيق: محمّد عبد المعيد خان، ط1، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، 1984م، 7/115.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

المسيح ابن الله وهذا كله كذب وافتراء، فكثّر ذلك من كفرهم، فشدد الفعل لمطابقته المعنى، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.¹ ويمكن أن يحمل على وجه آخر وهو أنه لما تكرر منهم القول ناسب التشديد.²

فنبّه بقراءة التّخفيف على أقلّ ما يستحقّ عليه الكفّار الدّم، وذمّهم تارة أخرى على تكرار الفعل عن طريق قراءة التّضعيف والتّشديد. ويبدو أيضاً أنّ بعض الكفّار صدر منه الكذب في نسبة ما لا يليق بالله -جلّ جلاله- في بعض المواقف والأحوال من غير أن يكون ذلك سجيّة لهم، وأنّ بعضهم كان يكثر من اختلاق الأكاذيب، فدلّ بكلّ قراءة على ما يناسب قولهم.

ونكون بهذا قد توصّلنا إلى نتيجة وهي أنّ القراءتين المختلفتين بالتّضعيف والتّخفيف إنّما وقعتا من أجل التّركيز على أطوار الفعل أي من حيث نشأته وتداوله بين النّاس كاختلاق الأكاذيب، ثمّ انتشارها بين النّاس حتّى صارت عقيدة عندهم، أو من حيث ظهوره ووضوحه كما في حالة الفعل (فتح) فإنّه دلّ على بداية نزول الخير المنبّه على انقطاع الضّرّ، وتارة أخرى دلّ على عموم الرّخاء وكثرة أسبابه.

وبهذا يتبيّن أن ليست القراءتان المختلفتان بالتّخفيف ممّا يتفق معناه كما ذهب إلى ذلك محمّد أحمد عبد العزيز الجمل إذ نفى عن قراءة التّخفيف أن تختصّ بمعنى جديد في بعض الصّور؛ لأنّه رأى أنّ معظم الموجهين والمفسّرين يذكر التّكثير والمبالغة، بمعنى أنّ الفرق بين القراءتين في هذا الذي ذكره فقط.³ وعند ربط كلّ قراءة بمقامها وسياقها سيبدو أنّ كلّ واحدة منها قد دلّت على معنى ليس في غيرها.

ودأب جمهور الموجهين للقراءات المختلفة بالتّخفيف والتّشديد على تكرار عبارة واحدة وهي أنّ قراءة التّضعيف لبيان وجه المبالغة في الحدث والدّلالة على تكرّره، وأنّ التّخفيف عار من تلك الدّلالة. ولم ينصّوا إلّا في حالات قليلة على ضرورة وجود قراءتين اقتضاها المقام. ونكتفي بالإشارة إلى ذلك في مثال واحد من بين أمثلة كثيرة وردت في سورة الأنعام وحدها، وذلك كما في قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ} [الأنعام: 114] قرأ حفص وابن عامر بتشديد الرّاي من {مُنَزَّلٌ}⁴ وقرأها

¹ - الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية، ص 509. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، 443/1.

² - محمّد بن عمر بازمول، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، تحقيق: عبد الستار فتح الله سعيد، جامعة أمّ القرى، 1992م، ص 796.

³ - ينظر: الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية، ص 506.

⁴ - ينظر: الحجة للقرآن السبعة، 387/3.

أبو بكر عن عاصم وكذا باقي القراء بالتخفيف¹. قال أبو زرعة (ت: 403هـ) في توجيهها أنّ ذلك للجمع بين اللغتين؛ إذ استعمل في نفس الآية {وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ} ² ودرج على ترديد فحوى هذا الكلام السابقون واللاحقون، فحمله أبو عليّ الفارسيّ في معظم مواضع السّورة على أنّه لغتان³.

ولم يضيف مكّي إلى هذا الرّأي شيئاً، وردّد نفس الفكرة قائلاً: (جعلاه من «نَزَلَ»، وهما لغتان بمعنى واحد، يقال: نَزَلَ وأنزل، لكن في التّشديد معنى التّكرير..⁴)

ويبدو لنا أنّ أبا عليّ الفارسيّ قد غيّر طريقته في تحليل هذا النّوع من الاختلاف بين القراءات؛ والذي يوضّح ذلك أنّه في جميع المواضع الّتي سبقت قوله تعالى: {قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ} [الأنعام: 140] قد اختلف منهجه في تحليلها عمّا بعدها كما سيأتي بعد قليل.

ونجد مكّي بن أبي طالب القيسيّ (ت: 437هـ) يضع يده على تحليل وظيفي، يتجاوز به حدود النّظرة الجزئية الّتي تعنى بالوقوف عند الصّيغة، إلى إدراك تجاوزها مع النّسق التركيبيّ للجملة، أو الآية بحثاً عن الغاية الّتي يستهدفها السياق، ويقتضيها المقام. فلما يقول: ((فَتَحَنَّا)) قرأه ابن عامر هنا وفي الأعراف ((فَتَحَنَّا)) وفي الأنبياء ((فَتَحَنَّا)) وفي القمر ((فَفَتَحَنَّا)) بالتّشديد في الأربعة، وخفّفهنّ الباقيون وكلّهم خفّف ما جاء بعده اسم مفرد..⁵ فإنّه لا يقصد بذلك المعنى الحرفيّ أو المعجميّ للكلمة وإتّما مقصوده أنّ سياقها يقتضي التّخفيف والتّشديد، أي أنّ الفعل يتلاءم دلاليّاً مع الاسم الذي وقع عليه، ولكن مع الأسف لا نجد مكّي يوضّح هذا الغرض ضمن تراكيب هذه السّورة الكريمة بأكثر من هذا، ومن باب تمام الفائدة نذكر أنّه وضّح هذا المعنى في بعض الآيات من ذلك توجيهه للقراءتين الواردتين في قوله تعالى: {وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ الْأَيْمَانَ} [المائدة: 89] وفي ذلك يقول: (وحجّة من خفّفه أنّه أراد به عَقَدَ مرّة واحدة، لأنّ من حلف مرّة واحدة لزمه البرّ، أو الكفّارة، وليست الكفّارة لا تلزم إلّا من كرّر الأيمان، فيحتاج ضرورة إلى التّشديد، والتّشديد للتّكثير، وتكرير الأيمان يوهان الكفّارة لا تلزم إلّا من كرّر اليمين، وإذا لزم

¹ - ينظر: أحمد بن محمّد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمّد إسماعيل، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1987م، 28/2.

² - ينظر: حجة القراءات، ص268.

³ - ينظر: الحجّة للقراء السّبعة، (303/3). (323/3). (324/3).

⁴ - الكشف عن وجوه القراءات، 448/1.

⁵ - نفسه، 432/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

في اليمين الواحدة كانت في الأيمان المكررة على شيء بعينه ألزم وأكد، فالتخفيف فيه إلزام الكفارة وإن لم يكرر، وفيه رفع للإشكال.¹ ويبدو أنّ الذي سهّل عليه هذا هو أنّ أبا عليّ الفارسيّ قد خرج في بعض المواضع إلى بيان الفرق بين القراءتين المختلفتين بالتضعيف والتخفيف، من ذلك وقوفه عند قوله تعالى: {قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ} [الأنعام: 140] مبيناً معنيين متقاربين، وفي ذلك يقول: (فقرأ ابن كثير وابن عامر {قَتَلُوا} مشددة التاء. وقرأ الباكون {قَتَلُوا} خفيفة التاء. التشديد للتكثير مثل: {مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ} [ص/50] والتخفيف يدلّ على الكثرة).² ونفهم من كلامه أنّه أراد مجاوزة المعنى المعجميّ إلى اكتشاف دور الكلمة في بيان الغرض الذي سبق فيه الكلام بحسب ما يقتضيه المقام، وعضد إدراكه لتجاوب صيغة التضعيف مع سائر أجزاء النظم بالتمثيل الدلاليّ من أجل المطابقة بين القصد واللفظ في قوله تعالى بعد ذلك: {ذَلِكُمْ وَصَلَكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} [الأنعام: 152] حيث ظهر من طريقة عرضه أنّه يودّ البحث في المقامات التي يراعى فيه نوع خاصّ من الصيغ، وهذا ما يدلّ عليه استقصاؤه لمواضع تضعيف الفعل ((ذَكَرَ يَذْكُرُ)) في قوله تعالى: {تَذَكَّرُونَ} فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ((يَذْكُرُونَ))، و((يَذْكُرُونَ))، و((يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ))، [مریم/67]، و((أَنْ يَذْكُرَ)) [الفرقان/62]، و((يَذْكُرُوا)) [الإسراء/41-الفرقان/50]، مشدداً ذلك كلّ...³ ثمّ ذكر سائر القراء وبماذا قرأوا في هذه المواضع.

وقرب الفارسيّ بين صيغة التضعيف وأجزاء النظم السابقة، والمقام المقتضي لذلك فقال: (أي ذلك الذي تقدّم ذكره في ذكر مال اليتيم، وأن لا يُقَرَّبَ إلّا بالتي هي أحسن، وإيفاء الكيل، واجتناب البخس، والتطفيف فيهما، وتحريّ الحقّ على مقدار الطّاقة والاجتهاد... هذا كلّ ممّا وصّى به، ليتذكّروه، يأخذوا به، ولا يطرحوه، فيتذكّرون، هو الوجه والمعنى عليه؛ لأنّه أمرٌ نافذٌ بأخذٍ بعد أخذٍ، ووقتٌ بعد وقتٍ، فهو من باب التّفوّق والتّجَرّع).⁴ وهذا يعني أنّه يقصد المقامات المختلفة لإنجاز الوصايا وظروف كلّ منها، فصيغة التّفعل التي وردت بها القراءة إنّما جيئت من أجل المطابقة بين إنجاز الوصايا الكثيرة الدّاعية إلى الاجتهاد والذكر الكثير حتّى يوقف على موضع الاعتدال فيها لغموضها وخفائها.⁵

¹ - الكشف عن وجوه القراءات، 417/1.

² - الحجّة للقراء السبعة، 416/3.

³ - نفسه، 424/3.

⁴ - نفسه، 428/3.

⁵ - ينظر: تفسير البحر المحیط، 253/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ولا يعني هذا أنّ قراءة التّخفيف عارية عن الفائدة، بل إنّ لكلّ قراءة دلالة واعتبارا، ووضع لذلك الفارسيّ مذهبا قائما في أذهان أصحاب القراءات، وهو أنّ التّخفيف يؤتي به للدّلالة على وقوع الحدث دفعة واحدة، وإنّما فعلوا ذلك للتّنبية على أنّ التّدكّر -مثلا- مطلوب وقوعه تنفيذا لأمر الله به، ومطلوب تكرّره أيضا من أجل الدّلالة على الأحوال المتكرّرة¹.

المطلب الخامس: أثر التّخفيف والتّشديد في تأسيس معنى جديد.

يكثّر في توجيهات المفسّرين وعلماء القراءات القرآنيّة القول باتّحاد المعنى مع الزّيادة في أحدهما بقدر الزّيادة في المبنى، وفي ضوء ذلك يرون أنّ التّخفيف والتّشديد في نحو قوله تعالى: {فَتَحْنًا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ} [الأنعام:44] لغتان، يقول محمّد سالم محيسن: (والتّخفيف والتّشديد لغتان، إلّا أنّ التّشديد للدّلالة على التّكثير).² ويقال نفس الكلام عن قوله تعالى: {وَحَرِّقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ} [الأنعام:100] قال ابن عطية: (وقرأ السبعة سوى نافع {حَرِّقُوا} بتخفيف الرّاء، وهو بمعنى: اختلقوا وافتروا، وقرأ نافع: {حَرِّقُوا} بتشديد الرّاء على المبالغة).³ ولكن قد يسلك ببعض القراءات نهجا مختلفا، فيربط بين كلّ قراءة وما تنفرد به من المعنى، ويبدو لنا أنّ ذلك لا يفهم إلّا في جانب التّخفيف، وهو ما لوحظ إهماله في الموضوعين المذكورين وغيرهما.

نلاحظ ذلك في القراءة الشّاذّة لقوله تعالى: {وَهُمْ لَا يُفْقَرُطُونَ} [الأنعام:61] فقد قرئت بالتّخفيف أيضا كما أثبت ذلك ابن جيّي في المحتسب، والمعنى بعكس قراءة التّشديد؛ لأنّ التّشديد يعطي معنى التّقصير، بينما التّخفيف يدلّ على المبالغة ومجاوزة الحدّ. وهكذا أسست كلّ قراءة لمعنى يستلّ من سياق الكلام، ويناسب الموقف، فالموضوع الذي جرى فيه الحدث المدلول عليه بالفعل السّابق، هو موعد إتيان الرّسل المكلفين بقبض الأرواح، كي يدلّنا على أنّها تنقذ ما أمرت به من غير زيادة ولا نقصان.

¹ - ينظر: الحجّة للقراء السبعة، 430/3.

² - محمّد سالم محيسن، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، ط2، دار الجيل، بيروت، 1988م، 45/2.

³ - المحرّر الوجيز، 431/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

أولاً-الأثر الدلالي للوظيفة النحوية:

اتضح في عدد من صفحات هذا البحث مدى ارتباط الدلالة بالوظيفة النحوية التي تشغلها الكلمة في البناء النحوي، وفيما يلي مزيد بيان لذلك لكن من زاوية مختلفة، وللوصول إلى إيجاد نظرة مغايرة للكشف عن الأبعاد الدلالية في البحث النحوي ارتأينا أن نجعل العلامة الإعرابية دليلاً على ما نريد.

وقبل البدء في تطبيق هذه الفكرة على بعض التراكيب القرآنية، يجدر بنا التنبيه إلى أن العلامات الإعرابية صار لها ارتباط منطقي وضروري بالوظيفة النحوية التي تتسم بها، مما يعني أننا لسنا مضطرين إلى بيان العلاقة بين كل وظيفة وعلامتها، ولكن مع ذلك قد نجد أحياناً بعض العلامات التي لم يجمع النحاة على أنها العلامة الوحيدة الواسمة للوظيفة النحوية، وهذا ما ينطبق على وظيفة الفاعل.

العلامة المشهور بالنسبة للفاعل في النحو العربي قديماً وحديثاً هي الرفع، فلا يكون منصوباً ولا مجزوراً¹. ولكن مع ذلك وجدنا بعض النحاة كابن الطراوة يريد أن يثبت العكس وأنه يمكن أن يأتي الفاعل منصوباً، ولم يكن ابن الطراوة وحده من رأى هذا الرأي بل وجد كثير من النحاة من يقول بقوله ويؤيده في فكرته²، ولكن ابن الطراوة خالفهم في القول بأنه يطرد قياسه³، وهم رأوه من باب الشاذ الذي لا يقاس عليه، كالذي ورد في بعض الأشعار⁴، وفي بعض العبارات المتداولة في كتب النحو فقط، من قبيل: كسر الزجاج الحجر، وثقب الثوب المسمار...

¹ - ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، 542/2.

² - قال بهذا القول ابن هشام في الباب الثامن: إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس. مغني اللبيب، 725/6. وقال به أيضاً ابن عقيل: (وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس، ولا ينقاس ذلك). عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، 1980م، 147/2. وذكره السيوطي أيضاً: ينظر: هج المومع، 6/2.

³ - ينظر: المقاصد الشافية، 544/2. عبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد التبيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986م، 262/1.

⁴ - فمن رفع المفعول ونصب الفاعل قول الشاعر:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جَوْزٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاطِيمُ هَجْرٍ
ومن رفعهما: قول الشاعر أيضاً:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمْ شَوْمُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

ومن نصبهما قول القائل:

قَدْ سَأَلْتُ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَعَمَا..

هج المومع، 7، 6/2.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وعدّ الشّاطبيّ ما جاء من الفواعل مجروراً ممّا خرج عن القياس إلى التّدرة، وأمثلة هذا التّوع ليست داخلية في مبحث القراءات، وإنّما هي ظواهر لغويّة تنتظمها نظريّة العامل كالفاعل المجرور بحرف الجرّ الزائد وأمّا فاعل المصدر في حال إضافة المصدر إليه فإنّه يعدّ فاعلاً حقيقيّاً أو دلاليّاً، وليس فاعلاً تركيبياً أو نحويّاً¹. ومع ذلك قد يبدو لبعض النّاس اختلاف القراءات القرآنيّة برفع اللفظ في قراءة ونصبه في أخرى مع توجيههما نحويّاً بالفاعل تارة وبالمفعول به تارة أخرى أنّه داخل في حيّز الاستدلال بنصب الفاعل ورفع المفعول.

وتوضيح هذا أنّ القراء مثلاً قد اختلفوا في قوله تعالى: {وَلَنَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ} [55]؛ فقرأ بعضهم كلمة {سَبِيلُ} بالرفع مع تأنيث المسند إليه الفعل²، وقرأها بعضهم بتذكيره³. بينما قرأها آخرون بالنّصب مفعولاً به مع إسناد الفعل إلى المخاطب⁴. ومن هنا يمكن أن يتوهّم بعضهم أنّ تعدّد القراءات دليل على صحّة إثبات قول من قال إنّ الفاعل يرفع وينصب، وبقيس هذا على الأمثلة السّابقة، وهذا القياس فاسد؛ لأنّ {سَبِيلُ} يصحّ أن تكون فاعلاً ومفعولاً، وهو ما دلّت عليه القراءات، وليس كذلك الرّجاج والثّوب فإنّهما لا يحتملان سوى المفعوليّة؛ فكان ذلك سبباً لرفعهما لأمن اللبس، أمّا {سَبِيلُ} بالنّصب، فيجوز أن تكون هي الواضحة في نفسها فهي الفاعل، وأن يكون المخاطب هو الموضح لها فتقع مفعولاً به. لأنّ الفعل ((بَانَ)) من الأفعال المشتركة بين اللازم والمتعدّي، فتسند إلى الضمير وإلى الظاهر بعدها. وعلى هذا فإنّ هذه القراءات الواردة في هذا الموضع ليست من باب عكس حركات الإعراب، وإنّما من باب العكس في الإسناد نفسه. ويصدق هذا الكلام على كلّ القراءات المشابهة لها.

ولقد فرّق جميع الموجهين للقراءات القرآنيّة بين المعاني تبعا لتغيّر إعراب الكلمة، وانتهوا إلى ما حاصله أنّ المعنى المحتمل من القراءات هو مجموع ما يستفاد من تنوّع الحركات الإعرابيّة وحروف الفعل الدّالة على تغيّر الفاعل. وتفصيل ذلك كما يلي:

المعنى الأوّل: الإخبار باستبانة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم الطّريق الّتي يسلكها المجرمون. ويوافق هذه القراءة أن يأتي الفعل ببناء الخطاب (تستبين) ونصب (السبيل) فالفاعل هنا ضمير مستتر عائد على النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم.

¹ - ينظر: المقاصد الشّافية، 544/2.

² - قرأ بذلك: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر. ينظر: الحجّة للقراء السّبعة، 314/3.

³ - وبذلك قرأ: عاصم في رواية أبي بكر وحمة والكسائي، ينظر: الحجّة للقراء السّبعة، 314/3.

⁴ - قرأ بهذا نافع. ينظر: الحجّة للقراء السّبعة، 314/3.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

المعنى الثاني: الإخبار عن السبيل تارة بتأنيثها وأخرى بتذكيرها ويوافق ذلك مجيء الفعل بتاء الغيبة تارة (تستبين) وبياء الغيبة تارة أخرى (يستبين)، وفي كلتا الحالتين الفاعل اسم ظاهر هو (السبيل).

والذي سهّل هذا التوجيه أنّ الفعل (تستبين) يأتي للدلالة على من وقع عليه الفعل فيكون متعدّياً، ويأتي مكتفياً بفاعله فيكون لازماً.

وبهذا يتّضح أنّ القراءة لا علاقة لها بوجود فاعل منصوب ومفعول مرفوع وفق مذهب ابن الطّراوة الذي ظنّ أنّ ذلك يطرد متى فهم المعنى، معتقداً أنّ الإعراب إنّما جيء به لأجل رفع اللبس، وقد لاحظنا أنّ الفعل الذي ورد في هذه الآية وفي آيات أخر كثيرة في القرآن لا تساعد من يريد أن ينصر رأى ابن الطّراوة على الاستدلال؛ لأنّها لا تشبه المثال الشاذّ الذي مثّلوا به لرفع المفعول.

ولعلّ أقرب أثر يمكن اقتفاؤه في هذا الصّدّد هو ما كان سببويه يؤصّل له فيما صار يعرف عند بعض المعاصرين بالتركيب الدّاخلي¹، وذلك عند بحثه في نيابة المفعول عن الفاعل مع احتفاظه بمعناه الأصليّ. ولتوضيح هذه النقطة نستحضر بعض القراءات التي وردت بالبناء للمفعول تارة وبالبناء للفاعل تارة أخرى.

ونكتفي من ذلك بقوله تعالى: {وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ} [الأنعام: 119]

نجد في موضوع القراءات أنّ الفعلين {فَصَّلَ} و {حَرَّمَ} قد قرئنا بضمّ الفاء والحاء معاً، وبفتحهما معاً، وفتح الأوّل وضمّ الثاني². يجوز في {مَا} من قوله: {وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا} أن تكون موصولة³، وفي هذه الحالة تعرب مفعولاً به للفعل المبني للفاعل ونائب فاعل في قراءة البناء للمفعول. أي أنّها متعدّدة العلاقات في هذا السياق، وبحسب تقدير المعنى الذي يحوّلها لها موقعها وعلاقتها بالفعل قبلها تتحقّق وظيفتها في جملتها. وتوصّل النّحاة إلى معرفة العلاقة بين وظيفة الكلمة والقرينة الشّكلية المصاحبة للتّغيّر الطّارئ على الكلمات في السياقات المختلفة. وقد بدا جليّاً أنّ الكلمة محلّ البحث هنا لا تحمل أيّ لاصقة تدلّ على وظيفتها فهي باقية على نفس الشّكل في التّركب، ولم يمسّ التّغيير سوى بنية الفعل، وقد دعا هذا علماء النّحو إلى الأخذ بمعيار الدّلالة جنباً إلى جنب مع معيار

¹ - ذكر هذه التسمية محمود عبد السلام شرف الدّين في مقدّمة كتابه: الإعراب والتركيب بين الشّكل والتّسبة.

² - ينظر: الحجّة للقراء السبعة، 3/390. المحرّر الوجيز، 8/449. حجّة القراءات، ص269. تفسير التحرير والتّوير، 8/35.

³ - ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، 8/382.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

التركيب، وهو ما يشير إلى أهميته في تحديد الوظائف النحوية¹. ووضع سيوييه يده على حدود البنية التركيبية مع الفعلين المبني للفاعل والمبني للمفعول حين تصوّر الشكل النهائي للجملة من نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ، وضُرِبَ زَيْدٌ، من حيث إننا لم نشغل الفعل بغيره. ومن هذا المنطلق وبهذا المعنى سوى بين الفاعل والمفعول فقال: (والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل).² وشرح السيرافي هذه العبارة على ضوء اشتغال الفعل -مهما كان نوعه- باسم مرفوع يسند إليه؛ لأنّ سبيل الفاعل والمفعول في هذا سواء، فالمهمّ عندهم هو إسناد الفعل وليس بيان من قام بالفعل³. ولا يريد سيوييه -كما يبدو من كلامه- أن يفصل بين الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم، والجملة الفعلية المبني فعلها للمجهول. ويبدو لنا أنّ تسمية سيوييه لوظيفة الاسم المرفوع مفعولا، وإعطائه علامة إعرابية لا تناسبه، فيه دليل على أنّ وظيفة المفعول لا يراعى فيها ما يراعى في الفاعل من سقوط اشتراط قيامه بالفعل حقيقة.

ويدلّ على هذا أنّ ابن يعيش لم يفرّق بين الفاعل والتائب عنه؛ والسبب في ذلك أنّه اعتمد على رأي جمهور النحاة في تعريف الفاعل، وفي ذلك يقول: (ويريد بقوله: غير مغيّر عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسمّ فاعله. ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك؛ لأنّ الفعل إذا أسند إلى المفعول، نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ، وأُكْرِمَ بَكْرٌ، صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل أو مؤثرا فيه).⁴ ومفهوم هذا الكلام أنّ المفعول من شرطه أن يدلّ على من وقع عليه الفعل، وهو ما يفسّر تسمية سيوييه له بالمفعول رغم تغيّر حالته الإعرابية من النصب إلى الرفع. إذ ليس لنا تفسير آخر نقتنع به إلى هذه اللحظة غير هذا.

ويبدو أنّ الطاهر بن عاشور قد وقف على الدلالة العامة التي تفيدها القراءات المختلفة ولم يكلف نفسه عناء البحث في الفروق التي يعبر عنها أصحاب البلاغة بالأغراض التي ينتقل بموجبها التعبير من البناء للمعلوم إلى البناء لما لم يسمّ فاعل. حين اكتفى بالقول: (والمعنى في القراءات فيهما واحد).⁵ أي في الفعلين {فَصَلَ} و{حَزَمَ}.

¹ - ينظر: العربية والوظائف النحوية دراسة في اتّساع النظام والأساليب، ص 22.

² - الكتاب، 33/1.

³ - ينظر: شرح كتاب سيوييه، 261/1.

⁴ - شرح المفصل للزمخشري، 200/1.

⁵ - تفسير التحرير والتنوير، 35/8.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ثانيا- توجيه القراءات والاحتجاج لها ودوره في مفهوم الاختيار.

اتَّجَهَتْ أنظار كثير من علماء العربية إلى بيان وجه اختيار القارئ لقراءته لوجه بعينه، فبرهنوا على صحته والرّد على من يرتاب في القراءة به¹، وبالرغم من عدم سلامة هذا المنهج بسبب عكسه للوضع الصحيح، إذ إنّ السلامة في المنهج والسداد في المنطق العلميّ التاريخي يقضيان بأن يحتجّ للنحو وقواعده بهذه القراءات لا العكس². وبالرغم من هذا فإنّ الذي يهَمُّنا هنا هو اعتبار الاختيار منهجا يتّبعه القارئ ويسير عليه.

وينبني على القول بالاختيار ضرورة تحديد مفهومه، وحدّد صبري الأشوح الإطار الذي يحكم الاختيار وهو أنّ القراءة ((سنة متبعة))، وأمّا مقياس نجاح الاختيار أو عدمه، فإنّه يرجع القبول والاشتهار عند الناس، وهذا القبول بدوره متوقّف على عاملين أساسيين هما: مقياس اللغة، ولا بدّ أن تكون شائعة منتشرة في المصر، والثاني هو سهولة التذكّر حتّى يسهل تمثّلها³. وعلى ضوء قراءته لرأي شوقي ضيف عن الدوافع التي وقف وراءها ابن مجاهد في اختياره للقراء السبعة، دعا إلى ضرورة المقارنة بين منهجي ابن مجاهد ومحمّد بن الجزريّ، وخلاصتها أنّ ابن مجاهد يراعي تميّز القارئ بمذهب في القراءة لينفرد به عن زميله، مع ملاحظة تلقيّ جلة القراء لذلك المذهب بالقبول. وأمّا مذهب ابن الجزريّ فعلى العكس من ذلك⁴، أي أنّ الاختيار عنده من باب أنّه كان أضبط وأكثر قراءة وإقراء به وملازمة له حتّى اشتهر به، وأضيف اختياره إليه من باب المداومة واللّزوم، لا من جهة الاختراع والاجتهاد⁵. وتصور ابن الجزريّ لمفهوم الاختيار ما هو إلّا امتداد لفكرة سابقة حول علاقة القراءات بالقرآن، وملخص رأيه في ذلك هو ما عبّر عنه صبري الأشوح: (أمّا ابن الجزريّ، فهو ينظر إلى القراءات من منظور معاكس تماما، ذلك أنّه يعتبرها منقولة عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم، مسموعة من فمه صلى الله عليه وسلّم، وهو بذلك يميل إلى أنّ جميع القراءات كانت إقراء من النبيّ وليست إقرارا منه)⁶. وهذا الكلام يدلّ على أنّ هناك رأيا يذهب إلى تقرير يرسّخ عكس هذا المفهوم، وهو فعلا كلام قد سبقه رأي لأحد أعلام القراءات ونعني بذلك أبا عمرو الداني الذي يبدي ميله إلى أنّ القراءات

¹ - ينظر: الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية، ص210.

² - ينظر: مقدّمة لكتاب حجة القراءات، ص19، 18. سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م، ص32، وما بعدها.

³ - ينظر: إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتّجاهات القراء، ص111.

⁴ - ينظر: نفسه، ص117.

⁵ - ينظر: نفسه، ص117.

⁶ - نفسه، ص25.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

قد نشأت من استعمال الرخصة في التطق بألفاظ الوحي المنزل وفق ما تيسر من لهجات ولغات، ثم إقرار التبي لهم بذلك¹.

وإذا سلّمنا بالآراء المطروحة حول طبيعة العلاقة بين القراءات والقرآن، وصلة ذلك بالاختيار سنصل إلى أمرين: أحدهما وجود تيارين فكريين أولهما يرى أنّ القراءات المتواترة والقرآن حقيقة واحدة، ويمثله ابن الجزري وعدد من المعاصرين كسالم محيسن وشعبان إسماعيل. وثانيهما يقوده برهان الدين الزركشي الذي ذهب إلى أنّ القراءات والقرآن حقيقتان متغايرتان، وتابعه على هذا أحمد بن محمد البنا، ومن المعاصرين نصر أبو زيد، وعبد الصبور شاهين وغيرهما².

وثاني الأمرين أنّه يمكن أن يتجلى المنحى الوظيفي من خلال تنزيل الموجه للقراءة نفسه منزلة من ينشئ المعاني ويظهرها في صورة نحوية، تتضح فيها ملامح وأركان الجملة العربية. نجد ذلك في توجيه قراءة تنوين درجات في قوله تعالى: {نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ} [الأنعام: 83]، وقد قرأ بها: عاصم، وحمة، والكسائي، وخلف، ويعقوب³. وفي توجيهها عبارات تشي به بحضور شخصية المحلل أو الموجه من نحو قول ابن خالويه: (الحجة لمن نون أنّه نوى التقديم والتأخير، فكأنّه قال: ((نَرْفَعُ مَنْ نَّشَأَ دَرَجَاتٍ))، فيكون {مَنْ} في موضع نصب. و{دَرَجَاتٍ} منصوبة على أحد أربعة أوجه: إمّا مفعولا ثانيا، وإمّا بدلا، وإمّا حالا، وإمّا تمييزا⁴ وجاء في بعض التفاسير ما يفيد بأنّ المعنى في الأوجه المذكورة يدور حول الظرفية⁵؛ لأنّ الدرجات هي أماكن، فمتى رفعت أو رفع إليها أو ارتفعت بصاحبها فإنّها تقول إلى نفس المعنى، وهو الظرفية.

والقراءة الثانية جاءت على جهة الإضافة، وقرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمر، وابن عامر⁶، ورأى ابن عطية أنّ المعنى المقصود بالقراءتين واحد⁷، ويبدو أنّه يقصد بذلك أصل المعنى، وهو ما يتأتى من النظر في الظرف الذي عمل

¹ - ينظر: إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات وأتجاهات القراء ص24.

² - ينظر: نفسه، ص26.

³ - ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، 20/1.

⁴ - الحجة في القراءات السبع، ص144.

⁵ - ينظر: الدرّ المصون، 26، 27/5.

⁶ - ينظر: المحرر الوجيز، 408/7.

⁷ - ينظر: نفسه، 408/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

فيه الفعل، من غير اهتمام بالتكثير والتعريف في هذا الموضع. ولا شك أنّ فتح مجال الرفع من غير تحديد بشخص في قراءة التنوين يدلّ على أنّ العناية بالشخص المرفوع؛ لأنّه إذا ارتفع تبعته درجته، بخلاف ما إذا كانت الدرجة هي المرفوعة ثمّ تبعها صاحبها. فمن هذه الحيثية يمكن أن يوجد فرق معنويّ بين القراءتين، رغم أنّ أصل المعنى واحد. وقد ذكر هذا القرق أبو زرعة-رحمه الله- فقال في قراءة التنوين: (جعلوا المرفوع هو الإنسان)¹ وفي قراءة ترك التنوين قال: (الرفع للأعمال دون الإنسان).² والجمع بين قوله وقول ابن عطية هو ما ذكرناه من الفرق بين المعنى الأصليّ وهذا الفرق.

¹ - حجة القراءات، ص258.

² - نفسه، ص259.

المبحث الثاني: المنحى الوظيفي للوقف والابتداء.

يبدو لنا أنّ التّحكّم في بداية الجملة ونهايتها من الأمور التي لم تضبط في نطاق محدّد، إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّها أهملت، أو خلت من كلّ إشارة إليها، وهو ما نستوضحه في الفقرات الموالية.

المطلب الأوّل: الوقف والابتداء عند النّحة.

لا تزال قضية السّكوت وحسنه تتردّد عند النّحة، ومن أوائل من نبّه عليها سيبويه حين قال: (أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ حَسَنُ السُّكُوتِ وَكَانَ كَلَامًا مُسْتَقِيمًا).¹ وكرّر هذا المعنى في مواضع أخرى من كتابه، ودأب المتأخرون كابن مالك ومن جاء بعده على البحث في حدود الجملة، ويتساءل بعض الدّارسين المحدثين عن المعيار الذي كانوا يحتكمون إليه في وضع الفواصل الدّلالية بين الجمل المترابطة في النّص اللّغويّ، وفي هذا المجال يضع مصطفى حميدة فرضين: أحدهما استقلال المعنى الدّلاليّ للجملة بذاته عن المعاني الدّلالية للجمل الأخرى، والآخر هو أنّ النظام النّحويّ مسؤول عن إنشاء علاقات بين الجمل داخل النّص.² وما من شكّ أنّ التعبير بحسن السّكوت قد يتّفق أحيانا مع الوقف؛ ذلك أنّ الوقف لا يعني سوى السّكوت، ويبقى البحث في الحسن والقبح الرّاجع تارة إلى اللفظ كما في الوقف على المنعوت، أو المبدل، أو المعطوف أو المؤكّد، أو المرتبط بالمعنى في أكثر الحالات.

وإذا ارتبط الوقف بالمعنى فلا مجال لحصره بموقف دون آخر؛ لأنّ ذلك ممّا لا يدخل في دائرة الإمكان، ولهذا اكتفى النّحاة بإشارات عابرة إلى هذه المسألة، من ذلك ما جاء عن الجرجاني: (أترى الأعرابيّ حين سمع المؤدّن يقول: أشهد أنّ محمّدا رسول الله، بالتّصب فأنكر وقال: صنع ماذا؟ أنكر عن غير علم أنّ النّصب يخرج عن أن يكون خبرا ويجعله الأوّل في حكم اسم واحد، وأنّه إذا صار الأوّل في حكم اسم واحد احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتّى يكون كلاما، وحتّى يكون قد ذكر ما له فائدة. إن كان لم يعلم ذلك فلماذا قال: صنع ماذا؟ فطلب ما يجعله خبرا).³ وإن كنّا على علم بأنّ عبد القاهر لم يكن يقصد ما نريده نحن، إلّا أنّه يفيد في الإشارة إلى جزء منه،

¹ - الكتاب، 88/2.

² - ينظر: نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة، ص 132.

³ - دلائل الإعجاز، ص 394.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ذلك أنّه ينوي التفريق بين مدلول العبارة والعبارة نفسها. وأمّا نحن فنستدلّ على حدود العبارة باعتبار حسن تصوّر مدلول الواقف على نهايتها. أي أنّنا ندرس الوقف والابتداء استناداً إلى أنّ المتكلم لا يقف على مدلول ناقص.

وإذا أدركنا حدود العبارة فإنّ ذلك يعني فهمنا لها، وهو ما كان يؤدّ المهتمّون بعلوم القرآن أن يحيطوا به علماً، وسيأتي ذكره لاحقاً. وما نوّد الوصول إليه هنا أنّ النّحاة وضعوا بعض أصول الوقف والابتداء، أثناء ضبطهم لمفهوم الكلام من جهة، واكتشافهم لمفهوم الفائدة، وما يتعلّق بها من حسن السّكوت، سواء تعلّق الأمر بالمتكلم أم بالمخاطب أم بهما معاً؛ لأنّ النتيجة واحدة وهي انتقال المعنى الوظيفيّ بواسطة العبارة المستحسنة، خاصّة إذا علمنا أنّ ذلك صادر من متكلم حكيم ومتلقّ فطن. كما فهمنا من النصّ السّابق دور علامة الإعراب في بيان حدود الجملة؛ لأنّ المتلقّي يلاحظ العلاقات بين الأبواب النّحويّة- وإن كان لا يفرّق بينها بالمصطلحات الموضوعية لاحقاً- ويعرف ما يتمّ به الكلام منها ممّا لا يتمّ. وبهذا ندرك أيضاً قيمة العلامات الإعرابية في حدود الجملة، وهو ممّا لا شكّ قد فهمه النّحاة واستوعبوه، وقعدوا له.

المطلب الثاني: الوقف والابتداء عند علماء القرآن والمفسّرين.

من أحسن من طبّق هذا النوع من العلم هم المفسّرون، باعتبارهم يقومون بدور المتلقّي الذي كنّا نتحدّث عنه في الفقرة السابقة، وممّا يجب أن ننّه إليه أنّ حدود العبارة التي يرسمها المفسّرون هي مدلولها الذي فهموه ومعناها الذي تصوّروه¹، ولا نستطيع أن نجزم أنّهم انطلقوا من معطيات النّحو أم من لطائف البلاغة، أم من مآثرات التفسير، ولكن غاية ما يسعنا رصده هو ما تمثّله المواضع الآتية:

المثال الأوّل: قوله تعالى: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمُوتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ} [الأنعام:3]

محلّ الوقف في هذه الآية هو إمّا على كلمة {الله} واختار هذا الوجه أبو جعفر التّحّاس. وإمّا على كلمة {الأرض} ولم أر من ذكره. وإمّا على كلمة {جَهْرَكُمْ}، وآخر احتمال هو الوقف على نهاية الآية.

المثال الثاني: قوله تعالى: {لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفَئِمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ} [الأنعام:12]

¹ - لأنّ ذلك لا يخضع لتعسف الإعراب، فيوقع صاحبه في التكلّف واتباع الهوى، ونّه ابن الجزريّ على هذا الخطأ الشّنيع وأتى بأمثلة لما يقع لبعض النّاس فيه. ينظر: النّشر في القراءات العشر، 231/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ارتبط الوقف في هذه الآية بمحلّ جملة: {الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ} من الإعراب¹.

المثال الثالث: قوله تعالى: {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ} [الأنعام: 19] الخلاف في الوقف على اسم الجلالة {اللَّهُ} هل هو جائز أم لا؟ وذلك لأنّ جملة {اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ} تحتل أن تكون جواباً صناعياً عن السؤال: {أَيُّ شَيْءٍ}، ويصحّ أن تكون متضمّنة للجواب وليست به. وبالأول قال أبو حيان، ودليله أنّها مشتملة على جملة تامة، فلو كان المقصود به الجواب الصناعي، لجاءت مقتصرة على اسم الجلالة وحده: {قُلْ اللَّهُ}². ويجوز في الصناعة النحوية أن يوقف على اسم الجلالة، ويقدر خبره مضمراً: ((قُلْ اللَّهُ أَكْبَرُ شَهَادَةً))، ويضمّر مبتدأ للخبر {شَهِيدٌ}؛ أي: ((هُوَ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ))³ وفي المصحف المضبوط برواية حفص، قدّم الوقف المعنوي، بينما المطبوع برواية ورش قدّم فيه تقدير الإعراب، فوضع الوقف على اسم الجلالة {اللَّهُ}.

المطلب الثالث: أمثلة وتحليلها.

نظرنا في المثال الأول، فوجدنا أنّ وجهات النظر تختلف من مفسّر أو معرب لآخر، ممّا يعطي للقضية بعداً معرفياً أكبر ممّا قد يتصوّر من ظواهر الإعراب، بمعنى أنّ الآية ليست موضع خلاف نحويّ فحسب، كالذي يظهر من اختلافهم في طرقي الإسناد بين الجمهور وأبي عليّ، أو كالذي نتصّره من اختلافهم في وجه تعلّق الجارّ والمجرور، باسم الجلالة؛ إذ اعتبره بعضهم علماً لا يصلح التعلّق به، وصحّحه آخرون بتأويله باسم مشتقّ صالح للعمل⁴. كلّ ذلك هو جزء من الخلاف يرتدّ بشكل واضح إلى الخلل الذي يصاحب مدلول بعض العبارات، ثمّ ينعكس أثره بشكل واضح على حدود الجملة.

ويبدو أنّ الآية قد قرئت في ضوء تبعيّة الإعراب للمعنى، ونفهم ذلك من تردّدهم في تحديد متعلّق الجارّ والمجرور، الذي قد تسلّل أثره بشكل ظاهر إلى وظيفة كلمة اسم الجلالة؛ إذ يغلب على شبه الجملة أن تتعلّق بوظيفة الخبر،

¹ - ينظر: أحمد بن عبد الكريم بن محمد الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2002م، ص267.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 95/4.

³ - أبو الحسن عليّ بن الحسين الباقر، كشف المشكلات وإيضاح العضلات، تحقيق: محمّد أحمد الدّالي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ص390.

⁴ - ينظر: نفسه، ص385.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وبهذا نفهم فرار أبي عليٍّ من إعرابها خيراً، ويتأكد عندنا هذا الأمر إذا علمنا أنّ كلّ التوجيهات التحوّية قد تعلّقت بالمعنى الناتج من تعلّق الجارّ والمجرور، وهي إجمالاً أربعة احتمالات.

الأول: {وَهُوَ اللَّهُ}: مبتدأ وخبر. و{فِي السَّمُوتِ وَفِي الْأَرْضِ} متعلّق بـ {يَعْلَمُ}، والمعنى أنّه سبحانه يعلم سرّكم وجهركم في السماوات وفي الأرض، أي أنّهما ظرفان للعلم، فأخبر به بعد الخبر الأول¹، وبهذا يكون الوقف على اسم الجلالة، تامّاً أو حسناً².

الثاني: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمُوتِ} المبتدأ والخبر هما الأجزاء المسطّرة بنفس الترتيب، وأمّا قوله: {وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ} فهو كلام مستأنف، ويكون المعنى على هذا: وهو الله في السماوات، ويعلم سرّكم وجهركم في الأرض. فيتمّ الوقف عند قوله: {السَّمُوتِ}.

وأكثر العلماء من تضعيف الوقف على هذين الوجهين المتقدمين، ومن ذلك قول ابن الجزري: (ونحو الوقف على {وَهُوَ اللَّهُ} والابتداء {فِي السَّمُوتِ وَفِي الْأَرْضِ}، وأشدّ قبحا من ذلك الوقف على {فِي السَّمُوتِ} والابتداء {وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ})³ وضعّف هذا الوجه العكبري من جهة أنّه يدلّ على أنّ عبادة الله تكون في السماوات، وأنّ علمه يكون في الأرض. والمعنى المقصود بعكس ذلك فلا اختصاص لإحدى الصفتين بأحد الطرفين⁴.

الثالث: أن يكون الوقف على {وَفِي الْأَرْضِ}، بناء على أنّ العامل في شبه الجملة {فِي السَّمُوتِ وَفِي الْأَرْضِ} هو اسم الجلالة المتضمّن للمعاني. كالمعبود والمدبّر. وقد استحسن بعضهم هذا الوجه⁵، إلّا أنّ أبا البقاء قد نقل عن

¹ - ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1979م، 235/1.

² - ينظر: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني، المكتفَى في الوقف والابتداء، تحقيق: محي الدّين عبد الرّحمن رمضان، ط1، دار عمّار، 2001م، ص65. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص264.

³ - التّشريح في القراءات العشر، 231/1.

⁴ - ينظر: إملاء ما منّ به الرّحمن، 235/1.

⁵ - ينظر: المحرّر الوجيز، 313/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

أبي عليّ عدم جوازه. لأنّ اسم الجلالة قد صار بدخول الألف واللام عليه والتّغيير الذي دخله كالعلم¹. وهذا ردّ صناعيّ بحث؛ إذ لم يتعرّض صاحبه للمعنى المتولّد منه.

الوجه الرابع: أنه يجوز الوقف على {جَهَرَكَمْ}² أي وهو الله يعلم سرّكم وجهركم في السّموات والأرض، من باب التّقديم والتّأخير³.

وفضّل أبو عمرو الدّاني الوقف على رأس الآية وهو تمام الوقف عنده في هذا الموضع⁴، ويبدو أنّه في نفس معنى الوجه الرابع، معنى وصناعة. وإذا كان لا بدّ من اختيار واحد منها فهو هذا الأخير؛ لأنّه وقف على رأس آية من جهة، وأنّه قد حافظ على مدلول الآية، والتي هي بمنزلة الجملة الواحدة، ومن المبادئ التي توصّل إليها عبد القاهر الجرجاني أنّ المفهوم من مجموع ألفاظ الجملة بمعنى واحد، لا عدّة معان⁵، ونرى أنّه يصحّ القياس على هذا الفهم الذي ضبطه عبد القاهر الجرجاني، متى ما أمكن حمل معنى جميع القيود المتصلة بالجملة عليه، أو كان في تجزئة الجملة والفصل بين القيود المرتبطة بها خلل، كما في الموضع السّابق.

ونصّ على هذا عبد القاهر في قوله: (إذا قلت: ضرب زيدٌ عمرًا يوم الجمعة ضربًا شديدًا تأديبا له؛ فإنّك تحصل من مجموع هذه الكلم كلّها على مفهوم هو معنى واحد لا عدّة معان كما يتوهّمه النّاس).⁶ لأنّ البحث في ذلك إنّما هو في وجوه تعلّق المعاني النّحويّة أو الوظائف، التي من شأنها عدم الاستقلال عن المعنى الأوّل الذي هو أصل الفائدة من إسناد الضّرب إلى زيد؛ ولهذا المعنى تقول إنّّه كلام واحد⁷. وإذا كان البيت الشعريّ يحمل مفهومًا واحدًا⁸، فلا وجه للمنع إذا كانت جميع العناصر ترتدّ إلى بنية واحدة كما في الآية السّابقة.

¹ - ينظر: إملاء ما منّ به الرّحمن، 235/1. جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي، نواهد الأبتكار وشوارد الأفكار، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن عليّ الدروبي، رسالة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، السّنة الجامعيّة: 1424-1425هـ، ص332.

² - ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص265.

³ - ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء، ص65.

⁴ - ينظر: نفسه، ص65.

⁵ - ينظر: نظام الارتباط والترتبط في تركيب الجملة العربيّة، ص130.

⁶ - دلائل الإعجاز، ص390.

⁷ - ينظر: نفسه، ص390.

⁸ - ينظر: نفسه، ص391.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وينبغي أن نلاحظ أنّ الوقف والابتداء عند المهتمين بهذا الشأن قد ربطوه بالوظائف النحوية في كلّ المواضع التي تعرّضوا لبيانها، ويكفي أن نذكر بما ورد في المثال الثاني، حتّى نعلم بأنّ الوقف على {لَا رَيْبَ فِيهِ} تامّ، بشرط أن يرتفع الاسم الموصول بعده بالابتداء، ويجعل {فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} خبراً؛ لأنّه إذا جعل الاسم الموصول {الَّذِينَ} تابعاً لـ {عُقِبَهُ الْمُكَذِّبِينَ} لم يتمّ الوقف دونه¹. وهكذا نكون قد توصلنا إلى أنّ الوقف والابتداء مرتبط بالوظائف النحوية، ولكن ليس باعتبار العناصر الأساسية التي تعبّر عن أصل الفائدة، وبهذا نكون قد وصلتنا إلى نتيجة أخرى وهي أنّ الوقف يتعلّق بالبنية الوظيفية، وليس بالبنية المطلقة، ومن أوائل من توصّل إلى هذا عبد القاهر الجرجاني، وقد أحسن تطبيقه علماء القرآن، وفي مقدّماتهم المهتمّون بالتفسير والوقف والابتداء.

ونصل إلى المثال الثالث وفيه اتّضح اختلاف ضباط المصاحف في وضع الوقف بحسب الرواية، وهذا ما لاحظناه بين ورش وحفص مثلاً، ولكنّ أبا حيّان قال عن الوجه الأخير: (ولا يتعيّن حمله على هذا، بل هو مرجوح لكونه أضمر فيه آخرًا وأوّلًا، والوجه الذي قبله لا إضمار فيه مع صحّة معناه، فوجب حمل القرآن على الرّاجح لا على المرجوح).² وبهذا نتوصّل إلى نتيجة أخرى وهي أنّ الحمل على المعنى أولى من مراعاة ظاهر الصّناعة في مبحث الوقف والابتداء.

وظهر من العرض السّابق أنّ ظاهرة الوقف والابتداء فعلاً تمثّل رافداً معنوياً إضافياً، وبديلاً تعبيرياً متميّزاً، بما تتيحه أمام المتلقّي من احتمالاً معنوية ترتبط في مجملها بالبنية الوظيفية، والأوجه النحوية والتّقديرات الإعرابية، والمعاني الوظيفية التي تظهر من غير رجوع إلى الصّناعة النحوية.

المطلب الرابع: أثر البعد الخارجيّ (المقام) في التحليل النحويّ.

يبدو لنا أنّ البدائل هي الوجه الآخر للعوارض؛ لأنّ العوارض تتعلّق بالشّكل التجريديّ بينما ترتبط البدائل بالبعد الأدائيّ أو التّداوليّ. ولكن بعد أن رصدنا بعض العوارض تبين لنا أنّها تتجاوز التّرجمة الشّكلية لبنية الجملة، لتشكّل رافداً مستقلاً للبدائل التعبيرية؛ فالتّغيّرات التي تطرأ على البنية التركيبية من حين لآخر هي في الحقيقة تمثيل لواقع الاستعمال اللّغويّ الذي لم يتقيّد بالعناصر الدّاخلية، بل انفتح على الطّروف الخارجيّة وضمّها إلى عناصر بنية

¹ - ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء، ص 65.

² - تفسير البحر المحيط، 95/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

الخطاب، فشمّل بذلك قصد المتكلّم وحال المخاطب، وعلاقة كلّ منهما بالآخر، وظروف القول وملابساته، وتسميتنا لها بالعوارض لا ينافي هذه الاعتبارات رغم أنّه يعطي الأولويّة للشكل التركيبيّ بغية الحفاظ على البنية الأصليّة.

فعندما نتحدّث عن بديل المعرفة سنكون حتما بصدد إيقاع النكرة التي تعدّ أحسن بديل له باعتبار أواصر القربى بين هذين البديلين، ولكننا من الناحية الشكليّة نكون قد وقعنا فيما يسمّى بالعارض التركيبيّ؛ ذلك أنّ الأصل في تركيب الجملة الاسميّة أن يقع المبتدأ معرفة والخبر نكرة. وهكذا نجد أنفسنا نعبر بالمعرفة عوضا عن النكرة إذا جاء الخبر معرفة. ورّمّا وقع التعبير بما هو أقلّ تعريفا عن وظيفة المبتدأ وبالأقوى تعريفا عن وظيفة الخبر. وقد وردت قراءات بهذا أشرنا إليها عند قوله تعالى: {ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا} [الأنعام: 23] ولا بدّ أن يدخل هذا التركيب ضمن البدائل؛ لأنّ العوارض ترجع إلى أصول ثابتة كإسناد وظيفة المبتدأ أو اسم التاسخ إلى الاسم الأقوى تعريفا، لأنّ الإخبار يكون عن معلوم عند المخاطب، فيستفيد المعلومة من الخبر الذي يغلب عليه الجهل به أو ينزل منزلة من يجهره؛ فيكون القصد إلى لازم فائدته.

ومن البدائل أن يعبر بالجملة الخبريّة والإنشائيّة إحداهما في موضع الأخرى، ومن ذلك أيضا حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه¹. ويقع الظاهر في موضع المضمر، وغير ذلك من الإمكانيات التعبيرية؛ بمعنى أنّ البدائل التي تتيحها العربيّة ترجع إلى أمور كثيرة، ولا شك أنّ هذا المنهج يدلّ على وعي النّحاة بامتداد العلاقات الدّاخلية إلى ما وراءها ليشمل البعد الخارجيّ، متمثّلا في المقام وقصد المتكلّم وحال المخاطب، ويؤيّد هذا وقوفهم عند الظواهر التي تعترض نظم الجملة من تقديم وتأخير وحذف...

وبصفة عامّة يمكن للمتكلّم أن يتخير من التراكيب ما يوافق مراده الذي يقيم عليه قرائن يصل من خلالها المتلقّي لفهم مقصوده. فقد يفهم من الخبر أنّه في معنى الأمر، ويفهم من الجامد أنّه في تأويل المشتقّ، ولا ريب أنّ إدراك هذه الأبعاد اللّغويّة سيقرّب فهمها والوقوف على أسرارها، ويوصل في النهاية إلى فهم الكتاب العزيز ومعرفة أحكامه. وأصبح من الضّروريّ الآن معرفة الغايات والمقاصد التي تصاحب الأداء اللّغويّ في المقامات المختلفة، ومن أجل هذا كلّه نربط بين الوظائف النّحويّة وأبعادها الدّلاليّة والتداوليّة اعتمادا على التراكيب المنجزة في سياقات مقاميّة

¹ - ينظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ص 21، ما قبلها وما بعدها.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

مختلفة، بغية توضيح جانب من أنظار النحاة في جعل النحو وظيفيًا مرتبطًا بسياقيه الداخلي والخارجي؛ لأن الدراسة التداولية التي صارت منهجًا مستقلًا كانت تدرس في تراثنا التحوي ضمن منهج متكامل يرصد القيود التحوية والأبعاد المعنوية. ويمكن الوقوف على ذلك من خلال بيان ثلاث وظائف.

وظائف تركيبية: ويمكن أن تسمى أيضا بنائية أو بنوية، وهذا يصدق على المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول. فالمبتدأ هو الذي يبنى عليه الكلام، والخبر هو المبني على المبتدأ، قال سيبويه: (واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئًا هو هو).¹ وقال أيضا: (عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأته ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأنّ المبني على المبتدأ بمنزله).² ويجري مجرى المبتدأ والخبر الفعل والفاعل؛ ونائب الفاعل، والمفعول به في حال تعدي الفعل.³

وظائف دلالية: فالخبر مثلا يدلّ على محطّ الفائدة، ولذلك كان الأصل فيه أن يكون نكرة.⁴ ويدلّ الفاعل على من أسند إليه الفعل، وإن كان في الحقيقة هو من قام بالفعل. ويدلّ على المفعول على محلّ وقوع الفعل، ويدلّنا الحال على هيئة صاحبه وهلمّ جزًا.

وظائف تداولية: فالمبتدأ هو العنصر الذي يجب أن يكون المخاطب على علم به، ومن أجل هذا قالوا إنّ الأصل فيه أن يكون معرفة.⁵ ومثل ذلك أن يكون المخاطب عالما بفحوى النداء وهو إقباله على المتكلم.⁶ وعبر الرضي عن مفهوم التداول في عرضه للمقصود من وضع العرب للمضمرات، فقال: (اعلم أنّ المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإنّ أنا وأنت لا يصلحان إلّا لمعيّنين، وكذا ضمير الغائب، نصّ في أنّ المراد هو المذكور بعينه في نحو: جاءني زيد وإياه ضربت، وفي المتّصل يحصل مع رفع الالتباس: الاختصار).⁷

¹ - الكتاب، 127/2.

² - نفسه، 127/2.

³ - ينظر: دراسات في اللسانيات العربية، ص 121.

⁴ - ينظر: شرح المفصل للزمخشري، 224/1.

⁵ - ينظر: نفسه، 224/1.

⁶ - ينظر: دراسات في اللسانيات العربية، ص 121.

⁷ - شرح الرضي على الكافية، 401/2.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ونستخلص من الوظائف السابقة أنّ النّحاة وإن شغلوا بالمقال أو الأصول التركيبية فإنّهم عنوا أيضا بالمقام الخارجي وما يكتنف الظاهرة اللغوية من ملابسات تتصل بالمتكلم أو المخاطب أو ظروف الكلام، ويفهم من هذا أنّ عنايتهم بالمقام لم تكن إلاّ بقدر محدود، يلجئهم إليه غرض الفهم والإفهام تارة، وطلب اطراد الأحكام تارة أخرى عند وجود عارض في بناء الجملة، ولا يتجاوز هذا الأمر حدود إطار الحرص على المستوى العادي المألوف في استعمال اللغة بغية فهمها وتعلّمها¹.

ويظهر أثر هذه النتائج في تحليلات المفسرين على وجه التحديد، ويمكن أن نستدلّ على ذلك بما وقع في قوله تعالى: {فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي} [الأنعام: 76] فقد وجدنا في بعض التفاسير من يذكر أنّ قوله تعالى: {هَٰذَا رَبِّي} هو أسلوب استفهام²، بمعنى أنّ الهمزة قد حذفت منه والتقدير: أهذا ربي؟ ومع أنّ الظاهر في هذه الجملة هو الإخبار، إلاّ أنّ الذي ألجأهم إلى حملها على الاستخبار لم يكن مجرد أفكار يراد طرحها للنقاش بقدر ما هي معان وأغراض تتوافق مع الطبيعة الاستبدالية للعناصر والمكونات التركيبية. وربما بدا من بعض الأقوال ما يمسّ اعتقاد الأفراد كأن ينفي عن الأنبياء مثل هذه المقولة الشنيعة ولو على سبيل المحاوراة والمجاراة للخصم، لكننا في مقابل ذلك وجدنا بعض الروايات والتي إن ثبتت فإنّها تؤكد وقوع ذلك القول منه لكن في مرحلة ما قبل التكليف. ما يهمنّا هنا هو اعتراف المفسرين بما يقوله النّحاة من وجود بديل الإخبار وهو الإنشاء، وأنّ هذا البديل قد ظهر أثره في استعراض المعاني الدلالية والوظيفية في الآيات القرآنية. وما يقال عن المبادلة بين الإخبار والاستخبار يجري في سائر المبادلات كإيقاع المضاف مقام المضاف إليه والإنكار في مقام التعريف والإظهار في موضع الإضمار وهلمّ جرا.

وتقوم بنية الجملة العربية على ركنين أساسيين، وهو ما صرح به سيبويه في بداية الكتاب أثناء حديثه عن المسند والمسند إليه³، وتتابع النّحاة بعده على ترديد هذه العبارة من غير نكير أو مخالفة تذكر، بل حتّى المناهج الدّراسية الحالية كلّها تنطلق من الفهم ذاته. وحرص النّحاة دوما على أن تكون الجملة ممّا يعتاده الناس ويألفوه؛ لأنّ غرضهم

¹ - ينظر: دراسات في اللسانيات العربية، ص 125.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 4/171.

³ - ينظر: الكتاب، 23/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

من ذلك هو حصول الفهم وسهولة التعلّم، وقادهم هذا المسلك إلى طلب الكفاية التطبيقية، وهو ما عجل بظهور أنماط تركيبية على مستوى البنية النحوية الأصلية، وطبيعي أن يحدث هذا الاختلاف في البنى والدلالات.

وما يتفق عليه النحاة جميعاً أنّ هناك أنماطاً كثيرة قد خرجت عن المألوف، وهذا الأمر استدعى منهم أن يعالجوها وفق أساليب تكاد تكون متطابقة؛ لأنّ النحويّ غالباً قد يشرح تركيباً مثل قوله تعالى: {وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} [الأنعام: 22] فيقول: {تَزْعُمُونَ} فعل وفاعل ومفعولاه محذوفان للعلم بهما¹. وفي قوله: {وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً} ذكروا خمسة أوجه لنصب {يَوْمَ}² وتبين من هذا أنّ النحاة لهم أصول تركيبية ينطلقون منها للنظر في التراكيب المستعملة، فلا يهتمهم من ذلك سوى تقدير المحذوف أو تقديم المتأخّر أو تأويل المذكر أو تذكير المؤنث ليتفق مع قواعدهم التي كانوا قد وضعوها سلفاً، ولكن اكتشاف نظرية العوامل قد ساهم بشكل أكبر في إيجاد تفسيرات محلات ومواقع في الجملة والتي تسمى في العرف النحويّ بالأبواب والتي صار يطلق عليها في الدرس اللساني اسم الوظائف، وقد بدا جلياً هذا الأمر من خلال استعمال المفسرين للأفكار التي أنتجتها الجهود النحوية.

ونلاحظ أنّه قد وقع في الآية السابقة-مثلاً- عارض الحذف في بنيتين، تارة بحذف العامل (الفعل) وتارة بحذف المعمول وهو في هذه الحالة فضلة، ولا يسع النحويّ أن يتحدّث في دلالة هذا الحذف؛ لأنّ ذلك من شأن البلاغيّ؛ فهو الذي يخبرنا عن أنّ الغرض من حذف العامل في {يَوْمَ} هو المبالغة في التخويف؛ لأنّ تقدير العامل: ويوم نحشرهم كان كيت وكيت³. وحذف المفعول الثاني لـ {تَزْعُمُونَ} ليعمّ كلّ ما زعموه⁴.

وكما يدخل العارض للبنية عن طريق الحذف قد يعرض لها من جهة الإعراب أيضاً، وهذا ما يلاحظ في قوله تعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ} [الأنعام: 38] فقد أظهر النحاة في هذا التركيب ملمح الشكليّة بسبب إعرابهم لكلمة {دَابَّةٍ} مبتدأ رغم أنّها مجرورة، وساعدهم في الانتقال من البنية

¹ - ينظر: الدّرّ المصون، 572/4.

² - ينظر: نفسه، 571/4.

³ - ينظر: نفسه، 571/4.

⁴ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 175/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

السطحية (حالة الجر) إلى البنية العميقة (حالة الرفع) وجود حرف الجر الذي اتفقوا على مجيئه زائدا في التركيب، كما في هذه الحالة.

ولعلّ صنيع النحاة هذا له ارتباط وثيق بنظرية العامل التي أقاموا على أساسها دراستهم للجملة¹، وهو ما يفسّر تخطيطهم للأبعاد الدلالية والتداولية التي تصاحب التعبير بزيادة ((من)) مع تغيير حركة الإعراب التي تعني تغيير المعنى، ولكنّ النحاة قد اطمأنوا إلى أنّ المعنى لم يتغيّر ما دامت الوظيفة ثابتة.

ومن أشدّ المواضع إثارة للخلاف بين النحاة في السّورة ذلك العارض الذي وقع في قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ} [الأنعام: 34] حيث لم يظهر لهم وجه الضمير المستتر في الفعل على أنّه فاعل، بمعنى أنّ القاعدة تفرض وجود فاعل وهو هنا ضمير مستتر، ولكنّ هذا التركيب القرآني لا يبدو فيه مرجع هذا الضمير واضحا؛ أي أنّ الجائي إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- غير ظاهر.

ومن أجل هذا ذهب ابن عطية إلى القول بأنّ التقدير: لقد جاءك جلاء أو بيان². وظهر لأبي حيّان أن يقدره بما دلّ عليه مضمون الجملة قبله؛ أي ولقد جاءك هذا الخبر من تكذيب أتباع الرّسل³... ولكن في الآية إعرابا آخر نقله السمين وابن عطية وأبو حيّان عن أبي عليّ الفارسي وهو أنّ {جَاءَكَ} هو {مِنْ نَبَائِ} قال السمين: (وهذا إنّما يتمشّي له على رأي الأخفش؛ لأنّه لا يشترط في زيادتها شيئا، وهذا - كما رأيت - كلام موجب والمجورور بـ ((من)) معرفة⁴). ونلاحظ هنا أنّه على الرّغم من الشّبه الظاهر بين شكلي التركيب (من + اسم مجرور) إلّا أنّ السياق لم يسمح بالمساواة؛ إذ التركيب الأوّل مسبوق بنفي؛ والثاني بإيجاب، ولهذا راعى النحاة هذا الأمر في التّفعيد أيضا، وما يمكن أن نصل إليه في هذا الإطار أنّ النحويّ يهتم ويُعنى باستقامة التركيب وموافقته للقواعد، والذي كشف لنا عن هذا المنهج هو وجود هذه العوارض.

ويقابل هذا المعطي المنهجيّ وجود منهج آخر تستخدمه طائفة من المعربين للقرآن، فلا يقفون - في الغالب - عند الحدود التي رسمها النحاة، ويتّضح هذا في ردّ بعضهم لقول الفارسيّ ومن وافقه في الوجه الإعرابيّ السّابق، ومن أقوالهم

¹ - ينظر: التراكيب التحويلية بين الشكلائية والوظيفية، ص 20.

² - ينظر: المحرر الوجيز، 353/7.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 113/4.

⁴ - الدّر المصون، 606/4، 607.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

في ذلك أنه: (ضُعِفَ أيضا من جهة المعنى بأنّه لم يجئ كلّ نبأ للمرسلين. وزيادة ((من)) تؤدّي إلى أنّه جاءه جميع الأنباء؛ لأنّه اسم جنس مضاف، والأمر بخلافه).¹ والذي يقتضي هذا المعنى هو دلالة السياق القرآنيّ بدليل أنّهم استدلّوا عليه بقوله تعالى: {مِنْهُمْ مَّنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّنْ لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ} [غافر: 78] ويبدو أنّ هذه الطّريقة ما هي إلّا توضيح لدور السياق القرآنيّ وفاعليّته في تحديد الوظائف النّحويّة الّتي جاء وقع التّرخّص في علاقاتها التركيبية (بالحذف مثلا) أو في علاماتها الإعرابية.

وما نستنتجه من هذا هو أنّ النّحويّ أكثر عناية بالتركيب، وأمّا المفسّر أو البلاغيّ فجلّ عنايته بالدلالة، ومن هذا المنطلق العامّ قد يقتض أحد الفريقين ما عند الآخر لدواع وأسباب لا تؤثر في منهج أيّ منهما، وهذا ما تؤيّدّه عناية النّحاة بالمقام الخارجيّ، ويظهر بشكل واضح في حكم سيبويه على ((هَذَا أَنْتَ)) بعدم الاستقامة، ويجوز عنده أن تقول: ((هَذَا هُوَ))²؛ (لأنّك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنّما تشير له إلى غيره. ألا ترى أنّك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: هذا أنت، لم يستقم).³ فهذا الذي ظهر من كلام سيبويه هو جانب من الممارسة العمليّة للنّحويّين، عن طريق ربطهم التحليل النّحويّ بالمقام.

وتكتمل -حسب رؤيتنا- صورة هذا الارتباط بين العارض التركيبيّ والبعد الخارجيّ في تحليل بنية الجملة في إطار التقدير النّحويّ، وهو ما تؤيّدّه النّصوص النّحويّة من مثل قول سيبويه: (إذا رأيت رجلا متوجّها وجهة الحاجّ، قاصدا في هيئة الحاجّ، فقلت: مكّة وربّ الكعبة... كأنّك قلت: يريد مكّة والله).⁴ فقد عقد بذلك صلة بين الحذف والملابسات الخارجيّة؛ لأنّ علم المخاطب هنا كان مسوّغا لإسقاط بعض عناصر الجملة. ويغنينا عن استقراء دور المقام في الدّرس النّحويّ عن العرب، أنّنا وجدنا سيبويه يقربنا إلى أصل مراعى في كلامهم وهو الصّق بالبنية التركيبية، قد استأنسوا به بشكل مطّرد، وهو مراعاة حال المخاطب، ويظهر بشكل واضح في قول سيبويه: (وإنّما أضمرت الفعل ها هنا وأنّ تخاطب؛ لأنّ المخاطب المخبر لست تجعل له فعلا آخر يعمل في المخبر عنه).⁵ وما خرج النّحاة

¹ - الدّر المصون، 4/607.

² - ينظر: دراسات في اللّسانيّات العربيّة، ص125.

³ - الكتاب، 1/141.

⁴ - نفسه، 1/257.

⁵ - نفسه، 1/258.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

بهذا التفسير إلّا بعد وقوفهم على قصور العبارة اللغوية أو البعد الداخلي للغة عن الوفاء بالغرض الذي وجدت اللغة من أجله، وأنّ إضافة البعد الخارجي ممّا يتوافق والطبيعة الاجتماعية لها¹.

وقد حلّ سيويه قول العرب: «أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ» تحليلًا اجتماعيًا يتّكئ على دلالة الحال، فقال: (كأنّه قال: «بَادِرْ أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ»)... وإمّا حذفوا الفعل في هذه الأشياء حيث ثنّوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأوّل بدلا من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل: «(إِيَّاكَ)»² ومن أكثر المواطن التي يستغنى فيها عن الذكر بدلالة الحال أن يكون عن طريق حذف جواب الشرط. كما في قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَى النَّارِ} [الأنعام: 27] قال السمين: {وَلَوْ تَرَىٰ} جوابها محذوف لفهم المعنى، التقدير: لرأيت شيئا عظيما وهولا مُفْظَعًا. وحذف الجواب كثير في التنزيل وفي النظم.³ لأنّ اللغة في الأصل نشاط اجتماعي يشمل علاقة المتحدث بالمتلقّي وكيفية التعامل الكلامي ونوعيته⁴، وهذا القدر من التعارف الاجتماعي كاف في خرق أيّ نظام لغوي.

ولقد أصبح من الضروري أن نربط بين مفهوم الوظيفة النحوية في العرف النحوي والاحتمالات الدلالية الموافقة لنظام تركيب الجملة، ومّا نسجّله هنا أنّ أوائل النحاة قد عنوا بهذا الجانب، كما ظهر من نصوص سيويه وغيره، فابن هشام مثلاً وصل إلى باب المنصوبات المتشابهة، عقد الصلّة بين ما يعطيه الوجه النحوي والاحتمال التقديري من دلالة⁵. ووقع مثل هذا كثيرا في الكتب المهمة بإعراب القرآن، ولعلّ ممّا يقرب لنا هذا القصد طريقة أبي البقاء في تحديد الوظيفة النحوية لـ {كَمْ} من قوله تعالى: {أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ} [الأنعام: 6] إن قدرنا أنّها عبارة عن الأشخاص فهي مفعول به لـ {أَهْلَكْنَا}، وإن قدرنا أنّها غيرهم احتملت النصب على الظرفية والمصدرية⁶. فأبو البقاء هنا يوجّه حالة النصب إلى المفعول به بحسب المعنى النحوي الذي تواضع عليه النحاة، ولكنّه لا يقصي أن يؤدّي وظيفتين إضافيتين باعتبار دالّتين مختلفتين، فإنّه يمكن أن يكون المقصود الدلالة على

¹ - ينظر: التراكيب النحوية بين الشكلائية والوظيفية، ص 27.

² - الكتاب، 275/1.

³ - الدّر المصون، 583/4.

⁴ - ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي، ص 131.

⁵ - ينظر: مغني اللبيب، 134/6، وما بعدها.

⁶ - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص 280.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

الأزمة الكثيرة التي وقع فيها إهلاك الأشخاص، فيقدر: ((كَمْ أَرْمَتْ أَهْلَكُنَا فِيهَا مِنْ قَبْلِهِمْ قُرُونًا))¹ ويجوز أيضا أن يراد معنى: ((كم إهلاكا قد وقع))، ولا شك أن هذا من وظيفة المقام وما يحتفّ به من دلالات. ويتكرّر مثل هذا التحليل في أكثر آي القرآن الكريم.

ويتبيّن ممّا سبق أنّ اقتران دلالي التركيب اللغوي والمقام قد أثر في بناء قواعد البناء اللغوي في ظلّ العواض التركيبية كالحذف والعلامة الإعرابية، ويقع هذا الحذف ضمن المسوّغات التي تبيح خرق نظام القاعدة، وبسبب ذلك ترد بعض الاحتمالات الدلالية، فيتجاذبها سلطان القاعدة وركن المعنى المحتمل. كما صار في بعض المحطّات اللغوية ظاهرة كثيرة الوقوع، يعتمد عليه في حذف الفعل تارة، وفي حذف جملة كاملة تارة أخرى.

¹ - التبيان في إعراب القرآن، ص 280.

المبحث الثالث: الظواهر التركيبية ودورها الوظيفي.

المطلب الأول: ظاهرة التطابق.

تمهيد:

يخضع هذا النوع من العلاقات إلى التلاؤم الدلالي والاتساق النحوي، إلا أن ذلك ليس على إطلاقه، فقد تتخذ الأشكال التركيبية طرقاً مختلفة بحسب العلاقات القائمة بين مكوناتها؛ ولذلك يصح أن توجد علاقات نحوية سياقية، مقبولة نحواً، مرفوضة دلالياً، ومثل لذلك بعضهم بـ شَرِئْتُ الشَّمْسَ¹. فهذه الجملة من الناحية النحوية صحيحة ومقبولة، وهي دليل على وجود طائفتين من العلاقات، بعضهما تتطابق دلالاته التلاؤمية مع العلاقات السياقية النحوية، وفي هذا يحدث ما يعرف بالحقيقة في علم البلاغة، وبعضها لا يتطابق كما في المثال الذي مرّ، إذ إنه يعتمد على إهدار العلاقات الدلالية والالتزام بالعلاقات النحوية²، تحقيقاً للشق الثاني من طرق البيان وهو المجاز³.

ويذهب مصطفى حميدة إلى أبعد من ذلك حين افترض مبدأ عالمية السمات الدلالة وخصوصية السمات النحوية، أي أن المطابقة في التذكير والتأنيث مثلاً هي ذات بعدين: أحدهما دلالي والآخر نحوي، فأما الأول فإنه مشترك بين جميع الناس؛ لأنه يستمد وجوده من الواقع، فبحسب رأيه أن قولنا: الشَّمْسُ يشرقُ، مقبولة دلالياً، ولكنها غير مقبولة نحويًا في باب الحقيقة، والدليل: (أنا لو ترجمنا هذه الجملة حرفيًا، ومع المحافظة على تذكير ((الشَّمْسُ)) إلى لغات ترى التذكير في ((الشَّمْسُ))... لكانت هذه الجملة مقبولة نحويًا في جميع اللغات).⁴ فهو يريد أن يصل إلى أن التأنيث في كلمة ((الشَّمْسُ)) في العربية ليس دلاليًا، وإنما هو خاضع للصيغة الصرفية باعتبارها جزءاً خاصاً بنظام اللغة العربية فقط. أما من حيث الدلالة فهي مذكرة عند الجميع؛ لأنها شيء مسمى في الخارج قد توارد الناس على تذكيره. وأما البعد النحوي فهو أمر خاص بكل لغة، تذكر المؤنث وتؤنث المذكر لخصوصية في نظامها⁵.

¹ - ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص122.

² يجب أن لا يفهم معنى الإهدار الدلالي على ظاهره، بل لا بد أن يقيد بكونه إهداراً مع شرط الإحلال، بمعنى أن التركيب النحوي هو المسؤول عن التلاؤم الدلالي في كلِّ مراحل، وحين يلغي تلاؤماً حقيقياً فإنه في المقابل عندما يعمد إلى المجاز لا يهدر المعنى الحقيقي إلغاءً جذرياً بل يحرص على إيجاد علاقة تربط بين المعنى الأول والجديد كعلاقة المشابهة، أو العلاقات العقلية المعروفة في المجاز العقلي.

³ - ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص123.

⁴ - نفسه، ص123.

⁵ - ينظر: نفسه، ص125.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ومن أجل هذا وجد في العربية مثلاً: امرأة حامل، ومرضع، وذلك لأمن اللبس، من جهة، ولأغراض بلاغية من جهة أخرى. ويبدو أنّ القول بعالمية الدلالة وفق الشرح المقدم آنفاً، - وإن اعتبرت فيه أمور فلسفية راجعة إلى اللغة والفكر - قد يكون مقنعا إلى حد ما، ولكن ذاك أمر وراء ما نؤمّه في هذا البحث. و(ينصرف مصطلح المطابقة إلى ما عهد في التراث النحوي من التوافق الدلالي بين أنواع الكلم في حالات محدّدة، ويمكن اعتباره أيضاً من الناحية الوظيفية بالنظر إلى مدى مطابقة البنية التركيبية لمقتضى الحال).¹ إلا أنّ المعهود هو الأول وهو ما يتبادر للذهن، ويقع تحت الممارسة الفعلية عند النحاة والبلاغيين.

وبهذا نستطيع أن نقول إنّ ما قدّمناه آنفاً إنّما هو تمهيد غرضه توضيح صلة المعاني المعجمية ببعضها في السياق، والتي تكون أظهر ما يكون الظهور في حالة المطابقة وعدمها وهذا ما نسجّله هنا.

أولاً- ترك المطابقة بين مقتضى المعنى والدّرس النحوي.

يقرّر النحاة أنّ المطابقة أصل ويعتبرونها مظهراً من مظاهر الكشف عن المعاني، انطلاقاً من اعتبارها قرينة من قرائن تحديد الوظائف النحوية؛ وذلك لأنّ أول ما يراعيه الناظم للكلام هو قوانين علم النحو، فينظر في (وجه كلّ باب وفروقه... فيعرف لكلّ من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له).² فلا حديث عن النظم والتأليف والتركيب والتعليق إلّا بعد معرفة الوظائف النحوية التي تشغلها كلّ كلمة في النظم، بعبارة أخرى مختصرة يجب أن تكون البنية التركيبية المنطوقة فعلاً أو المستعملة للتعبير في السياقات المتعدّدة تابعة للبنية الوظيفية ((مبتدأ خبر، فعل فاعل، فعل فاعل م به أو حال أو تمييز...))؛ فالبنية التركيبية تتبع في طريقة تكوينها البنية الوظيفية، وهذا ما يفهم من نصّ الجرجاني، ويتفق تماماً مع بعض الدراسات اللسانية الغربية المعاصرة.

وعلى الرّغم من أنّ النحاة القدماء لم يفرّدوا للمطابقة باباً خاصّاً إلّا أنّهم لم يغفلوا الحديث عنها كلّما سنحت الفرصة وأتت المناسبة. ويظهر أثر التّطابق في عدد من المباحث كالتّوابع، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، ويراعونه في باب الاستثناء للحكم على اتّصاله أو انقطاعه، وعودة الضّمير... إلخ وبناء على اختلاف الأبواب والمعاني يختلف نوع المطابقة بين التذكير والتأنيث، والتعريف والتّوكيد، والإظهار والإضمار، والصّيغ، ومعاني المفردات وأجناسها،

¹ - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 182.

² - دلائل الإعجاز، ص 123.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ومقتضيات المواقف اللغوية. ولكن قد يخرج التركيب عن نمطه المألوف، ويُعدل به إلى ضرب آخر في التأليف بغرض التوسّع في المعنى، كأن يخرق قانون المطابقة بإحدى الطرق المعروفة كالمخالفة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث أو الأفراد والجمع¹ أو عن طريق ما يعرف بظاهرة القطع في باب التعت²، أو كمجيء الفعل مُعَدَّى بغير ما يتعدى به كما في باب التضمنين³، أو مجيء وظيفة نحوية على صيغة يحتل الموقف التواصلية غيرها من الوظائف بحمل تلك الصيغة على صيغ أخرى وهلم جرا.

1- المطابقة في التذكير والتأنيث بين المبتدأ والخبر.

معلوم أنّ الخبر المفرد هو في المعنى ما أخبرت به عنه⁴، بمعنى أنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى، فقولنا: ((زَيْدٌ قَائِمٌ))، أنّ ((قَائِمٌ)) هو ((زَيْدٌ)) نفسه. والأصل في المبتدأ والخبر هو التّخالف لا التّطابق؛ لأنّ المراد من التأليف بينهما إفادة السّامع معنى محدّدًا، ومجيئهما متطابقين يوقع في اللبس بحيث لا يمكن للمخاطب التّمييز بينهما، لذلك قال ابن الحَبَّاز: (ولا يعني بقولنا: أنّ ((قَائِمًا)) هو ((زَيْدٌ)) في المعنى أنّ حقيقة ((قَائِمٌ)) من حيث هو، هو حقيقة ((زَيْدٌ)) من حيث هو هو، هذا محال... وإنّما تعني به أنّ الشّيء الذي يصدق عليه أنّه ((زَيْدٌ)) يصدق عليه بعينه أنّه ((قَائِمٌ)).⁵ وعلى ضوء هذا المعنى تحلّل أمثلة المطابقة، وقد جاء في القرآن الكريم ما يؤيّد في مواضع كثيرة جدًّا، وفي سورة الأنعام وحدها أحصينا أكثر من عشرين موضعًا، كما هو موضّح في فصل الظواهر التركيبية في الجملة الاسمية من هذا البحث، ولولا خشية التّكرار لذكرت جميع مواضعها في السّورة الكريمة. والمثال المذكور سابقًا يمكننا أن نصفه بالفائدة؛ لأنّه ذكر وصفًا من أوصاف المخبر عنه وهو القيام، فطابق بين جزء من المخبر عنه والخبر من حيث المعنى، ومن حيث الشّكل فإنّه قد طابقه أيضًا في العلامة الإعرابية وفي الجنس، فلو أنّه جاء بقائمة مكان قائم لاختلّ النّظم. ولا تفسير لفساد التّأليف سوى عدم المطابقة.

¹ - ينظر: خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000م، 195/1.

² - ينظر: نفسه، 121/2.

³ - عزّف الصّبّان التّضمنين التّحويّ بأنّه ((إلحاق مادّة بأخرى في التّعدّي أو اللّزوم لتناسب بينهما في المعنى))، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، 138/2.

⁴ - ضياء الدّين أبو السّعدادات هبة الله بن علي بن حمزة ابن الشّجري، أمالي ابن الشّجري، تحقيق: محمود محمّد الطّناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1991م، 196/1.

⁵ - توجيه اللّمع، ص106.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وتحرير الكلام في هذه الظاهرة أنّها واقعة بين طرفي نقيض فيما أن تحدث المطابقة من كلّ وجه كالأمثلة التي ضربها عبد القاهر الجرجاني للتقديم الذي ليس على نية التأخير كقوله: ((زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ)) و((الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ)). وإما أن تأتي ببعض أوجه المطابقة كأن تخالف بينهما في التعريف والتنكير وتطابقهما فيما بقي. فأما النوع الأول فهو الذي يوقع في اللبس والإبهام، وعلى الصّدّ منه ما يجيء في النوع الثاني من المطابقة.

ونحن نشعر كما شعر عبد القاهر الجرجاني بخفاء المراد في نحو ((زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ)) و((الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ)) ولهذا عدل عن مثال أوضح، وما ذلك إلا للإبهام الواقع في التركيبين، أعني أيحتمل أن على التقديم أم لا؟ وقد لاحظ بعض المعاصرين كإبراهيم أنيس صعوبة التمييز بين المسند والمسند إليه في هذا النمط من التراكيب، وأنّ محاولة التمييز بينهما توقع في الشطط والتكلف¹.

وأهدى سبيلا من وُفق إلى معرفة الغرض الذي يريده المتكلم، وذلك أقرب قرينة دالة على تحديد المحدث عنه، فيحمل ما ظاهره عدم المطابقة على معنى يطابق بين طرفي التركيب اللذين بينهما علاقة إسناد أو غيرها.

فمن أشهر مواضع المطابقة في النحو العربي، ما يقع في صورة التذكير والتأنيث، وهذا النوع هو الأكثر والأشهر على الإطلاق، لأنّه يدخل في أغلب الأبواب النحوية فتجده في المبتدأ والخبر، وبين معمولات النواسخ، وبين الفعل والفاعل، وبين التوابع وبين الضمير ومرجعه... الخ

ومن أمثلة مطابقة الخبر للمبتدأ في التذكير والتأنيث:

قوله تعالى: {ذَلِكَ الْقَوْمُ الْمُبِينُ} [الأنعام: 16] كلاً من المبتدأ والخبر والنعت جاء مذكراً. ومثال التأنيث قوله تعالى: {وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا} [الأنعام: 29] ومثال المطابقة مع النواسخ بالتذكير قوله تعالى: {وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ} [الأنعام: 19] وورد أيضاً مع المطابقة بالتأنيث في موضع واحد وذلك في قوله تعالى: {أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صُلْبًا} [الأنعام: 101] تعالى الله عن ذلك. وأمثلة هذا تفوت الحصر.

¹ - ينظر: من أسرار اللغة، ص 323.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ومّا جاء ظاهره على خلاف هذا التسق المطرد قوله تعالى: {ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا} [الأنعام: 23] فقد ورد في بعض القراءات المتواترة كقراءة نافع¹ نصب {فِتْنَتُهُمْ} على أنّها خبر {تَكُنْ} والمسند إليه هو {أَنْ قَالُوا} على تقدير: لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ، فأنث القول الذي هو اسم النَّاسخ وهو بمنزلة الفاعل. وإنّما جاز تأنيث القول لما يلي:

الأول: لأنّه الفتنة في المعنى؛ أي أنّ قولهم = الفتنة. وهذا الوجه قال به: أبو عليّ الفارسيّ، وابن عطية، ونقله أبو حيّان والسّمين، وابن عادل.² والذي دعاهم إلى تفسير وجه المطابقة هو أنّهم لاحظوا اكتساب المبتدأ معنى التّأنيث من خبره المفرد. وصرّح بهذا كثير من النّحاة والمفسّرين كالزّخشيّ، وأبي حيّان، وأبي السّعود، وشهاب الدّين المعروف بالسّمين، وابن عادل، وابن الشّجريّ³. لأنّ الاسم والخبر في الحقيقة يرجعان لشيء واحد وهو في هذه الحالة حصر المبتدأ في الخبر؛ أي أنّ القول الصّادر منهم هو في الحقيقة الفتنة نفسها.

والثاني: هو تأويل {أَنْ قَالُوا} بمؤنّث، وقدره الرّجّاج بمعنى المقالة، وممّن ذكر هذا الوجه: السّمين، وابن عادل، وابن الشّجريّ⁴. ونقله أبو حيّان أيضا وقدمه على التّوجيه السّابق⁵.

ورجّح ابن الشّجريّ الوجه الأوّل⁶؛ لأنّه قد تقرّر عندهم أنّ (الخبر المفرد هو في المعنى ما أخبرت به عنه)⁷ ويبدو لنا أنّ هذا أولى من التّأويل بمعنى المقالة؛ لأنّ التّوجيه الأوّل فيه حفاظ على جهتي اللفظ

والمعنى معا؛ بمعنى أنّ العمل بمقتضاه يفضي إلى سلامة الأصل وهو ترك اللفظ على تذكيره، بل إنّ محمود محمّد الطّناحي⁸ قد استنتج من هذا أنّ ابن الشّجريّ ينكر تأنيث المذكر، والسّبب كما قلنا هو ردّ الأصل فرعا⁹. فلمّا

¹ - ينظر: تفسير الطّبريّ، 298/11. المحرّر الوجيز، 334/7.

² - ينظر: الحجة للقراء السّبعة، 288/3. المحرّر الوجيز، 335/7. تفسير البحر المحيط، 99/4. الدّرّ المصون، 573/4. اللّباب في علوم الكتاب، 73/8.

³ - ينظر: الكشاف، 332/2. الدّرّ المصون، 573/4. تفسير البحر المحيط، 99/4.

⁴ - ينظر: الدّرّ المصون، 573/4. اللّباب في علوم الكتاب، 73/8. أمالي ابن الشّجريّ، 197/1.

⁵ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 235/2. تفسير البحر المحيط، 99/4.

⁶ - أمالي ابن الشّجريّ، 197، 196/1.

⁷ - نفسه، 196/1.

⁸ - هو أحد محقّقي كتاب أمالي ابن الشّجريّ.

⁹ - أمالي ابن الشّجريّ، 40/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

احتاج التركيب إلى إدخال علامة التّأنيث لغرض ما جيء باللفظ الزائد للوفاء بقصد التّأنيث¹. وهذا ما نستطيع أن نفهمه في ضوء القراءات القرآنية المتعدّدة في هذا الموضوع، وكلّها موضّحة لموضوع الاختبار، كما أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الخبر هنا هو نفسه هذا الموضوع، ولهذا نجده تارة يعرّ بتذكير الخبر وأخرى بتأنيثه مع تغيّر في العلامة التي تلحق الفعل، لكن من غير أن تكون متعلّقة بالخبر.

ويتّضح هذا بتحديد وظائف كلّ من {أَنْ قَالُوا} و{فَتَنَّتْهُمْ} وعلاقتهما بالفعل {تَكُنْ} أو {يَكُنْ} بحسب القراءات. ونشير هنا إلى أنّ الأصل في تذكير الفعل يرجع إلى المسند إليه، وما دام التّاسخ يرفع الاسم وينصب الخبر، فسنجعل من كلمة {فَتَنَّتْهُمْ} مرجعا لتحديد وظيفتها في التركيب، وأمّا المصدر المؤوّل من {أَنْ قَالُوا} فبحسب الطّرف المشترك في عمليّة الإسناد وهو {فَتَنَّتْهُمْ}².

ففي القراءة التي قرأ بها الجمهور³: {ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا} نجد مطابقة المسند للمسند إليه في التّأنيث بناء على أنّ الوظيفة التي تشغلها كلمة {فَتَنَّتْهُمْ} هي اسم الفعل التّاسخ {تَكُنْ}، ثمّ نجد نفس الكلمة وهي {فَتَنَّتْهُمْ} تؤدّي نفس الوظيفة مع تذكير الفعل التّاسخ في قراءة ثانية⁴. ونحن نعلم أنّ الفعل لا يوصف بتذكير ولا تأنيث، فبقي هذا الوصف متعلّقا بالاسم، وبهذا تكون كلمة {فَتَنَّتْهُمْ} في هذا الموضوع صالحة للتذكير والتّأنيث، ولا أثر للهاء المتّصلة بآخرها في حال الأفراد وعدم التركيب، فالقول بتأنيثها آت من مواضع أخرى غير هذا.

إنّ غاية ما نستخلصه من هذا التركيب بحسب القراءات الواردة فيه هو الحكم على جنس الفاعل بحسب الوظيفة التركيبية أو النّحويّة التي يؤدّيها فقط، أمّا ما وراء ذلك فهي آراء نحويّة الغرض منها الحرص على موافقة القواعد، والدليل على ذلك أنّ كثيرا من النّحاة استحسنوا قراءة تذكير الفعل ونصب (الفتنة) ورفع مصدر (القول) بناء على أنّه أعرف منها تشبيها له بالضمير⁵. ثمّ إنّ المصدر مذكّر ومن أجله ذكر الفعل.

¹ - محمّد رشاد عبد الظّاهر خليفة، الرّسالة الرّشاديّة فيما يجوز تذكيره وتأنيثه معا في العربيّة، ط1، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1952م، ص5.

² - يمكن أيضا تتحدّد وظيفة المصدر المؤوّل باستعمال ترتيب المعارف؛ إذ هو في مرتبة الضّمائر، والضمير عند البصريّين أعرف من المضاف إليه فجعله مبتدأ محدّثا عنه أولى وأحسن.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 99/4. الدّرّ المصون، 572/4.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 99/4.

⁵ - ينظر: الدّرّ المصون، 572/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ومثل ذلك قوله تعالى: {أَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ} [الأنعام: 11] فقد ذُكر الفعل التّاقص {كَانَ} وأُثبت اسمه {عَاقِبَةُ} وفي ترك المطابقة هنا وجهان:

أحدهما: لأنَّ {عَاقِبَةُ} في معنى المصير والمآل والمنتهى، والحمل على المعنى كثير في كلامهم، ومُن ذكر هذا الوجه أبو البركات بن الأنباري، وابن عطية، والسّمين وتلميذه ابن عادل¹.

والثاني: لأنَّ تأنيثها أي {عَاقِبَةُ} غير حقيقي، وهذا الوجه أيضا قد ذكره أبو ابقاء العكبري، والسّمين وابن عادل². والمزية في الاختيار لا في الجواز والصّحة، ومّا نراه في ضوء التّفسير القرآنيّ لمعنى الآية، أنّ مرجع الاحتمال بين كون التّأنيث غير حقيقي وكونه محمولا على المعنى هو مراعاة المطابقة، فواضح أنّ الآية مفسّرة في ضوء علم النّحو. ولولا ذلك ما كان للخوض في توجيه التّأنيث وجه.

ومثل ذلك أيضا قوله تعالى: {وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَرْوَاحِنَا} [الأنعام: 139] موضع الشّاهد في الآية تأنيث {خَالِصَةٌ} وتذكير {مُحَرَّمٌ}

فأمّا الهاء المتّصلة بـ {خَالِصَةٌ} ففيها ثلاثة أقوال³:

¹ - ينظر: أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، 1/314. المحرّر الوجيز، 7/319. الدّر المصون، 4/548. اللّباب في علوم الكتاب، 8/44.

² - ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، 1/314. أبو ابقاء العكبري، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: سعد كُريّم الفقي، ط1، دار اليقين للنشر والتوزيع، 2001م، ص325. الدّر المصون، 4/584. اللّباب في علوم الكتاب، 8/44.

³ - ينظر: أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحاس، إعراب القرآن، تحقيق: خالد العلي، ط2، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 2008م، ص287، المحرّر الوجيز، 8/472. وهذه الأقوال هي المذكورة في المتن. واستبدل بعض المفسّرين بالقول الثّاني أنّ التّأنيث أكسبها صفة المصدرية لأنّها صارت على وزن ((فاعلة)) نحو عاقبة وعافية. ينظر: تفسير البحر المحيط، 4/234. الدّر المصون، 5/183. اللّباب في علوم الكتاب، 8/461.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

الأول: أمّا للمبالغة عند الكسائيّ فهي بمعنى خالص مع زيادة في المعنى اقتضتها الزيادة في المبنى¹، وهذا المعنى الزائد هو الذي عبّر عنه الأخفش بأنّه من أجل تحقيق الخُلوص المشابه للكثرة والمبالغة². ونقل هذا القول أبو جعفر النحاس، وابن عطية، والسّمين، وأبو حيّان³، وغيرهم.

والثاني: أمّا للتأنيث وقد ذهب إلى هذا الرأي الفراء؛ إذ رأى أنّ ما في بطونها أنعام مثلها⁴.

والثالث أيضا يقول بأنّها للتأنيث لكن من باب الحمل على معنى {مَا} ثمّ على لفظها، واستحسن أبو جعفر النحاس هذا القول⁵. ويمكن دمج القولين الثاني والثالث؛ لأنّهما يؤولان إلى نفس المعنى في النهاية وهو تأنيث الأنعام سواء اعتبرنا ما في بطونها أنعام أو حملناها على معنى (ما) التي هي أيضا أنعام بحسب السياق.

وهناك قول رابع ذكره المفسّرون المتأخرون، نقلا عن الفراء، وهو أنّ كلمة {خَالِصَةً} مصدر على وزن فاعلة كالعافية والعاقبة⁶. وما من خلاف في أيّ مسألة من المسائل إلّا وتجد له سببا أو دافعا، والذي أراه صالحا لأن يكون سببا للخلاف في هذه الآية هو الخلاف في ترتيب الحمل، أيكون على اللفظ ثمّ المعنى، أم العكس، أم أنّ الترتيب بينهما غير مهم؟ والذي وجدته أنّ بعضهم يقول: هذه هي الآية الوحيدة في كتاب الله التي حمل فيها اللفظ على المعنى أولا ثمّ على اللفظ⁷، ومنهم من زاد آيات أخر⁸.

وردّ أبو حيّان في تفسيره كلّ ذلك ثمّ تأوّل هذه الآية بما يوافق رأيه، وظهره على ذلك كلّ من السّمين الحلبي وابن عادل⁹؛ لأنّ من ذهب إلى أنّ الهاء للمبالغة أو التي في المصدر، فلا يكون في الكلام حمل على المعنى ثمّ على

¹ - ينظر: عليّ بن حمزة الكسائيّ، معاني القرآن، تحقيق: عيسى شحاتة عيسى عليّ، دار قباء، القاهرة، 1998م، ص137.

² - ينظر: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م، 314/1.

³ - ينظر: المحرّر الوجيز، 472/8. إعراب القرآن، ص287. تفسير البحر المحيط، 234/4. الدّرّ المصون، 183/5. اللّباب في علوم الكتاب، 461/8.

⁴ - ينظر: الفراء، معاني القرآن، 358/1. المحرّر الوجيز، 472/3.

⁵ - ينظر: إعراب القرآن، ص287.

⁶ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 234/4. الدّرّ المصون، 183/5. اللّباب في علوم الكتاب، 462/8.

⁷ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 234/4. اللّباب في علوم الكتاب، 462/8. والدّرّ المصون، 184/5.

⁸ - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 463/8. تفسير البحر المحيط، 234/4.

⁹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 234/4. الدّرّ المصون، 185/5. اللّباب في علوم الكتاب، 463/8.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

اللفظ¹. ونلاحظ هنا أنّ الذين بحثوا المسألة إمّا نحاة أو مفسّرون نحاة أو مفسّرون تأثّروا بالنحاة، ولم أجد فيما اطّلت عليه من التفاسير من جنح عن أحد هذه الأقوال ففسّرها تفسيراً بلاغيّاً أو تفسيراً ينظر إلى سرّ العدول أو بتعبير البحث تفسيراً وظيفيّاً يعطي لكل عنصر دوره في الدلالة التركيبية.

وبحث الطبري المسألة من ناحية المعنى الموجب لتأنيث {خَالِصَة} عند أهل العربية فانتهى إلى أنّهم يفعلون ذلك لأجل تحقيق الخلوّ فأشبه الكثرة، فجرى مجرى رواية ونسابة، أو أنّ ذلك راجع لتأنيث الأنعام؛ إذ ما في بطونها مثلها².

وفي الأقوال الآتية تلخيص للمعنى السابق: قال الكسائي: (ت: 189هـ): (معنى خالصة وخالص واحد إلّا أنّ الهاء للمبالغة كما يقال رجل داهية وعَلَامَة)³ ووافقه على ذلك الأخفش الأوسط⁴ (ت: 215هـ) وابن جرير الطبري⁵ (ت: 310هـ) وذهب إلى القول الثاني أبو إسحاق الزجاج - رحمه الله - (ت: 311هـ) فقال: ({خَالِصَة} لِدُكُورِنَا) هو على ضربين: أجودهما أن يكون أنث الخبر، وجعل معنى {مَا} التأنيث لأنّها في معنى الجماعة، كأثم قالوا جماعة ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا...)⁶

وأما القول بأنّها محمولة على معنى {مَا} ثمّ لفظها فهو قريب من الثاني حتّى لكأنّه هو أو يكون الخلاف بينهما لفظيّاً وهو مذهب النّحاس - رحمه الله - (ت: 338هـ) حيث قال: (والقول الثالث أحسنها يكون التأنيث على معنى <<ما>> والتذكير على اللفظ...)⁷ فالنّحاس يراه قولاً مستقلاً، فلمّا لم يتبيّن لي الفرق بينه وبين القول الثاني اعتبرتهما قولاً واحداً. فتلك هي جملة الأقوال في المسألة باعتبار رجحان أحد المعنيين على الآخر، ومن خفي عليه وجه التّرجيح لم يبيّن رأيه فاكتمى بذكر القولين؛ المبالغة، والتأنيث كالفرء⁸ (ت: 207هـ، والقرطبي⁹ (ت: 671هـ)

¹ - تفسير البحر المحيط، 234/4. الدّر المصون، 184/5. اللّباب في علوم الكتاب، 462/8.

² - تفسير الطبري، 148/12.

³ - الكسائي، معاني القرآن، ص 137.

⁴ - الأخفش الأوسط، معاني القرآن، 314/1.

⁵ - تفسير الطبري، 149/12.

⁶ - معاني القرآن وإعرابه، 294/2، 295.

⁷ - إعراب القرآن، ص 287.

⁸ - ينظر: الفرء، معاني القرآن، 359، 358/1.

⁹ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 47، 46/9.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وغيرهما. أو الأقوال الثلاثة ؛ المبالغة، والتأنيث، والمصدرية، كما فعل أبو حيان الأندلسي¹ (ت: 745هـ) - رحمه الله - وغير بعيد أيضا أن يخفى وجه المعنى الذي يحمل عليه لفظ {خَالِصَةٌ} فكما قال أبو إسحاق الزجاج: (وقال بعضهم أنه لتأنيث الأنعام، والذي في بطون الأنعام ليس بمنزلة بعض الشيء، لأن قولك: سقطت بعض أصابعه "بعض أصابع" إصْبَعٌ وهي واحدة منها، والذي في بطن كل واحدة غيرها، ومن قال يجوز على أن الجملة أنعام فكأنه قال: وقالوا الأنعام التي في بطون الأنعام خالصة لذكورنا.)² فدفعنا لهذا الإيراد عدلوا إلى القول بعدم المطابقة والله أعلم.

فأما على القول الأول فالمطابقة تكون باعتبار اللفظ؛ لأن {خَالِصَةٌ} في معنى <<الخالص>> فهي مذكرة في المعنى وإن كان لفظها مؤنثا، ولفظ {مَا} موضوع للمفرد المذكر اتفاقا، وإن وصف بمؤنث أو جمع فلمراعاة معناه. ويثير هذا العدول سؤالا وهو لمَ لم يُحمل لفظ {مَا} على المعنى وحمل لفظ {خَالِصَةٌ} على اللفظ؟ وبعد قلب النظر في التصوص السابقة تبين لي أن في قول أبي جعفر بن جرير مزية على غيره من الأقوال؛ وذلك لأنه بحث المعنى الذي أفاده التأنيث اللفظي في لفظة {خَالِصَةٌ} وإنما لم أجزم بما يريده من كلامه لأنه شقعه بآراء النحاة؛ بصريين وكوفيين، فظننت بادئ الرأي أنه يعلل للمطابقة فحسب. ولكن بعد الذي قرره في تذكير لفظة {مُحَرَّمٌ} تبين أنه يرجح جانب الدور الذي أداه التأنيث في {خَالِصَةٌ} وذلك لأنه ربط تأنيثها بتذكير {مُحَرَّمٌ} ليستدل على معنى المبالغة؛ فلو كان المقصود أو الغرض هو التأنيث لأنت اللفظين معا³. فالذي قرره الطبري - رحمه الله - هو اختصاص الذكور بما تنتجه الأنعام بحيث لا تشاركهم فيه أزواجهم من أي وجه، وهو المعبر عنه في القرآن بلفظ <<الخالصة>>. وفي هذا البيان فضح لعقيدة هؤلاء المشركين الذي آثروا أنفسهم حتى على بناتهم وأزواجهم بكل ما ترغب فيه أنفسهم وتشتهيه من متع الدنيا. أي أن حقيقة معنى {مَا} عنده غير مقصودة بقدر صفة تلك الحقيقة، بمعنى أنه يريد أن يقول: الأجنة الحية لا يشتبه في كونها للذكور دون الإناث فعبر عن هذا بلفظ {خَالِصَةٌ} فالطبري ينطلق في الحقيقة من مبدأ المخالفة بين لفظي {خَالِصَةٌ} و {مُحَرَّمٌ} فكأنه يراعي دور المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه وعلاقتها بالمبتدأ الذي بني عليه الخبر.

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 234/4.

² - معاني القرآن وإعرابه، 295/2.

³ - ينظر: تفسير الطبري، 150/12.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ومما سبق من أقوال العلماء في هذه المسألة تتضح جملة من الأمور:

أولاً- اختلاف اللفظين الواردين في سياق واحد من حيث التذكير والتأنيث مؤذنٌ باختصاص أحدهما بأداء دور لا يمكن أدائه إلا بتلك المخالفة، وهو ما بنى عليه الطبري -ومن معه- مذهبه. ويبحث علماء الأسلوب هذا النمط ضمن التراكيب العدولية، وعلماء البلاغة هم أكثر ما يستهويهم البحث في أسرار هذا النوع من التراكيب.

ثانياً- مجيء كلمة {خَالِصَةً} خبراً هو سبب الخلاف، لأن لفظها مؤنث فينبغي أن تطابق المبتدأ فيه ومن أجل ذلك ينبغي حمل المبتدأ {مَا} على معنى تحصل تلك المطابقة. وهو ما ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج. بمعنى آخر أن النظر في المعاني التي تحملها الكلمات تابع للوظائف التي تؤديها في السياق التواصلية (تبعية البنية للوظيفة).

ثالثاً- التنويع في الحمل؛ فتارة بالحمل على المعنى و تارة على اللفظ وهو ما اختاره أبو جعفر النحاس.

رابعاً- ابتداء الآية بالحمل على المعنى ثم يليه الحمل على اللفظ، وهذا عكس ما تقرّر في القواعد من الابتداء بالحمل على اللفظ أولاً¹.

خامساً- ما من زيادة في مبنى الكلمة إلا ولها دور وظيفي يضرب في أعماق المعنى، لا يعرف كنهه إلا من تمرّس على استخراج كنوز المعاني من جواهر الألفاظ.

سادساً- إثارة التأويل التحويلي على سرّ العدول عن الظاهر قد يذهب رونق الكلام ويضفي عليه صفة الجمود.

سابعاً- قد يعدل عن الحمل على المعنى بسبب الإيراد، كالذي ذكره الزجاج من المخالفة بين معنى ما في بطون الأنعام والأنعام، إذ ليس ذلك بمنزلة أن بعض الأصابع إصبع.

وعلى كلّ حال فالقول بالمطابقة مظهر بارز في التفسير القرآني وله دوره في كشف المعنى وتقرير حقائق الألفاظ.

ومن أمثلة المطابقة في سورة الأنعام أن يطابق بين الفعل والاسم المنزل منزلة المبتدأ كقوله تعالى: {وَإِنْ يَكُن مَّيْنَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ} [الأنعام: 139] وهي كالذي سبق.

¹ - ينظر: مشكل إعراب القرآن، 272/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وقد يعرف بالمطابقة المعني بالخطاب كما في قوله تعالى: {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَنَجَاءَنَّهُمْ ءَايَةً لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: 109]؛ لأن في قوله: {لَا يُؤْمِنُونَ} قراءتين إحداهما بياء الغيبة والأخرى ببناء الخطاب¹. فقد استظهر غير واحد أن الخطاب في قوله: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ} للكفار استنادا إلى قراءة الخطاب².

ومن المطابقة بين المشار والمشار به بالتذكير والتأنيث قوله تعالى: {فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي} [الأنعام: 77] وقوله: {وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ءَاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ} [الأنعام: 83]

وما ظاهره ترك المطابقة قوله تعالى: {فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي} [الأنعام: 78] فقد أول بما يلي:

أولاً: أن المشهور في {الشَّمْسَ} أنها مؤنثة³، ولكن أبا حيان في تفسيره نقل أنها تذكّر وتؤنث⁴. وبناء عليه رأى أن أنها أثبت بمطابقة الحال {بَازِغَةً} لها، ثم ذكرت في الإشارة لمناسبة الخبر {رَبِّي} ⁵. فالمطابقة بين الإشارة والخبر هي التي كانت سببا في رجحان لغة التذكير وهي أقل على لغة التأنيث⁶. وكلا الوجهين مبني على القول بأن الشمس تذكّر وتؤنث في اللسان العربي.

الوجه الثاني: وهو عند من لا يرى تذكير الشمس مطلقا، وهذا لا بد له من تأويل حتى يستقيم معنى التركيب، فرأى ابن عطية أن معناها: هذا المرئي أو المنير بناء على قصد المتكلم⁷. وهذا المنحى هو ما سعت السيميائية بعد دي سوسير في بلورته في طريقها إلى استداث ما يعرف بـ "سيميائية التواصل" من خلال تبني بعض اللسانيين الغربيين وهم على التحديد (بريطو) و(جورج مونان) و(بويسنس) للمبدأ القصدي للعلامة⁸.

1 - ينظر: المحرر الوجيز، 439/7. تفسير البحر المحيط، 203/4. الدرّ المصون، 107/5. اللباب في علوم الكتاب، 372/8.

2 - ينظر: الدرّ المصون، 107/5. اللباب في علوم الكتاب، 373/8.

3 - ينظر: أبو بكر بن الأنباري، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1981م، باب ما يؤنث من سائر الأشياء ولا يذكّر، 563/1.

4 - ينظر: تفسير البحر المحيط، 172/4.

5 - ينظر: إعراب القرآن، ص272. تفسير البحر المحيط، 172/4.

6 - ينظر: الكشاف، 367/2. تفسير البحر المحيط، 172/4.

7 - ينظر: المحرر الوجيز، 404/3.

8 - ينظر: أحمد حسّاني، مباحث في اللسانيات، ط2، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، 2013م، ص42.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وسبقه الأخفش إلى هذا المعنى فقال: (قد يجوز على: "هذا الشيء الطالع ربّي"، أو على أنّه حين ظهرت "الشمس"؛ وقد كانوا يذكرون "الرّب" في كلامهم؛ قال لهم: {هذا ربي}...) ¹ بمعنى أنّ التأويل هنا راجع للظروف المحيطة بالخطاب، وفي هذه المحاورة استعمل إبراهيم -عليه السلام- الرّبط بين العلامة اللّغويّة والمرجع الذي تشير إليه في الخارج، وهذا يدلّ على وجوب التّقيّد بالتحليل المزدوج الذي سعت بعض التّظريّات اللّسانيّة في الغرب إلى بلورته في الرّبط بين الكلمات والأفكار من جهة، والأشياء المشار إليها من جهة أخرى ². ولكنّ التّقدير الذي ذكره الأخفش لا يعني أنّ إبراهيم -عليه السلام- كان يعنيه بالضرورة، وبهذا نستند إلى جانب آخر من مجالات الوظيفيّة وهي الذي يعرف بمبدأ "التّعاون الحواريّ" وهذا ما نتصوّره في علاقة الكلمات بالأفكار الموجودة في التّركيب وحده. ويظهر المبدأ بشكل أوضح في اعتماد الأخفش على سياق الحال حين افترض أنّ إبراهيم -عليه السلام- قد وجدهم في حالة ذكر لرّبهم حسب معتقدهم، فسّمّاها بالاسم الذي يطلقونها عليها اتّكالا منه على ذكرهم لشيء مرئيّ، أو بمساعدة الإشارة إلى الموجود في الخارج مع النّطق بالتّسمية التي ذكرها بها.

الوجه الثالث: ذكره أبو حيّان وهو أنّ الأعاجم لا يفرّقون في الإشارة بين المذكر والمؤنث؛ إذ لا علامة تأنيث عندهم يفرّقون بها، فحكى إبراهيم عليه السلام الإشارة بلسانهم ³. وهذا أوضح دليل على أنّ التذكير والتأنيث لا صلة لهما بالواقع، وإتّما هما يرجعان بشكل أساسي إلى التّطريز الاجتماعيّ الذي صار فيما بعد (طريقة من طرق التّقسيم التّحويّ لإظهار التّوافق في السّياق ليكون التّماسك واضحاً فيه). ⁴ بمعنى أنّ النّحو لا يتعلّق بالمعاني الدّلاليّة وحدها، ولهذا يجب أن يراعى التّوافق السّياقيّ الذي تفرضه اللّغة، وهو ما نلاحظه في الآية نفسها حين أخبر تعالى عن الشمس بقوله: {بازغة} و{أفلت} فأنت على مقتضى العربيّة؛ إذ ليس ذلك بحكاية ⁵.

وعلق الرّمحشريّ على المخالفة بين {الشمس} و{هَذَا} بأنّ الموجب لذلك هو صون الرّبّ عن شبهة التّأنيث ⁶. فترك المطابقة بهذا المعنى واجب. ومن هنا يعلم أنّ هذا العدول عن المألوف يتمّ أولاً بإخراج اللفظ عن معناه الظاهر

¹ - الأخفش، معاني القرآن، 306/1.

² - ينظر: مباحث في اللّسانيات، ص 41.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 172/4.

⁴ - تمام حستان، مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأجلو المصريّة، القاهرة، 1990م، ص 216.

⁵ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 173/4.

⁶ - ينظر: الكشّاف، 367/2.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

والمبادر إلى معنى يستنبط بالتأمل في المعاني الملائمة لما يحمله هذا اللفظ نفسه. وأنه لا يُعدل عن المطابقة إلى المخالفة بين معاني الألفاظ إلا من أجل أداء غرض لا يتم الإفصاح عنه إلا بهذه الظاهرة الأسلوبية. وقد كان نحاة العربية في قمة الدقة حين أشاروا إلى هذا الجانب من المعنى. ولكننا لا ندري ما الهدف من تلك التأويلات والتوجيهات التي قدموها في باب المطابقة على وجه الخصوص - سواء كان ذلك في شيء مما أثبتناه هنا أو كان خارجه في سائر الشواهد القرآنية وغير القرآنية - هل هو ضبط القواعد من أجل سلامة المعنى الوظيفي التحويلي في نفسه، أم من أجل بيان تبعية ذلك لأغراض المتكلمين؟ والحقيقة أنه قد وجد في مجموع التوجيهات المذكورة في هذا المبحث ما يؤيد الاحتمالين.

أما بالنسبة إلى مراعاة الغرض الذي في نفس المتكلم فيكفي أن نشير إلى ما ذكره الزمخشري في سبب العدول عن تأنيث اسم الإشارة في قوله: {هَذَا رَبِّي}. ونفس الجملة أولها أبو حيان الأندلسي بشكل يدلّ بوضوح على مراعاة حال المخاطب، حين استحضر موقف المناظرة بين إبراهيم عليه السلام وقومه، فخاطبهم بما يفهمونه في لغتهم ويستعملونه في كلامهم وهو ترك التأنيث. ولعلّ هذه الإشارات القليلة كافية في معرفة سرّ العدول في الكلام عموماً بما في ذلك ما يظهر من ترك المطابقة وهو التنبيه على المعنى المراد؛ لأنّ ما لا يحتاج إلى تأويل ليس كالذي يحتاج إليه¹. فبان بهذا ما في المطابقة والعدول عنها من قيمة تواصلية وظيفية.

وأما بالنسبة للغرض الأول وهو تصحيح المعنى الوظيفي التحويلي فهو أوضح من أن نتعنى بحثه وإثباته عندهم؛ لأنّه لا يوجد دافع يدفعهم إلى القول بالمطابقة أكثر منه، وهذا النوع هو الذي أشار إليه ابن أبي الإصبع² (654هـ) بقوله من الكلام: (ما يوهّم ظاهره أنّه خارج عن قواعد العربية).³ فيصار إلى التأويل عن طريق إعادة تكوين الجملة حتّى تطرد مع القواعد وتخضع للأحكام.

¹ - ينظر: أبو محمد زكي الدين ابن أبي الإصبع المصري، بديع القرآن، تحقيق: حفي محمد شرف، نخضة مصر للنشر، ص132.

² - هو زكي الدين أبو محمد المعروف بابن أبي الإصبع العدواني المصري، الشاعر المشهور، مات سنة أربع وخمسين وست مائة للهجرة. يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الحنفي أبو المحاسن، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 307/7، وما بعدها.

³ - بديع القرآن، ص132.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وبان من كلّ ما سبق ما للمطابقة من دور في الحمل على معنى يليق بموقف الكلام وملايسات الحديث، سواء كان ذلك راجعا إلى المعاني المضمّنة في اللفظ كالقول، والعاقبة، أو ما يزداد على بنيته كالهاء في خالصة، أو بالنظر في معنى المشار إليه. وليست هذه كلّ الأسباب التي يتوصّل بها إلى ترك المطابقة وإنّما هذا ما سمح به البحث ووقع في حدود الممكن، وأنّسع له الوقت، فالمهمّ هو بيان قيمة الظاهرة، ومن أراد التوسّع والاستزادة فعليه بأساليب القرآن فإنّها بما حافلة.

2- المطابقة بين الفعل وفاعله تذكيرا وتأنيثا.

يدور الحديث عن المطابقة بين الفعل وفاعله حول محورين؛ المطابقة في الجنس والمطابقة في العدد. وفي هذا الموضع سنركّز على العناصر المتطابقة في التذكير والتأنيث لنذكر مدى احتفاظ الأساليب القرآنية بهذا التوافق بين الوظائف، (وظيفتي الفعل والفاعل)

سيلاحظ كلّ من يتلو آيات سورة الأنعام أنّ الفعل جاء مطابقا لفاعله في التذكير والتأنيث في أغلب الآيات، بل قد لا نجد خلاف هذا إلّا في مواضع معدودة، وهذا هو الأصل. ثمّ إنّ الحديث عن مطابقة الفعل لفاعله المذكّر أمر لا إشكال فيه، وإنّما البحث في المواضع التي تأتي بالمطابقة وتركها، فمما وجدناه من ذلك أنّ الفعل طابق فاعله في التأنيث في قراءة وفي أخرى لم يطابقه، ومن ذلك قوله تعالى: {تَوَفَّئَهُ رُسُلُنَا} [الأنعام: 61] بالمطابقة ثمّ جاء أيضا بما ظاهره ترك المطابقة بينهما في قراءة حمزة: {تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا} ووجه المخالفة بين المسند والمنسند إليه في التأنيث هنا، أنّ الفعل تقدّم وهو مسند إلى مؤنّث غير حقيقي¹. لأنّ التأنيث هنا حاصل بالجمع. ولكنّ المعنى على حسب ما جاء عن فاضل صالح السامرائي أنّ المؤنّث في العربية يفيد في الغالب الكثرة بخلاف المذكّر². وهذا يعني أنّ قراءة الجمهور جاءت للدلالة على كثرة المؤكّلين بقبض الأرواح، وأمّا قراءة حمزة فمعناها أنّ القابض واحد، ويمكن الجمع بينهما بأنّ المباشر لقبض الرّوح واحد والباقي أعوان نزلوا منزلة من يتوقّى بسبب حضورهم معه.

¹ - ينظر: الحجة للقراء السبعة، 321/3.

² - ينظر: فاضل صالح السامرائي، التعبير القرآني، ط4، دار عمّار، 2006م، ص177.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ومثل ذلك أيضا قوله تعالى: {قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ} [الأنعام: 104] فسّرت بالحجج البينة¹. ومن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى: {فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ} [الأنعام: 157] جاءت هذه الجملة بعد ذكر كلمة ((الكتاب)) في ثلاث آيات متواليات باللفظ فقال تعالى: {وَهَذَا كِتَابٌ} [الأنعام: 155] إلى أن قال: {أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ} [الأنعام: 156] ثم قال: {أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا لَكُنَّا أَعْدَىٰ مِنْهُمْ} [الأنعام: 157] فدلّ السياق على أنّ المراد بلفظ {بَيِّنَةٌ} هنا هو الكتاب أو القرآن، قال محمد فاضل السامرائي: (أي جاءكم ما كنتم تتمنون وتطلبون، وهو الكتاب).² وإذا دلّ السياق على المراد من معنى كلمة فيه، فهذا يعني أنّه يريد تنبيه المخاطب على ذلك بالطريقة التي تجعل التركيب خاضعا للغرض المقصود. والموضع الأخير قد كرّر فيه كلمة ((الكتاب)) من أجل أن يصرف تفكير المخاطب إلى أنّ المراد ببينة هو الكتاب لكن اختيار العلاقة التي ربط بها بين الفاعل وفعله هي الأخرى كان لها دور حاسم في تمام المراد، وهذا ما عبّر عنه البقاعي بقوله: (وذكر الفعل مدحا لهذا القرآن، وتفضيلا وتشريفا له على كلّ ما تقدّمه).³

بل إنّ المقام العامّ الذي يناسب موضوع هذه السورة هو أنّ التعبير بتذكير البينة فيه دلالة واضحة على أنّ المقصود الأهمّ ليس الكتاب بعينه وإنّما هو كونه حجة عليهم، لأنّه نزل بلسانهم على رجل منهم. ومن أجل هذا فسّرت البينة بالحجة⁴.

وأما المحور الثاني من المطابقة وهي التي تكون في العدد، فليس ثمة شيء نضيفه على ما قاله النحاة، وإن كان لا بدّ من ذكر شيء في هذا الموضع فهو أن ننظر في طريقة العدول النحويّ عن استخدام الجمع في موضع الإفراد، أو بتعبير آخر هل المطابقة يلزم أن تكون في اللفظ فقط أي بحسب لفظ الفاعل، وهو ما يمكن معرفته عن طريق المطابقة في حال كون الفاعل جمعا، ومّا لاحظناه أنّ العريّة قد وضعت ألفاظا خاصّة، تمثّل بديلا لفظيا عن الفاعل في كلّ أحواله من إفراد وتثنية وجمع، كي تسهّل على المتكلّم أن يعبر عن أحوال الجمع المختلفة؛ وهذا يكشف عن الوسائل

¹ - ينظر: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم التّعليّ، الكشف والبيان في تفسير القرآن، تحقيق: سيّد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2004م، 563/2.

² - محمد فاضل السامرائي، النّحو العربيّ أحكام ومعان، ط1، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، 2014م، 378/1.

³ - نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، 330/7.

⁴ - ينظر: نفسه، 330/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

الدقيقة في هذا المجال، فمن الأمور البديهية أنَّ الجماعات من حيث عددها مختلفة، ولذلك سنرى فيما بين أيدينا مثلاً يعبر عن مضمون هذا الكلام.

لقد وجدت كلمات لا تدلّ على معنى معيّن كلفظة "مَنْ" فإنّها (موغلة في الإبهام، تقع لشدة إبهامها على الواحد المذكّر والمؤنث، وعلى الاثنين، وعلى الجماعة ذكورا، والجماعة إناثا، فعود الضمير إليها مفردا حمل على اللفظ، وعوده مؤنثا أو مثنى أو مجموعا، على المعنى).¹ ومّا جاء محمولا على اللفظ قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً} [الأنعام: 25] [الأنعام: 25] ومعلوم أنَّ المستمع إليه -صلى الله عليه وسلم- أكثر من واحد، ولكنه جاء بهذا الأسلوب في هذه الآية. ولا يذكر النحاة في هذا غير الجواز ويقولون هو الأصل، وأمّا الحمل على المعنى فعدول. وأمّا المعنى الوظيفي لهذا الأصل فلا يهتمون به كثيرا. ومّا يثير التساؤل هنا أنّه في آية يونس جمع فقال: {وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} [يونس: 42] وهنا أفرد الاستماع حملا على اللفظ فهل كان للتنوع اللفظي، لا نظراً لذلك، فالأمر معنى حدث ذلك؟ الجدير بالذكر أنَّ المفسرين لا يذكرون شيئا زائدا في الآيتين على ما قال النحاة، ولكن يبدو أنَّ هذا غير كاف. نحن نؤمن بأنّ الحمل على اللفظ في آية الأنعام أولى وأنّ الحمل على المعنى في آية يونس أولى، ولكن ما وجه تلك الأولوية؟

ونظر الإسكافي في التركيب من جهتي الحكم النحوي والاختيار الوظيفي، فقارن بين المواضع المتشابهة من جهة؛ كي يثبت بذلك أنَّ البنية تتعلّق بالمعنى المراد تبليغه، وأنّها تأتي وفقه، ومن جهة أخرى يذكر بكون ذلك مرتبط بالناحية النحوية التي أجازت الوجهين. أو بعبارة ثانية: (لما كانت ((من)) تصلح للواحد فما فوقه، ويجوز أن يعود الضمير من لفظه وهو لفظ الواحد، وإلى معناه، وهو ما يراد به من واحد أو اثنين أو ثلاث، واختلف هذان المكانان في القلة والكثرة حملت في موضع القلة على حكم اللفظ، وعاد الضمير إليها بلفظ الواحد).² وجاء في نظم الدرر ما يشير إلى أنَّ المستمعين في آية الأنعام كأهم صنف واحد وأنّ مواقع الكلام في نفوسهم واحدة وكأنهم مستمع واحد.³

¹ - أمالي ابن الشجري، 40/2.

² - درة التنزيل وغرّة التأويل، 504/2.

³ - ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، 83/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وعبر عن هذا الوجه بعض المحدثين، فرأى أنّ الآية أخبرت أولاً عن أفراد هذا المجموع فرداً فرداً، ثمّ تحدّثت عن حالمهم في جماعة، مدافعاً بذلك عن قاعدة القرآن في تنويع الضمير إذا علم المرجع أو تعدّد¹. وهو وجه آخر يطابق المقام من جهتي اللفظ والمعنى؛ لأنّ الاستماع يحدث من كلّ واحد منهم على حدة، في حين أنّ تغطية القلب وصرفه عن الهدى كان سارياً على مجموعهم.

لقد بدا جلياً أنّ الفاعل هنا ضمير مستتر مقدّر بـ "هو" هذا من حيث المعنى الوظيفي، أمّا من حيث الدلالة فإنّنا نجد النحاة يعتبرون أنّ معنى الجملة قائم على الحمل على معنى الاسم الموصول، وفي هذه الحالة هو دالّ على جمع، وإن كان لفظه دالاً على مفرد؛ لأنّ {يَسْتَمِعُ} تضمّنت ضميراً مفرداً وهو العائد من الصلّة على الموصول {مَنْ}، ولكننا نجد في نفس الآية عائداً على الموصول بصيغة الجمع في قوله: {عَلَى قُلُوبِهِمْ}، وهذا يعبر عن النظرة المزدوجة بين الدلالة والوظيفة في التفكير التحوي، لكنّها تكتفي باستحسان الحمل على اللفظ أولاً ثمّ المعنى ثانياً إذا وقع مثله في الكلام، أمّا من حيث مناسبة ذلك لغرض المتكلّم أو غرض السياق المقاميّ، فليس من شأنهم، بل هو من عمل البلاغيّ أو المفسّر، وعموماً فقد وجدت أوجه تربط بين بنية القول والمعنى الذي وظّفت من أجله، وقد مرّ بعضها، ومنها إضافة إلى ذلك أنّ فيها تنبيهاً على قلة المستمعين، كما ذكرنا.

وبهذا يكفي -من الناحية النحويّة- أن نقول بأنّ الفاعل هنا غير مطابق لفعله؛ بسبب خصوصيّة تركيب الأسماء الموصولة المستعملة للتعبير عن الأعداد المختلفة، من الواحد والمثنّى والجمع. ولأجل هذا استعملوا بديلاً تركيبياً وهو الحمل على المعنى، فالآية كما يظهر من أقوال المفسّرين أنّها جارية على الأسلوب العربيّ الذي يقدر الحمل على اللفظ، (فوحّد الضمير في {يَسْتَمِعُ} حملاً على لفظ {مَنْ}، وجمعه في {عَلَى قُلُوبِهِمْ} حملاً على معناها).² وبهذا ظهر استخدام أحكام النحو في منح البدائل الممكنة للتعبير عن الأغراض في المقامات السياقية المختلفة.

وقريباً من هذا ما نقله أبو حيّان من أنّ الاسم الموصول في قوله تعالى: {ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ} [الأنعام: 154] قد جاء بمعنى الجمع، وعليه فإنّ الضمير العائد على هذا الجمع محذوف من الصلّة والتقدير، على الذين أحسنوا³؛ لأنّه لاحظ أنّ الاسم الموصول الذي، وإن كان خاصّاً فإنّ المقام يتحكّم في معناه،

¹ - ينظر: أحمد أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، نخبة مصر، القاهرة، 2005م، ص 105.

² - تفسير البحر المحيط، 101/4.

³ - ينظر: نفسه، 256.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

إذ من الواضح أنَّ للواقع الخارجي تأثيراً في هذا الحمل، فليس ينضبط حال البنية مع القول بأنَّ موسى بعث لشخص معين، فلاجل هذا لاحظنا أبا حيَّان يتأول التركيب بالشكل المنقول، وفيه أقوال أخرى ذكرها أهل التفسير.

3. المطابقة بين الضمير ومرجعه:

حرص علماء العربية على حفظ العلاقة القائمة بين معاني الألفاظ، ومن تجليات هذا العناية ما أقاموه من رابطة متينة بين الضمائر وما ترجع إليه. والأمثلة متكاثرة فيها فنكتفي بمثال عن رجوعه إلى كلِّ من المذكر والمؤنث. فمن عودته على مؤنث قوله تعالى: {لَئِنْ جَاءَتْهُمْ ءَايَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا} [الأنعام: 109]؛ أي ليؤمنن بالآية. ومن رجوعه على مذكر قوله تعالى: {كِتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ} [الأنعام: 92] ولو جاء بالظاهر لقال: كتاب أنزلنا الكتاب.

فبانت من هذا وظيفة الضمير في الاختصار، غير أنَّه قد يؤدي إلى جانب هذه الوظيفة دوراً آخر، كما في حال ترك المطابقة الظاهرة، ومن هنا نجد الرِّبط بين الضمير ومرجعه يضطلع بمهمة زائدة على مجرد الاختصار، وذلك بإعادة ضبط المعنى الذي يظهر في بادئ الأمر أنَّه مراد، فينقلب الأمر عقب ذلك من ترك المعنى على ما هو عليه إلى حمله على وجه يحقّق المطابقة بين الطرفين.

فمما حمل على المعنى بسبب عدم وجود المطابقة في الظاهر ما أتى في قوله تعالى: {قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ} [الأنعام: 57] فقد جاء في بعض احتمالات رجوع الضمير في {بِهِ} أنَّه عائد على {بَيِّنَةٍ} وهي مؤنثة. ولا يتم هذا الوجه إلا بتأويلها إمّا على:

- حذف الموصوف وإدخال هاء المبالغة على الصِّفة، وقدّره ابن عطية: ((قُلْ إِنِّي عَلَىٰ أَمْرٍ بَيِّنٍ))¹ فلفظ {بَيِّنَةٍ} على هذا باق على تذكيره.
- أو أنَّ هاء {بَيِّنَةٍ} متمحضة للتأنيث، لكنّها في معنى البيان، أو في معنى الاتّصاف بالبينة².
- وقيل هي بمعنى اليقين، ويقوي هذا الوجه ذكر {على} الدّالة على تمكّنه من اليقين³.

¹ - المحرّر الوجيز، 3/374.

² - ينظر: تفسير ابن عرفة، 2/162.

³ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 7/265.

4. المطابقة بين بعض التتابع.

فقد لاحظنا أنّ من مظاهر ترك المطابقة أنّها قد تأتي بين التابع ومتبوعه، ومنه مجيء {آجَالْنَا} مقروءة بالجمع¹ في قوله تعالى: {وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا} [الأنعام: 128] وأعرب أبو عليّ الفارسيّ {الَّذِي} نعتاً لـ {آجَالْنَا}. وراعى أبو حيّان عدم المطابقة فأعربها بدلاً². وما من شك أنّ {الآجال} بالجمع ليست في معنى الوقت أو الأجل المضروب، فيراد بها معنى لا يؤدّيه المفرد.

المطلب الثاني: ظاهرة الإنبات.

أولاً-الخبر المثبت.

تتجه أنظار الدارسين صوب الخبر باعتباره وظيفة عامّة أصيلة في الكلام العربيّ، تستعمل بأبسط صورة في التعبير عن أبنية الجملة، ولهذا يعدّ أسلوبها أحد أسلوبين لا دخل فيهما للأداة³؛ فالخبر يكفي في نقله عقد ارتباط بين طرفي الإسناد فحسب، وتكون هذه العلاقة قادرة على الوفاء بجميع المعاني التي يريد المتكلّم إثباتها للسامع، بيد أنّه في حالات معيّنة تستدعي ظروف المقام وأغراض الخطاب إحضار عناصر مقوّة لذلك الارتباط.

ويستمدّ التركيب المعبر عن وظيفة الإخبار كيانه ووجوده من الوقائع التي تشهد لها بيئة الأشخاص الذين تربطهم علاقات محدّدة، وتتميّز المعاني التي يعبر عنها بواسطة أحد الاختيارين التركيبيين -أعني الجملة الاسميّة والفعلية- عادة بالبساطة والبعد عن التعقيد، وقريباً من هذه الفكرة ما شرحه بعض الباحثين كمصطفى حميدة في استخدامه لبعض الفرضيات التي أتت بها المدارس اللسانية الحديثة، وأهمّها في نظره تلك التي تنطلق من مبدأ أنّ المعاني تكاد تكون واحدة عند كلّ البشر⁴. ونجد ذلك أيضاً عند البلاغيّين في مبحث أضرب الخبر، وهو من مباحث التحو التي تسرّبت إلى علم البلاغة. ففكرة عالميّة المعنى هي في الحقيقة خطوة إلى تأسيس ما يعرف بالتحو العالميّ، والأکید أنّنا لا

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 223/4. الدّر المصون، 149/5.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 223/4.

³ - الخبرية وجملة الأمر أشهر أسلوبين يفهم معنهما من صيغتها المجردة. ينظر: أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكّل والوظيفة، ص 210. اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 123.

⁴ - ينظر: نظام الارتباط والزبط في تركيب الجملة العربيّة، ص 44.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

يعنينا شيء من ذلك في هذا البحث، وإنما غرضنا هو توضيح طريقة بناء الجملة المثبتة بالاعتماد على المعاني السائدة في مجتمع وصل إلى قمة الفصاحة والبيان.

ومن الأمور التي لم تكن محلاً للنكران في المجتمع الجاهلي هو أنّ خالق الكون بما فيه هو الله -جلّ جلاله- ولذلك لا نجد في السّورة ولا في خارجها ذكراً لأداة توكيد في سياق بيان خلق السموات والأرض؛ لأنّ مدلول النسبة الخبرية هو في الحقيقة موجود في الخارج قبل النطق بها، وإنما يكون الخبر تصويراً نطقياً لها، فإن وافق مدلوله الواقع أو الخارج فهو الصدق، وإلاّ فإنّه كذب¹. ويدخل ضمن هذا المفهوم ما هو واجب التصديق كأخبار الله تعالى وأخبار رسله، والبدهيّات، ونستطيع أن نمثّل لبعض ذلك بقوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ} [الأنعام: 1] فالإسناد الأصلي في هذا التركيب واقع في جملة {الْحَمْدُ لِلَّهِ} والمسند إليه مذكور بينما المسند محذوف، وقدّره النحاة بكائن أو ثابت أو مستحقّ، وتعبيره الأصيل مقدّر بكون عامّ، وأمّا التركيب المؤلّف من الجارّ والمجرور {لِلَّهِ} فوظيفته تقييد المسند المحذوف، والمعنى هو (أنّ الحمد كلّ لا يستحقّه إلاّ الله).² وأمّا التركيب الحاصل من الصّلة وموصولها فهو محلّ الحديث، فمن الناحية التركيبية وقع الاسم الموصول {الَّذِي} في موقع الصّفة لاسم الجلالة، والمعلوم في كتب النحو أنّ الموصول من أشدّ الأسماء افتقاراً إلى البيان؛ ولذلك لا يبحث عن دلالة إلّا في صلته³، وهي هنا موضع الشّاهد، وليس من موضوع بحثنا أن نبين تفصيلات الكلام في الموصولات وأنواعها وأحكامها، وإنما نحاول شرح ما يقفز إلى ذهن العربي القديم حين يجد تركيباً يثبت صفة الخلق لله عزّ وجلّ.

ويبدو لنا أنّ استعمال فعل الخلق مقيّداً بالسموات والأرض يرتدّ إلى خلفيّة عقدية كانت محلّ إجماع بين أفراد مجتمع الدّعوة الإسلاميّة، فهي إحدى المسلّمات العقليّة التي لو طبّقها أهل ذلك الزّمن لكانوا أولى الناس بتمجيد الرّبّ عزّ وجلّ وتعظيمه. وتأسيساً على هذا ذهب أغلب المفسّرين إلى بيان مقامين مختلفين؛ أحدهما استحقاق الله عزّ وجلّ للحمد والثّناء وحده دون سواه، والآخر عدول العالمين بهذا عن عبادته بعد علمهم⁴. وينطبق الحكم على خلق الإنسان أيضاً، ولذلك جاء به لبيان الاسم الموصول الواقع خبراً في قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ

¹ - ينظر: السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2009م، ص 39.

² - تفسير التحرير والتنوير، 126/7.

³ - ينظر: أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبّود، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، 1999م، ص 263.

⁴ - ينظر: المحرّر الوجيز، 311/7. الكشاف، 321/2. روح المعاني، 85/7. تفسير التحرير والتنوير، 128/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

طِين} [الأنعام:2]، إلا أنَّ المقام مختلف فالأوّل متعلّق بالعبادة ومن هو أحقّ بأنّ تصرف إليه، وأمّا هذا فليبيان غرض آخر - وإن كان بنفس الطريقة- وهو التّعجيب من حالهم؛ إذ كيف جمعوا بين الاعتراف بأنّ الله هو خالقهم الخلق الأوّل وبين الامتراء في الخلق الثّاني¹؟ وإن بدا بادئ الأمر أنّ ظاهر التركيب إثبات محض فإنّه في بعده المعنويّ مشوب بالتوكيد، بيان ذلك أنّ بعض المفسّرين كالطاهر بن عاشور قد أدخل التركيب كلّ ضمن أسلوب القصر، فالجملة في بنيتها الأساسيّة جاءت على صورة المعرّف الطّرفين، وهذا من الأساليب الدّالة على انحصار الخبر في المبتدأ، بمعنى أنّ الله هو الخالق لا غيره، ولما كان في الصّلة مفعول مقيد بالجارّ والمجرور فهم منه أنّ القصر تناول مضمون الصّلة كذلك، بمعنى أنّه خلقكم من طين لا غيره². ومع ذلك فإنّ هذا ليس إلّا مقدّمة للوصول إلى إفادة الحصر في المعطوف على هذه الصّلة؛ ولذلك نجد أنّ (الحال الذي اقتضى القصر هو حال إنكارهم البعث؛ لأنّهم لما أنكروه وهو الخلق الثّاني نزّلوا منزلة من أنكر الخلق الأوّل).³

وإن كان للمعاني المتداولة في المجتمع الواحد دوره البارز في البنية المعبرة عنها فإنّ الأخبار التي تأتيهم على ألسن كبرائهم وساداتهم لا تقلّ شأنًا عنها، لذا نجد القرآن يعبر عن ذلك بعبارات مثبتة من غير تأكيد كمثّل قوله تعالى: على لسان بعض أولئك: {قَالَ أَوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلَ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ} [الأنعام:93] فإنّ هذا التركيب القرآنيّ يتضمّن ستّ جمل مقسّمة بين القول ومقوله من غير تأكيد؛ لأنّها إخبار عن حدث قد وقع فعلا وهو ادّعاء الوحي والقدرة على إنزال مثل ما أنزله الله، وهذا من جهة إثبات الأقوال، أمّا مضمون القول فهو محلّ الحديث، فنلاحظ أنّ جمليّ مقول القول كليهما إثبات محض، وما ذلك إلّا دليل على علم المتكلّم بتصديق قومه له فيما يقول.

ويبدو لنا أنّ هذا أيضا داخل في الأوّل لأنّ كلّ المعاني التي توافق معتقداتهم، حتّى وإن جاءت ممّن يخالفهم فهي مقبولة عندهم، وهكذا نرى -من وجه ما- أنّ القول بعالمية المعاني فيه شيء من المجازفة العلميّة، ومثال العقيدة هو إحدى العقبات التي دونها خرطُ القَتَادِ.

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 129/7.

² - ينظر: نفسه، 129/7.

³ - نفسه، 129/7.

ثانياً-الخبر المنفي نفياً خالياً من التأكيد:

ويدخل ضمن هذا النفي كلا نمطي التركيب، وأول ما نشير إليه أنّ النفي يكون بعدة أدوات إلا أنّ النحاة لم يتحدثوا عنه في مبحث مستقل، وإنما جاء بحثهم فيه تابعا للأثر الإعرابي الذي تحدثه الأداة، وفي التراث النحوي إشارات مهمة إلى بعض التفاصيل التي تضعنا أمام تصوّر لم ينل العناية التامة ولكنه حمل عديد الدلالات، ونقصد هنا ذلك النصّ الذي سجّله سيبويه أثناء افتراضه لحوار بين ناف ومثبت حيث قال: (إذا قال: فعل فإنّ نفيه لم يفعل... وإذا قال: لقد فعل فإنّ نفيه ما فعل لأنه كأنه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل).¹ وقد وازن إبراهيم أنيس من خلال هذا النصّ بين ((ما)) و ((لم)) من حيث قوّة النفي، واصفا بأنّ الفهم المتبادر هو أنّ النفي ب ((ما)) أكد من النفي ب ((لم))،² ونرى أنّ هذا الوصف موافق للمنهج العلمي المبني على حسن اختيار العبارات وانتقائها، إذ إنّه لم يجزم بهذا الفهم بل أتى بما يدلّ على الاحتمال بواسطة قد. ولكننا بعد ذلك نجده يأتي بما يجعلنا نعجب من تصرّفه مع سيبويه إذ يصفه -بناء على الفهم السابق- أنّه قد وقع في السهو، ولم يذكر لنا أيّ دليل على ذلك السهو سوى جزمه بأنّه بنى رأيه على مبدأ الاختصاص، ومعنى الكلام -حسب أنيس- أنّ سيبويه لما وجد ((ما)) تختصّ بالدخول في جواب القسم وليس ذلك بحاصل مع ((لم)) أصدر الحكم المنسوب إليه على سبيل الاحتمال³، الذي لم يلبث ملياً وصار سهواً. ومع أنّنا لا نتعبّد بآراء الأشخاص إلّا أنّ الحقّ أحقّ أن يتبع، وهو أنّ أنيس حمّل كلام سيبويه ما لا يحتمله، وليس لدينا مجال كاف لمناقشة هذه القضية وإنما جلبتها لألفت النظر إلى شيء إيجابي أتى به أنيس أثناء عرضه لمبحث النفي وهو اختلاف النفي قوّة وضعفاً، أي من خلال الترقّي في الأكديّة، وهذا ما سيكون في شكل مواضع قرآنيّة ندرسها وفق فهمنا لكلام سيبويه.

المثال الأوّل: {مَكْنَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ} [الأنعام:6] دخلت أداة النفي والجزم {لَمْ} للدلالة على انتفاء تمكين خاص، وهو تمكين القرون الأولى.

¹ - الكتاب، 117/3.

² - ينظر: من أسرار اللغة، ص185.

³ - ينظر: نفسه، ص185.

المثال الثاني: قوله تعالى: {ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ} [الأنعام: 23] اجتمع في هذه الآية نافيان هما ((لَمْ)) و((مَا)) إِلَّا أَنْ { لَمْ } وقعت في ضميمة { إِلَّا } وأما { مَا } فوقعت في صدر جملة جواب القسم.

تحليل الأمثلة:

الذي نجعله على دُكر منّا دائماً أنّ الارتباط أو النسبة الحاصلة بين المسند والمُسند إليه هي أصل المعنى، ونفترض إلى جانب ذلك أنّ الإثبات أصل، ونرى أنّ هذا الحدّ من التّأصيل كاف للبحث فيما وراء ذلك من العلاقات التي تنشأ بين النسبة المذكورة أو ما يتعلّق بأحد طرفيها، فالمهمّ أنّنا كما قرّرنا في غير موضع من هذا البحث أنّه لا يمكن بحال من الأحوال نسبة المعنى إلى عنصر بذاته وإلّا يجب أن يكون المعنى ناتجاً عن التركيب كلّ، وأنّ قوّة العنصر الدّاخل تكمن في التّغيير فقط.

على ضوء هذا التقرير والتّأصيل ننظر فيما يمكن أن يقال عن المواضع السابقة، وأوّل ما نذكره أنّها قد أقامت علاقات بين أدوات متنوّعة، ولا يمكن في حكمة اللّغة العربيّة عموماً أن تسوّي بين الأشياء المختلفة، فنحن نعلم أنّ ((لَمْ)) ليست هي ((مَا)) ولا أيّ منهما في معنى ((لا)) وهلمّ جرّاً، مع اتّفاقنا على ورودها في وسائل التّفي وأدواته المؤثّرة لفظاً ومعنى. ونرجّح أنّ المجال الذي يكون فيه توكيد يتطلّب من الوسائل التعبيرية ما يؤدّي هذا المعنى، على أنّه ينبغي أن يعلم أنّ المجال محكوم بشكل مباشر بالمعاني العقلية المرتبطة بطريقة تفكير الجماعة اللّغوية. وحتىّ يتّضح الأمر نرجع إلى الآيات السابقة، ففي المثال الأوّل نجد الآية استعملت أداة التّفي ((لَمْ)) وذلك في شأن قوم لا ينكرون أنّ الأقوام السابقة قد أعطوا من التّمكين في الأرض نصيباً لم تنله قريش.

ونجد إبراهيم أنيس يبحث نفس الفكرة بتطبيق هذا المبدأ على عدد من الآيات المتعلّقة بقصص الأنبياء والأمم السابقة أو ما يسمّى بالحديث عن التّاريخ القديم، لينتهي إلى تقرير قاعدة وهي أنّ هذه الأحداث التاريخية لا تدخل في نطاق المنكور عند العرب، وفي ذلك يقول: (لا أظنّ أنّه كان محلّ إنكار من كفّار قريش، ولا أظنّ أنّه كان يتطلّب من الأساليب العربيّة نفس التّوكيد...) ¹ بمعنى ما يريد أن يصل إليه هو أنّ الكلام فيه ما يكون محالاً للنّزاع، ومنه ما

¹ - من أسرار اللّغة، 186.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ليس كذلك. وأنَّ ((لم)) أقوى في توكيد النفي من ((ما)) حسب زعمه؛ لأنَّ المواضع التي تستعملان فيها هي القرينة الفاصلة، وهو ما نوافق عليه ولكن ليس عن طريق الاختيار وإنما عن طريق الشمولية التي يمكن أن تحقق الغاية، أما أن نختار آيتين ونوازن بينهما فذلك ما يرفضه المنهج العمليّ الرّصين. وللأسف الشديد هذا ما انطلق منه أنيس في تقرير الفكرة السابقة، والأعجب من ذلك ما يمكن أن نجده في كلامه الآتي: (وإنَّ استقراء الأساليب العربيّة بصورة أشمل ليرجح ما نذهب إليه من أنَّ النفي بـ((لم)) أكد من النفي بأداة بسيطة مثل ((ما)). على أنَّ قوّة الأداة وضعفها خاضع للتّطوّر اللّغويّ، فقد نجد بعض الأمثلة التي استعملت فيها ((لم)) ولا نلمح فيها تأكيد للنفي...¹) ويمضي في هذا السياق حتّى يصل إلى أنَّ النفي بـ ((لم)) دائماً أقوى من ((ما)) مهما كانت الأوضاع والتّطوّرات.

والذي نريد الوصول إليه أنَّ بعض المنطلقات الفكرية صحيحة من حيث المبدأ العامّ لكنّها أثناء التّطبيق قد تفشل تماماً، وما قرأناه في الأسطر السابقة يعدّ في نظرنا من محاولة إنقاذ الغريق بالماء، فليس يزيد تبرير ضعف الأداة بالتّطوّر إلّا ثورة من التّساؤلات التي تشتّت المبحث أكثر ممّا تقيمه على أصول ثابتة، لأنّه ما قيل عن ضعف ((لم)) يمكن أن يجعل سبباً لقوّة ((ما))، فالتّطوّر لم يكن أبداً سبباً للضعف وحده. بل إنّ الاستدلال لضعف ((ما)) من أوّل الأمر خطأ محض في نظرنا؛ لأنّه ربطه بقوّة التّوكيد بالقسم، ومن ثمّ قسّم الوظائف الدّلاليّة بين ما يؤكّد (وهو القسم) وما ينفي (وهو (ما) محمّلاً ((ما)) وزر الضّعف الذي ربّما لم تتحمّله أبداً. فليس دوماً يتمّ الجمع بين ما هو قويّ وما هو ضعيف، وهو ما توهمه مع الأسف الشديد إبراهيم أنيس.

وليس المثال الأوّل وحده هو ما يثبت عكس ما ذكر، بل هو نفسه يعترف بوجود أمثلة أخرى قد وقف عليها بنفسه، ولعلّ مثالنا واحد منها.

ثالثاً-النفي المؤكّد:

والغرض من تعرّضنا لهذه الجزئية هو زيادة إيضاح ما سبق، لأنّ الأشياء قد تعرف بأضدادها، وهنا جئنا بالنفي المؤكّد، وهو الذي يكون على هيئة التراكيب من نحو: ((إنّما...)) و((ما + إلّا)) و((إن + إلّا)) قد تكون كافية لذلك.

¹ - من أسرار اللّغة، ص 186، 187.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ونبدأ بالقاعدة التي قررها عبد القاهر الجرجاني في هذا الموضوع وحول هذه التراكيب، حيث قال: (...يبين لك أنهما لا يكونان سواء أنه ليس كل كلام يصلح فيه «ما» و «إلا» يصلح فيه «إنما».)¹ وهذا لا يعني أن بعض النحاة قد رأى أنهما بمعنى واحد، وهو كذلك إلا أنه ليس على إطلاقه كما يبين الجرجاني؛ إذ إن لكل منهما موضوعه الخاص.

وأهم ما يسترعي نظرنا في تفريق الجرجاني هو اعتماده على كمية العلم الكامنة في ذهن المخاطب، وركز على هذه النقطة وجعلها قوة الثقل في بحثه الدلالي فانتهى من تحليل الأمثلة إلى أن «إنما» توظف في الخبر الذي لا يفهمه المخاطب، ولا يدفع صحته²، ثم ضرب لذلك أمثلة نكتفي منها بقوله تعالى: {إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ} [الأنعام: 36] يقول في ذلك: (كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم. وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا لمن يسمع ويعقل ما يقال له، ويدعى إليه، وأن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب.)³

ما يبدو لنا أنه مقبول وصحيح من حيث الطرح المنهجي أن العناصر المعيرة للمعنى ليست دائما على درجة واحدة، وهذا التفاوت يخول لنا أن نجعل من الترتيب بحسب قوة النفي الكامنة في الأداة مظهرا من مظاهر التغيير الطارئة على التركيب.

المطلب الثالث: ظاهرة التأكيد.

توجد في النحو العربي قضايا عديدة تتصل بالتركيب اللغوي وأحكامه، وقد حاول النحاة العرب قديما توضيحها وتقريبها من الأفهام، ومن ذلك مسألة التأكيد، والجدير بالذكر أن النحاة لم يخصصوا لهذه الوظيفة إلا مبحثا لفظيا ضمن التوابع، وقد كانوا بالرغم من ذلك على أتم الوعي بحضور المعنى التوكيدي⁴ في أغلب البنى التركيبية؛ ولذا فإن بحثنا هذه القضية اللغوية مردّه إلى المعنى وعناصره. ونحاول -قدر الإمكان- متابعة العناصر الدالة على التأكيد في

¹ - دلائل الإعجاز، ص 327.

² - ينظر: دلائل الإعجاز، ص 327. من أسرار اللغة، ص 188.

³ - دلائل الإعجاز، ص 328.

⁴ - لا يكاد يخلو تعبير من توكيد، ولذا عقد له النحاة بابا خاصا بين التوابع الخمسة: التعت، البدل، عطف البيان، عطف التسق، والتوكيد، إضافة إلى أدائه بعدة أساليب وعناصر لغوية كما هو مبين في موضعه من البحث. ونقصد بوظيفة التوكيد أمرين مجتمعين: الأول أن يكون التوكيد أثرا وثمرة لعناصر تركيبية. والثاني أن يكون التوكيد نفسه سببا في حصول المعنى الوظيفي.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ظلّ مطاوعة المعنى التعبيري لمختلف المواقف اللغوية من دون أن تغيّر المعنى التحويلي للجملة¹. ولعلّ أهمّ عنصر عرف بأداء هذه المهمة في العرف التحويلي هو حروف الزيادة، فإنّها زِيدت لغرض التوكيد؛ ولهذا قال الرضّي: (إنّما سمّيت زائدة؛ لأنّه لا يتغيّر بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلّا تأكيد المعنى الثّابت وتقويته، فكأنّها لم تفد شيئاً، لمّا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها).²

ويتداول على أداء هذه الوظيفة عدد من العناصر والوسائل التحويلية، وهي كثيرة جدّاً (لا يمكن الإحاطة بها فإنّ كثيراً من طرق بناء الكلام تعطيه قوّة ووكادة، فالذكر قد يفيد توكيداً، والحذف قد يفيد توكيداً، والوصل، والفصل، والتكرار...) ³ ولعلّ هذا ما يفسر قول النّحاة - كما سيأتي - من أنّ الأدوات التي تأتي لمجرّد التوكيد لا تغيّر المعنى؛ إذ إنّ أغلب أحوال الكلام البناء على التّأكيد، ويعدّ البحث منها الصّيغ، ولام الابتداء، ونونا التوكيد، والقسم، وأحرف التنبيه، وأما الشرطيّة، وأحرف الزيادة، وضمير الفصل، وتقديم الفاعل في المعنى، وقد التّحقيقية، وأسلوب تكرير النّقي، السّين وسوف الدّاخلتان على فعل دالّ على وعد أو وعيد، إنّ وكأَنَّ ولكنّ وليت ولعلّ⁴...

ولا يكون التّأكيد مفهوماً في بعض التّراكيب إلّا من خلال السّياق، وذلك كما في الجملة الاسميّة فإنّها لا تفيد التّأكيد في كلّ موضع⁵. وربّما دخلت إلى موضوع الدّراسة من حيث ظنّ الخروج منها؛ فموضوع سورة الأنعام بوجه عامّ يدور في فلك محاورة المنكرين، ومعلوم أنّ الإنكار درجات، وطبيعة الاحتجاج على الخصم تتطلّب التدرّج⁶، وتلبية لهذه الرّغبة أحاطت اللّغة بجميع تلك المراحل والمعاني، وهذا ما تتكفّل الأسطر الآتية ببيانه، من غير تتبّع واستقصاء، وإنّما هي إشارات لتوضيح عناصر القوّة في الكلام، مثلما هو مقرّر في أغلب ورقات هذا البحث إذ الغرض من الدّراسة الوظيفيّة إدراك مكانم الأثر المعنويّ والعناصر الفاعلة فيه، واستخراج أدوار الأبنية والأدوات والأساليب في المعنى الوظيفي.

¹ - مع الهوامع، 407/1.

² - شرح الرضّي على الكافية، 432/4.

³ - محمّد محمّد أبو موسى، البلاغة القرآنيّة في تفسير الكشّاف وأثرها في الدّراسات البلاغيّة، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة-مصر، 1988م، ص345.

⁴ - أفدت أغلب هذه العناصر والوسائل التّأكيديّة من كتاب خصائص بناء الجملة القرآنيّة، ينظر: إبراهيم علي الجعيد، خصائص بناء الجملة القرآنيّة ودلالاتها البلاغيّة في تفسير التّحريم والتّنوير، رسالة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1999م، ص51.

⁵ - ينظر البلاغة القرآنيّة في تفسير الكشّاف وأثرها في الدّراسات القرآنيّة، ص346.

⁶ - للفائدة ينظر: البلاغة القرآنيّة في تفسير الكشّاف وأثرها في الدّراسات البلاغيّة، ص413. فقد بيّن خطأ نظرة المتأخّرين للتوكيد، وعاب استشهداهم بجواب أبي العباس المبرك على سؤال الكندي الفيلسوف حين جعلوه محيطاً بدواعي التوكيد وأساره في هذه اللّغة.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

جاء في التعريفات أن: (التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله)¹ فإذا احتمل التركيب التأكيد والتأسيس كان حمله على الثاني أولى؛ لأن التأسيس كما قالوا: (عبارة عن إفادة معنى آخر لم يكن حاصلًا قبله فالتأسيس خير من التأكيد؛ لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة)² فهذا التعريف خاص بباب معين وهو التوكيد الذي يكون تابعًا، وهو خصه النحاة بباب مستقل، ولكن عند التأمل سنجد أن أغلب أبواب النحو العربي تتعرض لوظيفة التوكيد، فقد ذكره في باب المفعول المطلق، والحال وفي حروف المعاني، بل وفي التعت والبدل... ولكنهم خصصوا لهذه الوظيفة بابًا معينًا قد يكون لغرض ما. ولعل ذلك فيما نرى راجع إلى بعض الخلاف في وقوع التوكيد في الكلام أصلاً، فقد أورد الزركشي في البرهان أن بعض الناس نفوا معنى التأكيد رأساً، غير أن الذي عليه جمهور الناس وعاقبتهم وقوعه في اللسان العربي وفي السنة وفي القرآن، و من أصرح الأدلة على وجوده تسميته تأكيداً³. ونحن نسير مع تقسيم النحاة⁴ فنثبت التوكيد وظيفة عامة ثم نذكره في بابها الخاص.

أولاً- إن الثقبلة المكسورة الهمزة:

ذكر الرضي في أكثر من موضع أن <إن> لا تغير معنى الجملة، بل واختصها دون أخواتها في عدم تغيير المعنى حيث قال: (وكل واحدة من هذه الأحرف تدل على قسم من أقسام الكلام، بخلاف <إن> المكسورة فإنها تؤكد معنى الجملة فقط، والتوكيد: تقوية الثابت، لا تغيير للمعنى، إلا أنها مع ذلك حرف ابتداء)⁵ وهذا بخلاف قاعدة تصدير الكلمات⁶. وزاد السيوطي <أن> و <لكن> كما هو مذهب جمهور النحاة في دخول الفاء على خبر المبتدأ في وجود التواسخ؛ لأنها ليست قوية في العمل، بسبب عدم تأثيرها في المعنى⁷. ولعل أليق مكان بهذا

¹- التعريفات، ص 54.

²- نفسه، ص 54.

³- ينظر: البرهان في علوم القرآن، 384/2.

⁴- لأن التوكيد قسمان: أحدهما صناعي وهو المصطلح التحويي، والثاني معنوي، وهذا الأخير ذو أقسام كثيرة ذكر بعضها الزركشي في البرهان، ينظر:

البرهان في علوم القرآن، 385/2، وما بعدها.

⁵- شرح الرضي على الكافية، 336/4.

⁶- ينص النحاة على قاعدة التصدر: وهي كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، كحروف التفي، والتنبيه، والاستفهام، والتشبيه، والتحضيض، والعرض. وإنما نصوا على وجوب تقدم المغير مراعاة لذهن السامع، إذ يجوز أن يأتي المتكلم بمغير للمعنى في آخر الكلام فيتردد السامع في هذا المغير أهو مراد بأول الكلام وآخر أم أنه مؤثر في كلام لاحق. ينظر: شرح الرضي على الكافية، 336/4.

⁷- مع الهوامع، 351/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

الكلام هو الوظائف التركيبية، لكننا أوردناه هنا تبعا للعناصر التي تفيد التأكيد، وتغلبا لجانب التأكيد الذي ينافي تغيير المعنى. وصحيح أنه لم يرد في سورة الأنعام مثال واضح لمسألة دخول إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ على جملة اسمية، بحيث تقع الفاء رابطة بين المبتدأ والخبر، ولكن ورد ما يشبهها¹ ونحن سنمثل بهذا الوارد في باب الحروف الزائدة للتوكيد بعد قليل.

ولعلَّ هذا ما يتفق مع الأمثلة الكثيرة في سورة الأنعام؛ فقد تبين لنا أنَّ المعنى يظل ثابتا مع وجود ملامح التأكيد، غير أنَّ الهدف الذي نود الوصول إليه هو أنَّ التوكيد قد يفتح على معان أخرى في القرآن الكريم، بحيث تكون العناصر الدالة عليه هي الفاعل الأساسي في التحوّل الدلالي للتركيب. ونعدّ من ذلك قوله تعالى: {إِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَى} [الأنعام: 19] فأصل التركيب: كما يبدو هو <<تشهدون مع الله إلهة أخرى>> باعتبار المعنى الخبري هو الأصل². هذا هو الإسناد الذي ينتج عنه المعنى التحويلي الأوّل، وهو ظاهر جدّا في إثبات المشركين لتعدّد الآلهة مع الله - تعالى وعزّ - ثمّ استطال التركيب في ضوء هذا المعنى المذكور. ولسنا نزعّم أنَّ التركيب هكذا تتألف عناصره بالضرورة، ولكننا نقول هكذا تتمّ مراحل تحليله ووصفه واستخراج عناصره المؤثرة، ويشهد لهذا قراءة من قرأ: {إِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ}، قال أبو حيان فيما احتملته هذه القراءة من المعاني: (قرئ {إِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ} بصورة الإيجاب، فاحتمل أن يكون خبرا محضاً، واحتمل الاستفهام على تقدير حذف أدواته وبيّن ذلك قراءة الاستفهام)³ ونحن نستدلّ بهذين الاحتمالين على وجود <<بنية أساسية>> للتركيب قبل أن يصل إلى شكله النهائي الذي يظهر في صورة قراءة مختارة عند القراء العشرة، أو من فوقهم⁴. والقراءة المذكورة آتفا فيها عناصر إضافية وهي:

<<إنَّ>> و<<أنَّ>> و<<اللام>> الداخلة على فعل الشهادة للدلالة على التأكيد، ثمّ تلاها الاستفهام، واختيرت له الهمزة⁵، فهذه هي العناصر المغيرة لحال التركيب من إثبات محض، إلى إثبات مؤكّد، إلى استفهام أزال كلّ تلك

¹ - وهو قوله تعالى: {الَّذِينَ حَسِبُوا أَنَّفُسَهُمْ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: ١٢] وقلنا يشبهه لأنّه خال من التاسخ.

² - ينظر: شرح المفصل للزمخشري، 72/1.

³ - تفسير البحر المحيط، 96/4.

⁴ - نعي القراءات الشاذة كالأربعة التي ألف فيها أحمد بن محمد البنا في كتابه: <<إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر>>، والأربعة المذكورون فوق العشرة هم: ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، والأعمش.

⁵ - والاستفهام: هو نوع من أنواع الإنشاء الطلبي، والأصل فيه طلب الإفهام والإعلام لتحصيل فائدة علمية مجهولة لدى المستفهم. وقد يراد بالاستفهام غير هذا المعنى الأصلي له، ويستدلّ على المعنى المراد بالقراءات القولية أو الحالية. وللاستفهام طائفة من الأدوات، وهي تقع في ثلاثة أقسام: القسم الأول: ما يستفهم به عن التّصوّر والتّصديق، وهو همزة الاستفهام فقط. والقسم الثاني: ما يستفهم به عن التّصديق فقط وهو لفظ هل. والقسم الثالث: ما

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

المعاني وصيرها إلى معنى جديد، اختلف المفسرون في تدقيقه وتحقيقه، نظرا لتقارب معاني الألفاظ التي فسروه بها، وتلك الألفاظ هي: الإنكار، التوبيخ، والتفريع¹. والحاصل أنّ التأكيد إنّما هو دعم لصورة المعنى الوظيفي المعبر عنه بالبنية الإسنادية. والسؤال المتبادر -هنا- ما فائدة التأكيد في هذا التركيب؟

تقرر في المنهج الوظيفي أنّ الحروف والكلمات خاضعة لبنية التركيب، وأنّ هذه البنية نفسها تابعة للمعنى وخادمة له، تتوزع عناصرها، وتشكّل صورتها وفقه، ولذا قد يتوقّف تأليف العناصر اللغوية على مراعاة المطابقة التامة لصورة المعنى، ولا يوجد في البنى الوظيفية ما يحصل تلك المطابقة فيلجأ النظام اللغوي إلى استدعاء عناصر يتكئ عليها في الحصول على المقصود. وذلك ما شاهدناه في هذا التركيب.

فليس ورود التأكيد مجرد تأكيد معنى ثابت فحسب -كما قد يتوهم من القراءة المذكورة ومن الاحتمال الأول الذي بينه أبو حيان- بل إنّ التأكيد -هنا- هو مرحلة من مراحل تشكّل المعنى الذي يفضي إليه التركيب النهائي للآية؛ يقول الطاهر بن عاشور: (وإنّما جعل الاستفهام المستعمل في الإنكار عن الخبر المؤكّد بـ <<إن>> و <<لام الابتداء>> ليفيد أنّ شهادتهم هذه ممّا لا يكاد يصدّق السامعون أنّهم يشهدونها لاستبعاد صدورها من عقلاء، فيحتاج المخبر عنهم بها إلى تأكيد خبره بمؤكّدين؛ فيقول: إنّهم ليسشهدون أنّ مع الله آلهة أخرى؛ فهناك يحتاج مخاطبهم بالإنكار إلى إدخال أداة الاستفهام الإنكاري على الجملة التي من شأنها أن يحكى بها خبرهم، فيفيد مثل هذا التركيب إنكارين: أحدهما صريح بأداة الإنكار، والآخر كنايةي بلازم تأكيد الإخبار لغرابة هذا الزعم بحيث يشكّ السامع في صدوره منهم)² وليس بعد هذا النصّ من بيان.

فالحاصل من هذا أنّ التوكيد وظيفة لـ <<إن>> وبواسطة هذه الوظيفة تشكّل المعنى المراد.

يستفهم به عن التّصوّر فقط، وهي سائر أدوات الاستفهام، وهي: ما- من- أي- كم- كيف- أين- أي- متى- أيا. والتّصوّر هو إدراك المفرد، والتصديق هو إدراك النسبة الحكمية بين المسند والمُسند إليه. ولهزمة الاستفهام خصائص تركيبية لا تشاركها فيها بقية أدوات الاستفهام، وهي أنّها لا يتقدّم عليها شيء حرف عطف أو غيره، ومنها أيضا أنّها جائزة الحذف. ومن خصائصها الوظيفية أنّها أصل الاستفهام، وأنّها تأتي للتّصوّر والتصديق كما مرّ. ينظر: عبد الرحمن حسن حبّكه الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ط1، دار القلم، دمشق-سوريا، 1996م، 258، 259/1.

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 96/4.

² - تفسير التحرير والتنوير، 169/7.

ومن ملامح التأكيد ما جاء في قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً} [الأنعام: 37] ففي سياق يأمر الله -عز وجل- نبيه الكريم -صلى الله عليه وسلم- أن يجيب الكفرة، يأتي الجواب بما يُعلم منه أن الله لو شاء لأنزل آية على وفق مقترحهم تقوم عليهم بها الحجة في تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكن الله لم يرد ذلك لحكمة يعلمها¹. إن الموقف الذي يعالجه هذا التركيب ليس مجرد إجابة عن سؤال سائل، إنما هو جواب عليم خبير بما تكنه صدور أولئك الكفرة المعاندين، فلا بد إذن أن يأتي الجواب فاضحا لسريتهم، يقول الطاهر ابن عاشور -رحمه الله- في هذا المعنى: (هم لا ينكرون أن الله قادر، ولذلك سألوا الآية، ولكنهم يزعمون أن الرسول -عليه الصلاة والسلام- لا يثبت صدقه إلا إذا أيده الله بآية على وفق مقترحهم).² وإذ تقرّر هذا المعنى، وهو في حقيقته معنى مركّب من جزأين؛ نفي إجابة الكفار إلى مقترحهم، وإظهار قدرته تعالى على الإتيان بما اقترحوه. ندرك موقع التأكيد في هذا التركيب. فلو جاءت الآية غفلا منه لم يتّضح ما ذكره المفسّرون فيها. أي أن الغاية من التأكيد هي بيان قدرة الله على إنزال آية وآية وأولاها بالإنزال تلك التي تثبت صدق نبوة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم. ولكنّه لم يفعل.

ونلفت النظر هنا إلى الطريقة التي اتّبعها الشيخ الطاهر بن عاشور -رحمه الله- في بيان المعاني الوظيفية، وهي طريقة تبرز لنا عناية هذا الرجل بإظهار وظيفة كلّ حرف وشكلة في التركيب، مع حرص شديد على عدم إعادة ما فات ذكره في سياق السورة الواحدة. ومن أوضح ما يبرز لنا انسجام عناصر التركيب الواحد في أداء الوظائف المنوطة بها، ذلك التناغم بين المعنى المذكور آنفا وما يحمله عنصر الاستدراك في قوله -جلّ شأنه- {وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ} [الأنعام: 37] يقول الطاهر ابن عاشور: (ففي هذه الطريقة [إشارة إلى المعنى الذي فسّر به الجملة التي قبل هذه] من الجواب إثبات للرّدّ بالدليل، وبهذا يظهر موقع الاستدراك في قوله: -{وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ} فإنه راجع إلى المدلول الالتزامي، أي ولكن أكثر المعاندين لا يعلمون أن ذلك لو شاء الله لفعله، ويحسبون أن عدم الإجابة إلى مقترحهم يدلّ على عدم صدق الرسول -عليه الصلاة والسلام- وذلك من ظلمة عقولهم)³ ويتّبع القرآن

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 210/7.

² - نفسه، 210/7.

³ - نفسه، 210/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

الكريم في طريقة عرضه ما نسميه بالمعنى الوظيفي؛ أي استخدام العبارة مقرونة بغرضها، وهو نفس المصطلح الذي عبّر به البلاغيون عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

ويدلّ على ذلك أنّ المفسّرين تنبّهوا للفرق بين المعنى السابق والمعنى الذي في قوله تعالى: {وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ} [الأنعام: 8] فمن ذلك ما ذكره الطاهر بن عاشور عن الفرق بين المعنى المذكور في الرّدّ في هذه الآية والتي سبقتها، وهو التنبيه على اختلاف السبب الموجب لإجابة مقترحهم، وبهذا نُميّز بين مقامين أو موقفين أحدهما يبرز الحكمة في عدم الإجابة، والآخر ينبّه على فساد الرّأي وسوء الاستدلال؛ إذ لم يحسنوا النظر في الدليل الذي قدّمه لهم والذي كان سبب ردّ إجابتهم لما اقترحوه¹. ولقد بان من خلال هذين المثالين أنّ التّوكيد لا مدخل له في تغيير المعنى الأساسي للتركيب، ولكنّه يمثّل عقبة يتوقّف دوّنها بلوغ المعنى الوظيفي بشكل تامّ. فليس التّأكيد لمجرّد تقوية المعنى فحسب، بل إنّ تقوية المعنى نفسها ما هي إلّا وسيلة لنقل معنى لا يتمّ إلّا بها.

ومّا دخله التّوكيد بغرض الانفتاح على معنى آخر للبنية الأساسية، قوله تعالى: {وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ} [الأنعام: 50] حيث ظهر موقع التّوكيد وأثره في مساعدة التركيب الأساسي؛ لأنّه قد يفيد معنى يتوقّف معنى التركيب الكلّي² على مراعاة هذا التّأكيد.

وهذا التركيب الذي نمثّل به جاء معطوفاً على تراكيب خالية من التّأكيد، ممّا دفع بعض المفسّرين إلى البحث عن مقتضى التّأكيد هنا. وليس الأمر راجعاً إلى العطف أو إلى سياق الآية، وإنّما هو مرتبط بخصوصيّة معنى الملكيّة - حسبما توهّمه هؤلاء المشركون - لأنّ التركيب الأساسي أن يقال: <<أنا مَلَكٌ>> ولمّا كان هذا القول ممّا من شأنه أن يؤكّد إذا ادّعاء أحد دخلت إنّ عليه فصار: <<إِنِّي مَلَكٌ>> ثمّ استطال التركيب بنفي هذا القول لهم.

الحقيقة أنّ أكثر علماء التّفسير لم يشغلوا أنفسهم بالبحث في المقام الذي قيلت فيه هذه الجملة، ومن حاول البحث فيها ربطها بما ضمّناه في الموضوع السابق؛ لأنّ الموضوع متعلّق بإثبات النّبوة، وهذه الآية جاءت لتعبّر عن معنى آخر كان يحول في خاطر من وجّه إليهم الخطاب، وهو توهّمهم أنّ من تأتيه الرّسالات السّمائيّة لا بدّ أن يكون ملكاً من الملائكة، فلمّا أثبت لهم بالبرهان القاطع أنّه رسول لجأوا إلى تصديق أوهامهم؛ فلذلك تغيّرت الصّورة من

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 210/7.

² - نقصد بالتركيب الكلّي مجموع التركيب الأساسي أو ما يعرف بالبنية الأساسية وهو الإسناد، وعنصر التّأكيد.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

البناء الخالي من التأكيد إلى بنية وظيفية مؤكدة للإسناد المعبر عن النظام النحوي¹. وهكذا امتزج التركيب الأساسي بعنصر التأكيد، حتى كأنهما لبيدوان للتأطر شيئاً واحداً غير ممكن الفصل. ولما كان من شأن التركيب أن يطابق المعنى الذي تعلّق به هؤلاء الكفرة، وجد التأكيد موقعه في التفي كما وجده في أسلوب الإثبات في الموضع السابق. ولعلّ من ذلك أيضاً قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى} [الأنعام: 71] ويبدو أنّ هذا الموضع من نواذر التركيب في باب التأكيد؛ فقد اجتمع فيه أربعة مؤكّدات هي: القصر المعبر عنه بـ {هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى} بتعريف الجزأين، والقصر في قوّة مؤكّدين، وضمير الفصل {هُوَ} وحرف التوكيد {إِنَّ}² ونحن لا بدّ أن نبين الوظيفة التي أنيطت بالتوكيد -هنا- باعتباره وظيفة لا تغيّر المعنى الأساسي.

يذكر النحاة أنّ <<إِنَّ>> وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية، وهذه الأخيرة هنا هي: <<هدى الله هدى>> هذا هو أصل المعنى الوظيفي في هذا التركيب، وهو مستفاد من ركني الإسناد فقط، أي أنّه يعبر عن البناء الشكليّ الذي يؤسّس للنظام النحويّ كما ذكرنا من قبل، ولكنّ توالي المؤكّدات عليه قد نقله من البنية الأساسية إلى البنية الوظيفية، باعتبار أنّ المقيدّات التي احتفت بالتركيب قد نقلته إلى مقام تعبيريّ آخر.

ولكن ما دما نعلم على التوكيد المؤدّي بـ <<إِنَّ>> فقط، فإنّنا سنلاحظ الشكل التركيبي الآتي: <<إِنَّ هدى الله هدى>> وليس المعنى على هذا؛ لأنّ ترتّب الكلمات يكون على حسب المعاني المراد تبليغها، فينبغي إذا أن توظّف بحسب الوظيفة الموكلة إليها. وهي أن تنفي جميع الهدى عن غير الله تعالى، ولذلك نرى أنّ <<إِنَّ>> تسلّطت على معنى البنية الآتية: <<هدى الله هو الهدى>> وليس على جملة <<هدى الله هدى>> فهي تؤكّد ما هو مؤكّد بالتّظر إلى من لا ينكر ما عندك ولكنّه في نفس الوقت يثبت نفسه.

ولهذا نجد الطاهر ابن عاشور -رحمه الله- يركّز على ما تقرّر في ذهن المخاطب بهذا التركيب وهم الكفار الذين أشربت قلوبهم الجاهليّة الجهلاء حتى صاروا يزعمون أنّ دينهم هدى³. وهذا هو النموذج الثالث لدخول إنّ للتوكيد،

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 242/7.

² - ينظر: نفسه، 303/7.

³ - ينظر: نفسه، 303/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وهو مبني على اختيار وانتقاء لا تتبع واستقراء. وقد تبين من خلال ذلك أن العنصر الموضوع للتوكيد لا يخل بالمعنى التحويلي للتركيب ولكنه يؤسس بشكل غير مباشر لمعنى قد لا يتم بغيره.

ثانياً- أن الثقبلة المفتوحة الهمزة:

قال الرضي مبيناً شبه الحروف <<إِنَّ>> وأخواتها بالفعل في المعنى وذلك من (حيث إِنَّ في: <<إِنَّ وَأَنَّ>> معنى حَقَّقَتْ وَأَكَّدَتْ)¹ ونحن نريد عرض مدخولها الذي حصل تأكيده بها في سورة الأنعام، ومن ذلك قوله تعالى: {أَتُكْفَرُونَ أَنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ الْخَيْرِ} [الأنعام: 19] في تحليل هذا التركيب نقول: إِنَّ أصل المعنى الوظيفي - بالنظر إلى دخول أَنَّ - هو: <<أنتكم لتشهدون مع الله آلهة أخرى>> فهؤلاء المشركون كانوا يدعون الشركاء لله - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً - فكان نمط البناء الوظيفي للجملة حسب ما يعتقدون: مع الله آلهة أخرى، والعياذ بالله. فاستطال التركيب على يمين البنية عن طريق إضافة المؤكد - أَنَّ - ليبين الصورة الأعمق لتلك العقيدة الوثنية، وكأنه يكشف الغطاء عن الشك الذي كان يراودهم في إشراك أصنامهم مع الله تعالى، بمعنى: هل أنتم متيقنون مما تدعون؟ ذلك هو المعنى الوظيفي للتأكيد، أما خلو البنية الأساسية منه فلا ينبئ سوى عن مجرد شركهم، فبانت بهذا وظيفة التأكيد في هذا الموضع. وقد ساعد الاستفهام عن إقرارهم على فهم المعنى الوظيفي الذي أظهرته البنية الوظيفية لهذه الآية.

وقرباً من هذا ما يشير إليه قوله تعالى في خاتمة السورة: {إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ} [الأنعام: 165] حيث غلب إقبال الرحمة على تعجيل العقوبة، فضمن في بنية الجملة الأولى مؤكداً واحداً (إِنَّ)، بينما أدخل في الجملة الثانية مؤكدين (إِنَّ وَاللَّام).

واستوقفت زيادة المؤكدات واختصاصها ببعض الجمل القرآنية دون بعض فريقاً من علماء القرآن، ولعل من أهم المرتكزات التي استندوا إليها أثناء التأمل في الفروق المعنوية والآثار الدلالية لهذه البنى هو السياق المقامي، يجلي ذلك أن ابن الزبير الغرناطي - مثلاً - قد انطلق في مقارنته بين هذه الآية ونظيرتها في سورة الأعراف من مضمون الآيات

¹ - شرح الرضي على الكافية، 288/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

السابقة، ثم ربطها بمقامين مختلفين في السورتين: أحدهما يتحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأمثه، والآخر - وهو الوارد في سورة الأعراف - يتكلم عن قوم توعددهم الله بالعذاب نظير ما ارتكبوه من السيئات¹.

وذكر لذلك وجهها يفرق به بين دخول مؤكدين في الجملة التي تضمنت إسناد الرحمة إلى الرب عز وجل ووجود مؤكّد واحد في الجملة التي تضمنت إسناد العقاب إليه سبحانه، وهو أنّ المذكورين من قبل ليسوا جميعاً ممن حقّ عليهم العذاب². وقد يساعدنا مجيء الخبر على صيغة فعيل في الجملتين على مقارنتهما بدخول اللام بكثرة على الماضي في جواب ((لو))؛ إذ (هي تدلّ على تأخير وقوع الجواب من الشرط، وتراخيه عنه، كما أنّ إسقاطها يدلّ على التعجيل).³ وهذا يدلّ على أنّ حذفها ليس مجرد تنويع في الأسلوب بل يحدث لدواعٍ دلالية ومعانٍ دقيقة. وبهذا يمكن أن يظهر الفرق بين قوله تعالى: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطًا} [الواقعة: 65] بدخول اللام في الجواب، وحذفها منه في قوله تعالى: {لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجًا} [الواقعة: 70] والفائدة في التعجيل والتأخير المدلول عليهما بذكر اللام في الأوّل وحذفها من الثّاني هي تشديد العقوبة؛ لأنّ التأخير مضنّة لتعلق الأطماع بالزّرع فجعله حطاماً عقب ذلك أشدّ، كما كان تعجيل تغيير الماء في المزن مناسب لقوّة العقوبة⁴. ولعلّ الدّخول إلى مضمون آية الأنعام بهذا الفهم؛ أعني استعمال الدّلالة الزّمنية، ممّا يصلح أن يكون وجهاً مقبولاً.

ويمكن أن يتقوّى هذا الوجه بما ورد في السّياق العامّ لهذه السّورة من عدم موافقة الكفّار على مقترحاتهم التي لو أجيّبوا إليها لعجلت لهم العقوبة، كما نطقت بذلك آيات كثيرة من السّورة، والمعنى أنّ الله جلّ جلاله لم يرد أن يعجل لهم العقوبة، ولكنّه تبهّم بحذف اللام على قرب أجل إنزال العذاب الذي استعجلوه، حتّى يلقي الرّعب في قلوب العصاة؛ لأنّ الحذف دليل على أنّ نزول العذاب قريب، ولينبههم على أنّ تأجيل العذاب كان بسبب اتّصافه بالرحمة، فعبر عنه بإدخال اللام في الجملة الأخرى. وقريباً من هذا الفهم أشار الطّاهر ابن عاشور للفرق بين عدد المؤكّدات في الجملتين السّابقتين، فقال: (ليطمئن أهل العمل الصّالح إلى مغفرة الله ورحمته، وليستدعي أهل الإعراض

¹ - ينظر: ملاك التّأويل، 360/1.

² - ينظر: نفسه، 360/1.

³ - معاني التّحوي، 92/4.

⁴ - ينظر: نفسه، 92/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

والصدوف إلى الإقلاع عما هم فيه).¹ حيث رأى أن يناسب المعصية سرعة التوبة والإقلاع عن الذنب، ويلائم العمل الصالح المداومة والاستمرار لموافاة الموعد عليه من المثوبة والأجر العظيم.

ثالثاً- القسم:

وهو من وسائل التوكيد، قال سيبويه: (اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك. فإذا حلفت على فعل غير منفى لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة. وذلك قولك: والله لأفعلن.)² وقد قلّ ورود القسم في سورة الأنعام، واستخدم غيره من المؤكّدات، وقد سبقتني الكلمة قبل هذا الموضع إلى أنّ التأكيد بعضه أكد من بعض، ولم أرتب هذه المؤكّدات ولم أر من رتبها، ودراستها مستقلة في سورة قرآنية قد تكون مفيدة. والقسم من ضمن المؤكّدات الأساسية في الكلام العربي، ولكنني أوثّر أن أتحدّث عنه في موضع آخر ضمن الأساليب.

رابعاً-حروف الزيادة:

حدّد أهل اللغة مواضع حروف الزيادة وحفظوها، وقصدوا بذلك صحّة التركيب من دونها، وليس ما لا معنى له، وقد نبّه على ذلك ابن هشام -رحمه الله- في "قواعد الإعراب" بقوله: (وينبغي أن يتجنّب المعرب في حرف ثبت في كتاب الله تعالى أنّه زائد؛ لأنّه يسبق إلى الأذهان عند إطلاق الزائد أنّه هو الذي لا معنى له أصلاً، وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك)³ وقال الزركشي -رحمه الله-: (فإنّ مراد التحوّين بالزائد من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى).⁴ وأمّا سبب القول بالزيادة فهو مستند إلى أمرين -حسب بعض الدّراسات المتخصصة في هذه القضية⁵ -
الأوّل: مسألة أصل المعنى، بمعنى أنّه متى وجد عنصر في تركيب ما يمكن الاستغناء عنه دون تغيير في المعنى الأصلي يحكم على هذا المستغنى عنه بالزيادة، ولكنهم يحتاطون لذلك فيقولون يفيد التأكيد⁶. والمعروف في باب الوظيفة أنّ

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 212/8.

² - الكتاب، 104/3.

³ - محمّد بن مصطفى القوجوي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، ط1، دار الفكر، دمشق-سوريا، 1995م، ص180.

⁴ - البرهان في علوم القرآن، 72/3.

⁵ - هي دراسة قدّمها هيفاء عثمان عبّاس فدا، بعنوان زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، ط1، دار القاهرة-مصر، 2000م، ينظر: ص12.

⁶ - نفسه، ص12.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

العنصر لا يظهر معناه في نفسه بل في غيره فكيف يكون التأكيد مستفادا من الحرف وحده؟ كما أننا إذا اعتبرنا التوكيد دليلا على الزيادة فلا بد أن نعتبره في كل موقف أو على الأقل في أغلب المواقف. ومعلوم أن دواعي التوكيد كثيرة جدا لا يكاد يحصيها أحد، وفي دراسة بعنوان "البلاغة القرآنية في تفسير الكشاف" أمثلة تجعل من يروم حصرها حسيرا. بل إن عناصر التأكيد نفسها لا تقبل الحصر يقول محمد أبو موسى: (والمؤكدات كثيرة لا يمكن الإحاطة بها فإن كثيرا من طرق بناء الكلام تعطيه قوة ووكادة...) ¹ فالتوكيد إذا مرتبط بغرض الكلام وحروف الزيادة من عناصره أحيانا.

والمستند الثاني الذي اتكأ عليه القائلون بالزيادة هو التعلّق وعدمه، فالزائد لا تعلّق له بخلاف الأصلي. ونحن نقول: قد وجدت حروف أصلية لا تعلّق لها كاللام المزحلقة مثلا.

وعلى أية حال فالوصف بالزيادة أمر نسبي يصحّ اعتباره عند أصحاب الصنعة الإعرابية ويتراجع دوره عند المهتمين بدقائق المعاني من المفسّرين والبلاغيين واللّغويين وبعض النحويين، ويمكن أن نقسّم هؤلاء جميعا إلى فريقين؛ فريق يقول بمجيء هذه الحروف لمجرد التأكيد، بينما يعترض الطرف الآخر على هذا التوجيه ويرى أن كل حرف يقتضي معنى تأسيسيا له أثره في النظم والسياق، وهو ما أيّدته بعض الدراسات المعاصرة مستبعدة القول بالزيادة في القرآن، ويبدو أن صاحب هذه الدراسة قد هدي إلى الصواب حين قدّم التفسيرات التي تدفع بعض الإشكالات معتمدا التأويلات المقبولة عوضا عن القول بالزيادة ².

1. زيادة الباء:

عندما تستوقفنا تراكيب وآيات من مثل قوله تعالى: {وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ} [الأنعام: 29] وقوله تعالى: {قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ} [الأنعام: 30] وقوله: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ} [الأنعام: 53] وقوله: {لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ} [الأنعام: 89] وقوله: {قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ} [الأنعام: 66] وقوله: {وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ} [الأنعام: 107] وقوله: {لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا} [الأنعام: 122] وقوله: {وَمَا رَبُّكَ بِغَفْلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ} [الأنعام: 132]

¹ - البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، ص 345.

² - عماد طه أحمد الزاعوش، زيادة حروف المعاني في القرآن الكريم بين دوافع المجيزين ومحظورات المانعين، مجلّة الدراسات القرآنية، العدد 7، السنة 1431هـ، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، 2010م، ص 359.

وقوله: {وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ} [الأنعام: 134] هل نكتفي بقولنا زبدت الباء من أجل التأكيد؟ أم نقول الباء زائدة لا محل لها من الإعراب ونمضي؟ أعتقد أننا وصلنا مع المنهج الوظيفي إلى مرحلة تجعلنا نفكر في ربط العلاقات بين علوم اللغة، بغية إقامة صلة بين الأشكال والبنى اللغوية وبين المعاني والوظائف التي تؤديها تلك الأشكال والتركيبات. ونريد أن نتساءل في هذه المواطن وغيرها -إذا أردنا تحليلها وسبر معانيها- عن أي نظام لغوي نختكم؟ وما هو الجهاز الأولي بالكشف عن مكنون هذه المعاني؟ وهل سنكتفي بوصف الكلمات وصفا إعرابيا تستوي فيه جميع التراكيب؟ لقد تبين أن هناك فرقا بين أن ننظر إلى الكلام بالقاعدة وبين أن ننظر للقاعدة بالكلام.

وسأحاول في هذه الفقرة أن أستظهر الوظيفة أو الوظائف التي أدتها زيادة الباء، وهل كان ذلك لمجرد التأكيد كما يزعم النحاة؟ أم أن التأكيد لا يعدو أن يكون نتيجة للفرق بين بنيتين إحداهما مجردة من الباء والأخرى محلاة بها؟ بمعنى أن هناك اعتبارين للمعنى الوظيفي.

الاعتبار الأول: البنية الأساسية عند النحاة، وأبدأ أولا بنظام الإعراب أو النحو عموما، ففي قوله تعالى: {وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ} ورد التوكيد بإدخال الباء على الخبر المنفي وهذه الزيادة مقيسة، قال في الجنى الداني: (وزيادتها في الخبر ضربان: مقيسة وغير مقيسة؛ فالمقيسة في خبر "ليس" و"ما"...) ¹ وتبعه في هذا ابن هشام وعبر بنفس العبارة تقريبا ². ويقول البصريون: إن هذه الباء تزداد لرفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام. وأما كونها لتأكيد النفي فهو رأي الكوفيين ³؛ فعلى رأي الكوفيين حذف هذه الباء ينتج عنه انعدام التوكيد فحسب، أما على رأي البصريين فقد يزول معها النفي، وهذا كما ترى مجرد توهم إذ لا زوال للنفي مع بقاء "ليس" و"ما" في الحقيقة. والآية المذكورة شاهداً على زيادة الباء في خبر "ما" المفرد الصريح غير المؤول. وأما عن كونها ما حجازية أو التميمية فهذا محل بحث؛ لأن أثر العامل -وهو ما- لا يظهر. وما دامت زائدة فزيادتها دليل على كونها حجازية اتفاقا وكونها تميمية محل خلاف وصحح المرادي جوازها ⁴. وأما من حيث الوظيفة أو المعنى فالفرق بين البنيتين -بالاعتبار الأول- كالفرق بين شكلهما؛ وإليك البنية مجردة من الباء وهي <<وما نحن مبعوثن>> والبنية بعد دخول الباء هي {وَمَا

¹ - الجنى الداني في حروف المعاني، ص 53.

² - ينظر: معني اللبيب، 2/170.

³ - ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 1/272.

⁴ - ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ص 54.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

نَحْنُ بِمَبْعُوثَيْنِ { وَأُظِّنَ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى بَيَانٍ. وَيُرَى بَعْضُ الدَّارِسِينَ لِلتَّرَاكِيِبِ اللَّغَوِيَّةِ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْبَاءِ تَزَادُ احْتِيَاطًا لِمَعْنَى النَّفْيِ¹.

الاعتبار الثاني: التَّركِيبُ بنية تابعة لمعنى وظيفيٍّ قائم في نفس المتكلم أو المخاطب. أمَّا بالنَّسبة لهذا الاعتبار فهو مبنيٌّ على بيان عقيدة المشركين في قضية البعث. ولقد قرأت كثيرًا من التفسيرات المعنوية بالمعاني الدقيقة كالكشفاف، والتحرير والتنوير، والمحرر الوجيز، وغيرها فلم أجدها تتعرض لذكر وظيفة الباء - باعتبار حال المخاطبين في هذا الموضوع - . وأعتقد أنَّ ذلك راجع إلى كونها للتأكيد؛ فلظهوره عندهم ضربوا عنه صفحا. أي أنهم نظروا للباء نظرة نحوية محضة؛ فهي كالأعتبار الأول عند أصحاب هذه التفسيرات. والواقع أنها ليست لمجرد التأكيد، بل إنَّ التأكيد نفسه صار يؤدي وظيفة أخرى، وقد لمح ذلك أبو حيان - رحمه الله - فقال: (لَمَّا دَلَّ الْكَلَامُ عَلَى نَفْيِ الْبَعْثِ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْحَصْرِ صَرَّحُوا بِالنَّفْيِ الْحُضِّ الدَّالِّ عَلَى عَدَمِ الْبَعْثِ بِالْمَنْطُوقِ وَأَكَّدُوا ذَلِكَ بِالْبَاءِ الدَّاخِلَةِ فِي الْخَبَرِ عَلَى سَبِيلِ الْمَبَالِغَةِ فِي الْإِنْكَارِ)² فالتنفي الضمني جاء في أسلوب الحصر في نفس الآية وهو قوله تعالى: {وَقَالُوا إِنَّا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا} [الأنعام: 29] لينفي وجود حياة ثانية نفيا مؤكداً، فلم يكن بعد الإنكار المؤكد سوى المبالغة فيه، ذلك ما يتفق وروح التركيب إذ المعاني يساق بعضها بعضاً. بل قد تكون هذه المبالغة في الإنكار صفة ثابتة لقوم بعينهم، فتجعل تفسيراً لضمير القائلين في صدر الآية؛ ولذا جعلها أبو حيان - رحمه الله - دليلاً على من اتَّجه الخطاب لهم³ - وهم مشركو العرب ومن وافقهم في إنكار البعث - بأمانة هذا الإنكار المؤدى بالتوكيد المؤدى بالباء.

وبالكيفية نفسها يمكن أن نحدّد المعنى الوظيفي في أي شكل من الأشكال السابقة، فمثلاً نلاحظ أنَّ البني الأساسية - بالاعتبار الأول - للتراكيب السابقة جاءت كالاتي:

¹ - ينظر: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ط1، دار ابن حزم، 2000م، ص150.

² - تفسير البحر المحيط، 109/4.

³ - نفسه، 109/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

<<ليس هذا حقًا>>، <<أليس الله أعلم الشّاكرين>>، <<ليسوا بها كافرين>>، <<لست عليكم وكيلا>>، <<وما أنت عليهم وكيلا¹>>، <<ليس خارجا منها>> وباقتزان كلّ بنية من هذه البنى مع التركيب القرآنيّ يمكن ملاحظة الفرق بسهولة؛ إذ كل زيادة في المبنى تقتضي زيادة في المعنى في القرآن الكريم. وها هي ذي ثنائية البنيات كالآتي:

<<أليس هذا حقًا>>، وبدخول الباء صارت كالآتي: {قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ}

<<أليس الله أعلم بالشّاكرين>>، وبعد دخول الباء صارت: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشّٰكِرِينَ}

<<ليسوا بها كافرين>>، وبعد دخول الباء تحوّل التركيب إلى: {لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ}

<<لست عليكم وكيلا>>، ومع دخول الباء يصير: {لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ}

<<وما أنت عليهم وكيلا>>، وبدخول الباء على الخبر يصير المعنى: {وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ}

<<ليس خارجا منها>>، ومع دخول الباء على خبر ليس يصير المعنى: {لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا}

<<وما ربُّك غافلا عمّا يعملون>>، وبعد دخولها على الخبر الصّريح غير المؤول يصير المعنى: {وَمَا رَبُّكَ بِغَفْلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ}

<<وما أنتم معجزين>>، وبعد دخول الباء يصير المعنى: {وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ}

ويمكن أن نعيد ترتيب هذه المواضع وتصنيفها حسب الجمل الواردة فيها؛ إذ حسن التقسيم قد يقرب المفهوم ويوضح طريق الكشف عن مكامن وأسرار التراكيب. ويمكن هنا أن نتطلّع على تقسيمات البلاغيّين للجمل، وهو تقسيمها إلى خبر وإنشاء. فبالرجوع إلى المواضع السّالفة الذكر نجد أنّ الخبريّة منها كالآتي: {لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ}، {لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ}، {وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ}، {لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا}، {وَمَا رَبُّكَ بِغَفْلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ}، {وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ}.

والإنشائيّة كالآتي:

¹ - نصبت كلمة (وكيلا) باعتبار أنّ "ما" عاملة عمل ليس عند الحجازيّين، فهي خبر منصوب بـ"ما". وأما عند التّميميّين فهي مهملة، أي أنّ كلمة وكيل تكون خبرا مرفوعا.

{قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ}، {أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ}.

نعم، قد اكتفينا بذكر الجمل الواردة في السورة فحسب، ولكن الدراسات القرآنية التي استقرت مواضع الباء التي قيل عنها أنها زائدة في خبر "ما" و"ليس" الصريح غير المؤول أكدت على أن أغلب ما جاء منها في الجمل الخبرية دخلته هذه الباء، وأما الإنشائية فقد اطرّد دخول الباء على خبرها المنفي بـ"ليس" ولم يتخلّف ذلك في أيّ موضع من الكتاب المبين¹. ثم لوحظ أمرٌ آخر بالنسبة للجمل الإنشائية المنفي خبرها بـ"ليس" زيادة على اطراد دخول الباء على الخبر وهو انتقاض النفي فيها جميعاً، فلم يبق نفي ولا تأكيد نفي، بل صار إثباتاً مؤكّداً². ويحضر هنا سؤال وهو من أين حصل تأكيد الإثبات؟ وهذا محلّ خلاف بين بعض الباحثين، فحسب رأي عائشة بنت الشاطئ أن ذلك من عمل الباء الناقضة للنفي في حالة الاستفهام، فهي عندها (للتقرير والإثبات لا لمعنى آخر)³ غير أن هذا الذي قالته بنت الشاطئ لم يرتضه محمّد حماسة عبد اللطيف، فالتّفي عنده لم يزلّ بالباء وإتّما بدخول الاستفهام؛ لأنّ نقض النفي ليس من وظيفة الباء وحدها، بل من تركيب أداة النفي مع الاستفهام، والتركيب - كما هو معلوم - جمع وضمّ لمعاني مكوّناته، أو هو تفاعل للمعاني. وبواسطته تمّ الجمع في الآيات السابقة بين معنى الاستفهام ومعنى النفي فحدث منهما معنى جديد أقوى وأكد من الإثبات المجرد⁴. ويبدو لي أنّ محمّد حماسة عبد اللطيف قد وفق فيما ذهب إليه من عدم تأثير الباء في زوال النفي وتقرّر الإثبات.

ومّا تجدر الإشارة إليه أنّ عائشة بنت الشاطئ ممّن يرى عدم زيادة الباء، فقد قالت: (وإذ كشف حرف الباء عن سرّه في البيان الأعلى، يبدو القول بزيادته ممّا يجفوه حسّ العربيّة المرهف)⁵ وإذا لم يكن حرف الباء زائداً في خبر ليس المفرد الصريح فما معناه عند من يقول بهذا؟ ترى هذه الباحثة أن يظلّ حرف الباء على أصيل معناه في الإلصاق⁶.

¹ - ينظر: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، الإعجاز البيانيّ ومسائل ابن الأرق دراسة قرآنية لغوية وبيانيّة، ط3، دار المعارف، القاهرة-مصر، 1984م، ص188.

² - ينظر: نفسه، ص188.

³ - نفسه، ص189.

⁴ - بناء الجملة العربيّة، ص294.

⁵ - الإعجاز البيانيّ، ص190.

⁶ - نفسه، ص191.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وأما بالنسبة للاعتبار الثاني، وهو ملاحظة تبعية البنية للوظيفة، فسنراعي فيه خصوصية التركيب، لأنّ الاتجاه الوظيفي يربط بين النظام اللغوي وكيفية توظيفه لأداء المعاني، ويتضمن ذلك وجود عدّة خيارات بين يدي المتكلم، ومن الضروري أن لا تكون هذه الخيارات مترادفة؛ إذ كلّ واحد منها يركّز على جانب محدّد. ولا شكّ أنّ ذلك كلّه مستمدّ من طرائق المجتمع في التعبير عن انتقائه للأسلوب التخاطبي، ومن المهمّ أن نعلم أيضا أنّ النظام اللغوي يلبي الحاجات التعبيرية التي يقصدها المتكلم لكن في صورتها التركيبية، بمعنى أنّ تضافر العناصر هو المعبر عن المقصود، فلا قيمة لأيّ عنصر خارج النظام النحوي.

ولكن لا يوجد أيّ مانع أن ننظر في وظيفة تلك العناصر المتضافرة في حال كونها جزءا تركيبيا؛ لأنّها هي الأصل الذي يفصح عن قصد المتكلم أو يكشف حال المخاطب. وأوّل ما لفت انتباهي في تراكيب المواضع التي مثلت بها لدخول الباء على الخبر، هو تكرّر النفي بـ "ليس"، باستثناء موضع واحد جاء فيه الخبر منفيّا بـ "ما" العاملة عمل ليس عند الحجازيين، أو التميميّة المهملة. وهذا يدلّ على وجود تغييرٍ ما في التركيب الذي دخله النفي بـ "ما" ويدلّ من جهة أخرى على وجود ثبات واشتراك في جزء من المعنى الوظيفي بالنسبة للمواضع الأخرى التي تمّ فيها النفي بـ "ليس"، ويبعد أن يكون ذلك من أجل التنويع في استخدام الأدوات.

وبعد ذلك يبقى لكلّ تركيب معناه الخاصّ، ويكون للباء حينئذ وظيفة خاصّة تابعة له؛ فحين يقول الله - جلّ جلاله-: {وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ} فموضوع الكلام مناقشة أمر البعث بعد الموت والمثول للمحاكمة والحساب بين يدي الله تعالى، أمّا حين يقول الله -تعالى- مثلا: {قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ} فموضوع آخر، وهكذا نجد الباء في قوله تعالى: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ}، تعطي معنى مغايرا لقوله تعالى: {لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ}... وهلمّ جرّا. نعم، نحن لا ننكر اشتراكها في المعنى من كلّ وجه، ولكننا نرى أنّ لها خصوصيّة ما ولو من وجه واحد، وتلك الخصوصية ناشئة من المعنى المعجمي لكلمات <<الحقّ>>، <<أعلم>>، <<الشّاكرين>>، <<وكيل>>، أو من الصيغة الصرفيّة ولواحقها... فلا أعتقد أنّ هناك من يناكد في كون دخول الباء على نكرة ليس كدخولها على معرفة، فانظر إلى قولك: {ليس بحقّ} و {ليس بالحقّ} كيف ينقلب إليك البصر وقد علمت أنّ الحرف - كما تقرّر في علم النحو - ما دلّ على معنى في غيره؟ وقرّبا من هذا المعنى قول الفراء: (يضاف الشّيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه؛ كما اختلف الحقّ واليقين، والدار والآخرة، واليوم والخميس. فإذا اتّفقا لفظا لم تقل العرب: هذا حقّ الحقّ،

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ولا يقين اليقين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أهما يختلفان في المعنى.¹ فكذلك ما ها هنا من اختلاف الألفاظ التي دخلت الباء عليها لتدلّ على معانيها حال التركيب.

وقد يقال إنّ المعاني الوظيفية ما يفهم من التراكيب فما دخل المعنى المعجمي هنا؟ ونحن نقول: المعاني الوظيفية التي تفهم من التراكيب هي معاني الإعراب فحسب وهذا ذكرناه في الاعتبار الأول. ثمّ إنّ لا يمكن أن تنفصل المعاني المعجمية عن المعاني الوظيفية إلّا في الكلام المصنوع للتفهيم. ونقول أيضا: المعنى الوظيفي ليس متعلّقا بالمعنى المعجمي وحده بل بالصيغة أيضا؛ فبان من هذا أنّ هناك خصوصية ما لكلّ باء من الباءات وإن أبا النظام النحويّ إلّا جعلها زائدة للتأكيد.

لقد أشرنا إلى ضرورة وجود فرق بين النفي بـ"ما" والنفي بـ"ليس"، وذلك إيمانا منا أنّ من حكمة اللغة أنّها لا تسوّي بين المختلفين ولا تخالف بين المتساويين، وأوّل الفروق البارزة بينهما أنّ "ليس" فعل، و"ما" حرف. وهناك فروق أخرى بينهما ذكرها فاضل صالح السامرائي في معاني النحو حيث قال: (إنّ الذي يبدو لي أنّ "ما" أقوى في النفي من ليس...) ² ثمّ شرع يذكر الأمور التي رآها تدلّ على تلك القوّة، وأنا سأكتفي بأوضحها دلالة وهو قوله: (إنّ الجمل التي تحتاج إلى توكيد كثير استعملها القرآن منفية بـ"ما"، ولم يرد مثل هذا التعبير في القرآن منفية بـ"ليس" وهذا من أهمّ المواطن التي تحتاج إلى التوكيد لأنّه في نفي الشكّ). ³ معنى هذا أنّنا إذا سلّمنا بهذا الضابط وهو كون النفي بـ"ما" أقوى منه بـ"ليس" فإنّنا سنبحث عن الفرق بين قوله تعالى: {لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ}، و{وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ}. والذي يجليّ الفرق بينهما، ويؤكد أو ينفي صحّة ذلك الضابط هو السياق الذي ورد فيه كلّ من التّركيبين.

فقد ورد قوله تعالى: {لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ} في سياق بيان وظيفة النبيّ -صلى الله عليه وسلّم- وهي البشارة والنّذارة، وليس إحصاء أعمالهم ومحاسبتهم عليها، أو منعهم من التّكذيب وإجبارهم على التّوحيد.⁴

¹ - الفراء، معاني القرآن، 1/330، 331.

² - معاني النحو، ص 230

³ - نفسه، ص 231.

⁴ - ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، 7/315. تفسير البحر المحيط، 4/156.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

بينما ورد قوله تعالى: {وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ} في سياق تسليية النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودفع تهمته التقصير في التبليغ عنه¹، فلما اختلف سياق الآيتين دلّ ذلك على أنّ لكلّ بنية منهما تعبيراً خاصاً عن معنى أو غرض معيّن.

إلا أنّ اعتماد أكثر المفسّرين على أنّ المعنى الوظيفيّ هو الذي ينتج من نظم المفردات واجتماعها للتعبير عن قصد المتكلّم، قد صرفهم عن ملاحظة التّغيير الذي طرأ على البنيتين، وذلك باستعمال عنصرين غير متطابقين في كلّ بنية، وهذا العنصران هما أداتا النّفي، والضّميران المتصلان بحرف الجرّ على (عَلَيْكُمْ)، (عَلَيْهِمْ) فدلّ كلّ ذلك على اختلاف المقام باختلاف علاقة المتكلّم بالمخاطب؛ إذ خطاب الرّب جلّ جلاله لنبيّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ليس كأمره بتوجيه الخطاب لمن كذب به وصدّ عنه، فشتان بين بنيتين وظيفيتين إحداهما موجّهة للرّسول والأخرى منقولة إلى المرسل.

والخلاصة أنّ زيادة الباء للتوكيد أمرٌ لا نقاش فيه باعتبار الفرق بين بنيتين تختلفان بزيادة الباء وحذفها منها، وتلك وظيفة الباء فيما دخلت عليه منهما، وأمّا من حيث البنية النّصيّة للآية أو الآيات أو حتّى باعتبار السّورة فالأمر مختلف، لأنّنا لاحظنا أنّ الاكتفاء بوظيفة التّأكيد هو تجريد لتلك التراكيب من بعض الوظائف؛ إذ يظهر في بعض الأحيان أنّ جزءاً ما في التّركيب قد لا يرتبط بخصوص جملته النّحويّة وإنّما ببنية الآية أو الآيات.

كما توصّلنا إلى إيضاح الفرق بين أدوات النّفي بالاعتماد على اختلاف قوّة التوكيد، حيث وجدنا أنّ النّفي بـ"ما" أكد من النّفي بـ"ليس"، أي أنّ للتوكيد وظيفة أخرى غير تقوية المعنى وهي التّمييز بين الأدوات؛ فالتّعبير بـ"ما" دليل على أنّ الموقف اللّغويّ مفتقرٌ إلى مزيد تأكيد مقارنة بـ"ليس" ودخول الباء على خبرها مؤذنة أيضاً بمثل تلك الزيادة-أي لتمام التّأكيد-.

ثمّ إنّ الاكتفاء بالمعنى الظاهر الناتج من التّظام دون تعرّض لدور العناصر الإضافيّة مخرج لبنية الجملة من كونها وظيفيّة إلى كونها تجريدية، أو من كونها بنية حملية إلى كونها بنية وظيفيّة². وهذا ما أهمله أغلب المفسّرين.

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 427/7.

² - ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، ط1، دار الثقافة، الدّار البيضاء، المغرب، 1985م، ص71.

2. زيادة "من":

من استعمالات "من" أنّها تأتي زائدة وذلك لوظيفة التوكيد، ولكنها أحيانا تأتي لذات الوظيفة من باب التأسيس لمعنى جديد، ومنها ما جاءت زائدة لإصلاح التركيب، ذلك ما وجدته من خلال تتبع تراكيب هذه السورة الكريمة؛ فمما وردت فيه زائدة مؤكدة قوله تعالى: {وَمَا تُؤْيِيهِمْ مِّنْ ءَايَةٍ} [الأنعام: 4] قال الطاهر بن عاشور - رحمه الله -: أنّ وظيفتها في هذا الموضع هو تأكيد النفي، والغرض الذي من أجله زيد في بنية النظام النحويّ هو إفادة معنى وظيفيّ من نوع خاصّ وهو إدخال جميع الآيات الممكنة حالا واستقبالا¹؛ أي أنّها أضيفت من أجل استغراق جميع أفراد الجنس. وأكد أبو حيّان - رحمه الله - على ضرورة التنبّه للبنية الناتجة من دخول الجارّ الزائد (من) والمجرور بها (آية) فوضّح معنى الزيادة فيها، وهي الحفاظ على عناصر النظام؛ لأنّ وظيفة الفاعل لها علامة إعراب مخصوصة، بمعنى آخر أنّ الزيادة لا تقطع الصلة بين العامل والمعمول، وفي هذه البنية لم يغيّر الحرف الزائد الدلالة الأصليّة، بدليل أنّ (آية) ظلّت محتفظة بوظيفة الفاعل²، لكن تغيّر العلامة الإعرابية من الفتحة إلى الكسرة، لم يكسر العلاقة بين البنية التجريدية: (فعل + فاعل) بل أضاف إليها معنى هو المتولّد من البنية الوظيفية.

ويبدو أنّ البنية الجديدة: ما + فعل + من + اسم نكرة. يمكن أن تتفرّع بحسب الاسم المجرور إلى:

ما + فعل + من + اسم نكرة للنفي العام. (1)

ما + فعل + من + اسم نكرة للنفي غير العام. (2)

ففي الحالة (1) وظيفة (من) هي تأكيد الاستغراق. وفي الحالة (2) تكون وظيفتها هي الدلالة على الاستغراق. والفرق بينهما حسب ما قرّره أبو حيّان يرجع إلى الاستقراء، وفي ظلّه تمّ التفريق بين ما يستعمل لوظيفة واحدة وما تعدّد حالاته، وبهذا يمكن التفريق بين التكرات التي لها استعمال خاصّ، والتكرات المتعدّدة الاستخدام³. فالحالة الثانية تمثيل لبنية تركيبية تتيح للمتكلّم التعبير عن ثلاثة أغراض ممكنة وهي: الاستغراق (مثل الآية السابقة) ونفي الوحدة ونفي الكمال. بينما الحالة الأولى دالة على معنى زائد عن مجرّد النفي؛ لأنّه يمكن أن يفهم الاستغراق من

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 134/7.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 78/4.

³ - ينظر: نفسه، 79/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

دون إضافة (من) نحو: "ما في الدار من أحد." فلو جيء بلفظ مستعمل في الاستغراق ونفي الوحدة أو الكمال ككلمة (رجل) مع حذف (من) لم يكن نفي الاستغراق في هذه الحالة ممكناً إلا بتغيير حرف النفي وإدخال (لا) مكانه مع فتح كلمة (رجل) نحو: (لا رجل في الدار)¹، وبهذا تكون إضافة (من) في التركيب السابق عنصراً أساسياً في المعنى الوظيفي الذي هو نفي الاستغراق.

فتفريق النحاة بين هذه التراكيب هو في الحقيقة بيان للصّور التعبيرية، أو بعبارة أخرى هو تصريح منهم بتمام الوعي بالدور الوظيفي في التحليل النحوي؛ إذ الجمل عندهم أحداث لغوية كما مرّ في بداية هذه الدراسة. ومن هذا المنطلق تتجه أنظارهم في الجملة باعتبارها مسلكاً تعبيرياً حياً.

والآية السابقة -حسب ما تذكره بعض كتب التفسير كالتهذيب والتنبير- قد جاءت لتأكيد النفي، والقصد بالتأكيد هو عموم وشمول كلّ الآيات الدالة على صدق نبوته ودعوته صلّى الله عليه وسلّم. ولكن ابن عطية -رحمه الله- عدّها ممّا يفيد الاستغراق دون أن يذكر التوكيد²، وهذا يدلّ على أنّ لفظ (آية) عنده ممّا يجوز فيه الاستغراق ونفي الوحدة.

ولكن بالنظر إلى القانون التركيبي السابق والذي ينصّ على مراعاة طبيعة التنكير قد لا نتمكن من الوصول إلى التأكيد الذي فهمه الطاهر ابن عاشور -رحمه الله- خاصّة إذا علمنا أنّ (من) الثانية جاءت للتبعية وللخروج من هذا الإشكال يحاول المعربون تقديم بعض الحلول، وأهمّها من منظور البحث هو مراعاة ما يمكن أن نطلق عليه: (مبدأ التفاعل الوظيفي) بين الكلمات، وهذا المبدأ أصيل في النحو العربي، وتنبّه له الألوسي حين أراد الموازنة بين كون (من) الأولى للاستغراق أو التأكيد والثانية للتبعية قد ينتج عنه تعارض وظيفي، بحيث لا يصحّ أن يندرج العام في الخاصّ أو الأكثر في الأقل. وهذا الاعتراض الذي تقدّم به الألوسي لم يكن قائماً بنفسه هو إمّا نقله عن ابن الحاجب الذي يرى أنّ (من) الثانية للتبيين حتّى لا يقع في المحذور الذي ذكرناه³.

¹ - ينظر: معاني النحو، 332/1.

² - تفسير المحرّر الوجيز، 314/7.

³ - روح المعاني، 91/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ويُتضح من هذا أنّ الاستغراق في الأولى يقتضي أنّه يشمل جميع الآيات فلا يصحّ أن يكون بعضاً؛ فقد ربط بين المعنى الوظيفيّ الذي تؤدّيه كلّ كلمة، وكان من الطبيعيّ أن يحقّق ذلك الرّبط المعنى التّواصلّي، فلمّا انقطع بأداء (من) الثانية لوظيفة لا تنسجم مع الأولى، صرفها إلى وظيفة ثانية تضمن التّآخي بين الألفاظ والتّآلف بين المعاني، غير أنّ إهمال ابن الحاجب لوظيفة عنصر آخر هو الذي كان سبباً في ذلك التّنافر الوظيفيّ، وهو أنّه تجاهل دور الفعل في تلك البنية، وكان المقصود بالآية المستغرقة الآية المتّصفة بالإنيان لا كلّ الآيات، وبهذا تتآلف الوظائف وتتآخي من غير إقصاء لأيّ عنصر في البنية¹.

وكأنّ التّأكيد الذي ذكره ابن عاشور مستفاد من الصّفة المشتقّة من الفعل لا من طبيعة اللفظ الذي دخل على (من)، ويظهر ذلك في إعراب (من) الثانية ومجورها، على أنّهما متعلّقان بصفة محذوفة². وتقدير هذه الصّفة بحسب السّياق: وما تأتيهم من آية آتية من آيات ربّهم. ومعلوم أنّ التّقدير يكون في المعنى لا في اللفظ، وبهذا يظهر أنّ ما ذهب إليه ابن عاشور من التّأكيد صحيح من هذه النّاحية لا إشكال فيه.

ومّا جاءت فيه (من) غير زائدة قوله تعالى: {أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ} [الأنعام: 6] قال أبو حيّان -رحمه الله-: (من الأولى لا ابتداء الغاية، ومن الثانية للتّبعيض، والمفرد بعدها واقع موقع الجمع)³، أي أنّ التّبعيض يكون باعتبار معنى القرن وهم أهله. وعن المعنى الذي جاءت من أجله من الأولى قال الطّاهر بن عاشور -رحمه الله-: (و {من} في قوله: {مِنْ قَبْلِهِمْ} ابتدائية لتأكيد القبليّة)⁴ وذلك لتقدّم القرون بدلالة كلمة قبل، فالتّأكيد جاء من ضمنية من الابتدائية إليها. وبمنظرة وظيفيّة نقول: التّأكيد ناشئ من تفاعل وظائف العناصر التركيبية أي بين معانيها. وما جاءت فيه زائدة لإصلاح التّركيب قوله تعالى: {أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ} [الأنعام: 6] قال الطّاهر بن عاشور -رحمه الله-: (وأما {مِنْ} في قوله: {مِنْ قَرْنٍ} فزائدة لمميّز {كَمْ} الخبريّة لوقوع الفصل

¹ - روح المعاني، 91/7.

² - ينظر: التّفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 108/7.

³ - تفسير البحر المحيط، 80/4. وينظر أيضاً الدّر المصون، 535/4.

⁴ - تفسير التحرير والتّنوير، 137/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

بينها وبين مميّزها فإنّ ذلك يوجب جرّه بـ من.¹ وهذه الأخيرة موضعها في الوظيفة التركيبية وإثما أقحمتها هنا مناسبة استعمالاتها في سورة الأنعام، أو بتعبير آخر لحصر استعمالاتها في السّورة.

ومّا زيدت فيه <<مِنْ>> باتّفاق في سورة الأنعام قوله تعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ} [الأنعام: 38]

وقوله: {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 52]

وقوله: {وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 69]

وقوله: {قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ} [الأنعام: 148] وقوله: {وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 148]

وقوله: {وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا} [الأنعام: 59]

وقوله: {إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 91]

وننبّه هنا إلى أنّ هذه المواضع تمثيل واضح لأهمية الموقع في تبين الحالة الإعرابية من رفع ونصب وإن كانت في جميع الأشكال مجرورة في اللفظ، ومعلوم أنّ للرفع علامة مشتركة بين عدّة حالات شأنها في ذلك شأن النصب والجرّ، وما تقدّم بين أيدينا فيه تفصيل لهذا يمكن أن نجمله فيما يلي:

المواضع الأربعة الأولى كلّها قد شغل الاسم المجرور فيها وظيفة المبتدأ، بينما في الموضع الخامس قد شغل وظيفة الفاعل، وأمّا الموضعان الأخيران فقد وقع في محلّ نصب مفعول به. والمرخص لذلك أولاً هو المعنى بسبب الموقع الذي احتله اللفظ.

3. زيادة اللام:

كما في قوله تعالى: {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ} [الأنعام: 33] قالوا اللام في {لَيَحْزُنُكَ} زائدة²، ومن وظائف هذه اللام: كسر همزة³ <<إِنَّ>>، وتوكيد معنى الفعل.

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 137/7. وقال أبو البقاء بجواز زيادة <<مِنْ>> في <<مِنْ قُرْنٍ>> باعتبار <<كَمْ>> ظرفاً أو مصدراً و <<مِنْ قُرْنٍ>>

مفعول <<أهلكتنا>>، ومنعه أبو حيان. ينظر: تفسير البحر المحيط، 80/4.

² - ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ص 298.

³ - نفسه، ص 298.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وذكر علماء النحو زيادة حروف أخرى، ولم يرد منها شيء في سورة الأنعام. والوظيفة المشتركة بين هذه المواضع التي زيدت فيها "من" أو "الباء" هي التأكيد، وهذا لا ينفي كونها تأتي للتأسيس كما لا حظنا خلال العرض.

المطلب الرابع: ظاهرة الإضمار ودورها الوظيفي.

أولاً- دور الضمير في الانسجام الدلالي.

الإضمار من وسائل الاختصار في الكلام، وهو يعتمد على فهم السامع ونباهته، يقول السيوطي: (وقد يدلّ عليه [أي على المضمر] السياق فيضمّر ثقة في فهم السامع).¹ ومن القواعد المقررة في مرجع الضمير عوده على أقرب مذكور.²

ومّا واقف هذه القاعدة قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ} [الأنعام: 112]. ولهذا قالوا: آخر المفعول الأول وهو {عَدُوًّا} ليعود الضمير في {يُوجِي بَعْضُهُمْ} عليه لقربه³، وهذا على أحد وجهي الإعراب؛ لأنّه يجوز إعراب {شَيْطَانِ} مفعولاً أولاً⁴. وقال السمين عاد الضمير على {عَدُوًّا} جمعا؛ لأنّه واقع موقع أعداء⁵. فمعاد الضمير على هذين القولين واحد، وكلّ واحد منهما يكمل الآخر في إظهار وجه إعادته؛ أي بتأخير المفعول الأول مع مراعاة معنى الجمع في كلمة {عَدُوًّا}.

ويبدو أنّ القول بإعادة الترتيب أقرب إلى الموقعية منه إلى السياق، ولهذا نرى أنّ اعتماد قرينة السياق في هذا التركيب يتم ما بين معنى الفعل {يُوجِي} وفاعله {بَعْضُهُمْ}، ولعلّ المفسرين قد فهموا هذه العلاقة حين أولوا صيغة الإفراد بمعنى الجمع؛ إذ لا تستقيم العلاقة بين عنصري الإسناد الفعلي في هذه الحالة إلّا في ضوء دلالة {عَدُوًّا} على الجمع كي تتناسب معنى التبعية الذي دلّ عليه موقع الفاعل.

¹ - جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنية، طبعة الأوقاف السعودية، 1426هـ، 1268/4.

² - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 39/4.

³ - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 25/4. الإتقان في علوم القرآن، 1271/4.

⁴ - ينظر: الدّر المصون، 115/5.

⁵ - ينظر: نفسه، 116/5.

وتبدو هذه الطريقة في لمح المناسبة الدلالية بين عناصر التركيب أكثر وضوحا في قوله تعالى: {أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ} [الأنعام: 99] فقد سبق هذه الجملة الطلبية جملة خبرية {وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ} [الأنعام: 99] فصلح الضمير في {يَنْعِهِ} أن يعود من حيث التركيب على ((النبات)) وعلى ((الثمر))؛ ولكن العلاقة المعجمية بين ((الينع)) وهذين المرجعين تكشف لنا عن المناسبة بين الينع والثمر، وعن المفارقة بين الينع والنبات¹. وبهذا يتولّى السياق مهمة إعادة الضمير في ظلّ موافقة القاعدة السابقة.

وتنبّه المعربون والمفسّرون إلى أنّ الضمير لا يعود دوماً إلى أقرب مذكور، والذي اقتضى ذلك هو دلالة السياق؛ فقد يكون الشّيء المحذّث عنه بعيدا ولكنّه مقصود بالحديث فمن هذه الحيثية يصحّ أن يكون مرجعا للضمير. ولهذا اختلف المفسّرون في قوله تعالى: {أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ} [الأنعام: 145] فقالوا: إنّ الضمير في {فَإِنَّهُ} صالح لأن يعود على المضاف والمضاف إليه². وهذا - كما هو واضح - راجع إلى السياق، وبالتحديد إلى الإضافة، فكلا طرفيهما محتمل لعودة الضمير عليه، بخلاف ما لو تعيّن كما في قوله تعالى: {وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ} [النحل: 114] حيث أعاد الضمير في قوله: {إِيَّاهُ} إلى اسم الجلالة المضاف إليه³. أمّا في الآية المتقدمة فبقي محتملا. قال ابن حزم: (والضمير في لغة العرب راجع إلى أقرب مذكور، وأقرب مذكور إلى الضمير الذي في {فَإِنَّهُ} هو الخنزير لا اللحم، فالخنزير كلّ بالنص رجس، والرجس كلّ خبيث محرّم)⁴ فحكم على اللحم بالحرمة لكونه جزءا من الخنزير.

ومن هنا نجد نظرتين متقابلتين إلى التركيب؛ إحداهما تركّز على السياق، والأخرى على القاعدة، فمن نظر إلى الأصل الأول رجّح عودته على الخنزير؛ لقربه⁵. واكتفى في الحكم على غير لحم الخنزير كشحمه وعظمه وجلده

¹ - ينظر: البيان في روائع القرآن، ص215.

² - ينظر: الإتقان في علوم القرآن، 4/1271.

³ - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 4/39.

⁴ - أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م، 94/7.

⁵ - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 4/39.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وشعره وسنّه والأثنى منه ولبنها بالحرمة دون الحاجة إلى نصّ آخر أو قياس¹. وزاد بعضهم قرينة أخرى وهو كون اللحم موجودا في الخنزير فلاجل هذا كله عاد الضمير على المضاف إليه دون المضاف².

ومن راعى السياق وهم الجمهور قال بأن أصل عود الضمير على المضاف؛ لأنّه المحدث عنه، نحو: ((رَأَيْتُ غُلَامَ زَيْدٍ فَأَكْرَمْتُهُ)) فالضمير في ((أَكْرَمْتُهُ)) للغلام³. وكذلك هو بالنسبة للآية. إلّا أنّ للآية سياقاً آخر وهو كلمة ((الأكل)) ويبدو أنّه مرجح قويّ لجعل الضمير راجعاً إلى المضاف وهو اللحم؛ إذ هو المقصود الأول لكونه مأكولاً، فما يتّجه إليه الفكر أولاً بحسب سياق الآية في نظرنا هو اللحم وليس الخنزير، ولعلّ هذا هو مستند جمهور المفسّرين في هذه الآية.

ومن أقسام ضمير الغيبة عند النّحاة أن يعود على مذكور سابق بالمطابقة، وأن يعود على مذكور في سياق الكلام مؤخّر في اللفظ مقدّم في النّية، وأن يدلّ اللفظ على صاحب الضمير بالتّضمّن، ومن أمثلة هذا الأخير قوله تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ} [الأنعام: 121] الضمير في {عَلَيْهِ} عائد على الأكل بدلالة تأكلوا⁴ ومن القواعد المقرّرة في باب الإضمار أيضاً إذا اجتمعت الضّمائر فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى⁵. ومن قواعدهم أيضاً إذا عطف بـ ((أو)) وجب إفراد الضمير، وإذا عطف بالواو وجب تشنيته⁶.

ومما يمكن أن تثار حوله الردود وتتنوّع فيه الآراء، بسبب طريقة تأليفه قوله تعالى: {أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ مَّكَّنْهُمْ فِي الْآرْضِ مَا لَمْ نُمْكِنْ لَهُمْ} [الأنعام: 6] وردت في هذه الآية الكريمة ضمائر كثيرة منها الضمير في {يَرَوْا} وفي {قَبْلِهِمْ} وفي {مَّكَّنْهُمْ}.

¹ - ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، 94/7.

² - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 39/4.

³ - ينظر: نفسه، 39/4.

⁴ - ينظر: نفسه، 26/4.

⁵ - نفسه، 35/4.

⁶ - ينظر: نفسه، 41/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

فذهب كثير من المفسرين إلى أنّ هذه الضمائر عائدة على المستهزئين المكذّبين دعوة النبي صلى الله عليه وسلم¹، واختلفوا في ضمير {لَكُمْ} بين قائل إنّها للمؤمنين وقائل إنّها لجميع المعاصرين لهم². وقائل إنّها خاصة بالمكذّبين المستهزئين³. قال السمين: (والخطاب في {لَكُمْ} راجع إليهم أيضا [أي المستهزئين] فيكون على هذا التفاتا فائدته التعريض بقلة تمكّن هؤلاء ونقص أحوالهم عن حال أولئك ومع تمكينهم وكثرتهم فقد حلّ بهم الهلاك فكيف وأنتم أقلّ منهم تمكينا وعددا؟)⁴ ومحلّ السياق من هذا أنّه جرى ذكر المستهزئين في الآية السابقة، ونزلت هذه الآية التي ورد فيها الضمير منزلة البيان لها⁵. قال الألوسي في عودة ضمير {لَكُمْ}: (والخطاب للكفرة، وقيل لجميع الناس. وقيل للمؤمنين. والظاهر الأول، والالتفات لما في مواجهتهم بضعف حالهم من التبكيت مالا يخفى. وقيل: ليتضح مرجع الضميرين ولا يشتبه من أول الأمر، وهي نكتة في الالتفات لم يعرج عليها أهل المعاني.)⁶ بينما فسّر بعضهم الالتفات بكونه موجّها للكافرين معتبرا حال من وجّه لهم الخطاب آنذا؛ (لأنّهم الممكنون في الأرض وقت نزول الآية وليس للمسلمين يومئذ تمكين.)⁷ وبهذا المنطق تجلّى دور السياق في تخصيص الضمير وتحديد مرجعه.

ويمكننا أن نقول عند هذه النقطة أنّنا قد توصلنا إلى أنّ السياق يعدّ بحق قرينة على نشوء علاقات منطقية بين المعاني، وأنّ دراسة علمائنا لمرجع الضمير هي في الواقع جزء من مكاشفة هذه القرينة، والتي في ضوئها يمكن الوصول إلى معانٍ في صورة أحكام عملية كالحكم على أجزاء بعض الحيوانات الحية بالطهارة والتجاسة كالخنزير وغيره، كما كان لتنويع الضمائر بين الغيبة والخطاب دور مهمّ في إبراز المعاني التواصلية

وقد أكثر النحاة والمعربون من سبر الأوجه الممكنة لتعلّق الضمير في القرآن الكريم؛ لاحتمال ظاهر التركيب لذلك من جهة، وسعيا لتعليل القواعد النحوية من جهة أخرى. وسأنتبّع هنا بعض المواضع التي تدلّ بوضوح على تأثر معنى التركيب بالعائد.

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 80/4. روح المعاني، 94/7. والدّر المصون، 538/4.

² - ينظر المحرّر الوجيز، 316/7. وتفسير البحر المحيط، 80/4.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 80/4. والدّر المصون، 538/4.

⁴ - الدّر المصون، 538/4. تفسير البحر المحيط، 80/4.

⁵ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 136/7.

⁶ - روح المعاني، 95/7.

⁷ - تفسير التحرير والتنوير، 138/7.

ثانياً- أثر العائد في تعدد المعنى.

1- عودة الضمير.

فعندما نقرأ قول الله تعالى: {وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئُ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} [الأنعام: 10] سنتردد في عود ضمير {مِنْهُمْ} هل هو للسّاحرين، أم للرّسل؟ وينتج عن ذلك وجهان في تعلّق الجارّ والمجرور {مِنْهُمْ}؛ فإن تعلّقاً بـ {سَخِرُوا} فالهاء عائدة على الرّسل¹؛ لأنّه لا يمكن أن تتعلّق بالسّاحرين بسبب أنّ ذلك يؤدّي إلى أنّ سخريّتهم كانت من أنفسهم، وليس الأمر كذلك، بل إنّهم قد سخروا حقّاً من الرّسل عليهم السّلام.

والوجه الثاني أن يتعلّق بالحال من فاعل {سَخِرُوا} وهو واو الجماعة، وعلى هذا يكون الضمير عائداً على السّاحرين. والوجه الثاني نُقل إلينا جوازه عن أبي البقاء العكبري². ولكنّ أبا حيّان استبعده لأنّه يصير معناه الوظيفي: ((فحاق بالذين سخروا كائنين من المستهزئين))³ وحجّة من استبعد هذا الوجه هي أنّ ما وجد في الكلام دليله فلا حاجة إلى تقدير وظيفة نحوية زائدة من أجله⁴. ولعلّ أبا البقاء قد لاحظ أنّ حرف الجر {مِنْهُمْ} قد أتى لمعنى التّبعيض، ولا يبعد أنّه قد رأى فرقاً بين الاستهزاء والسّخرية، فجعلهم طائفتين: طائفة تسخر في استهزاء وأخرى تسخر في غير استهزاء، وهذا ما يفيدنا تحليل كلامه، وهو ما جعل أبا حيّان ومن وافقه كالسّمين وغيره لا يبدي رضاه بهذا الرّأي.

وما يهّمنا هو أنّ التّرّدّد في عود الضمير يعدّ من الأسباب والوسائل التي من شأنها أن تحدث تنوعاً في الدّلالة وتكثيراً للمعنى الوظيفي. وقد عاين المفسّرون كثيراً من المواضع التي كانت سبباً في تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد. وكيفنا أن نذكر من ذلك اختلافهم في الأحكام العمليّة بسبب خفاء مرجع الضمير في قوله تعالى: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ} [الأنعام: 145] فإنّ قوله تعالى: {أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ} ممّا وقع فيه النزاع بين الفقهاء؛ لأنّ المفسّرين لم تسعفهم قواعد النّحاة في تحديد ما يرجع إليه هذا الضمير.

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 85/4. الدّرّ المصون، 545/4. التفصيل في إعراب آيات التنزيل، 118/7.

² - ينظر: التّبيان في إعراب القرآن، ص 281.

³ - تفسير البحر المحيط، 85/4.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 85/4. الدّرّ المصون، 545/4.

2-الإظهار في موضع الإضمار.

ومن الأساليب التعبيرية الملحوظ فيها معنى وظيفيًا خاصًا تلك التي استعمل فيها الإظهار في موضع الإضمار، ولا بدّ قبل التمثيل أن نقطع أولًا بكون الإضمار أصلاً. ولقد بحثت في هذه النقطة كثيراً فلم أجد أزيد ممّا ذكره أحد الدارسين لهذه الظاهرة في القرآن الكريم؛ وهو انقسام العلماء فيها إلى فريقين¹: أحدهما يرى أنّ الإضمار هو الأصل، واستدلّ أصحاب هذا الرأي بحال المتكلم، ثمّ شرحوا هذا الدليل بأنّ المتكلم إذا أراد الإخبار عن نفسه أو مخاطبه فإنّه سيبدأ بالضّمير فيقول أنا أو أنت، ونسب ابن فارس هذا القول لبعض أهل العربية².

ورأى فريق آخر من العلماء ومنهم ابن الشجري أنّ الظاهر هو الأصل³؛ لأنّ الضّمير وظيفته الاختصار والإيجاز، وهذا يخالف الأصل من هذه الناحية⁴. ثمّ إنّ المضمّر مبهم فهو مفتقر إلى مفسّر ولا يكون هذا المفسّر إلّا اسماً ظاهراً. فبان بهذا أنّ الظاهر هو الأصل. على أنّه قد يقال إنّ الظاهر إذا أعيد بلفظه لم يعلم منه أنّه هو عين الأوّل فوقع اللبس من هذه الناحية، ولا يزيل هذا الإبهام والغموض أيضاً سوى الضّمير⁵. فمن وظائف الضّمير أيضاً إزالة اللبس والغموض.

وقد بان من هذا التجاذب بين طرفي النزاع أنّ كلّ فريق ينظر إلى المسألة من زاوية واحدة. وهو أنّ الفريق الأوّل اعتمد ضميري الخطاب والتكلم دليلاً وأهمل ضمائر الغيبة، بينما عكس الفريق الثاني زاوية الرؤية فأهمل ما عند خصمه، ويضاف إلى ذلك أنّ المضمّرات في كلام العرب كثيرة جدّاً، وذكر السهيلي أنّها نحو من ستين⁶، وهذا يؤيد سبب الخلاف الحاصل بين العلماء في أيّهم يصحّ أن يكون أصلاً للآخر، ولعلّ هذا أيضاً ما أشكل على محمّد حماسة عبد اللطيف في تأصيله لبناء الجملة العربية فلم يبيّن البنية الأصلية هل هي بالإضمار أم بالإظهار.

¹ - ينظر: عبد الرزاق حسين أحمد، الإظهار في مقام الإضمار في القرآن الكريم-مفهومه، أغراضه، عناية المفسرين به-ط1، جامعة الملك سعود، الرياض، 2014م، ص44.

² - ينظر: أبو الحسين أحمد بن فارس، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ص201.

³ - ينظر: أمالي ابن الشجري، 291/1.

⁴ - ينظر: الإظهار في مقام الإضمار في القرآن الكريم، ص44.

⁵ - ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله التّبهان، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995م، 474/1.

⁶ - ينظر: نتائج الفكر في النحو، ص171.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

والوسائل العلمية المتاحة غير كافية للحكم لأحد الفريقين على ما تقدّم، ولهذا نؤيّد المذهب الذي اختاره أحد الباحثين وهو الجمع بين الرأيين، ومن القواعد المقرّرة في علم الأصول أنّه لا يصار إلى التّرجيح إلّا إذا تعدّر الجمع¹. وطريقة الجمع هنا هي التي اختارها الرّكشيّ وهي أنّ السّابق الأصل فيه الإظهار، فإذا أعيد ذكره صار الأصل فيه هو الإضمار². وهذا الذي تقرّر من الجمع هو الذي استقرّ عليه بعض التّحويّين كالسّهيليّ فإنّه قال: (فإذا تقدّم في الكلام اسم ظاهر ثمّ أعيد ذكره أو ما المتكلّم بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدّم ذكره)³ وهو الذي فهمه جمهور البلاغيّين والمفسّرين كما تفصح بذلك عباراتهم المتضمّنة لكلمة المقام، لتدلّ دلالة واضحة على أنّ الإضمار في بعض الأحيان يكون هو الأصل، ولذا عبّروا عن هذا العدول بالإظهار في مقام الإضمار.

وفي دراسة حديثة قدّم صاحبها وجهة نظرة تبدو صائبة في الجمع بين القولين، وهي تنطلق من ملاحظة نوع الضّمير، فإن كان دلّلاً على المتكلّم أو المخاطب فالإضمار هو الأصل، أمّا إذا كان دلّلاً على الغيبة فالإظهار في هذه الحالة هو الأصل. وسبب هذا التّفريق أنّ ضميري التّكلّم والخطاب ليس لهما ظاهر يخلفانه عكس ضمير الغيبة فإنّه كناية عن الظّاهر وينزل منزلة النّائب عنه⁴.

وهنا ينبغي ملاحظة دور الوظائف التي تؤدّيها عناصر الكلام، واستغلال أثرها في التّمييز بينها عند العلماء، وهذا ما يظهر جليّاً عند أصحاب الفريق الثّاني فقد اعتمدوا بشكل واضح على الوظيفة التي يؤدّيها كلّ من الضّمير والاسم الظّاهر في الكلام وبنوا عليها رأيهم.

والتّعبير بالمظهر في موضع المضمر ممّا كثر وروده في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: {وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ} [الأنعام: 33] فالتركيب بحسب الأسلوب النّمطيّ: ولكنّهم بآيات الله تعالى يجحدون⁵. وفسر

¹ - ينظر: محمّد بن عليّ الشّوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، تحقيق: أبو حفص سامي بن العربي، ط1، دار الفضيلة، الرّياض، 2000م، ص1126. زكريّا بن غلام قادر الباكستاني، من أصول الفقه على منهج أهل الحديث، ط1، دار الخزانة، 2002م، ص103.

² - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 484/2. الإظهار في مقام الإضمار في القرآن الكريم، ص45.

³ - نتائج الفكر في التّحويّ، ص170.

⁴ - ينظر: الإظهار في مقام الإضمار في القرآن الكريم، ص45.

⁵ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 116/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

علماء البلاغة هذا بيان رسوخ المشركين في الظلم، وما الجحود والإنكار إلا ضرب من ضروبه وشكل من أشكاله¹. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ونظر بعض المحققين في ميزة الإظهار وقيمتها فانتهى إلى أنه يدلّ من جهتين، فمن جهة لفظه يدلّ على الإسهاب وهذه النكتة يستقلّ بها الظاهر، وثانياً من حيث المعنى أي من جهة اشتقاقه²، وتحصيل هذا من الآية الحالية هو التنبيه على علة الجحود وهي الظلم³. ومنه قوله تعالى: {وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا} [الأنعام: 7] قال السمين: (وأوقع الظاهر موقع المضمّر في قوله: {لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا} شهادة عليهم بالكفر)⁴ يريد أن يقول: إنّ الموقع الأصليّ هو للإضمار في هذه الحالة؛ لأنّ القائل معلوم، فيدخل بذلك هذا التعبير ضمن الأساليب العدوليّة التي تقع في إطار البدائل المتاحة للمتكلّم، ولكنها مضبوطة بالأداء الوظيفيّ، ولعلنا لا نبعد النجعة إن قلنا إنّ السمين قد فهم من هذا الأسلوب أنّه جاء لإبراز معنى لا يمكن أدائه بالنمط الأصليّ وهو الإضمار في مثل هذا الموقف، ودليلنا إلى هذا الفهم أنّه علّل العدول مباشرة بالمعنى الذي تضمّنته جملة الصلّة، وهو الشّهادة عليهم بالكفر. وصرّح الطاهر بن عاشور بأنّ المقصود من هذا العدول هو إظهار الدافع إلى هذا التّعنت واللّجاج وهو الكفر، معتبراً أنّ الموصول يؤذن بالتعليل⁵، ولا بدّ أن نفهم أنّ التعليل بالموصول ليس قاعدة مطّردة فقد ذكر في بداية السّورة مثلاً أنّ الموصول ليس للتعليل؛ إذ الجملة عنده خبريّة، والأخبار لا تعلّل⁶.

ويمكننا أن نعدّ استعمال الإظهار في موضع الإضمار ظاهرة مستقلّة؛ إذ بواسطتها نحكم على حجم الجملة، بمعنى أنّه إذا كان الإضمار وظيفته الاختصار والإيجاز فإنّ الإظهار يعدّ مظهرًا من مظاهر امتداد الجملة واستطالتها، ولا شكّ أنّ العربيّة تميل إلى الإيجاز والاختصار، ولا يعدل عن هذه الخاصيّة المهمّة إلاّ لما هو أهمّ منها وهو إرادة المطابقة بين مقصود لا يتمّ الإعراب عنه إلاّ بذكر الاسم الظاهر ليدلّ على معنى لا يتأتّى للضمير أن يعبر عنه. وعرف المفسّرون هذا النوع من الظواهر وأفصحوا عن أسرارها التعبيرية ومراميها التبليغيّة، ويمكن أن نذكر من ذلك قوله تعالى:

¹ - ينظر: الجداول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 133/7. الكشاف، 340/2.

² - أحمد بن المنير، هامش تفسير الكشاف. 339، 340/2.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 116/4.

⁴ - الدّر المصون، 544/4.

⁵ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 142/7.

⁶ - ينظر: نفسه، 126/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

{وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ} [الأنعام: 58] حيث قيّد المسند {أَعْلَمُ} بجارّ ومجرور ظاهر، قال الطاهر بن عاشور: (والتعبير بـ{الظَّالِمِينَ} إظهار في مقام ضمير الخطاب لإشعارهم بأنهم ظالمون في شركهم...) ¹ وهكذا يتحدّد لنا أيضا ذكر اسم الرب بلفظه دون إضمار اسمه تعالى كما هو واضح في قوله عزّ من قائل: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1] ليوافق دلالة {ثُمَّ} في الاستبعاد، ومن هنا رأى الألوسي أنّ وضع الرب موضع ضميره تعالى جاء من أجل تأكيد أمر الاستبعاد ².

ودلّ استعمال الظاهر في مقام الإضمار في موضع آخر على علّة صدور الفعل دون أن يترتب على ذلك زيادة وظيفة نحويّة (المفعول لأجله) ومن ذلك ما أتى في قوله تعالى: {وَلَوْ نَرَأُنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا} [الأنعام: 7] قد يقال هنا لماذا صدر هذا القول من الكفار؟ فالجواب كما قال الطاهر بن عاشور مضمّن في مادّة الفاعل أو المسند إليه الفعل، بمعنى أنّ ترك الإضمار هنا كان من أجل إظهار الدافع الذي ألجأهم إلى العنت في القول هو الكفر ³. ويمكن أن يكون الغرض هو التنصيص على طائفة معروفة بالكفر، وهو كما قال الألوسي أحد المقاصد الجائزة في هذا التعبير ⁴. ومن المهمّ أن نبّه هنا إلى أنّ الألوسي لا يتفق رأيه مع رأي الطاهر بن عاشور في السبب الذي من أجله حدثت ظاهرة الاستبدال بين الظاهر والمضمر؛ لأنّ يرى أنّ الغاية من ذلك هي وصفهم بما في حيز الصلّة فحسب ⁵، دون أن يتعرّض لأيّ علّة أو سبب.

ونستنتج من هذا أنّه قد صار من الضّروريّ عند بعض المفسّرين كالطاهر بن عاشور أن يعدّ هذه الظاهرة ضمن أقسام التعليل؛ فعلة الشّرك عنده الظلم، وكذلك علّة التّعنت وغمط الحقّ هي الكفر، وكلّ ما هذا سبيله فإنّ الدافع إلى إخراج الظاهر في موضع المضمر هو كشف السبب الذي من أجله وقع الحكم.

ونجد عند بعض المفسّرين كأبي حيّان الاكتفاء بمجرد الوصف بالظاهر، كما يبدو من قوله في قوله تعالى: {فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ} [الأنعام: 5]: (فأقام الظاهر مقام المضمر؛ لما في ذلك من وصفه بالحقّ). ⁶ ويفهم من

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 270/7.

² - ينظر: روح المعاني، 85/7.

³ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 142/7.

⁴ - ينظر: روح المعاني، 96/7.

⁵ - نفسه، 96/7.

⁶ - تفسير البحر المحيط، 79/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

هذا كله أنّ التّحاة حدّدت طبيعة الكلمات التي تحتلّ بعض المواقع، ومنها مسألة الظّاهر والمضمّر، فكلّ اسم سبق ذكره، لا يستحقّ موقعا في الكلام بعد ذلك، ويكون الموقع في هذه الحالة للضمير بالأصالة.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

المبحث الرابع: القضايا التركيبية ووظائفها النحوية والتواصلية.

نتطّلع في هذا المبحث إلى استعراض بعض القضايا التي أنتجتها أنظار النحاة في الجملة، كالعوامل، وتفسير حركات الإعراب، والظواهر التي رافقت تركيب الجملة، ورصد بعض مقوماتها انطلاقاً من إدراك بنيتها الأصلية، فندرس علاقات الوظائف النحوية فيما بينها ترتيباً، وذكرنا وحذفاً، كما نعي بعض الظواهر المتعلقة ببعض المفردات الممثلة للأبواب النحوية كالتعريف والتذكير والإظهار والإضمار، ونسعى في جميع هذه المحطّات إلى معرفة أدوارها التواصلية.

المطلب الأول: نظرة وظيفية في نظرية العامل النحوي والموقعية.

نهدف من خلال هذا الفصل إلى استجلاء العلاقات التي تساهم في ارتباط مكونات التركيب، ومحاولة استخلاص طرق بناء الجملة العربية في ظلّ توافد العناصر التعبيرية، وتوضيح النظرة الشمولية للنحو العربي، وإدراك مقاصد النحاة في التنظير للنحو وإسقاط نتائجه على الكلام المستعمل في المواقف التواصلية المتعددة، والوقوف على الأبعاد الوظيفية والدلالية المحققة في إطار المبنى والمعنى في ضوء نظرية العامل والمواقع النحوية الثابتة والمتغيرة.

أولاً- نظرية العامل حقيقتها ودورها.

لقد أخذت الحركات الإعرابية وسبب ظهورها الحظّ الوافر من جهود النحاة القدامى، وذلك لما لاحظوه من علاقة العامل بالإعراب من جهة، وبين الإعراب والتركيب من جهة أخرى؛ فالتركيب النحويّ هو سبب الإعراب، إذ لا يتصوّر وقوعه من غير تركيب، ومن هنا كان ذكر الاسم مثلاً دون الإخبار عنه (بمنزلة صوت تصوّته).¹ فأتت فكرة العامل إذن من أجل المساهمة في تفسير أثر علاقة مكونات التركيب ببعضها، (وأصل هذه الفكرة [العامل] ما لاحظته الدرس النحويّ من مواقع الألفاظ في العبارة والجملة عموماً، فلا يمكن أن تكون الألفاظ نشراً دون نظام يحكمها، أو نظم يربطها).² فما من باب إلا تحدّثوا فيه عن العامل والمعمول. إلّا أنّه لا ينبغي أن يتجاوز بهذه النظرية -رغم ما حقّقته في الدراسة النحوية من ضبط للعلامات والمواقع- حدود التّصوّر العقليّ؛ إذ هي في الحقيقة عدم محض بالنسبة إلى التركيب اللّغويّ.

¹ - شرح المفصل للزمخشريّ، 222/1.

² - ضوابط الفكر النحويّ، 8/2.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ومع ذلك فقد أثبتت استقرارات النحاة لقواعدهم أنّ (الكلام يؤثر بعضه في بعض، من حيث التركيب).¹ ويكفي أن نشير هنا إلى أنّ هذه النظرية -نظرية العامل- قد أثارت جدلا واسعا بين النحاة والدارسين للنحو العربي، فقد اختلفوا قديما في أنواعها وتصنيفها، وكان أهم ما قيل في العامل أنّه اصطلاح مجازي، وأشهر من نصر هذا الرأي وأصرّ عليه ابن جنيّ، وبنى رأيه على الواقع اللغويّ أو الحدث الكلامي كما يقول الدارسون المعاصرون، فانطلق من فكرة مفادها أنّ المتكلم هو الذي يحدث الرفع والتصب والجزم. وهي فكرة تنبّه إليها سيبويه من قبل حين أعطى تفسيراً دلاليّاً للرفع أطلق عليه بعضهم مصطلح "إظهار ما في النفس" مشيراً إلى كون العوامل التفسيرية تؤثر في الإعراب.² وتلقّف هذا الرأي ابن مضاء القرطبيّ وحاول إبطال نظرية العامل معتقدا استحالتها منطقياً.³ وعلل بعض الدارسين المعاصرين هذا النقاش والجدل بين التحوّين بإمكانية غموض المصطلحات المستعملة في هذه النظرية.⁴ ونكرّر الحديث مرّة أخرى فنقول: إنّ الاهتمام بالعمل هو (ما جعل النحو مختصّاً بدراسة التراكيب أو الجملة، فهو يدرس العلاقات النحويّة التي تمثّلها العناصر المكوّنة للتركيب اللغوي)⁵ ولهذا تعتبر نظرية العامل أساس تفسير نظام الإعراب عند النحاة،⁶ ونظراً لتمسك النحاة بهذه النظرية وجدوا أنفسهم مجبرين على القول بتقدير الحركات في أواخر بعض الكلمات التي لا تظهر عليها علامات الإعراب، والقول بالتيابة حين اختلاف الأثر الإعرابيّ، وتقدير السكون حين التقائه بسكون آخر، كما حتمت عليهم أن يقدّروا عوامل عندما اعترضتهم بعض التراكيب، يقول ابن مالك في باب الإضافة:

وَالثَّانِي اجْرُزْ وَأَنْوَ مِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ حُذَا⁷

وإلى جانب التقدير هناك أيضاً الحذف والزيادة والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتعليق والإلغاء، والاتّساع والإضمام، والتأويل، والاعتراض والفصل كلّ ذلك وغيره يعزى إلى فكرة العمل النحويّ الذي اضطرّهم إلى إيجاد

¹ - محمّد المختار ولد اباه، تاريخ النحو العربيّ في المشرق والمغرب، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2008م، ص31.

² - ينظر: نفسه، ص32.

³ - ينظر: نفسه، ص31.

⁴ - ينظر: نفسه، ص31.

⁵ - ضوابط الفكر النحويّ، 10/2.

⁶ - ينظر: تاريخ النحو العربيّ، ص31.

⁷ - أبو عبد الله محمّد جمال الدّين ابن مالك الأندلسيّ، ألفيّة ابن مالك في النحو والصّرف، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيونيّ، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ص117.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

الثلاثية المتلازمة وهي العامل والمعمول والأثر أو العلامة الإعرابية، ولكن كما قال مصطفى حميدة أنّ العامل ما هو إلاّ اجتهاد اقترحه علماء السلف ومضوا عليه (في تفسير عملية لغة التفكير في بناء الجملة)¹ وأما الخطأ والصواب فهما وصفان ملازمان لكلّ اجتهاد بشريّ، وعليه فلا نلتفت إلى الانتقادات التي وجهت لها؛ إذ إنّ البدائل التي قدّمت هي الأخرى لم تسلم من الاعتراض.

ويبدو أنّ تصوّر النّحاة لفكرة العامل على هذا النحو قد أسهم في إقامة منهجهم على النّاحية اللفظية البحتة²، التي تمثّلت بشكل مباشر في تصديهم لإعراب ألفاظ القرآن الكريم، إلاّ أنّ هذا الذي توصّلوا إليه وطبقوه لم يظهر تلك الميزة وذلك الفضل لأيّ كلام على آخر، وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: (ومن العجب أنّا إذا نظرنا في الإعراب، وجدنا التفاضل فيه محالاً؛ لأنّه لا يتصوّر أن يكون للرّفْع والنّصب في كلام مزينة عليهما في كلام آخر.)³ وقد كان لهذه العبارة صدى أبعد ممّا اختصرته كلماتها؛ إذ من خلالها سلك عبد القاهر وجهة مخالفة لما اعتاده النّحاة وألفوه من قبل كما سيأتي.

ونقف على تفسير نحويّ للعامل من زاوية نظر مختلفة حين نجد أنّ دوره قد تعدّى حدود العلامات الإعرابية إلى التّدخل في شؤون المواقع والمراتب، وقد عرض بعض النّحاة كابن يعيش هذا الموقف في تعليقه لتقدّم خبر الفاعل وتأخّر خبر المبتدأ (لأمر وراء كونه خبراً، وهو كونه عاملاً فيه؛ ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول).⁴ إلاّ أنّ زحزحة المراتب أيضاً لا تخرجه عن السّمة اللفظية، بقدر ما توسّع في دور العامل بما يتيح أمام المستعملين للغة من اختيارات تركيبية. بيد أنّه قد يظهر فضل هذه العملية على سائر الأنظار بما أحدثته ظاهرة التّأويل من تأثير في إظهار التّراكيب المضمرّة وراء المنطوق، فهي تعدّ في نظر الدّارسين المحدثين (وسيلة ذات جدوى في إبراز معنى الجملة في العديد من الأبواب النّحوية)⁵.

¹ - نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 28.

² - نفسه، ص 24.

³ - دلائل الإعجاز، ص 380، 381.

⁴ - شرح المفصل للزمخشري، 201/1.

⁵ - نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 30.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ونرى أنّ كلّ ما سبق ذكره يدور حول فكرة عامّة تقوم على دراسة دور المتكلم في بناء الجملة العربية، لا دور المتلقّي في فهمها¹، بمعنى آخر أنّ دراسة بناء الجملة ينطلق من المعنى لا المبنى. ونصّ على هذا صراحة عبد القاهر في قوله: (فإنّ الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه، لا مع السامع).² ويبدو أنّ توجّه عبد القاهر إلى دراسة دور المتكلم كان تابعا لفكرة الدّفاع عن القرآن الكريم بطريقة نحويّة مختلفة، تحكّمت في تأسيس قواعدها وتشبيد مبانيها قضيّة الإعجاز، ومعلوم أنّ القرآن الكريم معجز للمتكلم لا للمتلقّي³؛ لذلك توجّهت عنايته بالمتكلم، بل حتّى الجمل التي كان يخاطب بها في أثناء عرضه كلّها كانت موجّهة للمتكلّم.

ورأى مصطفى حميدة أنّ فكرة الكلام التّفسي هي التي قادت عبد القاهر إلى الانطلاق من المعنى للوصول إلى المبنى، (فسار بذلك حسب المنهج الصّحيح الذي تسير فيه عمليّة الاتّصال اللّغوي. وأتاح له هذا المنهج أن ينظر إلى بناء الجملة نظرة شاملة، لا كتلك النظرة الجزئية المحدودة التي اتّسم بها درس النّحاة قبله، وهي التي جعلتهم يحصرّون مطلبهم في نطاق الإعراب والعلامة الإعرابية).⁴ والظاهر من هذا القول أنّه سيؤدّي إلى الوقوع في التناقض⁵؛ لأنّه ربّما يفهم منه أنّ عبد القاهر يرفض القول بالعامل، وهو الذي كان يخدم هذه الفكرة -ربّما أكثر من غيره- بما وضعه من كتب كالعوامل المئة التّحوية، وشرح الجمل، والمقتصد في شرح الإيضاح. ولكن إذا علمنا أنّ غالب الظّن أنّه وضع كتابه دلائل الإعجاز بعد تلك المؤلّفات فهذا يعني أنّه كان يربط بين فكرة العامل وبيان إعجاز القرآن الكريم، فالعوامل المائة بمنزلة الأساس الذي شيّد عليه كتاب الجمل ثمّ الدلائل الذي أبدى فيه أنّ الإعجاز يكمن في البناء اللّغوي اعتمادا على الامتداد الفكريّ لنظرية العامل التي حقّقت نجاحا باهرا في الكشف عن صور التعلّيق بين الوحدات اللّغويّة⁶.

¹ - سبق إلى التّنبؤ بهذه الملاحظة مصطفى حميدة في كتابه: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص57.

² - دلائل الإعجاز، ص392، 393.

³ - ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص60.

⁴ - نفسه، ص60.

⁵ - افترض مصطفى حميدة أنّ عبد القاهر كان يشكّ في قدرة نظرية العامل على تفسير ائتلاف المعاني، ومن هنا كانت دراسته لها من أجل دفع الحيرة في قبولها أو رفضها. ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص63.

⁶ - ينظر: خالد الأزهرّي الجرجاوي، شرح العوامل المائة التّحوية في أصول العربية لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: البدرائي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص11.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ثانياً- أثر نظرية العامل في التحليل النحوي:

لا أريد أن أطيل الكلام عن العامل ودوره بقدر ما أودّ البحث في العامل وثماره التي أنتجها، وهو ما يمكن ملاحظته في بعض الأمثلة التي لا نريد منها الاستقصاء وإنما نقصد بها وضع سكة البحث على طريق يربط بين تركيب الكلام وقصد المتكلم وفهم المخاطب.

فمن ذلك قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} [الأنعام: 1] أغلب الظنّ أنّه لا أحد يرفض أن يسمّي هذا المركّب البسيط جملة. وأحسنهم وصفاً وأعدلهم حكماً من يضعها في شقّها النحويّ المتعارف عليه وهو أنّها جملة اسميّة أو فعليّة، والأكثر من ذلك أنّ جميع من يسمع هذه الجملة حتّى من كان حديث عهد باللّغة سيفهم معناها. ورغم هذا فإنّ النّحاة لم يتّفقوا على اللفظ الذي شغل موقع الخبر، بمعنى هل الخبر الذي هو محطّ الفائدة (الجارّ والمجرور) أم أنّه محذوف؟ ينسب الثاني إلى الجمهور¹، والأوّل قد يكون خبراً في بعض الصّور عند بعضهم².

وتطبيقاً لهذا نجد جمهور المعربين من السلف والخلف، وهم من فئة المتلقّين بلا شكّ يعربون {الْحَمْدُ} مبتدأ، ويقدّرون الخبر محذوفاً يعلّق الجارّ والمجرور {لِلَّهِ}. وبما أنّ القضية متعلّقة بالعمل فلا بدّ من تطبيق أصول هذه النّظرية ويأتي في مقدّمتها اعتبار رتبة العامل قبل المعمول³، ولهذا فإنّ موقع وظيفة الخبر المحذوف في هذا التركيب تكون قبل الخبر.

ويأتي حديث النّحاة عن شبه الجملة غالباً في إطار بيان علاقة الارتباط بينها وبين الحدث الذي تكتمل معناه ويظهر معناها، أي أنّ بينهما علاقة تأثير متبادل، (فالتعليق هو بيان ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي تقيده وتتضمّنه وتستدعيه لطلب الفائدة واستقامة الكلام، ويكون هو ناصباً).⁴ وهكذا يعيد النّحاة تركيب الجملة في ضوء العامل فيقدّرون محذوفاً لا يتمّ المعنى المراد من دون ملاحظته، لأنّ الجارّ والمجرور ليس لهما معنى مستقلّ بنفسه، فيخبر به، وإنّما هما تكملة فرعيّة لمعنى الفعل أو ما يشبهه، وهذا من تأثير الواقع في عمليّة التّلقي والتّفهم للمعاني؛ لأنّه لا يتصوّر أن يقع حدث من غير ظرف، وحديث النّحاة عن علّة حذف العامل هنا يأتي في نسق وظيفي

¹ - ينظر: شرح المفصل للزّحشرّي، 232/1. معني اللّيب، 298/5. إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 314.

² - ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 314.

³ - ينظر: نفسه، ص 313.

⁴ - نفسه، ص 273، 274.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

متكامل، وهو أن ما لا يحتاج إليه في التفاهم يجب أن يحذف. إذ هو من العبث. فهو كما يسميه ابن يعيش ((أصل مرفوض))؛ للاستغناء عنه بالظرف الدال عليه، فلا يجوز إظهاره¹.

مثال آخر: قال تعالى: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمُوتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ} [الأنعام:3] اختلفت مذاهب المعربين في متعلق الجار والمجرور، واستحسن النحّاس أن يكون المعنى: (وهو الله يعلم سرّكم وجهركم في السموات والأرض).² وفهم أبو حيان والسّمين من هذا أنه يريد إعمال المصدر {سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ} في الجار والمجرور، وهو ضعيف عند النّحاة لما فيه من تقديم معمول المصدر عليه³. وفسّر الطّبريّ معنى الآية بقوله: (هو الله الذي هو في السموات وفي الأرض يعلم سرّكم وجهركم فلا يخفى عليه شيء).⁴ وبينني على هذا المعنى أن {فِي السَّمُوتِ} متعلّق بلفظ الجلالة، و{فِي الْأَرْضِ} بـ{يَعْلَمُ} وضعف أبو البقاء هذا الوجه لتخصيص الطّبريّ إحدى الصّفتين بأحد الظرفين، والله تعالى معبود في السموات وفي الأرض، ويعلم ما في السموات وما في الأرض⁵. قال السّمين: (وهو ردّ جميل).⁶ ويضع السّمين الحلبيّ يده على بعض مواضع الخلل في تتبّع آثار العوامل، ومنها أن لا يراعي المحلّ علاقة الأبواب النّحويّة ببعضها، أو ما يطرأ على ذلك من فساد معنويّ، يقول معلقاً على بعض أوجه تعلّق الجار: (أنّه متعلّق بـ{تَكْسِبُونَ}، وهذا فاسد من جهة أنّه يلزم منه تقديم معمول الصّلة على الموصول؛ لأنّ {مَا} موصولة اسميّة أو حرفيّة، وأيضاً فالمخاطبون كيف يكسبون في السموات؟ ولو ذهب القائل إلى أنّ الكلام تمّ عند قوله: {فِي السَّمُوتِ} وعلق {فِي الْأَرْضِ} بـ{تَكْسِبُونَ} لسهّل الأمر من حيث المعنى لا من حيث الصّناعة).⁷ ونبّه على هذا الخلل الطّاهر بن عاشور أيضاً فقال: (ولا يجوز تعليق {فِي السَّمُوتِ وَفِي الْأَرْضِ} بالفعل في قوله: {يَعْلَمُ سِرَّكُمْ}؛ لأنّ سرّ النّاس وجههم وكسبهم حاصل في الأرض خاصّة دون السموات فمن قدر ذلك فقد أخطأ خطأ خفياً).⁸ ونلاحظ هنا بوادر الاتفاق بين المعربين على التّوفيق بين تقدير العامل والمعنى الناتج عنه.

¹ - ينظر: شرح المفصل للزمخشريّ، 232/1.

² - إعراب القرآن، ص 257.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 78/4. الدّر المصون، 532/4. التفصيل في إعراب آيات التنزيل، 106/7.

⁴ - تفسير الطّبريّ، 261/11.

⁵ - ينظر: إملاء ما منّ به الرّحمن، 235/1.

⁶ - الدّر المصون، 532/4.

⁷ - نفسه، 532/4.

⁸ - تفسير التحرير والتنوير، 133/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

ونجد في تراثنا التحوي صراعا حول بعض المفردات اللغوية فيوقها بعضهم حقها في العمل وينسب إليها قوة التأثير في علامات الإعراب ظهورا وتقديرا، وفي مقابل ذلك يرى فريق آخر أنها تقوى على شيء من ذلك، وحتى لا يذهب الذهن بعيدا نأتي بأوضح مثال عن المنحى الوظيفي الذي ربما كان حاضرا في الفكر التحوي العربي، ونعني بذلك البحث الذي أجراه النحاة حول إعمال (ما التافية)، ولسنا هنا بحاجة إلى بيان عدم اختصاصها بأي نوع من الكلم، وهذا الحكم يقتضي حسب النحاة أن لا تعمل، ولكننا مع ذلك وجدنا طائفة من العرب-وليس النحاة- يعملونها¹، ولا يستطيع النحاة في هذه الحال إلا أن يجدوا عذرا يخلصون به أنفسهم من تبعة القول بالاختصاص. ويلتفت مهدي المخزومي لهذه القضية ليبيد رأييه في هذا الاختلاف القائم بين اللغتين التميمية والحجازية، بأن مرده إلى التطور الذي مس جانب العربية في الحجاز، ويصفها بأنها أدق في التعبير عن المعاني². ويبدو لنا أنه تأثر بفكرة الرافضين للعمل سواء من المعاصرين له وأشهرهم تمام حسان، أو من القدماء المعروفين بموقفهم تجاه هذه النظرية، ولكن أهم ما نحصله من كلامه هو أنه فسّر النصب في لغة أهل الحجاز بعلاقة الربط الحاصلة من تركيب المبتدأ والخبر، فقد أخذ من التراث التحوي فكرة المطابقة المعنوية بين المبتدأ والخبر، وانطلق منها ليخرج علينا بالرأي القديم في صيغته الجديدة، ومفاده أن قولنا: ((محمد قائم))، الخبر فيه هو عين المبتدأ، فارتفاعه راجع لهذا السبب، ودخول الثاني حسب مهدي المخزومي هو قطع للصلة التي كانت بينهما؛ لذا ظهرت علامة النصب على الخبر لتكون قرينة على الاختلاف بين طرفي الإسناد³. ولكن المنهج العلمي كان يفرض عليه أن يبين سبب الرفع عند الفريق الثاني وهو ما لم يفعله مع الأسف. وبالرغم من ذلك فقد نظر إلى تمام الفكرة حين ينتقض النفي بـ (إلا) معتبرا ذلك دليلا على عودة الاتصال الذي تظهره علامة الرفع⁴.

والحقيقة أن الطريقة التي انتهجها المخزومي جذابة للقارئ ومبينة على التفسير اللغوي للظواهر ولكنها مفتقرة إلى الشمول عكس نظرية العامل. ولو ندقق أكثر في مفهوم كلامه سنجد أنه يكرر فكرة العامل الحقيقي في ظهور علامات الإعراب.

¹ - أعملها أهل الحجاز، وأهلها بنو تميم، والنحاة في باب القياس والسمع يرون أن الإهمال أقيس طردا لقاعدة الاختصاص.

² - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 249.

³ - ينظر: نفسه، ص 250.

⁴ - ينظر: نفسه، ص 250.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

وذهب النحاة في مراحل مبكرة من نشوء في فكرة العامل إلى القول بوجود عوامل معنوية كالتنبيه في رفع المبتدأ، وقد ذهب إلى هذا القول المبرّد ونصه في ذلك: (فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التنبيه والتعريّة عن العوامل غيره، وهو أوّل الكلام).¹ ووجدت الطيّبيّ ينقل قولاً لابن خروف في توجيه كون المبتدأ عاملاً في الحال، وذلك في سياق حديثه عن الأوجه المنقولة في قوله تعالى: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمُوتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ} [الأنعام: 3] والذي يعيننا في ذلك القول هو إثباته للمعنى الموجب لإعمال المبتدأ وهو قوله: (إنّ العامل هو المبتدأ لتضمّنه معنى التنبيه).² وتبلورت فكرة العوامل المعنوية تدريجياً، والذي غدّاها هو البعد المعنوي العميق للفكر النحويّ الذي ظهرت قيمته الحقيقيّة في توجيه القراءات القرآنيّة، وتوضيح الآيات المشكّلة التركيب.³

ويمرّ بالذهن القراءة الشاذّة لقوله تعالى: {قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخْذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ} [الأنعام: 14] بنصب {فَاطِر} ⁴ وخرّجها أبو البقاء على وجهين: البدليّة والتّعت ⁵. والذي يستدعي أن نقف عنده هو طريقة تجويزه لوجه التّعت في قوله: (ويجوز أن يكون صفة لوليّ، والتّنوین مراد).⁶ قال السّمين: (يعني بقوله: ((التّنوین مراد)) أن اسم الفاعل عامل تقديرا، فهو في نيّة الانفصال؛ ولذلك وقع وصفا للتّكرة).⁷ ويلاحظ أن سعي أبي البقاء وراء إيجاد عامل التّصب قد أفقده التّركيز على جانب المعنى فأوقعه في ارتكاب محذور يجب أن تنزّه الآية عنه، وهو أنّه وصف الوليّ بكونه فاطر السّموات ⁸.

ووقع بعضهم أيضاً في المحذور عند بيان محلّ الجملة في قوله تعالى: {قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ} [الأنعام: 15] فقد نقل أبو حيّان وجهين في محلّ جملة الشرط {إِنْ عَصَيْتُ} أحدهما أنّها اعتراضية،

1 - المقتضب، 126/4.

2 - فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب، 20/7.

3 - ينظر: أحمد طه أحمد الفلال، من أثر العوامل المعنوية في توجيه مشكل إعراب القرآن ومعاني الشّعر، مجلّة كليّة اللّغة العربيّة بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، العدد السّابع والثلاثون، الإصدار الأوّل، فبراير 2024م، ص2328.

4 - ينظر: الدّرّ المصون، 555/4.

5 - ينظر: إملاء ما منّ به الرّحمن، 236/1.

6 - التّبيان في إعراب القرآن، ص282.

7 - الدّرّ المصون، 556/4.

8 - ينظر: نفسه، 556/4.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

والثاني أنّها في محلّ نصب حال. قال أبو حيّان مقدّرا: (كأنّه قيل: ((إني أخاف عاصيا ربّي)).¹ قال السّمين: (وفيه نظر؛ إذ المعنى ياباه)² لأنّه قيّد الخوف بالعصيان.

ويمكننا أن نتأمّل مرّة أخرى في اصطناع النّحويّ أو المفسّر لبعض الآليات –والتي هي في الحقيقة مضمرة في بنية الجملة– المساهمة في استقامة المعنى واستحضار العامل في آن واحد، وهو ما توضّحه توجيهات القراءات الواردة في قوله تعالى: {قَالُوا وَاللّٰهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ} [الأنعام: 23] ورد في كلمة {رَبُّنَا} قراءة بالجرّ، وبها قرأ كلّ من نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عمر³. وهذا الوجه ظاهر⁴، ووردت الكلمة منصوبة في قراءة حمزة والكسائي⁵، قال الطّبريّ: (بالنّصب، بمعنى: وَاللّٰهُ يَا رَبُّنَا).⁶ ودرج كلّ من ذكر هذه القراءة على هذا الوجه، وهو تخريج النّصب على النّداء، وأضاف إليه ابن عطية تخريجا آخر وهو تقدير المدح⁷. ويلاحظ أنّ هذه القراءة قد افتقرت إلى عنصر مضمّر في البنية العميقة للجملة، أعني تقدير حرف نداء، أو فعل المدح. ونجد في الآية نفسها قراءة أخرى منسوبة إلى عكرمة، وسلام بن مسكين: {وَاللّٰهُ رَبُّنَا} برفع الاسمين⁸. وروعي في توجيهها أيضا إدخال عناصر يفترض أنّها حذفت ثقة في فهم المخاطب، كما تمّت الاستعانة بقرينة الرّتبة. يقول ابن عطية: (وهذا على تقدير تقديم وتأخير، كأهمّ قالوا: ((مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ وَاللّٰهُ رَبُّنَا)).⁹ أي برفعهما على المبتدأ والخبر، وإضمّار القسم، وأعاد السّمين تقدير المعنى كما يأتي: ((وَاللّٰهُ مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ وَاللّٰهُ رَبُّنَا))¹⁰

1 - تفسير البحر المحيط، 91/4.

2 - الدّرّ المصون، 559/4.

3 - ينظر: المحرّر الوجيز، 336/7.

4 - نقل فيه أبو حيّان جواز الجرّ على النّعت، والبدليّة وعطف البيان. ينظر: تفسير البحر المحيط، 100/4.

5 - ينظر: تفسير الطّبريّ، 300/11. المحرّر الوجيز، 336/7. الدّرّ المصون، 574/4.

6 - تفسير الطّبريّ، 300/11.

7 - ينظر: المحرّر الوجيز، 336/7.

8 - ينظر: نفسه، 336/7.

9 - نفسه، 336/7.

10 - الدّرّ المصون، 575/4.

ونتأكد بهذا من أن المتكلم عندما لا يذكر جميع العناصر في الجملة، فإنه في هذه الحالة يكون قد حذف بعض العوامل التي يستدلّ عليها المتلقي بحال الخطاب أو بما يجري في السياق؛ لأنّ دلالة الكلام لا تتوقف على إظهار عناصر الجملة دائماً، ومن هنا قد يلجأ المتكلم إلى التّية والقصد في تقدير العوامل.

ومّا سبق -وهو قليل جدّاً من كثير جدّاً- نلمح تبني بعض المعربين والمفسرين الصناعة (فكرة العامل) في ضوء المعنى السليم للعبارة القرآنية. وهذا يعني فعلاً أنّ الطّبيعة التركيبية لبنية الجملة العربية تشتمل على عدّة آليات يوظّف المتكلم بعضها ويحاول المتلقي البحث عنها ضمن مطابقة القصد للفظ، من غير إخلال بأيّة جهة منهما. ونفهم على مستوى هذا التحليل أنّ لكلّ من البنية والباقي (المتكلم إنشاء) و(المخاطب أو المتلقي فهما) دوراً في إحداث أثر معنويّ، والذي يضمن حدوث هذا هو الغناء أو الثراء التعبيريّ الكامن في بنية الجملة، ونعني به تلك الإمكانيات التي تتيحها أمام المتكلم قصداً وأمام المتلقي تفسيراً وفهماً.

المطلب الثاني: دور المتكلم والسّامع في إحداث المعاني والمباني.

نفكر في هذه اللّحظة فيما يمكن أن يدور في فكر المتكلم أثناء بنائه للجملة باعتبار أنّ (المتكلم هو الفرد المهمّ والمؤثر في عمليّة بناء الجملة).¹ لأنّ اختلاف مبنى الجملة يرتدّ بالأساس إلى الأغراض التي يقصدها المتكلم، وينبغي أن لا يفهم من هذا الكلام إلغاء دور النّظام اللّغويّ، في تشكيل البنى التركيبية للجملة؛ لأنّ المتكلم في الحقيقة لا يملك من الإرث اللّغويّ إلّا حرّية التّصرّف في اختيار ما هو معروض أمامه، ولكن هذا لا يعني أنّنا نتخلّى عن دوره في بناء وتشديد الجملة؛ وإنّما نقصد أنّه ليس وحده المؤثر في الأشكال التركيبية. ومن هنا يأتي الحديث عن العامل التّحويّ والقوّة التي تحدث المعاني: والكلام في المعاني التّحويّة والعوامل يجب أن يوضع في إطار البحث عن العلامات الدّالة على المعاني، وفي هذا المقام لا يعيننا الرّجوع إلى تلك الصّراعات التي قامت بين النّحاة ولا تزال تعصف -من حين لآخر- بأذهان بعض اللّغويّين المحدثين، وإنّما نودّ أن نتشبّث بعنصري المعنى والمبنى أو بعلاقة التّركيب بالوظيفة.

ووضع تمام حسان بين يدي الباحثين فكرة القرائن، ومن أهمّ ما جاء فيها تقسيمه لها إلى ((قرائن معنويّة)) و((قرائن لفظيّة)) أمّا القرائن المعنويّة فإنّها موصولة بالمتكلم والسّامع فقط، وأمّا المباني فهي راجعة إلى الجماعة اللّغويّة، ومن هنا قسم مصطفى حميدة العامل التّحويّ بين طائفتي المتكلّمين والسّامعين باعتبار المعاني المنتجة والمفهومة،

¹ - نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 39.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

والجماعة اللغوية باعتبار المباني المتعارف عليها. بمعنى أنّ العوامل التي نجدها في التراث التحويلي تختص بالمباني؛ لأنّ النّحاة قد استقروا الكلام العربيّ ليكشفوا عن العرف السائد في طريقة بنائهم للألفاظ المعيّنة عن المعاني. ولو كانت هذه العوامل تشمل المعاني والمباني معا لما وجد تفاضل بين المتكلمين؛ لأنّ العامل هو الذي يوجدها وهو شيء واحد بالنسبة للجميع فلا حظّ للمتكلّم سوى التّطابق بما هو موجود¹. وعليه فإنّنا حينما نجد بعض النّحاة من المتقدّمين ينسبون العمل للمتكلّم فينبغي أن نضعه في إطار المعنى؛ أمّا المبنى فهو جوهر اللّغة وهويّتها التي لا ينبغي لأيّ فرد المساس بها.

ويشبه هذا التّنظير طريقة نشوء الأدوات البلاغية التي كانت في الأصل عبارة عن ردود أفعال المتلقين للصورة المبدعة، وتكرار هذه الردود قد فتح أمام الدارسين آفاق البحث في الظاهرة الجاهزة فوضعوا لها الاصطلاحات المناسبة²، فكذلك دور المتلقّي للمعاني التحويليّة يصحّ أن يصطلح عليه بالعامل. ومن الإشارات البارزة في التراث التحويليّ ما أطلق عليه علي أبو المكارم اسم ((مقوّمات الجملة)) وهي ترجع إلى مقوّمين أساسيين؛ الإسناد، والإفادة، فالجملة نظريًا لا بدّ من أن تتركّب من مسند ومسند إليه، ويمكننا أن نستنتج من ذلك أنّ الإسناد -وهو علاقة ذهنيّة على الأرجح- هو الذي يمثّل جانب ((المبنى))، وأنّ المتكلّم إذا وضع المفردات اللّغويّة في قالب هذا المبنى، فإنّه سيحدث بشكل تلقائيّ ترجمة المعنى الذي يريد أن يتحدّث عنه، بمعنى أنّه يكفي أن يكون بين المتكلّم والمتلقّي قدر مشترك من مسمّيات الأشياء الخارجيّة ليجعله محورا يتكلّم عنه، وما يقوله المتكلّم في شأن هذا المحور هو المعنى الذي كان له دخل فيه ونوع صنعة³، من أجل ذلك يصحّ أن يوصف المتكلّم بالعامل أيضا. أي أنّ الفائدة وهو المعنى الذي يبلّغه المتكلّم هي جزء من العمل التحويليّ المنسوب للمتكلّم والمخاطب معا.

وكان عبد الرحمن أيّوب قد وضع فاصلا بين أنظار النّحاة العرب وبين المحدثين للجملة، من خلال تفريقه بين الحدث اللّغويّ والنّماذج التركيبية؛ إذ رأى أنّ الجملة في التراث اللّغويّ هي نفسها الحدث اللّغويّ، وأنّها عند المحدثين ذات صورتين أو شكلين أحدهما يمثّل النّماذج والآخر يمثّل الأمثلة التي تتحقّق فيها صور الجمل المستعملة⁴. ونحن

¹ - ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة، ص 52، 53.

² - ينظر: البلاغة العربيّة قراءة أخرى، ص 9، 10.

³ - ينظر: نظرات في التراث اللّغويّ العربيّ، ص 34.

⁴ - دراسات نقدية في النّحو العربيّ، ص 126.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

لا نوافقه على هذا الطرح لأنّ التنظير للجملة من خلال التماذج أيضا كان موجودا في الفكر التحويّ يكفي أن نذكر لذلك قول الميرد في وصفه للجملة بالتمودج ثمّ تمثيله لذلك في قوله: (هذا باب إضافة الأزمنة إلى الجمل: اعلم أنّه ما كان من الأزمنة في معنى إذ فإنّه يضاف إلى الفعل والفاعل، وإلى الابتداء والخبر، كما يكون ذلك في إذ، وذلك مثل قولك: جئتك إذ قام زيد، وجئتك إذ زيد في الدار).¹ وهذا من قبيل التصريح لا الإشارة، وعليه فإنّ ما أثبتناه من كون المبنى يصوّر معنى نحويّا يختلف عن المعنى الذي يريد المتكلّم أن يخبر به عن موضوع محدّد. ويصحّ بهذا الاستدلال على صحّة ما قرّره مصطفى حميدة في باب العامل.

ونجد الفكرة نفسها تدور في عقل عبد القاهر الجرجانيّ حين فرّق بين المعنى الذي يتضمّنه المبنى والمعنى الذي ينشئه المتكلّم في قوله: (وذلك أنّه ليس ها هنا جملة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل يحصل بها الإثبات أو النفي أتمّ أو أنقص ممّا يحصل بالأخرى).² والذي يستنتج من هذا أنّ معاني المفردات هي التي يحدث بها التفاضل في المعنى إن هي وقعت في مواقعها الصحيحة وتعلّقت معانيها على الوجه المطلوب.

المطلب الثالث: أمثلة تطبيقية عن دور طرفي التواصل في تشكيل البنية التركيبية.

وأكثر ما يظهر هذا النوع في الحالات التي هي عبارة عن ظواهر وقضايا تركيبية كاللتكثير والحذف والرتبة والربط. فالتكثير مثل قوله تعالى: {وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ} [الأنعام:2]، ويقودنا النّظر التحويّ في هذا التركيب إلى معرفة سبب أداء كلمة {أَجَلٌ} لوظيفة المبتدأ، وتلخّصت جلّ الأفكار المطروحة في هذا الباب حول الطّريقة التي تجعل التّكرة محدّدة وقريبة من التّداول عند المتلقّي، أو على الأقلّ الوصول بها إلى مرحلة تكون قريبة من المعرفة عن طريق تخصيصها بالاستغناء عن بعض المعاني المشتركة³. والوسيلة المستعملة في هذا التركيب الحاضر بين أيدينا هي اللّجوء إلى الوصف، فاعتبار التّخشيّر أنّ كون الكلمة الحاضرة موصوفة ممّا يسوّغ أداءها لوظيفة المبتدأ هنا⁴، يجعلنا ندرج ذلك ضمن طرائق النّحاة في تخصيص التّكرات⁵، بل ويوقفنا أيضا على منهجهم في إسناد الوظائف للكلمات

¹ - المقتضب، 347/4.

² - دلائل الإعجاز، ص422.

³ - ندرك هذه الطّريقة من تعامل النّحاة مع المبتدأ واشتراطهم فيه أن يكون الاسم الذي يشغل هذه الوظيفة ممّا يعلمه المخاطب لأنّ الإخبار عن التّكرة لا فائدة فيه. ينظر: شرح المفصل للزّحشريّ، 224/1.

⁴ - ينظر: الكشف، 322/2.

⁵ - ذكر أبو حيّان في تفسير البحر المحيط، 76/4. أنّ التفصيل أيضا مسوّغ للابتداء بالتّكرة في هذا الموضع.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

المشكلة للبناء الحقيقي أو الواقعي للجملة؛ ويضع الزمخشري يده على بعد تداوليٍّ أوجب به استحقاق كلمة {أجل} لشغل وظيفة المبتدأ في التركيب السابق، وهو أن كل اسم زال عنه قدر من الاشتراك المعنوي الذي تدل عليه التكررة، فإنه ينقل بواسطته إلى نوع آخر من الكلمات، وذلك؛ (لأنه تخصّص بالصفة فقارب المعرفة)¹. وبهذا يصير للتعبير وظيفة أساسية في بنية الجملة وهو تخصيص التكررة².

ويسلك المهتمون بالمعاني الوظيفية مسلوكاً آخر في تحليل التنكير، وهذا ما نجده عند بعض علماء التفسير، ونودّ أن نلفت النظر هنا إلى أنّ المفسرين قد اضطربوا في معنى الأجلين المذكورين في الآية الثانية من سورة الأنعام، ويدلّ لذلك مثلاً أنّ الطبري وحده ذكر عن بعض الصحابة والتابعين أربعة أقوال مختلفة³. وحكى ابن عطية في المحرر الوجيز أكثر من ستّة أقوال في ذلك⁴. ولا يبدو أبداً أنّ ذلك متعلّق بالتنكير، وإنّما للتنكير دور آخر قد أشار إلى جانب منه الزمخشري وأفصح عنه بشكل أوضح الألوسي. ويبدو لنا أنّ الزمخشري قد قسم فكره بين النظرة التحليلية أو الإفرادية وبين الوجهة التركيبية، فقد لاحظنا أنّه بعد أن فرغ من الناحية النحوية السياقية -وفق البيان السابق- انتقل إلى بيان الرتب التي فرضتها عليه الناحية الوظيفية.

ولكنّه في كلّ ذلك لا يفصل بين هاتين الوجهتين، بل يفسّر أداء الكلمة لوظيفتها النحوية في ضوء المعنى الموجب لترتيبها، أو وقوعها في مركز معيّن من بناء الجملة. ولعلّ عبارته التي سأنقلها هنا توضّح ذلك أكثر: (فإن قلت: الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جيّد، ولي عبد كيّس، وما أشبه ذلك: فما أوجب التّقديم؟ قلت: أوجهه أنّ المعنى: وأيّ أجل مسمّى عنده تعظيماً لشأن الساعة، فلمّا جرى فيه هذا المعنى وجب التّقديم)⁵. ويتّضح من بعض هذا الكلام صحّة وصفنا لرأيه في التنكير بأنّه إشارة إليه فقط؛ لأنّ ما يبدو لنا أنّه مزج بين ما أفاده التّرتيب والتنكير، وهو ما فهمه الألوسي حين فصل بينهما، فعبر عن معنى التنكير على حدة وذلك في قوله: ({وَأَجَلٌ مُّسَمًّى} أي حدّ معيّن للبعث من القبور، وهو مبتدأ وصحّ الابتداء به لتخصيصه بالوصف أو لوقوعه في موقع التّفصيل،

¹ - الكشف، 322/2.

² - ينظر: نور الدّين عليّ بن محمّد الأشموني، منهج السّالك، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955م، 298/4.

³ - ينظر: تفسير الطبري، 256/11، وما بعدها.

⁴ - ينظر: المحرر الوجيز، 312/7.

⁵ - الكشف، 322/2.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

و {عِنْدَهُ} هو الخبر، وتنوينه لتفخيم شأنه وتحويل أمره، وقدم على خبره الظرف مع أنَّ الشائع في التكررة المخبر عنها به لزوم تقديمه عليها وفاء بحق التفخيم، فإنَّ ما قصد به ذلك حقيق بالتقديم.¹ وأصرح من هذا قول الطاهر ابن عاشور: (فَلَمْ يقدِّم الظرف في هذه الآية لإظهار الاهتمام بالمسند إليه حيث خولف الاستعمال الغالب من تأخير، فصار بهذا التقديم تنكره مفيدا لمعنى التعظيم، أي؛ وأجل عظيم مسمّى عنده).²

ومن أمثلة الحذف قوله تعالى: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1]، فمن الوجوه المذكورة هنا أنَّ مفعول {يَعْدِلُونَ} محذوف. وقد بني هذا الرأي على كون معنى {يَعْدِلُونَ} هنا بمعنى يسوون، وهو أحد وجهين محتملين كما في أغلب كتب التفسير.³ ولم يذكر معظم من تعرّض لهذا التركيب فائدة حذف المفعول من الجملة رغم توقّف فهمها عليه بهذا الوجه، بل حتّى على الوجه الآخر قد لاحظ بعض المفسرين أنَّه لا بدّ من متعلّق كي يستقيم مفهوم الإنكار للعدول.⁴ ولخصّ الألوسيّ محطّ أنظار المفسرين حول هذا المتعلّق في قولين: أحدهما ينفي تقيّد الفعل بأيّ شيء، والآخر يقدر حذف المقيّد⁵؛ لأنّه لا يخلو من أن يكون المراد التنبيه إلى وقوع الإنكار على نفس الفعل، أو يراد بيان جهة وقوعه.

ونفهم من هذا أنّه يريد أن يضعنا أمام وضعيّة تقييد الفعل اللازم وإطلاقه، وقد مرّ بنا في الفصل الثّاني توضيح لهذه الفكرة، وما نوّد الوصول إليه هنا أنَّ المفسرين قد اكتشفوا فروقا بين التراكيب التي تحتمل بعض مكوّناتها أكثر من معنى، وفي هذا الصّدّد ميّزوا بين المعاني القابلة للإنكار والتي لا تقبله، ويعضد هذا التفريق إدراكهم لتجاوب معنى الفعل مع التقدير. يقول الألوسيّ في هذا: (والذي تصدح به كلماتهم أنَّ صلة {يَعْدِلُونَ} على تقدير أن يكون من العدل بمعنى العدول متروكة ليقع الإنكار على نفس الفعل، وإنّما قدرّوا له مفعولا على تقدير أن يكون من العدل بمعنى التسوية فقالوا: غيره أو الأوثان؛ لأنّه لا يحسُن إنكار العدل بخلاف إنكار العدول).⁶ أي أنّه لما كان العدل حسنا معناه دائما لم يصحّ أن يكون الغرض التنبيه على وقوع الفعل، ويختلف الأمر بالنسبة للحدث المحتمل لوجهين

¹ - روح المعاني، 87، 88/7.

² - تفسير التحرير والتنوير، 131/7.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 74/4. الدّر المصون، 525، 526/4.

⁴ - ينظر: روح المعاني، 87/7.

⁵ - ينظر: نفسه، 86/7.

⁶ - نفسه، 86، 87/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

من المعنى كالعَدُول مثلاً، فإنه قد يراد به العَدُول مطلقاً كما دلّ عليه نصّ الألوسي، وفي هذه الحالة يلتبس المعدول عنه والمعدول إليه من السياق.

وإذا لم يتضح شيئاً من ذلك فإنه لا بدّ من اعتبار عنصر محذوف يتعلّق به الفعل، لكي يظهر الشّيء المراد إنكاره، والذي أوجب هذا أنّ مجرد العَدُول غير منكر؛ لأنّه يمكن أن يكون عدولاً عن المنكر، ومن هنا أدرك فريق منهم ضرورة تقدير متعلّق محذوف، والذي اقتضى الحذف حسب بعضهم هو رعاية الفاصلة¹.

وذكر الطاهر بن عاشور أنّ (حذف مفعول يعدلون؛ أي يعدلون برّبهم غيره وقد علم كلّ فريق ماذا عدل بالله، والمراد يعدلونه بالله في الإلهية، وإن كان بعضهم يعترف بأنّ الله أعظم...) ²، أي كأنّه نظر إلى اختلاف درجة المساواة، ويلاحظ أنّ كلمة المساواة تبدو قاصرة جدّاً عن الوفاء بالمعنى المناسب للمقام؛ لأنّ القصد ليس المساواة في حدّ ذاتها؛ ولعلّ هذا هو سبب استعمال لفظ {يَعْدِلُونَ}؛ لأنّ المراد قد يكون شمول أفراد الأفعال المنسوبة إلى فواعلها أو الأشخاص الذي أحدثوها. ويعمّ هذا ما ذكره من احتمالها لمعنى الميل والانحراف عن عبودية الله إلى غيره.

مثال آخر عن الحذف قوله تعالى: {وَحَاجَّةُ قَوْمُهُ} [الأنعام: 80] وبمقارنة هذا التركيب مع قوله تعالى: {قَالَ أَتَحْجُونِي فِي اللَّهِ} [الأنعام: 80] يظهر أنّ متعلّق الفعل محذوف. ونلاحظ في المثال الأخير أنّ التركيب {في الله} بحاجة إلى مضاف حتّى يستقيم المعنى.

كانت هذه بعض الأمثلة التوضيحية لأنّنا نريد الاستقصاء بقدر ما نهدف إلى توضيح السمات المنهجية في التعامل التحويلي وتشخيص المعالم التي يبرز فيها دور المتكلّم والمخاطب في البنية التواصلية سواء الظاهرة أو المضمرّة (العميقة).

ويحقّ علينا هنا أن نبين أنّ معنى الاستعارة يرتبط بشكل مباشر ببنية الحذف، كما يرتبط التشبيه ببنية الذكر، ولكنّ هذا الرّبط كان غائباً عن البلاغيين، حاضراً في أذهان بعض النحويّين كعبد القاهر الجرجاني³، وأغلب المفسّرين. وغرضنا من هذا التّنبية هو أنّنا أردنا أن نلفت النّظر إلى شيء يختلف عن ربط البنية التركيبية بأحد المعنيين (التشبيه

¹ - ينظر: روح المعاني، 87/7.

² - تفسير التحرير والتنوير، 128/7.

³ - البلاغة العربية قراءة أخرى، ص 19.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

والاستعارة) لأننا ذكرنا في الفقرة قبلها البنية العميقة والسطحية فخشينا انصراف الدّهن إلى شيء لا نقصده فنّبهنّا عليه.

ولقد تطرّق البحث في هذا الموضوع الأخير إلى معرفة دور المتكلم في اختيار نوع التركيب المطابق للواقعة الحقيقية حيث استعمل الصيغة المنبئة عن ذلك؛ لأنّ الفعل في هذه الحالة جاء دالاً على المفاعلة، بمعنى أنّ كلمة {قَوْمُهُ} التي أسند إليها الفعل هي فاعلة لفظاً ومعنى، والضّمير المتصل بالفعل مفعول به لفظاً ومعنى أيضاً ولكن في كلّ منهما نسبة فاعليّة ومفعوليّة في المعنى، بمعنى أنّ الفاعل في اللفظ هو مفعول معنى وأنّ المفعول في اللفظ هو فاعل في المعنى. وهذا هو معنى المفاعلة التي تدلّ على المشاركة عند النّحاة¹. وذكر ابن عرفة أنّ الفاعل الصّناعي هو البادئ بالفعل في الأحداث الحقيقية أي من حيث الدّلالة². ولكن الطّاهر بن عاشور نفى استعمال أئمة اللّغة لهذه الصّيغة بالتقييد المذكور³. وورد في معنى الحاجة هنا احتمالات: منها أنّ المراد أنّها كانت من جانبين وهذا هو الأصل، أو كانت من جانب واحد باعتبار المحاولة التي تكون من الطّرف الثاني في ردّ الحجّة، ويجوز أيضاً أن يكون مجرد استماع إبراهيم عليه السّلام لحجّتهم بمنزلة الحاجة⁴. ولكن أهمّ ما ينبغي معرفته مهما تعدّدت الاحتمالات أنّ التركيب الحالي هو مظهر من مظاهر استقلال المتكلم في اختيار نوع الوسيلة أو العنصر اللّغويّ الذي يمثّل دور الأداة العاملة في بناء الجملة. بمعنى آخر أنّه كان بإمكانه أن يجعل المتأثر بالعامل كلمة إبراهيم، أو كان في المقدور أن يغيّر بنية الفعل من غير احتياج إلى المفاعلة، وهذا كلّ شيء زائد عن البنية اللّغويّة التي تكفي بوجود المسند والمسند إليه مهما كان نوعهما.

وما دمنا نتكلم في هذه الجزئية عن الحذف فإنّ العنصر المحذوف من التركيب الحالي هو محلّ حجّتهم وإنّما حذف متعلّق احتجاجهم للعلم به من المقام؛ لأنّه لم يذكر في الآية احتجاجهم، إذ الغرض هو الاعتبار بثبات إبراهيم على الحقّ، فمن هنا لم يدع أيّ داع لذكر متعلّق الفاعل حاجّ المسند إلى قومه⁵. وهناك مثال آخر في نفس الآية عن الحذف وهو قوله تعالى: {قَالَ أَتَحْجُونَنِي فِي اللَّهِ} [الأنعام: 80] قال الطّاهر بن عاشور: (وفي

¹ - ينظر: صلاح الدّين الزّعبلوي، مع النّحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللّغة وأسرارها، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1992م، ص 309.

² - ينظر: محمّد بن محمّد بن عرفة، تفسير ابن عرفة، تحقيق: جلال الأسيوطي، ط 1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2008م، 170/2.

³ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 326/7.

⁴ - ينظر: نفسه، 326/7.

⁵ - ينظر: نفسه، 326/7.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

للظرفية المجازية متعلقة بـ "تحتجوني" ودخولها على اسم الجلالة على تقدير مضاف؛ لأنّ الحاجة لا تكون في الذوات، فتعيّن تقدير ما يصلح له المقام، وهو صفات الله الدالة على أنّه واحد.¹ وهذا واضح جدّاً في أنّ اختيار العناصر التي تشغل المواقع له في نفسه خصوصية لا يدركها إلى المتكلّم والمتلقّي. وبهذا ظهرت الصورة التي نريد توضيحها من خلال عرض هذا الرأي في العامل.

وأدرك الطاهر بن عاشور علاقة الحذف بالرتبة في بعض المواضع القرآنية، ويتجلّى هذا في طريقة عرضه للركن الثاني من ركني الجملة الاسمية في قوله تعالى: {قُلْ لِّمَن مَّا فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ} [الأنعام: 12] ويفيدنا عرضه في تقدير المحذوف في معرفة الكيفية التي يشارك بها المتلقّي في بناء معنى الجملة؛ لأنّ ذلك متوقّف على فهمه للمقصود من الخطاب، وهذا ما يصوّره لنا في قوله: (وقوله: {لِلَّهِ} خبر مبتدأ محذوف دلّ عليه، {مَّا فِي السَّمُوتِ} الخ. ويقدر المبتدأ مؤخراً عن الخبر على وزان السؤال لأنّ المقصود إفادة الحصر).²، ويذكرنا هذا العرض بالطريقة التي كان يسلكها شراح القصائد الشعرية، ممّا يخوّل لنا أنّ نطلق عليها اسم الحذف والتقدير الوظيفي. لأنّ القول بالحذف والتقدير راجع إلى مراعاة أصل الكلام، ومحاولة لإعادة صياغة التركيب اللغوي بحيث يصبح خاضعاً للقواعد النحوية، (وذلك يخضع لشروط تراعي عناصر التركيب الذي يقع فيه الحذف، وقدرة المخاطب على إدراك المحذوف، وقصد المتكلّم من الحذف، والموقف الكلامي الذي يميز صحة التركيب الواقع فيه الحذف أو عدم صحته، ودلالة الحذف في هذا التركيب وقيّمته...) ³ فالحذف إلى جانب كونه ملمحاً وظيفياً مهماً، فإنّه يدلّ أيضاً على القيمة التركيبية للعناصر اللغوية، واجتماع هذين الأمرين معاً هو الحدّ الفاصل بين التركيب الوظيفي الذي يكون بحسب الموقف اللغوي أو الحدث الكلامي بالتعبير الحديث، وبين التركيب النحوي الذي يراعي شروط تأليف الكلم أو تكوين الجملة، وأهمّها وجود عناصر الإسناد ظاهرة أو مقدّرة. وينظم شتات هذه الظاهرة —كما قلنا— نظرية العامل، التي أسهمت في ظهور مصطلح الضرورة الشعرية كما في قول الشاعر⁴:

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 326/7.

² - نفسه، 151/7.

³ - ضوابط الفكر النحوي، 487/2.

⁴ - البيت من ملحقات قيس ابن الرقيات، والمفارق: جمع مفرق، وهو حيث ينفرك الشعر. والمعنى: إلّا رأيت لها طيباً. وهذا هو الشاهد أن تنصب "طيباً" بفعل دلّ عليه ما قبله. الكتاب، 285/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

لَنْ تَرَاهَا - وَلَوْ تَأَمَّلْتَ - إِلَّا وَهَلَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبًا

فقد قالوا: إنّ العامل في كلمة (طيبا) محذوف، اقتضته ضرورة الشعر، ولكن أهمّ ما في الأمر هو طريقة التقدير، وفي ظننا أنّ التقدير هو ضرب من التأليف، تركه الشاعر للمخاطب حتّى يشارك بدوره في عملية التركيب، ثقة منه في إدراك المعنى الوظيفي للبيت الشعريّ.

والدليل على ذلك أنّ النّحاة - وهم لا شكّ يمثلون دور المتلقّي - كانوا يتجنّبون ملامح الشكليّة في تقديرهم، فيراعون حال المتكلّم وعصره وطريقته في التعبير وخلفيّةه الفكرية ونظرته إلى المخاطب وعلاقته به كلّ تلك القرائن تكون حاضرة في مخيلتهم، ويؤكد صحة هذا أنّ الأفعال التي تقع موقع المحذوف في البيت عديدة ومنها: تعلم، تتحقّق، ترى القلبية، ولكنهم استبعدوا الرؤية البصرية التي دلّ عليها الفعل المذكور في أوّل البيت؛ لأنّه (يقتضي أنّ الموصوفة مكشوفة الرأس، وإلّا تمدح النساء بالخفر والتّصوّن، لا بالتبذّل والتهتّك).¹ ولا شكّ أنّ هذا التقدير الوظيفي يتنافى مع القول بمنهج التحليل، لأنّ انتقاء الكلمة المقدّرة يعدّ من صميم التركيب، فالتحويّ هنا يتقمص شخصية الشاعر ويتلطف في اختيار المفردة التي تؤدّي المراد بالتركيب الذي يؤيد القواعد النحوية ويسايرها. ومثلما لاحظنا ملمح التركيب بارزا في تفسير النّحاة للبيت السابق وفق نظرية العامل نجد ذلك في ظاهرة التقديم والتأخير.

واستخدم اللّغويّون المحدثون الحذف بطريقة مغايرة لما ذكرنا عند النّحاة القدماء، فهم يتّخذونه وسيلة في الحكم على صحّة الجملة نحويّا، ويعتبرون عدم الصّحّة دليلا على الفصل بين العناصر الإجمالية وغير الإجمالية في التركيب.² بمعنى أنّ هؤلاء المحدثين يأتون للتركيب ويحذفون منه بعض العناصر، فإنّ تغير المعنى فهموا ضرورة العنصر المحذوف.

ومن أمثلة الرتبة قوله تعالى: {قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا} [الأنعام: 14] الأصل في ترتيب الجملة الفعلية هو: فعل + فاعل + مفعول أو مفاعيل. ولا نرى أنّ هذا الأصل يفتقر إلى بيان. وعليه ننقل مباشرة إلى وصف ما هو موجود بين أيدينا، إذا شئنا أن نجرّد بنية هذه الجملة فإنّها ستكون على الشكل الآتي: همزة استفهام + اسم منصوب + فعل مضارع + اسم منصوب. بمقارنة هذه الصّورة مع الأصل المذكور قبلها نلاحظ أنّه وقع إعادة ترتيب في عناصر الجملة

¹ - ضوابط الفكر التحويّ، 505/2، 506.

² - ينظر: سعيد حسن بحيري، عناصر النّظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، 1989م، ص19.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

القرآنية، ولا شكَّ عندنا أنَّ ذلك مرتبط بمعنى وغرض يريده المتكلم، ويفهمه المتلقي، وبحث المفسرون في داعي تقديم معمول الفعل، فخلصوا إلى ما لخصه الطاهر ابن عاشور في قوله: (الحقَّ أنَّ التقديم هنا ليس إلَّا للاهتمام بشأن المقدَّم ليبي أداة الاستفهام فيعلم أنَّ محلَّ الإنكار هو اتِّخاذ غير الله وليًّا، وأمَّا ما زاد على ذلك فلا التفات إليه من المتكلم).¹ وبهذا يظهر أنَّ تقديم المعمول له مقتض معنوي، ذكر الطاهر بن عاشور بعضه، وأكمله الطيبي عند قوله تعالى: {قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ أَبْغِي رَبًّا} [الأنعام: 164] فقال عن هذه الجملة أمَّا: (جوابٌ عن دعائهم له؛ لأنَّ كلَّ تقديم إمَّا للاهتمام، أو جواب إنكار، وكذا ما فيه أداة الحصر).²

أمثلة الرِّبط: أ) الرِّبط بالظاهر، يصحَّ أن نمثِّل له بقوله تعالى: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1]؛ لأنَّ بعض المفسرين ذكر أنَّ كلمة {رَبِّهِمْ} قائمة في موضع الضمير³؛ أي أنَّ الأصل هو ((به))، وإمَّا جاء الرِّبط بالظاهر لكي يدلَّ على العلّية؛ أي أنَّ الاسم الظاهر يحمل معنى خاصًا يدعوهم إلى إفراده بالعبودية؛ لأنَّه هو الذي ربَّاهم، وهو مالكهم⁴، فلا بدَّ من أجل هذا أن يصرفوا كلَّ أعمالهم الظاهرة والباطنة له، ولكنَّهم استنكفوا واستكبروا فعبدوا من دونه ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني شيئًا.

ب) الرِّبط بالمضمَر. وهناك عناصر تجري مجرى الضمير في الرِّبط، وهي أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأدوات الرِّبط. وظيفة الرِّبط بالضمير تتضمَّن تعليقًا وتأليفًا وربطًا، بينما وظيفة الأداة تلخيص معنى نحويٍّ كالعطف والشرط والاستثناء⁵.

وتوصِّل النَّحاة إلى أنَّ أكثر وسيلة للرِّبط تكون عن طريق الضمير؛ ولذلك كانوا في غاية الصَّواب حين أسندوا وظيفة الرِّبط إليه، يقول الرضوي: (وتلك الرابطة هي الضمير؛ إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، فمن ثمَّ قيل في بعض الأخبار - كما يجيء - إنَّ الظاهر قائم مقام الضمير).⁶ ويأتي الضمير بارزًا كما في قوله تعالى: {وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ} [الأنعام: 26] يلاحظ في جملة {يَنْهَوْنَ} أنَّ الفاعل جاء ضميرًا متصلاً، ليربط بين المبتدأ {هُمْ} وخبره الواقع

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 157/7.

² - فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرِّيب، 311/8.

³ - ينظر: نفسه، 12/7.

⁴ - ينظر: نفسه، 12/7.

⁵ - ينظر: نظام الارتباط والرِّبط في تركيب الجملة العربية، ص 196.

⁶ - شرح الرضوي على الكافية، 238/1.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

جملة فعلية. ويمكن أن نمثل أيضا بجملة اسمية واقعة في محل الخبر بقوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا صُمْ وَبُكِّم فِي الظُّلُمَاتِ} [الأنعام: 39]؛ لأن كلمة {صُمْ} فيها وجهان أحدهما أنها خبر {الَّذِينَ}، والثاني أنها خبر لمبتدأ محذوف¹. وعلى هذا الأخير تكون جملة المبتدأ المقدّر في محل رفع خبر، والتقدير الذي ذكره السمين هو: ((وَالَّذِينَ كَذَبُوا بَعْضُهُمْ صُمْ وَبَعْضُهُمْ بُكِّم)).² والرباط بين المبتدأ {الَّذِينَ} وخبره الجملة هو الضمير المجرور بالإضافة في بَعْضُهُمْ. ولا أرى أي فائدة من استعراض الروابط؛ لأن هدفنا واضح وهو ربط التركيب بمعناه في السياق التواصلية. ومن أحسن ما يجلي دور الضمير في بيان هذا الغرض ما يأتي في المواضع التي يقع فيها احتمال تعدد المرجع، أو عدول عن نوع الضمير كأن يعدل عن الخطاب إلى الغيبة أو العكس، وورد هذا النوع في قوله تعالى: {وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} [الأنعام: 4] قال الطاهر بن عاشور -رحمه الله- (وضمائر جمع الغائبين مراد منها المشركون الذين هم بعض من شملته ضمائر الخطاب في الآية التي قبلها، ففي العدول عن الخطاب إلى الغيبة بالنسبة إليهم التفات أوجبه تشهيرهم بهذا الحال الدميم، تنصيحا على ذلك وإعراضا عن خطابهم، وتمحيضا للخطاب للمؤمنين).³ وهذا مما لا يتم دون رعاية الضمائر وما تدلّ عليه.

ويحدث الربط بالإشارة كما في قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ} [الأنعام: 30] وتهدف النظرة الوظيفية إلى متابعة الغرض الذي يحققه رابط دون آخر، وإدراك السرّ في تنويع الوسائل التعبيرية. وللتأكد من هذا نحاول الموازنة بين الرّابط السابق وهو اسم إشارة في تلك الآية وكذلك الوارد في قوله تعالى: {قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنْجَلْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ} (63) قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ {الأنعام: 63، 64} فقد استعمل أولا اسم الإشارة {لَّئِنْ أَنْجَلْنَا مِنْ هَذِهِ} لأن المتضرّعين في حالة شدة وضيق، فليس ثمة وسيلة تعبر عن اهتمامهم بالشّيء الذي يضايقهم ويخنقهم من وضع اليد عليه والتضرع والدعاء إلى كشفه دون سواه غير هذه الأداة. ونلاحظ أنّ العناية بهذا القريب قد زالت في الآية التي بعدها، ولهذا جاء التعبير بالضمير فقال: {اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا} وهذا يعني أنّ الرّبط قد لا

¹ - ينظر: الدّرّ المصون، 613/4. التفصيل في إعراب آيات التنزيل، 170/7.

² - الدّرّ المصون، 613/4.

³ - تفسير التحرير والتنوير، 133/7، 134.

الفصل الثالث: البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.

يكون تابعا لغرض آخر كالتقريب الذي في الإشارة. وبهذا يتبين أنه إذا كان بين العناصر المتشابهة فروقا دلالية واضحة، فإن الأمر بالنسبة للروابط المنتمية إلى مجموعات مختلفة أعمق دلالة وأكثر بعدا.

ونستطيع أن نتبين ذلك أيضا من خلال الربط بالاسم الموصول كقوله تعالى: {وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ} [الأنعام: 7] فقد ربط بالاسم الموصول {الَّذِينَ} بدلا من الضمير في ((قالوا)). ويعرف هذا الأسلوب بالإظهار في مقام الإضمار، ولا بد أن يكون لهذه المبادلة الأسلوبية مقتضى، وهو ما انتهى إليه نظر الطاهر بن عاشور حين قال: (وجاء قوله: {الَّذِينَ كَفَرُوا} دون أن يقول: ((لقالوا)) كما قال: {فَلَمَسُوهُ} إظهارا في مقام الإضمار؛ لقصد تسجيل أن دافعهم إلى هذا التعتت هو الكفر، لأن الموصول يؤذن بالتعليل).¹ وإن أخذنا بالمقتضي المذكور أو غيره، فهذا يعني أن البنى التركيبية تتزود من حين لآخر بعناصر جديدة تؤدي وظيفة خاصة بها بالإضافة إلى وظيفة مسندة إلى عناصر أخرى في النظام اللغوي. أي أن الاسم الموصول يقوم بوظيفة الربط والتعليل الذي يفهم من المقام.

نستنتج من هذا أن اللغة تتيح للمتكلم وسائل متنوعة في الانتقال من غرض لآخر، وتستجيب لمتطلبات السياق ومقتضيات المقام، المطابقة لحال المخاطب. فنجد الربط تارة بحروف العطف، وأخرى بضمائر الغيبة ومرة بضمير الخطاب، وفي موقف باستعمال الإشارة وفي آخر بالاسم الموصول، كل ذلك في توافق دلالي منسجم مع قصد المتكلم وفهم المخاطب في ظروف ومقامات لا يمكن حصرها.

ومن وسائل الربط: الربط بالأداة وأمثلة هذا النوع أكثر من تحصى، ولعل ذلك ما حوّل لها أن تتحكم في نمط تركيب عدد من الأساليب، كما سيأتي في الفصل الرابع من هذا البحث.

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 142/7.

الفصل الرَّابِع:

أساليب التّعبير وعوارض التّركيب في السّياق
القرآنيّ.

المبحث الأول: الأساليب التعبيرية وقيمتها الوظيفية.

المطلب الأول: أسلوب التفي وأشكاله.

المطلب الثاني: أسلوب القسم وأنماطه.

المطلب الثالث: الاستفهام والجواب وأدواتهما.

المطلب الرابع: أسلوب الشرط وأنماطه.

المبحث الثاني: أثر السياق في النمط التركيبي والبعد الدلالي.

المطلب الأول: أثر السياق القرآني في الدلالة على المعاني.

المطلب الثاني: دور قرينة السياق في بيان المعنى للآية الواحدة.

المطلب الثالث: دور السياق في توضيح المعنى للآيات المتتابعة.

المبحث الثالث: المبحث الثالث: علاقة السياق بالظواهر التركيبية.

المطلب الأول: السياق وظاهرة الترتيب.

المطلب الثاني: دور السياق في الدلالة على الحذف.

المطلب الثالث: الدلالة الزمنية في السياق القرآني وعلاقتها بظاهرة الإعراب.

المبحث الرابع: المعاني التفسيرية والتعدد الوظيفي.

المطلب الأول: المعاني التفسيرية المستنبطة وأثرها في التعدد الوظيفي.

المطلب الثاني: أسباب تعدد المعنى الوظيفي في النمط التركيبي.

المطلب الثالث: السياق القرآني والوظائف النحوية.

المبحث الأوَّل: أساليب التَّراكيب أنماطها ودلالاتها الوظيفية في السُّورة.

المطلب الأوَّل: أسلوب النَّفي وأشكاله¹.

النَّفي هو أحد شطري الكلام؛ لأنَّ الكلام - كما قال بدر الدِّين الزُّركشي - إمَّا إثبات أو نفي². ونظرا لكثرة تصرُّفه في الكلام صار ممَّا يعتمد عليه في بناء المعاني، فمن ذلك أنَّ جمهور النِّحاة اشترط في نحو: ((مُنْطَلِقُ زَيْدٍ)) الاعتماد على شيء من نفي أو استفهام حتَّى يؤدِّي ((زَيْدٌ)) وظيفة الفاعل للوصف ((مُنْطَلِقٌ))³، بل ربَّما تغلغل معنى النَّفي في أعماق معظم الأساليب العربيَّة، ولسنا نقصد بذلك ما وضعت له أدوات خاصَّة، وإمَّا نعي النَّفي الَّذي يكون ضمنيًّا دون استخدام الأداة.

نفي الجملة الفعلية:

يلجأ إلى النَّفي عموما من أجل تصحيح خطأ ساور ذهن المخاطب، فيسعى المتكلِّم إلى إزالته بمختلف أساليب النَّفي وطرقه، الَّتِي تتنوّع بحسب درجات الشكِّ وخطورة الخطأ المرتكب⁴. وفي سورة الأنعام نلاحظ تنوّع هذا الأسلوب بكثرة فتارة ينفي الماضي وأخرى يأتي لنفي المضارع وكلّ ذلك تابع للأغراض الَّتِي يسعى لتحقيقها من وراء ذلك.

نفي الماضي:

أولا النَّفي بما: لم تختلف كلمة النِّحاة ولا الدَّارسين حول نفي الفعل الماضي بـ((ما)) كما في قوله تعالى: {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ} [الأنعام: 91] فالآية جاءت بصيغة نفي كالآتي: (ما فعَل) وقد كان تقعيد النِّحاة لهذا الأسلوب مبنيًّا على مراعاة بنية الجملة في حالتها الاستعماليَّة، يبيِّن

¹ - عدلنا عن مصطلح الأنماط إلى الأشكال؛ لأنَّنا لاحظنا أنَّ أسلوب النَّفي ليس له نمط محدد في الغالب كأسلوب الشَّرط والقسم، وإمَّا يعبر عَمَّا يقابل الإثبات، فيتخذ لذلك أشكالا مختلفة لا تقع تحت ضابط تركيبيٍّ محدد، ومن هنا رأينا أنَّ الوصف الأنسب له هو الشَّكل وليس النمط.

² - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 375/2.

³ - خالف ابن السَّراج في هذا الشَّرط فأجازه رغم قبحه. ينظر: الأصول في النَّحو، 60/1.

⁴ - في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص 246.

ذلك أنهم يقرنون النفي بالإيجاب، وقد صرح ابن يعيش بذلك فقال: (اعلم أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنه إكذاب له...) ¹

ويذكر النحاة أن الصيغة المذكورة في هذه الآية هي جواب لصيغة (لقد فعل) ² وتقدير الآية على هذا: والله ما قدروا الله حق قدره حين قالوا ما قالوا. وهي للدلالة على قرب الحال؛ أي أن قولهم وعدم تقديرهم لعظم الله - جلّ جلاله - كان يعبر عن هيئتهم التي تلبسوا بها عن نزول هذه الآيات. والذي أدى وظيفة التقريب هنا هو قد المقدرة في الإيجاب؛ لأنها تفيد التقريب حينما تقتزن بصيغة الماضي. وهكذا تفسر كل الصور التركيبية التي جاءت على هذا النمط في السورة الكريمة.

وحرصا على وضوح معنى النفي في حالة تركيب الفعل الماضي مع «ما» لجأ النظام اللغوي في عمومها إلى استعمال هذا النمط من التأليف، ويبدو أن استعمال القرآن الكريم للأداة «ما» من أجل نفي الماضي هو الشائع ولكن هذه الكثرة قد تكون مضبوطة بدلالة الزمن كما في المثال السابق، وقد تأتي لسبب آخر، فمن ذلك أننا وجدنا في بعض المواضع لو استعمل فيها «لا» لانتقل المعنى إلى الدعاء نحو قوله تعالى: {وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا} [الأنعام: 107] ثانيا- نفيه بلا: وهو قليل، ولم نعثر له على شاهد في السورة، إلا ما أتى في قوله تعالى: {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 148] لكن جمهور المفسرين والمعرّبين لم يبيّنوا عدم الحاجة إلى تكرار «لا» كما هي قاعدة النحاة في النصّ على أن الماضي لا ينفي بلا إلا إذا كررت ³، وقد طال نقاشهم حول هذه القضية حين اعترضهم قوله تعالى: {فَلَا أَقْنَحُمُ الْعُقَبَةَ} [البلد: 11] ونقل السمين في تفسيره أن تأويل «لا» بـ«لم» عندما تدخل على الماضي مستفيض في كلام العرب ⁴. ولم يبيّن المفسرون علة هذا التأويل.

نفي المضارع:

تعدّ هذه الحالة من مشكلات التطبيق بتعبير تمام حسن ذلك أن النظر في الجملة الفعلية المثبتة والمؤكدة لا يطرح كبير إشكال من حيث تأثر الدلالة الزمنية للفعل بالعلاقات السياقية، غير أن ذلك سرعان ما يتحوّل إلى مشاغل

¹ - شرح المفصل للزمخشري، 31/5.

² - ينظر: نفسه، 31/5.

³ - ينظر: الدرّ المصون، 8/11.

⁴ - ينظر: نفسه، 580/10.

ومشاكل تتطلَّب حلولاً ولو ترقيعيّة، (والخلاصة أنّ النّحاة لم يحسنوا النّظر في تقسيمات الزّمن في السِّيَاق العربيّ...) ¹ ولكنّ الَّذي وجدناه في كتب النّحو لا يبدو موافقاً لهذا القيل. بل إنّنا وجدنا التّصريح بتبعية زمن الفعل لمراد المتكلم وفهم المخاطب، وكمثال على ذلك نذكر أنّ الأمر يأتي بمعان منها: طلب حصول ما لم يحصل، ومنها دوام حصول ما حصل ²، وكلّ هذا مطلوب في المستقبل. ومّا يدلّ دلالة واضحة على مراعاة السِّيَاق في تقسيم الزّمن أنّ السيوطيّ نقل خروج الأمر من الاستقبال إلى الماضي حين يراد به الخبر، (نحو: إزم ولا خرج، فإنّه بمعنى رميت والحالة هذه، وإلاّ لكان أمراً له بتجديد الرّمي، وليس كذلك.) ³ ومّا يؤكّد هذا أنّهم ذكروا للمضارع أربعة أحوال من حيث دلالة على الزّمن ⁴. بل إنّهم قد بلغوا الدّقة في التعريف بما يراد من زمن الفعل، وذلك حين ربطوا بين دلالاتي الحدث والزّمن، وهذه إحدى القضايا المهمّة الّتي تدلّ على عبقرية فذة كان يمتاز بها علماء العربيّة، ويقرّب هذا التّصوّر ما تثيره مسألة الحال والاستقبال من مشاكل يمكن ممارستها واقعياً، ويجلّي ذلك مفهوم الحال عندهم. فمن ينظر إلى الفعل على أنّه أجزاء، فلا يخلو حال المتلبّس ببعضها في الحال من أن يكون قد سبقه جزء منقّض من نفس الفعل وجزء مرتقب حدوثه. وعلى هذا لا يصحّ أن يوصف الفعل (يُفَعِّل) بالحال. وانطلاقاً من هذا الإشكال رأى بعضهم أنّ المقصود بالحال لا يعني انفكاك الأجزاء على الوصف الَّذي ذكر، وإنّما هو أجزاء متّصلة من نفس الحدث، بحيث لا يمكن أن يقع الفعل إلّا باتّصالها ⁵. ودفعاً لهذا اللّبس الممكن حدوثه مثّلوا بأفعال مستمرة الحدوث، نحو: يصليّ، يقرأ، يكتب... والَّذي أوقع في هذه المشاكل إنّما هو الوقت المعتر فاصلاً بين هذه الأزمنة، أعني كون الماضي حدثاً قد وقع قبل زمن التّكلم أو الإخبار عنه، والمضارع أو المستقبل ما كان واقعاً في الحال أو مرتقب الوقوع في المستقبل، أو كان مطلوب الحصول في المستقبل.

ولكنّ الَّذي يفرضه الواقع اللّغويّ هو اتّصاف بعض الأفعال بالانتفاء ومع ذلك يقال في إعراب من لم تقع منه أنّه فاعل رغم أنّ التّعبير صريح في عدم وقوعها منه. فهل عندما نقرأ قوله تعالى: {قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا

¹ - اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 243.

² - ينظر: هم الهوامع، 30/1.

³ - نفسه، 30/1.

⁴ - هذه الأحوال هي: رجحان الحال؛ لأنّ المستقبل له أدوات تدلّ عليه، فتجرّده منها يرجّح الحال. تعيّن الحال عند اقتراحه بما يدلّ عليه، كالآن والحين أو نفيه بليس وما وإنّ أو دخلت عليه لام الابتداء. تعيّن الاستقبال. انصراف معناه إلى الماضي عند اقتراحه بلم أو لما. هم الهوامع، 32/1، وما بعدها.

⁵ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، 84/1.

أَعْلَمُ الْغَيْبِ { [الأنعام: 50] نفهم أنه ينفي عنه ذلك في الحال فقط، وكيف يكون قائلاً وهو مطلوب منه عدم القول؟ وقد تنبّه المبرّد وهو من أوائل النحاة إلى هذه المسألة وأجاب عنها بأنّها من باب إعلام السامع من الذي نفيت عنه الفاعلية¹. هذا إضافة إلى التحوّل الدلاليّ لمحتوى الصيغة حين تعلّقها ببعض أدوات النفي، فمما نصّ النحاة على انتقال زمنه اقتران صيغة الاستقبال بلم ولما إلى المضى². ونسب السيوطي إلى الجزولي أنّ مدخول هاتين الأداتين كان ماضي الصيغة ثمّ غير، وأنّ دلالة اقترانهما بصيغة المضارع على المضى كان من باب المحافظة على المعنى والاحتياط له أكثر من العناية باللفظ³. والآية السابقة ورد فيها المضارع منفياً بلا التي ذهب جمهور النحاة إلى أنّها لنفي المستقبل، أي لنفي الفعل غير الواقع⁴. ولا شك أنّ الأفعال المذكورة في الآية منفية الوقوع في الحال والاستقبال، وهذا يؤكّد لنا أنّ القواعد اللغوية مهما انضبطت واستقامت فإنّ الإطلاق والتعميم لا يعوّل عليه دائماً، وإنّما الحاكم الأوّل والأخير هو المعنى الذي وظّفت له كما في هذه الآية، وهو ما يتفق مع غرض هذا البحث.

وقد أشار المخزومي في هذا الصدد إلى قضية تبدو في ظاهر الأمر بديهية ولكنها عند التأمل سيتبيّن أنّها من صميم الدراسة التركيبية والدلالية، ذلك أنّ بعض أدوات النفي ليست كالعوامل التي فسّر بها النحاة الأثر الطارئ على أواخر الكلم، فإنّها مسلّطة على النسبة القائمة بين ركني الإسناد⁵؛ لذا نظر المخزومي إلى (لا) النافية من جهة نفيها للعلاقة الناشئة بين الفعل والفاعل لا كونها مسلّطة على وقوع الفعل مجزّداً.

وهكذا يمكن إعادة ضبط القاعدة للتناسب مع المعاني التي توظّف في مختلف المواقف اللغوية بزيادة قيد الأغلبية، فيصير استعمال (لا) في الأغلب لنفي المستقبل، وبقلّة مع الحال حين تدلّ عليه قرينة، وإلاّ عاد النفي إلى المستقبل.

وقد أثارت (لا) بالإضافة إلى بعض العناصر المتعلقة بها إشكالا معنوياً في تفسير قوله تعالى: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: 109] حتّى قال بعضهم إنّها زائدة⁶.

¹ - ينظر: المقتضب، 1/146.

² - ينظر: هم الهوامع، 1/35.

³ - ينظر: نفسه، 1/35.

⁴ - ينظر: الكتاب، 3/117. شرح المفصل للزمخشري، 5/33.

⁵ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 248.

⁶ - ينظر: التفصيل في إعراب آيات التنزيل، 7/304.

النفي بواسطة ما: ويمكن أن نختبر المعنى الوظيفي لاستعمال نفي المضارع بـ«(ما)» التي قال سيبويه عنها:

(وإذا قال هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإنّ نفيه ما يفعل).¹ بقوله تعالى: {وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ} [الأنعام: 123] فهل معنى هذا أنّ أكابر المجرمين كانوا في حالة مكر فعلا، أم أنّهم كانوا ينوون ويبتغون لهذا المكر في المستقبل؟ بحسب قول سيبويه أنّهم متلبّسون بالمكر، ولكنّ الذي يفهم من أقوال بعض المفسرين يكاد ينفي هذا الزعم. فمن ذلك ما يظهر من تفسير أبي حيان فإنّه فسّر المكر هنا بالوبال الذي يحيق بهم². ولا شك أنّ الآية على هذا الرأي صالحة لأن تدلّ على وقوع نتيجة مكرهم بهم في الحال كما في الاستقبال.

ولكن يصحّ لمن يوافق مذهب سيبويه أن يعترض على هذا بأن يقول: إنّّه يمكن أن تنزل نتيجة المكر منزلة السبب، فيكون الواقع في أسباب الهلاك هالكا تحقّقا وبقينا. ويؤيد هذا دليل من نفس الآية وهو نفي الشّعور عنهم؛ لأنّ الذي يدرك نتيجة عمله قد ينتهي عمّا يسوؤه، عكس من لا دراية له بما يترتب على سوء عمله، وقد أثبت الله في هذه الآية نفي الشّعور عنهم.

وأشار إلى هذه اللّفة اللّطيفة أبو حيان عندما أكّد أنّ المقصود بالشّعور هنا ليس على الإطلاق، وإنّما جيء به لأجل المبالغة في نفي العلم عنهم³. ويمكن أن نتصوّر العمق الدلالي الذي تحتويه بنية أداة النفي المسلّطة على الفعل المنفي، فإذا كان النّحاة ينطلقون من المنظور العقليّ والتّصوّر الذهنيّ للبنى الدلاليّة المترجمة نحويّا في الأشكال التركيبيّة، فإنّ الواقع اللّغوي يعنى بالعلاقات المعنويّة المرتبطة بالأحداث والوقائع التّواصلية، وهو ما نستشقه من خلال التّركيز على البعد المعجميّ للفعل المنفيّ، وعليه لا يمكن أن يفهم معنى المبالغة في كلّ نمط تركيبّي يأتي على صورة (ما يفعل) وهكذا نصل إلى وجود فرق بين القواعد والأحكام العامّة الرّامية إلى تحقيق الشّموليّة والأمثلة التّطبيقية الدّاعية إلى تتبّع المعاني التي توظّف من أجلها المحتويات الدلاليّة.

وما نريد الوصول إليه هو أنّ النفي بواسطة (لا) و(ما) يمثّل مع الفعل المنفيّ بنيتين دلاليّتين كلّ واحدة منهما لها خصوصيّة التركيبيّة وقيمتها المعنويّة في التّواصل، وبناء عليه إذا صحّ النفي بكلّ منهما فإنّ هذا لا يعني صلاحية

¹ - الكتاب، 117/3.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 218/4.

³ - ينظر: نفسه، 218/4.

كلّ واحدة منهما مكان الأخرى، بل لا بدّ من معرفة الدّلالة التي تصحب الموضع الذي ترد فيه، كما أنّه لا يكفي معرفة كون إحداها لما يقع في الحال والأخرى لما سيحدث في الاستقبال.

التنفي بـ ((لم)) ويتحقّق ذلك في صورة: لم + مضارع. وهذه الصّورة وإن كانت في ظاهر الأمر نفياً للمضارع وجزماً له فهي في المعنى نفي للماضي¹. وهو ما يلاحظ في كلّ فعل مضارع دخلت عليه ((لم))، كما في نحو قوله تعالى: {أَلَمْ يَرَوْا} [الأنعام: 6] وقوله: {مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ} [الأنعام: 6]

موقعية التنفي في بيان المقصود:

قد لا تتجلّى بعض صور التنفي إلا بالنظر في خصوصيّة موقعها من السِّياق؛ ولهذا نجد أنّه مهما تعدّدت طرق القصر -مثلاً- فإنّ التنفي والاستثناء هو الطّريق الأمّ بين طرق القصر، اصطنعه أهل البلاغة والدّلالة في توضيح صورة المعنى². فقوله تعالى: {إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ} [الأنعام: 159] فإنّما في معنى ما أمرهم إلاّ الله. لأنّ ردّ التّركيب إلى الطّريق الأصليّ يفيد في تحديد المقصور والمقصور عليه باعتباره أوضح في بعض التّراكيب من بعض. وفي ذلك يقول السّكاكي: (والسبب في إفادة إنّما معنى القصر، هو تضمينه معنى: ما وإلا).³

وذكر السيوطي أنّ الأصل في استعمال الاستثناء المفرغ - وهو أحد طرق القصر - أن يكون المخاطب جاهلاً بالحكم، ولذا إذا وقع في سياق لا يناسب تجهيل المخاطب بالحكم فإنّه ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب⁴. وأنكر أبو حيّان في الارتشاف إفادة ((إنّما)) للحصر⁵، وهذا خلاف مذهب الجمهور في إفادتها إيّاه⁶. وتأمل القدماء في تولّد المعنى من التّركيب المصدّر بأنّما، فذهب بعضهم إلى أنّ منشأ الدّلالة من منطوق الحكم، ونحى بعضهم إلى أنّ الحكم مستفاد من مفهوم العبارة التّركيبية. وأورد السيوطي هذا الخلاف في قوله: ((إنّما)) الجمهور على أنّها للحصر، فقليل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم.⁷ وبدا جليّاً من مجموع طرق القصر الاصطلاحيّ وجود حوار

¹ - ينظر: شرح الرّضويّ على الكافية، 82/4.

² - ينظر: دلالات التّراكيب، ص 120.

³ - مفتاح العلوم، ص 291.

⁴ - ينظر: الإنقان في علوم القرآن، 1568/4.

⁵ - ينظر: ارتشاف الضّرب من لسان العرب، 1285/3.

⁶ - ينظر: الإنقان في علوم القرآن، 1569/4.

⁷ - نفسه، 1569/4.

أُلْعِ إليه السَّكَّاءِيَّ في تفريقه بين القصر الَّذي يكون بالعطف، والطَّرَق الثَّلاث الأخرى، فمَيِّز بين ما يتعرَّض منها للمثبت والمنفي بالنَّص وهو طريق العطف، وبين ما يقع فيه النَّص على المثبت دون ما ينفي¹. ويعني هذا أنَّ ثمة حواراً فكريّاً كان يقوم على أساس التَّفَرُّق في بيان معنى التَّركيب المبدوء بالنَّفي والمختوم بالاستثناء، وذلك بأن يُقال فيه إنَّه تَركيب ظاهره النَّفي وباطنه الإثبات أو العكس؛ أي أنَّ ظاهره الإثبات وباطنه النَّفي². والمهمُّ أنَّ التَّفَرُّق في هذا منظور فيها من جهتين؛ إحداها من قِبَل المعنى الوظيفيِّ المذكورة عناصره كلّها، والأخرى من ناحية ترتيب عناصره وقيامها بدور المنطوي على غرض لا يكتمل إلّا بتمام الجملة عن طريق التَّقدير.

ولهذا قال مُحَمَّد أبو موسى: (إنَّ النَّفي في الاستثناء المفرَّغ يَتَّجِه إلى مقدَّر هو مستثنى منه عامٌّ، وأنَّك حين تقول: ما جاءني إلّا زيد يكون التَّقدير ما جاءني أحدٌ إلّا زيد، فإذا بنيت العبارة على ذكر المستثنى منه وقلت: ما جاءني أحدٌ إلّا زيد... لا خلاف في أنَّ هذا يفيد القصر، وأكثر البلاغيِّين لا يعدُّه من طرقه، وذلك لأنَّ قبل الأداة كلام تامَّ يحسن السَّكوت عليه، وما بعد الأداة كأنَّه قيد له، فليس القصر داخلاً في صميم الدَّلالة)³. وبالرَّغم من ذلك قد توجد في بعض السِّياقات ما يخفي عن أداة القصر تلك الدَّلالة، ولعلَّ من أوضح الأمثلة على هذا قوله تعالى: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ} [الأنعام: 145] ذكر الشَّافعي - رحمه الله - في معنى هذه الآية: (أنَّ العرب كانت تحرِّم أشياء على أنَّها من الحَبائث، وتحلُّ أشياء على أنَّها من الطَّيِّبات، فأحلَّت لهم الطَّيِّبات عندهم، إلّا ما استثني منها، وحَرَّمت عليهم الحَبائث عندهم)⁴. ووضع السيوطي تفسير الشَّافعي ضمن ما يكون الغرض منه دفع توهم الحصر، وكان المعنى: (لا حلال إلّا ما حرَّمتموه، ولا حرام إلّا ما أحللتموه، نازلاً منزلة من يقول: لا تأكل اليوم حلاوةً، فتقول: لا أكلُ اليوم إلّا الحلاوة، والغرض المضادَّة لا النَّفي والإثبات على الحقيقة، فكأنَّه تعالى قال: لا حرام إلّا ما أحللتموه من الميتة والدَّم ولحم الخنزير وما أهلَّ لغير الله به، ولم يقصد حلَّ ما وراءه، إذ القصد إثبات التَّحريم لا إثبات الحل).⁵ وتبع مُحَمَّد موسى ما فهمه الشَّافعي من تركيب الآية فقال: (إنَّ القصر فيها غير مراد وذلك لأنَّها لم تشمل المحرَّمات، وإنَّما

¹ - ينظر: مفتاح العلوم، ص 192، 193.

² - ينظر: دلالات التَّراكيب، ص 192.

³ - نفسه، ص 124، 125.

⁴ - مُحَمَّد بن إدريس الشَّافعي، الأم، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، ط 1، دار الوفاء، 2001م، 627/3.

⁵ - الإِتقان في علوم القرآن، 1/ 194، 195.

المراد مناقضة القوم الذين حرّموا ما أحلّ الله وأحلّوا ما حرّمه...¹ وما نريد الوصول إليه هنا هو أنّ النفي قد كان بالفعل أحد المواقع والمحطّات التي يتوقّف عندها المتكلّم لبثّ مقاصده والإفصاح عن مراده كما في المثال الأخير، كما كان يفصح عن حال المتلقّي في بعض المواقف كأن يبرز حالة الجهل التي هو عليها أو ينزل بعض من قرب حاله منها منزلته.

ويصدق هذا في نحو قوله تعالى: {وَقَالُوا إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا} [الأنعام: 29] وقوله: {إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ} [الأنعام: 36] أي انحصر جنس حياتنا في حياتنا الدنيا². أي لا حياة لهم غيرها، وهذا كما يقول علماء العقيدة والتفسير نفى للبعث، وفي الموضع الآخر يدلّ القصر على نفى الاستجابة عمّن صمّوا آذانهم عن الحقّ. ويستعمل للنفي الضمني ضمائم أخرى كاللّغز والتأخير، يتجلّى مثلاً في نحو قوله تعالى: {ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ} [الأنعام: 36] أي ليس إلى أيّ أحد سواه.

ويّتّجه إمعان البلاغيين في تحليل منشأ دلالة التراكيب السابقة على الحصر - حسب قراءتنا - إلى تتبّع المعنى الضمّني الذي يرتقي إلى درجة التأكيد؛ لأنّ قولنا: جاء زيدٌ لا عمرو - مثلاً - فيها إثبات للمجيء صريحاً بالبنية الظاهرة: جاء زيد، وفيها أثبات ثانٍ تضمّنته بنية: لا عمرو³. ويبدو أنّ ملاحظة هذا المعنى في الطّرق الأساسية لأسلوب الحصر ممّا يجب أن يقع ضمن أولويّات التحليل البلاغي؛ لأنّ التّنصيص على الجزء الثابت سواء عن طريق التّقديم كما في قولك: ((أنا فعلت))، أو في ((إنّما)) حينما تقول: ((إنّما فعل زيد هذا))، أو في النفي والاستثناء في نحو: ((ما قام إلّا زيداً)) كلّها تدلّ على أنّ هناك جانباً منفياً يتبادر فهمه بمجرد تحقّق الجانب المثبت بالنّصّ أو المنطوق⁴.

ويبيّن محمّد محمّد أبو موسى كيفيّة تولّد المعنى من التركيب الذي يحمل بين أجزائه دلالاتي النفي والإثبات، فقال: (فإنّنا نرى رأس الفكرة وأوّل ما يقع في النّفس منها هو النّفي).⁵

¹ - دلالات التراكيب، ص 129.

² - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 187/7.

³ - ينظر: مفتاح العلوم، ص 291.

⁴ - ينظر: دلالات التراكيب، ص 122.

⁵ - نفسه، ص 122.

ولقد حاول عبد القاهر الجرجانيّ قبل ذلك بقرون حين قرّر ترتيب المعاني في التَّركيب على وفق ترتيبها في النَّفس¹، وما ذكره محمّد أبو موسى إلّا صياغة جديدة لهذه الفكرة بغرض التَّحليل الَّذي يقابله النّظرة التَّركيبية عند الجمهور؛ لأنّ المعنى عندهم هو ما تعطيه العبارة بعد تمامها².

وإن كان للتَّعبير عن النّفي أسلوبه الخاصّ، فإنّ هذا المعنى قد يتسرّب إلى سائر الأساليب بطريقة أو بأخرى، وهذا ما يمكن ملاحظته في معظم الأساليب كالشّروط، والاستفهام، وغيرهما.

المطلب الثّاني: أسلوب القسم وأنماطه.

قرّر النّحاة أنّ المعنى الوظيفيّ لجملة القسم هو ما تدلّ عليه بنيتها الأساسية وهذا ما ذكره سيبويه في قوله: (اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك. فإذا حلفت على فعل غير منفّي لم يقع لزمته اللّام ولزمت اللّام النّون الخفيفة أو الثّقيلة في آخر الكلمة. وذلك قولك: والله لأفعلن³). ووجب هاهنا معرفة هذه البنية: (البنية الأساسية للقسم بالجملة الفعلية تتكوّن من فعل وفاعل وحرف جرّ يوصل به إلى المقسم به، ولذلك عندما يقول النّحاة في القسم بالواو والتّاء إنّ الجارّ والمجرور متعلّق بفعل محذوف وجوبا، يعدّ هذا محاولة للرّجوع إلى ذلك الأصل الَّذي يمكن ظهوره مع الباء دون الواو والتّاء⁴). وذلك الرّجوع إلى البنية الأصليّة ليس سوى محاولة لرصد المعنى الَّذي يؤدّي بواسطة حروف القسم ومتعلّقاتها.

وحثّ يؤدّي القسم وظيفة التّأكيد أحيطَ بعدد من المؤكّدات مثلّ نون التّوكيد واللّام الموطّئة للقسم، وإنّ كما في بنية الجملة الاسميّة، وكذلك اللّام الدّاخلية في جواب القسم، وتفصيل ذلك في الصّور الآتية⁵:

الجملة الاسميّة الموجبة: حرف القسم + مقسم به + أداة توكيد + جملة اسميّة.

الجملة الاسميّة المنفيّة: حرف القسم + مقسم به + أداة نفي + جملة اسميّة.

¹ - ينظر: دلائل الإعجاز، ص102.

² - دلائل التّراكيب، ص122.

³ - الكتاب، 104/3.

⁴ - بناء الجملة العربيّة، ص229.

⁵ - ينظر: أبو الحسن عليّ بن مؤمن ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: فوز الشّعار، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م، 553/1.

الجملة الفعلية الموجبة: تكون بحسب زمن الفعل من ماضي وحال واستقبال.

وهنا تنبيه لا بد من ذكره وهو أنّ القسم يمكن اعتباره ضمن التراكيب الخاصة؛ فهو في الحقيقة يدخل ضمن الأساليب وليس التراكيب؛ لأنّ له معنى محدداً، ولكن لا بأس من تقديم عرض موجز عن الصور التي تقدّمها آيات سورة الأنعام عن هذا الأسلوب.

صور القسم في سورة الأنعام:

سورة الأنعام مكيّة باتّفاق¹، والخلاف وارد في كيفية نزولها؛ فمذهب طائفة من العلماء أنّها نزلت جملة واحدة، ورأى فريق آخر أنّها نزلت مفرّقة، وإلى الفريق الأوّل مال فخر الدّين الرّازي، والقرطبيّ والطّاهر بن عاشور وغيرهم.² ولهذا يجب أن ينظر إلى السّورة على أنّها موضوع واحد يتضمّن الاحتجاج على المشركين، ويبيّن بواطنهم ويفضح سرائرهم، ويكشف عمّا تكنّه صدورهم. ويبدو أنّه لما استفحلت الشّبه التي بثّوها في نفوس أتباعهم استدعى الأمر أن تأتي بعض أنماط التّراكيب منزلة وفق تلك الاعتبارات، يقول القرطبيّ: (هذه السّورة أصل في محاجة المشركين وغيرهم من المبتدعين، ومن كذب بالبعث والنّشور؛ وهذا يقتضي إنزالها جملة واحدة؛ لأنّها في معنى واحد من الحجّة، وإن تصرّف ذلك بوجوه كثيرة).³، ومن ذلك أسلوب التّوكيد في صور القسم.

وقد أفرد أحد الدّارسين بحثاً للروايات التي جاءت في شأن نزول سورة الأنعام وانتهى إلى القول بأنّها نزلت دفعة واحدة. وتناولت مناقشة الوثنيين الأوّلين في كثير من الأقاويل والشّبه التي أثاروها⁴. ولعلّ القول بأنّه نزلت جملة واحدة هو الأظهر؛ لأنّ موضوعها واحد كما ذكر غير واحد من المفسّرين، ويمكن أن نؤيّد ذلك بما ثبت عندنا بالاستقراء التّام للأنماط التي شكّلت أسلوب القسم في هذه السّورة الكريمة، كما تبيّنه المواضع الآتية:

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 121/7.

² - مفاتيح الغيب، 149/12.

³ - الجامع لأحكام القرآن، 312/8.

⁴ - عطية صدقي الأطرش، نزول سورة الأنعام جملة واحدة أو نزولها على أسباب متفرقة دراسة وتحليل، مجلّة جامعة الخليل للبحوث، فلسطين، المجلّد 4، العدد 1، سنة 2009م، ص 85.

أولاً- واو القسم+ المقسم به + المقسم عليه.

وجاء ذلك في موضع واحد هو قوله تعالى: {قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ} [الأنعام: 23]

ثانياً- فعل القسم + حرف القسم + المقسم به + جواب القسم.

جاء مرّة واحدة وذلك في قوله تعالى: {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا} [الأنعام:

[109]

ثالثاً- اللام الموطئة للقسم المحذوف + قد + جملة جواب القسم.

وهذه الصّورة تكرّرت في ستّة مواضع من السّورة.

الموضع الأوّل: قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ} [الأنعام: 10]

الموضع الثّاني قوله تعالى: {وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ} [الأنعام: 34]

الموضع الثّالث قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ} [الأنعام: 34]

الموضع الرّابع قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ} [الأنعام: 42]

الموضع الخامس قوله تعالى: {وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدَىٰ} [الأنعام: 94]

الموضع السّادس قوله تعالى: {لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ} [الأنعام: 94]

هذه المواضع السّتّة كلّها يعدّ معنى القسم مفهوماً من نمطها التّركيبيّ فقط، وأهمّ عنصر تركّب منه هذا النمط هو اللّام، ولذا أطلق عليها المعربون اسم بحسب وظيفتها وهي التّوطئة للقسم، فلو حذفت لم يبق أيّ أثر لمعنى القسم، وهو ما نجده أيضاً من ضميمّة اللّام لأدوات وحروف أخرى كما يتّضح من الأنماط الأخرى الآتية.

رابعاً- اللّام الموطئة للقسم + جملة فعل الشرط + جملة جواب القسم.

وذلك في ثلاثة مواضع.

الموضع الأوّل قوله تعالى: {لَئِنْ أَنجَلْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ} [الأنعام: 63]

الموضع الثاني قوله تعالى: {قَالَ لَنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ} [الأنعام: 77]

الموضع الثالث قوله تعالى: {لَنْ جَاءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا} [الأنعام: 109]

خامسا- حذف اللام الموطئة للقسم + جملة فعل الشرط + جملة جواب القسم.

وذلك في موضع واحد هو قوله تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} [الأنعام: 121] وقع حول هذا الموضع

خلاف طويل وذلك بسبب حذف اللام، وسوف نرجع للحديث عنه في المطلب الموالي.

سادسا- فعل القسم (محذوف) + حرف القسم + المقسم به + جواب القسم (مقدّر). وذلك في موضع واحد

هو قوله تعالى: {قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا} [الأنعام: 30] قال الطاهر بن عاشور -رحمه الله-: (أي بلى هو حق، وأكدوا

ذلك بالقسم تحقيقا لاعترافيهم للمعترف به لأنه معلوم لله تعالى، أي نقرّ ولا نشكّ فيه فلذلك نقسم عليه. وهذا من

استعمال القسم لتأكيد لازم فائدة الخبر).¹

وبهذا تبين أنّ القسم فعلا لا يخرج عن معنى وحيد محدّد هو التوكيد فحسب، وفي ذلك يقول الزركشي: (وفائده

تحققّ الجواب عند السامع وتأكّده ليزول عنه التردد فيه).² وقد أصاب الدارسون المحدثون حين عدّوه أسلوبا متعدّد

الصّور بحيث كلّما تحدّد شكلها ألحقت به، غير أنّ الذي نريد الإشارة إليه هو أنّ تنوّع الصّورة دليل في الحقيقة على

عدم تكافئها في الدلالة على نفس الوظيفة والتي هي التوكيد. ومن هنا كان للسياق دور أساسي في توجيه تلك

الأشكال أو النماذج بحسب درجة التأكيد. وثمة أمر آخر في غاية الأهمية أرى من الضّرورة الملحة التنبيه عليه وهو

أنّ أسلوب القسم -على الرّغم من أنّ وظيفته التأكيد- فيه شيء من النفي الضمني؛ ذلك أنّ المتكلّم لا يلجأ إليه

إلا في حالة علمه بنفي المخاطب للنسبة أو الحكم الذي يريد أن يفيد به، وقد كان علماء البلاغة في غاية الدقّة

حينما تنبّهوا إلى مراعاة حال المخاطب، بل إنّ النّحاة أيضا كانوا يركّزون على دور المخاطب في تحقيق الفائدة، ولو

نستثني عبد القاهر الجرجاني فإنّ كلّ النّحاة كانوا يمثّلون دور المتلقّي، ممّا يعني أنّ تنبّههم لمسألة الشكّ أو النفي

كانت حاضرة في أذهانهم، وسيبويه نفسه كان يعالج هذه المسألة في بحثه عن درجات النفي ومقاماته.

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 188/7.

² - البرهان في علوم القرآن، 374/2.

المطلب الثالث: الاستفهام والجواب وأدواتهما.

تكلم مهدي المخزومي مصيباً عن ضرورة ربط هذين الأسلوبين ببعضهما، وهو عكس ما فعله النّحاة -على قلة من اهتمّ منهم به فأفردهما ببحث خاصّ-، فمثلاً نجد ابن هشام في المغني لا يبحث في الجواب أو الاستفهام وإنما يبحث في أدواتهما، وهو في ذلك لا يقيم علاقة بين أدوات الباب الواحد بل تجده يذكر بعض الأدوات في بداية الكتاب والأخرى في نهايته. إنّ ما نسعى دائماً لتحقيقه في هذا البحث هو ربط الاستعمال بوظيفته في الأداء أو الموقف اللّغوي، ولهذا نرى أنّ المخزومي لما دعا إلى عدم الفصل بين هذين الأسلوبين كان في غاية الدقّة، إذ لا يمكن أن ينكر أحد تلازمهما في حال الخطاب؛ فلا جواب إلّا بعد استفهام، ولا استفهام في الغالب إلّا عند طلب الجواب¹. ولكن لا بدّ أن ننبه أيضاً إلى أنّ القرآن الكريم يميل إلى استخدام الجواب بالجمل أكثر ممّا يستعمل الأدوات، بل إنّّه ربما يستعمل أساليب ليس القصد منها إلى الجواب رأساً، فمن ذلك تلك الآيات التي لم تذكر الجواب، أو نزل من ألقى إليه السّؤال منزلة المكروه على جواب لا يريد أن يذكره بلسانه؛ لأنّه إذا أجاب لم يكن له جواب غيره. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {قُلْ لِّمَن مَّا فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ} [الأنعام: 12] وقوله: {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ} [الأنعام: 19]

والدّعوة إلى استحضار علاقة المتكلّم بالمخاطب في كلّ تحليل لغويّ ليست من قبيل جرد أدوات التّحليل، ولا هي من متطلّبات الإجراء المعياريّ فنسعى إلى إرساء مبادئه وأسسّه، وإنّما هي نظرة أزال بها عبد القاهر الجرجانيّ الحواجز التي كانت تمنع التّحويّ من ملاحظة الصّلة بين المتكلّم والمتلقّي، وأحسن الرّضيّ بضرورة ربط أواصر الأخوة بين أدوات الجواب فعقد الصّلة بين ((نعم)) و((بلى)) وذلك في سياق حديثه عن ضميمة همزة الاستفهام وحرف التّفي، وهو ما تملّيه علاقة المتكلّم بالمخاطب.

ونحاول هنا دراسة شيء منه باعتبار وجود أمثله في السّورة، كما في قوله تعالى: {قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا} [الأنعام: 30] فقد ورد الاستفهام بضميمة التّفي، وهذه الهمزة إذا كانت للإنكار أو التّقرير فإنّها تقلب التّفي إيجاباً، ولهذا جوّز الرّضيّ قول من قال بإيقاع ((نعم)) موقع ((بلى)) في مثل هذا الموضع². وروي عن ابن

¹ - ينظر: في التّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص 277.

² - ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية، 4/427.

عبّاس رضي الله عنهما أنّه لو قال قائل في قوله تعالى: {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ}: ((نَعَمْ)) بدلا من ((بلى)) فقد كفر¹. ومحلّ الجواز الذي ذكره الرضوي أنّ قول ابن عبّاس مبنيّ على كون نعم تقريراً لما بعد الهمزة؛ أي إثبات معنى النفي، والمجوز لاستعمال ((نعم)) قد بناه على الضميمة الحاصلة من النفي وهمزة الاستفهام²، أي أنّ المعنى الحاصل من مجموع الأداتين قد تحوّل إلى معنى جديد هو الإيجاب، كأنّ المعنى: أنت ربّنا³. ونجد المسألة تتكرّر عند أصحاب علوم القرآن، ففي البرهان نجد الزركشيّ قد حصر مواضع استعمال ((بلى)) في موضعين، مفرّقا بين مجيئها بعد نفي خالص، فتكون وظيفتها ردّه، وبين أن تكون واقعة في جواب استفهام دخل عليه نفي، ووظيفتها في هذه الحالة تصديق ما قبلها⁴.

ويطرح النّحاة هذه المسألة للنقاش في إطار وظيفيّ بحث، بعد أن هيّأوا الأرضيّة الفكرية لذلك إذ من المقرّرات عندهم أنّ ((نعم)) لتصديق الخبر نفيًا وإثباتًا⁵، ومعلوم أنّ الاستفهام التقريريّ إثبات قطعاً، وحينئذ لا فرق بين الخبر والاستخبار من هذه النّاحية⁶. والتّقرير هو: (إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه)⁷ وبناء على ذلك وجب اختبار هذه الأنظار في الاستعمال الفعليّ للكلام لمعاينة مدى صمودها في أداء الوظيفة الأساسيّة للغة، وفي هذا الصّدّد طرح مثال من أمثلة المعاملة الماليّة بين طرفين، (فلو قيل في جواب ألم أعطك؟) ((نعم)) لم يُدر: هل أراد: نعم لم تعطني، فيكون مخالفاً للمقرّر، أو نعم أعطيتني فيكون موافقاً، فلمّا كان يلتبس أجابوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى⁸، وأتى الأسلوب القرآنيّ على النمط الذي يكون فيه الجواب على اللفظ في كلّ الآيات، ومنها الموضع المذكور آنفاً.

¹ - ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، 328/1. البرهان في علوم القرآن، 262/4. ولم يذكرها ابن عبّاس في تفسيره المعروف بصحيفة عليّ بن أبي

طلحة، ينظر: ص 240. ولا في تفسيره المقباس، ينظر: ص 184.

² - ينظر: شرح الرضويّ على الكافية، 427/4.

³ - ينظر: التسهيل في علوم التنزيل، 328/1.

⁴ - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 261/4.

⁵ - ينظر: شرح الرضويّ على الكافية، 426/4.

⁶ - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 462/4.

⁷ - ينظر: شرح الرضويّ على الكافية، 83/4.

⁸ - البرهان في علوم القرآن، 462/4.

المطلب الرَّابِع: أسلوب الشَّرط وأنماطه.

تحدّث النّحاة عن أسلوب الشَّرط وأشكاله وأدواته باعتباره نمطاً تركيبياً خاصّاً، وهو عندهم مقدّم على جملة القسم وجوابه، ومن الفوائد الّتي تذكر ما نسبته الرّكشيّ لابن جنيّ من أنّه كان يميّز أن يسمّى الشَّرط ميمناً¹. إلّا أنّه كان يقصد بذلك الصّورة التّركيبية أو الشّكل فحسب كما يبدو من سياق حديثه في نفس الصّفحة. ولكنّنا عندما نتبّع الأنماط التّركيبية لهذا الأسلوب سنجد كثيراً منها يأتي متداخلاً مع القسم، الأمر الّذي دفع النّحاة إلى أن يولّوا هذا المسألة أهميّة في التّفعيد، والّذي يهتّمنا من ذلك هو اعتبار الشَّرط أحد صور التّوكيد.

أولاً - البنية التّركيبية لوظيفة الشَّرط:

يذكر النّحاة أنّ جملة الشَّرط ينبغي أن تكون فعلية، أمّا جملة الجواب أو الجزء فالأصل فيها أن تكون فعلية، وقد تأتي اسمية²، ولهذا يمكن اعتبار دخول الفعل في الجملة الشرطية من باب الوظائف التركيبية. ولكن أهمّ ما أثاره النّحاة حول أسلوب الشَّرط هو اعتباره قسماً مستقلاً بذاته، ولعلّ أوّل من فصل جملة الشَّرط وجوابه عن الجملتين الفعلية والاسمية وأفردها بالتّقسيم هو أبو عليّ الفارسيّ³ ثمّ تبعه الرّخشيّ.

والاعتراض الوحيد الّذي واجه النّحاة القدامى في اعتبار الجملة الشرطية قسماً للجملتين الاسمية والفعلية لا قسماً لهذه الأخيرة أنّ كلّاً من جملة الشَّرط والجواب لا تخرجان عن كونهما فعليّتين وبهذا اعترض ابن هشام على هذا التّقسيم⁴. إلّا أنّ الّذي يظهر من اعتراض ابن يعيش أنّ المانع عنده من استقلال التّركيب الشرطيّ بالتّقسيم أمران أحدهما ما ذكره ابن هشام والآخر عدم الاستقلال، وما فهمناه عنه أنّه يقصد بالاستقلال أن تؤدّي كلّ من جملة الشَّرط والجواب معنى مفيداً بنفسها⁵. ويؤيّد هذا أنّه قال في تعريف الجملة أنّها: (كلّ كلام مستقلّ قائم بنفسه)⁶ ومن هذا نفهم أنّ كون قيد الإفادة ضروريّ عنده في تحديد مفهوم الجملة؛ لأنّ شرط الإفادة في الكلام مجمع عليه.

¹ - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 2/374.

² - ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، 4/1277.

³ - ينظر: الإيضاح العضديّ، ص44.

⁴ - ينظر: مغني اللبيب، 5/14.

⁵ - ينظر: شرح المفصل للرّخشيّ، 1/230.

⁶ - نفسه، 1/230.

ونلاحظ ابن يعيش وهو يذهب إلى أنّ جملةً من نحو: ((زيدٌ قام أبوه)) هي جملة فعلية، وأنّها عنده في نفس الرتبة من التحليل حين يعرض للتركيب الشرطي من نحو: ((زيدٌ إن يقيم أكرمهُ)) وذلك من ناحية أنّ كلا الجملتين الفعلية (قام أبوه) والشرطية (إن يقيم أكرمهُ) فيها ضمير عائد على المبتدأ (زيدٌ)، هذا الضمير هو الفاصل بين استقلال هاتين الجملتين وكوئهما أجنبيّتين عن المبتدأ وبين أن تصير كلّ واحدة منهما من تمامه. وكما قام الضمير بهذا الدور الوظيفي كذلك يقوم حرف الشرط بالربط بين الشرط والجواب، وبهذا التفسير يصبح أن يستقل التركيب الشرطي بالتقسيم بناء على المضمون والشكل معاً. أمّا إذا احتفظنا بمعيار الشكل وحده فيمكن عدّها قسمة لفظية كما قال ابن يعيش¹.

وفهم بعض المحدثين من قيد الاستقلال الذي ذكره قدماء التحوّين عدم وقوع الجملة تابعة لشيء آخر، ولهذا لم يعتبر عباس حسن صلة الموصول ولا الجملة الواقعة نعتاً أو حالاً أو خبراً... إذ ليس لها كيان معنويّ تستقلّ به، ولا حكم مستقلّ سواء بالسلب أو بالإيجاب فتنفرد به². ولهذا يعدّ المثال الذي تقدّم عند ابن يعيش وهو ((زيدٌ قام أبوه)) مركباً من قبيل الجملة الكبرى وهي التي يقع خبرها جملة، وإنّما سمّوه جملة باعتبار أصله السابق³، أي قبل أن تصير جملة ((قام أبوه)) خبراً.

وبالرجوع إلى التركيب الشرطي يمكننا التّحقّق من أنّ ما ذكره النّحاة من دخوله ضمن الإسناد الفعلّي قد يكون صواباً؛ لأنّنا لو فرضنا استقلال كلّ جملة على حدة فستكون كلّ واحدة منهما فعلية، ولو اعتبرنا مجموعهما مع الأداة وراعينا معيار الصّدارة لكانت فعلية أيضاً؛ لأنّ جملة الشرط وهي الواقعة في صدر الكلام لا تكون إلّا فعلية، وعلى أيّ حال فالأمر شبيه بالمبتدأ والخبر، وقد ركّز ابن يعيش على هذه القضية فرأى أنّه (لما دخل حرف الشرط، ربط كلّ جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتّى صارتا كالجملة الواحدة، نحو المبتدأ والخبر...) ⁴ فقد أقام أداة الشرط مقام الإسناد، وصار التركيب الشرطيّ عنده ممثلاً بالمسند إليه (جملة الشرط) وبالمسند (جواب الشرط).

¹ - ينظر: شرح المفصل للزمخشري، 229/1.

² - ينظر: التحو الوائي، 15/1.

³ - ينظر: نفسه، 466/1.

⁴ - شرح المفصل للزمخشري، 230/1.

وربط مهدي المخزومي الوظيفة التواصلية بأسلوب الشرط المعبر عن الأفكار المتبادلة بين المتكلمين، ودافع عن فكرة اتحاد طرفي الشرط باعتبارهما جملة واحدة لا تقبل الانشطار، وعبر عن وجهة نظره بشكل واضح وبين موقفه من تشطير الأسلوب الشرطي من خلال رفضه القاطع أن تكون هناك جملتان وإنما هي جملة واحدة أطلق عليها جملة الشرط، فإذا ورد هذا المصطلح عنده فإنه يريد به مجموع الجملتين لا أولاهما.¹

ومهما يكن من أمر فإن الذي يحسن الاتفاق عليه أن التركيب الشرطي يتميز عن الإسناد الفعلي، ولا يصح أن يدل على ما يدل عليه، وإذا اعتبرنا الجانب الوظيفي في هذا السياق أمكننا الوصول إلى أن البنى اللغوية تستجيب للمواقف التواصلية، وأهم عنصر دلالي يوظف لهذا الغرض هو الأدوات؛ لأنها هي التي منعت استقلال أي من الجملتين بمعناها عن الأخرى.²

ولم يدرس النحاة التركيب الشرطي - في الغالب -³ إلا تابعا لأدواته وهو ما يعكس القيمة الدلالية لأدوات الشرط، ولعل هذا ما يفسر اهتمام النحاة بدراسة كل أدوات الشرط حتى غير العاملة منها كـلولا، لوما، كلما، إذا، لما، وأما.⁴

وكشف النحاة عن النظام المتبع في تركيب جملة الشرط سالكين منهجا واحدا وهو جعل العامل أصلا في تصوير البنية النموذجية للشرط، وما لم يظهر أثر العامل فيه فيندرج ضمن فروع النموذج الأصلي. والصورة المعتبرة نموذجاً هي: [إن + فعل مضارع مجزوم + فاعل + فعل مضارع مجزوم + فاعل]⁵ والأصل في استخراج هذه الصورة هو قول المبرد: (فحرفها في الأصل "إن" وهذه [أي الأدوات الأخرى] كلها دواخل عليها لاجتماعها)⁶ وقوله أيضا (فأصل

¹ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 286.

² - ينظر: عبد الكريم العمري، وظيفة الربط لأدوات الشرط - دراسة نحوية دلالية - مجلة المقرئ للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، المجلد 03، العدد 02، السنة 2020م، ص 4.

³ - قلنا في الغالب؛ لأن النحاة المتقدمين كسيبويه والمبرد، وبعض المتأخرين كالزجاجي في الجمل والفارسي في الإيضاح قد نَحَجُوا منهجا مغايرا فدرسوا الشرط في باب الجزاء أو المجازاة. ويعد ابن السراج من أوائل النحاة الذين فتقوا أحكام الجملة الشرطية على أبواب إعراب الفعل. وتبعه الجرجاني في العوامل، وابن الخشاب في المرتجل، والزمخشري في المفصل، وابن الحاجب في الكافية وغيرهم. ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 20، وما بعدها.

⁴ - ينظر: عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، ط 1، دار الشروق، 1980م، ص 223.

⁵ - ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 144.

⁶ - المقتضب، 45/2.

الجزء أن تكون أفعاله مضارعة)¹، وفي سؤال سيبويه للخليل عن الميزة التي من أجلها صارت (إن) أم حروف الجزاء، أجاب الخليل جواباً يحمل في طياته بعداً وظيفياً، ذلك أنه لاحظ تصرف الأدوات الأخرى فيستعملن استفهاماً، أو يخرج بعضها خروجاً كلياً عن الجزاء إذا فارقها (ما)، وليست كذلك (إن)، فإنها لا تزول عن معنى المجازة². ومن أجل هذا صار التركيب الأصلي للعبارة الشرطية مفتقراً لهذه الأداة.

واعتماد هذه الصورة أصلاً تنفر عنه صور أخرى يعدّ مظهرها من مظاهر العناية بالعامل والآخر الذي يحدثه، لأجل ذلك أوتر استعمال المضارع لظهور أثر العوامل عليه، وإلا فالأصل أن يكون النموذج كالاتي:

[أداة الشرط + فعل وفاعله + فعل وفاعله] وعلى كل لا نملك أيّ دليل يثبت أصالة تركيب وفرعية آخر، وإنما المقتضي لذلك هو المنطلقات المنهجية والطرق التعليمية.

ومن الأمثلة الجارية على النموذج المختار: قوله تعالى: {وَإِنْ تُطِيعْ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ} [الأنعام: 116] وفي قوله أيضاً: {وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ} [الأنعام: 134] ولم يرد في السورة غير هذين الموضعين، ولكنهما كافيان في تطبيق أنظار النحاة على كل ما يعتبر اختلافاً أو عدولاً عن هذا النمط.

وإذا جارينا المعيار الشكلي في التّقييد لأسلوب الشرط، فاعتمدنا الصورة السابقة معياراً علمياً أنّ النّفي غير داخل في النموذج السابق³، وأمکننا أن نعدّ الصورة الممثلة في الآيات الآتية فرعاً عنه، وذلك كما في قوله تعالى: {وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا} [الأنعام: 25] وقوله أيضاً: {وَإِنْ تَعْدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذَ مِنْهَا} [الأنعام: 70]

ومثل ذلك مجيء التّهي عن فعل الجواب مع اقترانه بالفاء ليكونا بذلك صورة فرعية أخرى يوضّحها قوله تعالى: {وَإِذَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ} [الأنعام: 68] والملاحظ أنّ الأصل قد خرق

¹ - المقتضب، 48/2.

² - ينظر: الكتاب، 63/3.

³ - عدّ حماسة عبد اللطيف النّفي من عواض بناء الجملة العربية، ينظر: بناء الجملة العربية، ص 280، وما بعدها.

من ناحية أخرى وهي زيادة (ما) بعد الأداة؛ لأنَّ {إِذَا} أصلها (إِنْ) + (ما) وأدغمت (ما) فيها، كما لاحظنا تغيير فعل الشرط، فقد جاء مبنياً في محلّ جزم.

ونبقى مع الصورة الأصلية نفسها لنقارن بها تراكييب أخرى احتفظت بنفس الأداة ولكنها مغيرة الفعل تارة وجملة الجواب تارة أخرى، وعموما نلاحظ ذلك في الصور الموضحة بالآيات الآتية:

قال تعالى: {فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَسِعَةِ} [الأنعام: 147] هنا نلاحظ مجيء الفعلين مغيرين عن الأصل، فقد جاء الأول ماضيا، والثاني أمرا. وكون الجواب طلبا هو ما أوجب اقترانه بالفاء؛ لأنه لا يصلح أن يكون شرطا. وفي ذلك يقول ابن مالك في الخلاصة:

وَأَقْرَنَ بِ(فَا) حَتَّمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِ (إِنْ) أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ¹.

ومن مجيء الطرف الأول ماضيا قوله تعالى: {إِنْ أَتَيْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ أَوْ أَتَيْتُمْ السَّاعَةَ} أَعْيَزَ اللَّهُ تَدْعُونَ} [الأنعام: 40] ولهذا التركيب نظائر أخرى في السورة لا نطيل البحث به. وتجدد الإشارة هنا إلى أنّ جواب الشرط في هذه المواضع مختلف فيه بين النحاة، وجملة القول أنه إما محذوف مفهوم من السياق. وقيل إنه جملة {أَرَأَيْتُمْ}. والوجه الثالث أنه جملة {أَعْيَزَ اللَّهُ تَدْعُونَ}². وكل واحد من الأوجه المذكورة أجازها بعضهم، ولكن المردود منها اثنان هما الثاني والثالث، فقد أنكر أبو حيان جوازها وتبعه تلميذه السمين ووافقه أيضا ابن عادل³، وسار على ذلك المفسرون المحدثون كالألوسي، وأمّا المعربون المعاصرون فمنهم من أجاز الوجه الثالث كبهجت عبد الواحد صالح. ومنهم من وافق جمهور المفسرين في منعه كمحمود صافي⁴.

ويدخل هذا التركيب الذي بين أيدينا ضمن الشروط الموسعة بالعطف، كما هو واضح من عطف جملة {أَوْ أَتَيْتُمْ السَّاعَةَ} على ما قبلها. هذا من حيث العطف، غير أنه يمكن أن يعدّ باعتبار حذف الجواب من قبيل التقليل، وكلا النظرتين شكلية.

¹ - ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 154.

² - ينظر: التفصيل في إعراب آيات التنزيل، 173/7.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 130/4. الدرر المصون، 624/4، 625. اللباب في علوم الكتاب، 140/8، 141.

⁴ - ينظر: الجدول في إعراب القرآن، 142/7. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، 216/3.

ويعدّ أيّ تصرّف آخر في التركيب الشرطيّ عدولاً عن النموذج الأساسي، من ذلك زيادة عنصر رابط كالفاء في بعض الحالات، ورأى النحاة أنّ ذلك مقيس مطّرد في كلّ جملة لا يصحّ أن تقع شرطاً¹. غير أنّه لا يمكن أن يوضع لهذه الحالات نموذج تركيبّي واحد. ولم يقدّم النحاة القدماء تفسيراً دلاليّاً لوجوب دخول هذه الفاء، في حين بذل بعض المعاصرين كمهدي المخزومي جهداً في ربط هذا الحكم بسبب دلاليّ؛ تفسير ذلك أنّ عبارة الشرط قائمة على ربط حصول حدث بآخر وترتبه عليه، فالجواب أو الجزاء معلّق وجوده على وجود الشرط، غير أنّه مفتقر افتقاراً كليّاً إلى عنصر دالّ على تحقّق معنى عبارة الشرط أو عدم تحقّقه، هذا هو الأساس الذي تبنى عليه طبيعة الشرط، وهو المعنى الذي يفسّر دخول الفاء على عبارة الجواب². ويتجلّى الأمر بعد ذكر أمثلة على الصّور الموجودة في السّورة محلّ الدّراسة.

ففي قوله تعالى: {وَإِنْ يَمَسُّنَكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [الأنعام: 17] وقوله: {وَإِنْ يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءٌ} [الأنعام: 139] نلاحظ دخول الفاء على الجواب بسبب كونه جملة اسميّة في الأصل، ومعلوم أنّ الشرط لا يصحّ أن يكون جملة اسميّة، فلمّا لم يصحّ وقوعها موقعه دخلت الفاء في حيّز الجزاء هذا ما يعلّل به القدماء موقفهم من هذا التركيب، وهو غاية ما يصفون به هذه الصّورة التركيبية، بيد أنّ لبعض المعاصرين رأي مختلف، وذلك لأنّه ينطلق من دلالة الجملة الاسميّة في الأصل، فهي تدلّ على الدّوام والثبوت، وهذا من شأنه أن يكون دالّاً على تحقّق النسبة من غير نظر إلى تحقّق الشرط وحصوله، ومن ثمّ يحصل التّفكّك والاستقلال بين جملي الشرط، أو داخل عبارة الشرط³، ولأجل هذا لا تؤدّي الفاء وظائفها الأخرى وتمتخصّ لوظيفة الرّبط فحسب.

وطبقاً لهذه القاعدة المعيارية، وهي لزوم دخول الفاء على الجواب الاسميّ كان ينبغي أن يجيء قوله تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} [الأنعام: 121] على ذات التّمط. ويأبى النحاة أن يأتي في فصيح الكلام ما يخالف قواعدهم الدّهنيّة. ولهذا إذا جاء شيء من ذلك كأسلوب هذه الآية ردّوه إلى أحد الأنماط الشكليّة الشبيهة به. ويظهر هذا من إعرابهم له وتحليلهم لمكوّناته، فقد أعرب الحوفيّ (430هـ)⁴: {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} - كما نسبته إليه

¹ - ينظر: الدّر المصون، 624/4.

² - ينظر: في التحو العربيّ نقد وتوجيه، ص 287.

³ - ينظر: نفسه، ص 287.

⁴ - ينظر: سير أعلام النبلاء، 337/13.

أبو حيَّان - أمَّا جواب الشرط، وحذفت الفاء الرابطة منه¹. ووافقه أبو البقاء العكبري (616هـ)² مؤكداً أنَّ تركيب الآية قد حذفت منه الفاء، وجاز حذفها في هذا الموضع لمجيء فعل الشرط ماضياً³. وقد ردَّ أبو حيَّان هذا الذي ذهب إليه غير أنَّه أشار إلى إمكان مجيئه إذا اضطرَّ إليه شاعر، وهذا يعني أنَّه يفرِّق بين مستويين من الاستخدام، استخدام جائز في الضَّرورة وبهذا يفسَّر حذف الفاء في مثل هذه الحال، فإن هو وقع بالصَّورة والشَّكل نفسه في غير الشَّعر فيفسَّر بطريقة مغايرة كأن يقدر محذوف غير الفاء، والرَّأي عند أبي حيَّان وجماعة من المعربين كتلميذه السَّمين وابن عادل وغيرهم أنَّ المسألة من باب اجتماع قسم مقدَّم وشرط مؤخَّر، ولهذا وسعهم تقدير قسم محذوف قبل الأداة: ((وَاللَّهِ إِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ)) بحيث يكون ما رآه الحوفيُّ وأبو البقاء جواباً للشرط هو عند غيرهما جواب هذا القسم المحذوف، وأمَّا جواب الشرط فهو محذوف أيضاً لدلالة جواب القسم عليه⁴.

نعم، يمكن أن لا يوجد اتِّفاق بين المعربين لهذا التَّركيب، بناء على اختلاف وجهات النَّظر في أحسن تفسير يفسَّر به غياب هذه الفاء أو نقدر محذوفاً غيرها. ولكن لا ينبغي -في نظرنا- أن نجعل من القاعدة المستنبطة سلفاً معياراً ندخل به العناصر التي لم يدخلها منشئ الكلام. وقد كان أحد الدَّارسين على صواب حين قال: (اتِّصال الفاء وعدم اتِّصالها إمَّا هو قضيَّة دلاليَّة قبل أن تكون قضيَّة شكليَّة)⁵ ومن أمثلة ذلك القسم المحذوف.

ولمزيد إيضاح حول هذه القضيَّة نحاول أن نعرض مقارنة بين التَّركيبين الآتيين:

يقول تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} [الأنعام: 121] ويصحَّ التَّركيب في غير القرآن بأن يكون: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ} {فَإِنَّكُمْ} {لَمُشْرِكُونَ}، نلاحظ أنَّ تقدير الفاء قد يلغي تأثير الشرط، فإذا كانت الفاء في بعض الصُّور يحتاج إليها لبيان أنَّ أثر الأداة غير واصل إلى الجواب كما يرى الرُّضوي⁶، فإنَّ غياب الفاء دليل وصول هذا الأثر. بتعبير آخر نقول: إنَّ تقدير هذه الفاء قد يحوِّل الجملة بعدها إلى جملة استثنائيَّة مستقلة بمعناها عمَّا قبلها، بحيث لا ينتظر وقوع الشرط لحصول معناها. ولا شكَّ أنَّ الآية بخلاف هذا المعنى. وعليه قد يترجَّح لدينا رأي جمهور

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 215/4.

² - ينظر: سير أعلام النبلاء، 92/22.

³ - ينظر: إملاء ما منَّ به الرِّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، 260/1.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 215، 216/4.

⁵ - الجملة الشرطيَّة عند النَّحاة العرب، ص 299.

⁶ - سيأتي نصّه بعد قليل على هذا.

النَّحاة في هذا الموضع لولا أنَّ تقدير القسم أيضا يفضي إلى زيادة وظيفة موجودة من دونه وهي التَّوكيد، فإنَّ اللام الدَّاخلية في خبر إنَّ من قوله: {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} مؤدِّية لهذا الوظيفة. وأسهل ما يعامل به هذا التَّركيب أن يعرب كما هو من غير تقدير أيّ محذوف وتكون الجملة جوابية على ما ذهب إليه الحوفيّ وأبو البقاء لكن من غير تقدير تلك الفاء.

ومن السَّهل الابتعاد عن التَّععيد المجحف بالمعاني، وإعادة النَّظر في التَّراكيب والأساليب على أنَّها مقامات تواصلية تخضع لملازمات وظروف مرتبطة بسياقات وأحوال تجعل البنية تابعة للمعنى الوظيفي الذي جعلت هذه البنية خادمة وتابعة له. ولهذا نلاحظ خلوّ بعض التَّراكيب من هذه الفاء ودخولها في بعضها كما مرّ وكما يجيء.

ونلاحظ من ذلك دخول الفاء في جواب واقع جملة اسمية منفية في قوله تعالى: {وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ} [الأنعام: 17] بأنَّ الاختلاف الوحيد هو في جواب الشرط؛ لأنَّه لا يمكن أن يرتبط في هذه الحالة بأداة الشرط وحدها، ولذا نعدّ الرّابط الحقيقي له هو الفاء. ولو سقطت هذه الفاء -هنا- اختلَّ معنى التَّركيب، وصارت الجملة المنفية بعدها غير متوقَّف حصولها على وقوع الشرط، بل ستتغيَّر وظيفتها لتصبح وصفا لهذا الضّر.

وقد دخلت هذه الفاء أيضا في قوله تعالى: {فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ} [الأنعام: 150] والفرق بين هذه الصّورة والتي قبلها أنَّ الأولى اسمية منفية وهذه فعلية طلبية بحيث طلب ترك الفعل فيها، وذلك التَّرك معلق على شهادة المشركين الذين حرّموا ما أحلَّ الله. والتَّحليل النَّحويّ لهذه الصّورة يفضي إلى ملمح شكليّ صرّح به الرّضيّ أثناء ذكره للحالات التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء، ومن ذلك عدم صلاحية وقوع الجزاء شرطا¹، والآية التي بين أيدينا ممّا وقع فيه الجواب طلبا، وهو ممّا يتحقّق فيه ((عدم الصّلاحية))، وهو أحد المعايير الشّكلية التي اعتمد عليها النّحاة في إيجاب الرّبط بالفاء إلى جانب معياري الابتداء))، و((الجزم))².

ومن مجيئهما ماضيين قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْغِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ} [الأنعام: 35] وهنا وقع الشرط الثاني جوابا للأوّل. ويرى النّحاة أنَّ الشرط لا يكون ماضيا في المعنى.

¹ - ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية، 4/110.

² - ينظر: الجملة الشرطية عند النّحاة العرب، ص 291.

جاء في (المساعد) لابن عقيل: (فعل الشرط مستقبل في المعنى، لأن هذه الأدوات تقتضي الاستقبال).¹ وعليه فإنهم يرون أن تركيب الآية السابقة يجب تأويله بـ إن يكن كان كبر عليك إعراضهم.²

ووقع الأول ماضيا وجوابه محذوف في قوله تعالى: {لَئِنْ أَنْجَلْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ} [الأنعام: 63] وفي قوله أيضا: {لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا} [الأنعام: 109] وفي هذين الموضعين اجتمع القسم والشرط، وكلاهما يطلب جوابا ومذهب جمهور التحويين أن الجواب للمتقدم³. وهو ما لحظه ابن مالك في قوله:

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ⁴.

وأتى فعل الشرط مضارعا وجوابه ماض مقترن بالفاء في قوله تعالى: {فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيُؤْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ} [الأنعام: 89] وجاء في (المساعد) لابن عقيل أن الجواب إذا كان ماضيا لفظا ومعنى لا بد من تأوله؛ لأن الأفكار المطروحة في هذا الموضوع تلزمهم بضرورة وجود علاقة بين الجواب والشرط بحيث لا يتحقق الثاني إلا بوقوع الأول وهذا ما حمّله على أن يقول: (فكيف يتسبب الماضي عن المستقبل، والجواب كما علم يتسبب عن الشرط... وينبغي تأوله على أن الجواب مستقبل محذوف، دلّ هذا عليه، فسمى الدليل جوابا، باعتبار دلالة على الجواب).⁵ وبالرجوع إلى الآية نجد كثيرا من المفسرين يتغاضون عن جواب الشرط فيها، منهم ابن جرير الطبري، والزّحشريّ وابن عطية وأبو حيان والسّمين، وابن عادل وأبو السّعود وابن عاشور... وممن نبّه على الجواب من المفسرين المتقدمين القرطبيّ فذهب إلى أنّه جملة {فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا}⁶، وكذا مرّ عليها أصحاب معاني القرآن وإعرابه فلم يهتموا بتفاصيل الجواب رغم الإشكال الواضح في النصّ السابق. فلم يتوقّف عنده الكسائيّ ولا ابن كيسان ولا الزّجاج ولا الفراء، بينما أعرب أبو جعفر النّحاس جملة {فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا} جواب شرط⁷. واقتنع العربون المعاصرون⁸

¹ - بهاء الدّين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمّد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1980م، 186/3.

² - ينظر: نفسه، 186/3.

³ - ينظر: الكتاب، 84/3.

⁴ - ألفيّة ابن مالك في التّحو والصّرف، ص154.

⁵ - المساعد على تسهيل الفوائد، 187/3.

⁶ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 451/8.

⁷ - إعراب القرآن، ص274.

⁸ - ينظر: بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، 330/3. الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، 271/3. التفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 259/7.

الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 214/7.

بالوجه الَّذي ذكره أبو جعفر النَّحَّاس والقرطبيّ في كتاب (الجامع لأحكام القرآن)، وركنوا إليه، ولست أعني بهذا أنّهم نقلوه عنهما بالضرورة.

وقد وجدت بعد تتبّعي لهذا التَّركيب في الكتب المتوفّرة عندي أنّ المفسّر الوحيد الَّذي تنبّه إلى دقّة المعنى المرتبط بالإشكال المطروح سلفا هو الألوّسيّ فقد قال: (جواب الشَّرط محذوف يدلّ عليه جملة {فَقَدْ وَكَلْنَا} ¹ لكنّه لم يتطرّق إلى بيان السَّبب الدّاعي إلى ترك الإعراب الظّاهر وهو أن تكون الجملة نفسها واقعة في محلّ يحوّل لها أداء هذه الوظيفة، وتجاوز ذلك إلى أن يقصر وظيفتها على الدّلالة على ما يؤدّي وظيفة الجواب.

وأما قوله تعالى: {قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ} [الأنعام: 15] فهو أيضا ممّا عدّه النّحاة من الصّور الفرعيّة. واتفق المعربون على حذف جواب الشَّرط في هذه الآية، وسوّغ حذفه مجيء فعل الشَّرط ماضيا، بل إنّ عبارة أبي حيّان توحى بأنّ الحذف هو المؤثّر في صيغة الفعل؛ لأنّه قال: (وجوابه محذوف، ولذلك جاء بصيغة الماضي). ² أي لأجل الحذف عبّر بصيغة الماضي، وهذا منه -رحمه الله- تحكّم ظاهر، ما كان ليقوله لولا عنايته المفرطة بالنّحو وقواعده وتعليقاته. واعتبر في هذا التَّركيب محاوره النّبويّ -صلّى الله عليه وسلّم- لقومه حول بيان الحجّة الّتي تمنعه من اتّباعهم، وقد لُقّنّها من عند ربّه بدلالة أمره بالقول، وهذا يعني أنّه في مقام المحاوره، وأنّه لا يقول شيئا من قبيل نفسه بل يحاجّهم بما أوحاه إليه ربّه جلّ جلاله. وهو بهذا يوضّح لهم ما يمنعه من متابعتهم، وفيه دليل على أنّه لا يوجد لهم شيء حقيقيّ يصدّهم عن متابعتهم، بل ليس لهم ما يمكن افتراضه. ومن أجل ذلك عدّه بعضهم من قبيل قطع الحجّة عنهم وتعريضه بعصيانهم الموجب لعذابه ³. ولا يتمّ هذا المعنى إلّا بوجود تتركيب من نوع خاصّ يترجم ببنية لغويّة سوى ما هو مذكور في الآية، وهو استعمال التعلّيق ليدلّ على حصول الخوف مرتبطا بوقوع العصيان الَّذي هو معصوم منه ⁴. أي أنّ وقوع الشَّرط في هذا المقام ليس ممكنا أبدا.

¹ - روح المعاني، 216/7.

² - تفسير البحر المحيط، 91/4.

³ - ينظر: أبو السّعود بن محمّد العمادي الحنفيّ، إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرّياض الحديثة، الرّياض، 117/3.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 91/4.

وقد وجدت في بعض عبارات المفسرين كأبي حيان (745هـ) انتفاء حصول الخوف منه -صلى الله عليه وسلم- لعصمته¹، وهذا المعنى نفسه نجده عند مفسر متقدم عليه وهو فخر الدين الرازي صاحب تفسير ((مفاتيح الغيب))، فلعله نقله عنه.² إلا أنه لم يصرح بذلك. ولكن ما يهم هنا أن ذلك الذي قاله يؤدي إلى أن تحقق الجواب ليس بحاصل في كل الظروف، فلا ينتظر وقوع الشرط من عدمه، وبالتالي لا معنى للشرط هنا سوى التنبيه على فرض الوقوع كما تقدم.

وإذا قلنا بأن الغرض من ورود هذا الشرط معترضا بين الفعل ومفعوله، وهو أظهر الوجه كما يرى من مذاهب النحاة كأبي حيان والسَّمين وغيرهما³، إنما هو التنبيه على استحالة وقوع هذا الشرط، وأنه مجرد فرض اقتضته طبيعة الحوار، لم يكن غرضا بعيدا.

ويدخل في الصور الفرعية أيضا قوله تعالى: {أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} [الأنعام: 40] وهذا التركيب معدود ضمن التراكيب الشرطية، ولم أجد من أثبت عكسه، غير أن النحاة أيضا يتبعون المنهج نفسه في تحليل هذا التركيب، فيحتكمون إلى قاعدة الترتيب بحيث لا يكون الجواب سابقا للأداة⁴، وإنما يصح أن يكون دليلا عليه، كما في هذه الآية، ولكننا نراهم يمنعون أن يكون {أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ} جوابا من طريق آخر؛ وهو أنه استفهام مصدر بجملة الاستفهام.

أما قوله تعالى: {فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ} [الأنعام: 41] فهو كغيره من التراكيب السابقة الواردة بالأداة نفسها، لكن صورته -بحسب النموذج الأصلي- قد تغيرت فاستعمل فعل الشرط ماضيا، وحذف جوابه. وسار النحاة على اعتبار كل ذلك خروجاً عن الأصل، ولأجل هذا نرى المعربين يعبرون بالحذف الذي قد لا يكون مقدرا في التركيب. إلا أنه قد يفهم من كلام بعض المفسرين كالطاهر بن عاشور أن هذا التعبير مؤدّ وظيفة الاختصار،

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 91/4.

² - ينظر: مفاتيح الغيب، 179/12، 180.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 91/4. الدرّ المصون، 559/4. إرشاد العقل السليم، 117/3.

⁴ - وهذا عند نحا البصرة، أما الكوفيون فلا يمنعون منه، ويبدو أن مذهب الكوفيين أقرب للصواب، وألصق بروح اللغة.

ليس بسبب وجود الحذف المشار إليه آنفاً، وإنما من قبيل التعبير عن معنى وإرادة مقابلة معه، وهو فهم المعنى المشار إليه بواسطة التركيب الشرطي، أي انعدام مشيئة الكشف¹.

وقريباً من ذلك أيضاً قوله تعالى: {فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ} [الأنعام: 118]، ويقول العربون لهذه الصورة التركيبية بتقدير جواب شرط محذوف تقديره: فكلوا². وما هذا إلا من قبيل التحكم الذي صيرهم إليه التثقيب التحويلي، وهو إيجاب الترتيب بين عناصر العبارة الشرطية بحسب ما هو مدوّن في الصورة الأصلية المفترضة للتركيب الشرطي، وما أسهل القضية لو جعل دليل الشرط هو الجواب، خاصة أنّ المعنى ظاهر لا يحتاج في فهمه المتلقّي إلى تطبيق القواعد التحويلية في كلّ كلام يستقبله.

ثانياً- أثر دخول الفاء في العدول عن أصل التركيب المعيار:

كان هذا بعض ما تثيره الظواهر اللغوية من معطيات قد لا تكون ملفتة لأنظار النحاة أثناء تفسيرهم لأثر العوامل، وربما كانت مثل هذه المحطّات اللغوية مفيدة في تتبع الفروق الدلالية بين الصور الأصلية والأشكال الفرعية. ومن ذلك دخول الفاء في بعض التراكيب السابقة، ولا نجد لها بعداً دلاليّاً واضح المعالم في التصوُّص التحويلي، وقصارى ما توصّل إليه الدرس النحويّ أنّها في الجانب الإعرابيّ الوظيفيّ قائمة بأداء دور الرّبط بين الجواب والشرط، أمّا في الجانب التفسيريّ فلعدم صحّة وقوع الجواب شرطاً. ثمّ أحصيت تلك المواضع فوجدوها سبعة جمعت في بيت مشهور:

إِسْمِيَّةٌ، طَلَبِيَّةٌ، وَبِحَامِدٍ وَمِمَّا، وَقَدْ، وَبَلَنْ، وَبِالتَّنْفِيسِ³.

ولقد حاول الرّضويّ إيجاد تفسير لدخول الفاء في بعض الصور فركّز على المقارنة بين معنى الشرط ومعنى الفاء، فإذا كان الجواب يعقب فعل الشرط من خلال ارتباط وقوعه بوجوده، فالفاء أيضاً تدلّ على معنى قريب منه وهو التثقيب بلا فصل⁴. غير أنّه سرعان ما أحسّ بالإشكال الذي تطرحه (إذا) الفجائية من طروء الحدث من غير مهلة، فقدم لنا تأويلات لا تعبّر عن روح اللغة، واكتفى بالقول: (وأما ((إذا)) فاستعملها قبل الاسمية أقلّ من الفاء

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 225/7.

² - ينظر: إرشاد العقل السليم، 179/3. إعراب القرآن الكريم وبيانه، 440/8.

³ - عبد العزيز بن علي الحربي، الشرح الميسر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ط1، دار ابن حزم، الرياض، 2003م، ص293.

⁴ - ينظر: شرح الرضوي على الكافية، 110/4.

لثقل لفظها، وكون معناها من الجزء أبعد من معنى الفاء، وذلك لتأويله بأنَّ وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزء ومتهجم عليه...) ¹ ولكننا مع ذلك لا نعلم شيئاً عن الطَّريقة التي يقاس بها بعد المعنى وقربه.

وفهم بعض المعاصرين من تعليق وجود الجواب على وجود الشرط أنَّ التَّركيب الذي تدخل فيه (قد) على الجواب يعارض هذه الفكرة؛ لأنَّ (قد) في هذه الحالة تكون دالة على تحقيق وقوع الجواب أو على الأقلَّ تقريب زمن الماضي من الحاضر²، أي من زمن القول بحيث لا يفصل بين النطق بالجملة الشرطيَّة وتحقيق الحدث الذي تدلُّ عليه وتتضمَّنه سوى لحظات قليلة. ولأجل هذا المعنى يقترح مهدي المخزومي أن تكون هذه الفاء هي التي أعادت للتَّركيب الشرطيّ دلالة³.

وعموماً تبقى هذه الفاء علامة على الجزء كما سمّاها الرّضيّ⁴، وهذا يعني أنَّ ما بعدها لا يؤدّي وظيفة الجزء بشكل واضح في غياب هذه العلامة، ومن هنا يحقُّ التساؤل عن العلامات الأخرى في التَّراكيب الشرطيَّة التي لم تظهر معها الفاء. ونحن نبحت عن هذه العلامات استوقفنا سؤال عمّا إذا كانت جميع التَّراكيب المفتقرة للعلامة على درجة واحدة من تلك الحاجة.

وبما أنَّ هذه الجزئيَّة ليست على درجة كبيرة من الأهميَّة أو ذات أثر كبير في مسار هذا البحث فإنّنا لا نطيل الحديث عنها ونكتفي بنصّ ورد عند الرّضيّ حيث بيّن فيه المسألة من جانب الأحكام المتعلّقة بها نسوق آخر ما جاء فيه حيث يقول: (بقي المضارع المجرد، والمصدّر بلا، فنقول: يجوز فيهما الفاء وتركه.)⁵ وتفسير هذا الحكم وهو الجواز مرتبط بالأثر الذي تحدثه الأداة، وقد مرّ بنا في مستهلّ هذا الفصل دلالة المضارع على الزّمن وأنّه صالح للحال والاستقبال، تلك هي المعطيات التي ينبني عليها ترتّب الفاء من عدمه، فإنّ المضارع المجرد، أو المسبوق بلا صالح للحال والاستقبال، فإن روعي وجود الاستقبال من أصالة الفعل لا من تأثير أداة الشرط جاز دخول الفاء، وأمّا إذا قُدِّر تأثير الأداة من خلال تخليصها لهما للاستقبال جاز ترك الفاء⁶.

¹ - شرح الرّضيّ على الكافية، 110/4.

² - ينظر: في التّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص288.

³ - ينظر: نفسه، ص288.

⁴ - ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية، 110/4، 111.

⁵ - نفسه، 112/4.

⁶ - ينظر: نفسه، 112/4.

والذي نريد أن نصل إليه من إيراد النص السابق هو الإجابة عن السؤال الذي تركناه معلّقاً في الفقرة التي قبله، فقد بدا واضحاً أنّ الفاء غير مطلوب حضورها في كلّ تركيب، وهذا ما نستفيدة من الأحكام المتعلقة بالفاء الرابطة للجواب، فإنّها تكون واجبة كما مرّ في بعض الصّور، وتكون أيضاً جائزة في بعضها، وممتنعة في أخرى¹. وترتبط بهذه القضية تلك الأفكار المطروحة في جانب العلامات، وهو في نظرنا ملمح وظيفي، أبدى من خلاله نحاة العربية إحساسهم بالقيمة الدلالية التي يعطيها كلّ مكوّن من مكوّنات الجملة. فإذا كانت الأداة مشتمّة لأفكار النّحاة بين العوامل والمعمولات، فإنّ العلامات يمكن أن تكون عنصراً مهماً في جمع شتات التراكيب الشرطيّة وربطها بمعانيها الوظيفيّة.

وعموماً نجد ثلاث علامات² هي: «الجزم»، «الفاء»، «إذا». وكلّها أمور شكلية في نظر النّحاة باعتبار أنّ مخالفة الجزم يفضي إلى ظهور «الفاء» أو «إذا» ووجود الأداة في أيّ موقع من مواقع الكلام يجب أن يترتّب عليه وجود عبارتي الشرط والجواب؛ لأنّ الصّورة الأساسيّة تتضمّن ذلك. ومما يعدّ مخالفاً في شكله للبناء النموذجي هو أن تنوب بعض الأدوات عن الأداة الأصليّة وهو ما يظهر في المواضع الآتية:

الأداة (من):

علم من الصّورة النموذجيّة [إنّ + فعل مضارع مجزوم + فاعل + فعل مضارع مجزوم + فاعل] أنّ النّحاة اكتفوا بالأداة (إنّ) نظراً لتصرّفها واختصاصها بوظيفة الشرط فلا تحيد عنها بخلاف سائر الأدوات، وهذا القدر كاف لأنّ تصوير أصلاً لكلّ تركيب شرطيّ، ويلاحظ هنا أنّ وجود العامل وظهور أثره على معموله غير كاف لأنّ يُنتج أصلاً ثانياً.

ويقدّم لنا عبد القاهر الجرجانيّ تصوّراً آخر لهذه القضية حيث اعتمد على الوظيفة التي تؤديها الأدوات، ذاهباً إلى أنّها نائبة مناب (إنّ) وواضح أنّ النّياحة تشي بمعنى الفرعية في الاستعمال، وفيما يلي توضيح لهذا، يقول: (اعلم أنّ هذه الأسماء نابت مناب «إنّ») لضرب من الاختصار والتّقريب، وذلك أنّه كان يجب أن يقال: إنّ تضرب زيداً

¹ - هذا رأي استنتاجي، لأنّ القسمة العقلية تقتضي أن يكون الحكم في هذه الحالة إمّا واجباً أو جائزاً أو ممتنعاً، فلمّا لم يصرّح النّحاة بالامتناع واكتفوا باستغناء الجواب عن الشرط في التّماذج الأساسيّة له، وكان الاستعمال اللّغويّ أصل التّقييد، ولم يوجد شاهد على دخول الفاء في تلك المواضع التّمودجيّة، تبيّن لنا امتناعها.

² - ينظر: الجملة الشرطيّة عند النّحاة العرب، ص 276.

أضرب، إن تضرب عمرا أضرب، وإن تضرب خالدًا أضرب، إلى ما لا يُقدر على استيفائه، ويمتنع الغرض منه، فتأتي باسم عام يشمل على الجميع، وتُرك استعمال ((إن)) معه فقيل: مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْ، فدلّ على كلّ إنسان...¹ فمعنى هذا أنّ استعمال (مَنْ) لأداء وظيفة الشرط تتفرّع عنه وظيفة أخرى وهي الاختصار والاقتصاد في اللغة، غير أنّ هذه الوظيفة التي سمّيناها فرعية هي في الواقع أصلية، لتجذرها فيها وعدم انسلاخها منها في كلّ استعمالاتها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية.

والحقيقة أنّ هذا التعليق الذي ذكره الجرجاني في شرحه لأسماء الشرط وإن كان مفيدا في توضيح علاقة الأدوات ببعضها، إلّا أنّه يطرح في الوقت نفسه إشكالات أهمّها هل تحتفظ الأدوات بمعانيها أثناء أداء معانٍ أخرى؟ لاحظنا أنّ ذلك في الشرط موجود وبشكل واضح، فهل تحتفظ أم أدوات الشرط (إن) كما يسمّيها النحاة بالنّفي أيضا، وهل نعتبرها أيضا مؤكّدة مخففة من الثّقيلة؟ جواب النّحاة عمّا يتعلّق بـ (إن) كان حاسما كما وضّحناه في سبب جعلها أحد مقومات التركيب الشرطي. ولكن ماذا عن سائر الأدوات؟

لا أريد في هذه المرحلة من البحث أن أثقله بالآراء التّحويّة والرّدود والمناقشات، ولكنني أكتفي بما عندنا في السّورة من تركيبات لمختلف الأدوات لعلنا نجمع تصوّرا عن هذه القضية:

ورد استعمال (مَنْ) شرطية في قوله تعالى: {مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ} [الأنعام: 16] فهذه صورة لبيان تعلّق رحمة الله -جلّ جلاله- بسبب صرف العذاب. هذا بالنّسبة لدلالة الشرط، وفيها دلالة أخرى وهي شمول الرّحمة لكلّ من صرفه الله عن العذاب، وهو ما تقتضيه دلالة العموم بالأداة (مَنْ)، وتأتي علامة أخرى من داخل هذه السّورة إذ لولاها لما كان للشرط معنى وهي الفاء الرّابطة للجواب، فلو سقطت من التركيب لأوهم أنّ الجزء محذوف؛ وموجب دخول هذه الفاء حسب ما قرّر النّحاة هو تصدّر جملة الجزء بحرف تحقيق هو {قَدْ} الذي من شأنه أن ينافي دلالة عبارة الشرط²، فلهذا السّبب دخلت هذه الفاء حتّى تمنع تفكك الجملة.

فأمّا قوله تعالى: {مَنْ يَنْشَأْ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [الأنعام: 39] ففي هذه الآية وردت الصّورة مكرّرة، واستعملت الأداة {مَنْ} وهذا يعني عدم المطابقة التّامة بين هذا المثال والنّمودج المختار.

¹ - المقتصد، 1052/2.

² - ينظر: في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص 288.

ولكنها كانت أقرب إلى البناء الأصلي من الصورة الفرعية التي قبلها، ففيها اختلاف واحد هو الأداة فقط. وتكررت الصورة نفسها في قوله تعالى: {فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ} [الأنعام: 125] وفي قوله تعالى: {وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا} [الأنعام: 125]

وجاء فعل الشرط ماضيا في باقي الصور وعددها سبع. وأتى معطوفا عليه فعل مثله في موضعين، في قوله تعالى: {فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [الأنعام: 48] وقوله: {مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [الأنعام: 54] وفي كلا هذين الموضعين ورد الجواب جملة اسمية، ولذا اقترنت بالفاء.

كما أتى في باقي الصور مقترنا بالفاء، وذلك في كل من قوله تعالى: {فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ} [الأنعام: 104] وقوله: {وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا} [الأنعام: 104] وقوله: {فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [الأنعام: 145] وقوله: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا} [الأنعام: 160] وقوله: {وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا} [الأنعام: 160] إلا أنه في الموضع الأخير جاء الجواب جملة فعلية فعلها مبني لما لم يسم فاعله.

وبعد هذه الجولة القصيرة مع التركيبات القرآنية التي أدت فيها ((مَنْ)) وظيفة الشرط باتفاق المعربين، نستطيع أن نقول إن الشرط في جميع الأمثلة المذكورة كان مضمنا في الاسم الموصول، ويمكن الاستدلال على ذلك بوضع ((الذي)) في مكان ((مَنْ))، ونستنتج من هذا أن بعض أدوات الشرط مثل ((مَنْ)) تتعدّد وظيفتها فتحافظ على موصوليتها إلى جانب الشرط، ويبدو أن دلالة الشمول التي تتضمنها قد أكسبتها قوة الإيهام التي يشترطها النّحاة.

كما يظهر أيضا أن النّحاة قد ميّزوا بين وظائف الأدوات النّحوية، وانتهوا من هذه القضية حين عرضوا المعايير التي تحدّد الجمل المفتقرة إلى الفاء رابطا، ولعلّ تلك المعايير كانت شكلية محضة؛ أي أنّها تتعلّق بالمبنى فقط¹، وبناء عليه لا يقدم النّحاة أيّ بديل تحليلي، يفسّرون به الفرق بين عبارتين من نحو:

((إِنْ حَرَجَ زَيْدٌ حَرَجَ عَمْرُو))، و((إِنْ حَرَجَ زَيْدٌ فَقَدْ حَرَجَ عَمْرُو)). لأنّ مجاوزة حدود الأشكال المرسومة قد يعدّ خروجاً عن نظام النّحو إلى رصد المعاني الدلالية، واهتمام النّحو كما هو معلوم متعلّق بالمعاني الوظيفية فقط؛ أقصد

¹ - ينظر: الجملة الشرطية عند النّحاة العرب، ص 291.

بذلك المعاني النحويّة، وأمّا الجانب الآخر من الوظيفيّة وهو توظيف العبارات النحويّة باختيار الأوجه الجائزة فهو الآخر بمنأى عن اهتمام النحويّ؛ فالمطابقة بين اللفظ وقصد المتكلّم إنّما هو من صميم علم البلاغة، أو من اختصاص الدّراسة الوظيفيّة، ولذلك يتمّ التفريق بين العبارتين السّابقتين بنحو ما ذكره إبراهيم الشّمسان، وهو أنّ العبارة الأولى مقصودها محدّد ودلالاتها قطعيّة وهي بيان ارتباط خروج ((عمرو)) بخروج ((زيد))؛ لأنّه مترتب عليه وتابع له؛ لأنّه كالنتيجة للحدث الحاصل من زيد¹، وليس كذلك ما في العبارة الثّانية لأنّها أتت لقصد آخر لا يمكن التنبؤ به إلّا في حدود السياق؛ وتعدّد دلالاتها في هذه الحالة غير قطعيّة؛ فهي إمّا أن تدلّ على انفصال دلالة الثّانية عن الأولى، أي أنّ رائحة الشرط تكاد تفقد قيمتها فيه، بسبب أنّ خروج عمرو حصل قبل خروج زيد، ويكون الهدف هو التعليل لخروج زيد، وأنّ ذلك ليس أمراً غريباً أو مستبعداً، وهي تحتل معنى آخر وهو حدوث التّلازم بين الحدثين لكن ليس على طريقة العبارة السّابقة، وإنّما هو من قبيل تحصيل الحاصل؛ أي إن تحقّق خروج زيد، فخروج عمرو حاصل ومؤكّد². ونضيف إلى ذلك أنّ العبارة الثّانية بحسب الاحتمال الثّاني قد زيدت فيها الدّلالة على الفوريّة والاستعجال في حصول الحدث الثّاني عقب الحدث الأوّل مباشرة ومن غير مهملة، وذلك بسبب المعنى الذي تحمله الفاء. وبهذا نكون قد توصّلنا إلى أنّ الأصل في الأدوات أن تتعدّد وظائفها إلّا إذا أقصى السياق بعضها بشكل قطعيّ، وذلك قليل، ولهذا نرى أنّ كون بعض الأدوات شرطية مثلاً لا يعني بالضرورة انتفاء معنى الموصوليّة أو الظرفيّة أو غيرها.

كما نلاحظ أنّه في هذه الآية تكاد تكون الصّورة مكرّرة غير أنّه استعمل الجواب في الموضع الأوّل جملة اسميّة، وفي الثّاني كان الجواب جملة فعليّة. وإذا نظرنا في هذا التّغيير اتّضح لنا من النّظرة الأولى أنّ الموضوع في التّركيبين مختلف، ففي الأوّل كان يتحدّث عن الخير، أمّا في الآخر فقد انتقل إلى مقابله وهو الشرّ. وهذا النّوع من البحث لا صلة لعلم النّحو به. وإنّما يدرسه أصحاب المعاني والبيان، وأهل التّفسير والتّأويل.

¹ - ينظر: الجملة الشرطيّة عند النّحاة العرب، ص292.

² - ينظر: نفسه، ص292.

لو:

واستعملت هذه الأداة أيضا للتعبير عن وظيفة الشرط كغيرها من الأدوات، فقد ذكر ابن هشام في عدة مواضع من (المغني) ما يثبت أنها للشرط¹. ومع ذلك نلاحظ بوادر تقسيم الأدوات وتصنيفها، فمن أوائل المصنفات التي وصلتنا نجد فيها أنّ سيبويه لا يذكر ((لو)) مع أدوات الشرط، ويبدو أنّ هذا كان راجعا إلى اختلافهم في مفهوم أداة الشرط أو الجزاء، وبالتحديد في تقسيم الأدوات إلى جازمة وغير جازمة؛ لأنّ مدار التفكير التحويلي على وجود العلاقة العاملية وظهور أثرها في تغيير المعنى أكثر من أيّ علاقة أخرى.

وهكذا نشهد مع سيبويه سرد الأدوات العاملة، يقابله إخراجها لأدوات غير عاملة رغم وجود معنى الشرط فيها سواء بسواء². وما هذا إلّا دليل واضح على أساس التفرقة بين الأدوات من هذه الناحية، وهو ما يمكن أن يكون تفسيراً لإخراجه لـ ((لو)) من حروف الشرط. ويبيّن ابن يعيش سبب إخراج سيبويه لها، وهو أنّها وضعت للتعليل فيما مضى، والشرط يكون للمستقبل³. وتفطّن بعض الباحثين المعاصرين لهذه القضية فاستنبط ما يصلح معياراً للقسمة التحويلية للأدوات، وهو ربط حروف الجزاء بالقدرة على الجزم⁴. وهنا نتساءل عن إعمال (لو) وإهمالها، وهل اتّفق النحاة على ذلك؟

وإذا رجعنا إلى النحاة القدامى نجد سيبويه لم يذكر (لو) ضمن أدوات الجزاء⁵، ثمّ تابعه نحاة آخرون كالمبرّد، وابن السراج، وأبو عليّ الفارسي، والزبيدي⁶. ومن أوائل من ذكرها ضمن أدوات الشرط الزمخشريّ فإنّه قد عدّ ((لو)) أحد حرفي الشرط⁷. وتابعه ابن يعيش في ذلك إلّا أنّه رأى أنّها من باب التعليل، أي توقّف وجود الثاني على وجود الأوّل من غير نظر إلى حصول الشرط أو المشروط⁸. وأوضح بدر الدين بن مالك القضية بالنظر إلى معنى الشرط،

¹ - ينظر: مغني اللبيب، 367/3.

² - الكتاب، 60/3.

³ - ينظر: شرح المفصل للزمخشريّ، 105/5.

⁴ - ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 200.

⁵ - ينظر: الكتاب، 56/3.

⁶ - ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 156، وما بعدها.

⁷ - ينظر: شرح المفصل للزمخشريّ، 105/5.

⁸ - ينظر: نفسه، 106/5.

فبيّن أنّه من الضّروريّ أن يكون منتفي الوقوع حتّى يحصل التعلّيق، ثمّ قسّم الجزاء أو الجواب بحسب النّسبة المتعلّقة بالشرط إلى:

- جواب مساو للشرط في العموم، ومثاله: ((لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مُوجُودًا)). بمعنى أنّ انتفاء طلوع الشمس يؤدّي إلى انتفاء وجود النّهار؛ إذ ليس ثمة سبب آخر لوجود النّهار غير طلوع الشمس.
- الجواب أعمّ من الشرط، نحو: ((لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضُّوءُ مُوجُودًا)). فينتفي القدر المساوي للشرط¹. وهذا يعني أنّه يمكن أن يوجد الضّوء من غير طلوع الشمس، كضوء القمر وغيره، فالمقصود من التعلّيق في هذه الحالة هو بيان السبب الذي من أجله فقد الضّوء، وليس المراد انتظار تحقق الشرط، فتوقّع وقوع الجزاء إنّما كان في الماضي، أي أنّه كان سيقع لو وقع الشرط، وهذا يعني أنّ الشرط قد انتفى وأغلق باب احتمال الوقوع. فمن أخرج (لو) من أدوات الشرط فلهذا السبب فيما نحسب.

علاقة الوظيفة الشرطيّة لـ((لو)) بالزّمن:

مهما اختلفت آراء النّحاة حول الوظيفة التي تؤدّيها (لو) في الكلام، فإنّهم متفقون على ما يليها من تركيب، وهو وقوع جملتين بعدها، بينهما ارتباط من نوع خاص²، وبين سيوييه —على طريقته في فهم الوظائف النّحويّة والدلاليّة— هذه العلاقة الحاصلة بينها وبما بعدها، فرأى أنّ أقرب وظيفة تؤدّيها هي التّفي وهذا ما يفهم من قوله: (لما كان سيقع لوقوع غيره)³، ولكن إذا رجعنا لأدوات الشرط التي ذكرها سيوييه لم نجده يذكرها معها. يرجع بعض الباحثين ذلك إلى عدم إعمالها⁴.

¹ - ينظر: أبو عبد الله بدر الدّين ابن النّاطم، شرح ابن النّاطم على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000م، ص504.

² - عبّر النّحاة عن ذلك الارتباط بعبارات مختلفة، من أحسنها عبارة سيوييه: (لما كان سيقع لوقوع غيره) وعبارة ابن مالك: (حرف يدلّ على انتفاء تالٍ ويلزم لثبوته ثبوت تاليه)، ولكن أكثرها شيوعاً هي عبارة المعربين: (حرف امتناع لامتناع) ينظر: مغني اللّبيب، 380/3، 381.

³ - الكتاب، 224/4.

⁴ - ينظر: الجملة الشرطيّة عند النّحاة العرب، ص199، وما بعدها.

غير أنّ ارتباط فكرة التصنيف بالعمل - كما أوضحنا سابقاً - وإن كان سبباً وحيها في إخراج ((لَوْ)) من أدوات الجزاء، إلا أنّ هذا لم يبطل فكرة الاختصاص التي استخدمها النحاة في تفسير إعمال كثير من الأدوات¹، وبناء عليه درست في مستويين أحدهما هو موضوع الدلالة الزمنية، والثاني هو اعتبار طبيعة التركيب الذي يليها.

أمّا فيما يتعلّق بالمستوى الأول فقد أطلق النحاة حكماً أحدهما غلبة مجيئها للمضي، وقلته مع المستقبل. والآخر دوام وظيفة الشرط مع المضي². وممن خصّها بذلك بدر الدين بن مالك فقال: (وعندي أنّ ((لَوْ)) لا تكون لغير الشرط في الماضي).³ من هذين الحكمين نستطيع أن نستطلع بؤادر الوظيفية تلوح في أفق الفكر النحوي.

ونجد ابن هشام يعبر أيضاً عن الوظيفة التي تؤدّيها ((لَوْ)) من خلال ذكره لاستعمالاتها تارة، أو بتتبّع المعاني التي تفيدها تارة أخرى⁴. وعلى كلّ حال ما يعيننا هو المستوى الاستعمالي الظاهر في تراكيب سورة الأنعام، فنتبّع الوظائف المؤدّاة بها. وفيما يلي عرض للبنى التركيبية المعبّرة عن وظيفة الشرط باستعمال ((لَوْ)) وذلك من خلال عرض صورها المذكورة في الآيات الآتية:

يقول تعالى: {وَلَوْ نَرَأَيْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالُوا الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ} [الأنعام:7] نلاحظ في هذه الآية الصورة الآتية: [لَوْ + فعل ماضٍ وفاعله + اللام + فعل ماضٍ وفاعله] وهنا يمكن الحديث عمّا يسمّى بـ: ((الرباط الإضائي))⁵ وهو اللام الواقعة في جواب الشرط، غير أنّ أهمّ ما يثير الاهتمام هو كثرة المواضع التي وجدت فيها هذه اللام في جوابات الماضي المثبت من نحو: قوله تعالى: {وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ} [الأنعام:8] وقوله تعالى: {وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا} [الأنعام:9] وقوله: {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ} [الأنعام:28] وقوله: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ} [الأنعام:35] ومنه قوله أيضاً: {وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الأنعام:88] وكذلك قوله: {قُلْ شَاءَ لَهْدِكُمْ

¹ - ينظر: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، شرح المقدمة المحيية، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصرية، الكويت، 1977م، 243/1. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، 2005م، ص194.

² - ينظر: هـع الموامع، 468/2.

³ - ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ص284.

⁴ - المعاني التي تفيدها ((لَوْ)): الامتناع، والشرط في الاستقبال، والمصدرية، والتمني. العرض، التقليل، ينظر مغني اللبيب، 367/3، وما بعدها.

⁵ - هو مصطلح استخدمه حماسة عبد اللطيف في كتابه بناء الجملة العربية، للتعبير عن الروابط التي يمكن الاستغناء عنها في حصول الربط كما هو الشأن في حالة اللام الداخلة في جواب لو. ينظر: بناء الجملة العربية، ص217.

أَجْمَعِينَ} [الأنعام: 149] ومن أجل هذه المواضع وغيرها قرّر النّحة قاعدة وهي أنّ الأكثر أن يأتي جواب ((لو)) المثبت مقترنا باللام. وهي التي تسمّى بـ ((لام التّسوية))¹. ولعلّ تسميتها بالرّابط الإضافيّ عند بعض المعاصرين جدير بالاهتمام؛ لأنّه نظر إلى الجانب الوظيفيّ الذي تؤدّيه هذه اللّام في بعض التّراكيب الخاصّة، كهذه الآيات. واعتماد الجانب الوظيفي في الاصطلاح – وإن لم يكن مقصوراً على هذه اللّام – له حضوره المميّز في جهود النّحة، والحرف الذي بين أيدينا الآن يتساوى فيه تركيبان من حيث الصّورة اللفظيّة أو الشّكل، وهو صحّة وقوعها في الجواب، وسقوطها منه. ولكنّ الذي يدرس في هذه الحالة هو تراجع وظيفتها في الرّبط؛ أي أنّها لم تعد تكتسب قيمتها من الرّبط، ولذلك تساوى طرفا الحكم فيها، فصارت جائزة الدّخول على الجواب. غير أنّ بعض النّحاة نظروا إلى وظيفة أخرى وهي دلالتها الزّمنيّة، ومن هنا صحّ عندهم تسميتها بالتّسويّة، إشارة إلى تراخي حصول جوابها عن الشرط، وهذا يعني أنّ سقوطها يؤدّي الوظيفة العكسيّة وهي تعجيل الوقوع². ويبدو أنّ هذا المعنى يمكن ملاحظته بسهولة في كلّ الآيات السّابقة، ولبيان ذلك نقترح مثالا واحدا للتّوضيح، ففي قوله تعالى: {وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّفُضِيَ الْأَمْرُ} [الأنعام: 8] بيان للحكمة من الإمهال وعدم تعجيل العقوبة، ولذلك ناسب أن يعبر بما يدلّ على هذه المهلة وتأخير إنزال العذاب، فأوقع اللّام في الجواب.

وقد لاحظ النّحاة أنّ هذا الرّابط الإضافي يكثر عند تجرّد الجواب المنفي بـ ((ما)) منه، كما في قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا} [الأنعام: 107] وقوله: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ} [الأنعام: 112]

وقوله: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ} [الأنعام: 137] وقوله: {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا} [الأنعام: 148] والذي يظهر من كلام بعض النّحاة أنّه لا فرق بين اللّام الدّاخلية في جواب ((لو)) من حيث الإثبات والنفي، وإمّا الاختلاف في الكثرة والقلّة فحسب، كما هو ظاهر في (شرح التّصريح على التّوضيح)³ ومعنى هذا أنّ وظيفتها الإضافيّة أي الزّائدة على الرّبط واحدة وهي الدّلالة الزّمنية المفيدة معان مختلفة تفهم من السِّياق. وإذا تحقّق الأمر على هذا الوصف فالتركيبة التي سقطت منها اللّام في جواب ((لو)) حال كونه منفيّاً بـ ((ما)) تدلّ على سرعة وقوع الجواب. وكلّ الأمثلة السّابقة – وعددها ثلاثة – تؤيّد هذا المذهب؛ لأنّ تعلق وقوع

¹ - ينظر: شرح التّصريح على التّوضيح، 424/2.

² - ينظر: نفسه، 424/2.

³ - ينظر: نفسه، 424/2.

الجواب بمشيئة الله لا يمكن أن يتصور فيه الزمن، فكيف يصح تخيل تأخره؟ هذا كله كان بيانا لوظائف بعض العناصر أما من حيث الشكل فالأمر مختلف.

ولهذا يمكن أن نميز من حيث الشكل بين صورتين لتركيب أسلوب الشرط مع ((لو)) إحداهما في الجواب المثبت وهي كما يلي: [لو + فعل ماض وفاعله + اللام + فعل ماض وفاعله]. والأخرى في الجواب المنفي وهي: [لو + فعل ماض وفاعله + ما + فعل ماض وفاعله]

وهناك صورة أخرى يمكن إدراجها ضمن الأشكال الواردة في سورة الأنعام مع الأداة ((لو)) وهي ما جاء في قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نَرُدُّ} [الأنعام: 27] فتنتج لنا هذه الآية صورة أخرى يمكن عدّها صورة أصليّة بحسب نوع الفعل بعدها؛ لأنّ المعبر عند النّحاة كما هو واضح من عباراتهم أنّهم يبنون شكل التركيب على صيغة الفعلين ومعناها، ومن هنا يصحّ أن تكون الآية ممثلة للصورة الأصليّة: [لو + فعل ماض + الفاء + فعل ماض] غير أنّه لا عبرة بتلك الفاء لأنّها مجرد الرّبط، وعدم الاعتداد بها في البناء الأصليّ دليل على أنّ الرّبط يمكن أن يحصل مع سقوطها.

ومع ذلك نلاحظ أنّ لهذه الفاء دورا في الدلالة الزمنيّة؛ فالفرق بين دخولها وسقوطها ظاهر في اختلاف المدّة الزمنيّة التي تكون بين الوقوف أيّا كان المراد منه ونطقهم بما يتمنّون؛ إذ يبدو أنّ إسقاطها مؤذن بقصر المدّة بين وقوع الشرط والجواب، عكس وجودها.

غير أنّ الصّورة التي كانت أكثر إثارة للخلاف هي تلك التي روعي فيها اعتبار طبيعة التركيب الذي يليها، وهي المستوى الثاني الذي يوضّح فكرة الاختصاص؛ أي أنّ شرطها لا يكون إلّا فعلا، أو معمول فعل مضمر يفسّره ظاهر بعده¹. وهذا الحكم ينطبق على سائر أدوات الشرط؛ إلّا أنّ لـ ((لو)) خصوصيّة من حيث أنّه كثير إيلاء أنّ ومعمولها بعدها، ويمكن تتبّع هذه الخصوصيّة من خلال المواضع الآتية:

ففي قوله تعالى: {قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَفُضِّي الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ} [الأنعام: 58] جاءت صورة التركيب: [لو + مصدر مؤوّل + اللام + فعل ماض]. ودخول ((أنّ)) على ((لو)) مباشرة من غير فصل، ممّا انفردت

¹ - ينظر: شرح ابن النّظام، ص505. الجني الدّاني في حروف المعاني، ص278. مع الهوامع، 472/2.

به ((لو)) وهو كثير¹. ومنه هذه الآية، وموضعين آخرين في نفس السورة وهما قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا} [الأنعام: 111] [لو + ناسخ + اسمه + ما + كون ناقص + اللام + فعل ماض] وقوله: {أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا لَكُنَّا أُهْدَىٰ مِنْهُمْ} [الأنعام: 157]

وناقش النحاة قضية مباشرة ((لو)) لـ ((أن)) فاختلّفوا في موضع ((أن)) ويمكن تلخيص ذلك في مذهبين:

مذهب سيبويه والبصريين: أنّها في موضع رفع بالابتداء².

ومذهب الكوفيّين والمبرّد والرّجاج، وكثير من النّحويّين: موضعها الرفع على الفاعليّة بفعل مقدر. تقديره: لَوْ ثَبَتَ³. وقد وردت في الآيات السابقة نصوص تبين بوضوح إيلاء ((أن)) لـ ((لو)) فحملها بعضهم على إضمار الفعل، من ذلك قوله تعالى: {قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ} [الأنعام: 58] فرأى مكّي أنّ ((أن)) واقعة في موضع رفع بفعل مضمر⁴. ويتفق بعض المحدثين على تقدير الفعل أيضا كما هو موضّح في إعراب هذا الموضع وغيره⁵.

ويمكن أن نقف على وجود صورة أصليّة أو أساسيّة في أذهان النحاة من خلال التطبيق النحويّ. والنصوص اللغويّة المخالفة لنظام القواعد النّظريّة هي أهمّ محطة تكشف عن العمليّات الدّهنيّة المصاحبة للتّحليل النّحويّ، ولم يجد النحاة إثر هذا الصّراع القائم بين طبيعة اللّغة ونظامها بدّا من الاعتراف بوجود صور تنقض أركان البنية الأصليّة. وعلى أيّ حال ما يهمّ هو طريقة معالجتهم لتلك الاختلالات التي تظهر في النظام. وأهمّ ما يجب ملاحظته في تعامل النحاة مع النصوص اللّغويّة وجود وسيلتين لإعادة النّصّ إلى بساط القاعدة وهما الحذف والتّقدير⁶. وهكذا يبدو لنا أنّ الآية الآتية تمثّل إحدى تينك الوسيلتين وهي قوله تعالى: {وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ} [الأنعام: 152] فالصّورة التي يراها النحاة هنا هي كالآتي: [لو + كان + الجواب محذوف]

¹ - ينظر: الجني الدّاني في حروف المعاني، ص 279.

² - ينظر: شرح ابن النّظام، ص 505.

³ - ينظر: شرح ابن النّظام، ص 506. الجني الدّاني في حروف المعاني، ص 279، 280.

⁴ - ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/293.

⁵ - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 7/166.

⁶ - ينظر: الجملة الشّرطيّة عند النحاة العرب، ص 300.

ويمكن أن نستدل على حذف الأداة والشرط معا بما ورد في قوله تعالى: {قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنْ الْمُهْتَدِينَ} [الأنعام: 56] قدر الزجاج معنى الكلام نحوياً فقال: (المعنى: قَدْ ضَلَلْتُ إِنْ عَبْدْتُهَا)¹ وقد يأتي مكان أداة الشرط اسم يضمن معناها، ويؤدي نفس وظيفتها، ويكون التركيب الشرطي في هذه الحالة خاضعاً لعلاقات جديدة تابعة للوظيفة الإعرابية التي يشغلها اسم الشرط². ويمكن أن نميز هذا النوع من التراكيب في الآيات الآتية:

ففي قوله تعالى: {الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: 12] يمكن أن يشغل اسم الموصول {الَّذِينَ} وظيفة أداة الشرط فيتحوّل الأسلوب كلّ إلى ما يشبه صورة الشرط، وقد لفت هذا التركيب انتباه بعض العرب كأبي إسحاق الزجاج فإنه لما وصل إلى هذا الموضع أعرب {الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ} مبتدأ، وخبره جملة {فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ}³. وأوضح معنى هذا الإعراب أبو حيان والسّمين وغيرهما من المفسرين انطلاقاً من وظيفة الفاء؛ لأنها ليست من الروابط التي تربط الخبر بالمبتدأ، فلما تضمن المبتدأ معنى الشرط صحّ دخولها لأداء وظيفة الربط بين الشرط وجوابه، وتقدير المعنى عندهما: ((مَنْ يَخْسِرْ نَفْسَهُ فَهُوَ لَا يُؤْمِنُ))⁴. والجواب على هذا التقدير مسبب عن الخسران، بمعنى أنّ الرسالة المراد تبليغها لهؤلاء الكفرة هي أنّهم بالغوا في إبطال عقولهم، وانهمكوا في اتباع ما وجدوا عليه آباءهم من الكفر، فكان ذلك عين خسارتهم أنفسهم⁵. ولكنّ هذا المعنى يناهز التقدير التحويلي السابق؛ إذ احتمال وقوع الشرط مرتبط بالمستقبل، وفحوى الرسالة مقرون بالمضي، بل إنّ فعل الخسران في الآية أيضاً جاء بصيغة الماضي، والذي سوّغ لهما هذا التقدير فيما يبدو هو أثر الصنّاعة فحسب.

وتنبّه الطاهر بن عاشور لهذا الإشكال فربط بين الوظيفة التي أدتها جملة الصلة والموصول وهي العلّية وبين زمن تحقّق الجواب الذي لا يقع إلّا بحصول شرطه. (فيفيد أنّ ذلك مستمرّ الارتباط والتعليل في جميع أزمنة المستقبل التي يتحقّق فيها معنى الصلة).⁶ غير أنّنا لا ندّعي أنّ هذا النصّ الذي سقناه الآن مرتبط بالتقدير المذكور آنفاً.

¹ - معاني القرآن وإعرابه، 255/2.

² - ينظر: بناء الجملة العربية، ص 211.

³ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 232/2.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 87/4. الدّر المصون، 551/4.

⁵ - ينظر: روح المعاني، 106/7.

⁶ - تفسير التحرير والتنوير، 154/7.

وما ذكر في الآية السابقة يمكن أن ينطبق أيضا على قوله تعالى: {فَمَا كَانَ لَشُرْكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرْكَائِهِمْ} [الأنعام: 136] فقد جاء في بعض الأعراب أن {ما} شرطية واقعة في موقع المبتدأ، وجوابها جملة {فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ}، ولكن على تقدير ضمير محذوف، أي فهو لا يصل¹.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نجمل الصور التي شملتها التراكيب الواردة مع (لَوْ) إما في نموذجين أو أكثر. فإن راعينا زمن الفعلين الواقعين في شرط وجواب (لَوْ) وهو ما اعتبره النحاة القدماء ولخصه ابن مالك في قوله²:

لَوْ حَرَفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ وَيَقْلُ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قُبِلَ

وَهِيَ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَ"إِنْ" لَكِنْ "لَوْ" "أَنَّ" بِهَا قَدْ تَقَرَّرَ

وَأَنَّ مُضَارِعًا تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

فلها صورتان، ومن هنا نرى أنَّ حماسة عبد اللطيف كان محققا حينما رأى أن يفرد لها صورتين في أسلوب الشرط³، الأولى: [لو + فعل ماض وفاعله + فعل ماض وفاعله] وهذا النموذج هو الغالب، وبناء عليه فسّر عدم انجزام الفعل بعدها⁴. والأخرى مجيء الفعل مضارعا مجزوما، فخصّه بعضهم بالشعر، وبعضهم زعم اطراده⁵. ورأى حماسة عبد اللطيف في كتابه (بناء الجملة العربية) أنَّ الشواهد التي ورد فيها الجزم تؤيد القول بوجود نموذجين أساسيين في التعليق بـ ((لو)). ونلاحظ هنا أنَّ معيار التقسيم إلى صورتين أصليتين كان خاضعا لطبيعة الفعل فقط، سواء في القديم أم عند المعاصرين مثل حماسة عبد اللطيف.

ولقد رأينا أنَّ دخول بعض العناصر كاللام الواقعة جوابا للماضي المثبت كثير وأغلب التراكيب لا تخلو منه، كما أنَّ أغلب الجوابات المنفية بـ ((ما)) خالية من هذه اللام، فالذي منع من اعتبار النفي والإثبات حسب رأينا هو المعنى، ذلك أنَّ أغلب القواعد قائمة على الأشكال. ونحسب أنَّ اعتماد الشكل والمضمون يزيد من عدد الصور

¹ - أحمد بن محمد الخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 2005م، 297/1.

² - شرح ابن النّاطم، ص 504.

³ - ينظر: بناء الجملة العربية، ص 216.

⁴ - ينظر: حاشية الصّبان على شرح الأشموني، 60/4.

⁵ - ينظر: نفسه، 60/4.

ولكنّه يوقفنا على أسرار التَّراكيب، ويوضِّح لنا طريقة ربطها بالعمل التَّواصلِيّ، كالَّذي وقفنا عليه في استعمال اللَّام الدَّاخلة في جواب ((لو)).

إذا:

أهمّ ما أريد أن أركّز الحديث عنه في أسلوب الشَّرط عبر هذه الأداة هو مدى احتفاظ (إذا) بوظيفتها أثناء الاستعمال. ولا يعني هذا أنّ الأدوات الأخرى لا تحتل مثل هذا البحث، وإتّما فرضت عليّ طبيعة البحث أن أقسّم الحديث بينها؛ فأذكر في كلّ أداة ما لا يسعني ذكره في غيرها.

خروج ((إذا)) عن وظيفتها.

كثيرا ما يدور في الأذهان الحديث عن الوظيفة الأصليّة التي تؤدّيها الأدوات، فيقف الباحث أمام هذه القضية مذهولا؛ ذلك أنّه لا يملك الوسائل الكافية للوصول إلى شيء يقبل البرهنة في مثل هذه الحالات. وحين نريد الحديث عن ((إذا)) على سبيل المثال سنجدّها تدلّ على الظرفيّة، كما تدلّ أيضا على الاستقبال، إضافة إلى الوظيفة محلّ السِّياق وهي الشَّرط.

ولم تكن هذه القضية بمعزل عن أنظار النّحاة، فقد بحثها ابن هشام بحثا وافيا مفصّلا، ودرس كلّ وظيفة من الوظائف السابقة في فصل مفرد، بدأ بالظرفيّة، ثمّ الاستقبال، وصولا إلى الشَّرط. فأما خروج ((إذا)) عن الظرفيّة فقد قال به جماعة من النّحاة، ولكنّ الجمهور على خلافه¹. واستدلّ القائلون بالخروج بكثرة مجيئها مجرورة في القرآن الكريم². ومّن ذهب إلى أنّها ممكنة الخروج عن وظيفة الظرفيّة ابن مالك في (تسهيل الفوائد) وذلك إذا وقعت مفعولا بها، أو مجرورة بحقّ، أو مبتدأة³. ونسب القول بذلك أيضا إلى ابن جنيّ، والأخفش⁴. فهذه هي الحالات الإعرابيّة التي كلّما أعربت ((إذا)) بوجه منها كانت خارجة عن الظرفيّة.

¹ - ينظر: مغني اللبيب، 76/2، وما بعدها.

² - ينظر: الجني الداني في حروف المعاني، ص371.

³ - ينظر: جمال الدّين محمّد بن عبد الله ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ، القاهرة، 1967م، ص94.

⁴ - ينظر: مغني اللبيب، 76/2. الجني الداني، ص372.

ويبدو أنّ النّحاة في هذه المسألة -خاصّة المجيزين- كانوا مركّزين على الجانب الأدائيّ الوظيفيّ، وهذا ما توضّحه الحالات الإعرابيّة السّابقة الخاضعة للاستعمال الفصيح، دون التّقيّد بمحدود القواعد الممكن خرقها في كثير من الحالات. ولكنّ المراديّ استظهر عدم صحّة الاستدلال بالمواضع التي قدّمها القائلون بخلوّ (إذا) عن الظّرفيّة، لكونها محتملة للتأويل¹.

دعوى جرّ إذا بعد حتّى.

لقد تحدّث النّحاة عن تركيب [حتّى مع إذا] ووردت هذه البنية التّركيبية في عدد من آيات القرآن، وفي سورة الأنعام وحدها تكرّرت في ثلاثة مواضع هي: قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجِدِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا} [الأنعام: 25] وقوله: {حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً} [الأنعام: 44] وقوله: {حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا} [الأنعام: 61] فماذا قال المعربون عن هذه المواضع وأشباهاها؟

اتفق النّحويّون على أنّ (حتّى) تكون حرف جرّ، وحرف عطف، وحرف ابتداء. واختلفوا في كونها حرف نصب، ورأى بعضهم أنّها تأتي بمعنى الفاء². ولكنّهم اختلفوا في كيفيّة إعمالها، والذي يعيننا هنا هو كيفيّة إعمالها الجرّ حتّى نتمكّن من البرهنة على وقوع الجملة الشرطيّة المصدّرة بالأداة ((إذا)) مجرورة بها، ومن ثمّ نتأكّد من مدى صحّة من يقول بخروجها عن الظّرفيّة من هذه النّاحية.

فمن النّحويّين من قال إنّها تجرّ بنفسها، ونسب هذا المذهب للبصريّين، ومنهم من رأى أنّها تجرّ بالنيابة عن (إلى) كما هو مذهب الكوفيّين³. ولكنّ الأهمّ من هذا كلّهُ هو تحديد المجرور، أو الحالات التي تجرّ فيها. فقد ذكر المراديّ أنّ مجرورها يأتي اسماً صريحاً، أو مصدراً مؤوّلاً من أن والفعل المضارع، ولا بدّ أن يكون المجرور ظاهراً، -خلافاً لبعضهم- وأن يكون آخر جزء⁴. وإذا عملنا بمقتضى هذين الشرطين وهما محلّ اتّفاق بين جمهور النّحاة فمعنى هذا أنّها لا تجرّ (إذا)، وإذا كانت لا تجرّ فإنّ (إذا) في هذه الحالة غير خارجة عن الظّرفيّة لأنّها لم تقع مجرورة.

¹ - ينظر: الجني الدّاني، ص 373.

² - ينظر: نفسه، ص 542.

³ - ينظر: نفسه، ص 542.

⁴ - ينظر: نفسه، ص 542.

ويَتَّضح من هذا أنَّ أنظار النَّحاة في أدوات الشَّرط اتَّسعت لتشمل السِّياق كَلِّه سباقا وهو علاقتها بما قبلها، ولحاقا وهو تحديد صلتها بما بعدها. فالموقع الَّذي احتلَّته هذه الأدوات يجعلها محلَّ احتمالات كثيرة من حيث العامل فيها، والمعنى الوظيفيَّ يثبت تلك العلاقة. ودراسة إمكانية خروج الظُّروف عن معناها مرتبطة بعلاقة متعدِّية بمعنى أنَّها إذا أُعمل فيها ما قبلها لم يعمل فيها ما بعدها، ومن ثَمَّ تفقد خاصِّيَّة الإضافة، وبهذا تتحوَّل الجملة بعدها من محلٍّ لآخر، أي من كونها مجرورة بالإضافة إلى احتمال كونها في موضع نعت، أو صلة للظرف¹. ويقوِّي هذه النُّظرة أنَّ ابن هشام قال عن (حَيْثُ) وهي من الظُّروف اللازم إضافتها إلى الجملة: (ولا يشترط لذلك كونها ظرفا).² أي أنَّه لا علاقة بين كونها ظرفا وإضافتها إلى الجملة. وهذا ظاهر جدًّا؛ لأنَّه قد وجدت كلمات مضافة إلى الجمل وليست ظروفًا. ولكن هل يصحَّ أن نطرد الحكم على سائر الظُّروف ومنها (إذا) فنقول بعدم وجود تلك العلاقة؟

إنَّ الَّذي نصَّ عليه النَّحاة صراحة هو ما ذكرناه سابقا من تأثُّر وظيفة (الأداة) بالسِّياق، ولكنَّ الحديث عن مدى تأثير الإضافة في الحكم على بقاء معنى الظرفيَّة لم نجد من صرَّح به فيما بحثناه في أشهر كتب النُّحو.

ولقد عاين أبو حيَّان هذه المسألة في قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجِدُوكَ وَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا} [الأنعام: 25] ثم طرد الحكم في جميع ما ورد مركِّبا من [حتى إذا] بناء على أنَّها حرف ابتداء في هذا الموضع وليست حرف جرٍّ. غير أنَّه أشار إلى أنَّ موضع الجملة بعدها وهي العبارة الشرطيَّة؛ أي المكوَّنة من الشرط وجوابه ليست في موضع جرٍّ³. وهذه القضية - أعني مسألة الإضافة إلى الجملة - في الحقيقة قد اعتبرها بعضهم موضع إشكال عظيم في حين مرَّ عليها بعضهم دون اعتبار ما وراءها من ضرب للقواعد وإفساد لها⁴، ولذلك نرى أنَّ أبا حيَّان قد تنبَّه إلى ذلك الإشكال، وسيأتي بعد قليل تفصيله.

¹ - مصطلح الظرف الموصولي: مصطلح معاصر أطلقه بعض الدَّارسين على الظُّروف المضافة إلى الجمل. ينظر: علي ميرلوي فلاورجاني، ريحانة ميرلوي فلاورجاني، مشكلة الإضافة إلى الجملة واقتراح حلِّها، مجلَّة جامعة دمشق، العدد الأوَّل والثاني، سنة 2011م، المجلد 27، ص 191.

² - مغني اللَّبيب، 203/5.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 102/4.

⁴ - ينظر: مشكلة الإضافة إلى الجملة واقتراح حلِّها، مجلَّة جامعة دمشق، العدد الأوَّل والثاني، سنة 2011م، المجلد 27، من ص 185 إلى 187.

دعوى الابتداء في إخراج إذا عن الظرفيّة.

تقرّر فيما سبق علاقة الجرّ بوجود الظرفيّة، وهنا نتبيّن مدى تأثير وقوعها موقع المبتدأ في احتفاظها بالظرفيّة من عدمه. فكما كانت وظيفتها التَّحويّة السَّابقة — اسم مجرور — مهمّة في معرفة علاقتها بالجملة الّتي بعدها، نبحث عن نفس الإمكانية مع وظيفة المبتدأ.

ولقد وجدنا ما يشبه الرَّدّ على من قال من النّحاة إنّها إذا وقعت مبتدأ فهي خارجة عن الظرفيّة، حين بيّن أبو حيّان أنّ كون (حتّى) حرف ابتداء لا يعني أنّ ما بعدها يعرب مبتدأ، بل المراد صلاحية وقوع المبتدأ بعدها¹. وتبقى إذا في هذا الموضع منصوبة على الظرف بفعل الشرط عند المحقّقين من النّحاة، وبالجواب عند الجمهور². وهو بهذا يصحّح ما قد يفهم خطأ، ويعطي بعدا آخر لمفهوم الوظيفة التَّحويّة عند النّحاة، حين يتمّ التفريق بين المواقع الّتي هي مواضع التّعليق عموما، وبين المواقع الّتي تصلح لها بعض الوظائف بشكل مؤقت ومحدود.

وقدّم أبو حيّان في هذا الصّدّد حلاّ مناسباً يقوم أساساً على مراعاة الاحتمال الوظيفي للأداة، فقسّم المعنى الوظيفيّ المحتمل أدائه بواسطة التّركيب (حتّى إذا) إلى ما تكون فيه (حتّى) محتملة معنى (الفاء)، وإلى ما تكون فيه بمعنى (إلى أن). وبناء على هذين الاحتمالين يكون التّقدير: ((فَإِذَا جَاؤُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ)) أو ((مَنْعَاهُمْ مِنْ فَهْمِ الْقُرْآنِ وَتَدْبِيرِهِ إِلَى أَنْ يَقُولُوا))³ ولكن هل هناك علاقة بين خروج (إذا) عن الظرفيّة وإضافتها للجملة بعدها؟

إنّ الّذي ورد في هذا الموضع يثبت بقاءها على الشرط؛ لأنّ المعربين متّفقون على معاملتها معاملة الشرط، سواء جعلناها معمولة للشرط أم للجواب⁴. وعدم إضافتها لجملة الشرط مبنيّ على القول بإعمال الشرط في الظرف الّذي قبله؛ فيمتنع لأجل ذلك أن تكون جملة الشرط مضافاً إليها من باب امتناع إعمال المضاف إليه في المضاف⁵. ومذهب جمهور النّحاة أنّ (إذا) مضافة للجملة الّتي بعدها⁶. وهذا القول مبناه على أنّ العامل فيها هو الجواب.

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 103/4. الجني الدّاني، ص 552.

² - ينظر: مغني اللّبيب، 87/2، 88. تفسير البحر المحيط، 105/1.

³ - تفسير البحر المحيط، 103/4.

⁴ - ينظر: نفسه، 103/4.

وفي العامل في إذا مذهبان: أحدهما أنّه شرطها، وهو قول المحقّقين، والآخر: هو جوابها، ويعنون بالجواب الفعل أو شبهه. ينظر: مغني اللّبيب، 88/2.

⁵ - ينظر: التّذيل والتكميل، 330/7.

⁶ - ينظر: الجني الدّاني، ص 369.

لأنَّه قد ثبت من قبل أنَّ حتَّى لا تعمل في (إذا) الجرّ، فلم يبق إلَّا الجواب. ومن هنا نفهم أنَّ المسألة مبنية على الخلاف في العامل النَّصب وما يرافقه من أحكام نحويّة كمنع إعمال المضاف إليه. وإعراب الجمهور -رغم مرجوحية- هو الجاري على السنة المعربين قديما وحديثا، وهو قولهم: أمَّا (ظرفٌ لما يُستقبل من الزَّمان خافض لشرطه، منصوب بجوابه، صالح لغير ذلك، مبني على السكون في محلِّ نصب).¹ ونخلص من هذا إلى أنَّ الفريقين يثبتان بقاءها على ظرفيتها وشرطيّتها وأنَّ التَّعرُّض لمسألة الإضافة فرضته عوامل أخرى ليس لها صلة بالظرفيّة. غير أنَّه يمكن أن تعترض النّحاة هنا قضية أخرى وهي الإضافة إلى الجملة، أي بغضّ النّظر عن كون المضاف ظرفا.

نلاحظ أثناء بحثنا في هذه القضية أنَّ النّحاة لم يستوعبوا تراكيب الجمل إلَّا بعد استقرار القواعد المتصوِّرة في أذهانهم، ومّا يؤيّد هذا تنوّع أساليبهم في التعليل حين يرد عليهم ما ينافي الأحكام المسبقة، وهذا ما نجده في مسألة الإضافة إلى الجملة؛ لأنَّه بعد أن تقرّر عندهم أنَّ الجمل قد تقع صفات للتكرات واجهتهم مشكلة تعريف المضاف إليها؛ إذ الصّحيح عندهم أنَّ المضاف إلى الجملة من القسم المعرف². وللخروج من هذا الاعتراض أجابوا بأنَّها في حالة الوصف بها ينظر إلى لفظها وصورتها، أمّا في حالة الإضافة فتتحوّل زاوية النّظر إلى تأويلها بمصدر معرفة، كي يستقيم لهم الحكم على المضاف إليه بأنَّه لا يكون إلّا اسما³. ومهما كان الأمر في هذه المسألة فإنَّ ما يمكن إثباته هنا- إضافة إلى تغليب القواعد- هو جعل القاعدة أصلا، أي الانطلاق من البنية لتعليل الفروق التَّركيبية، أي تمييز النّحاة لبعض أقسام الكلام، وتخصيصها بالبحث المستقلّ دليل على وعيهم باختلاف مرامي العبارات وأغراض المتكلِّمين. بعبارة أخرى أنَّ النّحاة كانت لهم عناية بالمعنى الوظيفي الذي تحمله العبارة، لكنّ تغليبهم لجانب التّقييد أفقدهم الدقّة في التّفريق بين المعنى والمبنى في آن واحد.

وحثّي نلخص الكلام السّابق حول خروج (إذا) عن الظرفيّة، ننطلق من المواضع التي جاءت عندنا في هذه السّورة، وعندما ننظر في هذه المواضع نجدُها على ثلاثة أقسام:

قسم مسبق بـ((حتّى)): وهو محلّ الحديث السّابق، وقد رأينا من خلاله اختلاف وجهات النّظر بين من يعتبر (حتّى) جارة فيحكم بخروج (إذا) عن الظرفيّة بناء على ذلك. وهذا القسم من النّحاة يعتقد أنَّ خروج الظرف عن

¹ - تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، 268/3.

² - ينظر: حاشية الصّبّان، 360/2.

³ - ينظر: نفسه، 360/2.

الظرفية إلى الاسمية مانع من الإضافة إلى الجمل. وعليه يصحّ البرهان على امتناع الإضافة إلى الجملة بخروج الظرف المضاف عن الظرفية¹. كما لاحظنا العلاقة بين موقع (إذا) من الإعراب وكونها ظرفية، فقد استهدف التّحاة محلّ وقوع النسبة الخبرية زمنياً ومكانياً، في إطار علاقة ثلاثية العناصر (المبتدأ والخبر والظرف) وانطلاقاً من هذا المبدأ لا يمكن لأحد هذه العناصر وهو المبتدأ أن يؤدّي وظيفتين (الابتداء والظرف) في آن واحد. وينطبق هذا الحكم على (إذا) فإنّها إذا جاءت مؤدّية لوظيفة المبتدأ فلا بدّ من خروجها عن الظرفية. وما دمنا لم نجد ما يؤيّد ذلك فتبقى على ظرفيتها في الكلام الفصيح، حتّى نجد ما ينقض هذا الحكم ولعلّ هذا هو مستند الجمهور.

وقسم مسبق بالواو: نحو قوله تعالى: {وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ} [الأنعام: 54] (الواو: عاطفة. إذا: ظرفية شرطية منصوبة بجوابها).² وقوله: {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ} [الأنعام: 68] (الواو: استئنافية. إذا: ظرفية شرطية مبنية في محلّ نصب، متعلّقة بجوابها).³ وقوله: {وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ} [الأنعام: 124] (الواو: استئنافية. إذا: اسم شرط غير جازم مبني على الظرفية الزمانيّة)⁴. وقوله: {وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا} [الأنعام: 152] عاطفة وإذا ظرف لما يستقبل من الزّمان مبني على السّكون في محلّ نصب يفيد الشرط⁵. نلاحظ أنّ الواو في هذه المواضع تارة تأتي عاطفة وأخرى مستأنفة، إلّا أنّ ذلك لم يؤثر في الوظيفة التي تؤديّها (إذا) في جميع تلك المواضع، وهو الظرفية والشرط، بينما لاحظنا أنّ بعضها خلا من معنى الاستقبال.

وقسم وقعت (إذا) في أثنائه: من نحو قوله تعالى: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: 109] وقوله: {أَنْظِرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ} [الأنعام: 99] جاء في كتب إعراب القرآن ما يلي:

¹ - أيّد بعض الدّارسين عدم ورود شيء يسمّى الإضافة إلى الجملة، وما جاء موهماً الإضافة إليها أدخله في باب آخر هو الجملة الموصولة، أي أنّه اعتبر الجمل التي قال التّحاة بأنّها مضاف إليها جملاً واقعة في محلّ الصّلة وسمّى الظرف المضاف موصولاً ظرفياً. وذلك في مقال: مشكلة الإضافة إلى الجملة واقتراح حلّ لها.

² - التفصيل في إعراب آيات التنزيل، 193/7.

³ - نفسه، 215/7.

⁴ - نفسه، 41/8.

⁵ - نفسه، 135/8.

قال تعالى: {إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ} إذا: (ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه، منصوب بجوابه)¹ هذا إعراب صريح في كونها للشرط. وقوله: {إِذَا أَتَمَرَ} إذا: قيل إنها ظرف للمستقبل، ولكنها محتملة للشرط وعدمه². ويبين بعضهم الطرف الراجح فقال: إنها ظرف زمان، وكونها شرطية ضعيف³. وقد تابع هؤلاء المعربون المحدثون في هذا الموضوع إعراب السمين فإنه ذكر هذين الاحتمالين من غير ترجيح⁴. ولكن الذين ضعفوا الشرطية لم يبينوا سبب ذلك

خروج إذا عن الشرط:

وأما عن خلوها من معنى الشرط فقد ذهب ابن مالك إلى كونه أحد وجوه (إذا) على قلة، أي أن الغالب هو تضمينها له⁵. وقد لاحظنا في بعض الآيات السابقة ما يحتمل خروجها عن الشرطية كما في قوله تعالى: {كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} [الأنعام: 141] ولم يبين من أعربها سبب ضعف الشرطية، إلا أننا يمكن أن نقيسها على غيرها من المواضع التي حكم عليها بالخروج عن الشرطية، فقد اعتبروا (إذا) في قوله تعالى: {وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ} [الشورى: 37] خالية من معنى الشرط، والسبب في ذلك أنها ظرف للخبر العامل فيها وهو {يَغْفِرُونَ} ومبتدأ هذا الخبر غير مقترن بالفاء، فلو كانت شرطية للزم دخول الفاء في جوابها لأنه جملة اسمية⁶. وبالرجوع إلى موضع سورة الأنعام لا نجد في تركيب الآية صورة الشرط مكتملة، ولكننا نشعر بوجود معنى الشرط، ولذا قدر السمين معناه كالاتي: ((إِذَا أَثْمَرَ فَأَنْظُرُوا إِلَيْهِ))⁷ ونلاحظ أنه قدر الفاء جريا على القواعد الموجبة لدخول الفاء في جواب الشرط حين يقع طلبا. وأما بالنسبة للآية الأخرى وهي التي دللتنا على سبب عدها من أمثلة خروج (إذا) عن الشرطية، فهي خارجة عن نطاق بحثنا فلا شأن لنا بما فيها من أخذ ورد بين النحاة.

¹ - تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، 369/7.

² - ينظر: التفصيل في إعراب آيات التنزيل، 288/7.

³ - تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، 412/8.

⁴ - ينظر: الدرر المصون، 81/5.

⁵ - ينظر: شرح التسهيل، 81/4.

⁶ - ينظر: مغني اللبيب، 107/2.

⁷ - الدرر المصون، 81/5.

وبعد هذا العرض اليسير نخلص إلى أنّ النّحاة غلبوا الشّكل على المعنى فحكموا بخروج (إذا) عن الشّروط، والذي سهّل لهم هذا المسلك أنّهم رأوا افتقار الشّروط إلى رابط يوصله بالجواب وهو الفاء، فلمّا سقطت في بعض المواضع الّتي كان يجب -حسب رأي النّحاة- أن تدخل فيها، عدّوا ذلك أمانة ودليلاً على انعدام الشّروط. غير أنّ ذلك الجانب اللّفظيّ سرعان ما يزول أثناء بيان معاني القرآن، ومن هنا وجدنا بعضهم يقدر معنى الشّروط رغم سقوط نصف بنائه. ولو اعتبر النّحاة الأداة (إذا) نازلة عن مرتبة أدوات الشّروط فسلب منها الفاء بهذا الاعتبار لكان ممكناً. ولا يبعد أيضاً أن نستدلّ بعدم خروجها عن الشّروط لما تقرّر من اختصاصها بدخول الفعل عليها، وفسّر هذا الاختصاص الزّركشيّ بتضمّنها لمعنى الشّروط، إذ هو سبب طلبها للفعل¹. وهي في الآية مقترنة به معلّقة لوقت حدوثه فصحّ أنّها باقية على الشّروط.

خروج (إذا) من الاستقبال:

ذكر بدر الدّين الزّركشيّ أنّ (إذا) تأتي ظرفاً للمستقبل غالباً، وإمّا قيدها بالغالب لأنّه لاحظ خروجها عنه عند جمهور النّحاة في بعض الشّواهد². والسّؤال المطروح هنا هل ورد من تلك الشّواهد شيء يصلح للاستدلال على خروج (إذا) عن الاستقبال.

وردت إذا - كما رأينا من قبل - تحت ثلاثة أقسام من التّركيب، وتحليلنا لما ورد منها في القسم الأوّل كان مركّزاً على جانب الظّرف، ولهذا سنركّز في الفقرات الموالية على دلالة الاستقبال، وقبل ذلك نلخص ما سبق عرضه في القسم الثّاني وهو وقوع إذا بعد الواو تبيّن أنّ الجامع بينها ما يلي:

- جواب (إذا) فعل طلب.

- جواب (إذا) منفيّ بـ (لَنْ)

فأمّا الجواب الواقع طلباً فقد تكرر في عدّة مواضع منها قوله تعالى: {وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} [الأنعام: 54] وقوله أيضاً: {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ} [الأنعام: 68] وأمّا

¹ - بدر الدّين محمّد بن بشار الزّركشيّ، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1992م، 307/2.

² - ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، 306/2.

ما وقع نفيا ففي قوله تعالى: {وَإِذَا جَاءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ} [الأنعام: 124] قال الفخر الرازي: (متى ظهرت لهم معجزة فاهرة تدلّ على نبوة محمد -صلى الله عليه وسلم- قالوا لن نؤمن حتى يحصل لنا مثل هذا المنصب من عند الله).¹ وتدلّ (إذا) على العموم، فتكون بمعنى كلما أي في التكرار وصحّح هذا ابن عصفور².

وصور (إذا) في أسلوب الشرط في الحقيقة لا تتوقف عند هذين الشكليين؛ لأنّ اعتبار الدلالة على المستقبل المطلق كانت من أبرز منطلقات النحاة في نظيرهم لأسلوب الشرط، والأدوات التي يجازى بها لا بدّ أن تتوفر فيها تلك الدلالة، ولهذا كانت (إذا) مثار الخلاف من هذه الناحية، وهي في الحقيقة لم تكن تدلّ على ((المستقبل المطلق)). ولهذا نرى أنّ بعض الدراسين المعاصرين كان محقّا حين عبّر بمصطلح جديد هو ((المستقبل اليقينيّ الزاجح)) في مقابل ((المستقبل الشكّي المطلق) الذي تدلّ عليه (إن)).³

والذي يفهم من كلام النحاة أنّ الأفعال في أسلوب الشرط تفقد دلالتها الزمنية، فتبقى دالة على الحدث فحسب، والمتحكّم في الدلالة الزمنية في هذه الحالة هو الأدوات، وسلب جزء من دلالة الفعل ليس خاصّا بفعل الشرط، (لأنّ هذه الأدوات تقلب الماضي للاستقبال شرطا وجوابا).⁴ وقد وهم بعض المحدثين فظنّ أنّ الفعل الخالي من الدلالة على الزمن هو الذي يلي أدوات الشرط⁵. وقد أخذت هذه المسألة بعدا آخر حين نُظر إليها من جهة السياقات المختلفة، وعلى سبيل المثال: قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتَنَّا نُرَدُّ} [الأنعام: 27] وجد في هذا التركيب: أداة شرط (لو) بعدها فعل ماض يليها ظرف زمن (إذ) ثمّ فعلا ماضيان ثانيهما جواب الشرط. والسياق الذي تقلب فيه أدوات الشرط الأفعال الماضية للاستقبال يغلب على الظنّ أنّه سياق خاصّ وفي ظروف معينة⁶، وهو ما أدّى إلى النتيجة الظاهرة في قول أبي حيّان: (({تَرَى} مضارع معناه الماضي، أي: ولو رأيت ف {إِذْ})).

¹ - مفاتيح الغيب، 13/184.

² - ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، 2/308.

³ - ينظر: محمد عبد الرحمن الرّيحانيّ، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللّغويّة، دار قباء، القاهرة، ص 190.

⁴ - محمد بن مصطفى الحضريّ، حاشية الحضريّ على شرح ابن عقيل، تحقيق: يوسف الشّيب محمد البقاعي، ط 1، دار الفكر، بيروت، 2003م، 2/748.

⁵ - ينظر: في النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص 296.

⁶ - ينظر: اتجاهات التحليل الزمنيّ في الدراسات اللّغويّة، ص 183.

باقية على كونها ظرفا ماضيا معمولاً لـ {تَرَى}... وقيل ترى باقية على الاستقبال، و {إِذْ} معناه ((إذا)) فهو ظرف مستقبل، فتكون {لَوْ} هنا استعملت استعمال ((إِنْ الشَّرْطِيَّة))¹ فما الدافع إلى كل هذا؟

والجواب كما قال أبو حيان: (وأجأ من ذهب إلى هذا أنّ هذا الأمر لم يقع بعد).² فاستنباط النّحة للدلالة الأصليّة لـ ((إِذْ)) من سياقات خاصّة دون النّظر في العناصر الأخرى اللاحقة للفعل والمتأخّرة عنه ألجأهم إلى التّأويل والتّحكّم في أسلوب النّصّ المعجز، ولسنا نهدف بهذا الكلام إلى الرّدّ على النّحة أو الانتقاص من شأنهم إنّما نريد وصف تعاملهم مع المادّة اللّغويّة مركّزين على الجوانب التي نرى تغافلهم عنها وأهمّها العناصر الوظيفيّة من قبيل ((إِذْ)) في مثالنا السّابق.

وأهمّ نقطة تركّز حولها الإشكال المفضي للتّأويل، هو وجود عنصرين وظيفيّين في التركيب السّابق لكنّ النّحة عنوا بعنصر واحد هو أداة الشّروط وتخليص ما بعدها للمضيّ، وهنا ينتهي الإطار التّحويّ، لبدأ الاشتغال على الجانب الواقعيّ فيلاحظ اللّغويّون أنّ الزّمن التّحويّ لا يتطابق مع الزّمن الفلسفيّ أو المنطقيّ³. ولكن حتّى يستقيم الزّمن من النّاحية التّحويّة لابدّ أن يتعدّى تأثير أداة الشّروط إلى كلّ العناصر الدّالة على الزّمن، ولهذا لاحظناهم يلجؤون إلى تأويل معنى ((إِذْ)).

وتطرح في ذات السّياق بعض الأفكار المساعدة على ربط أزمنة الأفعال ببعضها متّخذة من الزّمن الفلسفيّ منطلقاً جديداً في اكتشاف العلاقات القائمة بين صيغ الأفعال، ويلخص ذلك ابن فارس (ت: 395هـ)⁴ في قوله: (قولهم: ((إِذَا فَعَلْتَ كَذَا)) يكون على ثلاثة أضرب: ضرب يكون المأمور به قبل الفعل: تقول: ((إِذَا أَتَيْتَ الباب فالبس أحسن لباس)) ومنه قوله جلّ ثناؤه: ((إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)) [المائدة: 6]. وضرب يكون مع الفعل كقولك: ((إِذَا قرأت فترسل)). وضرب يكون بعد الفعل نحو: ((وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا)) [المائدة: 1]

¹ - تفسير البحر المحيط، 105/4.

² - نفسه، 105/4.

³ - فرق اللّغويّون المحدثون بين مصطلحات الزّمن، وأوجدوا مصطلحاً يأتي بمعنى الوقت المعلوم كالسّاعة واليوم وغيرها. ينظر: اتّجاهات التّحليل الزّمني في الدّراسات اللّغويّة، ص 350.

⁴ - ابن فارس: هو أحمد بن فارس بن زكريّا اللّغويّ المحدث، المالكيّ فقها، الكوفيّ نحواً، الأديب الشّاعر صاحب التّصانيف. توفيّ بالريّ سنة 395هـ على الصّحيح. ينظر: سير أعلام النّبلاء، 103/17.

و {إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا} [الجمعة 9]¹ وقراءتنا لهذا النصّ ترتكز حول ما انتهى إليه النحاة في هذا الباب، ومّا صار متّفقا عليه إلى حدّ هذه اللحظة أنّ العبارة الشرطية بعد (إنّ) أو (إذا) قائمة على احتمال وجود حدث في المستقبل أو عدم وجوده². هذا غاية ما يتولّى الدرس النحويّ بحثه وتفسيره مبرزاً دور الأداة في صرف كلّ الصيغ الصرفيّة الممكنة إلى الدلالة على الاستقبال.

وأما بالنسبة لعلاقة إحدى الصيغتين بالأخرى في السياقات المختلفة فإنّه يعدّ خارج اهتمامات كثير من النحاة، وفي النصّ الذي سقناه آنفا استدراك لهذا الجانب المهمّ، الذي تولّى الدرس اللغويّ - باعتبار أنّ ابن فارس عالم لغويّ - استكماله، ويلاحظ أنّ القرائن المساعدة على ترتيب الأحداث في المستقبل ترجع بشكل كبير إلى العادة الاجتماعيّة والشرعيّة - حسب الأمثلة الموضّحة - ففي المثال الأوّل لا نستطيع معرفة أيّ الحدثين يسبق الآخر دون النظر في عادة الناس من الأبهة والاستعداد للقاء ذوي الرّفعة والسّموّ.

وفي المثال الثاني يتوقّف ترتيب فعل الصلّاة بعد الوضوء من العرف الشرعيّ وهكذا باقي الأمثلة. ولكنّ النحاة ليس لهم شأن بهذا النوع من البحث؛ لأنّهم ينظرون إلى وقوع المسبّب بوقوع سببه. وأما الدلالة الدّقيقة لوقوع هذين الحدثين فمن السياق وقرائن الحال المحدّدة لرتبة أحد الحدثين من الآخر وإن كانت كلّ الأمثلة السابقة دالة على الاستقبال.

وأخيراً يجب أن نعترف بوجود علاقة داخلية في التركيب الشرطيّ، تمثّل دلالة خفيّة بين عبارتي الشرط والجواب، وعلى ضوء هذه الدلالة تأسّس نظام الشرط في البحث النحويّ، ويعدّ دخول الفاء وجوباً في بعض الموضع أحد الوسائل التي يستدعيها نظام العبارة الشرطيّة بغية ربط الدلالات المتباعدة، وهو ما يفسّر تراجع دور الأدوات في ربط جملي الشرط.

وبعد عرض المواضيع السابقة على أقوال المفسّرين تبين أنّ الموضع الأوّل كان يعالج حادثة وقعت للنبيّ - صلّى الله عليه وسلّم - مع أصحابه، وهم الذين طلبت منه قريش طردهم حين يأتون لمجالسته³، فالربط بواسطة الاسم في

¹ - الصّاحي، ص 98، 99.

² - ينظر: شرح المفصل للمخبري، 108/5.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 138/4.

قوله تعالى: {وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِأَيُّنَا فَقُلْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ} [الأنعام: 54] على هذا القول من إقامة الظاهر مقام المضمر، وفهم من كلام بعض المفسرين أنَّ هذا العدول عن المضمر دليل على أنَّ المقصود بالَّذين جاءوا عموم المؤمنين من غير تخصيص، وفي ذلك يقول أبو حيان: (ولو كانوا إياهم لكان التَّركيب الأحسن: «وَإِذَا جَاؤُوكَ».)¹ ولا شكَّ أنَّ الجملة الَّتِي تدلُّ على مجيء المؤمنين قد انفصلت دلاليًّا عن جملة الأمر بالسَّلام؛ ولهذا اختلف المفسرون في معنى هذا الجواب، ونقل إلينا الرَّمُحْشَرِيُّ وغيره أنَّها دالَّةٌ إمَّا على الأمر بتبليغ سلام الله إليهم، وإمَّا على المبادرة بالسَّلام تطبيقاً لخواطريهم وتشريفاً لمقامهم². وما يهتَمُّنا هنا أنَّ العلاقة الدَّلاليَّة بين عبارتي الشَّرط غير واضحة. وبدا لنا أنَّها معقولة في الموضع الثَّاني لأنَّه يعرض حالة من الحالات الَّتِي تعرض للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع قومه أثناء تبليغه الرِّسالة كما يبدو في قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيَّ ءَايَتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ} [الأنعام: 68] فالعلاقة السَّببية بين إعراض النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخوض الكفرة في آيات الله والطَّعن فيها ممَّا يفهمه كلُّ عاقل. وتبقى معنا حالة ثالثة وهي وجود ما يدلُّ على نفي الجواب في المستقبل نفياً مؤكِّداً بدلالة (لَنْ) في قوله تعالى: {وَإِذَا جَاءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ} [الأنعام: 124]. ولكنَّنا دائماً نغلَّب فعل الشَّرط لأنَّه هو السَّبب الَّذِي يتوقَّف على حصوله وجود الجواب. وإذا تأمَّلنا في أقوال المفسرين في هذا الموضع نجد أنَّ الفعل (جاء) لا يدلُّ على شيء مضى فقط، وهذا يعني أنَّ هذا ديدنهم لأنَّهم قد طبع الله على قلوبهم فلا يؤمنون، ويدلُّ على ذلك أنَّها جاءت عقب اقتراحهم الآية الَّتِي أباي الله تعالى إجابتهم لها.

وخلاصة ما يمكن تسجيله حول هذه القضية هو دفاع النَّحاة عن دلالة أدوات الشَّرط على الاستقبال؛ لأنَّه أحد المفاهيم المساعدة على تحقيق الإبهام والشُّمول الَّتِي لا يقوم بناء هذا الأسلوب اللُّغويِّ إلَّا عليها. ولكن وجد إلى جانب ذلك مفهوم زمني آخر لا يستقيم الزَّمن النَّحويِّ دون مراعاته. وكلَّ هذه الدَّقائِق الدَّلاليَّة استوعبها الفكر اللُّغويِّ في كلِّ اختصاصاته النَّحويَّة والدَّلاليَّة والبلاغيَّة وطَبَّقها المفسِّرون على التَّركيب المعجز. كما لاحظنا أنَّ الصِّبغة الصَّرفيَّة ليست قالباً زمنياً ثابتاً فقد استعمل اللَّفظ الموضوع للمضيِّ للدَّلالة على الاستقبال والعكس.

¹ - تفسير البحر المحيط، 143/4.

² - ينظر: الكشَّاف، 352/2، 353. تفسير البحر المحيط، 143/4.

وأهمّ ما يمكن تسجيله أيضاً هو اعتماد النّحاة بشكل مفرط على الكلمات الوظيفيّة (أدوات الشّرط) رغم اختلاف دلالتها بحسب السِّيَاق، ومع ملاحظتهم لذلك فقد أغفلوا دور السِّيَاق وآثروا نسبة الدّلالة إليها دون سواها.

لَمَّا: وهي عند ابن مالك تأتي دالّة على وجوب شيء لوجوب غيره¹. وعدّها أبو عليّ الفارسيّ اسماً فيه معنى الظّرّف²، وصحّح ابن مالك قول سيبويه بحرفيّتها³؛ لزوالها عن الظّرْفِيّة في بعض المواضع بشكل قطعيّ، كما في قوله تعالى: {وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا} [الكهف: 59] فالمراد إهلاكهم بسبب ظلمهم، لا حين ظلمهم، لتأخّر الهلاك⁴. وبالطّريقة نفسها علّل ابن مالك قوّة مذهب أبي عليّ في اسميّتها كما في قول الرّاجز:

إِنِّي لَأَرْجُو مُحَرَّرًا أَنْ يَنْفَعَا إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخًا قَلْعًا⁵.

وذكر النّحاة أنّ (لَمَّا) تلازم الماضي، والآيات الواردة في السّورة تؤيّد هذا الحكم، فلم يتخلّف منها موضع. وأمّا بالنّسبة إلى الجواب فيكون كسائر الأدوات جملة اسميّة أو فعليّة، غير أنّه إذا كان جملة فعليّة –وهو الأكثر– فلا يأتي إلّا ماضياً⁶.

ومن شواهد الصّور التّركيبية لـ ((لَمَّا)) في سورة الأنعام ما يلي:

قوله تعالى: {فَلَمَّا نَسُوا مَا دُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ} [الأنعام: 44]

وقوله: {فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي} [الأنعام: 76]

وقوله: {فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ} [الأنعام: 76]

وقوله: {فَلَمَّا رَأَىٰ الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي} [الأنعام: 77]

¹ - ينظر: شرح التسهيل، 102/4.

² - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، 1092/2.

³ - ينظر: الكتاب، 234/4. شرح التسهيل، 102/4.

⁴ - ينظر: شرح التسهيل، 102/4.

⁵ - ينظر: نفسه، 102/4.

⁶ - ينظر: نفسه، 102/4، 103.

وقوله: { فَلَمَّا أَقَلَ قَالَ لِّئِنْ لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ } [الأنعام: 77]

وقوله: { فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ } [الأنعام: 78]

وقوله: { فَلَمَّا أَفْلَتْ قَالَ يُفْقِمُ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ } [الأنعام: 78]

وفي هذه التَّراكيب كلّها وجدنا صورة [لَمَّا + فعل ماضٍ وفاعله + فعل ماضٍ وفاعله] ويبدو أنّ هذه هي الصُّورة الأساسيّة للأداة ((لَمَّا الشرطيّة)). أي أنّ التَّراكيب الممكنة بين أيدينا هي هذه، وبناء عليها يمكن أن نتصوّر النقاش السَّابق بين النِّحاة في حرفيّتها وظرفيّتها.

وأغلب ما درس في الصّفحات السَّابقة كان عرضاً للجانب الشّكليّ في وصف التَّركيب الشرطيّ، ومنهجاً من مناهج التَّأصيل للمعياريّة في الجهود النّحويّة، فقد لاحظنا كيف يعتمد جمهور النّحاة على ما يكون مجرّداً من كلّ معنى وظيفيّ حتّى يتّخذ أحد العناصر الثَّابتة في التَّراكيب ذات المعنى الوظيفيّ العامّ، وهذا ما ينطبق على أداة الشرط (إنّ) فإنّها لمجرّد تعليق الجواب بالشرط وربط السبب بمسببه، فلا هي دالّة على الأشخاص كـ (مَنْ) و (ما) ولا على المكان كـ (أينما) و (حيثما) ولا على الزّمان كـ (متى ما) ولا على الأحوال كـ (كيفما) ولا غير ذلك من المعاني الوظيفيّة الّتي تأتي لها هذه الأدوات وغيرها. والمعيار الشّكليّ الآخر هو اعتبار ما يظهر عليه أثر العامل أولى بالأصالة من غيره، وهذا ما يفسّر دخول المضارع المجزوم في الصُّورة التّمودجيّة للتَّركيب الشرطيّ.

غير أنّه رغم ذلك قد يبدو الاهتمام بالجانب الدّلاليّ من خلال ربط عمل أداة الشرط بالأثر الّذي أحدثته، وقد لاحظنا ذلك في تفسير الخليل للعامل في الجواب. إلّا أنّ هذا الأمر لم يكن واضحاً تمام الوضوح، خاصّة فيما يتعلّق بالفاء الرّابطة للجواب.

ثالثاً- الوظيفة الدّلاليّة للتَّركيب الشرطيّ.

أهمّ ما يتركز عليه البحث النّحويّ في الأسلوب الشرطيّ بعد الانتهاء من الجانب الشّكليّ، -بما فيه من تفسيرات لأثر العوامل- هو الجانب الدّلاليّ، لكن قصارى ما انتهوا إليه هو تأسيسهم لهذا الأسلوب وإثبات وجوده تركيباً يوظّف في بعض المواقف التّواصلية، أنّه مرتبط بسلب الدّلالة الزّمنيّة للأفعال النّحويّة، أو على الأقلّ جعل

الزمن المضمّن في صيغة الفعل تابعا للجانب الدلالي للأداة. ولم يستقم لهم ذلك إلا باشتراط الإبهام والعموم في الأداة التي من شأنها القيام بهذه المهمة.

دلالة إن: اتفق النحاة على أنّ استعمال (إن) إنّما يكون عند الإخبار عن شيء مشكوك في وجوده، ولما كانت هذه هي دلالتها في الاستعمال العربيّ الفصيح، عُلم أنّ المتلقي حين يخاطب بها سيكون مساويا- في العلم- للمتكلّم. وحيث يؤتي بما يناسب التردّد والاحتمال في وقوع الحدث وهو الاستقبال. بمعنى أنّ الإبهام الذي تضمّنته (إن) سهل تعلّقها بمحتمل الوقوع وهو الأفعال المستقبلية¹. ولكن ربّما يعترض على هذا بـ(إذا) فإنّها أيضا موضوعة للاستقبال. وقد تدارك النحاة الأمر بوجود فرق وظيفيّ بين الأداتين، فلاحظوا أنّ (إذا) تختلف في استعمالها عن (إن) رغم وقوع الأفعال المستقبلية نفسها معهما.

وتتقاطع آراء النحاة في مجملها عند رأي الخليل في تفريقه بين (إن) و(إذا) حين سأله سيبويه عن منع المجازة بـ(إذا) فكان من جوابه أنّ (إذا) (تجيء وقتا معلوما) و(إن) (أبدا مبهمه وكذلك حروف الجزاء) وفرّق له وظيفيّاً بين: "آتيك إذا حمّر البُسْر"، وبين: "آتيك إن حمّر البُسْر". فالأول حسن والثاني قبيح². وتكرّر الفكرة ذاتها عند الكوفيّين؛ فقد ورد عند الفراء تشبيهه (ما) الموصولة بـ(من) الشرطيّة وذلك أثناء مقارنة وظيفيّة أيضا بينهما حال اجتماعهما بـ (من) نحو: «مَا سَمِعْتُهُ مِنْ كَلَامٍ فَاحْفَظْهُ.» و «مَنْ ضَرَبَهُ مِنْ رَجُلٍ فَاضْرِبْهُ.» ثمّ أورد قاعدة معيارية لذلك وهي أنّه (إذا أجمعت [يعني «ما»] غير مؤكّنة أشبهت الجزاء.)³ واستخدم المبرّد المصطلح نفسه أعني كونها مؤكّنة⁴ لمنع الجزاء بها.

والدلالة الأصليّة لأسلوب الشرط قائمة على وجود الاحتمال في تحقّق الشرط وعدمه، وهي -تقريبا- الدلالة ذاتها التي بني عليها أسلوب الطلب، ولعلّها هي التي ألجأت بعض النحاة كالخليل⁵ إلى القول بأنّ العامل في جواب الشرط هو تلك الدلالة التي ينتجها تعلّق الأداة بفعل الشرط، حين قال: (إذا قلت: إنّ تَأْتِيَنِي آتِكَ، فَآتِكَ انْجَزَمَتْ

¹ - ينظر: شرح المفصل للزمخشريّ، 113/5.

² - ينظر: الكتاب، 60/3.

³ - الفراء، معاني القرآن، 103/2.

⁴ - ينظر: المقتضب، 55/2.

⁵ - قلنا بعض النحاة؛ لأنّ مذاهبهم في العامل في فعلي الشرط والجواب مختلفة. ينظر: شرح المفصل للزمخشريّ، 265/4.

بـ إِنَّ تَأْتِي، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: ائْتِنِي آتِكَ.¹ وقد أوردنا سابقاً مثلاً عن الفرق الدلاليّ الدقيق بين وظيفة (إِنْ) و(إِذَا) عند سيبويه، حيث تبين بوضوح أنّ احمرار البسر أمر سيقع في وقت محدّد حتماً؛ إذ ليس فيه احتمال إمكانيّة أخرى في الحالة العادية. ولهذا حسن التَّعبير عن هذا المعنى بـ (أَجِئُكَ إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ)، وهذا من ربط العمل بالدلالة؛ لأنّ هذا قد ورد في العلة المانعة من إعمال (إِذَا) في الاختيار أي في النثر². وأعني بهذا الرِّبط تخلّف أثر العامل عن الظهور في اللفظ، رغم وجود معنى المجازاة كما يقول السيّراي³. ورأى بعض الباحثين أنّ تفريق سيبويه بين استخدام (إِذَا) في النثر والشعر إنّما هو أمر لفظي، فليس مقصوده من المجازاة بها في الشعر إعمالها والجزم بها، مستنداً على هذا بتفريق سيبويه بين استعمال (إِذَا) و(إِنْ) على أساس دلاليّ⁴. وهو التّوقيت والتّحديد المنافي للإبهام الذي تكتسب منه الأداة قيمتها في العمل، ووظيفتها في المحافظة على استقرار التَّركيب الشرطيّ بما يتضمّنه من الدلالة الاحتماليّة المصاحبة لتعليق أداة الشرط بفعلها.

وهذا ما يكون مع (إِنْ) إذ يظلّ احتمال إمكانيّتي الوقوع وعدمه مفتوحاً معها. وتلك هي قيمة الشرط؛ لأنّ ما يتيقّن من أنّه واقع لا محالة لا فائدة ولا جدوى من اشتراط وقوعه. وهكذا يتبين أنّ الظنّ والشكّ في تحقّق وقوع حدث الفعل هو من قبيل الفائدة التي شرطها بعضهم لاستقامة مفهوم الجملة، غير أنّه شتان بين الفائدة التي تكون بالإسنادين البسيطين؛ أي الجملتين الاسميّة والفعلية والمركّب الذي هو جملة الشرط. لأنّها في الأوليين عبارة عن إعلام المخاطب بحدث قد وقع بالفعل أو سيقع، أمّا في الأخيرة فهي أيضاً إخبار لكنّه معلق بالحدوث.

دلالة إذا: وتقرّر عند التّحاة وجود فرق بين دلالة (إِنْ) و(إِذَا) رغم وقوع فعل دالّ على الاستقبال بعدهما. وتمثّل ذلك الفرق في نسبة احتمال تحقّق الحدث. ومن هنا انتقل مستوى التّفكير التّحويّ ليرتبط بالمستوى الدلاليّ وفق ملايسات الحدث اللّغويّ. وليبيان هذه المسألة اقترح التّحاة مثالين:

الأوّل: ((إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأْتِنِي)).

¹ - الكتاب، 63/3.

² - فرق سيبويه بين (إِذَا) في الشعر والنثر، فأعملها فيما روعي معمولاً لها في الشعر اضطراباً، وخرّج ذلك على أنّها أشبهت (إِنْ) في دلالتها الزمانيّة على الاستقبال، وفي تطلّب تركيبها مع فعل الشرط إلى جواب. ينظر: الكتاب، 61/3.

³ - ينظر: شرح كتاب سيبويه، 75/1.

⁴ - ينظر: الجملة الشرطيّة عند التّحاة العرب، ص 224.

الثَّاني: ((إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَنْتَنِي)).

فالأوَّل متَّفِق على وقت وقوعه، أي أَنَّ الشَّرْط لا يحتمل الوقوع وعدمه، فهو كلا شرط، والمتكلم في هذه الحالة يريد تحديد زمن وقوع الجواب فحسب؛ لأنَّ طلوع الشَّمْس متحقِّق. ولهذا قال ابن يعيش: (لأنَّ الذَّاكر لها [يقصد إذا] كالمعترف بوجود ذلك الأمر).¹ وليس كذلك (إِنْ)، بل إنَّه لا يصحَّ التَّعبير بها إلَّا في وجود ملابسات تحفَّ سياق الحديث كترقُّب ظهور الشَّمْس من بين الغيوم. أي أَنَّ الجملة الثَّانية لا يعلم زمن تحقُّق شرطها، ولا يعرف إن كان يتحقَّق أم لا.

وبهذا نصل إلى وجود بنيتين مختلفتين تتبع كلَّ منهما الوظيفة الَّتِي يراد تبليغها. ويعدَّ علماء البلاغة كلَّ واحدة منهما أصلا في أداء المعنى بحسب التَّحقُّق والإبهام. ومنه يحكم على المواضع الَّتِي تستعمل فيها الأخرى بالخروج عن الأصل لأغراض بلاغيَّة. كتعلُّق الجواب بشرط يتحقَّق حدوثه - كموت وغيره - ولكن لا يدري وقته، فينظر من هذه النَّاحية إلى الأداة الَّتِي تدلُّ على إِبْهام هذا الوقت فيغلب على الجانب الآخر وهو تيقُّن وقوع الحدث لا محالة، فتستعمل (إِنْ) في موضع (إذا) - كما يقول النَّحاة والبلاغيُّون - وربَّما يحدث العكس في مواضع أخرى - كأن يعلم المتكلم أَنَّ مخاطبه لا يتراجع عن موقفه - فيستعمل (إذا) تغليبا لعلمه بحال مخاطبه مع بقاء احتمال التَّراجع.

ونخلص بعد هذا إلى أَنَّ ابن يعيش في شرحه للمفصَّل قد ربط بين معنى الإِبهام المضمَّن في الأداة والتَّردَّد المعبر عنه بالاستقبال؛ أي أَنَّ هناك ربطا واضحا بين زمن الفعل وهو الاستقبال، وهو حالة من حالات الزَّمن الَّتِي لا يدري المتكلم ما سيقع فيها، وبين (إِنْ) الموضوع للإِبهام. بل إنَّنا إذا نظرنا إلى هذه الأداة من زاوية تقسيم الكلم سنجد أَنَّ النَّحاة يقولون إنَّها حرف - ولا نخوض في هذه القضية لأنَّ بحثنا في التَّركيب - وإذا كانت كذلك فإنَّها لا معنى لها في نفسها كما يرى جمهور النَّحاة في مفهوم الحرف². وإذا كانت كذلك فالإِبهام إنَّما جاءها من قبل الاستقبال. ولكنَّ استعمالها فيما يُشكَّ في وقوعه ليس مبنيا على صيغة الفعل ومعناه، وإنَّما يأتي من أمر خارجيِّ كأن يكون ظاهرة كونية كطلوع الشَّمْس، وحلول اللَّيل.

¹ - شرح المفصَّل للزمخشري، 113/5.

² - ينظر: الجني الدَّاني، ص 20.

والذي نريد الوصول إليه أنّ علماء اللغة قديما اهتموا بالتقعيد لكلّ علم من علوم اللغة نحو وصرفا وبلاغة انطلاقا من خصائص المفردات، ولكنهم مع ذلك كانوا يربطون أحيانا بين البنى اللغوية والوظائف التواصلية ويتبعون المواقف الأدائية في ضوء الظروف الخارجية ومواقف الأشخاص من بعضهم.

وكان لبعض الدارسين المحدثين رأي آخر في هذه القضية، فإذا كان الأوائل قد ربطوا بين الظواهر الكونية والأحداث اللغوية من جهة الإبهام، وجهل المتكلم بما يحدث في المستقبل من الأزمان، فإنّ ذلك من تحميل الأسلوب ما لا يحتمل¹. وعليه يقترح المخزومي أن ينظر إلى الأسلوب من جهة صيغة فعل الشرط، فإنّ التعبير بالماضي -حسبه- دليل على رجحان أحد الطرفين على الآخر مع بقاء الاحتمال². بمعنى أنّ الشرط موضوع لاحتمال الوقوع وعدمه، وصور التعبير عن هذا المعنى هي الأصل في نقل الرسالة بين المتخاطبين باللغة، ولا دخل للأداة في شيء من ذلك. وقد يكون هذا الطرح مقبولا إذا علمنا أنّ الصورة الأساسية لأسلوب الشرط إنّما وضعت لبيان أثر العامل في الفعل، ولا يظهر ذلك الأثر إلّا في الأفعال المضارعة، ويزيد الاقتراح وجاهة أنّنا لاحظنا تعرّض النحاة لمسألة خروج (إذا) عن الاستقبال. ومّا يؤكّد قوّة هذا الرأي أيضا وجود استعمالات (إنّ) في موضع (إذا) والعكس، وهذا يدلّ في نظرنا على مراعاة الدقّة التي يريد المتكلم أن يستحضرها في تعبيره عن إمكان وقوع الحدث أم لا. خاصّة أنّ مثل هذه المواقف التي يتردّد فيها الحدث بين الوقوع والعدم تثير فضول المخاطب.

ويظهر لنا أنّ مهدي المخزومي قد استلهم فكرة الدلالة بالماضي على رجحان أحد طرفي الاحتمال -الوقوع وعدمه- من رأى الخطيب القزويني، فقد اعتمد هذا الأخير في البرهنة على الفرق بين (إنّ) و(إذا) الشرطيتين على غلبة استعمال (إذا) مع لفظ الماضي، وساق لذلك عددا من الشواهد الداعمة لرأيه مؤولا ما خالف قاعدته قدر الإمكان، وإن أعياه التأويل حملها على التقارض اللفظي بوضع إحداها موضع الأخرى في الاستعمال³. وتطبيق هذه الأفكار على بعض المواضع قد يظهر الرّأي الأكثر صوابا.

ففي قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ} [35] نلاحظ أنّ هذا الاستعمال يدور معناه بين استعظام النّبي -صلى الله عليه وسلم- لإعراض

¹ - ينظر: في التحو العربي نقد وتوجيه، ص296.

² - ينظر: نفسه، ص296.

³ - ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، دار الجيل، بيروت، 1993م، 117/2، وما بعدها.

قومه عن دعوته، أو عدم حصول هذا المعنى؛ أي إنّما هو مجرّد افتراض. ولو نعود إلى أقوال المفسّرين لهذه الآية سنجد مجمل كلام المتقدّمين منهم يدور حول هذين المعنيين، أي يعترفون بوجود الاحتمال من غير ترجيح طرف على آخر¹.

وبدا من تفاسير أكثر المتأخّرين رجحان وقوع الشّروط، وهو اشتداد حزن النّبيّ -صلى الله عليه وسلّم- على قومهِ؛ إذ لم يؤمنوا رغم وضوح سبيل الحقّ واستفراغه الوسع في هدايتهم². وأورد فخر الدّين الرّازي رواية عن ابن عبّاس تضمّنت الحديث عن نفر من قريش جاءوا طالبين آية على صدق النّبيّ -صلى الله عليه وسلّم- كما كان يحدث مع الأنبياء قبله، لكن أبي الله أن يجيبه إلى اقتراحهم فأعرضوا، فشقّ ذلك على النّبيّ صلى الله عليه وسلّم³. وعند الرّمحشريّ أنّه (كان يكبر على النّبيّ -صلى الله عليه وسلّم- كفر قومهِ، وإعراضهم عمّا جاء به)⁴، وقال أبو حيّان مبدياً رأيه بشكل واضح في هذه الآية: أنّ إعراض المشركين من قومهِ قد كبر عليه فعلاً، ولكنّ الشّروط بني على التّبين والظّهور في المستقبل⁵. فظهر من مجموع أقوال المفسّرين هنا أمران أحدهما: عدم رجحان أيّ من طرفي وقوع الشّروط أي استعظام الإعراض وعدمه. والثّاني رجحان استعظامه لإعراض قومهِ عن دعوته.

والحلّ في مثل هذه المذاهب أن ننظر في السّبب الذي من أجله وجد الرّجحان من عدمه، ولم يصحّ أحد منهم -فيما علمنا- بذلك، سوى ما جاء في القصّة التي رواها (الرّازي) سبباً لنزول هذه الآية، ويمكن أن يندفع سببه بالقول إنّ السّورة نزلت دفعة واحدة فكيف يكون لكلّ آية سبب نزول؟⁶ ومهما يكن من أمر فالذي يدلّ عليه ظاهر التّركيب أنّ تعليق الجواب بالشّروط دليل على أنّه باق على الاحتمال.

وبالقراءة المتأنّية لكلام أبي حيّان سيّتبين لنا أنّه يفرّق بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، أي أنّه حينما ينظر في تركيب الآية من جهة المعنى وحده، فإنّ الإعراض يكون متحقّقاً. ونرى أنّ دليله إلى هذا المعنى هو وجود الفعل

¹ - ينظر: تفسير الطّبريّ، 336/11.

² - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 418/6.

³ - ينظر: مفاتيح الغيب، 520/12.

⁴ - الكشف، 341/2.

⁵ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 118/4.

⁶ - أجاب بعضهم عن هذا الإشكال كما في تفسير التحرير والتنوير. بأن يحمل على وقوع حوادث كثيرة في مدّة قصيرة فتجتمع في سورة واحدة. ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 123/7.

الماضي، ويؤيد صحة هذا أنه استدرك على ذلك بأداة (لكن) فقال عقبه: (لكن جاء الشرط معتبرا فيه التبيين والظهور، وهو المستقبل، وعطف عليه الشرط الذي لم يقع... بل المجموع مستقبل وإن كان ظاهرا أحدهما بانفراده واقعا).¹ فعندما نقابل بين المعنى المتأول إعرابيا وبين تركيب الآية يتضح لنا أن الفرق الوحيد هو في اعتبار زمن الفعل الواقع بعد أداة الشرط؛ أي أنه هو المتحكم في تحقق الوقوع من عدمه.

وتضمن كلام أبي حيان السابق ما يمكن أن نعدّه جمعا بين أقوال المفسرين في معنى الشرط الذي تركبت منه الآية، وتمثل وجه الجمع - حسب قراءتنا لكلامه - في اعتبار العطف تارة، وفي تركه أخرى، فإن العطف دليل على وقوع الجواب في المستقبل إن تحقق الشرط. وبهذا التوجيه يبقى معنى استعظام الإعراض معلقا غير واقع، ويكون الغرض بيان حرص النبي - صلى الله عليه وسلم - على اهتداء قومه وإسلامهم². وأما إن لم يراع ذلك العطف بين الشرطين (إن كان كبر) و(فإن استنطعت) فإن الشرط الأول واقع.

وحاول الطاهر ابن عاشور أن ينطلق من نفس المحتوى المذكور هاهنا لكن باستعمال مذهب جمهور البلاغيين في المعنى الوظيفي الذي تؤدّيه (إن)، وهو كثرة استعمالها في الشرط الذي لا يظن حصوله، وفائدة استعمالها في هذا الموضع هو الإشارة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - استبعاد الظن به عن أن يكون ممن يكبر في نفسه إعراض قومه عنه، ولكن نزل منزلة من يقع منه ذلك على جهة الفرض³.

واستعمال (إن) مع أمر كان متحققا وهو الشدة والضيق الذي عظم في صدر النبي - صلى الله عليه وسلم - بسبب إعراض قومه عن الإجابة لدعوته، وترك ((إذا)) في هذا الموضع، دليل على أن ثمة دلالة وظيفية يجب الوقوف عليها.

ومما قدمناه نرى أن المفسرين نظروا إلى التركيب من جهة الدلالة الزمنية تارة، وهي مراعاة الاستقبال مع (إن) لأنه بابها وهو الأصل في استعمالها. ونظروا إليها أيضا من جهة نسبة وقوع الفعل وتحققه، وفي هذه الحالة تكون مؤدّية وظيفة (إذا) في الدلالة على التحقق لكن غلب العطف في التركيب فاستعملت (إن) للدلالة عليه؛ أي أن

¹ - تفسير البحر المحيط، 4/118.

² - ينظر: الكشف، 2/341.

³ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 7/204.

التَّحَقُّقُ الَّذِي تَفِيدُهُ (إِذَا) قَدْ عَبَّرَ عَنْهُ الشَّرْطُ الْمَعْطُوفُ وَهُوَ (فَإِنْ أَسَنَّتْ طَعْتَ). وَلَخَّصَ هَذَا الْمَعْنَى -مَحْسَنًا- الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ فَقَالَ بِأَنَّهُ: (كَمَا تَقُولُ لِلرَّاعِبِ فِي إِرْضَاءٍ مَلَحَّ: إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَجْلِبَ مَا فِي بَيْتِكَ، أَيْ فَهُوَ لَا يَرْضَى بِمَا تَقْصُرُ عَنْهُ الْاسْتَطَاعَةُ بَلْهُ مَا فِي الْاسْتَطَاعَةِ، وَهُوَ اسْتِعْمَالُ شَائِعٍ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ اللَّوْمِ وَالتَّوْبِيخِ، كَمَا تَوْهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ).¹ وَيَفِيدُنَا هَذَا الْمَعْنَى فِي اكْتِشَافِ اسْتِعْمَالِ وَظَيْفِيٍّ جَدِيدٍ لِأَدْوَاتِ الشَّرْطِ وَهُوَ يَتِمَثَّلُ فِي إِهْدَارِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ فِعْلِ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مَهْمَا تَحَقَّقَتْ مِنْ إِبْقَاعِ الْمُمَكِّنَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ -الَّتِي هِيَ فِي عُقُولِ الْمَعَانِدِينَ سَوَاءً- فَإِنَّ النَّتِيجَةَ وَاحِدَةٌ وَهِيَ عَدَمُ تَأَثُّرِهِمْ بِذَلِكَ.

وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ تَضَافَرَتِ الْعُنَاصِرُ اللَّغَوِيَّةُ وَغَيْرُ اللَّغَوِيَّةِ لِتَفِيدِ تَحَقُّقِ الْعِبَارَةِ الشَّرْطِيَّةِ؛ فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى (إِنْ) مِنْ جِهَةِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْأَمْرِ الْمَشْكُوكِ فِي وَقْعِهِ، بِحَيْثُ يَصِيرُ طَرَفُ عَدَمِ التَّحَقُّقِ رَاجِحًا، فَإِنَّهُ سَيُظْهِرُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَرَجَحُ جِهَةَ تَحَقُّقِهِ وَهُوَ (كَانَ) وَبِهَذَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَفْهَمَ مِنَ الْآيَةِ أَنَّهَا قَدْ تَضَمَّنَتْ عِدَّةَ عُنَاصِرٍ وَظَيْفِيَّةٍ؛ أَحَدُهَا (كَانَ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى جِهَةِ تَحَقُّقِ مَدْلُولِ فِعْلِ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ كَالطَّاهِرِ بْنِ عَاشُورٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: (وَزِيدَتْ (كَانَ) بَعْدَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فِعْلِ الشَّرْطِ فِي الْمَعْنَى لِيَبْقَى فِعْلُ الشَّرْطِ عَلَى مَعْنَى الْمَضِيِّ فَلَا تَخْلُصُهُ إِنْ الشَّرْطِيَّةُ لِلْإِسْتِقْبَالِ، كَمَا هُوَ شَأْنُ أَفْعَالِ الشَّرْطِ بَعْدَ إِنْ، فَإِنَّ (كَانَ) لِقُوَّةَ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَضِيِّ لَا تَقْلِبُهُ أَدَاةُ الشَّرْطِ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ).² بِمَعْنَى أَنَّ هَذَا التَّرْكِيْبَ تَضَمَّنَ صُورَةَ الشَّرْطِ فَحَسَبَ؛ لِأَنَّ أَسْلُوبَ الشَّرْطِ مِنْ شَأْنِهِ تَوَقُّعُ وَقُوعِ فِعْلِ الشَّرْطِ لَا تَحَقُّقَهُ، وَبَعْدَ دُخُولِ كَانٍ وَتَأَثِيرِهَا فِي مَعْنَاهُ، يَصِيرُ كَأَنَّهُ قَدْ انْتَقَلَ مِنَ الشَّرْطِ إِلَى افْتِرَاضِ الشَّرْطِ، أَوْ أَنَّهُ أَسْلُوبٌ فَقَدْ رَاحَتْهُ الشَّرْطُ.

وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نَسْتَنْتِجَ مِنْ هَذَا الْعَرَضِ أَنَّ الْمَسْلُوكَ الَّذِي تَنْتَهِجُهُ بَعْضُ الْأَسَالِيبِ التَّعْبِيرِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يَنْحَوِ إِلَى تَغْلِيْبِ الْجَانِبِ غَيْرِ اللَّغَوِيِّ، فَيُوظَّفُ لِذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُنَاصِرِ اللَّغَوِيَّةِ فِي شَكْلِ الْأَسَالِيبِ تَشِيعُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْمَعَالِمِ الَّتِي يَسْتَطِيعُ مِنْ خِلَالِهَا الْمَخَاطَبُ فَهْمَ فَحْوَى الرِّسَالَةِ وَمُضْمُونِ الْكَلَامِ.

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 205/7.

² - نفسه، 204/7.

دلالة مَنْ: وهي من الجوازم التي تجزم فعلين مضارعين، ونقل خالد الأزهرى اتفاق النحاة على اسميتها¹. وهي موضوعة للدلالة على من يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط، فعُلقت وقوع الجواب على الشرط². ولكن قبل أن يستقرّ النحاة على تصنيف محدّد وثابت لهذه الأداة نظروا في مفهومها، ويبدو أنّ النتيجة التي توصّل إليها النحاة في باب تحديد المفاهيم والمصطلحات قد جعلتهم يزيلون الحدود الفاصلة بين الأبواب النحويّة، وهو ما تمّ رصده في إقرارهم بأخوة الجزاء والاستفهام، وهذا ما انتهى إليه سيبويه وتابعه عليه كثير من النحاة، وذلك حين قال: (تقول: مَنْ يَضْرِبُكَ فِي الاستفهام، وفي الجزاء: مَنْ يَضْرِبُكَ أَضْرِبْهُ، فالفعل فيهما غير صلة.)³؛ لأنّ أهمّ ما كان ينبغي أن ينظر فيه هو تخليصها من الجزء الملازم لها، وقد فعلوا ذلك أيضا مع بعض الظروف الملازمة للإضافة فقد ذكر ابن بابشاذ (ت: 469هـ) أنّ «(حيثُ)» لا يجازى بها إلّا إذا دخلت عليها ما، وذلك حتّى تقطعها عن الإضافة الملازمة لها⁴. ويفهم من سياق حديثه أنّه يريد بذلك جميع ما كانت الإضافة فيه لازمة، وفي مقدّمة ذلك ما تمّ تصنيفه ضمن الظروف.

وأخذت قضيّة تصنيف وتقسيم الأدوات عند النحاة بعدا آخر، لعلّ أهمّ ما يتعلّق ببحثنا هو وظيفتها النحويّة أو موقعها الإعرابي، فإذا كانت الحروف خالية المحلّ الإعرابي، فإنّ الأسماء على العكس من ذلك. ولكن ها هنا أمر لا بدّ من أن نتنبّه إليه وهو أنّ أدوات الشرط قد تختلف عن الأسماء؛ وقد عرف النحاة هذه القضيّة ولكنهم شغلوا عنها بالعامل في فعلي الشرط والجزاء. والدليل على ذلك أنّ سيبويه لم يقدّم لنا إعرابا لها رغم عنايته بتقسيمها إلى حروف وأسماء⁵. ولكن لما نُظر في القضيّة من جهة العامل في هذه الأدوات تحرّكت آليات البحث من جديد⁶.

¹ - ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 398/2.

² - ينظر: نفسه، 399/2.

³ - الكتاب، 59/3.

⁴ - ينظر: شرح المقدمة المحيية، 247/1.

⁵ - ينظر: الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب، ص 166.

⁶ - تتبّع إبراهيم الشّمسان هذه القضيّة وعرض أسماء المهتمّين بإعراب أدوات الشرط بالتسلسل التاريخي، بدءا بالفراء ثمّ سائر معرّي القرآن كالتخاس ومكّي وابن الأنباري، والعكبري، كما فصلّ في أسماء النحاة الذين قدّموا المفاتيح الأساسيّة لمعرفة المواقع الإعرابية وشمل ذلك كلّا من ابن السّراج وأبي عليّ الفارسي، وعبد القاهر الجرجانيّ وابن عصفور وغيرهم. ينظر: الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب، ص 166، 167.

ونشأ إعرابها مع أصحاب معاني القرآن، والمفسرين، وتذهب بعض الدراسات إلى أن أول من قدم لنا إعرابا لها هو الفراء في معاني القرآن، تحديدا عن قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} [المائدة: 38]¹ وتتابع على إعرابها بعد ذلك أكثر المفسرين وبلغت حدّ النهاية عند أبي حيان.

وما يمكن أن نستنتجه هو أنّ النّحاة قد اهتموا بأمرين أحدهما تصنيف الأدوات وتقسيمها إلى حروف وأسماء وظروف، والذي دفعهم إلى ذلك هو البحث في العوامل والمعمولات وهذا هو الأمر الثاني، ونضيف هنا أنّ النّحاة قد قام في أذهانهم البعد الدلالي أثناء التصنيف، وهو ما يمكن أن نفسر به اعتماد سيبويه على تمييز أسماء الشرط إلى ظروف وغير ظروف². والذي يبدو لنا أنّ سيبويه حين أتى بهذا التقسيم لم يضطره إليه قلة المصطلحات كما ذهبت إليه بعض الدراسات المعاصرة³، وإنّما أداه إليه فهمه الموسوعي للظاهرة النحوية، التي كانت تشمل الطبيعة التركيبية للكلام ومدى تلاؤمها مع ظروف المقام وأحوال المخاطبين، وما تحمله عناصر الجملة من دلالات، وتكتسبه من علاقات تجعلها تستجيب لجميع تلك العوامل والتأثيرات.

ومّا يدلّ على دخول الدلالة في نطاق الاعتبار عند النّحاة أنّنا نجدهم يتعرّضون للفرق بين بعض الأدوات، ويمكن التمثيل لذلك بـ {مَنْ} و {إِنْ}؛ فالأولى اسم موصول للعاقل من الثقلين والملائكة⁴، ومنه قوله تعالى: {مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ} [الأنعام: 16]؛ فإنّ المصروف عن العذاب أشخاص عقلاء، لكنهم غير محددين. وهذا بخلاف {إِنْ} فإنّها حرف (تقع على كلّ ما وصلته به زمانا كان أو مكانا أو آدميا أو غير ذلك).⁵ ولأجل هذا التصرّف في الاستعمال كانت المجازاة بها في كلّ حال، وليس هذا لسائر الأدوات، ولأجل بيان بعض الخصوصية التي تكون للشرط، الذي هو وقوع الشيء لوقوع غيره⁶. يؤتى بـ (مَنْ) للتّنويه بشأن الفاعل وأما (إِنْ) فللتّركيز على وقوع الحدث من عدمه، ولم يفت المبرّد التنبية على مسألة مهمة في الشرط بل تعدّ أساس وجوده، وهي الإبهام والغموض الذي تتضمنه الأدوات، وفي هذا الصّدّد يقول: (وإنّما منع ((إذا)) من أن يجازى بها، لأنّها مؤقّنة، وحروف

¹ - ينظر: الفراء، معاني القرآن، 306/1.

² - ينظر: الكتاب، 56/3.

³ - ينظر: الجملة الشرطية عند النّحاة العرب، ص 155.

⁴ - ينظر: شرح المفصل للمخبري، 266/4.

⁵ - المقتضب، 52/2.

⁶ - نفسه، 45/2.

الجزء مبهم¹. وسعى النّحاة لبيان بعض الفروق بين تلك الأدوات وهذا ما نجده عند المبرّد حين يركّز جهده على قضية الإبهام ومن أمثلة ذلك مقارنته بين ((مَنْ)) و((إِنْ)): (ألا ترى أنّك إذا قلت: إنّ تأتي آتاك، فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا؟ وكذلك مَنْ أتاني أتيتّه. إنّما معناه: إنّ يأتي واحد من النّاس آتته).² والذي نوّد الوصول إليه أنّ التَّركيب الشرطي يدور معناه مع الأداة. ولبیان هذا يكفي أن نشير إلى تغيّر وظيفة ((إِنْ)) و((إذا)) فرغم أنّهما لنفس المعنى وهو الشرط، إلّا أنّ ((إِنْ)) تستعمل فيما يبعد تحقّقه بخلاف ((إذا))³ وقد اجتمعا في آية واحدة في هذه السّورة الكريمة وذلك في قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيْءِائِنَّا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِيْ حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ} [الأنعام: 68] فاختلف الشرط في الموضعين فجاء في الأولى بـ{إذا} للدّلالة على تحقّق وقوع خوضهم في الآيات إذ إنّ أمر غير مشكوك فيه، وجاء في الأخرى باستعمال {إمّا} التي أصلها: ((إنّ + ما)) فيما شأنه الاحتمال؛ لأنّه ليس بالضرورة أن يتحقّق إنساء الشّيطان⁴.

وبهذا نستنتج أنّ التّفاعّل بين العناصر اللّغويّة وغير اللّغويّة يأتي دائما ليغلّب جهة العنصر غير اللّغويّ على الأقلّ في الأمثلة التي رصدناها إلى هذه اللّحظة. ويتّضح ذلك من خلال تبعيّة دلالة أدوات الشرط -مثلا- على الوقوع والاحتمال كما في المثال الأخير. كما يمكن أن تحمل هذه الدّلالة ويصير الشرط مجرّد صورة تخفي وراءها بعدا دلاليّا يتوسّل إليه بواسطتها. ويفسّر هذه النّتيجة أنّ سيبويه لم يذكر (لو) ضمن أدوات الشرط كما سيأتي.

دلالة لو: ((لو)) أداة من أدوات الشرط، وهي أحد حرفيه عند الزّحشر⁵، ولكنّ سيبويه لم يذكرها ضمن أدوات الشرط، ولهذا لا يعرف تقسيمها عنده⁶. وفسّر ابن يعيش إخراجها من أدوات الشرط عند سيبويه بسبب دلالتها على الماضي، وهو مناف للمقصود الأوّل من هذا الأسلوب، يعني أنّ تعليق الشّيء على شرط إنّما يكون موقوفا على دخوله في نطاق الوجود بدخول غيره في الوجود⁷. ولا تنافي بين هذا الرّأي وبين من يقول بدخولها في أدوات الشرط؛

¹ - المقتضب، 54/2.

² - نفسه، 54/2.

³ - ينظر: نفسه، 55/2.

⁴ - ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، 390/7.

⁵ - ينظر: المفصل في صناعة الإعراب، ص 439.

⁶ - ينظر: الجملة الشرطيّة عند النّحاة العرب، ص 156.

⁷ - ينظر: شرح المفصل للزّحشر، 105/5.

لاختلاف الاعتبارات، فمن أدخل فيه فإنّه ينظر إليها من جهة (أثما كانت شرطاً فيما مضى، إذ كان وجود الثاني موقوفاً على وجود الأوّل).¹ وعليه يصحّ أن تقوم مقام ((إنّ)) لما فيها من معنى الشّروط كما يقول ابن فارس². ولعلّه لا خلاف في إفادة ((لو)) معنى الشّروط، ولكنّها غير جازمة، وعلل مكّي سبب ضعفها عن الجزم بأنّها لا تقلب الماضي مستقبلاً³. وفتّق ابن يعيش بينها وبين الحرف الآخر وهو (إنّ) فقال: (وأما ((لو)) فمعناها الشّروط أيضاً؛ لأنّ الثاني يوقّف وجوده على وجود الأوّل؛ فالأوّل سبب وعلة للثاني كما كان كذلك في ((إنّ))، إلّا أنّ الفرقان بينهما أنّ ((لو)) يوقّف وجود الثاني بما على وجود الأوّل ولم يوجد الشّروط، ولا المشروط، فكأنّه امتنع وجود الثاني لعدم وجود الأوّل...و((لو)) إذا وقع بعدها المستقبل أحوالت معناه إلى الماضي).⁴ فالخلاف بينهما حسبه في الزّمان ليس إلّا.

ولا نستطيع أن نضيف هنا شيئاً غير التّأكيد على أمرين أحدهما دلالة ((لو)) على الشّروط، والآخر تفاعل تلك الدّلالة مع الدّلالة الزّمنيّة للفعل، وتأثيرها فيها وتغليبها عليه. وسعي النّحاة إلى إدخالها ضمن قسم الأدوات غير الجازمة تصريحاً وتلميحاً ممّا لا يدخل ضمن اهتمامنا في هذه المرحلة، ولكن يكفي أن نشير إلى أنّ بعض الدّراسات المعاصرة قد تتبّعت هذه الجزئيّة معلنة العلاقة بين معنى الشّروط والمجازاة، وأنّ هذا الأخير (المجازاة) قد يعني عند بعضهم الجزم بها⁵؛ أي أنّها تعمل الجزم.

وبعد هذه الجولة السّريعة بين أدوات الشّروط تبين لنا من خلال تركيزنا على وظيفتها الدّلاليّة أنّها تصبّ في اتجاه واحد هو الإبهام وعدم التّحديد، وتوصلنا هذه النّتيجة إلى إعادة تصنيفها ضمن الضّمائر؛ ويكفي في تأييد هذا الطّرح وجود علاقة دلاليّة بينهما وهو الإبهام والغموض في كليهما، وقد بان لنا أنّ المعنى المشترك بين الأدوات السّابقة كان كافياً في وضعها تحت مسمّى واحد، فما الذي يمنع أن تتّسع أبواب الضّمائر لتشملها بنفس الجامع وهو البعد الدّلاليّ.

¹ - شرح المفصّل للزمخشريّ، 105/5.

² - ينظر: الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومساائلها وسنن العرب في كلامها، ص 119.

³ - ينظر: مشكل إعراب القرآن، 107/1.

⁴ - شرح المفصّل للزمخشريّ، 106/5، 107.

⁵ - ينظر: الجملة الشّروطيّة عند النّحاة العرب، ص 210.

رابعاً-الدَّلالة الزَّمنية للفعل ضمن الأسلوب الشرطي:

تحدّث النّحاة عن تأثّر فعل الشرط على وجه الخصوص بمعنى الأداة الّتي يدخل عليها، فنجد من ذلك أنّ الأداتين (إنّ) و(إذا) قد وضعتا للدَّلالة على الاستقبال¹. وتكون هذه الدَّلالة على عرضة للامتحان والاختبار حال التّوظيف والاستعمال، خصوصاً إذا ورد دخولها على لفظ ماضٍ، وهذا ما تبيّنه من قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ} [الأنعام:35] الجملة من غير أداة شرط تكون على صيغة (كان فعل) وهي في هذه (مستعملة للتعبير عن وقوع حدث في زمان ماضٍ بعيد).² فواضح أنّ دلالة الماضي من وظيفة فعل الكينونة، واستعملت هنا للدَّلالة على شدّة معاناة النّبي -صلى الله عليه وسلّم- وصبره الطّويل على إيذاء قومه وإعراضهم عمّا يدعوهم إليه. ولكننا نعلم أنّه إذا دخلت (إنّ) الشرطيّة على لفظ ماضٍ مثل: إنّ جاء أكْرُمْتُهُ، فإنّها تقلب معناه إلى المستقبل. وهذا ما يتّفق مع قاعدة الشرط الّتي تنصّ على أنّ (الشرط لا يقع إلّا على فعل لم يقع)³ ولهذا رأى أهل التفسير أنّ الشرط هنا معتبر فيه التّبيين والظّهور وهذا من وجوه التّأويل عندهم، وهو منسوب إلى جمهور النّحاة⁴، أي أنّ المعنى: (إنّ تَبَيَّنَ وَظَهَرَ أَنَّهُ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ)⁵ وبهذا نستطيع أن نقرّر أنّ فعل الكينونة في أسلوب الشرط تتغيّر دلالته الزّمنيّة رغم أنّه قد نسب إلى المبرّد تخصيص (كان) بالبقاء على مضيّها⁶. قال السّمين: وليس بشيء⁷.

وقد تبيّن الطّاهر ابن عاشور على قيمة هذه الدَّلالة الزّمنيّة، وأنّ النّبي -صلى الله عليه وسلّم- لم يعبأ ولم يبال بإعراضهم رغم تطاول العهد، وهذا هو سرّ تعليق فعل الشرط بأنّ (الذي يكثر وروده في الشرط الّذي لا يظنّ حصوله، للإشارة إلى أنّ الرّسول -عليه الصّلاة والسّلام- ليس بمظنّ ذلك ولكنّه على سبيل الفرض).⁸ وهذا ما يدلّ عليه مجيء جواب هذا الشرط معلّقاً بشرط آخر، وهو قوله تعالى: {فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ} [الأنعام:35] فإنّ ذلك كلّ من باب الفرض كما هو معلوم من أسلوب الشرط.

¹ - ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، 117/2.

² - في التّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص156.

³ - المقتضب، 50/2.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 118/4. الدّر المصون، 609/4. روح المعاني، 138/7.

⁵ - روح المعاني، 138/7.

⁶ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 118/4. الدّر المصون، 609/4.

⁷ - الدّر المصون، 609/4.

⁸ - تفسير التّحرير والتنوير، 204/7.

وجواب {وَإِنْ كَانَ كَبُرَ} محذوف عند أبي حيان، لدلالة المعنى عليه. ثم عاد فعَلَّل مجيء فعل الشرط ماضيا لأنَّ جوابه محذوف¹. فكأنَّه جعل حذف الجواب سببا لمضي الشرط والمضى سببا لحذف الجواب لأنَّ دليل الحذف فيه، وفي هذا اضطراب قد يكون راجعا لقصور فهمنا، ولكنَّ الشيء الذي ينبغي لنا التَّركيز عليه هو أنَّه قال: (ولذلك جاء فعل الشرط بصيغة الماضي، أو المضارع المنفي بـ"لم" لأنَّه ماض)² أي أنَّه ماض معنى. وهذا كما يبدو أيضا خلف من القول، إذ بدايته توحى بأنَّه يقصد أنَّ الماضي في اللفظ فقط، ولذلك عبَّر عنه بلفظ (الصَّيْغة) ثمَّ عطف عليه معنى المضى الذي انقلبت إليه صيغة المضارع.

ورأى السَّمين أنَّ جوابه هو جملة الشرط الثاني³، وحذف الجواب إمَّا وقع في الثَّاني وليس الأوَّل، وتابعه كثير من المعربين المحدثين في هذا الوجه. ولم يشر الفراء إلى جواب الأوَّل ولكنَّه صرَّح بحذف الجواب الثَّاني، وكان تعرَّضه لذلك ملتصقا بالوظيفة التي يؤدِّيها التَّركيب في الكلام، أي أنَّه كان ينظر إلى اللُّغة في شكلها الاستعمال التَّواصلِي، ونصَّه في هذا السَّياق ظاهر كما يبدو من قوله بعد سرد الآية: (... فافعل، مضمر، بذلك جاء التفسير، وذلك معناه، وإمَّا تفعله العرب في كلِّ موضع يعرف فيه معنى الجواب).⁴ فالأوَّلان ينظران إلى التَّركيب من ناحية التَّعقيد، بينما يراه الأخير من جهة التَّواصل، فلمَّا اختلفت زاوية النَّظر تعدَّد التَّحليل.

وأيا كان الأمر فالَّذي نَهِمَّ به هنا هو الدَّلالة الرَّمْزيَّة لأسلوب الشرط، وأثَّما ضروريَّة في السَّياق الذي يحذف فيه الجواب، غير أنَّنا نرى أنَّها عولجت في إطار نحويٍّ يركِّز فيه النَّحاة على الدِّفاع عن أطروحاتهم أكثر من وصف الظَّواهر اللُّغويَّة التي تمثِّلها الصُّور التَّركيبيَّة في الأداءات الفعلية، أي أنَّهم لم يعطوا القيمة الكافية للأداء الوظيفيِّ، بالقدر الذي أظهرها فيه قدراتهم العقليَّة على تفسير تلك الاستخدامات من منظور معياريٍّ يقدِّم القاعدة على كلِّ نصٍّ لغويٍّ.

والتَّركيب الَّذي كان بين أيدينا قبل لحظات فيه ما يجلِّي هذا التَّصوُّر بوضوح، فبينما يرى فريق من النَّحاة وهم الجمهور والغالبية أنَّ فعل الكون الماضي إذا ولي أداة الشرط (إنَّ) يجب أن يكون معناه مستقبلا، يرى المبرِّد وحده⁵

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 118/4، 119.

² - نفسه، 119/4، 120.

³ - ينظر: الدَّر المصون، 607/4.

⁴ - الفراء، معاني القرآن، 331/1.

⁵ - لم أجد من وافقه من التَّحويين في مذهبه في مسألة بقاء فعل الكينونة على مضيه دائما.

بقاء كان على مضيّها. لاحظنا من ناحية أخرى الخلاف في جواب الشرط بين قائل بحذفه، وقائل إنّه الشرط الذي يليه وعمدته في ذلك هو مضي فعل الشرط، فإنّه يكثر معه فعل الجواب.

وعليه فإنّنا نصل إلى أنّ تركيب {كَانَ} مع {كَبُرَ} قد أحدث علاقات دلاليّة متعدّدة إحداها ربط فعل الكينونة بالحدث الذي دلّ عليه الفعل المسند {كَبُرَ}. والأخرى علاقة الشرط بالأداة، والثالثة سلب أداة الشرط قوّة الدلالة على المستقبل من خلال تعليق الزمن في الماضي لقوّة دلالة {كَانَ} على الماضي¹. كما نتبيّن في هذا الموضع بعض الانعكاسات التي تطرأ على مستوى البنية التَّركيبية للجملة، باعتبار أنّ هذه البنية تابعة للوظيفة التي يراد تبليغ فحواها عن طريقها، ومن هنا سنجد اعتماد النّحاة والمفسّرين البيانيّين على الطّرف المتلقّي لهذه الرّسالة أو البنية اللّغويّة كما هو ظاهر من نصّ ابن عاشور السّابق.

النتائج:

ما يمكننا التّوصّل إليه من خلال عرض مجريات التَّركيب الشّروطي في سورة الأنعام هو أنّ هذا الأسلوب جاء بصور متنوّعة، بعضها يمثّل النّمودج الأصليّ لبنية التَّركيب الشّروطي، وبعضها يمثّل نموذجه الفرعيّ، كما يمكننا أن نبرز نتيجة أخرى متفرّعة عن هذه، وهي أنّ التّعبير بالصّور الفرعيّة كانت نسبته أكثر، فقد لاحظنا أنّ النّمودج الأصليّ لم يستعمل إلّا في موضعين فقط، والجامع لهذه الصّور هو اتّفاقها على التّأكيد.

وأما بالنّسبة لأدوات الشرط فهي كما لاحظنا في العرض، لم يُستعمل منها إلّا ست أدوات، وأكثرها استعمالاً كانت الأدوات غير الجازمة؛ ولتوضيح ذلك نذكر بأنّنا وجدنا أداتين جازمتين فقط وردتا في السّورة وهما (إنّ) و(من) وأربع أدوات غير جازمة وهي (لو)، (إذا)، (لما)، (ما). وبعد عدّ تلك الأدوات وجدنا أنّ الأداة الأكثر استخداماً في السّورة هي (إنّ) الشّروطيّة، فقد وردت 24 مرّة، وهذه النّتيجة تؤكّد صحّة اعتبار النّحاة لها أمّ أدوات الشرط.

ومن النّتائج أيضاً أنّ أسلوب الشرط قد يتوسّع فيه أحياناً، ويتمّ ذلك على جهة التّحديد في اقتراف الأدوات التي تحمل رائحة الشرط، وركّز النّحاة في هذه المرحلة على الشّكل، وهو ما بدى جليّاً في تعليلهم لدخول الفاء في خبر المبتدأ، ممّا يعني أنّ الاسم الموصول (الذين) عندهم قد أدّى وظيفة شكليّة (الشرط) إضافة إلى وظيفته الإعرابيّة.

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 204/7.

رأينا أنّ الفاء تدخل في بعض الصّور لافتقار الجواب إليها، وقد علّلتها النّحاة تعليلاً معيارياً، بينما فسّرتها بعض المعاصرين تفسيراً دلاليّاً.

من النتائج أيضاً أنّنا لاحظنا لجوء النّحاة إلى التفسير الدلاليّ عند تأويلهم للتركيب العدوليّة بسبب وقوع ظواهر الرتبة والحذف.

وإذا أردنا أن نبدي موقفنا من تعامل النّحاة مع التركيب الشرطيّ فلا يسعنا إلّا أن نوافقهم فيما ذهبوا إليه، ذلك أنّنا لاحظنا جليّاً تعدّد الصّور وتشعبها، واللّغة بحاجة ملحة إلى التّقييد، بل التّقييد نفسه مفروض عليه أن يتخذ أشكالاً تكون أصولاً يقاس عليها ويلجأ في التحليل إليها، ومع ذلك قد نبدي تحفظاً من الموافقة التامة حين ندرك إهمالهم الفروق الدلالية بين الأدوات، وهو موقف من شأنه أن يدعو إلى إعادة النظر في هذه الناحية، فيدرس كلّ عنصر في إطار دلالاته الوظيفيّة، وقد كان أبو المكارم محقّقاً حين رمى المنهج التّحويّ بالقصور، نظراً لإهماله الظواهر اللّغويّة في التّقييد.¹ غير أنّ النّحاة المتقدّمين كانت دراستهم للجانب الدلاليّ تتوقّف على دور العلامة، وفي الجملة الشرطيّة لاحظنا أنّ علامة الجزم كانت هي المعيار الذي اعتمده سيبويه في مراقبة الصّور الفرعيّة لجملة الشرطيّة، في حين لاحظ بعض الباحثين أنّ الفراء كان يعتمد على الجانب الصّرفيّ، ويتّخذ منه مرجعاً أساسياً في ترتيب أوجه الكلام عند العرب، بحيث كلّما اتّفق الصّيغة الصّرفيّة لعبارتي الشرط كان أحسن من المخالفة بينهما.² ومهما اختلفت زاوية النظر فإنّها تؤوّل في النهاية إلى مرجع واحد وهو المعيار الشكليّ، سواء قلنا بظهور العلامات أم باتّفاق الصّيغ والبنيات.

¹ - ينظر: تقويم الفكر التّحويّ، ص214، وما بعدها.

² - ينظر: الفراء، معاني القرآن، 6/2. الجملة الشرطيّة عند النّحاة العرب، ص246.

المبحث الثاني: أثر السياق في النمط التركيبي والبعد الدلالي.

توطئة: السياق بين المفسرين واللغويين المحدثين.

يعتبر السياق من أبرز الدعائم التي يركز عليها المفسرون، فيحتكمون إليه في ترجيح الاحتمالات وبيان الجملات، وفي عود الضمير والقراءات، ودفع ما يتوهم أنه تعارض بين الآيات، ويمتد نفوذه ويتسع تأثيره ليشمل جوانب متعددة من النص، كتحديد المعنى ودفع اللبس، كما يؤثر في زمن الفعل وتصحيح المعنى...

وللسياق وظائف متعددة لعل أهمها وظيفة بيان المعنى، كما له مفاهيم متنوعة¹. ويتضمن عناصر كثيرة؛ لغوية وغير لغوية، وكلها تسهم في بيان معنى النص باعتباره قرينة من قرائن المعنى. وما نفهمه -مبدئياً- من كلمة سياق، هو أنه عبارة عن النظم اللفظي للكلمة، والذي من خلاله تكتسب توجهها الدلالي، باعتمادها على ما يسبقها ويليه من كلمات وجمل، ترتبط معها ارتباطاً يخول للمتلقى فهم المقصود منها.

أولاً- السياق عند اللغويين المحدثين.

كان يفترض أن أبدأ بالمتقدمين ولكي أحرّهم ليتلاءم رأيهم مع التطبيق العملي، وأما تقديم المتأخرين فلأجل مناسبة بحثهم للشق النظري. ولقد كان للعرب فضل السبق في مجال دراسة السياق اللغوي، كما كان للغويين الغربيين فضل السبق في تحويل السياق إلى نظرية قابلة للتطبيق، بما وضعوه لها من المعايير والإجراءات². يقول "فردينان دي سوسير": (السياق يتركب دائماً من وحدتين متاليتين فأكثر، والكلمة إذا وقعت في سياق ما، لا تكتسب قيمتها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق ولما هو لاحق بها أو لكليهما معاً)³. ويتفق اللغويون المحدثون مع علماء اللغة العربية المتقدمين في بعض مجالات دراسة السياق، وأعني هنا بعض ظواهر اللغة كالاشتراك اللفظي...

¹ - ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال محمد بشير، مكتبة الشبّاب، ص57.

² - ينظر: عبد الباقي بدر الخزرجي، قرينة السياق وأثرها في النصّ القرآني، مجلة كلية التربية الإسلامية، العدد الثامن والستون، سنة 2011م، ص121.

³ - فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي - محمد الشاوش - محمد عجيبة، الدار العربية للكتاب، 1985م، ص186.

وقد درس اللُّغويُّون الغريُّون السِّياق من منظور عامٍّ يجاوز المفهوم التَّقليديَّ له؛ أي: «النَّظْم اللَّفْظيُّ للكلمة، وموقعها من ذلك النَّظْم.»¹ هذا المفهوم لا يوجد من يخالف فيه، بيد أنَّه قد ظهر اتِّجاهان بارزان في الدِّراسة السِّياقيَّة الحديثة. أحدهما يجرِّد الكلمات من مدلولاتها خارج السِّياق، فلا معنى للكلمة حسبهم إلَّا ما تأخذه من السِّياق.

ويرى ((سْتَيْفَنزْ أُولْمَان)) أنَّ هذا الرُّأي قائم على عدم إدراك الفرق بين اللُّغة والكلام، حيث يقول: (ولكن عدم وضوح الفرق بين الكلام واللُّغة قد عاق كثيرا من العلماء عن منح الكلمات المفردة نصيبها من الاستقلال الذي تستحقّه.)² وإن كان التَّفريق الذي ذكره مهمًّا إلَّا أنَّه ينبغي أن يضاف إليه ذلك الكمُّ الهائل من الكلمات غير الواضحة المعنى، بسبب التَّعدُّد الدَّلاليِّ الذي يوقع في الفوضى وعدم التَّحديد الدَّقِيق لمدلولاتها، فكان منطلقهم افتراضيا؛ إذ كما يذكر ((أولمان)) أنَّ هذه الكلمات لا بدَّ أن يكون لها معنى أو عدَّة معانٍ مركَّبة ثابتة، وهذه قضِيَّة مسلمٌ بها على وجه العموم.

في حين ينطلق الاتِّجاه الآخر من كون الكلمة مشحونة -في الأغلب- بالمعاني المعجميَّة والدَّلالات اللَّفْظيَّة، التي سرعان من تكتفي بمدلول واحد في السِّياق. ومن هذا يقرَّر بعضهم أنَّ السِّياق ينبغي أن يشمل (كلَّ ما يتَّصل بالكلمة من ظروف وملابسات. والعناصر غير اللُّغويَّة المتعلِّقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة لها هي الأخرى أهميَّتها البالغة في هذا الشأن.)³ وفي ذات الصَّدِّد يشير أصحاب هذا الاتِّجاه إلى الدَّور الذي يؤدِّيه السِّياق في إزالة الغموض عن الكلمات فور تسييقها، يقول ((أولمان)): (أمَّا أنَّ هذه العوامل جميعها لها تأثيرها المباشر على المعنى الدَّقِيق للكلمات، فهذا أمر لم يعارض فيه أحد معارضة جدِّيَّة.)⁴

ثانيا- السِّياق عند المفسِّرين: سنتحدَّث عن السِّياق عند المفسِّرين وحدهم؛ نظرا لعلاقتهم بالقرآن الكريم وتعاملهم المباشر معه؛ لأنَّه الغرض الأصليُّ لهذه الدِّراسة⁵. وحتَّى يكون للسِّياق حضوره المميِّز لدى المفسِّرين من حيث كونه

¹ - دور الكلمة في اللُّغة، ص 57.

² - نفسه، ص 57.

³ - نفسه، ص 57.

⁴ - نفسه، ص 57.

⁵ - وهناك دراساتٍ لخصَّصَتْ لبحث موضوع السِّياق منها: وظائف السِّياق في التفسير القرآني، لـ عقيد خالد العزاوي، ومحمد شاعر الكبيسي، ط 1، دار العصماء، دمشق، سوريا، 2015م. ودراسة وافية أخرى بعنوان: السِّياق القرآني وأثره في التفسير، وهي رسالة ماجستير مقدَّمة لجامعة أم القرى، بالمملكة العربيَّة السَّعودية. من إعداد عبد الرَّحمن عبد الله سرور، سنة 2008م.

الفصل الرَّابِع: أساليب التَّعبير وعوارض التَّركيب في السِّياق القرآنيّ.

قرينة كبرى يعوّل عليها في كشف المعاني، وغيرها من وظائف السِّياق فيّ سأتتبّع هذه القضية من خلال تفسير سورة الأنعام، معتمدا على ثلاثة تفاسير هي البحر المحيط، والمحرّر الوجيز، والتحرير والتنوير، وربّما زدت بعض التفاسير الأخرى أحيانا.

وإذا تقرّر ما للسِّياق من دور في الدّلالة على مرامي الخطاب -من خلال الدّرس الحديث-، فإنّ أغلب تلك الملاحظات تمتدّ جذورها لأصول مبنوثة في تراثنا العربيّ، ففي النّحو اعتمدوا على دور السِّياق في إسناد الخبر إلى النّكرة لكونها جاءت في سياق النّفي وشبهه. وفي الفقه وأصوله، قالوا: إنّ النّكرة تعمّ إذا كانت في سياق النّفي، وغيرها من المباحث كالتّخصيص في موضع والتّعميم في آخر... وكان لمفسّرنا الحظّ الوافر من العناية بقرينة السِّياق، وهو ما نوضّحه في الفقرات الموالية.

إنّ الغاية الأولى من إنشاء الكلام هو إرادة التّواصل، وللوقوف على هذه الوظيفة لا بدّ من تحديد دلالة الألفاظ، ومعرفة مقصود الخطاب، إذ من اتّساق الكلام، وتتابع الجمل يقتنص المفهوم ويعلم المراد. ولا سبيل إلى ذلك إلّا بالوقوف على عناصر السِّياق نفسها. ويتّضح من خلال استعراض عناصر السِّياق أنّها ليست على نمط واحد، وتبعا لذلك نجد أنواعا من السِّياق، فهناك سياق ظاهر وسياق خفيّ وسياق لفظيّ مقاليّ، وسياق مقاميّ حاليّ. ومهما كان نوع السِّياق فقيّمته مرهونة بما يقدّمه من وسائل بيان المعنى؛ لأنّنا علمنا من خلال عناصر الخطاب أنّ المعنى ليس ما يظهر من علاقة الألفاظ، -وإن كان جزءا مهمّا فيها- وإنّما هو ما يقصده المتكلّم، ويفهمه المخاطب متلمّسا ما يوصله إلى المراد.

وفي هذا الصّدّد نحاول دراسة دور السِّياق لكن ليس في إطاره الضيّق؛ المحصور في نظم الكلمات في الجملة، بل ندرسه بشيء من التّوسّع ليشمل مقامات الخطاب باعتبار المتكلّم وحال المخاطبين وصولا إلى السِّياق العامّ لسورة الأنعام، وما جاءت له من أغراض.

ولقد علمنا أنّ السّورة محلّ الدّراسة نزلت جملة واحدة -في أغلبها- وهكذا ستقدّم لنا نصّا تتحدّد محاوره -حسبما درسها المفسّرون- في: أسباب التّزول، وأغراض السّورة، وكذا المعنيّون بالخطاب.

تبين من خلال هذا العرض الموجز أنّ السِّياق أنواع، وقد تصدّى لبحثها ودراستها عدد من الدّارسين بما يعني عن تكرارها. ومّا صار معلوما أنّ أسباب التّزول داخلة في السِّياق الخارجيّ للكلام، أي أنّها متعلّقة بالمعنى وظروف

الخطاب. بخلاف السِّياق الدَّاخلِيّ فإنَّه يشمل الشَّكل والمضمون معا. وبناء عليه يتشَقَّق السِّياق إلى سِياق مقاميّ تعتبر فيه الأحوال الملازمة للقول من مراعاة أحوال المخاطبين وظروفهم الاجتماعيّة والمعاني اللَّائقة بالمتكلِّم، ومرامي القول باعتبار ما هو راسخ من اعتقادات... الخ. وسِياق مقاليّ تنحصر حدوده في العناصر اللُّغويّة. وكلا نوعي السِّياق داخل في هذا البحث، وإن كان الاعتماد على الثَّاني أكثر، وهو النِّظم اللَّفْظِيّ للكلمة وموقعها من ذلك النِّظم، باعتبار ما قبلها وما بعدها في الجملة، وقد تَسَّع دائرته إذا دعت الحاجة، فيشمل الجمل السَّابقة واللاحقة، بل والقطعة كلّها¹، والسُّورة كلّها.

المطلب الأوَّل: أثر السِّياق القرآنيّ في الدَّلالة على المعاني.

أوَّلا - المفردة والسِّياق.

1- المفردات ذات الأثر التَّحويّ.

ترد بعض الكلمات القرآنيّة في سياقات متنوّعة، وتختلف دلالتها من تركيب لآخر. ومن هنا اعتنى المفسِّرون بالبعد الدَّلالي لها مثلما اعتنى النَّحاة بالأثر التَّحويّ لها، ونعَدّ من ذلك ولا نعدّده فعل الرُّؤية في قوله تعالى: {الَّذِينَ يَرَوْنَ كَمِ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ} [الأنعام: 6]؛ فقد ذهب بعضهم إلى أنَّ قوله: {يَرَوْنَ} محتمل للرُّؤية القلبيّة والبصريّة². بينما رأى كثير من المفسِّرين أنَّه تعيَّن للرُّؤية القلبيّة هنا³. أمّا الأثر التَّحويّ لدلالة هذه المفردة فيتمثّل فيما يتعدّى إليه الفعل، فإن كان بمعنى الرُّؤية البصريّة فهو متعدّد لمفعول واحد، وإن كان للرُّؤية القلبيّة تعدّى لمفعولين.

وأما من حيث ربطه بالسِّياق فإنَّنا نرى أنَّ من المفسِّرين من استند إلى السِّياق الدَّاخلِيّ، ومنهم من راعى السِّياق الخارجِيّ. ونتيجة لذلك انقسموا - في تحديد مفهوم دلالة اللَّفْظ - إلى فريقين. فالَّذين أجازوا القلبيّة فقط إمّا نظروا إلى السِّياق الدَّاخلِيّ؛ لأنَّ هذه الجملة جيئت لبيان ما قبلها، ولا شكَّ أنَّهم لم يروا القرون المُهلَكة⁴، ولهذا ما دامت بيانا للأبناء السَّابقة، فإنَّ الدَّلالة السِّياقيّة راجعة إلى هذا المعنى المعنويّ المستفاد من التَّركيب الدَّاخلِيّ وحده. ولا

¹ - ينظر: دور الكلمة في اللُّغة، ص 57. زيد عمر عبد الله، السِّياق القرآنيّ وأثره في الكشف عن المعاني، مجلّة جامعة الملك سعود للعلوم التَّربويّة والدراسات الإسلاميّة، المجلد: 15، السَّنة: 2003م، ص 841.

² - ينظر: تفسير التَّحرير والتَّنوير، 137/7. وروح المعاني، 93/7.

³ - ينظر: المحرّر الوجيز، 315/7. تفسير البحر المحيط، 80/4. الدَّر المصون، 535/4. وإرشاد العقل السَّليم، 110/3.

⁴ - ينظر: تفسير التَّحرير والتَّنوير، 136/7.

يمنع أن يكون للسياق الخارجي دور في هذا المعنى، والذي من أجله أجاز بعضهم كونها بصرية، يقول الطاهر بن عاشور في هذا الصدد: (ويجوز أن تكون بصرية بتقدير: ألم يروا آثار القرون التي أهلكناها كديار عاد وحجر ثمود، وقد رآها كثير من المشركين في رحلاتهم. وحَدَّثُوا عنها النَّاسَ حتَّى تواترت بينهم فكانت بمنزلة المرئي وتحققها نفوسهم).¹

الجمع بين القولين:

نرى أنَّ مراعاة نوعي السياق هنا هي الأنسب؛ إذ الخطاب للمستهزئين بالقرآن الكريم مثلما يبدو من السياق الداخلي للنظم، ومن وظيفة هذه الجملة التي جاءت لبيان الأنباء السابقة، فتأثرت بالجانب المعنوي لورودها في سياق واحد. وهؤلاء القوم المستهزون لم يشهدوا هلاك من سبقهم من القرون، وإنما حَدَّثُوا عنها حتَّى صارت كالمشاهد. ومن هنا نقول: إنَّ الرؤية قلبية، فإن اعتبرنا أنَّ الخطاب يشمل الذين رحلوا ورأوا بأعينهم الآثار صحَّ أن تكون الرؤية بصرية وبهذا قد تجتمع كلمة المفسرين من خلال استحضار نوعي السياق وتوجيه المعنى وفقهما.

ونؤكِّد مرَّة أخرى على دور السياق في معرفة دلالة الكلمات من خلال بحث مدلول كلمة السماء في قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا} [الأنعام: 6]

ذكر المفسرون لكلمة السماء ثلاثة معان هي: المطر، والسحاب، والمظلة التي ينزل منها المطر إلى السحاب². واختار كلَّ منهم ما يراه مناسباً للسياق.

فذهب الطاهر بن عاشور - رحمه الله - إلى أنَّها بمعنى المطر معتمداً السياق الداخلي تارة كما يظهر من عبارته: (والسَّمَاءُ من أسماء المطر... وهو المراد هنا لأنَّه المناسب لقوله أرسلنا...)³ والسياق الخارجي أخرى. فالمناسبة اللفظية بين الكلمات وما يقابلها من استعمالات مخالفة من الدلائل التي تقرب من تحديد مراد المتكلم. فهنا وجدنا المفسر يقارن بين تركيبين أحدهما استعمل فيه فعل الإنزال، والآخر فعل الإرسال ليستدلَّ بالثاني على المراد، ثمَّ قوّاه وأيَّده عنده بما ثبت من وحي السنَّة كقوله زيد بن خالد: (صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 137/7.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 81/4.

³ - تفسير التحرير والتنوير، 139/7.

بالحدييَّة على إثر سماء كانت من اللَّيل.¹ فاستدلَّ بسياق آخر للكلمة في تحديد المراد. ومحلّ الأثر النَّحويّ من هذا هو وجود ظاهرة الحذف أو انتفاؤها، فإذا كانت السَّماء بمعنى المظلة فالمطر هو النَّازل، ويكون على حذف مضاف، أي مطر السَّماء. ومدرارا حال من ذلك المضاف المحذوف.²

إنَّ الذي رشح لهذا الاختلاف في دلالة الكلمة هو دخولها بين الحقيقة والمجاز، فإذا اعتبر فيها السِّياق الخارجيّ كانت محتملة، والمقصود بالسِّياق الخارجيّ في هذا الموضع ليس مثل سابقه، فليس هنا اعتبار حال أو سبب نزول، وإنَّما تلك التَّراكيب الموازية والمماثلة التي استعمل فيها لفظ السَّماء. يقول ابن رشيق: (فصار التَّشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخلة تحت المجاز، إلَّا أنَّهم خصَّوا به - أعني اسم المجاز - بابا بعينه؛ وذلك أن يسمَّى الشَّيء باسم ما قاربه أو كان منه بسبب، كما قال جرير ابن عطية:

إِذَا سَقَطَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا.

فأراد المطر لقربه من السَّماء، ويجوز أن تريد بالسَّماء السَّحاب؛ لأنَّ كلَّ ما أظْلَكَ فهو سماء، وقال سقط يريد سقوط المطر الذي فيه)³ فرغم أنَّه أراد التَّمثيل للمجاز بلفظ السَّماء، لم يمنعه ذلك من القول باحتمال بقاء اللَّفظ على حقيقته.

ووقف المفسِّرون على موقع الكلمة من الآية في ضوء السِّياق الذي يربطها بما قبلها وبعدها فأظهروا لنا أنَّ معناها قد تأثَّر بالسِّياق الدَّاخليّ؛ وذلك أنَّ التَّركيب الذي وردت فيه مبنيٌّ على الحقيقة التي عايشها قرن المهلكين الذين كان تمكُّنهم أعظم وأكبر من تمكُّن أولئك المستهزئين، فالمجاز هنا بعيد أو منتف؛ لأنَّ الأوصاف التي لازمت الآية حقائق، قال أبو حيَّان: (هذه الأوصاف إنَّما ذكرت لتعديد النِّعم عليهم، ومقابلتها بالعصيان... والمعنى أنَّ الله تعالى مكَّنه التَّمكين البالغ، ووسَّع عليهم الرِّزق، فذكر سببه، وهو تتابع الأمطار على قدر حاجتهم، وإمساك الأرض ذلك الماء حتَّى صارت الأنهار تجري من تحتهم، فكثرت الخصب فأذنبوا، فأهلكوا بذنوبهم...)⁴ فالأولى أن يحمل لفظ

¹ - مالك بن أنس، الموطَّأ، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التَّراث العربي، بيروت، 1985م، كتاب الاستسقاء، باب الاستمطار بالتَّجم، 192/1.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 81/4.

³ - العمدة في محاسن الشَّعر وآدابه ونقده، 266/1.

⁴ - تفسير البحر المحيط، 81/4.

السَّمَاءِ عَلَى الْمَطَرِ لِيَنْتَفِي التَّقْدِيرُ، وَلِيَحْمَلَ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَا أَمَكْنَ لَذَلِكَ سَبِيلًا. وَبِهَذَا يَتَقَرَّرُ مَا لِلسِّيَاقِ الدَّاخِلِيِّ مِنْ أَثَرٍ فِي تَحْدِيدِ دَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ عِنْدَ تَعَدُّدِهَا.

2- علاقة العطف بمدلول الكلمة.

لاحظنا في الفقرات السابقة ارتباط المفردة بالمعنى النحوي، وأبرزنا دور السياق في كل ذلك ونقدم في هذه الفقرات جانباً نحويّاً له ارتباط أيضاً بدلالة المفردة في التفسير. فقد وردت كلمات في سورة الأنعام واضحة الارتباط دلاليّاً بأسلوب العطف من ذلك ما جاء في قوله تعالى: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1]

تردّدت كلمة {يَعْدِلُونَ} في سياق آية الأنعام بين معنيين، أحدهما التسوية والآخر الميل، وكثير من المفسرين ذكروا المعنيين معاً. غير أنّ وجود المعاني المحتملة في السياق الواحد يبطل وظيفة السياق؛ لأنّ تعدّد المعاني إنّما يكون في المعجم، فإذا انتظم تأليف الكلمة مع غيرها لم يبق ذلك الاتّساع الدلاليّ لها. ومع ذلك جاءت عندنا كلمة {يَعْدِلُونَ} محتملة.

والعدل في اللغة جاء بمعنيين قال ابن فارس: (العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمضادّين: أحدهما يدلّ على استواء، والآخر يدلّ على اعوجاج).¹ ونرى أنّ العوامل التي تسببت في إبطال مفعول السياق في تحديد المراد - وهي الوظيفة الأساسية له - كثيرة منها:

- إمكان تسمية تسوية المخلوق بخالقه اعوجاجاً وميلاً، وبهذا يمكن حملها على المعنيين معاً وهو ظاهر كلام كثير من المفسرين.
- موقع كلمة {يَعْدِلُونَ} من النّظم. فتأخّرها وتوسّط الجارّ بينها وبين الفعل {كَفَرُوا} يسمح بتعلّقه بهما من غير ترجيح.
- تداخل مقام الحمد مع مقام بيان القدرة الإلهيّة، وهو ما أثّر في تحديد وجه العطف بـ {ثُمَّ} على ما تقرّر.
- عدم وجود ما يتعدّى إليه فعل العدل.

¹ - معجم مقاييس اللغة، 246/4.

فكلّ هذه الأسباب الّتي ذكرناها إنّما هي عناصر من سياق الآية تضافرت في تكثيف المعنى واحتماله، ممّا يدلّ على أنّ السِّيَاق وإن كان من كبرى القرائن الدّالة على تعيين المعنى وتحديد قاصر أحيانا عن كشف المراد. وأنّ لأسلوب العطف وبالأخصّ معاني حروفه ارتباط وثيق بمدلول الكلمات.

وممّا يؤكّد على أنّ قرينة السِّيَاق قد تكون سببا في احتمال المعنى وتعدّده، عوض أن تبرز المراد وتحدّده، أن تجد كلمة ترد في المعجم لمعنى واحد، بينما تراها قد جاءت لأكثر من معنى في السِّيَاق القرآنيّ. ومن ذلك كلمة {يَعْدِلُونَ} في الآية السّابقة؛ فإنّها محتملة لمعنيين، هما: الشّرك المقابل للإيمان، وكفران النّعمة¹. والكفر كما جاء في اللّغة أصل صحيح يدلّ على معنى واحد، وهو السّتر والتّغطية².

فلمّا اعتبر بعضهم الشّيء المستور، حمّله على معنيين، ولا يمكن في الحقيقة أنّ نحدّد من سياق الآية المراد بهذا الّذي حجبه هؤلاء الكفرة. فهذا موضع آخر يقضي بقصور السِّيَاق أحيانا عن تحديد المقصود بدقّة.

والدّليل على أنّ سبب الخلاف في كلمة {يَعْدِلُونَ} هو السِّيَاق؛ أنّها وردت مع كلمة الكفر، وقد قال غير واحد أنّ {كَفَرُوا} محتملة لمعنيين هما الشّرك وكفران النّعمة، بل ربط بعضهم احتمال معنييهما ببعض بقوله: (الكفر يصحّ أن يحمل على معنى الشّرك تارة، وعلى كفران النّعمة أخرى، وبحسب هذين المعنيين يدور معنى {يَعْدِلُونَ} وتعلّق الباء).³ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ارتبط معنى الكفران بوجه العطف، وهذا ما أوضحه الطّيبيّ في حاشيته بقوله: (فإن جعل [يعني الكفر] بمعنى الكفران يجب أن يعطف على الحمد لله؛ لأنّ الحمد بإزاء النّعمة، ولا نعمة أعظم من إخراج الممكنات إلى الوجود. و{يَعْدِلُونَ} على هذا من العدول، والباء صلة {كَفَرُوا} على حذف المضاف، أي كفروا بنعمة ربّهم... وإذا جعل بمعنى الشّرك، يجب أن يعطف على خلق السّموات، لأنّ كفرهم بتسويتهم الأصنام بخالق السّموات والأرض... و{يَعْدِلُونَ} على هذا بمعنى يسوون، ليستقيم معنى الشّرك، والباء متعلّق به).⁴ وبهذا البيان نكون قد حدّدنا بوضوح دور العطف في احتمال كلمة {يَعْدِلُونَ} للمعنيين المذكورين.

¹ - روح المعاني، 84/7.

² - معجم مقاييس اللّغة، 191/5.

³ - فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب، 11/6.

⁴ - نفسه، 12، 11/6.

ونعدّ من ذلك أيضاً قوله تعالى: {ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا} [الأنعام: 2] فقد ربط كثير من المفسرين بين حرف العطف {ثُمَّ} ودلالة الفعل {قَضَىٰ} مما يدلّ على التوافق السياقي بين هذين العنصرين، ونزعم أنّ اكتساب الفعل معنى زائد إنّما كان بسبب هذا العطف؛ لأنّه ورد في اللغة معنى واحد، يقول ابن فارس: (القاف والضاد والحرف المعتلّ أصل صحيح يدلّ على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته).¹ بينما نجد بعض المفسرين يفصلون في معناه²، ويرون أنّه - في الآية - محتمل باعتبارين، قال أبو حيان: (إذا كانت [قَضَىٰ] هنا بمعنى ((قَدَّرَ وَكَتَبَ))، كانت: {ثُمَّ} هنا للترتيب في الذكر لا في الزمان، لأنّ ذلك سابق على خلقنا، إذ هي ((صفة ذات))، وإن كانت بمعنى ((أظهر)) كانت للترتيب الزمانيّ على أصل وضعها، لأنّ ذلك متأخّر عن خلقنا، إذ هي ((صفة فعل)).³ وأمثلة تحوّل دور السياق من التّحديد إلى التّعّدّد والاحتمال في سورة الأنعام كثيرة.

ومن هنا يمكننا أن نصل إلى نتيجة مهمّة وهي أنّ تسييق المفردات قد يكسبها معان زائدة حيناً ويتركها على احتمالاتها الدلاليّة أحياناً أخرى ممّا يخوّل لنا القول بأنّ للسياق سطوة وقوّة وتحكّماً في دلالة الألفاظ، سواء بالتّحديد أو بالتّعّدّد أو بالزيادة، ويمكننا القول بعبارة أخرى: السياق أحد أسباب تعدّد المعاني وتنوّع دلالاتها.

3- قرينة النّعت في السياق.

استكمالاً للأفكار السابقة في علاقة المفردات بالسياق وارتباط كلّ ذلك بالمعنى النّحويّ، نتناول جانباً من مبحث التّوابع وهو المتمثّل في النّعت، وذلك باعتبار الوظيفتين الأساسيتين له. فالمعلوم أنّ للنّعت وظائف متعدّدة وبحسب السياق تتحدّد إحداها، وينبغي أن نشير هنا إلى أنّ هذا ليس خاصّاً بالنّعت وحده، ففي جلّ الأبواب النّحويّة توجد وظائف ملازمة للعنصر النّحويّ.

ونركّز هنا على جانب يعتبر من فروع النّعت وهو المواقع التي تحتلّها الجمل، فقد بحث النّحاة في أنواع النّعت الثّلاثة؛ المفرد والجمله وشبه الجمله، وأكّدوا على أنّ الجمل بعد النّكرات صفات. وانطلاقاً من هذه المقدمات نبحت عن دور السياق في اعتبار المحلّ الإعرابيّ للجمله منه.

¹ - معجم مقاييس اللغة، 99/5.

² - ذهب بعضهم إلى أنّه معنى واحد، يحدده السياق، وهو كون قضى - هنا - بمعنى أوفى الأجل وأتمّه، وليس بمعنى التقدير؛ لأنّ ذلك مقارن للخلق، غير أنّ حرف العطف ثمّ محتمل للتّراخي الرّتبّي والترتيب مع المهلة في الزّمان. ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 130/7.

³ - تفسير البحر المحيط، 75/4.

ولقد حدّد النّحاة العلاقة الّتي تربط بين الجمل وما يسبقها من مفردات أو تراكيب، وما يلحقها، فكان هذا منهم إسهاما واضحا في العناية بالسِّياق. ويتجلّى أثره بصورة مميّزة عند تحديد محلّات الجمل ومواقعها ممّا يسبقها. وفي هذا الصّدّد تقدّم نموذجين من تراكيب سورة الأنعام.

المثال الأوّل: قوله تعالى: { أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ مَّكَّثُوهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمْكِنْ لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخِرِينَ } [الأنعام: 6]

التَّركيب محلّ البحث: جملة {مَّكَّثُوهُمْ فِي الْأَرْضِ} اختلف النّحاة في محلّ هذه الجملة؛ فقال بعضهم: إنّها استئناف بيانيّ أي أنّها جواب عن سؤال مقدّر: ما كان من حالهم¹؟ وهناك من يقول: إنّها في محلّ جرّ صفة لـ {قَرْنٍ}². لأنّ (النّكرة مفتقرة للصفة فجعلها صفة أليق).³ وذلك لاحتياج التّكرات إلى التّخصيص⁴.

ورأى بعضهم أنّ هذه الصّفة في هذا السِّياق يغني عنها تنوين كلمة {قَرْنٍ} كما أنّ السِّياق يأبى أن يكون محلّ الجملة الوصف؛ لأنّ (ذلك مع اقتضائه أن يكون مضمونه ومضمون ما عطف عليه من الجمل الأربع أمرا مفروغا عنه، غير مقصود بسياق النّظم، مؤدّ إلى اختلال النّظم الكريم، كيف لا؟ والمعنى حينئذ: ألم يروا كما أهلكنا من قبلهم من قرن موصوفين بكذا وكذا، وبإهلاكنا إيّاهم بذنوبهم. وأنّه بيّن الفساد).⁵ وقد بنى من منع النّعت -هنا- رأيه على تحديد المحدث عنه وهو {كَمْ} الدّالة على كثرة المهلكين وأنّ التّمكن خاصّ بهم أيضا وموقع {مِّنْ قَرْنٍ} جار مجرى التّبيين وليس محلاّ للتّحديث⁶.

فهذا موضع من المواضع الّتي روعي فيها السِّياق الدّخلي لكنّ بأنظار مختلفة، فقد رأينا أنّ بعضهم يصرّ على إيقاع الجملة في محلّ النّعت لافتقار التّكرات إليها، في حين يريد بعضهم الاحتفاظ بالمعنى الوظيفيّ الدّلاليّ بعيدا عن معنى الإعراب، ولو دعاه ذلك إلى التّقدير والتّأويل.

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 80/4.

² - ينظر: التّبيان في إعراب القرآن، ص 280. الدّر المصون، 536/4. تفسير التحرير والتّنوير، 137/7.

³ - الدّر المصون، 536/4. روح المعاني، 94/7.

⁴ - ينظر: روح المعاني، 94/7.

⁵ - إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، 111/3.

⁶ - ينظر: الدّر المصون، 536/4.

ويبدو أنّ رعاية السياق في هذا الموضع لم تطرق بالشكل المناسب لها عند مفسرينا -رحمهم الله- وقد انجّر بعضهم إلى وظيفة التخصيص التي وضعت لنعت التكرة دون أن يبحث في باقي الوظائف التي يمكن أن يؤديها النعت في هذا المقام.

وينبغي أن نشير أولاً إلى أنّ أهمّ وظيفتين سياقتين للنعت هما التخصيص والتوضيح، إلّا أنّ المرجع الرئيس في ذلك هو المقام، فكما يأتي النعت لتينك الوظيفتين يأتي لغيرهما كالتعميم والمدح والذم والترحم والتوكيد والإبهام والتفصيل¹... وفرّق النّحاة بين وظائف النّعت فالتّخصيص والتّوضيح حاصلان من أصل الوضع بخلاف غيرها من الوظائف فهي مجاز². ويبقى السياق أو المقام هو الذي يكشف تلك الوظائف ويحددها. وربما اصطبغت تلك الوظائف بألوان من المعاني المختلفة التي يتيحها لها تنوع السياق.

وعوداً على بدء نرى أن لا مانع من احتلال جملة {مَكْنُهُمْ فِي الْأَرْضِ} لموقع الصّفة، لكن ليس من باب التّخصيص، وإنّما من حيث كون القرون الأولى أشدّ تمكّناً ممّن جاءوا بعدهم، فيناسب هذا الوصف وظيفة التّحقير للمستهزئين بالقرآن الكريم، ولا مانع من هذا، بل إنّ السياق ينحو في اتجاه هذا المعنى، وفي كلام أبي حيّان ما يؤيّده حيث يقول: (ولكم خطاب لهم فهو التفات، والمعنى: أنّ القرون المهلكة أعطوا من البسطة في الدّنيا، والسّعة في الأموال ما لم يعط هؤلاء الذين حُضُّوا على الاعتبار بالأُمم السّالفة، وما جرى لهم. وفي هذا الالتفات تعريض بقلة تمكين هؤلاء، ونقصهم عن أحوال من سبق، ومع تمكين أولئك في الأرض، فقد حلّ بهم الهلاك، فكيف لا يحلّ بكم على قلتكم؟ وضيق خطّتكم، فالهلاك إليكم أسرع من الهلاك إليهم)³. وقد يكون معنى الوصف على التّفخيم والتّعظيم؛ إذ (لا يخفى أنّ التّنوين التّفخيمي لا يأبى الوصف)⁴ وبهذا نرى أنّ محلّ الجملة هو الوصف وهو الأليق وفيه الجمع بين النظام النّحوي والمعنى الوظيفي الدّلالي.

وتأكيداً على الدور التي تؤديه قرينة النّعت في السياق القرآني، وبيان موقعها منه، وما تثيره من قضايا فيه، باعتبار تنوع وظائفها لتغيّر المعاني السياقية، ندرك قيمة كلّ موقع بحسب التركيب الذي ورد فيه والسياق الواسع

¹ - ينظر: حاشية الصّبان، 86/3، 87.

² - ينظر: نفسه، 87/3.

³ - تفسير البحر المحيط، 80/4.

⁴ - روح المعاني، 94/7.

المندرج تحته عناصر هذا التركيب. ويمكننا أن نمثل لذلك أيضا بقوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ} [الأنعام: 1] فالاسم الموصول {الَّذِي} صالح لأداء وظيفة الصفة أو النعت¹. ولكن ما محلها من السياق؟ وما المعنى الوظيفي الذي تؤدّيه؟

وعلاقة هذا الارتباط بين وظيفة المفردة وسياق المعنى تنشأ على مستوى الجمل التي تكون على صور معينة، ككون علاقة الموصوف بالصفة جار مجرى: << جَاءَنِي الرَّجُلُ الْفَقِيهُ >> فإنّ هذا يدلّ على وجود رجل آخر ليس بفقيه، وإلا لم يكن للتقييد بصفة الفقه فائدة. وكذلك ما في الآية موهم بوجود إله لم يخلق السموات والأرض، وإلا فأيّ فائدة في ذكر هذه الصفة؟² وسبب هذا لما تقرّر في النحو من كون الصفة لتوضيح المعرفة وتخصيص التكرة³. وينبغي الجواب عن هذا الإشكال على ما في خصوصية الموصوف من كونه مشتقا أو جامدا أو علما. ولم أطلع على هذا التفصيل بالنسبة للموصوف في كتب النحو. وإنّما اعتنى به المفسرون، قال ابن عادل: (إذا ذكر الوصف لاسم العلم لم يكن المقصود من ذكر الوصف التمييز، بل تعريف كون ذلك المسمى موصوفا بتلك الصفة).⁴ ومّا يوضح قضية الاهتمام بالعنصر السابق أن يرد الموصوف بأحد الشكّلين: إمّا لفظ كرجل تتحقّق ماهيته بعدد غير محصور من جنسه أو بلفظ كزيد لشخص معيّن الذات. فالوصف بالنسبة للرجل للتمييز والتّخصيص، بخلاف الوصف لزيد إذ الأوّل متناول لأشخاص كثيرين بخلاف الثاني فإنّه علم على شخص معيّن. واسم الله جلّ جلاله من باب أسماء الأعلام لا جرم⁵.

ومذهب الطاهر بن عاشور -كغيره من النّحاة- في إعراب الموصول صفة، ولكنّه أتى بما يشير إلى وجود فرق بين الوظيفة التّحوّية والمعنى الوظيفي الدّلالي المؤدّي بتلك الوظيفة، ويظهر ذلك في قوله: (الموصول في محلّ الصّفة لاسم الجلالة، أفاد مع صلته التذكير بعظيم صفة الخلق الذي عمّ السموات والأرض وما فيهنّ من الجواهر

¹ - ينظر: الجدول في إعراب القرآن، 77/4.

² - ينظر: اللّباب في علوم الكتاب، 8/8.

³ - ينظر: شرح الأشموني، 298/4. واختلف في معنى الإيضاح والتّخصيص، فقليل الإيضاح: هو رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق، فهو يجري مجرى بيان الجمل. وقيل هو رفع الاحتمال في المعارف. وأمّا التّخصيص فقليل: هو رفع الاشتراك المعنوي الواقع في التكرات على سبيل الوضع، فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة، أو هو تقليل الاشتراك في التكرات. ذكره خالد الأزهرى في شرح التّصريح على التّوضيح، 108/2.

⁴ - اللّباب في علوم الكتاب، 8/8.

⁵ - ينظر: نفسه، 8/8، 9.

والأعراض... وليس في التعريف بالموصلية هنا إيدان بتعليل الجملة التي ذكرت قبله، إذ ليست الجملة إنشائية كما علمت. والجملة الخبرية لا تعلل؛ لأنّ الخبر حكاية ما في الواقع، فلا حاجة لتعليله. فالمقصود من الأوصاف التمهيد لقوله بعد¹) وهذا الذي قرره الطاهر بن عاشور من كون الموصول لا يفيد وحده دليل على قصور في المنهج المقرر عند النّحاة القائم على عدم إهمال مواقع الأسماء، فحيثما ورد اسم يأخذ محلا إعرابيا أو وظيفة نحوية وإن لم تحقق الدلالة المرجوة.

ونقرأ في النصّ السابق الوظيفة السياقية للنّعت بالموصول {الَّذِي} عند الطاهر بن عاشور وهي كونها للتمهيد وهي وظيفة مقتنصة من السياق. وليس في الوظائف المشهورة للنّعت هذه الوظيفة، والطاهر من بعض كلامه أنّ التمهيد من وظائف الصّلة، ومن بعضه أنّه من أداء الموصول. ونقول إنّ النّعت وهو كلمة الاسم الموصول {الَّذِي} لم تفد ذلك المعنى إلّا بضميمة جملة الصّلة، فكأنّ الجملة من الموصول وصلته هي الواقعة موقع الصّفة لا الموصول وحده.

4- قرينة البديل في السياق.

وبما أنّ البديل من التّوابع أيضا فإنّ ملحظ سوق الألفاظ الدّالة على معنى ما سبق باعتبار خصوصيّة في البديل ممّا له ملمح وظيفي يتجلّى أساسا في بيان مدلولات الكلمات.

ومن أوضح أمثلة هذا النوع قوله تعالى: {لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ} [الأنعام: 12]، ذكر المعربون للاسم الموصول {الَّذِينَ} ستّة أوجه إعرابية²، على أنّ الأخفش³ لم يذكر غير البدليّة من ضمير الخطاب⁴، وأجازه ابن عطية والسّمين أيضا⁵. وناقش أبو حيّان ابن عطية في إجازته هذا الوجه، لكن باعتبار سياق الآية، وذلك أنّ ابن عطية قال: (وقوله في الآية: {لِيَجْمَعَنَّكُمْ} مخالف لهذا المثال؛ لأنّ الفائدة في البديل مترقبة من الثّاني، وإذا قلت: «مررت بك زيد» فلا فائدة في الثّاني، وقوله: {لِيَجْمَعَنَّكُمْ} يصلح لمخاطبة

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 126/7.

² - ينظر: الدّرّ المصون، 551/4.

³ - هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، المجاشعيّ البلخيّ ثمّ البصريّ، تلميذ الخليل بن أحمد ولزم سيبويه رغم أنّه أسنّ منه، وتلمذ على يديه أبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازنيّ والكسائيّ، توفي سنة 215 هـ. ينظر: خير الدّين بن محمود بن محمّد الزّركليّ، الأعلام، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، 1986م، 101/3.

⁴ - ينظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، 293/1.

⁵ - ينظر: المحرّر الوجيز، 322/7. الدّرّ المصون، 552/4.

النَّاس كافّة فيفيدنا [إبدال] {الَّذِينَ} من الضَّمير أنَّهم هم المختصّون بالخطاب هنا، وخصّوا على جهة الوعيد، ويتّضح فيها الوعيد إذا جعلنا اللّام للقسم وهو القول الصّحيح، ويحيى هذا بدل البعض من الكلّ.¹ ويجب أن نتنبّه هنا إلى أنّ ابن عطية أراد أن يفرّق بين سياقين مختلفين، أحدهما ما في الآية والآخر هو مثال. فجاء ردّ أبي حيّان مقيّدا بالكلام عن هذا الموضوع بالتحديد، معتقدا أنّ ابن عطية قد وقع في تناقض؛ إذ جعل {لِيَجْمَعَنَّكُمْ} صالحا لمخاطبة جميع النَّاس، ثمّ أبدل منهم {الَّذِينَ} بدل بعض من كلّ، وعقب ذلك أفاد ما يفهم منه أنّه أراد بـ {الَّذِينَ} نفس كاف الخطاب فآل المعنى إلى إبدال كلّ من كلّ.² واستدرك السّمين عليه ذلك فقال: (ما أبعد عن التناقض؛ لأنّ بدل البعض من الكلّ من جملة المخصّصات كالتخصّص بالصفة والغاية والشرط... فإذا تقرّر هذا فالمبدل منه بالنسبة إلى اللفظ في الظاهر عامّ، وفي المعنى ليس المراد به إلّا ما أرده المتكلّم).³ وإذا احتكنا إلى السِّيَاق الذي وردت فيه هذه البنية التَّركيبية أمكننا التّخلّص ممّا قد يعترض به على ابن عطية؛ وذلك لأنّه إذا كان الخطاب في {لِيَجْمَعَنَّكُمْ} يقصد به جميع النَّاس من حيث اللفظ، فإنّ اللفظ نفسه في هذا السِّيَاق خاصّ بالكفّار المستهزئين، وإلى هذين الاعتبارين يرتدّ قول ابن عطية، فـ {الَّذِينَ} بدل بعض من كلّ؛ لأنّ الخطاب قبله يضمّ جميع النَّاس، وإن خصّصناه بالسِّيَاق بالمستهزئين فقط فيكون بدل كلّ من كلّ، وهذا تلخيص من جهة وبسط من جهة أخرى لكلام السّمين، الغرض منه بيان دور السِّيَاق في نقل دلالة اللفظ من العموم إلى الخصوص.

ومن مواقع البدل ما ورد في قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ عَازَرَ} [الأنعام: 74] وقع لفظ {عَازَرَ} هنا بدلا كما في بعض أقوال المعربين والمفسّرين⁴، وأورد ابن عاشور في تفسيره أنّ عادة القرآن الكريم عدم التّعريض لذكر أسماء غير الأنبياء⁵، ويبدو أنّه كان يريد أن يبيّن دور السِّيَاق العامّ لكلّ آيات القرآن، ولكنّه سلك في ذلك مسلكا آخر وهو الاعتماد على السِّيَاق الخارجيّ، أو المسمّى بسِّيَاق الحال أو سِّيَاق الموقف ليتعرّف على المقتضي للتّصريح باسم أبي إبراهيم، ومن جملة ما ذكره ابن عاشور أنّ إبراهيم عليه السّلام لما صرّح باسم أبيه أراد أن يتّبع في محاورته له ودعوته إيّاه إلى الحقّ طريق الغلظة والشّدّة، بعدما كان يعامله بالموعظة الحسنة، والرّفق به في الدّعوة المناسب لمقام

¹ - المحرّر الوجيز، 322/7.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 87/4.

³ - الدّر المصون، 552/4.

⁴ - ينظر: المحرّر الوجيز، 397/7.

⁵ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 310/7.

الأبوة¹. وجاء القرآن الكريم فحكى لنا هذا الموقف من إبراهيم -عليه السَّلام- مع أبيه، ولولا ذلك ما فهم مقام الحوار وظروفه.

المطلب الثَّاني: دور قرينة السِّياق في بيان المعنى للآية الواحدة.

من المقرَّر أنَّ الوظيفة الأساسيّة للمفسِّر هي بيان المعنى المراد من كلام الله تعالى، فمتى ما ظهر له ما يعين على ذلك لا يتوانى في الأخذ به، وقد تكون تلك القرينة في الآية نفسها.

ومن نماذج ذلك في سورة الأنعام في اعتبار السِّياق في تحديد المراد:

(1)- قوله تعالى: {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِّنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 52]

ذكر بعضهم في معنى {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ}: (وإن كان الأمر على ما يقولون عند الله، فما يلزمك إلا اعتبار الظاهر، والاتِّسام بسيمة المتقين، وإن كان لهم باطن غير مرضي، فحسابهم عليهم لازم لهم لا يتعداهم إليك، كما أنَّ حسابك عليك لا يتعداك إليهم)² وسياق الآية يأبى هذا الفرض. قال أبو حيان: (ولا يمكن ما ذكره من التَّرديد في قوله: « وإن كان الأمر إلى آخره ») لأنَّه تعالى قد أخبر بأنَّهم {يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَشيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ} وإخبار الله تعالى هو الصَّدق الَّذي لا شكَّ فيه، فلا يقال فيهم: « وإن كان الأمر كما يقولون، وإن كان لهم باطن غير مرضي » لأنَّه فرض مخالف لما أخبر الله تعالى به من خلوص بواطنهم وتبَّاتهم له تعالى).³ وهذه الطَّريقة في تبيان مقصود الكلام من اعتماد التفسير بسباق التَّركيب ولحاقه من أبرز الدَّعائم الَّتِي يركِّز عليها علماء التفسير. ومن هذا اعتماد -ابن عاشور رحمه الله- على الجمل اللَّاحقة في تحديد نوع القصر في قوله تعالى: {أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحُسْبِينِ} [الأنعام: 62]، وهذا القصر كما يقول علماء البلاغة إمَّا قصر حقيقي، أو قصر إضافي، غير أنَّه قد يتمحَّض للحقيقي إن قصد بالحكم «الحساب» (يوم القيامة. قال الطَّاهر بن عاشور: (وربَّما ترجَّح هذا الاحتمال بقوله عقبه: {وَهُوَ أَسْرَعُ الْحُسْبِينِ})⁴ وفي هذا النَّوع من السِّياق الدَّاخلي بيان لعود الضمير ومن النماذج التَّطبيقية قوله تعالى: {قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِّنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ثُمَّ أَنْتُمْ

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 314/7.

² - الكشف، 351/2.

³ - تفسير البحر المحيط، 140/4.

⁴ - تفسير التحرير والتنوير، 280/7.

تُشْرِكُونَ} [الأنعام: 63، 64] فمرجع الضمائر في الآية محتمل غير أن أسلوب الآية يقتضي أن تكون الضمائر راجعة للمشركون. يقول ابن عاشور: (ولما كان الكلام تهديدا وافتتح بالاستفهام التقريريّ تعيّن أنّ المقصود بضمائر الخطاب المشركون دون المسلمين. وأصرح من ذلك قوله: {ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ}¹)

(2) - وبرز دور السياق في تحديد المراد بـ{مَا} في قوله تعالى: {فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ} [الأنعام: 10] قال الطاهر بن عاشور: (ووجود الباء مانع من جعل {مَا} غير موصولة.²) واستظهر أبو حيان كونها موصولة أيضا³. والذي يعيننا من هذا أن ورود الباء متصلة بـ{بِهِ} أثر في كونها موصولة.

(3) - ومن العناصر السياقية أيضا ما نجده في قوله تعالى: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ} [الأنعام: 3]، فقد اختلف المفسرون والمعربون في وظيفة الضمير المنفصل {هُوَ}؛ إلا أن جمهورهم قد رأى أن الضمير هنا عائد على اسم الجلالة المذكور في جملة الحمد في بداية السورة وهو في محل رفع مبتدأ⁴، وقد مرّ ذكر هذا الخلاف في موضع آخر من هذا البحث.. وينبغي أن نشير هنا إلى أن المعنى الوظيفي لهذا التركيب: والله هو المعبود في السموات وفي الأرض، وهو مستفاد من نظرة النحاة إلى العوامل؛ لأن الاسم العلم لا يعمل ولذلك لما نووا إعماله قرروا المعنى الوظيفي أولا. والذي يعيننا من ذلك أن بعض المفسرين قد تفتّن إلى دور بعض العناصر السياقية في ترجيح قول الجمهور، وهو أن ضمير الفصل لا يقع بعد حرف العطف⁵.

ومن خلال مقارنة بعض التفاسير في المواضع السابقة ترجّح لدينا أن ثمة عناصر سياقية ثابتة اعتمد عليها هؤلاء المفسرون في بيان معنى الآية الواحدة.

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 280/7.

² - نفسه، 148/4.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 85/4. ونقل أبو حيان وغيره جواز أن تكون {مَا} هنا مصدرية. ينظر: تفسير البحر المحيط، 85/4. والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 319/7. والدّر المصون، 546/4.

⁴ - ينظر: الدّر المصون، 529/4.

⁵ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 132/7.

المطلب الثالث: دور السياق في توضيح المعنى للآيات المتتابعة.

تبين مما سبق أنّ السياق يدلّ على المعنى في الآية الواحدة، وهذا ما يدفعنا إلى اكتشاف دور السياق في الدلالة على المعاني من خلال تتابع الآيات.

ومن النماذج التطبيقية في سورة الأنعام تبين لنا اعتماد المفسرين على عناصر محدّدة في السياق وهي كالآتي:

(1) - قوله تعالى: {وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّفُضِيَ الْأَمْرُ} [الأنعام: 8] اختلف المفسرون في التعبير عن المراد بقوله تعالى: {لَفُضِيَ الْأَمْرُ} فقال مجاهد-رضي الله عنه-: (يعني: لقامت الساعة).¹ وقيل: لماتوا من هول رؤية الملك على صورته.² والسياق يناسبه هذا المعنى الأخير؛ فقد جاء ما يؤيده في الآية التي بعده، قال ابن عطية: (ويؤيد هذا التأويل ما بعده من قوله: {وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا} [الأنعام: 9] فإنّ أهل التأويل مجمعون على أنّ ذلك لأنهم لم يكونوا يطبقون رؤية الملك في صورته، فالأولى في قوله: {لَفُضِيَ الْأَمْرُ} أي: لماتوا من هول رؤيته).³ فقد حدّد لحاق السياق المراد بالكلام كما في هذه الآية.

(2) - ومن ذلك ما نجده في اختلاف المفسرين في تحديد المقصود من معنى {مَا} من قوله تعالى: {فَسَتَوْفَّيَاتِهِمْ أَنْبُؤُا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ} [الأنعام: 5]: يقول أبو السعود: (وحملها على العقوبات الآجلة أو على ظهور الإسلام وعلوّ كلمته ياباه الآيات الآتية...) ⁴ بمعنى أنّ اللّحاق ساهم في إبطال ورفض بعض المعاني التي قد تتبادر من ظاهر التركيب.

(3) - ومن المفردات التي دلّ على معناها سياق الآيات المتوالية كلمة {يَذْنُوبُهُمْ} من قوله تعالى: {أَهْلَكْنَاهُمْ يَذْنُوبُهُمْ} [الأنعام: 6] قال أهل التفسير: ومعنى (الذنوب هنا هي الكفر وتكذيب الرّسل ونحو ذلك ممّا يدلّ عليه التنظير بحال الذين قال الله فيهم هنا {يَرَبُّهُمْ يَعْدِلُونَ}... {ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ}. {وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ ءَايَةٍ مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ}... {لَمَّا جَاءَهُمْ} وما قاله بعد ذلك: {وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي

¹ - أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكيّ، تفسير مجاهد، تحقيق: محمّد عبد السلام أبو التّيل، ط1، دار الفكر الإسلاميّ الحديثة، مصر، 1989م، ص319.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 82/4. المحرّر الوجيز، 317/7.

³ - المحرّر الوجيز، 317/7.

⁴ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 110/3.

قِرْطَاسٍ} ¹ وبأن من هذا استخدام المفسرين للحاق الآية وسباقها حتى يتأكدوا من صحة المعنى المستنبط من جهة، وحتى يتضح للمتلقى العادي موضوع الحديث ويلمّ بأطرافه من جهة أخرى.

وقد تحدّدت بالسياق معاني كثير من المفردات والتركيب في هذه السورة ومن نماذج ذلك:

أ- دور الضمير في كشف المعنى.

في سياق بيّن فيه الله تعالى حال كفر المعاندين، وتعاميهم عن كلّ آيات الحقّ، بعد أن أقيمت عليهم الحجّة ببطلان كفرهم، وعدولهم عن الحقّ في كلّ حال من أحوالهم، رغم وضوح الدلائل والبراهين على وجود الله، بل مع اعترافهم بأنّه خلقهم، وخلق السموات التي فوقهم، والأرض التي تحتهم، ثمّ هم بعد ذلك يعدلون به خلقه ويسوّونه بهم. بل ويشكّون في إعادة خلقهم مرّة أخرى بعد الأولى إنكاراً - يشوبه العناد - وهو تكذيبهم بالبعث. فيصوّر الله لنا هذه الحال بقوله تعالى: {وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} [الأنعام: 04] لقد وظّف بعض المفسرين السياق لكشف معنى لا يمكن أن يظهر من دونه، وهو مبنيّ على أسلوب بلاغيّ يعرف بالالتفات، (والالتفات يحسّنه أن يكون له مقتض زائد على نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب المراد منه تحديد نشاط السامع) ²؛ والالتفات يكون بتغاير الضمائر من الغيبة إلى الحضور أو العكس، والإضمار نفسه له أسباب منها الاختصار وهو الأصل ومنها التّفخيم، ومنها التّحقير، ونرى أنّ الآية - بحسب قراءتنا لأقوال المفسرين - موعلة في تحقير أولئك الكفرة المستهزئين.

فقد افتتح التركيب بفعل متّصل بضمير، وفي هذا الإضمار دليل على (الإعراض عن خطابهم؛ للإيذان بأنّ إعراضهم السابق قد بلغ مبلغاً اقتضى أن لا يواجهوا بكلام، بل يضرب عنهم صفحاً). ³ وهذا المعنى لا يفهم إلّا في سياقه المتقدّم عليه؛ إذ لا يتصوّر هذا الإعراض حقّ تصوّره إلّا باستحضار ما سبق من خطاب موجّه إليهم على وجه الخصوص؛ كقوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ} [الأنعام: 02] وقوله تعالى: {يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ} [الأنعام: 03] فلمّا بيّن الله تعالى إعراضهم عن هذه الآيات بالكلية أعرض عنهم؛ فعبر عن ذلك الإعراض بالإعراض عن خطابهم.

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 140/7. ينظر: تفسير البحر المحيط، 81/4.

² - تفسير التحرير والتنوير، 134/7.

³ - روح المعاني، 91/7.

وينسجم المعنى المستفاد من الالتفات السابق مع طريقة النَّفي المؤكِّد بـ {مَنْ} الاستغراقية في {مَنْ آيَةً}، والاستثناء المفرغ، وينتظم ذلك في عقد الإعراض. كما تنتظم الجواهر الأخرى المتناثرة في سلك هذا التَّركيب مع حالة الإعراض الشَّديدة الَّتِي تَمَسُّكُ بِهَا الكفرة؛ فجملة {إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} تظهر لنا مدى ترابط عناصر المعنى العام لهذا التَّركيب، المنصبَّ أساساً على تبين حال هؤلاء المعرضين عن الحقِّ لَمَّا جاءهم؛ فاختيار (الإتيان في خبر كان بصيغة اسم الفاعل للدَّلالة على أنَّ هذا الإعراض متحقِّق من دلالة فعل الكون، ومتجدِّد من صيغة اسم الفاعل؛ لأنَّ المشتقات في قوَّة الفعل المضارع. والاستثناء دلَّ على أنَّهم لم يكن لهم حالٌ إِلَّا الإعراض).¹ بمعنى أنَّ الآية الرَّابعة من سورة الأنعام جاءت في موضع اللَّحاق المنسجم مع سياق ما سبق، وكلَّ عناصرها تضافرت في وحدة واحدة للقيام بالدَّور الوظيفي الَّذِي تَمَّ إيضاحه في الفقرة السَّابقة.

ب- تضافر القرائن السِّياقية في تحديد مرجع الضَّمير.

ويندرج في هذا قوله تعالى في سورة الأنعام: {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 52] اختلف المفسِّرون في عود الضَّمائِر في كلِّ من {حِسَابِهِمْ} و {عَلَيْهِمْ}.

قال أبو حيَّان -رحمه الله-: (والظاهر أنَّ الضَّمائِر كُلُّهَا عائدة على {الَّذِينَ يَدْعُونَ})² وتابعه على هذا تلميذه السَّمين الحلبي فقال: (والضَّمائِر الثلاثة، أعني الَّتِي في قوله: {مِنْ حِسَابِهِمْ} و {عَلَيْهِمْ} و {فَنَطَرْدُهُمْ} الظَّاهر عودها على نوع واحد وهم {الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ}).³ وسبقهما إلى ذلك ابن جرير الطَّبري.⁴

بينما جاءت أقوال أخرى في تحديد المرجع هنا منها: أنَّ الضَّميرين عائدان على المشركين. قال الرَّمَحْشَرِيَّ في بيان المعنى بحسب هذا المرجع: (لا يُؤَاخِذُونَ بِحِسَابِكَ، ولا أنت بحسابهم، حتَّى يَهْمَكَ إيمانهم، ويجزَّكَ الحرص عليه إلى أن تطرد المؤمنين).⁵ وقال ابن عطية: (ويظهر أن يكون الضَّمير في {حِسَابِهِمْ} و {عَلَيْهِمْ} للكفار الَّذين أرادوا طرد المؤمنين، أي ما عليك منهم آمنوا أو كفروا فتطرد هؤلاء رعيًا لذلك، والضَّمير في {فَنَطَرْدُهُمْ} عائِد

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 134/7.

² - تفسير البحر المحيط، 140/4.

³ - الدَّر المصون، 644/4.

⁴ - ينظر: تفسير الطَّبري، 387/11.

⁵ - الكشَّاف، 352/2.

على الضعفة من المؤمنين).¹ ويظهر لنا أنّ المفسرين اتفقوا على مرجع الضمير في {فَتَطَرَّدَهُمْ} وهذا ما يؤكده الآلوسي في قوله: (والضمير في قوله سبحانه {فَتَطَرَّدَهُمْ} للمؤمنين على كل حال).² إذ السياق بنوعيه؛ الداخلي والخارجي يؤيد هذا النظر. لأنّ سؤال الطرد كان في حق المؤمنين.

واستشكل بعضهم عودة الضمائر كلّها للمؤمنين معتمدا على السياق الداخلي المتمثل في الفاء الداخلة على فعل جواب النفي وهو {فَتَطَرَّدَهُمْ}، فقال: (وذلك لا يبين إذا كانت الضمائر كلّها للمؤمنين).³ ولم أدر ما وجه هذا الخفاء وعدم التبيين.

قال الطاهر بن عاشور -رحمه الله-: (ويجوز أن يكون الضميران عائدين إلى غير مذكور في الكلام ولكنّه معلوم من السياق الذي أشار إليه سبب النزول، فيعود الضميران إلى المشركين الذين سألو طرد ضعفاء المؤمنين من مجلس النبي صلى الله عليه وسلم فيكون ضمير {فَتَطَرَّدَهُمْ} عائدا إلى المؤمنين. ويختلف معاد الضميرين اعتمادا على ما يعينه سياق الكلام).⁴ كانت هذه جملة أقوال المفسرين في معاد الضمائر.

الترجيح: من القواعد المقررة في مرجع الضمائر أنّه متى أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف.⁵ وبناء عليه نرى أنّ قول من قال بعود الضمائر الثلاثة على المؤمنين أولى لعدّة اعتبارات منها:

مراعاة قاعدة اتحاد الضمير السالفة الذكر؛ فحيث أمكن أخذها بعين الاعتبار كانت أولى وذلك ممكن قال ابن عطية: (وحكى الطبري أنّ الحساب هنا إنّما هو في رزق الدنيا، أي: لا ترزقهم ولا يرزقونك. فعلى هذا تجيء الضمائر كلّها للمؤمنين).⁶ وعبارة الطبري: (ما عليك من حساب ما رزقتهم من الرزق من شيء وما عليهم من حساب ما رزقتك من الرزق من شيء فتطردهم، حذار محاسبي إياك بما حوّلتهم في الدنيا من الرزق).⁷

¹ - المحرّر الوجيز، 369/7.

² - روح المعاني، 161/7.

³ - المحرّر الوجيز، 369/3.

⁴ - تفسير التحرير والتنوير، 249/7.

⁵ - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 35/4.

⁶ - المحرّر الوجيز، 369/3.

⁷ - تفسير الطبري، 388/11.

ومنها تقديم سياق اللَّفظ -لأنَّه مذكور - على سياق الحال في هذه الآية؛ قال الطَّاهر بن عاشور: (وضمير الجمع في قوله من حسابهم وقوله وما من حسابك عليهم يجوز أن يكونا عائدين إلى الذين يدعون ربَّهم وهو معاد مذكور، وهو المناسب لتناسق الضَّمائر مع قوله فتطردهم).¹ وكثيرا ما يدلُّ السِّيَاق الدَّاخليُّ أي اللَّفظيُّ على السِّيَاق الخارجيّ كأحوال المقال وأسباب النَّزول. وهنا ذكر الضَّمير فكان أولى من القصص الَّتِي ذكرت في سبب نزول الآية.

ومن قبيل ترجيح رجوع الضَّمير من السِّيَاق بيان عودته على الرِّسل في قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئُ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} [الأنعام: 10] فقد اختلف المفسِّرون في مرجع ضمير {مِنْهُمْ} في الآية.

فقال بعضهم: إنَّه عائد على أمم الرِّسل.² وقال بعضهم: هو للمستهزئين.³ وذهب كثير من المفسِّرين إلى أنَّه عائد على الرِّسل؛ أي فحاق بالَّذين سخروا من الرِّسل.⁴

وردَّ القول الأوَّل لمخالفته أصل مرجع الضَّمائر؛ لأنَّ الأصل: (أن يعود [الضمير] إلى شيء سبق ذكره بالمطابقة).⁵ وقال أبو حيَّان: (فإنَّ الضَّمير يعود على غير مذكور، وهو خلاف الأصل).⁶ ونشير هنا إلى أنَّ الحكم بجواز عودة الضَّمير على أمم الرِّسل غير ممتنع ولكنَّ غيره مقدَّم عليه كما يفهم من عبارات المفسِّرين والمعربين. ونرى أنَّ هذا القول راجع إلى السِّيَاق القرآنيّ فقد ذكر في آيات أخرى في غير السُّورة الاستهزاء بأمم الرِّسل. وأشار السَّمين الحلبيّ إلى أنَّ الضَّمير وإن عاد على غير مذكور فإنَّه في قوَّة المذكور. ومن هنا يمكن القول: إنَّه لا مانع من عوده على أمم الرِّسل⁷، كما أنَّ سياق القرآن يؤيِّده.

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 248/7.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 85/4.

³ - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص 281. تفسير البحر المحيط، 85/4.

⁴ - ينظر: تفسير الطبري، 272/11. تفسير البحر المحيط، 85/4. الدَّر المصون، 545/4. تفسير التحرير والتنوير، 148/7.

⁵ - البرهان في علوم القرآن، 25/4.

⁶ - تفسير البحر المحيط، 85/4.

⁷ - ينظر: الدَّر المصون، 545/4.

وأما الثاني فقال فيه أبو حيان: (إنه أبعد لأنه يصير المعنى: «فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا كَائِنِينَ مِنَ الْمُسْتَهْزِئِينَ».)
فلا حاجة لهذه الحال؛ لأنها مفهومة من قوله: سَخِرُوا¹ ومن هنا دخل السياق في الإغناء عن التقدير الذي
ينتج عن عود الضمير.

وذكر في التحرير والتنوير نكتة عود الضمير على الرسل دون باقي المراجع أنّ ذلك (لزيادة تقرير كون العقاب
لأجلهم ترفيعاً لشأنهم)²

¹ - تفسير البحر المحيط، 85/4.

² - تفسير التحرير والتنوير، 148/7.

المبحث الثالث: علاقة السياق بالظواهر التركيبية.

المطلب الأول: السياق وظاهرة الترتيب.

عرف النحاة علاقة الترتيب بين عناصر الجملة، وأقاموا على ضوئها مبدأً أساسياً في تحديد المعنى النحوي، وعكف المبرّد على بيان ما يصلح من أجله التقديم والتأخير وفي ذلك يقول: (وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى، نحو: ضرب زيداً عمرو، لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول).¹ ومقتضى هذا ما أفاده ابن جني في قوله: (إن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشري، فلا تجد هنا إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه. قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب).² وهذا يعني أنه إذا وجد في الكلام ما يزيل اللبس فلا حرج من التقديم والتأخير، وعرض النحاة لكل هذه الجزئيات والتفاصيل، وضبطوا ما يترتب على إعادة الترتيب - في ضوء القرائن اللازمة - من المعاني، بل قد يتم اللجوء في أغلب الأحوال إلى نقض المراتب من أجل الوصول إلى معنى بعينه. كما أنه قد يحفظ أصل التركيب فلا يتقدم على ما وجبت له الصدارة من أجل المعنى؛ لأن من وظائف ألفاظ الصدارة نقل الجملة من معنى إلى آخر، فقد نقلت ((لَيْتَ)) - مثلاً - الجملة الاسمية إلى التمني، كما نقلت حروف النداء جملة الخبر إلى الإنشاء، وأدوات الاستفهام قد نقلت الجملة من الخبر إلى الاستخبار³..

1- وقفة مع ظاهرة الصدارة.

يصنّف النحاة حالات ترتيب المبتدأ والخبر باعتبار الأحكام النحوية إلى ما يجب فيه تقديم المبتدأ، وإلى ما يجب فيه تأخيره وتقديم الخبر، وإلى ما يجوز فيه الأمران⁴. وفي الجملة الفعلية أيضاً يجب أن يتقدم الفعل على الفاعل⁵، وأمّا حالات ترتيب الفاعل والمفعول - في حال التعدية - فيعتريه حكم الوجوب والجواز، وهذا يعني أن النحاة عرفوا أنّ للجملة العربية ترتيباً أصلياً، يأتي على شكل: فعل + فاعل + مفعول⁶.

¹ - المقتضب، 95/3، 96.

² - الخصائص، 36/1.

³ - ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي، ص 123.

⁴ - ينظر: النحو الوافي، 492/1.

⁵ - ينظر: شرح المفصل للزمخشري، 200/1.

⁶ - ينظر: الكتاب، 80/1.

وارتبط ترتيب الفعل مع المفعول بالبعد المعنوي للمكوّن المؤدّي لوظيفة المفعول، وعلى ضوء هذا قام في عرف النّحاة ما يطلق عليه ألفاظ الصّدارة؛ لأنّهم لاحظوا وجود طائفة من أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وكم الخبريّة لا تقع إلّا في صدور الكلام¹. ومن جهة أخرى نجد بعض البنى التركيبيّة ترتدّ بشكل أساسي لأغراض المتكلّمين خدمة لمقتضيات المقام وظروفه، كما سيأتي بعد قليل.

وتطرح بعض هذه الحالات التي أحصاها النّحاة إشكاليّة من النّاحية الوظيفيّة وهي إذا كانت الوظيفة سابقة للبنية فكيف نفسّر الوجوب التّحوي لبعض الحالات؟ ومن ناحية أخرى إذا فسّرنا العلامة الإعرابيّة بتسلّط العوامل فهل يبقى المبتدأ الذي قدّم خبره وجوباً أو جوازاً متأثراً بالعامل المعنوي؟

2- الوظيفة والصّدارة:

والمقصود بالصّدارة ما له حقّ تصدّر الجملة؛ أي العناصر اللّغويّة التي تتقدّم غيرها وجوباً. ومّا ينبغي أن يستذكر أنّ الوظيفة يجب أن تكون سابقة في ذهن المتكلّم، وهذا يعني أنّ جزءاً من البنية؛ أعني ما له حقّ التّصدّر يسبق التّحضير الذهني لدى المتكلّم، بل قد يفرض عليه نمطاً من التّنظيم والترتيب ليس له فيه أدنى مشاركة. ولأجل هذا- فيما يبدو لنا- غصّ البلاغيّون الطّرف عن الأنماط التركيبيّة ذات الرّتبة المحفوظة مكتفين بما وراء ذلك من الأساليب التي تتنوّع بالتّقديم والتّأخير. والذي تولّى شأن هذه التّراكيب هم النّحاة، ولعلّ أقدم من عني بظاهرة التّصدّر أو الحفاظ الرّتبة على ما يذكره بعض الدّارسين هو ابن السّراج (ت316هـ) في كتابه ((أصول النّحو)) تحت عنوان: ((الحروف التي لها صدور الكلام)) ذكراً بعضها فقط².

ولا يوقف على ظاهرة التّصدّر في التّراث التّحويّ إلّا من خلال تتبّع الأبواب وتقصّي الظّاهرة فيها، ومّا يسمح باستقراء الظّاهرة معرفة المصطلحات الموضوعية بإزاء مفهومها، والمهتمّون بتتبّع هذه الظّاهرة يقرّون بأنّ نخاة القرنين الثّاني والثّالث لم يرد في كتبهم مصطلح الصّدارة أو ما تصرّف منه، ويعنون هنا سيبويه والمبرّد على وجه التّحديد؛ لتوفّر كتبهم وهذا لا يعني أنّه لم يجر لهم حديث عنها، فقد وجد في الكتاب لسيبويه استعمال مصطلح الابتداء في

¹ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، 335/1.

² - ينظر: عزمي محمد عيال سلمان، حقّ الصّدارة في النّحو العربيّ، بين النّظرية والتّطبيق، ط1، دار حامد للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2011م، ص15.

عدد من المواضع.¹ وينبغي أن نفرّق بين منهجين في هذا الإطار أحدهما سلكه النّحاة والآخر سار فيه البلاغيّون، فعندما نتحدّث عن الرّتبة عموماً فإنّنا نكون أمام وضعيّة وصف لمواقع الكلمات في التّركيب، ولكنّنا عندما نريد التّخصيص فلا بدّ أنّ نفرّق بين الرّتبة المحفوظة أو الثّابتة والتي هي من اختصاص النّحويّ، وبين المتغيّرة أو غير المحفوظة وهي التي يعاينها البلاغيّ²؛ لأنّ الأولى لها تعلّق بالنّظام التّحويّ فأيّ خلل يصيب ترتيب العناصر سيّجعل التّركيب غير مقبول³، وأمّا الثّانية فهي غير مرتبطة بالتّركيب وإنّما هي ذات صلة بالأسلوب الذي يفصح عن الأغراض المختلفة بحسب مقامات القول. ومع ذلك كلّه فإنّ الحفاظ الرّتبة هو الأصل بدليل أنّه عند الالتباس يتمّ اللّجوء مباشرة إلى تحكيم الرّتبة وهذا ما نجده عند التباس الفاعل بالمفعول في مثل: ضرب هذا ذاك، أو أكرم موسى عيسى. فإذا ثبت فعلاً أنّ من العناصر اللّغويّة ما يلزم مرتبة واحدة في صدر الجملة لا يغادرها، فما هي التفسيرات التي قدّمها النّحاة القدماء والدّارسون المحدثون لهذا الضّرب من التّصرّف الرّتبيّ؟

3- توجيه القدامى لظاهرة الصّدارة:

لم يقدّم سيبويه فيما قرأته من بعض نصوصه في الكتاب تعليلاً لتقديم بعض أنواع الكلم كأدوات التّفي والاستفهام والعرض أو بعض ما هو خاصّ بالجملة الفعلية كقد والسّين وسوف ولمّا، واكتفى بالحديث عمّا يأتي بعدها، فتحدّث عمّا لا يليه سوى الفعل، كما تحدّث عن وجوب إظهار الأفعال التي تلي بعض الحروف، وأجاز الإضمار والإظهار في بعض، منتقلاً إلى تأويل ما أوهم خلاف الأصل في التّرتيب كلّ ذلك بالنّظر إلى ما يلي الاستفهام ونحوه من غير أن يتطرّق إلى أيّ علّة توجب تقديم تلك الأدوات⁴. بينما ورد في عدد من النّصوص عند الرّضي وابن يعيش والسيوطي وغيرهم.

¹ - ينظر: الكتاب، 126/1. حقّ الصّدارة في التّحو العربيّ، ص 20.

² - ينظر: عبد الغفور المليباري، التّحو العربيّ التّواحي الوظيفيّة والدّلاليّة، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2022م، ص 273.

³ - نجد من أمثلة الرّتبة المحفوظة: تقديم الموصول على الصّلة والموصوف على الصّفة والمضاف على المضاف إليه، وأدوات بعض الأساليب كالشّروط والتّفي والاستفهام فهي كلّها ذات مرتبة ثابتة أي زحزحة لها تصيب نظام التّركيب بالخلل والفساد، وأمّا غير المحفوظة فهي التي أخذها علماء البلاغة عن النّحاة وطوّروها كما في مباحث تقدّم المبتدأ على الخبر، والفاعل على المفعول، والفعل على الحال.

⁴ - ينظر: الكتاب، 98/1، وما بعدها.

فقد أورد الرّضي في تعليله لصدارة بعض الحروف أنّ الذي أكسبها هذا الحقّ، هو قوّتها على تغيير المعنى وتأثيرها فيه وفي ذلك يقول: (كلّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبه الصّدر)¹، وضرب لذلك أمثلة بحروف النّفي، والتّنبيه، والاستفهام، والتّشبيه، والتّحضيض والعرض، على أنّه يفهم من كلامه في هذا السياق اختصاص الحروف بالتأثير كي تلزم الصّدارة، أمّا التّوعين الآخرين من أقسام الكلام وخصوصاً الأفعال، فإنّها وإن غيّرت مضمون الكلام فلا تلزم الصّدارة، ومثال ذلك أفعال القلوب، والأفعال الناقصة، والذي وجّه تفكير الرّضي إلى نوع واحد من أقسام الكلام فيما نفهمه أنّه يريد أن يقيم تفسيره على هدي من الوظيفة التّواصلية، وما يؤيد به هذا الفهم هو أنّه قال: (وإنّما لزم تصدير المغيّر، الدّالّ على قسم من أقسام الكلام؛ لبني السّامع ذلك الكلام من أوّل الأمر على ما قصد المتكلّم).² لأنّ السّامع وإن كان يقوم بدور المتلقّي، فإنّه يشارك في بناء مفهوم الجملة أو الكلام. وحتّى تتمّ هذه العمليّة من غير إخلال بنظام التّفاهم، فلا بدّ من مراعاة عناصر التّغيير، وذلك بتحديد مواقعها اللّازمة لها، كي تصبح معالم يهتدي بها المتكلّم والمخاطب على حدّ سواء. ووضع الرّضي لهذا الموقف التّواصليّ ضابطاً مهمّاً، وهو اعتبار حال المخاطب حين يُلقي إليه الكلام من غير ذكر لعناصر التّغيير في صدره، بحيث لو خلا منها لا ينتظرها في آخر الكلام، بل إنّها إن وقعت في آخره فلا بدّ أن يكون بعدها شيء يغيّره، وإلّا وقع هذا السّامع في حيرة من أمره³. وبدا في ختام هذا المبحث أنّ مسألة التّغيير هذه ليست منضبطة تماماً، فقد وجدت بعض الحروف - كـ ((إنّ)) مثلاً - لا تغيّر المعنى مع إقرار الرّضي نفسه بذلك، ومع ذلك وجبت لها الصّدارة شأنها شأن لام الابتداء.

4- توجيه الخدثين لما حقّه الصّدارة:

ألّف بعض الدّارسين في الموضوع وبحثوا مواضع الصّدارة في التّراث النّحويّ ونذكر منهم عزمي محمّد عيال سلمان، غير أنّه لم يقدّم تعليلاً لها، وربّما تغافل عنها أو نسي، أو لأنّه رأى أنّ جمع المتفرّق من أدوات الصّدارة أولى بالجهد. وعموماً أيّاً كان المانع من ذكره لها فهو مقبول عندنا ذلك أنّه قد كفانا مؤونة الجمع.

¹ - شرح الرّضي على الكافية، 336/4.

² - نفسه، 336/4.

³ - ينظر: نفسه، 336/4.

وبالأسلوب نفسه ضاع جهد إبراهيم مصطفى في تتبع الأساليب المهمة في التراث النحوي، كطرق الإثبات والنفي والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير¹، من غير أن يقدم بديلاً أو على الأقل يخرج لنا تعليلاً واحداً نأوي إليه، وهو المعروف بذكره لعل النحاة والزمّ عليهم مهما علا قدرهم، مدوّناً ذلك في ثنايا كتابه ((إحياء النحوي)).

وإن كان في محاولات إبراهيم أنيس ما يلوح في الأفق بأنه يسير باتجاه تلمس العلة في فهم لزوم الصدارة، إلا أنه سرعان ما أضاع تلك الجهة وسط اهتمامه بتنويع الأساليب، داخل الجمل المختلفة البناء بالتقديم والتأخير، ولكننا لا نعدم الفائدة في تتبع ما ذكره، لما فيه من إضاءات تنير السبيل للوصول إلى ما يشبه التعليل على الأقل.

ومن المنطلقات المهمة التي حاول أن يثير الاهتمام بها هي التفريق بين الجمل الإثباتية والمنفية والاستفهامية... الخ من حيث نظام تأليفها وظواهره. مؤكداً أنّ كلّ نوع منها يخضع لترتيب معيّن. وفيما بدا لنا من حديثه عن الصدارة أنّه يعلّلها بالخضوع للنظام، وأنّه المحدّد لمواضع المكونات داخل الجملة². كما يمكننا أن نستشف من بعض كلام إبراهيم أنيس أحد التعليلات، لمبدأ انحفاظ الرتبة بالرغم من علمنا أنّ ظاهر سياق حديثه لا يتضمّن القصد الذي نريد. وهو استقرار النظام في الذهن؛ أي أنّ بعض التراكيب لمّا يُعتاد استخدامها ويكثر طرقه للأسماع يصير فهمه غير ملتبس. كالمثال الذي قدّمه إبراهيم أنيس [محمد ضرب علي] قال: (ألا ترى أنّ الجملة العامّة بعد أن استقرّ نظامها في أذهاننا قد أصبح للمسند إليه موضع لا يتعدّاه، وأنّ مجرد النطق به يجعلنا ندرك الضارب من المضروب، دون أن نلتبس هذا الفهم من سياق الكلام وملاساته).³ وقد يكون لهذا التعليل الذي استنبطناه وجهة إذا علمنا أنّ وصف العمل بكونه وظيفيّاً لا يشترط فيه أن تكون الجملة مبتكرة، بل يكفي أن تكون حاضرة في ذهن المتكلّم قاصداً بما توجيه الخطاب إلى مستمع. وبناء عليه لا يقدح وجود عناصر ثابتة في تبعيّة البنية للمعنى المستقرّ في نفس المتكلّم، خاصّة إذا علمنا أنّ مجرد النطق بهذا المصدر لا يقدم أيّ جديد للمتلقّي.

ومن الجهود التي ينبغي أن نحترم في التعليل لظاهرة التصدّر في النحو العربي ما قدّمه عبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي في تتبعه لهذه الظاهرة ودراستها دراسة مخصّصة ومعتمّة، ولعله أوّل من أثار قضية التعليق على العلة التي استحقّت بها بعض الكلمات حقّ الصدارة، وأفرد لها مبحثاً خاصّاً وسمه بـ((علة لزوم الصدارة)) ذكر فيه أقوال

¹ - ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحوي، ط2، القاهرة، 1992م، ص3 وما بعدها.

² - من أسرار اللغة العربية، ص312.

³ - نفسه، ص311.

قدماء النحاة، ولم يذكر واحدا من المحدثين. وهو يتفق تماما مع العلة التي استعملها الرضي مع مناقشته لقضية حصرها في الحروف دون الأفعال حسب الرضي. كما تميز في تأكيده على تضمين الأسماء لمعاني المعاني التي تلزم الصدر¹.

وإذ بينا العلة المقتضية للصدارة - قديما وحديثا - فإننا نثبت هنا أن المحاولة التي قدمها أنيس في ربطه للصدارة بالنظام اللغوي، ما هي إلا إعادة صياغة للفكرة التي قدمها الرضي قبله بقرون، وهو ما نميل إليه ونعتمده في التحليل والتعليل للزوم الصدارة، بالنظر إلى الوظيفة التواصلية ونعده أحسن ما يمكن تقديمه من الوجوه؛ إذ اللغة أولا وآخرا ما وضعت إلا لتكون مستعملة متداولة، موضحة ومعبرة وناقلة للأفكار، مبنية على مراعاة حال المخاطب، مهتمة بظروف التخاطب، محاولة إشراك المتلقي في عملية تشكيل مكونات التركيب، بحسب خبرته في توقع ما يلقيه إليه المتكلم، وتصدير الجملة بأحد العناصر فيه ما يشبه تهئية السامع وتنبيهه إلى ما يغير المعنى منذ البداية، ويفرض الرضي لو تأخر العنصر الحامل للدلالة الوظيفية كيف يكون حال مستمعه².

أولا- الترتيب في الجملة الاسمية.

لا يخلو تركيب الجملة الاسمية من أن يكون إثباتا مجردا أو مؤكدا، أو نفيا أو استفهاما أو غير ذلك من المعاني، كما لا يخلو خبرها من أن يكون جملة فعلية أو اسمية أو شبيهة بهما، ونكتفي من ذلك بما قد يثير بعض المشاكل كخفاء التمييز بين وظيفتي المسند والمسند إليه في بعض التراكيب، كما نشير أيضا إلى الجانب الدلالي لوظيفة الترتيب حين يعطي النظام اللغوي حرية التحرك لطرفي الإسناد.

1- الترتيب في الجملة الاسمية المثبتة.

من أحسن ما يمكننا التمثيل به في هذا الصدد هو قوله تعالى: {وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ} [الأنعام: 2] ورد في هذا التركيب تقديم المسند إليه (المبتدأ) على موقع الخبر (شبه الجملة)؛ وفي مثل هذا النمط من التركيب، يغلب تأخره،

¹ - ينظر: عبد الرحمن محمود مختار، الصدارة في النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1417هـ، ص 6، 7.

² - ينظر: شرح الرضي على الكافية، 336/4.

ولم يذكر -فيما أحسب- تقدّم المبتدأ وهو نكرة مثبتة في غير هذا الموضع¹. والبحث في هذا الموضع كان من جهتين.

فأما الجهة الأولى فكانت من المنظور التحويلي، وتركز حديث النّحة فيها عن المسوّغ الذي من أجله شغلت كلمة {أَجَلٌ} وظيفه المبتدأ²، وعن حكم تقديم المبتدأ النّكرة على شبه الجملة. وهذه الأخيرة هي الحيثية المطلوبة هنا؛ فقد لاحظنا أنّ أغلب من عالج بنية هذا التركيب نظر في التّرتيب وحكمه. والقاعدة التي ينطلق منها النّحة أنّ المبتدأ إذا كان نكرة، وكان خبره ظرفاً، وجب تقديم الظرف. ومّن ذكر هذا الحكم العامّ الزّخشي³، وأظهر معظم المفسرين -بعد الزّخشي- رضاهم بالحكم الذي ذكره⁴؛ لأنّه يتماشى مع نظام تحديد الوظائف في التركيب، فالنّكرة أو ما ينزل منزلتها من شبه الجملة إذا وقعت بعد نكرة فحقّها أنّ تكون نعتاً؛ لأنّ النّكرة التي تشغل وظيفة المبتدأ تستدعي الوصف، كي تتقوى فائدة الحكم بذلك، وأنسب المكوّنات اللّغويّة لشغل هذه الوظيفة هو الظرف⁵. فلمّا استغنت النّكرة -كما في هذا الموضع- عن وصف إضافي، تعيّن مركز الظرف لوظيفة الخبر، وإن جاء في غير موقعه في حالة الإسناد إلى نكرة⁶.

وأما الجهة الثانية فهي في الحديث عن القيمة الدّلاليّة لهذا التّمط التركيبّي، أي في البحث عن المعنى الذي من أجله حدث العدول في التّرتيب السّائر. وعلى هذه النّاحية يصدق جواب الزّخشي: (قلت: أوجبه أنّ المعنى: وأيّ أجل مسمّى عنده؛ تعظيماً لشأن السّاعة، فلمّا جرى فيه هذا المعنى وجب التّقديم).⁷ أي أنّ المعنى في أصله

1 - ذكر الزّخشي مثالا آخر وهو قوله تعالى: {وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ} [البقرة: 221]، والفرق بين المثالين واضح؛ لأنّ الخبر هنا هو كلمة {خَيْرٌ}، وليس موقع شبه الجملة.

2 - ذكر النّحة قديماً وحديثاً مسوّغات الابتداء بالنّكرة، كما ورد حديثهم فيها أيضاً، أي في ضرورة القول بالمسوّغ أصلاً، وأشار إلى رفضها الزّجاج، وصرّح بردها أيضاً الرّضي، وأمّا المحدثون فتردّد موقفهم بين القبول والرفض أيضاً، ومن أشهر الرّافضين لها عباس حسن.

3 - ينظر: الكشاف، 322/2. وقيدت الحكم بالعامّ؛ لأنّنا سنرى فيما بعد أنّه لما انتقل إلى تخصيص موضع سورة الأنعام بالحديث تحوّل الحكم إلى شيء آخر.

4 - ينظر: تفسير البحر المحيط، 76/4، 77. الدّر المصون، 527/4. روح المعاني، 88/7.

5 - ينظر: مفتاح العلوم، ص 220.

6 - الموقع هو الوظيفة التي تؤدّيها الكلمة في السياق والمركز هو المكان الذي تؤدّي فيه وظيفتها، وللموقع معنى آخر وهو أن يكون مرادفاً للرتبة المحفوظة للوظيفة، والمركز يكون خاصّاً بالرتبة غير المحفوظة، وسبقني إلى ذكر هذا الفرق محمود عبد السلام شمس الدّين في كتابه: الإعراب والتركيب بين الشّكل والنّسبة، ص 55.

7 - الكشاف، 322/2.

ينطلق من معرفة المقصود بالأجل أولاً¹، ثم ينظر في الأحكام المترتبة على النظم، وقد رأينا أن ينزل حكم الوجوب الذي صدر به حديثه على الناحية البلاغية وليس النحوية. وقد أحسن الطيبي بضرورة التفريق بين الأحكام النحوية والبلاغية في هذا الموقف، فحدد وجهة نظر الزمخشري وما بنيت عليه، وهو أنها كانت خاضعة لأسلوب الفصحاء في تفريقهم بين ضروب الاستعمال، ومن ذلك وجود معنى يوجب تقديم لفظ على آخر².

ويبدو لنا أن إعادة ترتيب الجملة بعيداً عن مجريات النحو وقضاياه، من غير إخلال بالنظام العام للجملة، يحول البنية الأساسية إلى بنية وظيفية، أي إلى بنية قيود تملئها أغراض المتكلمين وتحدد ظروف السياق. وقد ظهر في البنية الحالية عنصران مهمان قاما بإخراجها عن الاستعمال المألوف، وهما تقييد التكرار بالوصف، ومن ثم زحزح موقعها إلى صدر الكلام. ويبدو أن النحاة كانوا يهتمون بهذا الجانب، ويدلنا على ذلك اعتناؤهم بتداولية المبتدأ حتى يصلح للإخبار عنه، ولهم في ذلك طرق متعددة منها وصفه حتى يتمكن المخاطب من معرفته، ومن ثم ينتظر ما يستفيده من الإخبار عنه. وحرص المفسرون على تتبع مثل هذه المواقف التعبيرية للكشف عن المعاني الوظيفية فمن ذلك أن نجد في قول بعضهم: (وإذا خولف الاستعمال، وأزيل من مقره، دلّ على الاهتمام بشأنه، والاعتناء بذكره، فيحمل التنكير فيه على التعريف والتعظيم)³ فيكفي أن تعرف - في مثل هذا - الاستعمالات المشهورة كي يتم الاستدلال بمخالفتها على وجود معنى ينبغي الانتباه إليه، ويمثل المفسرون وعلماء البلاغة دور المتلقي الفطن الذي بإمكانه الوقوف على أسرار ومقاصد الكلام المعجز.

وقريباً من هذا ما نجده في أمثلة إسناد المعرفة إلى المعرفة. ورأينا أن مثل هذا النمط قد يلتبس فيه المبتدأ بالخبر فلا نستطيع التمييز بين المسند والمسند إليه في هذه الحال، ولعلّه نفس المشكل الذي ألجأ عبد القاهر الجرجاني إلى أن يخصّها بالحديث⁴. وينفي إبراهيم أنيس أن يكون الترتيب بين المبتدأ والخبر معرفتين من باب التعبير عن اختلاف المعاني، ويرجع كل ذلك إلى تنوع الأسلوب فحسب، إذ إنه لا يعترف بدلالة الجملة الإثباتية في هذه الحالة على

¹ - للمفسرين في معرفة المقصود بالكلمة طرق أهمها السياق وطريقة التأليف، ومن أمثلة ذلك أن ابن عاشور فرق بين الأجلين باعتبار تكرر نفس اللفظ وهو تكرر، فدلّ على أنهما مختلفان؛ لأن إعادة التكرار بعد التكرار عنده يوجب أن الثانية غير الأولى. ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 131/7.

² - ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب، 17/7، 18.

³ - نفسه، 17/7.

⁴ - ينظر: من أسرار اللغة، ص323. دلائل الإعجاز، ص144.

أي معنى مهما تقدّم أحد ركنيها أو تأخّر، ويستثنى من ذلك الجملة المضارعية حين يتقدّم فعلها المضارع، أو الجملة الماضية ذات الفعل المؤخّر¹.

ويظهر تعامله بشكل أوضح مع مثل قوله تعالى: {قَالَ النَّارُ مَثْوَلُكُمْ خُلْدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ} [الأنعام: 128]، فالظاهر —هنا— أنّ المكان الذي توعدّ الله —عزّ وجلّ— به الكفار قد تأخّر عن اسم المكان نفسه، ولهذا علّق أنيس بقوله: (لم يمنع هذا من اعتبار {مَثْوَلُكُمْ} في الآية مسندا إليه، والنار مسندا)². وحتى يستتبّ له الأمر ويتحقّق له المراد أضاف قائلا: (ونلاحظ أنّ كلمة {المأوى} تتقدّم دائما في الآيات القرآنية، في حين أنّ كلمة {مَثْوَلُكُمْ} تتأخّر، لا لسبب ملحوظ سوى الرغبة في المغايرة بين الأساليب)³. قال كلّ هذا بعد تقرير قاعدته التي تنصّ على أنّ المتحدّث عنه هو المسند إليه، ويقصد بذلك أنّ السياق قد يكون معينا على تحديد المتحدّث عنه. ومن باب الأمانة نقول إنّّه تحدّث عن هذه الصّورة على أنّها مغايرة لصورة أخرى أوضح عنده.

ولو نقرأ هذا الكلام في ضوء ما قرّره عبد القاهر الجرجانيّ لبدت عبارات إبراهيم أنيس ضحلة خالية من أيّ سمة دلالية؛ ذلك أنّ الأمر من أساسه لا يبنّي على تحقيق الوظائف التحوّية فقط، بل إنّ مدار الأمر على معرفة موقع الكلام في نفس المخاطب، وطريقة ربطه بغرض المتكلّم؛ فليس يصحّ في ذهن المتكلّم الحدق، أو المتلقّي التّبه أن يكون عنده: ((زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ)) كـ((الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ)) سواء بسواء. وقد بنى عبد القاهر الفرق بين التّركيبين على أنّ المتكلّم يعلم بحال المخاطب، حيث ذكر أنّه في الأوّل حديث مع من يعرف حدوث الانطلاق، ولذلك عرّفه بالألف واللام، ولكنّه يجهل المنطلق، فلزم من ذلك تقديم زيد حتّى يعلم الفائدة في كون الحدث متعلّق بزيد لا عمرو⁴.

ونصّ عبد القاهر في موضع آخر على ضرورة التّفريق بين التّركيبين، وفي ذلك يظهر معنى التّركيب الثّاني في قوله: (إذا قدّمت ((الْمُنْطَلِقُ)) فقلت: ((الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ)) يكون المعنى حينئذ على أنّك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك فلم تثبته ولم تعلم أزيد هو أم عمر، فقال لك صاحبك: ((الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ))؛ أي هذا الشّخص الذي تراه من بعد هو زيد)⁵.

¹ - ينظر: من أسرار اللّغة، ص 324.

² - نفسه، ص 323.

³ - نفسه، ص 323.

⁴ - ينظر: دلائل الإعجاز، ص 195.

⁵ - نفسه، ص 202.

ولعلّ ما يؤيد صحة اعتماد المعنى الوظيفي قبل المعنى النحوي أنّ الجرجاني قد بدأ في هذا الموضوع ببيان المعنى الوظيفي أولاً، ثمّ توصّل إلى تحديد الوظائف أو المعاني النحوية، وذلك في خاتمة البحث عن المعرفتين الواقعتين مبتدأ وخبراً. ومما قرّره أنّ الابتداء باسم الفاعل أو إحدى الصفات والإخبار عنه بصاحب تلك الصفة يختلف الغرض فيه بالتقديم والتأخير، وفي كلّ ذلك يجعل المتقدّم هو المبتدأ¹.

وإذا صحّ القياس على هذا فهل الشّيء المراد إثباته في الآية هو النّار أم المثلوى؟ يبدو أنّنا بحاجة إلى قراءة أعمق لكلام الجرجاني الوارد في الفقرات السابقة، فهو لم ينصّ إلّا على أمثلة محدّدة من اسم الفاعل والصفات المشتقة، وهذا ينبّهنا على أنّه ينظر إلى التركيب في البنيتين السابقتين باعتبار بنيتيهما العميقتين، بمعنى أنّ زيدا في كلا التركيبين يمثّل مسنداً إليه حدث الانطلاق، فهو إن تقدّم فمن أجل كونه مبتدأ، في الصّناعة فاعلاً في المعنى، وإن هو تأخّر فلكونه خبراً في التركيب فاعلاً في الدلالة. وبمعنى آخر أنّ التركيبين في اللفظ يمثّلان صورة الإسناد الاسميّ، وفي المعنى يعبران عن الإسناد الفعليّ، وقد كان محقّقاً- إلى حدّ ما- محمود شرف الدّين حين لاحظ تسوية النّحاة بين نوعي الإسناد السابق². والدليل على ما فهمناه من كلام الجرجاني، أنّنا وجدناه يحلّل بعض التراكيب التي جاءت على نحو: «(زَيْدٌ جَاءَ)»، و«(جَاءَ زَيْدٌ)» بالطريقة نفسها، كما سيأتي.

وإذا رجعنا إلى مقصود النّحاة بالفائدة تبين أنّ ما ذكره الجرجانيّ مخالف في ظاهره لها؛ لأنّ المخاطب يلقي إليه الكلام حتّى يستفيد معنى في الخبر، أمّا المبتدأ فمن شرطه أن يكون معلوماً لدهيما جميعاً؛ لأنّه موضوع للبناء عليه والإخبار عنه، ولم يعرف في تاريخ النّحو العربيّ من يخالف في هذا.

ويبدو لنا أنّ عبد القاهر في هذا الموضوع استعمل السّمة الوظيفيّة في التعبير عن القيمة البلاغيّة للجملّة الاسميّة ذات المبتدأ والخبر المعرفتين، لكن في إطار محدّد بمعنى الحدث، ومن أقدم من تّبّه على معنى الحدث المضمّن في الاسم حال قيامه بوظيفة نحويّة هو أبو عليّ الفارسيّ، فقد ذكر في الموضوع الحالي أنّ كلمة {مَثَوَلَكُمْ} أنّها مصدر؛ لأنّ الموضوع لا يعمل في الحال بعدها، وفي هذا يقول: (النّار ذاتُ إقامتكم فيها خالدين؛ أي هي أهل أن يقيموا فيها ويثبوا خالدين. والكاف والميم في المعنى فاعلون وإن كان في اللفظ خفض بالإضافة).³ فعلى هذا يتّضح أنّ النّار

¹ - ينظر: دلائل الإعجاز، ص202.

² - ينظر: الإعراب والتركيب بين الشّكل والنّسبة، ص13.

³ - الإغفال، 213/2.

مبتدأ، وهذا الَّذي رأيناه من أبي عليّ هو تقدير إعراب، أمّا ما ذكره عبد القاهر فتفسير معنى. وسياق الآية ورد بتقديم ذكر اسم المكان الَّذي يكون مثنوى لهم، قبل ذكر المكان نفسه، تعجيلاً لهم بالعقاب الَّذي استعجلوه في الدُّنيا، وأمّا ما ذهب إليه أنيس ففيه وجاهة من ناحية واحدة فقط، وهي أن يحمل على علم المخاطب بالمكان الَّذي سيصير إليه دون أن يعرف اسمه، فأخبروا به على جهة التّقديم للغرض الَّذي ذكرنا.

ولكن يبدو أنّ عبد القاهر فعلاً تعمّد مخالفة المشهور عند النّحاة من إطلاق المبتدأ والخبر؛ لأنّ (المبتدأ كلّ اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام).¹ وأمّا الخبر فهو: (المبنى ما بعده عليه)² أي هو الاسم المبني على المبتدأ، وهو يريد بذلك موافقة سيبويه الَّذي كان يعبر عن المسند بالمسند إليه والعكس، فقد قال في موضع من كتابه: (فالمبتدأ مسند، والمبني عليه مسند إليه)³ وقال في موضع آخر: (فالمبتدأ الأوّل والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه).⁴ ولعلّ ذلك ما هيأ له التّعبير عن المبتدأ الَّذي بدا خبراً.

2- التّرتيب في الجملة الاسميّة المنفيّة.

ونستطيع أن نمثّل للجملة الاسميّة المنفيّة الّتي خلت من الفعل بقوله تعالى: {لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ} [الأنعام: 12]، وإنّما مثّلنا بهذا لوضوح معنى النّفي فيه، يقول ابن الأثير في هذا الضّرب من التّرتيب: (فإنّه إنّما آخر الظّرف؛ لأنّ القصد في إيلاء حرف النّفي الرّيب نفي الرّيب عنه، وإثبات أنّه حقّ وصدق، لا باطل وكذب كما كان المشركون يدّعون، ولو قدّم الظّرف لقصد أنّ كتاباً آخر فيه الرّيب لا فيه).⁵ وفي الآية السّابقة لو قدّم الظّرف لأوهم أنّ هناك يوماً يقع فيه الرّيب، وأنّ القصد من تقديم الظّرف هو تفضيل اليوم على سائر الأيام، فلمّا توجّه القصد إلى نفي الرّيب عن اليوم فقط أتى بالصّورة الموضّحة لذلك.

¹ - الكتاب، 126/2.

² - نفسه، 126/2.

³ - نفسه، 78/2.

⁴ - نفسه، 126/2.

⁵ - ضياء الدّين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نخضة مصر، القاهرة، 179/2.

3- التَّرتيب في الجملة الاسميّة المشتملة على فعل.

ولقد ميّز إبراهيم أنيس بين الجمل المنفيّة والاستفهاميّة ذات الفعل الماضي وذات الفعل المضارع من حيث التّقديم والتّأخير وما يرتبط به من دلالات يتّفق في حصولها المتكلّم والسّامع¹. وفي أثناء حديثه عن تقديم المسند إليه على المسند (فعل ماض) ركّز كثيرا على الجانب الاتّصاليّ بين المرسل والمستقبل فبيّن فرضيّة حصول الاتّفاق بينهما على وقوع الحدث المستفهم عمّن أوقعه، مبينا في الوقت نفسه أنّ النّفي لا يكاد يرد في القرآن الكريم والمسند إليه مقدّم على الفعل الماضي². واستقرى حماسة عبد اللّطيف مواطن نفي الجملة الاسميّة في الزّمن الماضي في القرآن الكريم لينتهي إلى عدد كبير جدّا، حيث وجدها قد وردت مائة وخمس مرّات، وفي جميعها تمّ اللّجوء إلى استعمال أداة فعليّة وهي كان، ليتمّ تسليط النّفي على الجملة الاسميّة المنسوخة، من دون أن تتحوّل الأداتان عن معنييهما بالضّمّ والتّأليف إلى معنى جديد³.

وقد لاحظنا أنّ إبراهيم أنيس قد تعمّد في بعض العبارات من كتابه ((من أسرار اللّغة العربيّة)) إطلاق مصطلح المسند والمسند إليه بدلا من المبتدأ والفاعل والفعل، كما في قوله: (تقديم المسند إليه على المسند في هذا النّوع من الجمل)⁴ مشيرا إلى تقدّم الفاعل المعنويّ أو الحقيقيّ على فعله، ومثل ذلك قوله: (فإذا بحثنا في هذا التّرتيب مع النّفي، أي: أداة النّفي + المسند إليه + المسند، لا نكاد نعثر على مثل له من القرآن الكريم فيم استقرينا من آياته)⁵ - وذلك في إشارة منه إلى تقديم الاسم على الفعل - سنفهم منه أنّه كان يفرّ، من إطلاق كلمة المبتدأ أو الفاعل؛ لأنّه بذلك يكون قد حدّد نوع الجملة. وما دفعني إلى أن أسجّل هذا الكلام هنا هو أنّه أراد أن يفرّق بين نوعين من الجمل بحسب نوع الفعل، ولهذا نراه بعد ذلك يصرّح باسميّة الجمل حين يأتي المسند إليه متقدّما على فعل مضارع⁶، مقتديا بعبد القاهر الجرجانيّ الذي قال: (وإذ قد بيّنا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل ماض،

¹ - ينظر: من أسرار اللّغة، ص312.

² - ينظر: نفسه، ص312.

³ - ينظر: بناء الجملة، ص303.

⁴ - من أسرار اللّغة، ص312.

⁵ - نفسه، ص313.

⁶ - ينظر: نفسه، ص314.

فينبغي أن ينظر فيه والفعل مضارع.¹ والذين استقروا النمط التركيبي من: المسند إليه + فعل ماض، وجدوا أن نسبة وقوعه في القرآن الكريم قليلة²، وقد قمنا بتتبع هذا النمط في سورة الأنعام فلم نعثر له على مثال..

وأما مثال الجملة الاسمية التي خبرها فعل مضارع، فقد كثر وقوعه في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: {الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1] وهناك أمثلة أخرى نطوي الحديث عنها. ولكننا نلاحظ هنا أن فاعل {يَعْدِلُونَ} قد جاء ضميراً متصلاً دالاً على الموصول قبله. بينما نجد في مثل قوله تعالى: {قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ} [الأنعام: 15] أن الفاعل ضمير مستتر في الفعل {أَخَافُ}، أي أن وجوده راجع إلى تقدير المتكلم وفهم المخاطب. ويرجع هذا لاعتبارات فلسفية تقضي بعدم صدور الحدث عن فاعلين³، ولولا ذلك لكان الضمير المتصل بالحرف الناسخ في {إِنِّي} هو الفاعل المعنوي والتحوي في آن.

4-تقديم الفاعل المعنوي على الفعل.

والفاعل المعنوي، هو الذي سمّاه الجرجاني من قبل فاعلاً رغم اعترافه بأنّ الفاعل رتبته التأخر وجوبا على فعله، وهذا يعني أنه في المعاني، ومن هذا الفهم أطلقنا عليه التسمية السابقة، وأما ادّعاء أنه قد اعترف بما يقوله الكوفيون⁴ من جواز تقديم الفاعل مع احتفاظ الجملة بفعليتها فهو شيء خارج عن إطار هذا البحث.

وإنما أخرجناه عن إطار بحثنا لأننا نرى أنّ الفاعل في العرف التحوي هو ما اتفق النحاة على أنه ليس من الضروري أن يكون قد قام بإنجاز الفعل حقاً، كما أننا لا نركز على بيان الوظيفة النحوية إلاّ بالقدر الذي يوضح لنا المعنى الوظيفي، ومن هنا نتفق مع صلاح الدين الزعلاني فيما ذهب إليه من الرأي السديد الذي لا يكتفي بالنظر إلى العناصر التي تكون بنية الجملة، بل لا بدّ من النظر إلى جانب ذلك في المواضع التي تحتلها العناصر⁵. وهو محقّ

¹ - دلائل الإعجاز، ص150.

² - ينظر: من أسرار اللغة، ص310.

³ - ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، ص75.

⁴ - ومعلوم أنّ النحاة اختلفوا في جواز تقدّم الفاعل على فعله، بحيث منعه البصريون وأجازوه الكوفيون، وثمرة هذا الخلاف (تظهر في التثنية والجمع، فنقول على رأي الكوفيين: الزيدان قام، والزيدون قام، بالافراد فيهما، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين، بل لا بدّ من الضمير المطابق في <<قام>>) وهذا ما يبيّن الاختلاف في الوظيفة التركيبية من حيث تغير الصيغة الدالة على عدد الفاعلين، أما من حيث المعنى الوظيفي فهو في الحالين دالّ على وقوع فعل من الفاعل المذكور إمّا بلفظه الظاهر كما عند الكوفيين ولا عبرة بالمتقدّم منهما، أو الضمير العائد إليه كما عند البصريين. ينظر: شرح

التصريح على التوضيح، 398/1. شرح ابن عقيل، 78/2.

⁵ - مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها، ص392.

في ذلك لأننا نرى كما يرى هو ومن قبله من النحاة والبلاغيين أنّ القول باتّفاق جملتين -لهما نفس العناصر مع اختلاف الترتيب- في المعنى اتّفاقاً كلياً هو من العبث اللغويّ الذي يجب أن ننزه اللغة عنه، ومن ثمّ يجب البحث في تقديم الفاعل وتأخيرهِ.

ونبدأ مع النحاة أنفسهم، وبالتحديد في ذكرهم للفرق بين الجملتين: «جاءَ زيدٌ»، و«زَيْدٌ جاءَ». لاشكّ عندنا أنّ تسمية إحداهما اسميّة والأخرى فعليّة، هو دليل قويّ على الحسن المرفف عند نحائنا، وأنّ الأمر عندهم كان أعمق من إدخال إحداهما في نمط، والثانية في غيره من غير مبرّر معقول لذلك الحكم، ونضيف إلى ذلك أنّ مبرّر المعنى الذي كان قد فرح به بعض الدارسين قديماً وحديثاً في جعل وظيفة «زيد» واحدة في التركيبين هو في حقيقته جزء يسير من دائرة التفكير النحويّ، وما نؤيّد به فهمنا أنّه لم يكن يهّم المحلّل أن يسند وظيفة المبتدأ أو الفاعل للاسم الواقع قبل أو بعد الفعل، بل إنّه لو ذكر أنّه مسند إليه لكان قد شمل بذلك كلا المصطلحين ولكان في سعة من أمره، ولكنّ المسألة تبدو أعمق من مجرد التفريق بين نوعين من الإسناد، وهو وجود معنى في أفق التّواصل اللغويّ يحتاج إلى ترجمة حرفيّة ينتقل بموجبها هذا المعنى وفق أحد نمطي البناء، وبحسب نوع العلاقة التي وجدت بين المتكلّم والمخاطب، وقد سبر غور هذه العلاقة التّواصلية عبد القاهر الجرجانيّ حين قال: (فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدّث عنه بفعل فقدّمت ذكره ثمّ بنيت الفعل عليه، فقلت: زيد قد فعل، وأنا فعلتُ، وأنت فعلت، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل؛ إلّا أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم إلى قسمين: أحدهما جليّ لا يشكل، وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنصّ فيه على واحد فتجعله له... والقسم الثاني: ألاّ يكون القصد إلى الفاعل، على هذا المعنى، ولكن على أنّك أردت أن تحقّق على السّامع أنّه قد فعل وتمنعه من الشكّ، فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولاً...) ¹ وهذه العلاقة بين الترتيب والمعنى كان قد عرفها أبو العباس المبرّد فيما نقله عنه الرّجّاجي في قوله: (قال أبو العباس الفرق بين «ضربتُ زيداً» و«زيدٌ ضربتهُ»، أنّك إذا قلت: «ضربتُ زيداً»، فإنّما أردت أن تخبر عن نفسك وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت: «زيدٌ ضربتهُ» فإنّما أردت أن تخبر عن زيد.) ² وهذا في الحقيقة بمنزلة شرح لقول سيّويه في تفسيره للرّتبة بالعناية والاهتمام ³.

¹ - دلائل الإعجاز، ص 157.

² - أبو القاسم الرّجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، ط5، دار النَّفّاس، بيروت، 1986م، ص 137، 136.

³ - ينظر: الكتاب، 34/1.

وقلنا ما قلنا قبل أن نورد نصَّ الجرجاني؛ لأننا نعلم أنَّ العربيَّ لا ينتقل من البسيط إلى المركَّب عبثاً، ولا من الأخفِّ إلى الأثقل من غير أن يراعي في ذلك معنى مقصوداً، فلا يمكن أن يعبرَ بنمط: اسم + فعل + اسم، ويترك: اسم + اسم، أو فعل + اسم، إلّا من أجل أنَّه علم بالفرق الذي لم يفتن له كثير من النَّاس بحجَّة أنَّ الفاعل واحد، وأنَّ الذي جرَّ النَّحاة إلى إعادة تقدير فاعل مضمَر عائد على نفس الاسم الذي تحوَّلت وظيفته بقدرة قادر إلى مبتدأ. وهذا كلام قد ذكرناه قبل نصَّ الجرجاني بصياغة مختلفة، وبعد ذلك نوِّد أن نقف مع الفهم النَّحويَّ الأصيل لدى الجرجاني الذي عرَّفنا بقصد النَّحاة من التَّفريق بين ما يبدو متَّفقا، وهو أنَّ التعبير بالجملة الفعلية إخبار عن حدث لا علم للمخاطب به إلّا وقت إخبارك إيَّاه به، وأمّا البناء الاسميَّ فإنَّه عبارة عن إسناد قد تحقَّق وقوعه في الخارج أو في الواقع، وتحصَّلت به النسبة الدَّهنية بعد ذلك، ولكنَّها لم تلق قبولاً في ربطها بالواقع عند هذا السَّامع فأنت عندما تخبره بقولك: ((جاء زيد))، لم يجر لهذا المعنى أو الحدث الذي قام به ((زيد)) أيَّ ذكر عند السَّامع حتَّى تنتظر ردَّة فعله مثلاً. ولكنَّ التعبير الآخر وهو ((زيد قام)) فيه زيادة في المبنى هي الموافقة للزيادة في المعنى؛ لأنَّ المتلقِّي في هذه الحالة بحاجة إلى التَّأكَّد ممَّن وقع منه الحدث، أمّا الحدث فقد صار معلوماً عنده قبل إخبارك عنه، ففيه تأكيد من قبل أنَّ الضَّمير الذي وقع بعد الفعل وإن كان مستتراً؛ فإنَّه في المنطلق العقليَّ مذكور¹، وهو عائد من حيث المعنى على الاسم الذي قبله، فهو كالمكرَّر في المعنى، ولهذا نرى أنَّ عبد القاهر الجرجانيَّ سمَّاه فاعلاً حتَّى يدرك القارئ لكلامه هذا المعنى الذي أوضحناه حسب فهمنا له.

والتفسير الدَّلاليُّ الذي وضع عبد القاهر الجرجانيَّ يده عليه هو الذي صار يكرِّره النَّحاة المتأخرون فقد استخدمه ابن عقيل في شرحه للألفية كما استعمله خالد الأزهرى في شرح التَّوضيح وغيرها من النَّحاة، وهذا ما توضَّحه بعض التَّصوص من نحو قولهم: (أنَّ جملة الفعل وفاعله تدلُّ على حدوث القيام بعد أن لم يكن [في نحو: قام زيد])، وجملة المبتدأ وخبره الفعلية تدلُّ على التَّبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد²، وأمّا حصل ذلك بسبب تغيير رتبة المسند بالنسبة للمسند إليه-أي الفاعل- ويبدو لنا أنَّ بعضهم قد وُقِّق للصَّواب حين قال: (إنَّه لا يجوز إغفال هذا الفرق بادِّعاء أنَّه ممَّا لا يتعلَّق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه، وأنَّه ممَّا يتعلَّق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتركيب غير المعاني الأولى التي تدلُّ عليها الألفاظ مع قطع النَّظر عن التَّقديم

¹ - نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 153.

² - محمَّد محي الدِّين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ط 20، دار التَّراث، القاهرة-مصر، 1980م، 78/2.

والتأخير ونحوها).¹ بل نؤكد على ذلك ونزعم أنه داخل في دور المسند. أي أنه كما حصلت دلالة الحدوث بتقديم المسند-الفعل - كذلك نشأت دلالة الثبوت بتأخيره.

وننبه هنا إلى هذه الدلالة قد اختلف النحاة والبلاغيون في العنصر اللغوي الذي أحدثها، وقد تنبّه إليها السكاكي فقد كان يذكر في بدايات تفكيره أن: (الأصل في الخبر أن يذكر في إثبات المسند إليه، أو ليتعين بالذكر كونه اسماً، كنعو: زيد عالم، فيستفاد الثبوت صريحاً، فأصل الاسم صفة أو غير صفة الدلالة على الثبوت، أو كونه فعلاً، كنعو: زيدٌ عَلمٌ، فيستفاد التجدد).² ثمّ ظهر له عقب ذلك وجه الحقيقة في هذا التجدد، كما يبدو في قوله: (فالفعل موضوع لإفادة التجدد ودخول الزمان الذي من شأنه التغير في مفهومه مؤذن بذلك).³ أي أنّ العنصر الحقيقي لإفادة التجدد ليس هو الفعل بل صيغته، ولهذا لا نجدهم يتحدثون عن هذه الدلالة مع الفعل الماضي.

ومّا ورد في السورة الكريمة محلّ الدراسة دالاً على المعنى الأول قول تبارك وتعالى: {وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [الأنعام: 17] في غير القرآن يجوز أن يأتي التركيب: وَإِنْ اللَّهُ يَمْسَسْكَ بِضُرٍّ... فما الفرق في المعنى بينهما؟ وما الذي أوجبه؟

وننطلق من المعنى الوظيفي الذي جاءت بنية الآية تابعة له، وهو ما أوضحه المفسرون من كون أن (هذا مؤذن بأنّ المشركين خوّفوا النبي -صلى الله عليه وسلم- أو عرّضوا له بعزمهم على إصابته بشرٍّ وأذى فحاطبه بما يتّبت نفسه وما يؤيِّس أعداءه من أن يستزلّوه... ويحصل منه ردّ على المشركين الذين كانوا إذا ذكروا بأنّ الله خالق السموات والأرض ومن فيهنّ أقروا بذلك ويزعمون أنّ آلهتهم تشفع عند الله وأنّها تجلب الخير وتدفع الشرّ، فلمّا أبطلت الآيات السابقة استحقاق الأصنام الإلهية لأنّها لم تخلق شيئاً، وأوجبت عبادة المستحقّ الإلهية بحقّ، أبطلت هذه الآية استحقاقهم العبادة لأنّهم لا يملكون للناس ضرّاً ولا نفعاً).⁴ وقال السمين: (بضرّ: الباء هنا للتعدية وكذا في بخير، والمعنى: وإنّ يمسسك الله الضرّ، أي: يجعلك ماسّاً له، وإذا مسست الضرّ فقد مسّك، إلّا أنّ التعدية بالباء في الفعل

¹ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 78/2.

² - مفتاح العلوم، ص 207.

³ - نفسه، ص 218.

⁴ - تفسير التحرير والتنوير، 162، 163/7.

المتعدّي قليلة جدًّا)¹ وقال الواحدي: (الباء في بالضّرّ للتَّعدية، والباء والألف يتعاقبان في التَّعدية، والمعنى: إن أمسك ضراً، أي: جعله يمسك، فالفعل للضّرّ، وإن كان في الطّاهر قد أسند إلى اسم الله تعالى، كما أنك إذا قلت: ذهب زيدٌ بعمرو وكان الذّهاب فعلاً لعمرو، غير أنّ زيد هو المسبّب له والحامل عليه، كذلك هاهنا المسّ للضّرّ والله تعالى جعله ماساً).² ومّا سبق ذكره من كون الفعل إذا تقدّم على فعله فإنّه يفيد حدوث المسّ لا غير، نتساءل عن المعنى الوظيفي الذي بيّنه الطّاهر بن عاشور، والذي خلاصته: تثبيت قلب النّبي صلّى الله عليه وسلّم، والرّدّ على المشركين الذين هدّوه بإلحاق الضّرّ به، على تقدير: أتهم لا يمسّوك بضرٍ إلّا إذا كتبه الله عليك. والقصر في الآية لا يفيد هذا المعنى أيضاً، كما هو ظاهر، فمن أين جاء المعنى الذي ذكره الطّاهر بن عاشور؟

إنّ ما نراه هنا هو على عكس ذلك الذي تقرّر في الفرق بين <<قام زيد>> و<<زيد قام>> لأنّ الأولى دالّة على حدوث القيام فقط، أمّا الثّانية فلا فائدة أنّ القيام صادر من زيد لا غيره، وبإسقاط هذا على الآية نجد أنّ المعنى الوظيفي المقرّر في التّفسير يطابق التّركيب الثّاني. ولكن في تركيب الآية لا تقديم للمسند إليه وهو اسم الجلالة الله، على المسند أي الفعل يمسك.

وللجواب عن هذا نقول: إنّ المسند وهو الفعل يمسك فيه خصوصيّة ما من حيث إسناده إلى الباري تعالى، ولهذا قالوا إنّ معناه: جعله يمسك، أي أنّ ضرّ الكفّار وأهّتهم لا يجعله الله يصل إليك، فينتج عن هذا الإسناد أنّه لن يمسك أحدٌ بضرّ. ثمّ إنّ البنية التي تمّ بها الإسناد جاءت بمتعدّيين هما الفعل والباء الدّاخله على الضّرّ، وهذا قليل جدًّا كما قال السّمين وأبو حيّان وغيرهم، وبسبب هذا يظهر أنّ الحدث مكوّن من فعلين هما جعل ومسّ، فالحدث هو إيصال المسّ، فلمّا تكوّنت بنية المسند من فعلين لزم من ذلك زيادة في معنى الحدث، بخلاف الذي ذكر في قام زيد، إذ كلّ زيادة في المبنى تقتضي زيادة في المعنى كما هو مقرّر.

وذهب بعض الكوفيّين إلى جواز وقوع الجملة الاسميّة بعد إنّ وإذا الشرطيّة، (وأقوى شيء يدلّ على فساد ما ذهب إليه الكوفيّون، وأنّ المذهب ما ذهب إليه البصريّون؛ هو أنّك لا تجد اسماً مرفوعاً بعد إنّ وإذا الشرطيّتين إلّا وجدت بعده فعلاً؛ فلو كان الذي ذهب إليه الكوفيّون صحيحاً لكانت تجد بعد الاسم المرفوع اسماً مفرداً يقع خبراً

¹ - الدّر المصون، 563/4.

² - أبو الحسن علي بن أحمد بن محمّد الواحدي، البسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: محمّد بن منصور الفايز، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرياض-المملكة العربيّة السّعوديّة، 2009م، 44/8.

عنه، لأنَّ الخبر لا يلزم أن يكون جملة، بل كما يكون جملة يكون مفرداً، والأصل فيه الإفراد؛ فكيف التزموا أن يكون خبر الاسم الواقع بعد إنَّ وإذا الشرطيتين جملة؟ وأن تكون جملة فعلية؟ هذا مالا سبيل إلى القول به، ومن ثمة كان المذهب في هذه المسألة هو ما ذهب إليه البصريّون؛ فاعرف ذلك وكن على ذكر منه.¹ وإذ جعل نوع المسند في هذا النَّصّ دليلاً على فساد رأي الكوفيّين فإنّه ينبغي أن يكون كذلك أمانة على دور المسند في تحديد نوع الجملة. ومما ورد على صورة الفعلية ولكنّه في التّقدير محتمل للاسمية والفعلية ما ذكره ابن هشام في نحو قولهم: <<قَامَا أَحْوَاك>> (فإنَّ الألف إنَّ قُدِّرَتْ حرفَ تثنية، كما أنَّ التاء حرف تأنيث في <<قامت هند>>، أو اسماً و<<أخواك>> بدل منها فالجملة فعلية، وإنَّ قُدِّرَتْ اسماً وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قُدِّم خبرها).² ولا شكَّ في أنَّ وجود نوعين من الجمل هو من مقتضيات حاجة الإنسان إلى التّعبير عمّا يكمنه، وقد استجابت اللّغة في مستوى الجملة لتلك الحاجة فأمدّته بالتّركيب المناسب لمقاصده.³

ويفهم من هذا أنَّ تقييد نحة البصرة لحرية الفاعل في التّنقل كانت مرتبطة بعنايتهم بالمعنى، ويظهر ذلك بشكل أوضح في منعهم له من التّقدّم على فعله، ويبدو أنَّ الذي حدا بهم إلى إصدار هذا الحكم هو حرصهم على التّمييز بين الجملتين الفعلية والاسمية، لا من قبيل حصر أنماط التّركيب وصوره، وإنّما بالنّظر إلى المعاني المستفادة، وهذا ما جعل بعض علماء اللّغة المعاصرين كـ"إميل بنفنيست" ينظر إلى الجملة الفعلية على أنّها تفيد معنى يتّسم بأنواع من التّخصيص تؤهّله ليكون صالحاً لظروف وأزمنة محدودة، بينما الجملة الاسمية ليست عرضة لأيّ نوع من ذلك، فهي موضوعة للموازنة بين المبتدأ والخبر، لتبرز التّماتل التّام أو الجزئيّ بينهما، ولهذا هي مؤهّلة للتّعبير عن الحقائق العامّة والمبادئ القارّة.⁴

وبالرّغم من أنَّ هذه القراءة الجديدة لأفكار النّحاة لم تحمل التّمييز بين الجمل على أساس العناصر المكوّنة لها، بل أعطت قيمة أكبر للمعنى الذي تؤدّيه في التّمييز بينها، إلّا أنّها قد حصرت مجال استعمال الجملة الاسمية وضيّقت دلالتها، ولا شكَّ أنَّ ذلك سيوقع في مشاكل مشابهة لما تثيره أنواع الجمل المستهله باسم يتلوّه فعل. يقول عبد

¹ - شرح الأشموني، 241/2.

² - مغني اللّبيب، 23/5.

³ - ينظر: نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، ص42.

⁴ - ينظر: نفسه، ص42، 43.

القادر المهيري: (نلاحظ أنّ حدود الجملة الاسمية تضيق ضيقاً يحول دون اعتبار جملة مثل: «القطار آتٍ بعد حين») جملة اسمية رغم أنّ عناصرها كلّها من قبيل الأسماء، وذلك لأنّها تؤدّي معنى فيه من الضبط ومن التّحديد ما يجعله مساوياً لما يستفاد من الفعل).¹ وعند العودة إلى الأمثلة التي يتقدّم فيها الاسم على الفاعل نجد التّحديد أكثر وضوحاً فهل تعدّ فعلية بناءً على معناها أم اسمية باعتبار مبناها؟ قدّم النّحاة القدماء مبادئ تستجيب إلى الموقعية والترتيب في آن واحد، ونقصد بالموقعية الوظائف التي تؤدّيها الكلمات في الجملة، وقد لاحظوا أثناء ذلك أنّ الأسماء التي تكون عرضة للعوامل غير الفعل لا يمكن اعتبارها واقعة في مركز الفاعل، زيادة على ذلك اعتبارهم لما يلحق بالفعل من الضّمائر أولى بوظيفة الفاعل.²

والأمثلة التي ورد فيها الاسم متقدّماً على الفعل قد تعدّدت علاقاته به، ومن هنا لاحظ النّحاة أنّهما لا يرتبطان دائماً بعلاقة الفاعلية كما يبدو في أكثر الأمثلة والشواهد، وهو ما نستطيع ملاحظته في نحو قوله تعالى: {فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ} [الأنعام: 5] فإنّ وظيفة كلمة {بِالْحَقِّ} في الجملة اسم مجرور، ولكنّها من حيث الدّلالة فاعل، والذي أوجب هذا أنّ النّحاة عندما كانوا يسندون الوظائف اعتمدوا على جانب العامل وآثاره، فالكلمة السابقة بالنسبة إليهم لا تقع في إطار ما اصطالحوا عليه بالعمد، ولهذا فهي من النّاحية التركيبية أو الوظيفية واقعة في إطار المجرورات، ولكنّها من النّاحية الدّلالة ينبغي أن تكون عمدة، ولكن هل هذا يعني أنّهم أهملوا الجانب الدّلالي؟

إنّ استخدام النّحاة في تحليلهم للتركيب السابق عنصر الضّمير كي يسدّ موقع الفاعل {جَاءَهُمْ} لا يبدو لنا إلّا رجوعاً إلى الدّلالة السياقية للبنية التركيبية، والدليل على ذلك أنّهم بحثوا في مسألة التّضمير، وحدّدوا القوانين والأحكام التي تضبطها، ولعلّ من أهمّ الأفكار التي طرحوها في هذا الصّدّد تلك التي تعنى بالرتبة؛ أي أنّ مرجع الضّمير لا بدّ أن يسبق في الذّكر الضّمير نفسه. وهو ما يظهر التّوافق السياقي والدّلالي في التركيب السابق.

ومن ناحية أخرى نلاحظ اتّفاق النّحاة على إهمال وظيفة الفاعل في مثالنا السابق رغم أنّها من حيث الدّلالة لا تختلف عن مثاهم: ((زيّد قام)) إلّا في العلامة الإعرابية، ويوضّح لنا هذا مدى اعتمادهم على نظرية العامل.

¹ - نظرات في التراث اللّغوي العربي، ص 44.

² - ينظر: نفسه، ص 46.

ويمكن أن نستنتج من هذا أنَّ العلامات الإعرابية أقوى دلالة من المعنى المعجمي نفسه، ومعنى هذا أنَّ مرجع الضمير يصير معتمداً في الدلالة حين يحتاج إليه في تفسير الوظيفة النحوية المرتبطة بمركز معين، وذلك عند مغادرة العنصر المكوّن لموقعه في البنية.

ويظهر أنَّ السبب الذي جعل النّحاة يغضّون الطّرف عن العلاقة المعنوية بين الاسم المتقدّم والفعل هو عدم خضوع تلك العلاقة للعلامة الدّالة على الفاعلية وهي الرّفع في مثل هذا النمط من التّركيب، أو النّصب في مثل قوله تعالى: {أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ} [الأنعام: 6]؛ لأنّ الاسم في قوله {مَنْ قَرْنٍ} وقع مجروراً بسبب العلاقة القويّة بينه وبين حرف الجرّ، وبدا واضحاً من تحليلات النّحاة قطع الصّلة بين الاسم والفعل بعده، والذي برّر لهم ذلك هو اتّفاق الأسماء المتقدّمة على الأفعال في الإعراب، أي الجرّ.

ويمكن أن يقاس على هذه العلاقة سائر الأسماء التي خضعت لعامل غير الفعل كالمبتدأ أو المفعول به وغيرها من الوظائف، فالمبتدأ مثلاً قد أخذ حظّه الاصطلاحيّ من وظيفته، وهذه الوظيفة بدورها اقتضت رتبة الكلمة في البنية؛ أي أنّها مقطوعة الصّلة بما بعدها، فوظيفة الخبر مثلاً وهي الملازمة لها لا يمكن التنبؤ بها إلّا حين تقع مفرداً أمّا عندما تكون جملة فلا يظهر عليها ذلك الارتباط، ومن أجله أوجبوا ضرورة اشتغالها على ضمير يربطها بما قبلها كي يحدث التّلاحم الدّلاليّ بين صدر الجملة وعجزها.

وقد تقوم علامة النّصب بهذا الدور كما في بعض التّراكيب من نحو: {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ} [الأنعام: 84] فقد وردت ثلاث جمل فعلية، وتقدّم الفعل في الأولى وتأخّر في الآخرين، ومع أنّ الاسمين {كُلًّا} و {نُوحًا} وقعا قبل الفعل إلّا أنّ حركة النّصب في هذه الحالة أغنت عن ارتباطهما بفعليهما، وتحوّلت الجملتان بموجب ذلك إلى جملتين فعليّتين رغم تصدّر الاسم فيهما. وبهذا تتعدّى علامة الإعراب دورها في الدّلالة على وظيفة الكلمة في الجملة لتصير هي المتحكّمة في نوع الجملة.

وأعرب كثير من المفسّرين كلمة {الْمَوْتَى} من قوله تعالى: {وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ} [الأنعام: 36] مبتدأ وتارة مفعولاً به¹، وتتوقّف كلّ واحدة من تينك الوظيفتين على العلاقة المعنوية والعلامة الإعرابية، ويهملنا هنا أنّهم اعتبروا

¹ - ينظر: الدّرّ المصون، 610/4.

علامة الإعراب المقدّرة على آخر الاسم محدّدا لنوع الجملة، بمعنى أنّها إذا كانت علامة رفع فهي إمّا مبتدأ أو اسم معطوف على الاسم الموصول قبله، وإن كانت علامة نصب فهي مفعول به لفعل محذوف يفسّره المذكور.

ويبدو أنّ بعض المعاصرين قد وقع نظره على هذه الناحية التركيبية في التراث النحويّ، ومن ذلك ما قام به عبد القاهر المهيّري من محاولات، ورأى أنّها ممّا أهمله النحاة فأعاد النظر فيها وقدم لنا في هذا الصّدّد إعرابا جديدا لمثل هذه المركّبات، واعتمد في تفسيره لعلامات الإعراب على الرّتبة والعامل المتقدّم عليها، وأهمّل التّعميمات التي قال بها النحاة وهي رفع جميع الفواعل ونصب المفعولات وجزّ المضافات، كما أهمل لواحق الفعل في الدلالة على الفواعل واعتبرها مجرد علامات على المطابقة المعنويّة بين الاسم المتقدّم والفعل¹.

ووفقا للمقترح الذي قدّمه عبد القادر المهيّري يمكن أن نحدّد وظائف بعض الكلمات في الآيتين الآتيتين من قوله تعالى: {مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ} [الأنعام: 46] وقوله: {وَذَكَرَ بِهِ أَنْ تَبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ} [الأنعام: 70] وقبل ذلك نذكر بأنّ الإعراب التقليديّ لكلّ من كلمة اسم الجلالة في الآية الأولى وكلمة {نَفْسٌ} في الآية الثانية كان كالآتي: {اللَّهُ} مضاف إليه مجرور. {نَفْسٌ}: نائب فاعل مسند إلى الفعل {تَبْسَلَ}. ونلاحظ أنّ هاتين الكلمتين قد أدّتا دور الفاعل المعنويّ في كلا التركيبين، وحسب نظرة المهيّري ومن وافقه من المعاصرين أنّ الإعراب التقليديّ السابق لا يبرّره الواقع اللّغويّ، ومن هنا فإنّ مراعاة المعنى بالنسبة إلى القول بالعامل يجب أن يتحقّف من بعض المظاهر الفلسفيّة كما أوضحت عنه التّطورات الجديدة.

وعليه يؤدّي الاسم الجليل {اللَّهُ} وظيفة الفاعل، فيعرب كما يلي: فاعل بدئ به مجرور بالإضافة. وأمّا كلمة {نَفْسٌ} فإنّها تعرب: فاعل بدئ به، و {كَسَبَتْ} فعل مطابق لفاعله².

وتتفق هذه الفكرة مع نظرة عبد الرحمن أيّوب إلى الأعمال النحويّة التي وصفها بالفلسفيّة؛ وذلك لأنّها بنيت على منع تعدّد الفاعل في الجملة الواحدة، فنتج عنها سلب الفاعليّة عن كلّ ما يدلّ عليه كالاسم المتقدّم على الفعل، أو حروف المضارعة، كما نتج عنها أيضا نفي الفاعليّة عن تاء التّأنيث، وألف الاثنين، وواو الجماعة ونون

¹ - ينظر: نظرات في التراث اللّغويّ العربيّ، ص 50.

² - هذا الإعراب هو تصوّف منّا بالقياس إلى نماذج إعرابية صنعها المهيّري ثمّ أعربها، ينظر: نظرات في التراث اللّغويّ العربيّ، ص 51.

النسوة¹. وقد اعتمد النحاة في تحليلهم للأمثلة والشواهد على إجراءات ذات طبيعة صرفية وتركيبية داخل البنية الفعلية، تتمثل في تغيير الصيغة، والمواقع التركيبية، فقد يحل المفعول أو غيره محلّ الفاعل. ونلاحظ في هذا الصدد أنّ النحاة المتقدمين قد ركّزوا على الصّرف والتركيب، مبتعدين عن الناحية الدلالية وهذا ما يفسّره جنوحهم عن دراسة البناء للمجهول دراسة تراعي الجانب الدلالي². والآلية الإجرائية التي لجأ إليها نحاة العربية هي تغيير صيغة الفعل أولاً ثم حذف الفاعل، وأخيراً إقامة عنصر من الجملة-المفعول غالباً- مقامه. وتكامل هذه العمليات الثلاث هو الذي يعطي ظاهرة تركيبية متميّزة في النحو العربي أطلق عليها البناء للمجهول. بيد أنّ الدراسة اللسانية الحديثة قد لا تتفق مع التّخمين اللساني العربي القديم، وهذا ما فكّر فيه محمد الحناش حين طرح فكرة تحليلية جديدة مفادها أنّ نحاتنا كانوا في غاية الدقّة حين أصرّوا على وجود علاقة تكاملية بين العمليات الثلاث السالفة الذكر، بينما جانبوا الصّواب حين أهملوا دلالة التّغيير الطّارئ على الصّيغة³. لقد حدث بالفعل تكامل بين حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه، وهذا جانب تركيبّي مهمّ لا يحدث إلّا بإجراء تغيير على صيغة الفعل، ولعلّ ما يفسّر هذا هو عدم صحّة قولنا: ((أَكَلِ زَيْدُ الثَّقَاةُ))؛ لأنّ التّطبيق الصّرفيّ بدأ قبل تبادل المواقع التركيبية في البنية⁴. ومعنى هذا أنّ الصّيغة التركيبية في حالة التّعبير عن حمولة دلالية جديدة ينبغي أن تنطلق من إحداث التّغييرات اللازمة في الوظائف النّحوية والصّيغ الصرفية في آن واحد.

وأكثر ما يدعو إلى التأمّل في هذا الجانب هو التّبادل الآليّ بين الصّيغة وحذف الفاعل، وهو ما لاحظناه في المثال السّابق حيث ارتبطت صحّة المثال بفتح فاء الفعل (أكل)، أو حذف الفاعل (زيد)، وما دامت العلاقة بين الصّيغ والمواقع على هذا الوصف فإنّه لا بدّ من النّظر في الصّيغة والفاعل في آن واحد، ومن الحلول المطروحة في هذا الطّريق هو اعتبار صيغة المبني للمجهول مركّبة؛ أي أنّها مكوّنة من تداخل الحدث وصاحبه، وهذا الطّرح يؤدّي مباشرة إلى القول بأنّ الفاعل لم يحذف في هذه البنية، ويقترح محمد الحناش أنّ الفاعل اختزل إلى الضّمّة الدّاخلية في أوّل صيغة الفعل المحوّل إلى ما لم يسمّ فاعله، وتسبّب عن هذا الحضور الاسميّ في البناء الصّرفي امتناع ظهور الفاعل مرّة أخرى. وبناء على هذا التّحليل نصل إلى معطى أوّلّي، وهو أنّ الفاعل لا يحذف في مثل هذا البناء، وإنّما يضمّر

¹ - ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، ص 73، 74.

² - ينظر: محمد الحناش، البناء المقلوب في اللّغة العربيّة، مجلّة دراسات أدبيّة ولسانيّة، المغرب، العدد 2، سنة 1986م، ص 54.

³ - ينظر: نفسه، ص 56.

⁴ - ينظر: نفسه، ص 56.

في موقع متقدِّم على الفعل، ويتمثَّل ذلك في الضَّمَّة¹. ويتربَّب على هذا الرُّأي إضافة ضمير جديد في اللُّغة العربيَّة اسمه الضَّمَّة، وهو افتراض بحاجة إلى دراسة معمَّقة لإبراز القيمة التَّضميريَّة للضَّمَّة.

ونستطيع أن نستنتج من هذا أنَّ بعض الدِّراسات الحديثة قد طرحت بديلاً يبدو أكثر قبولاً في باب الإعراب عموماً وفي باب ما لم يسمَّ فاعله خصوصاً؛ لأنَّ طريقة الجمع بين مقولتي الإسناد وحذف الفاعل لا تبدو مستقيمة في معيار الملاءمة الدَّلاليَّة والسِّياق النَّحويِّ؛ وذلك لأنَّ النَّحاة في هذه الحالة يرون أنَّ العنصر الَّذي كان قد وقع عليه الفعل مثلاً هو الَّذي يصير مؤدِّياً وظيفه الفاعل بالنيابة، ومعنى هذا أنَّ الفاعل عندهم قد حذف، إذ لا يستقيم أن يكون موجوداً هو ونائبه في نفس الجملة. ويؤدِّي هذا إلى أنَّ العنصر المفعول يكون فاعلاً، من أجل الحصول على الرُّكن الثَّاني في الإسناد فحسب، ونرى أنَّ تسمية العنصر المفعول لا يتلاءم دلاليّاً مع علاقة الفاعليَّة، ومن ثمَّ تتراجع قيمة هذا الرُّأي رغم تجذُّرها في الفكر النَّحويِّ، ولا يبعد أن يكون هذا الأمر هو الَّذي دفع سيبويه إلى تسميته مفعولاً مرفوعاً². أي أنَّه مفعول في الجانب المعنويِّ والدَّلاليِّ، مرفوع في الجانب الشَّكليِّ، وتبقى الوظيفة الَّتِي يؤدِّيها غير واصفة للملاءمة الدَّلاليَّة بشكل حاسم.

والطَّرح الَّذي قدَّمه الحنَّاش يسدُّ الخلل في ناحية الإسناد؛ لأنَّ الضَّمَّة الموضوعة في أوَّل الصِّيغة تصير ضميراً دالّاً على الفاعل شأنها شأن الضَّمير المستتر، والفرق يكون في التَّرتيب بين الفعل وفاعله فقط، ولكن الإشكال يبقى قائماً بالنِّسبة للوظيفة الَّتِي تؤدِّيها الكلمة المرفوعة بعده ككلمة التَّفاحة في المثال السَّابق مثلاً.

وما يهَمُّنا هنا أنَّ قضيَّة ترتيب الفعل مع الفاعل ما زالت محطَّ أنظار الدِّراسين، والنِّقاشات السَّابقة الَّتِي أوردها محمَّد الحنَّاش وعبد الرَّحمن أيُّوب مثال حيٍّ عن أمثلة تداخل المفاهيم النَّحويَّة داخل النَّظام اللُّغويِّ العربيِّ، والَّتِي ما زالت بحاجة إلى دراسة معمَّقة يقتضيها البعد التَّواصلِي للُّغة، ويفرضها الاتجاه الوظيفيِّ سواء في الجانب التَّعليميِّ أو الإطار الاستعماليِّ.

¹ - ينظر: البناء المقلوب في اللُّغة العربيَّة، ص 57.

² - ينظر: الكتاب، 33/1.

ثانياً- التَّرتيب في الجملة الفعلية.

1- التَّرتيب في الجملة الفعلية الاستفهامية:

ترتبط دلالة الفعل المضارع بمكوّنات البنية، وطرق تنظيمها في الجملة، ولذا فإنّ أيّ زحزحة أو إضافة تمسّ نظامها يصحبها تغيّر دلاليّ في وظيفة الفعل. فالبنية في نحو قوله تعالى: {قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخَذُ وَلِيًّا} [الأنعام: 14] تستجيب للغرض الذي من أجله وقع الاستفهام عن الشّيء الذي وقع عليه الفعل؛ ومن أجل ذلك لم يتمّ السّؤال عن وقوع الفعل؛ لأنّ اتّخاذ الله -جلّ جلاله- وليّاً قد وقع فعلاً، وإنّما المنكور هو اتّخاذ غير الله وليّاً؛ ولذا ختمت الآية بنهي الله -عزّ وجلّ- لنبيّه -صلّى الله عليه وسلّم- عن الشّرك. وهي كقوله تعالى: {قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغِي رَبًّا} [الأنعام: 164] إذا ابتغاه ربوبيّة الله -عزّ وجلّ- وطلبه لها ثابت لا شكّ فيه، ولذا كان الغرض من الاستفهام نفى الشّركاء عن الله تعالى. وهذا مثل الذي قرّره عبد القاهر الجرجانيّ في تفريقه بين بنيتي ((أَفَعَلْتَ؟)) (1) و ((أَأَنْتَ فَعَلْتَ؟)) (2) - من كون تقديم الفعل يفضي إلى الاستفهام عنه بناء على الشكّ الحاصل في الفعل نفسه (1)، بخلاف ما لو قدّم الاسم فإنّ التردّد ينصرف إلى الفاعل من هو (2) وبذلك يظهر فساد بعض التراكيب من نحو: ((أَأَنْتَ فَرَعْتَ مِنَ الْكِتَابِ الَّذِي كُنْتَ تَكْتُبُهُ؟)) و ((أَبْنَيْتَ هَذِهِ الدَّارَ؟)) وغيره¹. وكان من المتوقّع أنّ تضبط هذه القاعدة لتطرّد على كلّ تركيب يأتي وفق إحدى البنيتين لولا ورود بعض التراكيب بالبناء نفسه للتعبير عن قصد ثالث يدلّ عليه المقام، ومن أمثلة ذلك ما أوضحه الجرجانيّ في قوله تعالى: {قُلْ ءَالِدُكَرَيْنَ حَرَّمَ أَمِ الْاُنْتَيْنَيْنِ} [الأنعام: 143] فقد رأى أنّ تقديم الاسم هنا كان لغرض أن يبرز التّحريم في صورة الفعل الواقع -من باب الافتراض ومجارة الخصم- ثمّ يطالبهم بتعيين عين المحرّم ما هو، إظهاراً لمكان الفرية على الله². ويبدو لنا أنّ هذا القدر كافٍ في معرفة دور التّرتيب في إحداث معانٍ ودلالات لا تكون مع التّرتيب المألوف في الجملة الفعلية، سواء ذات الفعل الماضي أم المضارع.

¹ - ينظر: دلائل الإعجاز، ص 147.

² - ينظر: نفسه، ص 149.

2- الترتيب في الجملة الفعلية المنفية:

وقرينة الرتبة كما ذكرنا في التمهيد السابق من القرائن التي عرفها النحاة ودافعوا عن القول بتغلغلها في النظام، وإنما كانت لها هذه الأهمية لما لها من دور في بيان المعنى الوظيفي أو النحوي، وتعدّ الرتبة في نظر طائفة أخرى من العلماء مؤشراً أسلوبياً بارزاً في التعبير عن المعاني. ومن هنا يتم تحليل التراكيب على مستويين متباينين، مستوى النظام اللغوي والذي يتولّى دور الجهاز الواصف له هو النحو، ومستوى الاستعمال، وعليه فإنّ الحديث عن حكم إيجاب الترتيب في بعض التراكيب يكون بالنسبة للنحو خاضعاً للنظام والمعنى معاً، أمّا بالنسبة إلى إيجابه في الاستعمال فبالرجوع إلى معناه فحسب.

وعند هذه اللحظة نجد أنفسنا مضطرين للتمثيل حتى يتضح قصدنا من هذا الكلام، ولعلّ ما يمكننا التمثيل به هو رتبة الفاعل مع المفعول، فقد نجد في بعض الحالات أنّ النظام اللغوي يوجب تأخّر الفاعل، كما في حالة اتصاله بضمير عائد على مفعوله، وورد هذا النمط التركيبي في عدد من الآيات ومن ذلك قوله تعالى: {يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمُنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ} [الأنعام: 158] فهنا قد وجب تقدّم المفعول به {نَفْسًا} على الفاعل {إِيْمُنُهَا} للسبب المذكور آنفاً رغم أنّه ترتّب عليه الفصل بين هذا المفعول وصفته بالفاعل. ويبدو أنّ الذي أوجب هذا الترتيب هو الاستعمال؛ لأنّه لو روعي الترتيب بين الصّفة وموصوفها في هذا الكلام لنتج عنه إضعاف العلاقة الإسناديّة بين الفعل {يَنْفَعُ} وفاعله {إِيْمُنُهَا}¹. أي أنّ الفاعل لو تقدّم لوقع في موضع لا يقرّه النظام اللغوي بسبب قاعدة الإضمار، ولو تأخّر عن الصّفة لأدّى إلى ضعف الارتباط بفعله، فلهذا وجب له هذا الموضع في هذا الاستعمال.

ثالثاً- دور السياق في عملية ترتيب العناصر اللغوية.

نظام اللغة يقرّر تجاوز المبتدأ والخبر، والفعل مع الفاعل، ويصرّ على أطراد هذه الظواهر، بيد أنّ المنشئ للكلام قد يتجاوز حدود هذا الاطراد المألوف، ويغلّب جانب الموقف الكلامي، الذي تتحكّم فيه السياقات المختلفة، فيلجأ إلى نقض الرّتب، ويقصي دور المفردات، ولا ينظر إلّا لما يربط بينها من علاقات.

¹ - ينظر: البيان في روائع القرآن، ص 94.

وفي هذا الإطار نقدّم بعض النّماذج التّطبيقية التي يتلَوّن فيها السِّياق بصيغة التّقديم والتّأخير، ومنها:

(1)- قوله تعالى: {وَمِنَ الْأَنْعَمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا} [الأنعام: 142] يلاحظ أنّ هذا التّركيب مصدر بالجارّ والمجرور، يعقبه اسم منصوب، وسياق الآية يدلّ على أنّ موقع هذين العنصرين من متعلّقات الفعل {أَنْشَأَ} في الآية السابقة لها.

وخارج سياق الآية ينبغي أن يقدّم المفعول على الجارّ والمجرور. قال الطّاهر بن عاشور: (وأياً ما كان فتقديم المجرور على المفعول الذي هو أولى بالتّقديم في ترتيب المتعلّقات... لقصد الاهتمام بأمر الأنعام، لأنّها المقصود الأصليّ من سياق الكلام، وهو إبطال تحريم بعضها، وإبطال جعل نصيب منها للأصنام. وأمّا الحمل والفرش فذلك امتنان أدمج في المقصود توفيراً للأغراض، ولأنّ اللامتنان بذلك أثراً واضحاً في إبطال تحريم بعضها الذي هو تضيق في المنّة ونبذ للنّعمة، وليتمّ الإيجاز إذ يغني عن أن يقول: وأنشأ لكم الأنعام وأنشأ منها حمولة وفرشا).¹ فالموقف اللّغويّ هنا هو المراعى في تقديم ما حقّه التّأخير، لبيان القصد إلى شيء معيّن، ولا يظهر لنا هذا المراد - كما في هذه الحالة - إلّا بملاحظة خرق الموقف الكلاميّ للنّظام اللّغويّ.

(2)- ومن نماذج ذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى: {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّمَّنْ شَيْءٌ} [الأنعام: 52]

لقد جاء التّقديم هنا في سياق النّفي. قال الطّاهر بن عاشور: (وعليه فمعنى الكلام قصر نفي حسابهم على غيره وهو الله تعالى. وذلك هو مفاد القصر الحاصل بالتّقديم إذا وقع في سياق النّفي، وهو مفاد خفي على كثير لقلة وقوع القصر بواسطة التّقديم في سياق النّفي).² فلمّا كان القصر بالتّقديم في غير النّفي مفيداً لاختصاص المعنى بالمقصود عليه، جُعِلَ هذا القصر في النّفي مفيداً لغير هذا المقصود عليه. وذلك لأنّ لأسلوب القصر معنيين متضادّين: أحدهما الإثبات والآخر النّفي. ودخول النّفي يقلب الإثبات نفياً والنّفي إثباتاً؛ إذ نفي النّفي إثبات.

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 125/8.

² - نفسه، 250/7.

المطلب الثاني- دور السِّيَاق في الدَّلالة على الحذف.

1- الدَّلالة على الحذف باعتبار التَّظهير.

قد يكون للتَّركيب القرآنيّ أشباه ونظائر، حتّى إنّه ليتوهّم السّامع أنّ أيّ تركيب يجيء على خلافها، ينبغي أن يردّ إليها، وقد وردت عدّة تراكييب حملها العربون والمفسّرون على الحذف الدّالّ على الاختصار ولم ينبّهوا على الفرق بين ما يحذف لدلالة الكلام عليه، وما فهم لأجل ورود نظيره، والأهمّ من ذلك أنّه لم يراعِ السِّيَاق عند بعضهم، فاختلف المعنى المراد عندهم عن المعنى المتبادر من التَّركيب، ومن ذلك ما جاء في مقام التَّخويف والإنذار المدلول عليه بقوله تعالى: {وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ} [الأنعام: 19] (قيل: وثمّ معطوف حذف لدلالة الكلام عليه، أي لأنذركم به وأبشركم به، كقوله تعالى: {وَجَعَلَ لَكُمْ سُرَابِيلَ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ} [النحل: 81]، وتقدّم فيه نظائر، وقيل: لا حاجة إليه؛ لأنّ المقام مقام تخويف).¹

فالسِّيَاق اللّغويّ المعبر عن ظروف المقام وأغراض المتكلِّمين هو المتحرِّك في تقدير المحذوف من عدمه، والأقدر على تحديد مراد المتكلم. والمفسّرون في هذا مختلفون؛ فمنهم من يعتبر السِّيَاق ويحتكم إليه. ومنهم من يراعي الأشباه والنظائر. ومنهم من يراعي أكثر من عامل في تحديد المعنى كما بدا في هذا الموضع وفي موضع آخر سابق يشبهه وهو قوله تعالى: {وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} [الأنعام: 13] ففي محلّ هذه الجملة قولان: أحدهما أنّه استئناف إخبار بذلك، وهو الأظهر عند بعضهم². ويبدو أن أصحاب هذا القول قد أهדרوا العلاقة الدلّالية بين هذه الجملة وسابقتها، وهو ما حدّد السّمة النّحويّة أو التّركيبية أيضاً؛ أي أنّهم بنوا القول النّحويّ على العلاقة الدلّالية، وبهذا فصلوا بين الجمل السّابقة وهذه، وهو ما تدلّ عليه عبارة الاستئناف. والقول الثاني: أنّها في محلّ نصب معطوفة على الجملة المحكيّة في الآية السّابقة وهي {لِلَّهِ}، أي: قل: هو الله، وقل: له ما سكن.³ وقدّره بعض المعاصرين بـ ((ما استقرّ في الليل والنّهار أيضاً لله تعالى))⁴؛ فربط بين سياق الآية السّابقة واللاحقة، وثمره الخلاف بين القولين تظهر في معنى كلمة {سَكَنَ} وما تدلّ عليه.

¹ - اللّباب في علوم الكتاب، 66/8.

² - ينظر: الدّر المصون، 553/4.

³ - ينظر اللّباب في علوم الكتاب، 51/8.

⁴ - التّفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 123/7.

قال الرَّمَحْشَرِيُّ: ({وَلَهُ} :عطف على الله، { مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } :من السَّكنى، وتعديّه به {في} ؛ كما في قوله: {وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْكِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ} [إبراهيم: 45])¹ فكأنَّ معناها عنده: ثبت واستقرَّ فلا حذف على هذا الوجه.²

والثَّاني أنَّها في مقابل تحرك، وعلى هذا اختلفوا (فمنهم من قال: لا بدَّ من محذوف لفهم المعنى، وقدَّر ذلك المحذوف معطوفاً، فقال: تقديره: وله ما سكن وما تحرك، كقوله في موضع آخر: { تَقِيكُمْ الْحَرَّ })³، قال السَّمِين: (أي والبرد، وحذف المعطوف فاش في كلامهم).⁴، وبما أنَّه قد صحَّ تركيباً عطف هذه الجملة، -وهو رأي ذهب إليه كثير من المفسِّرين- فإنَّ ذلك يعدُّ مدخلاً لنظم الجملة في سياق الحديث الذي سبق في الآية قبلها، وهذا ما لاحظته الطَّاهر بن عاشور حين رأى أنَّ الأنسب هو السَّكون والاستقرار، وكأنَّه جمع بين قول الرَّمَحْشَرِيِّ من حيث المعنى المستنبط مع الآية الثَّانية والعطف الذي يدلُّ على دخولها في سياق ما سبق. وفي ذلك يقول: (والسَّكون استقرار الجسم في مكان، أي حيَّز لا ينتقل عنه مدَّة، فهو ضدَّ الحركة، وهو من أسباب الخفاء؛ لأنَّ المختفي يسكن ولا ينتشر).⁵ هذا عن معنى الكلمة عنده، وأمَّا عن طريقة التَّوصُّل إلى هذا المعنى بواسطة السِّياق فهو ما يبدو من قوله: (والأحسن عندي أن يكون هنا كناية عن الخفاء مع إرادة المعنى الصَّريح. ووجه كونه كناية أنَّ الكلام مسوق للتذكير بعلم الله تعالى وأنَّه لا يخفى عليه شيء من أعمالكم...) ⁶ فالتركيب الوارد عطفاً جاء لغرض تميم معنى الكلام السَّابق بذكر الشَّيء الخفيِّ بسبب سكونه؛ إذ السَّاكن ممَّا يغلب على النَّاس الغفلة عنه، وأمَّا الأشياء المتحرَّكة فهي في درجة المتداول المعروف، فلا يحتاج لأن يذكر ولا أن يقدر.

وقد تكرَّر دور السِّياق في تحديد مدلولات الكلمات التي ينوب بعضها عن بعض ويتناوب على أداء المعنى، بل إنَّنا نعترف أنَّ بعضاً من هذه الكلمات له أكثر من معنى لا يتمُّ تحديده إلاَّ بواسطة السِّياق، ويمكن أن يصل الأمر إلى حدٍّ يطلق عليه ظاهرة لغويَّة كما في المشترك اللَّفظي والتَّرادف والتَّضادَّ. إنَّ كلمات مثل: يعدلون، وقضى

¹ - الكشاف، 328/2.

² - ينظر: اللَّباب في علوم الكتاب. 51/8.

³ - نفسه، 52/8.

⁴ - الدَّر المصون، 553/4.

⁵ - تفسير التَّحرير والتنوير، 155/7.

⁶ - نفسه، 155/7.

وتكسبون، والحق، والرّد... يمكن أن يتوقف معنى التركيب عليها، ولا يحدّد معناها الدقيق إلا السياق. ولذلك نرى لزوما الاحتكام إليه عند تطرّق الاحتمال لمدلّولاتها.

2- أثر السياق في تقدير المحذوف.

لقد كثرت الحذف والتقدير في سورة الأنعام خصوصا، وذلك للاختصار المناسب لقصر آيات السور المكيّة، ونمثّل هنا ببعض النماذج التطبيقيّة لظاهرة الحذف. ومن هذه الأمثلة:

الدلالة على المتعلّق كما في قوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ} [الأنعام: 2] في هذا التركيب حذف متعلّق الفعل <امتري> والذي سوغ الحذف هو السياق المقاليّ قال الطاهر بن عاشور: (وحذف متعلّق {تَمْتَرُونَ} لظهوره من المقام، أي تمترون في إمكان البعث وإعادة الخلق. والذي دلّ على أنّ هذا هو الممارى فيه قوله: {خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ} [الأنعام: 2] إذ لولا قصد التذكير بدليل إمكان البعث لما كان لذكر الخلق من الطين وذكر الأجل الأول والأجل الثاني مرجح للتخصيص بالذكر).¹ فحذف متعلّقات الإسناد والدلالة عليها هو من وظائف السياق كما في الآية.

ومن ذلك الدلالة على الحذف بإيقاع المفرد موقع الجمع كما في قوله تعالى: {وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخِرِينَ} [الأنعام: 6] قال الطاهر بن عاشور: (وأفرد {قَرْنًا} مع أنّ الفعل الناصب له مقيد بأنّه من بعد جمع القرون، على تقدير مضاف، أي: أنشأنا من بعد كلّ قرن من المهلكين قرنا آخرين).² ففهم المحذوف من السياق لأنّه لم يهلك قرنا واحدا كما دلّ عليه صدر الآية، (فقد أهلك كلّ قرن من تلك القرون بسبب ما يخصّهم من الذنوب...)³ ومن ثمّ كان لا بدّ أن تتعدّد القرون المنشأة، هذا دليل مفهوم السياق، ومنطوقه شاهد أيضا عليه بدلالة جمع الصّفة وإفراد القرن.

وفسر الرّمحشريّ البنية التركيبيّة في قوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ} [الأنعام: 158] باعتبار وقوع الحذف فيها ففسّر المائيّ ب أو يأتي كلّ آيات ربك⁴، واستدلّ

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 132/7.

² - نفسه، 140/7.

³ - روح المعاني، 95/7.

⁴ - ينظر: الكشف، 415/2.

على هذا التفسير بقوله تعالى: في الآية نفسها: {أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ}، بمعنى أنه لما وجد في السياق ذكر بعض الآيات فهم أنّ المضاف المحذوف قبلها هو كل الآيات.

وقريبا منه قوله تعالى: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام: 1] قال الطاهر بن عاشور مبينا ذلك: (وحذف مفعول {يَعْدِلُونَ} أي يعدلون برّبهم غيره، وقد علم كل فريق ماذا عدل بالله).¹ وبهذا يأتي الحذف أحيانا ليدل على اختلاف أحوال المخاطبين أو السامعين، وما كان ليظهر هذا المعنى لو ذكر المفعول في هذه الحالة.

وقد يقتضد دليل الحذف من السياق أيضا كما في قوله تعالى: {فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ} [الأنعام: 6] فقوله تعالى: {بِذُنُوبِهِمْ} يدل على سبب الإهلاك فيكون (المراء فكفروا فأهلكناهم)² وهذا المعنى مرتبط بمعنى الفاء في {فَأَهْلَكْنَاهُمْ} وهي بمعنىين -هنا- التّعقيب، أو التفصيل. ورجح غير واحد من المفسرين الأول³. ومعاني الحروف مما يمكن إضافته إلى عناصر السياق؛ إذ لا معنى لها إلا ما تكتسبه منه. ومثل ذلك ما ذكره بعض المفسرين كفتادة، والسدي، وابن عباس -رضي الله عنهما- في قوله تعالى: {وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ} [الأنعام: 8] من أنّ في الكلام حذفًا، وقدره ابن عطية: (ولو أنزلنا ملكا فكذبوا به لقضي الأمر بعدايم، ولم ينظروا)⁴ وهذا من دلالة العقل في الواقع وليس من السياق، ولكن لما كان من شرط البنية الوظيفية أن تعبر عن جميع المعاني سواء النفسية أو العقلية، فلا بد أن يكون ذلك من العناصر التي حذفت ودلت بعض العناصر الأخرى في السياق عليها.

ويأتي الحذف وقد حل مكان المحذوف عوض منه وهو ما يظهر في قوله تعالى: {وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ} [الأنعام: 8] قال الطاهر بن عاشور: (معناه: لو أنزلنا ملكا على الصفة التي اقترحوها يكلمهم لقضي الأمر، أي أمرهم؛ فاللام عوض عن المضاف إليه بقرينة السياق. أي لقضي أمر عذابهم الذي يتهددهم به).⁵ وبهذا نطق بعض التفاسير كالكشفاف⁶، وروح المعاني⁷.

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 128/7.

² - روح المعاني، 95/7.

³ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 139/7. وروح المعاني، 95/7. تفسير أبي السعود، 111/3. وتفسير البحر المحيط، 81/4.

⁴ - المحرر الوجيز، 317/7.

⁵ - تفسير التحرير والتنوير، 143/7.

⁶ - ينظر: الكشف، 325/2.

⁷ - ينظر: روح المعاني، 97/7.

ويدلّ سياق التركيب على وجود حذف من نوع آخر وهو ما أورده ابن عطية في تفسيره بقوله: (وفي الكلام حذف تقديره: وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا فَكَذَّبُوا بِهِ لَقُضِيَ الْأَمْرُ بِعَذَابِهِمْ وَلَمْ يَنْظُرُوا حَسْبَمَا سَلَفَ فِي كُلِّ أُمَّةٍ بَايَةٌ وَكَذَّبَتْ بَعْدَ أَنْ أَظْهَرْتُ إِلَيْهَا).¹ فهذا الحذف كان لمعنى معلوم من السياق.

ويأتي الحذف معتمداً على شيء متصل لفظاً كما في قوله تعالى: {وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} [الأنعام: 4] الآية تدلّ على إتيان الآية دون التصريح بمصدر إتيانها؛ ولهذا قال الطاهر بن عاشور: (وحذف ما يدلّ على الجانب المآتيّ منه لظهوره من قوله تعالى: {مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ} أي ما تأتيهم من عند ربهم آية من آياته إلا كانوا عنها معرضين).²

ويدلّ على الحذف أيضاً ما في ظروف الزمان من النسبة كما في الإضافة إلى كاف الخطاب في قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ} [الأنعام: 10] إضافة ظرف الزمان « قَبْلَ » إلى كاف الخطاب هنا دلّ على الإيجاز بالحذف. قال بن عاشور: (فقوله: {وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ} يدلّ على جملة مطوية إيجازاً، تقديرها: واستهزأوا بك، ولقد استهزأ أمم برسول من قبلك؛ لأنّ قوله: {قَبْلِكَ} يؤذن بأنّه قد استهزئ به هو أيضاً، وإلا لم تكن فائدة في وصف الرسل بأنهم من قبله؛ لأنّ ذلك معلوم).³ فهذا من السياق الداخليّ الذي روعي فيه معاني العناصر المتصلة ببعضها في تركيب واحد.

ويلاحظ في المثال الأخير العناية بالعناصر التركيبية في إطار الدور الوظيفي الذي تقدّمه، وأشار ابن عاشور إلى أنّ قيمة كلّ عنصر في التركيب مرتبط بالفائدة التي يضيفها، والمفسّرون عموماً يعتمدون على مثل هذه العناصر سواء المذكور منها كما في هذه الحالة أو المحذوف كما مرّ في الحالات السابقة، ويتخذونه مؤشراً دلاليّاً مهماً يربط بين مكونات السياق الداخليّ نحواً ودلالة.

¹ - المحرّر الوجيز، 317/3.

² - تفسير التحرير والتنوير، 134/7.

³ - نفسه، 147/7.

المطلب الثالث: الدلالة الزمنية في السياق القرآني وعلاقتها بظاهرة الإعراب.

يشكل الإعراب ظاهرة لغوية مستقلة، غير أنّ ارتباط هذه الظاهرة بالدلالة حول لها أن تقوم بدور بدا لنا أنّه تجاوز حدود التعبير عن المعاني الوظيفية من فاعلية ومفعولية وابتداء وخبر وحالية إلى التعلّق بالدلالة الزمنية؛ وقد لاحظ النحاة دور الزمن في ذلك فاهتموا بمبحث الصيغة وتعليق المباني في السياق. يقول مهدي المخزومي عن تقسيم سيبويه لأزمنة الفعل: (إنّه تقسيم مجرد من كلّ ملاحظة لملايسات القول)¹ وبالرغم من أنّ النحاة أفاضوا في الكلام عن الفعل بوصفه عاملاً (فقد كانوا أبعد ما يكونون عن دراسة الفعل)² والسبب هو إهمالهم لأهم جوانبه الحيوية في الكلام من دلالات ووظائف. وأولى هذه الوظائف هي الزمن، فالذي يظهر من الدراسة التحويّة لهذا الجانب أنّهم ربطوها بصيغة الفعل وحدها بمعزل (عن ملاحظة مدلول الفعل وملايسات القول، والأحداث التي تحيط بالمتكلم).³

ولكنّ سيبويه حين عبّر عن هذا التقسيم انطلق من كون الأفعال مأخوذة من لفظ أحداث الأسماء؛ أي من المصادر، وبالتحديد من الأسماء التي أوقعت هذه الأحداث وهم الفاعلون⁴. وإذا كان المصدر يدلّ عند جمهور النحاة على الحدث فإنّ الفعل دالّ على الحدث والزمن⁵. والذي ميّز الفعل عند سيبويه هو بناءه الصرّي، ومن ثمّ وجب مراعاة المطابقة بينه وبين العناصر اللغوية الأخرى الدالة على الزمان، كي لا تتناقض دلالة التركيب في الجملة، كما في نحو: أتيتك غداً، وسأتيك أمس⁶. وبهذا يتبيّن أنّ نظرة سيبويه للزمن كانت شاملة لكلّ الأقسام المذكورة، بمعنى أنّه لم يكن يقصد تقييد الزمن في ثلاثة أقسام بل كان يهدف إلى مطلق الزمن⁷. ويتّضح هذا أكثر من ملاحظة موازاته

1 - في النحو العربي نقد وتوجيه، ص143.

2 - نفسه، ص143.

3 - نفسه، ص143.

4 - ينظر: شرح السيرافي، 16/1.

5 - قلنا عند الجمهور لأنّ بعضهم خالف فنسب إلى المصدر الدلالة على الزمن.

6 - ينظر: اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، ص15.

7 - ينظر: نفسه، ص15.

بين بنية الماضي والمضارع وجعلهما بمعنى واحد في الاستعمال، وذلك في قوله: (تَقُولُ: إِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ، فَيَكُونُ فِي مَعْنَى إِنْ يَفْعَلُ أَفْعَلُ).¹ بل إِنَّ المخزومي نفسه قال في موضع آخر أَنَّ سيبويه كان يراعي الاستعمال أكثر من غيره². ولقد وضع سيبويه من أول الكتاب المعيار الذي على أساسه يحلل الزمن، ويأتي هذا المعيار من ربطه بين الفعل والمصدر، إِنَّا نرى أَنَّ هذا الربط لم يكن فكرة عابرة بل كان يخفي وراءه دلالات لا بدَّ أن توفِّي حقها من العناية والاهتمام، فليس يكفي أن نفهم من هذا أَنَّهُ يريد البحث في العلاقة الاشتقاقية بين الأفعال والمصادر، ولا أن نستفيد منه بيان الوظيفة الإعرابية بحسب الصيغة، بل الغاية أن لا نغفل عن جانبي الحدث والزمن معا أثناء التعامل مع أبنية الأفعال.

وقد لاحظ الجرجاني هذا المقصد في بعض الحالات والأوضاع التركيبية كالذي ينشأ من علاقة الحدث بالزمن الذي يستغرقه هذا الحدث، فميّز بين ما يستمر وقوعه وقتا طويلا وما يكون دون ذلك. فمثلا نجده يميّز بين الحال والاستقبال بأنَّ الحال عبارة عن أجزاء متصلة من الفعل والإخبار عن هذا الحدث يعني أَنَّهُ آخِذٌ في أجزاء الفعل واحدا تلو الآخر، بينما الاستقبال يعني أَنَّهُ لم يلتبس بعد بالفعل على أي وجه، ولتوضيح هذه الظاهرة أكثر ضرب النحاة أمثلة بأفعال ذات أجزاء متصلة من نحو: يتعشى، ويصلي، ويقرأ، يقول الجرجاني (ألا ترى أَنَّ القراءة جزء من جزء من غير فرط مهلة وتراخ، وكذلك الصلاة والأكل).³ وبهذا يفرق النحاة بين ما يتحد فيه زمن الإخبار مع زمن الحدث، وبين ما يختلف زمن حدوثه عن وقت الإخبار.

ولقد كان محمد عبد الرحمن الرّجائي محققا فيما ذهب إليه من أَنَّ النحاة العرب لم يعنوا بالصيغ الزمانية في إطار معيار الوظيفة الإعرابية فحسب، وإنَّما كانوا يراقبون الدلالة الزمنية أيضا في الأبواب المختلفة سواء ما تعلّق من ذلك بالأفعال أو المشبهات بها أو حتّى الأدوات التي تضام كلا منهما⁴.

¹ - الكتاب، 16/1.

² - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 143.

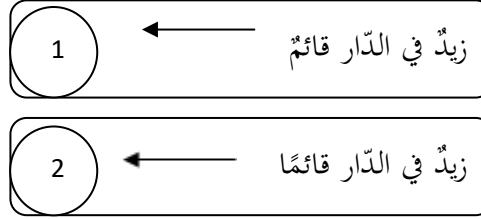
³ - المقتصد في شرح الإيضاح، 84/1.

⁴ - ينظر: اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، ص 16.

ومنع النَّحاة الإخبار بظروف الزَّمان، ولهذا إذا قلت: ("زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ" لم يصلح؛ لأنَّ الزَّمان لا يخلو منه زيد ولا غيره).¹ وفي الحقيقة هم لم يكونوا يمنعون وقوع الخبر ظرفاً زمنياً بقدر ما كانوا يلحظون طبيعة الكلمة الَّتِي تودِّي وظيفة الابتداء، والدَّليل على ذلك أنَّهم يحوِّزون التَّركيب في حالة الإخبار عن اسم فيه معنى الفعل، مثل: " القتال يوم الجمعة"، يقول المبرِّد: (لأنَّك تخبر أنَّه في هذا الوقت يقع. فهنا فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت).²

لقد فرَّق النَّحاة إذا بين الحدث باعتباره محتملاً للوقوع وعدمه وبين الاسم أو الجثَّة حسب تعبير النَّحاة؛ لأنَّه دوماً موجود. وهذه الفكرة في حقيقتها امتداد لمبدأ وظيفيِّ كانوا يصدرون عنه وهو أنَّ قيمة الخبر مقترن بالفائدة الَّتِي يجنيها المخاطب. وفي حالة الإخبار بشيء لا يخلو منه زمن فإنَّك لا تضيف شيئاً إلى علم المخاطب، ويكون الأمر بخلاف هذا إذا أخبرته بما لا يوجد ضرورة في كلِّ زمان.

يضاف إلى هذا أنَّنا نفهم من تحليلاتهم لبعض العبارات أنَّهم كانوا يطبِّقون نفس المبدأ الَّذِي انطلقت منه الدِّراسات الوظيفيَّة الحديثة وهو تبعيَّة البنية للوظيفة، ويتَّضح هذا في التَّمثيل الآتي:



ويميِّز النَّحاة في هاتين البنيتين بين وظيفتين متقاربتين هما الخبر والحال، ويعتمدون في الفرق بينهما على مراد المتكلِّم وقصده، والَّذي خولَّ لهم هذا أنَّهم وجدوا أنَّ بين يديه إمكانيَّتين تعبيريّتين يتيحهما نظام الجمل، وهما أنَّه باستطاعته جعل "قائم" هي الخبر، أو أن يجعل "في الدار" هي الخبر، ويكون في الحالة الثَّانية قد أتمَّ بناء الجملة أي أتى بالبنية الأصليَّة أو الأساسيّة المتمثِّلة في العمد ثمَّ أضاف إليها الفضلة الَّتِي هي الحال.

ويمكن أن نوضِّح هذه الفكرة باختصار أنَّ المتكلِّم بعد أن يذكر المبتدأ يجد نفسه أمام إمكانيَّتين إمَّا أن يذكر الخبر وينهي البنية أو لا يأتي بوظيفة الخبر بل يؤخِّرها إلى نهاية التَّركيب، وأمَّا بالنسبة للمتلقِّي فيكون آخر ما يذكره المتكلِّم

¹ - المقتضب، 4/132.

² - نفسه، 4/133.

دليلاً على المعيار الذي اتبعه المتكلم في تكوينه للتركيب، ويستطيع أن يفهم منه أنه كان يريد أن يحدد له الوظائف عن طريق العلامة الإعرابية التي جعلها في نهاية كلمة (قائم).

ويدل على هذا أننا قد نجد في النظام الشكلي لبعض التراكيب عناصر لا يمكن لها أن تقوم بوظيفة الخبر، فيكون ذلك دليلاً على أن المتكلم يبحث دائماً عن الوظائف النحوية ويرصد الإمكانيات التعبيرية التي تصرف مخاطب إلى تمييزها.

أولاً - مفهوم الفعل بين المتقدمين والمتأخرين:

حصر المتقدمون الفعل في زاوية العمل، وهذه مركزية البحث في الأفعال قديماً، فسيبويه حين شرع في الحديث من أول كتابه ذكر أبنية الفعل التي تفتقر فيها الأفعال ثم تتي مباشرة دون فصل بمجاري أواخر الكلم، وكأن ذكره للأبنية ما هو إلا تمهيد للفرق بين ما يدخل التغيير على آخره وما لا يدخله. وتابعه في هذا المبرد فلم يزد على ما ذكر سيبويه سوى أنه غير في الصياغة. فالأول بدأ بالعلامات والثاني انطلق من التعدي والزموم¹. وسيبويه يعرف الفعل بأنه: (أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع).² فركز على المعنى المعجمي مشيراً بذلك إلى أصل الاشتقاق وهو المصدر، ومفصلاً لدلالة صيغة كل بناء على زمن وقوع الحدث مقسماً له لثلاثة أقسام بهذا الاعتبار. والكوفيون يقولون إن الفعل قسمان فقط؛ لأن الأمر عندهم مقتطع من المضارع³. وانتقد تعريف سيبويه للفعل، وممن فعل ذلك ابن يعيش فقد وصفه بالرداءة ثم رده من وجهين. على أننا لسنا على استعداد - هنا - للخوض في مسألة التعريف هذه بقدر ما نحن مهتمون بجمع تصوّر واضح للفعل في التراث النحوي. وقدم ابن يعيش تعريفاً فقال: (فأما الفعل فكل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان)⁴. وناقش النحاة قضية الزمن وأطالوا الحديث فيها، وأكثر ما أثار الخلاف عندهم هو زمن المضارع⁵. وعرف

¹ - ينظر: المقتضب، 209/1.

² - الكتاب، 12/1.

³ - ينظر: مع الهوامع، 30/1. والدائم عندهم ما كان على صيغة فاعل نحو: قائم وقائل وضارب...

⁴ - شرح المفصل للزمخشري، 204/4.

⁵ - ذكر السيوطي في الجمع خمسة أقوال مختلفة في زمن المضارع: أولها وهو مذهب ابن الطراوة أنه للحال فقط، الثاني: للمستقبل فقط وإليه ذهب الزجاج، الثالث: وهو مذهب سيبويه والجمهور أنه للحال والاستقبال وهو حقيقة مشتركة بينهما، الرابع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي، واختاره السيوطي، الخامس عكس الرابع وهو مذهب ابن طاهر. ينظر: مع الهوامع، 31، 32/1.

الرَّجَاجِيّ الأفعال بأنَّها (عبارة عن حركات الفاعلين، وليست في الحقيقة أفعالا للفاعلين).¹ وهذا ما يوضِّح المقصود بالفاعل عند النَّحاة، قال صالح السَّامرائي: (الفاعل في عرف النَّحاة ليس مختصاً بمن أوجد الفعل، بل قد يكون ذلك وقد يكون من كان الفعل حديثاً عنه، سواء قام بالفعل أم لم يقم).²

وتوقَّف الفعل عند هذه المرحلة إلى أن جاء اللُّغويُّون المحدثون فأعادوا النَّظر في التَّصورات السَّائدة عنه، وأهمَّها فكرة العمل، والزَّمن، والعلامات الإعرابيَّة. غير أنَّ تركيز المحدثين كان متمحوراً حول بؤر الخلاف بين الكوفيِّين والبصريِّين تارة، وفي التَّعليلات التي يذكرها النَّحاة لما يبدو خارجاً عن إطار القاعدة أو المفهوم المنضبط لديهم. وأهمَّ النَّقاط التي أثَّرت حولها البحث بالنَّسبة للفعل عند المحدثين.

1- تصنيف الفعل المضارع ضمن المعربات:

وهي مسألة خلافية بين النَّحاة قديماً. أعني الخلاف في التَّعليل؛ فإذا كان الكوفيُّون يرون أنَّ علَّة إعرابه هي التَّغيُّر الطَّارئ على آخره فهو أصل في الإعراب كما الأسماء، فإنَّ البصريِّين يقولون بأنَّه إنَّما أعرب لمشابته الاسم، أي أنَّ الإعراب في الأفعال المضارعة ليس أصلاً، ثمَّ يستطردون في ذكر أوجه المشابهة³. واعتلَّ الكوفيُّون أيضاً بكونه أعرب بسبب المعاني المختلفة والأوقات الطَّويلة⁴. ونوقشت هذه الآراء بين النَّحاة القدامى. ثمَّ بعد قرون متطاولة أعاد بعض المحدثين فتح باب النَّقاش حول جدوى التَّعليلات التي قدَّماها الأوائل. ولعلَّ أهمَّ المحاور التي تمَّ مناقشتها: التَّسوية بين ظهور العلامات وتغيُّرها لتكون دليلاً على الإعراب، سواء الفعل في ذلك أو الاسم؛ مع احتفاظ كلِّ منهما بالمعنى الذي دخل الإعراب من أجله؛ بمعنى أنَّهم فرَّقوا بين علامات الفعل وعلامات الاسم⁵. والذي يهَمُّنا هنا هو اتِّفاق النَّحاة القدامى على كون تغيُّر الحركات الإعرابيَّة في آخر الفعل المضارع دليلاً على إعرابه. وهو ما يرفضه بعض المحدثين كالمخزوميِّ فإنَّه يرى أنَّ اختلاف أواخر الأفعال المضارعة لا يعني أنَّها معربة، ثمَّ يعرض وجهة

¹ - الإيضاح في علل التَّحو، ص53.

² - التَّحو العربيَّ أحكام ومعان، 362/1.

³ - ينظر: أبو البقاء العكبري، التَّبيين عن مذاهب التَّحويين البصريِّين والكوفيِّين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص153، وما بعدها.

⁴ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين التَّحويين، ص434.

⁵ - ينظر: شرح المفصل للزَّحشرقي، 218/4.

نظرة في هذا التَّعبير فيقول: (إنَّما جاءت لتشير إلى معان غير إعرابيّة تعاقبت عليه كتعاقبها على آخر الفعل الماضي).¹ ثمَّ استطرّد في شرح وجهة نظره هذه فشرح معنى كلّ من الرُّفع والنَّصب والجزم، نافيا في الوقت ذاته أن تكون تلك العلامات آثارا لعوامل أحدثتها، (وإنَّما كان ذلك كلّ من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه)² وخلاصة ما توصّل إليه المخزوميّ أنّ تجرّد الفعل من التَّوابع والجوازم أمانة على استعماله في الحال والاستقبال، ودخول أدوات مثل لم ولما للدّلالة على الزّمن الماضي وأما أدوات أن ولن وإذن فلتخليصه للمستقبل. ويضيف أنّ لتلك الأدوات الدّاخلية على المضارع ما جيء بها إلّا لوظائف لغويّة لا يؤدّيها غيرها كالنّفي والوصل وغيره... الخ³

ولعلّ أهمّ فائدة تحصل من مناقشة هذه الأفكار هو الوقوف على جدوى العلل التي سيقّت في خضمّ الصّراع المذهبيّ في إحياء حركة البحث النّحويّ من جديد، ويدلّ على هذا أنّ الانتقادات الموجهة إلى التّفكير النّحويّ التّقليديّ بقدر ما هي ردّ لهذه العلل ورفض لها هي كذلك دعوة إلى إعادة اكتشاف اللّغة من داخلها.

3- دلالة علامات الإعراب على المعنى. والشّيء المشترك بين النّحاة القدماء أنّهم لا يتحدّثون عن العلامة إلّا في ضوء العامل الذي يفسّرها، ومعنى هذا أنّ البحث في العلامات قديم قدم النّحو نفسه، وأجمعوا على أنّ علامات الإعراب من أهمّ العناصر الدّالة على المعنى.⁴ والتّصوص المتواترة على إثبات دور الإعراب في توضيح المعاني والإبانة عنها يغنيها عن ذكرها. وقد سار بعض القدماء كقطرب عكس هذا التّيّار فرأى أنّ العلامات لا تدلّ على المعاني إنّما دخلت الكلام لعلّة صوتيّة وهي الحقّة. وبنى رأيه هذا على وجود بعض التّراكيب متّفقة المعنى مختلفة الإعراب وبعضها متّفق الإعراب مختلف المعنى، فقاده التّنظر العقليّ إلى نفي دلالتها على المعنى، ونقل الرّجائيّ رأي قطرب وردود المخالفين عليه.⁵ وعلى الرّغم من الحجج العقليّة الظّاهرة التي قدّمها جمهور النّحاة إلّا أنّ ذلك لم يكن كافيا لغلق باب الاجتهاد في هذه القضية، وهذا ما يفسّر ظهور محاولات حديثة تنادي من جديد بأعلى صوتها أن لا جدوى من العلامات الإعرابيّة في الإبانة عن المعاني. ويقود هذا التّيّار إبراهيم أنيس حين أبدى رأيه في العلامات الإعرابيّة نافيا وجودها في التّواصل

¹ - في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص133.

² - نفسه، ص134.

³ - ينظر: نفسه، ص135.

⁴ - ينظر: الإيضاح في علل النّحو، ص70.

⁵ - ينظر: نفسه، ص70، 71.

اللغوي مرجعا سبب ظهورها إلى النحاة، ولكنه سرعان ما يجد نفسه محاصرا بالنص القرآني فيرجع القهقري ليقول إن الإعراب فيه جاء موافقا للغة الأديبة ذات النطاق الضيق¹. ثم قال في موضع آخر: (كيف نتصور من الناحية الصوتية أن لسانا يعجز عن نصب خبر ((ما)) أو نصب اسم ((لعل)) أو جر تمييز ((كم)) الخبرية)² وهو في هذا الاستدلال بالضبط واضح التأثير بطريقة قطرب، بل إن قطربا ذكر مثال ((ما)) حينما تكون عاملة عند قوم ومهملة عند آخرين.

ثانيا- العلامة الإعرابية من الوجهة الوظيفية:

لقد أشرنا في بعض الكلام السابق إلى إجماع النحاة قديما على أن العلامة الإعرابية في اللغة العربية وظيفتها هي الإبانة عن المعاني التحوية، وذكرنا مع ذلك ظهور بعض المحاولات التي لا تؤيد هذا الاتجاه ونهي الحديث عن ذلك كله بالنظرة الوظيفية إلى العلامة الإعرابية.

إن المعنى المقدر لكل تركيب لغوي هو في الحقيقة موزع بين كل عناصر هذا التركيب، إلا أن تفاوت بعض العناصر في الدلالة على المعنى قد يخول للبعض نسبة كل المعنى إليها، وهذا ما نلاحظه بالنسبة للعلامة الإعرابية، وإذا تقررت هذه الحقيقة فينبغي أن لا نسارع في إطلاق الحكم وتعميمه بمجرد أننا لاحظنا أثر بعض الحركات في تغيير المعنى. وقد كان بعض الباحثين في غاية الحكمة حينما أشار إلى هذه القضية فرأى ضرورة تقييد حقيقة دلالة العلامات على الإعراب³. وهذا الذي ذهب إليه هو ما تؤيده النصوص اللغوية المتكاثرة، ومنها قول السيوطي في باب الجر على المجاورة: (فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه، ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب، والشن لا يوصف بالبرودة)⁴ يشير بذلك إلى قول العرب: ((جَحْرُ ضَبِّ حَرْبٍ))، و((مَاءُ شَنْ بَارِدٍ)) وهذا من أصرح الأدلة على أن العلامة الإعرابية لم تكن معتمدة وحدها في الدلالة على المعنى، بل نقول إن مجرد مناقشة هذه المسألة في حد ذاتها يوقعنا فيما يمكن أن نسميه بالخوض في المسلمات والبدهيّات، ومع ذلك وجدنا من اللغويين المحدثين من يدافع عن هذه الفكرة؛ أعني أن تكون العلامات قرينة من قرائن الإبانة عن المعنى شأنها شأن

¹ - ينظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م، ص75.

² - نفسه، ص76.

³ - ينظر: محمد عبدو فلفل، الإعراب من الوجهة الوظيفية، مجلة الموقف الأدبي، العدد515، السنة:2014م، ص57.

⁴ - الأشباه والنظائر في النحو، 1/179.

باقي القرائن الأخرى، وهو ما اصطلح عليه تَمَام حَسَنان بتضافر القرائن، وهو في الحقيقة لم يكن يناقش هذه القضية بتفاصيلها وإنما أراد تقديم بديل عن نظرية العامل فحسب¹. والذي نريد أن نقرّره بعد هذه المحطات الأربع، والتي بدأناها من مفهوم الفعل بين المتقدمين والمتأخرين، وما يتلو ذلك من نقاط خلاف، وصولاً إلى العلامة الإعرابية من الوجهة الوظيفية، هو أنّ تقسيم الكلم قسمة ثلاثية وجعل الفعل قسيماً للاسم والحرف بما يملكه من دلالة على الحدث والزمن يخوّل له في الجانب التركيبي أن يؤدّي من الوظائف نظير ما يؤدّيه قسيماه، ولكنّه ينفرد عنهما بما اختصّ به من الدلالة على الزمن. كما أنّ اعتبار دلالة التجدد في الفعل المضارع يمكنه من أداء المعاني التي لا تؤدّي بغيره. بالإضافة إلى أنّ المعنى الذي تؤدّيه العلامة الإعرابية في الفعل المضارع مغاير لتلك المعاني المتعاقبة على الاسم المعرب.

وبعد هذه الإشارة السريعة إلى آراء العلماء في المسألة قديماً وحديثاً أودّ أن أسجّل أمثلة تطبيقية للوظيفة الدلالية للعلامات الإعرابية في الفعل المضارع. أعقبها باستعمالات كلّ من الماضي والمضارع مبرزا المعاني الوظيفية لكليهما.

1- علامة الرفع في الفعل المضارع:

فبعد أن قدّمنا من قبل اختلاف العلماء في العلامات الإعرابية اللاحقة للفعل المضارع، ورأينا الجدل التّحوي القائم حول العلل الموجبة لإعراب الفعل المضارع بين الكوفيين والبصريين، وأبرزنا أثر ذلك في ظهور المحاولات الفكرية الجديدة كالذي قدّمه المخزومي في هذا الشأن نعود إلى استعراض الأمثلة من غير ترجيح بين وجهات النظر. وانطلاقاً من تتبعنا لتغيّر حركة الفعل المضارع وقفت على دالتين أراهما مهمّتين في هذا الصّدد، فأما الأولى فهي متعلّقة بما تفيدّه قراءة الرفع في مقابلة النّصب في قوله تعالى: { وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نَرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا } [الأنعام: 27] ورد هذا التركيب ليدلّ على ما يقوله المشركون حين يعاينون ما كانوا يكذبون به، وهذه دلالة عقلية لأنّ الكلام متعلّق بشيء لم يحصل لهم بعد وهو البعث. ولولا ذلك لما فهم أنّ { إِذْ } هنا مستعملة في المضارع؛ لأنّها في الأصل مختصّة بالماضي، وإنّما عدل بها عن استعمالها الأصلي للفتة بلاغية اقتضاها المقام وهي تحقّق وقوع ما أخبر الله به². ونلاحظ في هذا التركيب فعلين مضارعين أحدهما مبني للمفعول والآخر مبني للفاعل.

¹ - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص233.

² - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 351/8.

والَّذي يعنينا هنا البحث في العلامة الإعرابِيَّة بالنَّسبة للفعل {نُكذَّبَ} فقد ورد في بعض القراءات مرفوعاً وفي بعضها منصوباً، فهل كان لهذا التَّعبير معنى واحد؟

في قراءة الرِّفْع¹ يذكر الموجهون للقراءات - في الغالب - وجهين: أحدهما أنَّهم لم يتمنَّوا التَّكذيب وإنَّما تمنَّوا الرَّدَّ فقط، بمعنى أنَّهم لما عاينوا العذاب ضمنوا من أنفسهم عدم التَّكذيب سواء رُدُّوا أم لا. والثَّاني: أنَّهم تمنَّوا الرَّدَّ وعدم التَّكذيب، على معنى أنَّهم تمنَّوا الرَّدَّ والتَّوفيق للتَّصديق²، وهذا الأخير يوافق قراءة النَّصب فالتَّكذيب وقع جواباً للتمنِّي بمعنى أنَّهم إن رُدُّوا لم يكذبوا³.

وأشار مكي إلى تلازم علامة النَّصب مع دلالة الفعل على الاستقبال؛ والَّذي سوَّغ له هذا هو قياس هذا الموضع على الاستفهام والأمر والتَّهْيي والعرض وهي كلّها واقعة بعد الطَّلَب فتحققها حتماً لم يقع بعد⁴.

وخلاصة القول في هذه الحالة أنَّ علامة الرِّفْع دالَّة على معنيين أحدهما تمَّنِي التَّصديق، والآخر هو الاتِّعاض وعدم التَّكذيب. ولا يتأتَّى ذلك في قراءة النَّصب فإنَّها دالَّة على تمَّنِي انتفاء التَّكذيب فقط. وهذا كلّ ناشئ من دلالة العلامة على الحدث، أمَّا من حيث الزَّمن فالعلامة لم تدلَّ على شيء من ذلك؛ لأنَّ معنى الاستقبال في هذه الآية مفهوم من المقام وهو الحديث عن أمور لم تقع بعد وإنَّما هي واقعة لا محال في الآخرة.

وأما الدَّلالة الثَّانية فهي النَّاشئة عن عدم اقتران الفعل بالعوامل، وقد أشار المبرِّد إلى هذه النَّاحية من غير تفصيل حين تعرَّض للحديث عن المضارع في حالة الرِّفْع، فبيَّن أنَّ دخول «السَّين» و«سوف» و«قد» واختصاصها به مقصود منه الدَّلالة على معانٍ لا تتمَّ حين تجرِّده منها⁵. وهذا يعني أنَّ تعلُّقها بالفعل له على الأقلَّ وظيفتان:

¹ - قرأ بالرفْع كلٌّ من: قرأ ابن عامر برفع {نُكذَّبَ} ونصب {نُكُونُ} وقرأ برفعهما كلٌّ من ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر. ينظر: الحجة للقراء السبعة، 292/3. اتخاف فضلاء البشر، 8/2.

² - ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 239/2.

³ - ينظر: نفسه، 240/2.

⁴ - ينظر: الكشف، 427/1.

⁵ - ينظر: المقتضب، 5/2.

الأولى وظيفة تركيبية: وذلك لأن وجود هذه العناصر المذكورة مانع من دخول العوامل، كما أنه يحصن المعنى فلا ينقلب - في وجودها - إلى النفي مثلاً، إذ لا يصح التركيب معها بتسلط النفي على الفعل، وهذه الوظيفة وإن كانت تركيبية فإن القدماء لا يفصلون بينها وبين وظيفتها المعنوية.

الوظيفة الثانية: وهي الدلالة على تحقق الحدث المدلول عليه بالفعل، وأيضاً تعيين زمن وقوعه، وفي نفس الوقت نتبين أن عدم تحديد الزمن كان مقصوداً، بل حتى عدم تأكيد المعنى فيه دليل على حالة يراعيها المتكلم في مخاطبه؛ أي تدل على علاقة بينهما لا تأثير للزمن ولا للتحقق بشأها جدوى.

فلو نتأمل في قوله تعالى: {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ} [الأنعام: 52] سنجد عدم دخول ما يدل على تعيين وقت الحدث مقصوداً؛ لأن احتمال وقوع الدعاء واقع في الحال كما في الاستقبال، وهو نظير قولهم: «(زَيْدٌ يَأْكُلُ)» فهذا محتمل لأن يكون في حال أكل أو أنه سيقع منه ذلك في المستقبل،¹ فما قيل إذن عن فعل الأكل يقال أيضاً عن الفعل {يَدْعُونَ}؛ لأنه مرفوع مثله، وإنما قلنا إنه مقصود لأنه يوافق قواعد الشريعة الإسلامية في مطلوبية الدعاء وملازمته في كل الأوقات وفي جميع الأحوال، فهذا ما يتفق مع الدلالة التحويلية لعلامة الرفع هنا.

ولقد أصل النحاة للسبب الموجب لإعراب المضارع عموماً، فمن ذلك ما قاله المبرّد؛ (لأنّها تقع مواقع الأسماء في المعنى. تقول: زيد يقوم، وزيد قائم، فيكون المعنى فيهما واحداً).² فهذا تأصيل للمضارعة التي يبنى عليها عمل الرفع في الأفعال المضارعة، إلا أن النحاة يفرّقون بين عوامل الأسماء وعوامل الأفعال، فما أوجب الرفع في ذاك لا يوجب في هذا، ومن هنا صحّ وقوع الفعل في موضع الاسم المرفوع بكلّ حالاته رفعاً ونصباً وجرّاً، وفي جميع هذه الأحوال يكون الفعل المضارع مرفوعاً³، غير أن طائفة من النحاة يعلّلون رفعه بتجرّده من الجوازم والنواصب؛ لأنهم لم يظهر لهم فرق بين العوامل حين يحلّ بعض أنواع الكلم محلّ بعض⁴. وفرّق بينهما آخرون فأروا (أنّ المعنى الذي

¹ - ينظر: المقتضب، 2/2.

² - نفسه، 1/2.

³ - ينظر: نفسه، 5/2.

⁴ - وينسب هذا المذهب للكوفيين غير الكسائي فإنه يرى أنه مرفوع بالزائد في أوله يعني بحروف المضارعة (أنيت). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 437.

رفعت به غير المعنى الذي أعربت به.¹ أي أنّ الإعراب كان بسبب مضارعة الاسم، والرفع وجب بوقوعه موقع الاسم.² وعلى كلّ حال فالمسألة تبقى خلافية وإن كان المذهب الثاني أسهل. لكنّ الملفت للاهتمام هنا هو شبه التّصريح بأصالة الاسميّة، فقد ظهر من النّصوص المعلّلة لإعراب المضارع أنّهم بنوها على الخبر، بل سوّوا بين الخبر والفعل في المعنى، وهذا ما نجده صريحاً عند بعضهم كابن يعيش فإنّه صرح بالإخبار بالفعل فقال في معرض تعليقه لتقدّم الفعل: (...لأنّ خبر الفاعل الذي هو الفعل، لم يتقدّم لمجرّد كونه خبراً).³

ولم يهتد معظم النّحاة - حسب اطلاعنا- إلى الطّريقة التي توخّدت بين الإسنادين الفعليّ والاسميّ، رغم أنّ سيبويه وجمهور البلاغيّين من بعده درسوا الكلام من غير تفريق بين الإسنادين الاسميّ والفعليّ⁴، بل غاية ما كان يعنى به المتقدّمون هو البحث في علاقة العلامة بالموقف اللّغويّ من جهة، وتقديم تفسير لتلك العلامة من جهة أخرى. ومن أجل هذا تأوّل علي النّجدي الفكرة التي كان يصدر عنها سيبويه في ترتيب أبواب الكتاب، ومدارها على العامل أولاً وآخراً⁵. وأمّا من أتوا بعده فبيدوا أنّ مخالفتهم له في نسق التّرتيب لم تتعدّ العامل أيضاً، لأنّهم ربّوها بحسب أثر العوامل، وبهذا يظهر تقسيمهم لها إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات⁶. وكلّ ذلك داخل في إطار الشّكل والهيئة لا في الدّلالة والمضمون.

ولمّا أراد علماء البلاغة في فترة لاحقة أن يركّزوا على طبيعة العلاقة الإسناديّة، وجدوا أنفسهم أمام البحث في الفروق المعنويّة بين الإخبار بالفعل والإخبار بالاسم، فتخلّصوا من نظريّة العامل وأثرها وحاولوا ربط الأحداث بالمواقف والأغراض. ووقف بعض اللّغويّين المعاصرين على تلك التّطوّرات الفكرية في الأنظار اللّغويّة والمنهجية، فوصف عبد الرّحمن أيّوب مراحل تطوّر الجملة العربيّة، في ضوء مرحلتين متباينتين: مثّلت الأولى الدّور المبكّر الذي لم يكن يُفرّق فيه بين نوعي الإسناد، وهو كما قلنا مذهب سيبويه، ومثّلت المرحلة الأخرى الدّور المتأخّر وهو الذي انفصلت فيه الجملة الاسميّة عن الفعلية كما هي عليه الآن⁷. وقد كان مهدي المخزومي على قدر كبير من الشّجاعة

¹ - المقتصد في شرح الإيضاح، 120/1.

² - ينظر: نفسه، 121/1.

³ - شرح المفصل للزمخشريّ، 200/1.

⁴ - ينظر: الكتاب، 23/1.

⁵ - ينظر: عليّ النّجدي ناصف، سيبويه إمام النّحاة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1979م، ص183.

⁶ - ينظر: نفسه، ص184.

⁷ - ينظر: دراسات نقدية في النّحو العربيّ، ص150.

العلميّة حين دعا إلى ضرورة التَّخلُّص من مصطلح الفعل والاكتفاء بالمسند¹. ويبدو لنا أنّه كان موقّفاً إلى حدّ بعيد في هذه النّاحية، فقد قدّم بهذا حلولاً هي من صميم اللّغة، فمن الأفكار الّتي قدّمها ضرورة معرفة وظيفة الفعل في التّعبير، فهو لا يعتبره مجرد علّة مؤثّرة في ظهور العلامة، بل إنّ العلامة عنده لا تعدو أن تكون مظهرًا لقوّة العلاقة الإسناديّة؛ فالرّفع مثلاً عنده هو علم على الإسناد يظهر في شكل ضمّة للدّلالة على تحقّق الارتباط بين ركني الإسناد، من غير اعتبار لأيّ عامل لفظيّ أو معنويّ²، وإذا كان الارتباط بين كلمتين بحيث تظهر علامة الرّفع في المسند إليه دليلاً على تمام الفكرة وحصول الفائدة، فإنّ وجود علامة الخفض يعني بالضرّورة نقصان الفكرة وعدم تمامها عنده. وهكذا الأمر بالنّسبة إلى النّصب فإنّه علم على انفصال المنسوب عمّا قبله، فالفتحة دليل على خروج الكلمة عن نطاق الإسناد أو الإضافة³، ويشهد لذلك قول الخليل بن أحمد في اعتلاله لنصب المستثنى بيّلاً: (إنّما نصب المستثنى هنا لأنّه مُخرَجٌ ممّا أدخلت فيه غيره).⁴ يعتبر هذا دليلاً على منهج الخليل في تفسير العلامات بعيداً عن العامل حسب مهدي المخزوميّ.

وطرح الجوّاريّ فكرة في هذا الصّدّد تتقاطع في عمقها مع بعض الأفكار الّتي قدّمها المخزوميّ وهي كون الفعل مستحقّاً للرّفع بسبب وقوعه موقع المسند من التّركيب، فالرّفع عنده أيضاً لم يوجد عامل من العوامل وإنّما وجد بسبب تجرّده للإسناد دون حائل⁵. غير أنّ الجوّاريّ كان أكثر دقّة حين فرّق بين النّصب في الأسماء والأفعال، حيث رأى أنّ دلالة النّصب على المعنى في الأسماء أقلّ لكثرة دوراتها في التّركيب طلباً للخفّة في النّطق، ولكنّها في الأفعال أكثر دقّة في الدّلالة على معنى الاستقبال⁶. وأمّا بالنّسبة للرّفع فلا فرق عنده بين الأسماء والأفعال لأنّ المتحكّم فيها هو الإسناد، ويظهر من سياق حديثه أنّ طبيعة الإسناد تختلف باختلاف العناصر المشاركة في الإسناد، أمّا حين التّجرّد فمعنى الإعراب في الفعل موافق لمعناه في الاسم⁷. ويبدو أنّ نظرة المخزوميّ في هذه الجزئيّة مغايرة لما ذهب إليه الجوّاريّ، ويكفي لإثبات ذلك أنّ وظيفة الفعل عند المخزوميّ هي (النّصّ على تجدّد نسبة المسند إلى المسند

¹ - في التّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص 161.

² - ينظر: نفسه، ص 70.

³ - ينظر: نفسه، ص 76، وما بعدها.

⁴ - الكتاب، 330/2.

⁵ - ينظر: أحمد عبد السّنتار الجوّاريّ، نحو الفعل، المؤسسة العربيّة للدراسات والنّشر والتّوزيع، 2006م، ص 25.

⁶ - ينظر: نفسه، ص 37.

⁷ - ينظر: نفسه، ص 35.

إليه في فترة من فترات الزَّمان غالباً).¹ بينما ذكر في عدَّة مواضع من كتابه (في التَّحو العربي) أنَّ الإسناد الاسميّ وظيفته الدَّلالة على الدَّوام والثَّبوت، عكس وظيفة الفعل.

ويَتَّفِق الدَّارسون قديماً وحديثاً على أنَّ الفعل المضارع إذا تجرَّد من العوامل ومن السَّين وسوف فإنَّه يدلُّ على معنيين: الحضور والاستقبال أي التَّلبُّس بالحدث أو انتظاره، وهو في ذلك بمنزلة الاسم التَّكررة ذات المعنى الشَّائع والعامَّ المفتقرة إلى التَّخصيص. وأمَّا إذا اتَّصلت به السَّين أو سوف فإنَّه يتمحَّض للاستقبال، مثال ذلك في السُّورة قوله تعالى: {فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ} [الأنعام: 5] قال الطَّاهر ابن عاشور: (وحرف التَّسوييف هنا لتأكيد حصول ذلك في المستقبل).² وهكذا أيضاً تعلق علم المشركين المكذِّبين بما جاءهم على لسان النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم بالمستقبل فقال تعالى: {لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ} [الأنعام: 67] قال المفسِّرون إنَّ علم المكذِّبين يكون في المستقبل حين حلول العذاب بهم.³ ولا ننسى أنَّ من أغراض هذه السُّورة الكريمة إثبات البعث وهو حاصل في المستقبل، فيناسب من هذا الوجه أن يساق إليه ما يدلُّ على أنَّه حقٌّ بتأخير العذاب الذي يجب أن يقع لإبعاد الله به، فكأنَّهم ينزلون منزلة من يعلم أنَّهم يستحقُّون العذاب بسبب الإعراض والتَّكذيب، فإذا تأخَّر حدوثه وهو ما يدلُّ عليه الفعل المضارع تبَيَّن لهم من هذا الوجه أنَّ البعث الَّذي أنبأهم به رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم واقع لا محالة.

ويجرتنا هذا المعنى إلى معنى ثانٍ يدلُّ عليه إيثار (سوف) بالاستعمال وهو تصوُّر يحتاج إلى برهنة أيضاً، فإذا كان الفعل المضارع في حالة الرِّفع بحاجة إلى ما يخصَّص دلَّالته على زمن معيَّن، فإنَّ الوسائل المتاحة في هذه الحالة إمَّا (السَّين) أو (سوف)، وما دامت هذه الوسائل مختلفة عن العنصر الَّذي تبَيَّن وتخصَّصه فإنَّ التَّفكير العقليّ يفترض أنَّ العموم المضمَّن في صيغة الفعل المضارع ما وجد إلَّا بسبب وجود ما يرفعه ويزيله. فهل معنى هذا أنَّ وجود المفسِّر كافٍ لكي يكتسب العنصر المبيِّن الغموض والعموم؟ أم أنَّ ذلك يختلف بحسب السِّياق والمقام؟

لقد توصَّل النَّحاة إلى اكتشاف الوسائل التي ترفع الإبهام وتزيل العموم عن الفعل المضارع في حالة الرِّفع، غير أنَّ اهتمامهم بتفسير العلامة الإعرابيَّة كما لاحظنا قد أعاق بحثهم في مقتضيات الدَّلاليَّة واللفظيَّة المنبثقة عن البنى

¹ - في التَّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص 163.

² - تفسير التحرير والتنوير، 136/7.

³ - ينظر: نفسه، 288/7.

التَّفسيرية. فمثلاً عندما نريد معرفة الدَّلالة الَّتِي تكون مع إدخال حرفي التَّنْفيس لا نجد شيئاً واضحاً أو صريحاً ينبئ عن تفريقهم بين الحرفين (السَّين وسوف) ومعنى ذلك أنَّ البنية التَّركيبية للفعل المضارع معهما واحدة، وهذا ما صرَّح به بعضهم بقوله: (السَّين تدلُّ على ما تدلُّ عليه سوف من الاستقبال).¹ فغاية ما يعتلَّ به من جعلهما بمعنى واحد أنَّه قارن بينهما من حيث الاشتقاق؛ أي كون سوف أصلاً للسَّين، معتقداً أنَّ الدَّواعي الصَّوتية هي الَّتِي روعيت في هذه القضية فحذف بعض الحروف تخفيفاً مكتفياً بهذا.

وفي الطَّرَف الثَّاني نجد نحويتين آخريْن يرفضون أن تكون المسألة من باب الاشتقاق، وهؤلاء في نظر البحث أقرب إلى التَّفريق بين البنية الَّتِي تتشكَّل من الفعل وأحد هذين الحرفين؛ ذلك أنَّهم يبنون أنظارهم على أصل ثابت وهو أنَّ (الأصل في كلِّ حرف يدلُّ على معنى أن لا يدخله الحذف).² وإذا ثبتت استقلالية كلِّ حرف بمعناه فهذا مؤشِّر قويٌّ على اختلاف دلالة المفسَّر وهو الفعل المرفوع، وبعد هذه البرهنة يمكننا أن نجزم بأننا أمام بنيتين مختلفتين دلالتياً في تركيب الفعل المضارع؛ إحداها على شكل: (سيفعل)، والأخرى (سوف يفعل).

فمما سبق نعتقد أنَّ ما توصَّل إليه البصريُّون في هذه المسألة أقرب إلى الصَّواب والصَّحَّة ممَّا ذهب إليه إخوانهم الكوفيُّون، بل إنَّنا لا نزايد حين نقول بأنَّهم عرفوا الطَّريقة الَّتِي ينتقلون بها من المبهَم إلى المفسَّر، ولا أدلَّ على ذلك من إبطالهم المساواة بين دلالتَي (السَّين) و(سوف) رغم أنَّهما يدلَّان معاً على الاستقبال عندهم؛ ولهذا نجد ابن الأنباريَّ في الإنصاف ينقل الفرق الدَّلاليَّ بين الحرفين المذكورين، (ولا شكَّ أنَّ سوف أشدَّ تراخياً في الاستقبال من السَّين).³ على أنَّ كلامهم هنا أوسع من أن نحده في الزَّاوية الَّتِي استدللنا عليها به. لأنَّ النَّظر في هذا القضية موكل إلى جهة الرُّؤية لما في التَّركيب الفعليِّ من ثراء معرفيٍّ نرى أنَّه لا يزال بحاجة إلى جهود فكريَّة تستخرج ما فيه.

وفي المثالين اللَّذين سبق ذكرهما لاحظنا استعمال (سوف) دون (السَّين) ونفترض أنَّ هذا راجع إلى المقام الَّذي استعمل فيه، وقد بيَّنا أنَّ أغلب مواضع السُّورة في إثبات أمور تتعلَّق بالعقيدة ومن جملتها الاستدلال على وجود البعث، وأكثر الحاجَّات كانت في هذا السِّياق؛ فمما يدلُّ على ذلك قضية التَّكذيب، وهي مرتبطة في العموم بإنزال العذاب واستعجال المشركين به؛ لأنَّ نزول العذاب في نظرهم أظهر دليل على صدق نبوِّته صَلَّى الله عليه وسلَّم،

¹ - الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 515.

² - نفسه، ص 516.

³ - نفسه، ص 517.

فإذا تأخر العذاب استدّلوا من خلاله على نفي البعث، فجاءت هاتين الآيتين لتبيّن أنّ وقوع العذاب في اليوم الآخر وإن تأخر فإنّه واقع وحاصل لا محالة؛ ولأجل هذا رأينا في بعض التّفسير زيادة وظيفة التّأكيد على دلالة الاستقبال الّتي أفادها (سوف).

ولكنّنا ما زلنا نشعر بأنّ القضية لم تستقرّ بعد على أصل ثابت يجمع بين البنى الدّلاليّة لتركيب الفعل المضارع مع مخصّصاته -على الأقلّ في حربي التّنفيس- لقد رأينا من قبل الوظيفة الدّلاليّة لتركيب الفعل مع (سوف) في بعض آيات هذه السّورة، ولم يكن تمثيلنا مبنياً على الانتقاء والتّخيّر وإنّما هو تتبّع ورصد لهذه القضية في جميع آيات السّورة، ولعلّ هذا يؤكّد دور المقام في اختيار نوع البنية، ونترقّب من الأمثلة الآتية ما ندعم به صحّة وجود بنيتين مختلفتين باعتبار التّنوع الدّلاليّ لكلّ علاقة بين الفعل وأحد الحرفين السّابقين.

في قوله تعالى: {وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ} [الأنعام: 93] وفي قوله أيضاً {إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ} [الأنعام: 120] وفي موضع ثالث يقول تعالى: {سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ} [الأنعام: 124]

نعتقد أنّ هذه المواضع تمثّل نمطاً تركيبياً واحداً باعتبار علاقة الفعل والسّين، ولا فرق بينها في منظور الدّراسة إلّا في الدّلالة المعجميّة للأفعال: {أنزل}، {يجزّون}، {يُصيب}، فباعتبار الفرق المذكور آنفاً بين السّين وسوف تكون الأفعال السابقة في الآيات الثلاثة دالّة على المستقبل القريب، ومن هنا نرى أنّ القرآن لا يعبر بأسلوب واحد للدّلالة على المستقبل، وهذا عكس ما يشيع في الدّراسة التّحويّة فإنّ المتبادر من أقوال النّحاة أنّ الفعل المضارع حين يتجرّد فإنّه يأتي للحال أو الاستقبال، وأمّا ما وراء ذلك من دقائق فلم تحظ بالعناية الكافية، ولا ينفي هذا وجود إشارات إلى هذه الدّقائق الدّلاليّة كما رأينا في الفرق الّذي ذكره أبو البركات بن الأنباريّ بين دلالة كلّ من السّين وسوف.

والإضافات في مثل هذه الحالات نجدها في التّفسير فمن ذلك وظيفة التّأكيد الّتي نلاحظها في كلّ موضع يتّصل فيه الفعل بأحد الحرفين، أحيانا ينبّه عليها المفسّرون وأحيانا أخرى يتجاوزونها، مثلما فعل أبو السّعود في الموضع الثّالث حيث ذكر أنّ السّين للتّوكيد¹، وكان من الممكن جدّاً أن يعرب كلّ من السّين وسوف حرف استقبال

¹ - ينظر: إرشاد العقل السّليم، 3/183.

وتوكيد، غير أنّ المعربين يكتفون بذكر معنى الاستقبال فقط¹. وهنا تحوّل ثان في هذه المسألة وهي لم يذكر المفسّرون معنى التوكيد ويهمله المعربون؟ لو نتأمل مثلاً في الفرق بين أفعل وسأفعل، سنرى في الثانية ما يشبه الوعد وقد تنبّه أبو حيّان إلى هذا المعنى فقال: (وقوله سأنزل وعد كاذب، وتسميته إنزالاً مجازاً).² بينما لا نشعر بأيّ شيء من ذلك في غياب السّين.

إنّ اهتمام النّحاة بجانب الزّمن وحده يؤيّد ما ذكرناه سابقاً من اتّكاهم على وجود ما يزيل عموم الفعل حينما يحتاج إليه، بينما لا يمكن ذلك في جانب التوكيد مثلاً؛ لأنّ الوسائل التي تؤدّي هذه الوظيفة كثيرة جدّاً، فمن ذلك اللّام، ولقد، إنّ، والتّون³ ولو فرضنا إمكانية قياس هذه الوسائل على السّين وسوف لوجدنا عدداً كبيراً منها يصلح لأن يقوم برفع الإبهام ولكن على أيّ أساس نختار هذا المفسّر؟ ومن هنا سنجد أنفسنا في نفس الحلقة المفرغة ندور، وهذا في نظرنا سبب من أسباب إهمال هذه الوظيفة بالنّسبة للسّين وسوف.

وفي معترك الصّراع التّعليليّ بين النّحاة للوجه الذي من أجله أعرب الفعل المضارع تناسى النّحاة الجانب الدّلاليّ أو تعمّدوا الإعراض عنه، يظهر أثر ذلك في تشبيههم المضارع بالمبتدأ من حيث دخول لام الابتداء على كليهما. وقد مرّوا على ذلك دون إشارة إلى الفروق الدّلائية المصاحبة لها وأهمّها التوكيد وتخليص المضارع للحال بعد أن كان محتملاً للحال والاستقبال⁴. وتأسيساً لهذه المعالم المتباينة نقف مع قوله تعالى: {وَلَلْذَّارُ الْأَخِرَةُ خَيْرٌ} [الأنعام: 32] وقوله: {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ} [الأنعام: 33] وتبقى اللّام هي اللّام في كلا الموضعين، أمّا بالنّسبة لموقعها وطبيعة المكوّن الذي تدخل عليه وتعلّق به فهو محلّ البحث؛ ذلك أنّ علم النّحو قائم على دراسة الموضعيّة أو الموقعيّة، ويظهر لنا أنّ هذا المبدأ نفسه هو الذي اعتمد في القول بمشابهة الفعل المضارع للاسم نظراً لدخول اللّام في خبر إنّ من غير فرق واضح في المعنى بين قولهم: إنّ زيدا يقوم و إنّ زيدا لقائم⁵. والحقّ أنّ بينهما فرقاً كالفرق بين التعبير بالاسم والفعل المضارع اللّذين أجمع جماهير النّحاة والبلاغيّين على وجود فرق دلاليّ بينهما وهو إثبات

¹ - ينظر: التفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 271/7.

² - تفسير البحر المحيط، 184/4.

³ - ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 247.

⁴ - ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 134/7.

⁵ - ينظر: عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصّيمري، التّبصرة والتّدكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1982م،

المعنى في الأوّل من غير تجدد، فإن أريد تجدد المعنى المثبت شيئاً فشيئاً جيء بالفعل¹. ومبدأ الاختيار في التعبير عن المعاني الدقيقة أصل من الأصول التي بنى عليها عبد القاهر نظريته في النظم، ودافع في مواضع عدّة عن عدم صلاحية لفظ مكان آخر، من ذلك ما نحن فيه.

وأشار الجرجاني إلى مبدأ مهمّ في اللغة وهو (القيم الخلافية) ولعلّ تمام حسان قد اطّلع عليها كما هو ظاهر في الأفكار التي جاء بها في هذا الصدد من كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وغيره. وهو مبدأ نظّر أنّ جماهير النحاة اعتمدوه، وقد استعمله الجرجاني دليلاً عقلياً على عدم صحة وقوع الفعل موقع الاسم، نافياً أن يكون قصد النحاة من تقدير الفعل تقدير الاسم أنّهم يسوّون بينهما في المعنى من كلّ وجه². وبعد أن تقرّر هذا الفرق فينبغي أن نفهم التعبير بالفعل المضارع في الآية على أنّه دليل على تجدد دواعي الحزن عند النبيّ صلى الله عليه وسلّم، وأنّ قومه لم يكفّوا عن إيذائه. ولهذا يحمل المفسّرون تكذيب المشركين على المبالغة³، لما تقدّم من دلالة الفعل على التجدد.

2- علامة النصب.

يمثل تجرّد الفعل المضارع من كلّ الحروف التي تسبقه مرحلة العموم والشمول إلى الدّرجة التي يقع معها اللبس؛ إذ لا يمكن تصوّر المعنى بالنسبة للفاعل هل هو في حالة تلبّس بالفعل أم ليس بعد، تعقبها المرحلة التي يتّصل فيها حرفا السين وسوف بالفعل، وقد عدّ النحاة ذلك بمنزلة لام التعريف الدّاخلية على الاسم، وكلّ هذا الكلام يذكره النحاة عرضاً حينما يعلّلون للسبب الموجب للإعراب عموماً وللرفع خصوصاً؛ فمن أهمّ التعليلات أنّ مضارعة الفعل للاسم أوجبت إعرابه، وبعد أن أثبتوا إعراب المضارع أو المستقبل بحثوا في علّة رفعه فلمّا وجدوا صحّة وقوعه موقع الاسم كما في نحو: قوله تعالى: {وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ} [الأنعام: 92] أي: محافظون. لأجل ذلك علّلوا الرفع بالموقعيّة.

وأكثر ما يلفت أنظار النحاة ويشدّ اهتمامهم هو العامل، فإذا كان عامل الرفع عندهم واحداً، فإنّ النصب له مؤثرات عدّة؛ ذلك أنّ النحاة يذكرون العوامل المحدثّة له وأهمّها أن ولن وكى وإذا. ويثير النحاة في هذا الصدد قضية ما يعمل بالأصالة والتّبع، دون أن يذكروا الفروق اللازمة لذلك، الدليل على هذا أنّهم يرون أنّ الأصل في النصب

¹ - ينظر: دلائل الإعجاز، ص 192.

² - ينظر: نفسه، ص 194.

³ - ينظر: تفسير أبي السعود، 126/3.

هو (أنّ) وسائر التَّواصب محمول عليها¹. فهل معنى هذا أنّ البنية الدَّلالِيَّة عندهم واحدة هي ما يدلّ عليه الأصل أم أنّ في الفرع معانٍ مخصوصة يمكن أن تكون بإزاء بنى تركيبِيَّة خاصَّة؟

لقد انطلق التَّحاة في إثبات العمل لهذه الحروف من المبدأ ذاته حين قالوا بإعراب الفعل، فأثبتوا لها العمل أوّلاً باعتمادهم معيار المشابهة من حيث اختصاصها بالأفعال كاختصاص حروف الجرّ بالأسماء. ومن حيثيَّة أخرى برهنوا على عملها التَّصب بنفس المبدأ وهو مشابهة (أنّ) بأنّ الثَّقيلة النَّاصبة للاسم². غير أنّهم لم يبحثوا ما وراء ذلك من إمكانيَّة وجود قضايا دلالِيَّة تختصّ بكلّ أداة.

إنّ ما نلاحظه في هذه القضية بالتَّحديد هو انطلاق التَّحاة من بعض مقتضيات العامل، وأنقل هنا نصّاً لسيبويه لعلّ فيه بياناً لما أريد، يقول: (فإنّما انتصب هذا بأنّ، وأنّ ههنا مضمرة؛ ولو لم تضمّرها لكان الكلام محالاً، لأنّ اللّام وحتّى إنّما يعملان في الأسماء فيجرّان).³ ولا ندري شيئاً عن وجه الإحالة في قولك: ((جئتُكَ لتفعل)) سوى ما ذكر من اختصاص اللّام وحتّى بالأسماء. وكما لم نتعرّف على وجه المحال في الكلام السَّابق لم نستسغ مكنى الحسن في حالة إضمار أنّ؛ لأنّ غاية ما برّر به سيبويه هذا الاستحسان هو تنزيله أنّ والفعل منزلة اسم واحد قياساً على الاسم الموصول وصلته⁴. وتوضيح هذا قوله بعدها: (وإذا قلت أخشى أنّ تفعل فكأنّك قلت: أخشى فعلك. أفلا ترى أنّ: أنّ تفعل بمنزلة الفعل).⁵ وهذا نفسه نجده عن ابن يعيش في تقريره لنفس الفكرة وهي الاختصاص حيث يعمل لإضمار أنّ بعد اللّام وحتّى بأنّه جمع بين كلّ عنصر وما يختصّ به في العمل⁶، فتقدير أنّ من أجل أداء وظيفة تعليقها بالفعل وإيصاله بها، وفي نفس الوقت هي والفعل مقدّرة بمصدر، وهو اسم مجرور بمهذين الحرفين؛ أعني اللّام وحتّى.

¹ - ينظر: شرح المفصّل للزمخشريّ، 224/4.

² - ينظر: نفسه، 224/4.

³ - الكتاب، 6/3.

⁴ - ينظر: نفسه، 6/3.

⁵ - نفسه، 6/3.

⁶ - ينظر: شرح المفصّل للزمخشريّ، 230/4.

وبعد عدّة قراءات تبين لنا أنّ المقصود من الحسّن والإحالة هو المحافظة على مواضع الكلم ومواقعها، وليس ذلك في أنفسها وإنّما باعتبار العلاقات الناشئة بينها بالتَّركيب، تفسير ذلك أنّ اختصاص نوع من الحروف بالأسماء يعني الملازمة العلائقية بينها، وكذلك الشّأن بالنّسبة للحروف المختصّة بالأفعال.

وفي تقديرنا أنّ الذي جرّ إلى هذا كلّهُ هو علامة النّصب؛ إذ إنّ هذه الحروف (اللام حتّى) لا يمكن أن يتوقّع منها ظهور علامة تخالف عملها، وهكذا يمكن اعتبار النّصب نشاطاً تحليليّاً يلجأ إليه النّحاة لا لكشف الدّلالات وحدها، وإنّما لبيان الاختصاصات، وتحديد مواضع الكلم بعضها من بعض بهدف التّركيز على العلاقات الدّائمة بين المفردات أو المكوّنات. ويمكن اعتبار حتّى، واللام دليلين على حذف أنّ، إذ المعنى يستقيم بدونها؛ فهي موجودة بالفعل في النّظام اللّغويّ غير أنّها في الاستعمال قد تتعرّض للحذف.

ولأجل ذلك لم يتعرّض النّحاة للمعاني الدّلالية الناشئة عن العلاقات التّرابطيّة بين أدوات النّصب إلّا في نطاق ضيق جدّاً، فمن ذلك تنبّه سيويوه إلى الدّلالة الزّمنيّة لحرف النّصب (لن)، حيث قارن بين معنى النّفي والإثبات في الجملة الفعلية، ومثّل لذلك بـ «(ما كان ليفعل)» وفيه معنى نفي «(كان سيفعل)» ومثلها «(لن يفعل)» هي نفي لـ «(سيفعل)».

وهذا هو ما يجب أن يفهم في ضوئه قوله تعالى: {مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} [الأنعام: 111] هذه الجملة القرآنيّة واقعة في جواب {لَوْ} وهي مصدرّة بالنّفي الذي يدلّ عليه حرف {مَا} ولمّا كان الإثبات متفاوتاً كما تدلّ عليه أدوات التّوكيد كان النّفي أيضاً على درجات. وقد نبّه على هذا أبو حيّان حين ربط بين حال المخاطبين والبنية التّركيبية لهذه الجملة فقال: «{مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا} أبلغ في النّفي من «(لم يؤمنوا)»؛ لأنّ فيه نفي التّأهّل والصّلاحية للإيمان.¹ ولو نجري مقارنة بسيطة بين التّركيبين الممثّلين للنّفي، سنجد أنّ سبب التّفاوت الدّلاليّ يرجع إلى الزّمن؛ لأنّ «(لم)» كما هو معروف تقلب معنى المضارع ماضياً، وأمّا في الآية فهي في مقابل: كانوا سيؤمنون.

¹ - تفسير البحر المحيط، 209/4.

وبينهما أيضا فرق في المعنى من حيث الأكديّة، فإنّ دخول اللّام (لام الجحود) بعد الكون الناقص الماضي المنفيّ هو تعبير مستعمل لتأكيد النفي¹. والكوفيّون يقولون بزيادتها²، بمعنى أنّ الأصل عندهم: ((ما كان يفعل))، فأدخلت هذه اللّام لتقوية النفي قياسا على الباء في ((ما زيد بقائم)).

ويستتبع قولهم بزيادة اللّام أنّها غير جارة، ومذهبهم أنّها ناصبة، ونقل ابن هشام في المغني دليلا عقليا للكوفيّين على كونها ليست جارة؛ إذ لو كانت كذلك لما تعلّقت بشيء رغم زيادتها، فكيف وهي غير جارة أصلا³.

ووجه البصريّون التّوكيد وجهها مغايرا عمّا قال به نظراؤهم فقالوا: إنّ الأصل: ((ما كان قاصدا للفعل)). وعلّق ابن هشام مثل شيخه أبي حيّان على هذه البنية التّركيبية فقال: (ونفي القصد أبلغ من نفيه)⁴ أي من نفي الفعل.

ومحلّ الخلاف بين هذين المذهبين هو في تحديد الخبر، فإنّ الكوفيّين يجعلونه مذكورا وهو الفعل الذي دخلت عليه هذه اللّام، بينما يرى البصريّون أنّه محذوف، وتقدير الآية: ((ما كانوا يريدون للإيمان))؛ ولهذا لم يظهر للفريق الأوّل ما يتعلّق به حرف اللّام فقالوا بزيادته. ومن هذا الخلاف التّحويّ يمكننا البرهنة على ظهور الفروق الدّلالية بين البنى اللّغوية عند النّحاة من جهة، كما يمكننا الاستدلال على وجود اتّجاه واحد في التّنظير التّحويّ هو الرّجوع إلى الأصل؛ أي أنّ العلاقات التي تظهر على مستوى الفرع ينبغي أن تتحدّد وفق أصول معيّنة هي منشأ الخلاف. وهو ما أكّده بعض الباحثين في سياق تفريقه بين المنهج التّحويّ التّقليديّ والبحث اللّسانيّ المعاصر⁵. وعموما لا يمكن أن توجد دلالة غمطيّة تستصحب في جميع المواضع، بل على قدر الحاجة إلى البيان تنشأ البنى والأنماط التّركيبية.

ورأى صالح السّامرائيّ -من هذا المنطلق- عدم جدوى القول بالأصل والفرع على الأقلّ في المسألة التي بين أيدينا؛ لأنّه وجد بعض التّفديرات لا تصحّ، وضرب لذلك أمثلة منها قوله تعالى: {قَالَ لَمْ أَكُنْ لِأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتُهُ مِنْ صَلْصَلٍ} [الحجر: 33] فإنّ تقدير أصلها بـ ((ما كان يفعل)) يؤدّي إلى أن تكون بمعنى: (لَمْ أَكُنْ أَسْجُدُ) يقتضي أنّ يكون هناك بشر قبل آدم عليه السّلام، وهم في الواقع غير موجودين. ولهذا لا يصحّ أن يكون أحد التّركيبين

¹ - ينظر: معاني التّحو، 204/1.

² - ينظر: مغني اللّبيب، 165/3. معاني التّحو، 204/1.

³ - ينظر: مغني اللّبيب، 165/3.

⁴ - نفسه، 166/3.

⁵ - ينظر: عبد السّلام عيساوي، العلاقات المعنوية في البنية التّحوية، مقارنة لسانية، المطبعة الرّسمية للجمهورية التّونسيّة، تونس، 2010م، ص6.

أصلاً للآخر. ومثل ذلك قوله تعالى: {وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً} [التوبة: 122] قال السامرائي: (ليس بمعنى «مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ يَنفِرُونَ كَافَّةً»)) فتمت فرق بعيد بين التعبيرين والقصدين.¹ وفي هذا السياق أمثلة أخرى نطوي الحديث عنها. وبأن بهذا سقوط النظرة الكوفية إلى هذا التركيب، واتضح استقلاليتها كلّ بنية بمعناها. غير أنّ هذا لا يهدم مقولة الأصل والفرع وإنّ الشّأن كلّ الشّأن في تحقيق الفرع في الأصل ولهذا انتصر كثير من المفسّرين للرأي البصري، بل حتّى السامرائي نصر هذا الرأي ومال إليه، وهو ما نختاره نحن أيضاً ونرتضيه. لأنّ القضية في الحقيقة راجعة إلى زاوية النّظر، فحيثما وجهته انقلب إليك البصر بحظّ من المعنى قد يكون مقبولا صحيحا وقد يكون بعيدا مردودا.

وبحث النّحاة أيضاً دلالة النّاصب ((إذن))، فقالوا في أسباب نصبه للمضارع أنّه ينقله من الحال إلى الاستقبال، ولكنهم فصلوا في المعاني المقتضية لنصبه أكثر من غيره، وهي كالآتي:

- إعمالها وجوبا إذا وقعت في صدر الجواب، وسبب ذلك هو تمخّضها للجواب.
- فإذا تقدّمها واو أو فاء جاز فيها الإعمال والإلغاء، قال ابن يعيش في نحو: ((زيدٌ يقوم، وإذن يذهب))، (فيجوز ههنا الرّفع والنّصب باعتبارين مختلفين).² وهذان الاعتباران راجعان إلى المعطوف عليه، فإن كان هو الفعل يقوم، فليزم أن تنظر إلى موقعه في الجملة وهو هنا خبر ففي هذه الحالة يلغى إعمال ((إذن))؛ لأنّ المعطوف صار واقعا موقع المعطوف عليه. وفي هذه الحالة يمكن تعويض ((زيد إذن يذهب)) بـ((يقوم)). وتحتفظ الواو في هذه الحالة بكونها عاطفة. وفي الاعتبار الآخر تصبح استثنائية لأنّها عاطفة جملة على جملة فحينئذ ينصب الفعل³.
- إلغاؤها، وذلك في حال توسّطها واعتماد ما بعدها على ما قبلها. وليس لهذه الحالات كلّها مثال في السّورة.

وأما قوله تعالى: {قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ} [الأنعام: 56] فقد عدل عن استعمال الجملة الفعلية إلى الاسمية لدواع بلاغية وهي الجمع بين التّجدد المدلول عليه بـ{قَدْ ضَلَلْتُ} والتّبوت الذي دلّت

¹ - معاني التّحو، 206/1.

² - شرح المفصل للزمخشري، 227/4.

³ - ينظر: نفسه، 227/4.

عليه جملة¹ {وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ} وجاء في الكشف تعليق الضلال باتباع أهواء المشركين؛ (أي: إن اتبعت أهواءكم فأنا ضالّ، وما أنا من الهدى في شيء.)² فقدّر شرطاً محذوفاً مقدّماً على الجواب. وتقدير هذا الشرط فيما يظهر لنا سببه هو وجود {إذا}، بدليل أنّ الطاهر ابن عاشور ربط بين هذا الشرط وجواب {إذا} حين ذكر تقديم الجواب عليها³.

وتبدو قيمة {إذا} حين نقرأ التركيب من دونها، وفي هذه الحالة سنلاحظ اختفاء معنى الشرط، وانقلاب المعنى إلى إثبات الضلال في حق الموصوف بالهداية صلى الله عليه وسلم، وإذا حملناها على المعنى الذي ذهب إليه الخليل وهو كونها مركبة من (إذا أن) ثم نقلت حركة همزة (أن) إلى الدال⁴. فإنّ معنى الآية يقتضي إخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن وقت محدّد يكون فيه في حال ضلال وهو زمن اتباع هوى المشركين. وفي هذا بيان شاف لمعنى التعريض بحال المشركين، وهو ما أشار إليه بعض المفسرين كالزّحاشريّ في قوله: (وما أنا من الهدى في شيء، يعني: أنكم كذلك.)⁵ فكون {إذا} تركيبية يلحظ فيها معنى الزمن الذي يتعلّق بحال المخبر عند تحقّق الشرط. وهو كما بيّنا مناسب للتعريض بحال المشركين، كما أنّ في نفس التركيب دلالة أخرى أوضحها الطاهر ابن عاشور وهي متعلّقة بتعدّد الجواب؛ فالآية ذكرت الجواب الأوّل مصدّراً بقدر الدالّة على التحقيق، بمعنى أنّه لا شكّ في ضلال من اتّبع هواه، والجواب الثّاني جاء بنفي كونه من المهتدين ليؤكد النفي⁶. وفي هذا ملمح التعريض بحالهم أيضاً فإنّه في الحقيقة نفى عنهم كلّ هدى.

3- علامة الجزم.

يكفي أن نشير عند هذه العلامة وهي الأخيرة إلى أنّ المعاني التي تدلّ عليها هي في الحقيقة راجعة إلى المتكلّم بما لا إلى العوامل في ذاتها؛ لأنّ (فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلّم بآلة الإعراب، إلّا أنّ النّحاة جعلوا العامل

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 145/4.

² - الكشف، 354/2.

³ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 263/7.

⁴ - ينظر: مع الهوامع، 294/2.

⁵ - الكشف، 354/2.

⁶ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 264/7.

كالعلّة المؤثّرة، وإن كان علامة لا علّة.¹ والذي يهمّ من هذا أنّ العلامة الإعرابيّة دليل على معني يؤمّه المتكلّم ويقصده من مخالفته بين تلك العلامات، والأهمّ من ذلك أنّ الجزم إنّما جيء به لمعنى لا يتمّ في حال الرفع والنصب، وهذا ما أمكننا فهمه من عبارة صريحة للرّجّاج حيث قال عن جزم لمّ للفعل المضارع: (لأنّ لمّ أحدثت في الفعل المستقبل معنى الماضي فجزمت).² والعلّة التي ذكرها الرّجّاج لمعنى الجزم يبدو أنّه لم يوفّق في استخراجها ولهذا ردّها أبو عليّ من عدّة وجوه أهمّها أنّ لا النّاهية تجزم أيضا ولكنّها لم تجعل المستقبل ماضيا³. غير أنّ الرّجّاج لم يقل بأنّ الجزم إنّما هو نقل معنى الاستقبال إلى الماضي وإنّما حصره بلمّ، وإذا كان هذا ما يقصده كما يظهر من عبارته فإنّه لا بدّ من تعدّد معاني الجزم، وبالتالي لن يكون الحديث عن معنى الجزم بقدر ما يكون عن الأدوات التي تحدّثه.

فلما كان الأمر على هذا الوصف نزع بعض الدّراسين المهتمّين بمعاني العلامات الإعرابيّة إلى القول ببناء الفعل المضارع⁴، فرارا إلى الأصل وابتعادا عن التّكلّف في حصر المعاني التي لا تنحصر. ولا يظهر لنا أنّه مبنيّ بل إنّّه معرب ولو قلنا بأنّ العلّة هي الخلاف أي مخالفة معنوي النّصب والرفع لكان أسهل. والمثال المشهور المصنوع: «لَا تَأْكُلْ سَمَكًا وَتَشْرَبْ لَبَنًا» فيه بيان لدور العلامات الثلاث في التّفريق بين المعاني؛ فإنّه يمكن ضبط الفعل (تَشْرَبْ) بالحركات الثلاث، ويكون لكلّ إعراب معنى، فالنّصب يقتضي النّهي عن الجمع بين الأكل والشّرب، والرفع يعني النّهي عن الأكل وإباحة الشّرب؛ لأنّ الرفع مبني على الاستئناف، وأمّا الجزم فإنّ معناه النّهي عن كلّ واحد منهما على حدة⁵.

ومن خلال بعض التّطبيقات على آيات السّورة سيّتبين معنى الجزم، ونحرص هنا على ذكر ما هو واضح وقريب من الأفهام. قال تعالى: {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ} [الأنعام: 93] وقع الفعل هنا مجزوما بلمّ التي قلبت معناه إلى الماضي، للدّلالة على نفي الوحي عمّن ادّعاه، واستعمل هنا تعليق النّفي بصيغة المضارع. ونحن نعلم أنّ من وسائل النّفي استخدام الماضي منفيا بما فكان يكمن أن يكون التّركيب في غير القرآن: وما أوحى إليه شيء. وهذا يعني أنّ ربط النّفي بالمضارع له خصوصيّة ومعنى لا تؤدّيه صيغة التّركيب المخالفة.

¹ - شرح الرّضوي على الكافية، 57/1.

² - معاني القرآن وإعرابه، 100/1، الإغفال، 117/1.

³ - ينظر: الإغفال، 118/1.

⁴ - ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدّراسات النّحويّة، ط1، دار صفاء للنّشر والتّوزيع، عمان، 2006م، ص245.

⁵ - ينظر: مغني اللّبيب، 503/5.

ويذكر النُّحاة القدماء والمحدثون أنَّ صيغة (لم يفعل) هي نفى ل (فَعَلَ)¹ ومعنى هذا أنَّ المخاطب كان يظنُّ أنَّه أوحى إليه، بل إنَّ النَّظر في مقابل صيغة النَّفي التي هي جواب لشيء ثابت عبَّر عنه صاحبه بصيغة المضىِّ تؤكد أنَّه على يقين من أمره. وينقسم المنفي بـ لم إلى ما كان منقطعاً نحو (لم يقيم خالد أمس) أي لم يصدر منه حدث فيما مضى. أو متصلاً بالحال نحو: (لم أندم على فعل المعروف) أي إلى الآن، أو مستمراً². والآية من هذا الأخير أي المنفيِّ المستمرِّ انتفاؤه؛ لأنَّ الوحي خاصٌّ بالأنبياء. والفرق بينهما أنَّ المتصلَّ يمكن أن ينقطع بخلاف المستمرِّ. ويبدو لنا أنَّ التَّعبير بصيغة (لم يفعل) موضوعاً للمتصل، بدليل أنَّه يصحَّ قولنا: لم يخرج أحدٌ حتَّى الآن. وهذا يعني انقطاع مدلول النَّفي بالحال، فلا يستمرُّ إلَّا بدليل عقلي يدلُّ عليه. فالتَّعبير بالمضارع - حسب قراءتنا - للدَّلالة على الأحوال التي يمكن أن يجاوز فيها النَّفي الحال إلى الاستقبال إلى أن ينزل منزلة الثَّابت والدَّائم كدلالة الاسم تماماً.

وقرَّر في هذا الصَّد ابن يعيش فرقا مهماً بين النَّفي بما ولم فقال: (أنَّ «ما») إذا نفى الماضي، كان المراد ما قرب من الحال، ولم تنف الماضي مطلقاً.³ أي أنَّ (لم) تنفي وقوع الفعل في جميع أزمنة الماضي، عكس (ما) فإنَّها تنفي ما كان وقوعه قريباً من الحال. ولهذا إذا نظرنا إلى المحتوى الدَّلالي لكلٍّ من البنيتين (ما فعل) (ولم يفعل)، وجدنا أنَّ استعمال صيغة المضارع أبلغ في النَّفي من أختها كما تبين في هذا النَّص.

إنَّ المروحة في التَّعبير بالماضي تارة وبالمضارع تارة أخرى، يعدُّ مظهراً من مظاهر مراعاة التَّنوع الوظيفي؛ لأنَّه يدلُّ على اختلاف القدرة التَّعبيرية بحسب الموقف اللُّغوي، ومن هنا يمكننا القول بأنَّ حضور معنى الزَّمن في العمليَّة التَّخاطبيَّة له دور مهمٌّ في المحتوى الدَّلاليِّ للبنية التَّركيبية.

ولقد توصَّل النُّحاة إلى وجود صلة بين طبيعة العلاقة الزَّمنية للفعل والموقف التَّواصلي، حين فرَّقوا بين الأحداث التي يكون الغرض فيها التَّعبير عن انقطاع الحدث، والوقائع التي يقصد منها بيان تجدد الفعل، كاستعمال الشَّرط بصيغة الماضي تارة وبالمضارع تارة أخرى فالتَّعبير بالماضي للدَّلالة على إمكان افتراض حصول الحدث مرَّة، بينما يحتمل المضارع إفادة تكرَّر الحدث وتجدده مرَّة بعد أخرى⁴. ويصحَّ أن نمثِّل لذلك بقوله تعالى: {وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ ءَايَةٍ مِنْ

¹ - ينظر: التَّحوي العربيِّ أحكام ومعان، 452/2.

² - ينظر: نفسه، 452/2.

³ - شرح المفصل للزَّحشرى، 35/5.

⁴ - ينظر: التَّحوي العربيِّ أحكام ومعان، 456/2.

ءَايَتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} [الأنعام:4] أورد ابن عاشور في تفسيره أنّ استعمال المضارع من أجل الدلالة على التجدد رغم أنّ الإتيان كان ماضيا، والدليل على مضيّه هو {إِلَّا كَانُوا} ¹. كما يمكننا التمثيل لذلك بقوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ} [الأنعام:40] فمن الوجوه التي ذكرها المعربون في جواب الشرط هنا أنّه الجملة الفعلية {أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ} وممن أجاز هذا الوجه الزخشي ². وقد جاء فعل الجواب مضارعا مرفوعا، لكنّه أحرّ لدواع بلاغية، وأسرار دلالية استدعت تقديم المفعول ³.

ومن ناحية أخرى يرى بعض الباحثين أنّ الفعل حينما يدخل في تكوين الجملة الشرطية فإنّه يتعرّض لفقد جزء من دلالاته التحوّية، ويصير غير دالّ على الزمن، وفي هذه الحالة تبقى له الدلالة الحدّثية فقط ⁴. وإنّما حدث هذا التغيّر الدلالي بالنسبة للفعل؛ لأنّه بعد دخوله في هذا النمط التركيبي اقتضى أن يتعلّق حدوثه بغيره.

ولا يبدو لنا هذا الرأي موقفاً؛ لأنّ غاية ما يصير إليه أمر الفعل هو تغيّر دلالاته الزمنية بحسب الأدوات الداخلة عليه، فمن ذلك قلب المضي إلى الاستقبال، أو تعيّن صيغة المضارع للاستقبال كما في حال دخول إن على فعل الشرط. بل إنّ سلب الدلالة يكون في جانب الحدث، فكلّ من جملة الشرط والجواب هي في الأصل جملة مستقلة الدلالة مكتملة الأركان، ولكنها سرعان ما تصبح منعومة الدلالة بمجرد دخول الأداة الرابطة للشرط بالجواب ⁵. ونظرا لقوّة هذا الرّبط الذي هو وظيفة الأداة المعلقة لمضموني الجملتين يفقد الجواب والشرط الاستقلالية ويصيران كطرفي الإسناد في الجملة الإخبارية.

ثالثاً- وظيفة العلامة الإعرابية في الجملة الفعلية.

قدّمنا آنفاً العلامة الإعرابية اللاحقة بآخر الفعل المضارع، ونودّ أن نستعرض هنا دلالة تغيّر العلامة في العناصر المضمومة مع الفعل. فلا نغنى هنا بنوع واحد من الفعل كما فعلنا من قبل.

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 134/7.

² - ينظر الكشف، 345/2.

³ - ينظر: نفسه، 344/2.

⁴ - ينظر: عبد العزيز علي الصالح المعبيد، الشرط في القرآن الكريم-رسالة ماجستير-كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1976م، ص12.

⁵ - ينظر: عبد الكريم العمراني، وظيفة الرّبط لأدوات الشرط-دراسة نحوية دلالية، مجلة المقرّي للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، المجلد3، العدد الثاني، سنة 2020م، ص3.

فمن ذلك ما في قوله تعالى: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ} [الأنعام: 155] من إمكانية تغيير الحركات الإعرابية، يقول الفراء: (جعلت مباركا من نعت الكتاب فرفعته، ولو نصبته على الخروج من الهاء في {أَنْزَلْنَاهُ} كان صواباً).¹ وقصد بالخروج هنا النَّصب على الحال؛ لأنَّه قد يتوهم أنَّه منصوب بفعل محذوف، كما أنَّ بيان مخرجه وهو الهاء فيه تنبيه على صاحب الحال.² والذي نودُّ أن نتبيَّنه هنا هو دور العلامة الإعرابية في الدِّلالة على الوظائف النَّحويَّة؛ فقد شاهدنا كيف يمكن الانتقال من وظيفة النَّعت إلى الحال بمجرد تغيير الحركة من الضَّمة إلى الفتحة، فرغم سهولة هذا التَّصرُّف إلاَّ أنَّه كان كافياً في قلب معنى الآية قلباً كلياً، وهذا مشعر بخطورة العلامة الإعرابية، ودورها في نقل المعنى النَّحويِّ من باب إلى آخر؛ أي من الحال إلى النَّعت والعكس.

ونلاحظ أنَّ الفراء قد اعتمد على دور المتكلم في نقل المعاني³، وبيان طرق تأليف الكلم، من خلال رصد الإمكانيات التَّعبيرية المطروحة أمام المنشئ للكلام، من أجل توظيفها في المواقف اللُّغويَّة المتنوعة، مع ربطها بالظُّروف المقاميَّة المختلفة.

ومَّا يتبادر للخطر أنَّ المعربين كانوا يحافظون على نفس المبدأ –أي الاعتماد على دور المتكلم– في عرض الآراء المنبئية على تنوع الحركة الإعرابية، ويمكن أن نلاحظ ذلك في قوله تعالى: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} [الأنعام: 94] لقد أثبت جمهور المفسرين وجود قراءتين في كلمة {بَيْنَكُمْ}؛ إحداها بضمِّ التَّوْن والأخرى بفتحها.⁴ ولقد كان لهذا التَّنوع في الحركة الظَّاهرة على آخر الكلمة أثر واضح في الأخذ والرَّد والإبداء والإعادة، وما ذلك إلاَّ لدقَّة المحتوى الدَّلاليِّ التابع لكلِّ حركة.

وبدا واضحاً أمر الإسناد في قراءة الرُّفع، ولم يتكلَّف متكلف الخوض في شأن هذه القراءة، حيث وجدنا اتفاق جمهور المعربين على أنَّ وظيفة الكلمة في هذه الحالة هو الفاعليَّة مقرَّين بصحَّة تأويل الظَّرْف والاتِّساع في استعماله ليكون بمعنى الاسم⁵، ولكن مع ذلك لمسنا اختلافاً في معنى الاسم الذي تمَّ نقل معنى الظَّرْف إليه⁶. فذكر بعضهم

¹ – الفراء، معاني القرآن، 365/1.

² – ينظر: عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات التَّحقيق الكوفيِّ ودراستها وتحديد مدلولاتها، ط1، دار هجر، 1990م، ص59.

³ – وهو المبدأ نفسه الذي اعتمده عبد القاهر الجرجاني لاحقاً، كما يبدو في مواضع كثيرة من دلائل الإعجاز.

⁴ – ينظر: تفسير البحر المحيط، 186/4.

⁵ – ينظر: المحرَّر الوجيز، 423/7. تفسير البحر المحيط، 186/4.

⁶ – ينظر: تفسير البحر المحيط، 186/4.

أنّه جاء بمعنى الوصل وإلى هذا الرّأي مال أبو عليّ الفارسيّ وأبو القاسم الرّجّاج والمهدويّ والقراء... وغيرهم¹. وصحّح ابن عطية أن يكون هذا البين المذكور في الآية بمعنى الافتراق، وعليه يتخرّج وجه آخر في معنى الآية وهو أن يحمل فعل التَّقَطُّع على المجاز، ويكون المعنى الوظيفيّ هنا لبيان بعد المسافة وتطاولها بين الشّركاء وأتباعهم تشبيها لهذا الموقف بالشّيء المنقطع المفصول ما بين أجزائه فصلا يجافي به كلّ جزء الطّرف الآخر².

ولم يكن لهذا التّوجيه الأخير القبول والرّضى عند المفسّرين ولهذا رأينا السّمين الحلبيّ يسارع إلى نقضه ورده مقدّمًا الاشتراك في اللفظ على حمله على المجاز³، ومن هنا يكون الوجه الأظهر في الآية أن تبقى كلمة البين محتملة لمعنيين دون القطع بأحدهما، وهذا ما نصره ابن عطية في مقدّم حديثه⁴.

وفي قراءة التّصّب لا تبدو أطراف الإسناد بنفس الوضوح الذي كانت عليه القراءة الأولى، ولأجل بيان هذه العلاقة أي علاقة الإسناد قدّر جمهور المفسّرين محذوفًا كي لا يكون الفعل من غير مسند إليه. فقدّره ابن عطية: (لقد تقطّع الاتّصال أو الارتباط بينكم)⁵ فهذا الوجه من التّقدير مبنيّ على إضمار الفاعل اعتمادًا على معنى متقدّم دلّ عليه لفظ الشّركاء، ورآه السّمين أحسن الوجوه السّبعة المذكورة في هذه القراءة⁶. ورأى أبو القاسم الرّجّاج أن المحذوف هو الموصول فالبين واقع في موضع الصّلة والتّقدير: (لقد تقطّع ما كنتم فيه من الشّركة بينكم)⁷ وهذا مبنيّ على أنّ أصل التّركيب عندهم أن يكون مقرونا بـ((ما)). وخرّج أبو حيّان القراءة على وجه آخر، ورأى أنّه لم يتنبّه إليه أحد قبله وهو كون المسألة من باب الإعمال أي التّنازع، فالعاملان هما الفعلان: {تَقَطَّعَ} و{ضَلَّ} والمعمولان هما: {كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} وضمير الأصنام وهو المدلول عليه بـ {مَا}، والمعنى

¹ - ينظر: أبو العباس أحمد بن عمّار المهدويّ، شرح الهداية، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرّشيد، الرياض، 1995م، 284/1. معاني القرآن وإعرابه، 273/2. الحجّة للقراء السّبعة، 358/3. معاني القرآن، 361/1.

² - ينظر: المحرّر الوجيز، 423/7.

³ - ينظر: الدّرّ المصون، 54/5.

⁴ - ينظر: المحرّر الوجيز، 423/7.

⁵ - نفسه، 423/7.

⁶ - ينظر: الدّرّ المصون، 48/5.

⁷ - معاني القرآن وإعرابه، 273/2.

على هذا: (لقد تقطّع بينكم ما كنتم تزعمون وضلّوا عنكم).¹ وهذا هو تفسير الإعراب وتفسير معناه: (لم يبق اتّصال بينكم وبين ما كنتم تزعمون أنّهم شركاء فعبدتوهم).²

وذكر أبو عليّ الفارسيّ مذهبا بدا لنا من خلاله الملمح الوظيفيّ بارزا في تنويع القراءات وهو جريان نصب الظرف في كلامهم³؛ أي أنّهم يوظّفون المنسوب رعيّا لحقّته في النطق في حال اتّفاق معناه مع معنى الرفع.

والحاصل أنّ أثر حركة الإعراب في هذه الآية تجاوز حدود المعنى الوظيفيّ ليشمل العلاقة القائمة بين بنية اللفظ في نفسها وبينها وبين الفعل قبلها. فقد شكّل بذلك منحى لغويّا هو من صميم فقه اللّغة، فعده بعض المفسّرين من باب التّضاد، وأبقاه آخرون على أصله في الدّلالة على معنى الفرقة دون أن يهملوا الجانب الوظيفيّ الاستعماليّ والأدائيّ له، فعبرت الآية عن طول المسافة الفاصلة بين الشّركاء والمشركين عن طريق إسناد فعل التّقطّع إلى لفظ البين من باب التّجوّز. كما أحدثت حركة الإعراب أيضا أثرا في التّركيب نفسه وهو ما تشعر به قراءة التّصّب كما مرّ.

ومّا يستخلص من الموضوع السّابق هو الدور البارز الذي أدّته علامة الرفع في بيان طريقيّ الإسناد وتحديد المسند إليه أو الفاعل، وهو ما لم يكن ظاهرا ومحدّدا في حالة التّصّب، ولعلّ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النّحو كان ينظر إلى التّراكيب العربيّة من هذه الزّاوية.

¹ - تفسير البحر المحيط، 186/4.

² - نفسه، 186/4.

³ - ينظر: الحجّة للقراء السّبعة، 360/3.

المبحث الرابع المعاني التفسيرية والتعدد الوظيفي.

المطلب الأول: المعاني التفسيرية المستنبطة وأثرها في التعدد الوظيفي.

لا نذكر في هذا الموضوع الأسباب المؤدية إلى تعدد الوظائف النحوية، وإنما نهدف إلى بيان مدى ارتباط المعنى التفسيري بوظائف العناصر المكوّنة للحدث اللغوي.

ومن وجوه الارتباط بين المعنى التفسيري والوظائف النحوية تلك التقديرات التي يذكرها العربون تقريبا بين المعنى التفسيري والإعرابي، بل ربما أعاد بعض المعربين ترتيب الجملة كي يفهم المعنى¹. وهذا كاف في الوقوف على وجود تلازم بين المعنى التفسيري الذي ينوي المفسر استنباطه، والوظيفة التي تؤديها مكونات البنية؛ فعمل المفسر في هذه الحالة، هو إعادة صياغة للمعنى الذي فهمه، أو تلخيص وطيّ لكلام طويل في عبارة قصيرة، أو العكس، فالمهم هو أن تظهر فيه عناصر الإعراب، وما من شك أن من يتصرّف في بنية الكلام الأصلي، يعدّ بمنزلة من يضع نفسه في موقف المتكلّم والمنشئ لكلام جديد؛ لأننا نعلم يقينا أن التفسير ليس قرآنا. غير أنه يشترط في المعنى المستنبط موافقة المراد من الآية، وهذه النقطة المفصلية التي تتعدّد فيها الآراء التفسيرية، نظرا لتفاوت العقول، وهي منشأ الخلاف بين ما يقصده المتكلّم وما يفهمه السامع، لأنّ هذا المتلقّي قد تخطر بباله أكثر من دلالة، ومن هنا (تظهر أكثر من وظيفة نحوية للمكوّن الواحد)².

ومن الوجوه التي تنطبق على الكلام السابق ما يذكرونه في معنى أدوات الربط من خلال استحضار معنى الآية أو الآيات السابقة وربطها بما بعدها وذكر المناسبة المعنوية المساهمة في ذكر معنى الحرف ومن ثمة بيان وظيفته تحديدا أو تعدّدا، كما في حالات الاستئناف والتبعية، وهذا ما يتّضح في قوله تعالى: {وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ} [الأنعام: 36] فقد أورد العربون في هذا التركيب ثلاثة أوجه، إلا أنّ بعضها أظهر من بعض، قال السمين: (فيه ثلاثة أوجه: أظهرها: أنّها جملة من مبتدأ وخبر، سيقّت للإخبار بقدرته... والثاني أنّ {الْمَوْتَى} منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده، ورجّح هذا الوجه على الرفع بالابتداء لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية

¹ - ينظر: محمد أحمد خضير، علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001م، ص 11.

² - حسن محمود شبانة، ظاهرة الاتّساع في النحو العربي، ط 1، دار الفتح، الأردن، 2011م، ص 346.

قبلها، والثَّالث: أنَّه مرفوع نسقا على الموصول قبله.¹ وهذه الوجوه الثَّلاثة أضعفها في الوظيفة والدَّلالة الوجه الثَّالث، ويدلُّ لذلك أنَّ جملة {يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ} في هذه الحالة واقعة موقع الحال، لأنَّ المقصود بالموتى هم الكفَّار، والمعنى أنَّ الله يوفِّقهم للإيمان فيستجيبون في هذه الحال²، إلَّا أنَّ السِّياق يمنع هذا المعنى بسبب عنصر سياقيّ في الآية وهو جملة {ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ}، والرجوع الحقيقيّ هو الأظهر في الآية فيناسبه من حيث الدَّلالة بعث حقيقيّ، وحينئذ لا يقع توفيق الكفَّار للهداية، ومن ثمَّ لا يكون لهم حال تقع فيها الاستجابة.

وأما الوجهان الأوَّل والثَّاني فمن باب عطف الجملة، وأما الوجه الثَّالث فمن عطف المفردات، ورغم أنَّ المعربين اتَّفَقوا على أنَّ وظيفة الواو في هذه الحالة للإتباع إلَّا أنَّ هذا التَّعدّد في الوظائف التي سبقت لا يمكن أن نبعد دور الواو فيه.

ومن ذلك أيضا التَّقديرات التي غالبا ما تكون بدافع بيان المعنى النَّحويّ، فمن ذلك ما نجده عند الرَّمْخسريّ وهو يبيِّن معنى قوله تعالى: {فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ} [الأنعام: 5] قال إنَّ هذه الجملة قد وقعت جوابا لكلام محذوف وهو الشَّرط وقدره: (إِنْ كَانُوا مُعْرِضِينَ عَنِ الْآيَاتِ فَقَدْ كَذَّبُوا بِمَا هُوَ أَكْبَرُ آيَةٍ وَهُوَ الْقُرْآنُ)³ ولسنا نشكُّ في أنَّ الدَّاعي إلى هذا التَّقدير إمَّا هو لأجل بيان وظيفة الفاء الدَّخلة على قَدْ. وهذا المعنى الذي بيَّنه هو في ظنِّه المراد في الآية، بيد أنَّ المراد قد يكون غيره، وهو ما نبّه عليه الطَّاهر ابن عاشور، ورأى أنَّ المراد هو دخول آية القرآن ضمن الآيات عكس ما ذهب إليه صاحب الكشَّاف. ولكنّه وافقه في ضرورة وجود كلام مقدّر أفصحت عنه الفاء⁴.

ومن ذلك أيضا ما ذكره في معنى الْقَرْشِ من قوله تعالى: {وَمِنْ الْأَنْعَمِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاتٌ} [الأنعام: 142] فإنَّ معناه في اللُّغة مجمع عليه أنَّه صغار الإبل، وأما كون صغار البقر والغنم داخل تحت هذا المسمّى فمرده إلى التفسير وليس إلى اللُّغة⁵. وبيانه أنَّ قوله تعالى: {ثُمَّ لِيَأْخُذَنَّ مِنَ الْأَنْعَامِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ} [الأنعام: 143] و{وَمِنْ

¹ - الدَّر المصون، 610/4.

² - ينظر: نفسه، 610/4.

³ - الكشَّاف، 323/2.

⁴ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 135/7.

⁵ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 298/2.

الْإِبِلَ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ} [الأنعام: 144] وقع بدلا من {حَمُولَةً وَفَرْشًا}¹ وذلك أن كلمة {ثَمْنِيَّةً} أعربت بدلا ثم فسرت بما يدخل تحتها من الأزواج.

وذهب الزمخشري إلى أن المقصود بكلمة {قَوْمًا} من قوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ} [الأنعام: 89] هم الأنبياء المذكورون في السياق السابق²، واستدل على ذلك بالسياق الداخلي في الآية نفسها وهي قوله تعالى: {فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ} واستدل على ذلك أيضا بالسياق اللاحق في الآية الموالية وهي قوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْلِهِمْ أَقْتَدِ} [الأنعام: 90] وأورد في تفسيرها أقوالا أخرى، لكن رجح الوجه المذكور؛ لأنه تقوى بالسياق.

ومن ذلك أن يرجح السياق دلالة الفعل كأن يحدد زمنه ويخصصه، بأن يعلق نهايته، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: {وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ أَنَّهُمْ نَصَرْنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ} [الأنعام: 34] فقوله تعالى: {حَتَّىٰ أَنَّهُمْ نَصَرْنَا} هو غاية لما سبقه من الأفعال، وهي تصلح أن تكون للفعلين {صَبَرُوا} و{أَوْدُوا} على معنى أنهم صبروا على التكذيب، أو أنهم أودوا. فالآية فيها حمل للنبي -صلى الله عليه وسلم- على الاتساء بمن سبقه من الأنبياء، ولكن الاحتمال واقع حول الغاية التي جعل النصر نهاية لها هل هي الصبر أم الإيذاء.

ويبدو من السياق حث النبي -صلى الله عليه وسلم- على القيام بحدث ما، ولا شك أنه لا يطلب منه أن يعرض نفسه لإيذاء قومه له، وإذا علمنا إلى جانب هذا المعنى أن الله جلّ جلاله يحثه على الاقتداء بمن سبق، فلا يحمل تعليق فعل الغاية بفعل الإيذاء أية دلالة في هذه الحالة، ومن هنا وجب أن يكون غاية للصبر فحسب، وهذا ما رجحته بعض الدراسات المعاصرة، وفيها يقول صاحبها: (تعليق «حتى») بالفعل «(أودوا)» لا يحمل في طيه أيّ عزاء أو تشجيع للنبي صلى الله عليه وسلم، أمّا إذا تعلقت حتى بالفعل «(صبروا)» فإنّ في ذلك من العزاء والتشجيع ما فيه.³ ونعلم من هذا أن قرينة السياق تستند إلى العلاقات العقلية والدلالية.

¹ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 2/298.

² - ينظر: الكشف، 2/369.

³ - البيان في روائع القرآن، ص 217.

وقريبا من ذلك أن نجد ما يتعلَّق بتحديد نوع الإضافة كما في قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ} [الأنعام: 112]، فقد ذكر عدد من المفسرين أنَّ الإضافة في قوله: {شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ} تحتمل أن تكون من باب إضافة الصِّفة لموصوفها، أو من باب الإضافة التي بمعنى اللام¹. والسِّياق الدَّاخلي للتَّركيب يرجِّح الأولى، وعليه يكون أصل الكلام: الإنس والجنُّ الشَّيَاطِين. قال السَّمين؛ (ورجَّحته بأنَّ المقصود التَّسليِّي والاتِّساء بمن سبق من الأنبياء إذ كان في أهمهم من يعادهم كما في أُمَّة مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).² ويبدو أنَّ هذا المعنى هو الَّذي يصلح في هذا السِّياق، كما ذهب إليه السَّمين وسبقه إليه أبو حيان.

فمن ثمرات السِّياق أنَّه مكَّن المعربين من استقراء معاني الأدوات، وأعان المفسرين على إدراك بعض المعاني، ومعرفة أوضاع الكلام مقرونة بالموقع الَّذي تقال فيه، وهم في هذا متفاوتون، ومن أحسن من برع في هذا من المتقدِّمين الرَّمَحْشَرِيُّ وابن عطية، وأبو حيان الأندلسيِّ والسَّمين، وفي المتأخرين الألويسيِّ والطَّاهر ابن عاشور.

وإذا ثبت أنَّ المعنى هو الموجَّه الأساسيُّ للوظائف التَّحوِّية والحالات الإعرابيَّة، وأنَّ أهمَّ ما يفرِّق بين أنماط الجمل هو السِّياق اللُّغويُّ، فينبغي أن نشير أيضا إلى بعض أسباب تعدُّد المعنى نفسه.

المطلب الثاني: أسباب تعدُّد المعنى الوظيفيِّ في التَّمط التَّركيبيِّ.

قد تكون الأسباب خارجيَّة: أي خارج التَّركيب كأن يكون راجعا إلى المفسِّر على سبب نزول، أو بسبب عقيدته وغط تفكيره، أو عائدا إلى مراتب المفسرين وتفاوتهم في جمع المعاني، وإدراك المناسبة بين الآي... الخ

وقد تكون الأسباب ناشئة من نمط التَّركيب وبنيته، وليس غرضنا هنا أن نستقصي كلَّ الأسباب المؤدِّيَّة إلى تداخل المعاني وكثرتها، وإِنَّمَا نريد التَّركيز على أهمِّ العناصر اللُّغويَّة الَّتِي تحدث تعدُّد المعنى في الجملة. وقد سبقنا إلى هذه الملاحظة تَمَّام حَسَّان فجمع الأسباب الَّتِي من أجلها يتعدَّد معنى التَّمط التَّركيبيِّ ومنها:

تعدُّد معنى الأداة ذات الصِّدَاة، كما في قوله تعالى: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةُ} [القارعة: 10] فما هنا إمَّا: استفهاميَّة، أو تعجَّبيَّة³.

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 210/4. الدَّر المصون، 115/5، 116.

² - الدَّر المصون، 115/5.

³ - ينظر: البيان في روائع القرآن، ص 211.

ويرجع السَّبب أيضا إلى تعدّد معنى الصَّيْغة كما في قوله تعالى: {قَالَ عَفَرْتُ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ} [النمل:39] فهي محتملة لأن تكون فعلا مضارعا والكاف في محل نصب، أو اسم فاعل مضافا إلى هذه الكاف¹.

وبأَيّ تعدّد المعنى الوظيفي للنَّمط أيضا من احتمالات تعدّد العلاقة النَّحويّة وأمثلة ذلك كما في تعدّد احتمال العطف، أو متعلقات شبه الجملة أو عود الضمير... الخ

وقد يكون بسبب تعدّد احتمالات المعنى الوظيفي للكلمة المقرّرة كما في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا} [النور:33] والكتاب في هذه الآية إمّا هو الكتاب المعروف أي الصَّحيفة، أو بمعنى المصدر أي المكاتبه كالمقاتلة ونحوها².

وقد يقع في النَّمط التَّركيبي ما يجعله مترددا بين إرادة الذّكر والحذف، وهذا كما في قوله تعالى: {وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ} [الأنعام:108] ف{الَّذِينَ يَدْعُونَ} يصلح أن يراد بهم المشركون، كما يصلح أن يقصد بهم الشركاء³. على أن يكون المقصود بالشركاء أشخاص ادّعوا لأنفسهم الربوبية، وعلى هذا الوجه لا يوجد حذف حسب فهم تَمَام حَسَن. وأمّا بالنسبة للمعنى الآخر وهو أنّ المشركين يدعون شركاءهم من دون الله، فالمحذوف ظاهر.

ويرجع تعدّد معنى النَّمط أيضا إلى تعدّد احتمالات تمام الجملة أو افتقارها إلى ما بعدها (وهذا داخل في الوقف) ومن أمثلته: قوله تعالى: {وَلَا يَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا} [يونس:65] تمام الجملة إمّا {قَوْلُهُمْ} أو {جَمِيعًا}⁴. ومثّل لذلك من سورة الأنعام بقوله تعالى: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ} [الأنعام:3] لأنّ معنى الجملة يمكن أن يتم عند اسم الجلالة، وقد قال بهذا الوجه فريق من العلماء⁵. وكقوله تعالى: {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ

¹ - ينظر: البيان في روائع القرآن، ص211.

² - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 236/15.

³ - ينظر: البيان في روائع القرآن، ص211.

⁴ - ينظر: نفسه، ص212.

⁵ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 78/4.

عَفُورٌ رَّحِيمٌ} [الأنعام: 54] فَإِنَّ قُرْءَ بوجهين: فتح همزة {أَنَّهُ} وكسرها. وهذا من أمثلة تأثير القراءة في الوقف. وقراءة فتح الهمزة وردت فيها وجوه كثيرة، بعضها يؤدّي إلى القول بأنّ نهاية الجملة عند قوله تعالى: {الرَّحْمَةُ} وبعضها يدلّ على أنّ ما بعد هذه الكلمة داخلة في مضمونها، وأمّا على الكسر فلا يتأتّى إلّا الوقف على كلمة {الرَّحْمَةُ}.

كما يأتي أيضا من تعدّد الاحتمالات المعجميّة للكلمة مثل قوله تعالى: {وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ} [الأنفال: 48] فالرؤية هنا محتملة للبصريّة والظنّيّة والمناميّة¹، وهذا النوع كنّا قد أفردنا له مبحثا مستقلا في الفصل الأوّل.

كلّ هذه الأسباب تحمل القارئ العادي أو المفسّر على مراعاة المعنى الذي ينتج عند وجودها في التّركيب القرآنيّ، ففي بعض الأحيان يمكن أن تتضافر القرائن في إقصاء بعضها، وفي أحيان أخرى لا يتّسع الأمر لذلك، وفي هذا الأخير ينبغي أن يحمل القرآن الكريم على جميع تلك المعاني ومن ثمّ ينسب لكلّ معنى الوجه الإعرابيّ الذي يناسبه، وهذه الجزئيّة بالضبط لم أجد من حاول البحث فيها حسبما بين يديّ من مؤلّفات ودراسات.

ومن الدّراسات المهمّة التي أبدى فيها صاحبها عناية بالغة ببيان تعدّد المعنى واستقصاء أسبابه ما كتبه تمام حسان في كتابه اللّغة العربيّة معناها ومبناها وفي كتابه الآخر البيان في روائع القرآن؛ فقد اهتمّ كثيرا بالقرائن التي تعيّن المعنى في الأنماط التّركيبية من خلال الآيات القرآنيّة، وخاصّة في كتابه الثاني. فقد عقد فصلا بحث فيه دور قرينة السِّياق حين يحتاج النمط إلى ما يتبيّن به المعنى المراد، مستدلّا بتعدّد المعنى على عجز القرائن النّحويّة في الدّلالة على الأبواب المقرّرة، وأنّ القرينة المعينة على تجاوز هذا الغموض تأتي من خارج الجملة. مؤكّدا في الوقت نفسه أنّ السِّياق يشمل القرائن النّحويّة والدّلالات العقليّة والمقاميّة المحيطية بالجملة². ورغم هذه الجهود المضنية إلّا أنّه -رحمة الله عليه- لم يصل إلى ربطها بالأقوال التّفسيرية، وأحسب أنّ أعمق ما توصّلت إليه الدّراسات اللّغويّة في جانب البحث في تعدّد المعنى وربطه بالعناصر السِّياقيّة الدّاخليّة هو الذي فسّره تمام حسان، فمن ذلك ما نجده من تحديده لمعنى {إِنْ}

¹ - ينظر: البيان في روائع القرآن، ص 212.

² - ينظر: نفسه، ص 212.

وكونها هي المخففة من الثَّقيلة في قوله تعالى: {وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ} [القلم: 51] باعتماده العناصر المبنوية ومنها:

- رفع الفعل المضارع بعد {إِنْ} لبيان أنَّ المعنى هو التَّوكيد وليس الشَّرط.

- دخول اللّام في خبر إن.

والحقيقة أنَّ هذه العناصر ليست ممَّا يخفى على النّحاة والمفسّرين وإنّما يكتنفها الغموض ويتعدّد معناها الوظيفي حين تكون خارج السِّياق، والدّليل على ذلك أنَّ النّحاة هم الذين يحصون ما يأتي على عدّة أوجه نحو: ما والواو وحتى... وغيرها من خلال استقرار المعاني التي تأتي فيها باعتبار السِّياقات المختلفة. أمّا عندما تأتي في سياق واحد كالذي مثّل به تمام فليس مقصودا لأحد منهم، وعليه فإنّ المفسّرين هم من يتطرّقون إلى تعدّد المعنى في الآية الواحدة، وإنّما يكون ذلك في المواضع التي لا يتبيّن فيها المعنى المراد، لا لكون دخول هذه الأدوات في التَّركيب، وإنّما لأمر خارج غالبا ما يكون بسبب عدم وضوح المناسبة بين معنى الآية وما يسبقها أو يليها. ولهذا نعدّ هذا النوع من العمل غير داخل في محلّ هذا البحث.

المطلب الثالث: السِّياق القرآني والوظائف النّحويّة.

وأما الذي نراه ذو صلة وقربى ببعض ما تصبو إليه الدّراسة فهو أن تكون القرينة السِّياقيّة عبارة عن معنى في التَّركيب لا يتطرّق إليه الاحتمال فيحمل المحتمل عليه، ومن أمثلة هذا خارج السّورة قوله تعالى: {وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلْ لَهُمُ الْعَذَابُ} [الكهف: 58] ففي هذا التَّمط من التَّركيب تظهر عدّة احتمالات وظيفيّة لكلّ من {الْغَفُورُ}، و{ذُو الرَّحْمَةِ}، وجملة {لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ}. فكلّها محتملة لأن تكون خبرا للمبتدأ {رَبُّكَ} إلّا أنَّ قرينة في السِّياق قد رجّحت كون محلّ الجملة هو الخبر. وهو الإضراب عن تعجيل العذاب المدلول عليه بـ {بَل} ¹ في قوله: {بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَّنْ يَجْدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا} [الكهف: 58]. وهذا يشبه ما جاء في سورة الأنعام عند قوله تعالى: {وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَاءَ يُدْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُم مَّا يَشَاءُ} [الأنعام: 133] فقد دلّت الاحتمالات النّحويّة الواردة في إعراب {الْغَنِيُّ} و{ذُو الرَّحْمَةِ} ومحلّ جملة {إِنْ

¹ - ينظر: البيان في روائع القرآن، ص 213.

يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ} - وهي أربعة أوجه¹ - على تعدّد المعنى المصاحب لكلّ وظيفة تسند لأحد مكوّنات التَّركيب، وهذا يعني غياب دور السِّياق حال الإعراب، أو عبارة أخرى إهمال دور السِّياق في تعيين الوظائف. بل إنني قد لا أكون مبالغاً إن قلت إنّ هذه الأوجه أشبه ما تكون بالاحتمالات المنطقيّة الممكنة في إعراب الجملة، ومعلوم أنّ اللّغة لم توضع لمثل هذا.

وبالتّالي يمكن أن نستنتج مدى اعتماد المعربين على ظاهر التَّركيب، وندرك مدى الهوّة بين عمق العبارة القرآنيّة بما تحمله من دلالات أودعها ربّنا فيها وبين المعنى التَّحويّ المعتمد على ظاهر اللفظ ممثلاً بأركان الجملة والمعنى الوظيفيّ المبنيّ على الإسناد وامتّماته، دون الرّجوع إلى المعاني التّفسيريّة وربطها بتلك الوظائف التّحويّة.

إنّ هذا التّعامل التّحويّ المبنيّ على بيان وظيفة المفردة في مبنى الجملة، لا يولي العناية الكبرى بالمعنى المراد في الآية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجده لا يفرّق بين مستويات الكلام، إذ إنّ بيان الوظائف التّحويّة من خلال تحديد الإعراب المبنيّ على نظريّة العامل لا يختلف من تركيب لآخر، بل ربّما يعرب الكلام الذي ليس له معنى أصلاً، وفي المثال الذي صنعه تَمّام حسان أو غيره:

قَاصَ التَّجِينُ شِحَالُهُ بِتَرْيِسِهِ الْقَاحِي فَلَمْ يَسْتَفْ بِنَاصِيَةِ الْبَرْنِ

خير دليل على ما قلناه. ومن هنا تبدو أهميّة الطّرح الذي تأمل هذه الدّراسة تحقيقه. وهو ربط الأوجه التّحويّة بالمعنى المراد في السِّياق.

ولقد أشار تَمّام حسان إلى شيء نوافقه عليه وهو مراعاة المقام في بيان المعنى قبل الإعراب، فمن ذلك ما نجده في تحديده لوظيفة الخبر في قوله تعالى: {وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ} [الأنبياء: 112]، فقد أوجب أن تكون هي

¹ - الوجه الأول: {الغني} خبر أول، و{ذو الرحمة} خبر ثان.

الوجه الثاني: {الغني} نعت، و{ذو الرحمة} خبر.

الوجه الثالث: {الغني} نعت أول، و{ذو الرحمة} نعت ثان وجملة الشرط {إن يشأ يذهبكم} خبر.

الوجه الرابع: {الغني} نعت، و{ذو الرحمة} خبر أول، وجملة الشرط {إن يشأ يذهبكم} خبر ثان.

ينظر: التفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 67/7، 68.

كلمة {الْمُسْتَعَانُ}؛ قال: (لأنَّ المقام مقام استعانة بالله ويدلّ على ذلك قوله قبل).¹ وهذا ما لم نكد نجده عند أحد من المفسرين ومن باب أولى فقدّه عند المعربين.

ولو روعي في إعراب الآية السابقة من سورة الأنعام ظاهر سياق الآية والمقام الذي جاءت فيه لأمكن بكلّ يسر وسهولة الاكتفاء بوجه واحد وهو كون الجملة الشرطية خبراً للمبتدأ {رَبِّكَ} لأنّه قد عقبها بقوله {إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ} [الأنعام: 134] فالذي يستقيم من الأوجه في الجملة الأولى هو الإخبار عن المانع من إنزال العذاب عليهم واستئصال شأفتهم هو مشيئته سبحانه، وأنّ ذلك راجع لاتّصافه بالرحمة والاستغناء عنهم فالوصفان المذكوران في السياق لبيان المدح.

والدليل على أنّ المعنى على إرادة الإخبار بتأخير العذاب هو سباق الآية ولحاقها؛ فأما ما سبق ففيه عدم مجازاتهم في اقتراح الآيات كما هو ظاهر في بداية السورة²، وفيه أيضاً أنّ التّجّيّ صَلَّى الله عليهم وسلّم لا يملك من عذابهم شيئاً وذلك حين طالبوه بتعجيل العذاب³. وأما اللّحاق فقد أوعدهم الله جلّ جلاله بإتيان العذاب ووعد الله وإيعاده لا يتخلّف فهو كالمتحقّق الوقوع. ووجه دلالة هذا الأخير على اختيار الوجه التّحويّ الذي ذكرناه أنّ الله نزلهم منزلة المنكر لوقوع العذاب عليهم حين ذكر مؤكّدين في قوله: {إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ} [الأنعام: 134] فذكر إنّ واللام المؤكّدين للخبر، ولا شكّ أنّ هذا مسبوق بإنكار منهم في الجملة السابقة.

وهكذا يذكر المعربون أيضاً حدّ الغاية في قوله تعالى: {وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ أَتَاهُم نَصْرُنَا} [الأنعام: 34] أنّها لنهاية الصّبر أو الإيذاء دون أن يجرّأ أحد منهم على بيان أنّها خاصّة بأحدهما، أو على الأقلّ يرجّح كونها غاية لواحد فقط. ولو تفتّن واحد إلى المقام الذي قيلت فيه ما كان ليذكر إلّا أنّها غاية لنهاية الصّبر رغم صلاحيتها في الظاهر لأن تكون لكلّ واحد منهما، بل إنّ قربها من الإيذاء قد يرشّح أنّها دالّة على حدّه حسب نظم الآية. ولكن كما قلنا إنّ سلطان السياق والمقام هو الأساس في تحديد المراد؛ إذ المقام مقام ائتساء واقتداء بمن خلا من الرّسل وفيه من التّشجيع والتّعزية ما يحمله على الصّبر والجلّد بخلاف ما لو

¹ - البيان في روائع القرآن، ص 213.

² - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 144/7.

³ - ينظر: مفاتيح الغيب، 9/13.

كانت غاية للإيذاء فليس فيه شيء ممّا ذكر¹؛ إذ الاقتداء في الصِّبر على التَّكذيب الذي هو في نفسه إيذاء بل أشدّ أنواع الإيذاء. وليس في كونهم مُؤذون اقتداء قطّ.

نموذج آخر في قوله تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ} [الأنعام: 100] ورد في إعراب كلّ من {شركاء} و{الجنّ} ومتعلّق الجارّ والمجرور، خمسة وجوه كما عند السّمين.

الأوّل: {الجنّ} مفعول أوّل، و{شركاء} مفعول ثان، و{لله} متعلّقان بـ{شركاء} وهو الظّاهر. ووجود المفعولين دليل على أنّ معنى الفعل {جعلوا} هنا هو صيَّروا.

الثاني: {شركاء} مفعول أوّل، {لله} متعلّقان بمحذوف هو المفعول الثاني. و{الجنّ} بدل من شركاء، ومفسّر له². ومنع أبو حيّان الوجه الأخير أعني أن يكون {الجنّ} بدلا من {شركاء} بحجّة أنّ البدل على نيّة تكرار العامل في الأشهر، فيكون التّقدير: وجعلوا لله الجنّ. وأجازه السّمين لصحّة معنى التّفسير بالبدليّة³.

الثالث: {شركاء} مفعول أوّل، {الجنّ} مفعول ثان، وهذا الوجه لا يصحّ في الصّناعة التّحوّية لأنّ المفعولين هنا أصلهما مبتدأ وخبر، فيجب أن يكون المبتدأ هو الأوّل لأنّه معرفة⁴.

الرّابع: {شركاء} و{الجنّ} مفعولين، ولم يبيّن أيّهما أوّل في هذه الحالة، و{لله} متعلّق بمحذوفٍ حالٍ من {الشركاء} وهذا الوجه أيضا غير صحيح؛ لأنّ معناه حينئذ: جعلوهم شركاء مملوكين لله⁵.

الخامس: {الجنّ} منصوب بفعل مضمر جواب لسؤال مقدّر، من جعلوا شركاء لله؟ الجواب: جعلوا الجنّ. ورآه أبو حيّان أحسن الوجوه⁶.

فإذا عملنا بمقتضى أقوال هؤلاء الجلّة من العلماء وحملنا القرآن على أقوى الوجوه الإعرابيّة فسنحتفظ بثلاثة منها وفق التّرتيب الآتي: الوجه الخامس يليه الأوّل، ثمّ الثاني. غير أنّ الشّيء الملاحظ أن لا أحد منهم ربطها بالسِّياق،

¹ - ينظر: نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، 98/7. البيان في روائع القرآن، ص 217.

² - ينظر: الدّرر المصون، 83/5. معاني القرآن وإعرابه، 277/2.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 196/4. الدّرر المصون، 84/5.

⁴ - ينظر: الدّرر المصون، 84/5. التفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 289/7.

⁵ - ينظر: الدّرر المصون، 85/5.

⁶ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 196/4. الدّرر المصون، 85/5. التفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 289/7.

أو على الأقل ربطها بمعنى التفسير والذي هو في الحقيقة بيان لمعنى الآية في سياقها والمقام الذي قيلت فيه، ونستثني هنا اثنين فقط الأول هو عبد القاهر الجرجاني والآخر هو الزمخشري الذي بين وظيفة التقديم في سياق الآية وربطها بالوجه النحوي. فذكر أن تقديم اسم الله عز وجل على {شركاء} أفاد استعظام أن يتخذ الله شريكاً¹ وظاهر كلامه أن الإعراب المبني على هذا المعنى هو أن {الله} مفعول ثان، و{شركاء} مفعول أول، و{الجن} بدل من {شركاء}. وسلك عبد القاهر الجرجاني في معنى الآية وما يتعلق بها من تحديد للوجه الإعرابي مسلكاً مغايراً فبدأ أولاً بتقرير المعنى فقال: (جملة المعنى وحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم من دون الله تعالى وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم).² أي أن هناك معنى آخر لا يتحقق إلا مع التقديم. وهو هنا يحدد المعنى الأساسي لبيان الوجه الإعرابي وهو كون {الجن} مفعولاً أول، و{الشركاء} مفعولاً ثانياً. وهذا ما يحدث في كل الأعراب القرآنية إلا في مواضع قليلة، وخذ أي مثال من القرآن ثم أعربه، أو انقل إعرابه من أي تفسير أو كتاب إعراب ستجده لا يخرج عن هذا الذي ذكرناه. وتأمل قول الزجاج حين يربط بين الإعراب والمعنى: (والمعنى أنهم أطاعوا الجن فيما سئلت لهم من شركهم، فجعلوهم شركاء لله عز وجل وكان بعضهم ينسب إلى الجن الأفعال التي لا تكون إلا لله عز وجل).³ فبين بهذا المجهولين وهم {الجن} وموضع الجعل الذي هو الشرك، ثم بين وجه النصب في كل من {الشركاء} و{الجن}.

والذي نفهمه من تقسيم عبد القاهر الجرجاني للكلام من حيث احتماله لأكثر من وجه أو عدم احتماله. أنه يريد أن ينبّه على ما يعرب بحسب المعنى الذي يتبادر من ظاهر التركيب فلا يكون فيه للمعرب إلا مزية التقدير في الصناعة النحوية، وهذه هي السمة البارزة في كتب الإعراب والتفسير المهمة ببيان الأوجه النحوية. أما القسم الآخر فهو الذي رأينا أنه نابع من عمق السياق المقامي الذي تُراعى فيه دقة المعنى المراد وربطه بالوظيفة التي يؤديها، وهذا النوع هو الذي يمكننا وصفه بالقليل جداً أو النادر.

¹ - ينظر: الكشاف، 380/2.

² - دلائل الإعجاز، ص 287.

³ - معاني القرآن وإعرابه، 277/2.

ومن هنا نجد عبد القاهر يحاول ربط سياق الجملة ونمط تأليفها بالمعنى المراد في الآية وهو أنّ تقديم المفعول الثاني إنّما روعي فيه معنى في نفس المتكلم، (وهو أنّه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجنّ ولا غير الجنّ).¹ وهذا المعنى هو الذي قدّمت له الآيات من قبل بتفرد الله عزّ وجلّ بالتصرّف في الكون وما فيه بدءاً من قوله: {إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى} [الأنعام: 95] ، ومن خلال اعتماد أسلوب القصر في إظهار المنن، من نحو: {إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ} باعتبار أنّ الإضافة محضة²؛ فيفيد ذلك تعريف الجزأين لغرض الحصر. وقد أجاز السمين تبعاً للزمخشري أن تكون هذه الإضافة محضة باعتبار دلالة اسم الفاعل على المضيّ هنا، أو على الدوام والاستمرار³. ونحو: {وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} [الأنعام: 97] وقوله: {وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ} [الأنعام: 98] وقوله: {وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً} [الأنعام: 99] وكلّ ذلك بتقديم المبتدأ مع تعريف الجزأين لإفادة اختصاصه بهذه المنن. فإذا كان المقام مقام إثبات لوحداية الله فإنّ الأنسب أن ينفي عن نفسه الشركاء مهما كانوا تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. ويكون محلّ الإنكار أن يعبد مع الله غيره، ولا يتم هذا إلّا بتأخير {الجنّ} حتّى لا تكون هي المحلّ الوحيد الذي ينكر أن يجعل شريكاً لله عزّ وجلّ. فيكون ترتيب هذه الكلم في نظام الجملة في غاية الدقّة الملائمة لرهافة المعنى. ومن ثمّ يكون الإعراب الأنسب لهذا المعنى أنّ {الشركاء} مفعول أول، و{الله} في موضع مفعول ثان، و{الجنّ} داخل في كلام ثان مقدّر، وهو: (فمن جعلوا شركاء لله تعالى؟ فقيل: الجنّ)⁴ أي جعلوا الجنّ. ونحن نميل إلى الوجه الذي أعرب به عبد القاهر هذا التركيب ونختاره، رغم أنّ وجه البدليّة في كلمة {الجنّ} لا يغيّر من وضع المعنى شيئاً، لكننا نرى أن في تقدير السؤال معنى زائد وهو تحقير الجنّ، خاصّة إذا علمنا أنّ بعض التّفسيرات تذكر من قصص استعظام العرب لهم واستجارتهم بهم في أسفارها⁵... الخ وخلاصة هذا الموضع أنّه قد وقع فيه تقديمان، الأوّل تقديم المفعول الثاني لجعلوا وهو {الله} على المفعول الأوّل {شركاء}، وما كان لكلمة شركاء أن تؤدّي هذه الوظيفة -بحسب مراد الآية- لو أنّها تأخّرت عن كلمة الجنّ.

¹ - دلائل الإعجاز، ص288.

² - الإضافة قسمان: محضة وتسمّى أيضاً معنويّة أو حقيقيّة. وغير محضة وتسمّى لفظيّة أو مجازيّة. وهذه الثانية هي التي يكون فيها المضاف عاملاً دالّاً على الحال أو الاستقبال أو الدوام، وهو منحصر في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. التحو الوافي، 1/3، وما بعدها.

³ - ينظر: الدّر المصون، 56/5. الكشف، 377/2.

⁴ - دلائل الإعجاز، ص288.

⁵ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 196/4.

فظهر أنّ المتكلم وهو الله جلّ ثناؤه أراد المعنى الذي بيّنه عبد القاهر فأظهره بإيقاع كلّ كلمة في الموضع الذي يمكنها من تصوير هذا المعنى في أدقّ تفاصيله.

نموذج آخر في قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ} [الأنعام: 117] في هذا التركيب تطول أنفاس المعربين لكلمة {مَنْ}، وليس هذا مذموماً في حدّ ذاته، وإمّا الذي نريده هو أن ننأى ونبتعد بإعراب القرآن عن المعاني التي يحتكم فيها إلى الصنعة ثم يتكلّف لها المعنى، وفي هذا شيء من التطرّف المعنوي إن جاز التعبير، وقد شعر السمين الحلبيّ بخطورة هذه المواقف فقال معقّباً على إعرابٍ لأبي البقاء¹: (ولا حاجة إلى ارتكاب مثل هذا في مثل هذه الأماكن الحرجة).² ولنا على هذه العبارة تعليقان:

أحدهما أنّ أبا البقاء استطرد في بيان الأوجه النحويّة استطراداً أخرجته عن الجادة وألقى به في مهاوي الحيرة والتخبّط، لا يخلص من ذلك إلى معنى يليق بسياق التركيب.

والأمر الآخر أنّه حكّم الإعراب في المعنى فالظاهر أنّه أعرب ثم بيّن وجه المعنى والأمر ينبغي أن يكون بخلاف ذلك في مثل هذا الموقف.

ورغم أنّ التركيب ورد بقراءتين في الفعل ((يضل)) بضمّ الياء وفتحها كما هو منصوص في عدد من المراجع كالدرّ والتبيان والبحر المحيط... إلخ إلّا أنّنا نغني هنا بقراءة الفتح، ومن الإنصاف أن نذكر أنّ أبا البقاء اكتفى بوجه إعرابي واحد بالنسبة لهذه القراءة (فتح الياء) وذلك لتجنّب المعنى المحذور الذي يترتّب على إعرابها بالوجه الذي أعرب به قراءة الضمّ. وهو نسبة الضلال لله، تعالى الله عن ذلك³. ونحن نعجب له كيف انساق وراء تقصّي الأوجه هناك، والخطر من حيث المعنى متقارب كما دلّت عليه عبارة السمين آنفاً.

واستفاد الطاهر بن عاشور من دراسة هذا الموقف، فأسند الوظائف معتمداً على السياق المقاليّ للآية، فوظيفة {مَنْ} عنده أنّها منصوبة بنزع الخافض أي هي مفعول به في المعنى وليست مفعولاً اصطلاحياً كما ذكر النّحاة⁴

¹ - أعرب أبو البقاء {مَنْ} إسم موصول في محلّ جرّ مضاف إليه وأعلم مضاف وذلك على قراءة يُضِلُّ بضمّ الياء، ثم قدر المعنى: إمّا هو أعلم المضلّين، أي: مَنْ يجد الضلال، وهو من أضلّته إذا وجدته ضالاً... إلخ. التبيان في إعراب القرآن، ص 309.

² - الدرّ المصون، 128/5.

³ - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص 309.

⁴ - ينظر: النّحو الوافي، 159/2.

والذي سَوَّغَ له هذا الوجه هو دخول الباء في مقابل المعنى الذي في حيزِ {مَنْ} وهو قوله {وهو أعلم بالمهتدين} فدلَّ هذا التركيب الأخير على حذف الباء من الأول، وبهذا يكون قد عمل بالسياق المقالي في بيان الوظائف التحويلية لكل كلمة.

لكنَّ هذا التوجيه الذي ذكره ابن عاشور رحمه الله فيه مشكلة وهي أنَّ القرينة من شأنها أن تتقدّم وفي هذه الآية قد تأخّرت. والجواب أنَّ القرينة الحالية هي التي سَوَّغت التقديم، وذلك لأنَّ تقدير معنى {أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ} يحتمل أن يكون:

الله أعلم بالضالّين. أو يكون: الله أعلم الضالّين ، ولما كان الضلال جهالة سيصير المعنى في كلِّ احتمال كما يلي:

فلان أعلم بالجاهلين. فلان أعلم الجاهلين. وفي هذا الأخير تناقض¹؛ إذ لا يتصوّر أن لا يكون منهم وبالتالي لا تصحّ الإضافة والمعنيان متناقضان. فلم يبق إلا الاحتمال الأول وبهذا يكون قرينة حالية على إرادة النصب بنزع الجارّ الذي هو الباء.

وآخر ما يتّصل بهذا الموضوع أنَّ بعض المفسّرين والمعرّبين ذكروا في فعل التّفضيل ((أَعْلَمُ)) قولين: الأول أنّها ليست للتّفضيل، وإنّما هي بمعنى اسم فاعل. والثاني أنّها على بابها من التّفضيل². وواضح أنَّ الذين فَرَّوا من القول بأنّها للتّفضيل إنّما ألجأهم لهذا المعنى الفاسد المترتب على الإضافة، وقد ذكرناه آنفا. إضافة إلى تشبّثهم بقوانين الصّناعة وهي أنَّ أفعال التّفضيل لا تعمل بنفسها فلمّا عدم ما يوصل معناها إلى ما يصلح معمولا لها وهو حرف الجرّ أولوا ((أَفْعَل)) بـ ((فَاعِل)) وما أبعد معنى ((إِنَّ رَبَّكَ أَعْلَمُ مَنْ)) عن ((إِنَّ رَبَّكَ عَالِمُ مَنْ)) أليس هذا كافٍ في إبطال هذا القول وردّه؟

أمّا من رضي باحتفاظ ((أَعْلَمُ)) بمعناه فهو الأوفر حظاً، لولا أنّهم ذكروا من وجوه الإعراب ما يزعج أركان البناء القرآني، كقولهم: أنَّ وجه جرّ {مَنْ} بحرف جرّ مقدّر ليس بشيء، وكذلك كونه في موضع نصب بنزع الخافض، رغم دلالة ما بعده عليه³، وما هذا إلا من تقديس القواعد المستنبطة من بعض كلام العرب أو من الشعر،

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 30/8.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 213/4. الدّرّ المصون، 126/5. المحرّر الوجيز، 448/8. اللّباب في علوم الكتاب، 398/8.

³ - ينظر: الدّرّ المصون، 126/5. اللّباب في علوم الكتاب، 398/8.

فإن هم علّلوا ما في الشعر بالضرورة فأتى لهم أن يقبلوا بالمواضع التي يجوز الحذف فيها؟ وهل هناك تفسير يسوّغ لهم رفض هذا المقدّر رغم وجود ما يدلّ عليه في نفس السياق غير كونه في القرآن؟

ولو أنّ أحدا منهم نظرا تلقاء آيات القرآن الكريم لوجد نظائر لهذا التركيب كلّها مثبتة الباء كقوله تعالى: وقوله: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى} [النجم:30] وقوله: {هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ} [النجم:32] {هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ انْتَفَى} [النجم:32] وغيرها. فالأولى أن يحمل التّظير على التّظير فيقدّر ما ليس في القرآن بما فيه.

ووظّف الطّاهر ابن عاشور كلّ الوسائل المتاحة في التركيب ليصوّر لنا المعنى دون أن يحدث أي تغيير في صياغته بزيادة أو حذف أو حمل لفظ على معنى آخر، بل أقرّ كلّ شيء على ما هو عليه، وأشار إلى أمر في غاية الأهميّة من التّاحية الوظيفيّة وهي الإتيان بالبنية التّركيبية على وفق ما يردّ به المعنى السّائد والاعتقاد الفاسد، فرتب جملة إسناديّة تضمّنت معنى القصر وهي قوله {هُوَ أَعْلَمُ} لينفذ من خلالها إلى ما كان يعتقد المشركون من أنّ الأعلميّة وصف لله جلّ جلاله وآلهتهم. لكنّه يبيّن أنّ القصر جاء به لنفي (أن يكون أحد يشارك الله في وصف الأعلميّة المطلقة).¹ فأثبت انفراد الله بالأعلميّة، وكأنّه -والله أعلم- لما استشعر مدلول أفعال التّفضيل يلقي بظلاله على معنى الجملة أضاف كلمة المطلقة لتدلّ على أنّ الزّيادة ليست ناشئة عن صيغة التّفضيل. ويكون المعنى كما عبّر عنه بعض المحدثين هو: (الانفراد بهذا الوصف مع الزّيادة المطلقة دون مشاركة؛ لأنّها مستحيلة، ودون احتمالها أيضا، ولا يؤدّيها هذا المعنى إلّا أفع).²

ولقد كان الكوفيون أكثر تعقّلا حين قالوا بأنّ أفعال التّفضيل تعمل بنفسها³، هروبا من ادّعاء ما ليس في التركيب القرآني، وهذا ما لم يراعاه كثير من النّحاة والمفسّرين فقدّروا في هذا الموضوع فعلا ناصبا دلّ عليه {أَعْلَمُ} بل ورجّحوه لا شيء إلّا لموافقته قواعد البصريّين⁴. ونقل السيوطي في الجمع عن ابن مالك أنّ النّحاة أجمعوا على أنّ أفعال

¹ - تفسير التحرير والتنوير، 29/8.

² - حامد أحمد نيل، من أساليب القرآن بين المعنى والصّناعة التّحويّة، ط1، 1984م، ص20.

³ - ينظر: الدّرّ المصون، 126/5.

⁴ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 213/4. الدّرّ المصون، 127/5. اللّباب في علوم الكتاب، 398/8.

التفضيل لا تنصب المفعول به، وقال: (فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدّر يفسّره أفعّل).¹ ثم ذكر قوله تعالى: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} [الأنعام: 124].

وأعرب أبو حيّان كلمة {حَيْثُ} على أنّها منصوبة على الظرف، وضمن أعلم معنى يناسب التعدية إلى الظرف وهو: (الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته. أي: هو نافذ العلم في هذا الموضع).² ويبدو أنّ محاولة المفسرين لنقل الأوجه الإعرابية جاء من أجل بيان أنّ ما قوي وجهه في الغالب يكون مرادا.

ولعلّ المواضع السابقة تعطينا فكرة عن جدليّة طالما ردّدها العربون، وهي إمّا أن يسبق المعنى الإعراب فيفسّر الإعراب في ضوء المعنى المفهوم، وهذا هو الأصل، وهو ما أثر عن العرب في قولهم ((الإعراب فرع المعنى)). ولما كانت اللّغة في عمومها تحمل رسالة بين المتكلّم والسماع فتؤدّي وظيفتها في التّواصل والتّبلغ كان لزاما أن تتّسم بالوضوح والشفافيّة. (ولا ريب أنّ معنى الجملة ينصرف على ضوء كلّ إعراب وجهة تتعدّد عن الأخرى ابتعادا قليلا أو كثيرا).³ ولكن لما كان القرآن الكريم يجمع بين الرّسالة والإعجاز لوحظ فيه تنوّع وتعدّد في الأوجه الإعرابية للمكوّن الواحد.

والأمر الآخر هو أن يسبق الإعراب المعنى فيصير معنى العبارة السابقة مقلوبا، أي ((الإعراب أصل المعنى)) وذهب بعض الدّارسين إلى أنّ الذي جرّ إلى هذا الأصل المحرّف إمّا هو تفسير العلامة الإعرابية⁴، والتّطبيق الإعرابيّ على إعراب القرآن مثلا يؤيّد هذا الرّأي ويؤكّده. كما سنرى في الأمثلة الآتية:

يقول تعالى: {فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} [الأنعام: 48] جاء هذا التركيب عقب بيان انحصار وظيفة الرّسل في التّبلغ، وربط أهل التّفسير بين المعنى الذي أفاده الحصر في قوله تعالى: {وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ} [الأنعام: 48] وبين حال المخاطبين، وهو أنّه جاء للرّدّ على من زعم أنّ الرّسل إمّا جاءوا لخرق العادات⁵. فوظف معنى الحصر هنا لإبطال الاعتقاد السّائد عند بعضهم. ثمّ فرّع عليه ما بعده بواسطة الفاء. ولكن وقوع

¹ - مع الموامع، 75/3.

² - تفسير البحر المحيط، 219/4.

³ - خليل أحمد عمارة، المسافة بين التّنظير التّحويّ والتّطبيق اللّغويّ، ط1، دار وائل للنشر والتّوزيع، عمان، 2004م، ص185.

⁴ - ينظر: نفسه، ص220.

⁵ - ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، 238/7.

{مَنْ} في هذا الموضع دلّ على معنيين متقاربين، وسبب هذا التَّقارب هو الصَّورة التَّركيبية المشتركة بين استعمالِي الاسم الموصول واسم الشَّرط.

ولو نحتكم إلى السِّياق هنا لرأينا أنَّ الأظهر أنَّها موصولة؛ وقد استظهر هذا الرَّأي ابن عاشور ورجَّحه بعطف {والَّذِينَ كَذَّبُوا} عليه¹. فاستعمل اللَّحاق لبيان مدلول السَّباق. ولكن من ناحية سياقية أخرى نجد أنَّها جاءت في معنى التَّفصيل لقوله تعالى: {مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ} وباقتراح جوابها بالفاء².

ومن ذلك أيضا اختلافهم في الفاعل من قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ} [الأنعام: 34]

فذهب الفارسي إلى أنَّ {مِنْ نَّبَائِ} هي الفاعل ومن زائدة. وضعفه أبو حيَّان لزيادة {مِنْ} في الواجب³.

وذكر أبو حيَّان قولاً بأنَّ {مِنْ} هنا هي المعرِّفة، أي البَيانية بمعنى جاءك النَّبأ الَّذي هو نبأ المرسلين. ثمَّ ردّه أيضا لكن هذه المرّة باستعمال المعنى الوظيفي فقال: (لأنَّ المعنى ليس على العموم، بل إنّما جاء بعض نبئهم لا أنبائهم)⁴ فتركيب الجملة هنا وظَّف فيه جزء من المعنى العام، فخضعت وظائف عناصر التَّركيب لهذا المعنى. وهذا يظهر بجلاء تقديم المعنى على الإعراب.

ورأى ابن عطية أنَّ يكون الفاعل مضمرا مقدّرا بـ ((جلاء)) أو ((بيان))⁵. وقدّر معناه على هذا الوجه ابن حيَّان كما يلي: ((ولقد جاءك بيان من نبأ المرسلين))⁶ والَّذي حمل المعربين والمفسِّرين على أن يقدِّروا الفاعل كما رأينا هو القواعد القاضية على عدم مجيء الفاعل محذوفا، وعدم زيادة الجارِّ في الكلام الموجب.

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 239/7.

² - ينظر: نفسه، 239/7.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 118/4.

⁴ - نفسه، 118/4.

⁵ - ينظر: المحرّر الوجيز، 353/7.

⁶ - تفسير البحر المحيط، 118/4.

ويبدو أنّ أبا حيان شعر بعدم مطابقة المعنى الوظيفيّ لمكوّنات التَّركيب، فاستظهر تقدير فاعل مضمّر مستلّ من مضمون الجملة السابقة وهو خبر التَّكذيب والإيذاء والصَّبْر¹... ولعلّ هذا أوفق قول في إعراب هذه الجملة.

ومثل ذلك {ما} في قوله تعالى: {فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ} [الأنعام: 41] فرغم وضوح المعنى الوظيفيّ لهذا التَّركيب إلّا أنّهم ذكروا أوجهها لـ {ما} أوصلها السّمين إلى أربعة أوجه².

الوجه الأوّل: أنّها موصولة، وهذا الوجه استظهره السّمين تبعاً لشيخه أبي حيان.

الوجه الثّاني: أنّها ظرفيّة، وصحّح هذا الوجه ابن عطية. والمعنى على هذا: (يكشف العذاب مدّة دعائكم)³

الوجه الثّالث: أنّها مصدرية على حذف في الكلام، وقدّره أبو حيان: (فيكشف موجب دعائكم وهو العذاب).⁴

والوجه الرّابع: أنّها نكرة موصوفة؛ أي فيكشف شيئاً تدعون كشفه⁵.

والنّاظر في هذه الأقوال جميعاً يخيّل إليه أنّه أمام كتاب في التّحو يستعرض أوجه {ما}، كما يفعل في حروف المعاني حين يجمع لكلّ حرف منها ما يستعمل له من المعاني. ومع ذلك فإنّنا نحمل كلام هؤلاء الجلّة من العلماء على إرادة تصحيح الإعراب ليوافق المعنى لا العكس. بل إنّ محمّد حماسة عبد اللّطيف رأى أنّ هذا التّعذّد في الأوجه ما هو إلّا انعكاس طبيعيّ لمعنى يراد أو غاية تقصد، وهذا في نفسه وجه من وجوه الإعجاز⁶.

وبعد قراءة هذه التّوجيهات التّحويّة عدّة مرّات تبين لنا أنّ الوجه الأوّل هو أظهرها، وقد ذهب إليه عدد من المحدثين أمثال الطّاهر بن عاشور، محمود صافي في الجدول في إعراب القرآن، وبهجّت عبد الواحد صالح في كتابه الإعراب المفصّل... وغيرهم. وفي ضوء هذه الاختلافات نرى أنّ هذا الوجه هو المبين للمعنى الأصليّ والأوجه الأخرى هي ظلال له؛ فالجملة التي وقع فيها هذا الخلاف جملة فعليّة، ودلالة الفعل زمنيّة وحدثيّة ومن هنا لم يبعد من تتبّع

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 118/4.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 132/4. الدّرّ المصون، 628/4. المحرّر الوجيز، 360/7.

³ - تفسير البحر المحيط، 132/4.

⁴ - نفسه، 132/4.

⁵ - ينظر: الدّرّ المصون، 629/4.

⁶ - محمّد حماسة عبد اللّطيف، من الإعجاز القرآنيّ: تعدّد أوجه الإعراب في الجملة، ط1، مكتبة الإمام البخاريّ، القاهرة، 2009م، ص14.

دلالة الزمن فرأى أنّ المعنى المناسب للمقام هو بيان حالهم في هذه المدة المعلومة التي ينزل فيها عذاب الله، هل يتوجّهون بالدعاء والتضرّع إلى الله أم إلى غيره. وقد قارب ابن عاشور هذا المعنى¹، ولكنه لم يربطه بالوجه التحوّي.

وروعي في الوجه الثالث معنى الحدث الذي أخذ منه فعل الكشف، فربطه بالسبب الذي ألجأهم إلى الدعاء وهو نزول العذاب؛ للدلالة على أنّ إيمانكم مقرون بإرادته إذ لو أراد ذلك لأنزل عليكم العذاب فأنتم به بمشيئته ونسيتم شركاءكم وشرككم. فالذي أوجب دعاءهم هو العذاب، فكأنّ معنى الكشف ليس متعلقا بالعذاب بقدر ما هو متعلّق بالدعاء، والمقام في الحقيقة هو مقام الدعاء لا العذاب، وإتّما جيء بذكره لأنّه سبب في الدعاء.

وينبني الوجه الأخير على هذا، إذ تقدير معناه يومئ إلى أنّ هذا العذاب ليس إلّا شيئا يسيرا يراد كشفه، وفي هذا دليل على قدرة الله تعالى وتعرض بحال المشركين في تمسّكهم بما لا يملك لهم نفعاً ولا يدفع عنهم ضرراً.

ما نخلص إليه بعد هذا العرض السريع أنّ هناك علاقة وثيقة بين المعنى الوظيفي وتعدّد الأوجه الإعرابية، غير أنّ بعض الأوجه - كما اتّضح - صلتها بالإعراب أشدّ وأقوى من تعلّقها بالمعنى، وكان ينبغي في نظرنا أن تكون في جانب المعنى ألصق، ويدلّ هذا دلالة واضحة على أنّ غنى التراكيب بالبدائل يشمل تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد.

ومن هنا رأى الطاهر بن عاشور أنّه إذا احتملت الآية معنيين أو معاني وكانت كلّها ممكنة فينبغي أن يعلم أنّها جميعاً مرادة لله عزّ وجلّ²، وهذا الكلام صحيح وهو ما نراه أيضاً غير أنّه لا يمنع من التّركيز على وجه واحد وجعله المراد أو كونه راجحاً بالنسبة لغيره، وذلك من وجوه؛ أحدها أنّ السياق من شأنه استبعاد المعاني غير المرادة خاصّة إذا كان مقام الحديث وحال المخاطب معلوماً، وهذا ما يبدو جليّاً في السّورة الكريمة؛ إذ إنّها في أغلب الآيات موجّهة إلى المشركين، كاشفة عن أحوالهم ومعتقداتهم.

وثانيها: أنّ المذاهب الفقهيّة كلّها تعتمد القرآن الكريم أصلاً وأولاً ولا شكّ أنّها تعترف باحتماله لمعان متغايرة ومع ذلك تختار أحدها وتبني عليه الأحكام.

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 225/7.

² - ينظر: نفسه، 93/1، وما بعدها.

وثالثها: أنَّ تعدّد المعنى يقضي بتغيّر الإعراب، ولا يدرى أيّ وجه من المعنى حمل عليه الإعراب. فأما الاكتفاء بسرد المعاني المحتملة نتيجة التأمل في معاني القرآن دون ربطها بالصَّنعة النحويّة فليس داخلا في محلّ البحث ومجاله، وقد وردت تفاسير كثيرة من هذا النمط كتفسير الكشاف وتفسير أبي السَّعود (إرشاد العقل السَّليم)، ومفاتيح الغيب، وروح المعاني والتَّحرير والتَّنوير وغيرها.

ورابعها ما بنى عليه عبد القاهر الجرجانيّ نظمه فإنّه قرن بين معاني النّحو والمعنى الذي تصلح له ممّا هو في نفسه وذلك في عدّة مواضع من كتابه من نحو قوله: (وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنّك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النفس...) ¹ وكشرحه لمعنى التعلّيق بأنّه: (أنّ تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا. أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأوّل، أو تأكيدا له، أو بدلا منه...) ² ثمّ يقول مرّة أخرى (واعلم أن ليس النّظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو... وذلك أنّا لا نعلم شيئا يبتغيه النّاظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه). ³ وقد وجدنا فروقا في الكلام هي في الحقيقة أغراض للمتكلِّمين من ذلك وجوه الحال التي تظهر من تأمل العبارات الآتية:

جاءني زيد مسرعا - جاءني يسرع - جاءني وهو مسرع - أو هو يسرع - جاءني قد أسرع - جاءني وقد أسرع.

وفي الحروف أيضا فإنّ بعضها مشترك بين عدّة معان، لكن لكلّ منها خصوصيّة، فم ذلك أنّ النّفي في الحال يكون بواسطة ما، وفي إرادة المستقبل يستخدم لا، وعند التّعبير عمّا يظن حصوله نأتي بإن، وإذا في المتيقّن الوقوع، ويشمل نظم المعاني ما لا يدخل تحت الحصر، فيدخل فيه كثير من الظواهر التّركيبية من تقديم وتأخير وتنكير وتعريف وحذف وذكر وإضمار وإظهار ⁴... الخ

¹ - دلائل الإعجاز، ص 97.

² - نفسه، ص 101.

³ - ينظر: نفسه، ص 123.

⁴ - ينظر: نفسه، ص 123.

ويمكننا أن نجمع بين رأي الطَّاهر ابن عاشور وعبد القاهر الجرجانيّ في كون المعنى المراد في النَّصِّ اللُّغويّ قرآنا كان أو غيره بأنَّ يحمل على معنى واحد مراد هو المعنى الأصليّ الحامل لغرض المتكلِّم، أمَّا ما يستتبعه من المعاني فهو ما صرَّح به ابن عاشور وأقرّه¹.

فلهذا كلّه وجب أن يكون السَّياق المقاليّ والحاليّ سندا لتحقيق المراد من الآيات والجمل القرآنيّة ليفسح المجال واسعا أمام المعربين لوضع كلّ معنى تفسيريّ بإزاء الوجه الإعرابيّ المناسب. وقد قال أبو حيَّان: (من أحاط بمعرفة مدلول الكلمة وأحكامها قبل التَّركيب، وعلم كيفيّة تركيبها في تلك اللُّغة، وارتقى إلى تمييز حسن تركيبها وقبحه، فلن يحتاج في فهم ما تركّب من تلك الألفاظ إلى مفهم ولا معلّم، وإنَّما تفاوت النَّاس في هذا الَّذي ذكرناه.)² ويقول أيضا: (فإنَّ التَّركيب قد يقتضي بظاهره شيئا ويصدّ عن الحمل على الظَّاهر صاّد فيحتاج لأجل ذلك أن يحمل على غير الظَّاهر وهو المجاز.)³

وإنَّنا في خاتمة هذه الورقات لندعو إلى الاكتفاء بوجه نحويّ واحد وربطه بالسَّياق المقاليّ واستحضار مقتضى الحال الَّذي وقع فيه الحدث اللُّغويّ ومراعاة حال طرفي الاتِّصال؛ إذ في ذلك تمييز للنَّصِّ المعجز عن غيره من جهة. وفيه تعميق للمعاني من ناحية أخرى. كما أنّ لهذه الطَّريقة في بسط الأوجه أو الوظائف الإعرابيّة دور في تسهيل ربط القواعد المستنبطة بأصولها، وفيها دعوة إلى التَّأمّل في نظم القرآن واستخراج أسرارهِ.

كما أنّها لا تقصي قرينة من قرائن المعنى وأكبرها قرينة السَّياق. وفيها تنشيط للعقل بما يعطيه السَّياق من مناسبات بين المواقف الممثّلة في الآيات المتوالية، فينهض بإدراك العلاقة بين معنى الآية السَّابقة واللاحقة وما يكتنفها من منطق عقليّ أحيانا.

¹ - ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 97/1.

² - تفسير البحر المحيط، 104/1.

³ - نفسه، 121/1.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد هذا العرض الطويل لدراسة تراكيب الجمل المحددة للإطار العام لسورة الأنعام دراسة ركزت على الجانب الوظيفي الذي يحكم أنماطها وعناصرها وقضاياها التركيبية والسياقية، تبين بوضوح أنّ اللغة العربية، ولاسيما في النصّ القرآني، ليست مجرد بنية شكلية قائمة على قواعد جامدة، بل هي نظام متكامل تتفاعل فيه التراكيب مع المعاني في إطار سياق دقيق، وقد أظهرت الدراسة أنّ التركيب اللغوي ما هو إلّا انعكاس مباشر للمقاصد الدلالية التي يسعى المتكلم إلى إيصالها، وأنّ العلاقة بين الشكل والمعنى علاقة تكامل لا انفصال.

كما أثبتت الدراسة أنّ المنهج الوظيفي من أنسب مناهج التحليل اللغوي للتراكيب القرآنية، بما يتيح من فهم عميق لدور السياق والعلاقات التركيبية في إنتاج المعنى وفهمه، وإعادة النظر في الإعراب من كونه غاية إلى اتخاذه وسيلة للكشف عن الدلالات الوظيفية الكامنة في النصّ.

ونأتي إلى إجمال أهمّ النتائج التي توصّلنا إليها:

- وجود المنطلقات المحددة للاتجاهات الفكرية عند دراسة الكلام العربي، فعند التأصيل للملمح الوظيفية في التراث اللغوي، تبين أنّ المقاربات الفكرية الحديثة ترجع إلى الاختلاف في الاصطلاح، فمن ذلك مثلاً أنّ الأوائل عبّروا عن المعنى الوظيفي بالفائدة.
- تفاعل المفردات مع المعنى الدلالي والنحوي، وهو من أهمّ السمات التي برزت في تراكيب سورة الأنعام، وفيه يتمّ رصد ما تتميز به المفردات من حمولة دلالية تجعلها قابلة للتأثير والتأثر، وانتهى البحث إلى وجود اتفاق مطلق بين المعربين والمفسرين حول هذه القضية.
- أكّدت تراكيب سورة الأنعام على أنّه لا يمكن فصل الكلمة عن سياقها.
- وجود علاقة قوية بين المعنى والتركيب، أسهمت في تنوع أساليب سورة الأنعام ممّا أدّى إلى امتداد السورة وطولها.
- الجمل الفعلية والاسمية تؤدّي وظائف مختلفة يفرضها سياق الحال، وفي السورة تبين أنّ ورود هذين الشكلين التركيبين كان متقاربا، ممّا يدلّ على العناية بالحقائق الثابتة وجعلها منهجا في الحياة.
- السياق يحدّد المعنى النهائي للخطاب ويغنيه بالتأويلات الإعرابية.

الخاتمة

- السياق هو العنصر الحاسم في تجسيد المعاني المقصودة، وبالرغم من ذلك لم تتحدّد الأوجه الإعرابيّة في مواضع كثيرة.
- لا يوجد تركيبان لمعنى واحد؛ أي أنّ كلّ اختلاف في الشّكل هو تعبير عن معنى مختلف، وقد بيّنا هذا من خلال الوقف والابتداء والقراءات القرآنيّة، ولاحظنا كيف يتأثّر التّركيب بهما.
- دقّة اللّغة في التّعبير قد يكون أحد وجوه الإعجاز في القرآن الكريم.
- أثبتنا وجود بنية تركيبية أساسيّة هي عبارة عن جملة محدّدة من الأنماط، تتعلّق بسببها العناصر اللّغويّة من أجل تشكيل المعاني الوظيفيّة، وقد عكس تنوّع الأنماط التي تركّبت منها الجملة بنوعيتها الاسميّة والفعليّة في سورة الأنعام دور السياق القرآنيّ في طريقة المحاجة والإقناع.
- تمكّنا من جهة أخرى من الوقوف على تمييز النّحاة بين المعاني الأساسيّة والإضافيّة وهي التي تعبّر عن العمد والفضلات في الدّراسة النّحويّة، وتبيّن لنا أنّ البحث في شقّ الفضلات يعدّ نظاما ثابتا في طريقة عرض العناصر ذات الأدوار الوظيفيّة، لاسيما أدوار المقيدات في إطار اللّزوم والتّعدية. ويعكس ذلك مدى التّفاوت بين المعاني السياقيّة التي يوظّف لها التّركيب القرآنيّ، ويثبت أنّها ليست في مرتبة واحدة، وهو ما نفسرّ به تخصيص المعاني وتقييدها تارة، وتعميمها تارة أخرى بواسطة نوعي الإسناد.
- تبيّن لنا من عرض مقيدات الإسناد ميل التّركيب القرآنيّ إلى الدقّة في التّحديد، وأثبتنا في هذا الصّدّد وجود ما يمكن أن يسمّى بنية وظيفيّة، وذلك في مقابل البنية الأساسيّة.
- توصّلنا إلى دور البدائل التّعبيريّة في المساهمة في إيجاد الثّراء المعنويّ في القرآن الكريم ولا سيما في التّراكيب التي تسعى إلى إثبات الحقائق الكونيّة والدّفاع عن المعتقد السّليم، وهو ما أبرزته تراكيب سورة الأنعام، وأثبتنا أنّ علماء القرآن عرفوا هذه الظّاهرة ممارسة، ولم يدرسوها تنظيرا وتأصيلا.
- وقف البحث أيضا على ما يمكن أن ينشأ عن القول بوجود البدائل، حين اهتمّ بذكر بعض الظّواهر كالمطابقة والإثبات والتّوكيد والإضمار، فأبرز التّلازم الدّلاليّ بينهما، وأثبت أنّ النّحاة كانوا يراعون ذلك في كلّ هذه الظّواهر، وهو ما يفسّر ترك المطابقة أو ترك الإضمار أحيانا.

الخاتمة

➤ عرضنا للمعاني العامة والأساليب، والتي هي في نظر الدارسين المعاصرين وظائف تؤدّي بعناصر محدّدة تكون مرتبطة بالسياق وقضائيه (الحذف والترتيب، الإضمار...) وانتهى البحث إلى جمع أكبر عدد من العناصر الوظيفيّة التي تنتج عنها الوظائف العامة.

➤ رأينا أنّ تراكيب السّورة قد حفلت بالأساليب، ومن أكثرها استخداما أسلوب الشرط، والذي بدا مناسباً للأغراض التي أمّتها سورة الأنعام كما بيّن ذلك كثير من المفسّرين.

➤ يفترق المعنى الوظيفيّ عن الغرض والمراد؛ فالمعنى الوظيفيّ يكون باعتبار بنية التّركيب بعيدا عن ملاحظة تبعيته لبنية معيّنة، وأثناء بحثنا عن هذه القضية تبّين لنا أنّ القدامى كانوا يعبرون عنها بالأغراض التي يريدونها المتكلّم. ومن ثمّ لاحظنا وجود مستويين أحدهما يعني بالتّركيب وحده، والآخر يراعي المعنى الذي يريده المتكلّم، وتوقّفنا عند هذه القضية لتبّين الفرق بين المعاني التّفسيرية والوظيفية.

➤ العناصر الوظيفيّة تكون على عدّة أشكال، فقد تكون مفردات لغويّة أو أنماطا تركيبية أو ظواهر لغويّة أو أنساقا تعبيرية، وأهمّ عنصر يتحكّم في جميع ما سبق هو السياق ومقام القول.

وأما الوصايا التي نريد أن نضعها بين أيدي الباحثين فأهمّها وصيتان:

أولاهما: تعميم الدّراسة الوظيفيّة على سائر سور القرآن الكريم مع ربطها بأسباب التّزول.

والأخرى: تتبّع ظاهرة التّدرّج في أسلوب التّوكيد، فقد بدا جليّا أنّ السياق القرآنيّ يأتي أحيانا بتوكيد أقلّ في موضع، وفي آخر يؤكّد بشدّة، ممّا يستلزم البحث في المقاصد التي من أجلها حدثت هذه الظّاهرة التركيبية.

وبعد، فهذا عملي الذي أرجو الله فيه الإخلاص والقبول، أضعه بين يدي أستاذتي وإخواني الباحثين.

وَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسُدِّ الْحُلُلَا فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

فهرس الآيات القرآنيّة

فهرس الآيات القرآنية:

الآية أو جزؤها	رقمها	السورة	الصفحة
{الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا}	22	البقرة	93.
{حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ}	238		84.
{وَوَلَقَّ مِنْهَا رَوْحَهَا}	01	النساء	75، 66.
{وَإِذَا خَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا}	01	المائدة	380
{إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ}	06		380
{وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}	38		391
{وَلَكِنْ يُؤَاخِذْكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ}	89		236.
{الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ}	01	الأنعام	27، 48، 51، 67، 68، 88، 92، 93، 94، 95، 100، 162، 163، 166، 181، 183، 184، 186، 188، 199، 277، 316، 324، 329، 405، 409، 431، 446.
{هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ}	02		53، 57، 68، 72، 144، 164، 168، 178، 197، 277، 323، 406، 416، 425، 446.
{وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ}	03		135، 246، 316، 318، 414، 416، 479.
{وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ}	04		69، 154، 224، 225، 299، 330، 415، 416، 448، 471.

68، 69، 155، 415، 437، 460، 476.	05	{فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ}
49، 77، 101، 102، 103، 178، 201، 257، 279، 301، 305، 338، 402، 403، 407، 415، 437، 446، 447.	06	{أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّهِمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمْكِنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ}
129، 192، 197، 309، 310، 331، 365، 415.	07	{وَلَوْ نَرَأَيْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ {إِلَى} {أَقَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ}
57، 287، 365، 366، 414، 447.	08	{وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ}
48، 365، 414.	09	{وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبَسُونَ}
56، 72، 103، 204، 306، 343، 413، 418، 448.	10	{وَلَقَدْ اسْتَهْزَى بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ}
60، 157، 263.	11	{قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَذَابُ الْمَكْذِبِينَ }
103، 198، 246، 327، 345، 369، 411، 429.	12	{قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْمَةِ}
45، 105، 170، 189، 444.	13	{وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ}
105، 157، 158، 159، 164، 167، 206، 217، 319، 329، 441.	14	{قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أُنْجُدُ وَلِيًّا {إِلَى} {وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}
157، 319، 356، 431.	15	{قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ}

166، 150، 106، 227، 224، 201، 392، 361، 261	16	{ مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ }
160، 130، 72، 215، 198، 167، 434، 354، 352	17	{ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }
131	18	{ وَهُوَ الْغَافِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ }
154، 131، 130، 247، 160، 156، 289، 284، 261، 444، 345	19	{ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ } إِلَى { وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ }
164، 163	20	{ الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ } إِلَى { الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }
156، 56	21	{ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا } إِلَى { إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الظَّالِمُونَ }
253، 158	22	{ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا آيِنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ }
154، 60، 51، 251، 218، 158، 319، 279، 261، 343	23	{ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ }
195، 156، 69، 225	24	{ أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ }
107، 81، 79، 186، 172، 152، 201، 188، 187، 372، 350، 273، 373	25	{ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً } إِلَى { حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ }
330، 195، 164	26	{ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ }
159، 158، 107، 379، 367، 256، 455	27	{ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نُرَدُّ } إِلَى { وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }
189، 158، 154، 366	28	{ بَلْ بَدَأَ لَهُمْ مَا كَانُوا يُخَفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا لُهُمْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ }

174، 155، 151، 293، 292، 261، 340، 294	29	{وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ}
292، 156، 159، 346، 344، 330	30	{وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ}
164، 71	31	{قَالُوا يَحْسَرَتْنَا عَلَىٰ مَا فَرَطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ}
131، 80، 79، 72، 463، 132	32	{وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ}
203، 175، 156، 224، 222، 221، 463، 309، 301	33	{قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ}
343، 254، 160، 490، 483، 477	34	{وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ أَنْتَهُمُ تَصْرُتًا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ}
159، 158، 69، 354، 200، 198، 394، 388، 366، 395	35	{وَإِنْ كَانَ كِبَرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ إِلَىٰ {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَىٰ الْهَدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ}
281، 207، 165، 438، 341، 340، 476، 475	36	{إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ}
155، 83، 79، 286، 156	37	{وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنْ اللَّهُ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنْزِلَ آيَةً وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ}
254، 194، 110، 302	38	{وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ}
330، 166، 132، 361	39	{وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَن يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ}
180، 154، 108، 357، 351، 206، 471	40	{قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}
491، 357، 55	41	{بَلْ إِلَٰهَ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ}
156، 83، 81، 79، 343	42	{وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَاسَاءِ وَالضَّرَإِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ}

156	43	{وَرَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}
132، 233، 237، 372، 382.	44	{فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ ابْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ}
50، 166.	45	{فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}
69، 164، 438.	46	{مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ أَنْظِرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ}
180.	47	{هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ}
166، 361، 489، 490.	48	{وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}
163	49	{وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَجَسَّوْنَ الْعَذَابِ}
89، 154، 287، 336.	50	{قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبِ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ}
156، 160، 180.	51	{وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ إِلَىٰ {لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ} وَلِيْلَعْلَهُمْ يَنْتَفُونَ}
55، 159، 160، 161، 180، 302، 412، 413، 416، 417، 443، 457.	52	{وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ إِلَىٰ {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ}
51، 155، 165، 194، 292.	53	{وَكَذَلِكَ فَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِمْ}
156، 169، 215، 361، 376، 378، 381، 479.	54	{وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ إِلَىٰ {ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ} وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}
61، 219، 239.	55	{وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ سَبِيلُ الْمَجْرَمِينَ}
157، 167، 369، 468.	56	{قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أُعْبَدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ}
60، 151، 160، 162، 230، 275.	57	{قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي} إِلَىٰ {مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ} إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ}
57، 133، 162، 310، 367، 368.	58	{قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَفُضِّي الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ}
172، 302.	59	{وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ} إِلَىٰ {وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا}
57، 146، 172، 190.	60	{وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ} إِلَىٰ {ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُسَمًّى}

71، 144، 164، 230، 238، 271، .372	61	{وَهُوَ الْفَاحِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} إِلَى {حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ}
152، 172، 413	62	{أَلَا لَهُ الْخُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحُسْبَانِ}
165، 172، 331، 344، 355، 413	63	{قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظِلْمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنْجَلْنَا مِنْ هُدَاهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ}
164، 331، 413	64	{قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ}
48، 49، 57، 110، 131، 144، 158، .197	65	{قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا}
152، 155، 292	66	{وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ}
173، 460	67	{لِكُلِّ نَبَأٍ مُّسْتَقَرٌّ}
45، 70، 111، 189، 350، 376، 378، 381، 392	68	{وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ إِلَىٰ <u>وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ</u> }
158، 173، 302	69	{وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ} إِلَى {لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ}
46، 48، 57، 111، 160، 165، 214، 350، 438	70	{وَدَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا} إِلَى {لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ}
158، 173، 224، .288	71	{قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا} إِلَى {لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَىٰ انْتَبِهْ} قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَأَمْرًا لِّنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}
146	72	{وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ}
76، 146، 152، .172	73	{وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ} إِلَى {قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ}
106، 112، 113، 157، 412	74	{وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ عَازِرْ أَتَتَّخِذُ آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}
113	75	{وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَكُوتَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ}
114، 151، 225، 252، 383	76	{فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي}
268، 344، 383	77	{فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي} إِلَى {قَالَ لَئِنْ لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ}

فهرس الآيات القرآنية

60، 134، 154، 268، 383.	78	{فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ} إِلَى {إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ}
157، 160.	79	{إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ}
114، 326، 327.	80	{وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحْجُونَنِي فِي اللَّهِ} إِلَى {وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا}
134، 157، 217.	81	{وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}
48، 132، 164.	82	{الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ}
151، 155، 232، 243، 268.	83	{وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ءَاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نِّسَاءٍ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ}
207، 438.	84	{كَلَّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ} [الأنعام: 84]
170.	85	{كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ} [الأنعام: 85]
152، 366.	88	{ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}
85، 152، 155، 292، 355، 476، 477.	89	{أُولَئِكَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ}
79، 85، 132، 152، 477.	90	{أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَةُ} إِلَى {إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ}
115، 180، 302، 334.	91	{وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ}
79، 84، 129، 163، 164، 275، 464.	92	{وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ} إِلَى {وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ}
47، 152، 168، 278، 462، 470.	93	{وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ}
89، 115، 154، 200، 344، 472.	94	{وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْجِعْتُمْ مَّا خَوَّاتُكُمْ وَرَأَى ظُهُورَكُم مَّا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ إِلَى وَضَلَّ عَنْكُم مَّا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}
159، 485.	95	{إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى} إِلَى {ذَلِكُمْ اللَّهُ}
116، 152.	96	{وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا}
116، 146، 485.	97	{وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا}

485، 146، 68.	98	{وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ}
86، 85، 79، 77، 173، 161، 146، 376، 303، 220، 485.	99	{وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ {إِلَى {أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}
233، 96، 55، 483، 238، 234.	100	{وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ}
130، 116، 68، 261، 161.	101	{بِذِيغِ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدَوَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}
130.	102	{ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ}
164.	103	{لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ}
272، 166، 155، 361.	104	{قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ {إِلَى {وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيزٍ}
160، 70، 47.	106	{اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ}
335، 292، 155، 366.	107	{وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيزًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ}
479، 172.	108	{وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ}
275، 268، 162، 344، 343، 337، 376، 355.	109	{وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَنِ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ}
117.	110	{وَنَذِرُهُمْ فِي طَعْنِهِمْ يَعْصُونَ}
466، 368.	111	{وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَخَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لَيُؤْمِنُوا}
97، 88، 87، 47، 477، 366، 303.	112	{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنَّ {إِلَى {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ}
194، 56.	113	{وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ {إِلَى {وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ}
235.	114	{وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ}
48.	115	{وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا}
350، 69.	116	{إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ}
486، 80، 79.	117	{إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ}

357، 54.	118	{فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ}
240، 54.	119	{وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ}
462، 56.	120	{إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ}
154، 53، 47، 46، 305، 344، 352، 353.	121	{وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَأِيْحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجْدِلُوَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}
195، 87، 52، 292.	122	{وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زَيْنٌ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}
337، 98.	123	{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا}
378، 376، 99، 489، 462، 381.	124	{وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَا إِلَى اللَّهِ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ}
117، 72، 53، 361، 118.	125	{فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا إِلَى كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ}
54.	126	{وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا}
427، 275.	128	{وَبَلَّغْنَا آجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتِ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوًى لَكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ}
46.	130	{وَعَرَّتْهُمْ آلْحَيُوهُ الدُّنْيَا}
85، 79.	131	{ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْفَرَى}
292.	132	{وَمَا رَبُّكَ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ}
200، 77، 68، 481.	133	{وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُدْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مَنْ بَعْدَكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةٍ إِلَى {وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ}
482، 350، 292، 483.	134	
118.	135	{فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ}
370، 99، 77، 66.	136	{وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا إِلَى {فَمَا كَانَ لَشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ}
366، 93، 87.	137	{وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ}
54.	138	{وَأَنْعَمَ حَرَمَتِ ظُهُورُهَا}
264، 61، 55، 352، 268.	139	{وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَرْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مِنْتَهُ فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيُجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ}
236، 56.	140	{قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ}

77، 86، 377.		141	{وَالزَّيُّونَ وَالزُّمَانَ مُتَشَبِّهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِّهِينَ مَنْ ثَمَرَهُ إِذَا أَثْمَرَ وَوَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ}
118، 443، 476.		142	{وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاتُ}
207، 441، 476.		143	{ثَمَنِيَّةٌ أَرْوَحُ مِنَ الصَّانِ أَتْنِينَ وَمِنَ الْمَغَزِ أَتْنِينَ فَلَا الذَّكَرَيْنِ حَرَمٌ أَمِ الْأُنثَيْنِ} [الأنعام: 143]
208، 476.		144	{وَمِنَ الْإِبِلِ أَتْنِينَ وَمِنَ الْبَقَرِ أَتْنِينَ} إِلَى {فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ}
304، 307، 340.		145	{قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ}
208.		146	{حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ}
351.		147	{إِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَسِعَتْ}
203، 208، 302، 335، 366.		148	{سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا} إِلَى {قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ}
198، 366.		149	{فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ}
48، 217، 354.		150	{إِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ} {وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَغْدِلُونَ}
208، 237، 368، 376.		152	{وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ} إِلَى {وَإِذَا قُلْتُمْ فَأَعْدِلُوا}
196.		153	{وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ}
274.		154	{ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ}
472.		155	{وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}
272.		156	{أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابُ}
272، 368.		157	{أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ}
442، 446.		158	{يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ عَائِتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ}
339.		159	{إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ}
61، 362.		160	{مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا}
206، 329، 441.		164	{قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا}
289.		165	{إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ}
81، 83.	الأعراف	94	{وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا}
80.		169	{وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ}

فهرس الآيات القرآنية

67، 75، 94.		189	{وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا}
480.	الأنفال	48	{وَقَالَ إِنِّي بريءٌ مِنْكُمْ إِنِّي أرى مَا لَا تَرَوْنَ}
467.	التوبة	122	{وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً}
87.	التوبة	12	{كَذَلِكَ رُبُّنَا لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}
81، 273.		42	{وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ}
479.		65	{وَلَا يَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا}
215.		107	{وَإِنْ يُرْدَكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ}
90.	التوبة	25	{إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ}
89.		31	{وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ}
90.		34	{إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ}
190.		60	{أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ}
191.		68	{أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ}
85.		117	{وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ}
80.		109	{وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا}
444.	إبراهيم	45	{وَسَكَنتُمْ فِي مَسْكِنٍ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ}
467.	الحجر	33	{قَالَ لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَلٍ}
93.	التوبة	72	{وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً}
444.		81	{وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ}
304.		114	{وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُعْبُدُونَهُ}
89.	التوبة	48	{لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ}
481.		58	{وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلْ لَهُمُ الْعَذَابُ}
382.		59	{وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا}
76.	طه	04	{تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمُوتِ الْعُلَى}
75.	التوبة	32	{وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا}
482.		112	{وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ}
479.	التور	33	{وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكُتُبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا}
478.	النمل	39	{قَالَ عَفَرْتُ مِنَ الْجِنِّ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ}
93.	القصص	07	{إِنَّا رَأَوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ}
236.	ص	50	{مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ}

فهرس الآيات القرآنية

377.	الشورى	37	{وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ}
76	الزخرف	10,9	{وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمُوتَ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ (9) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ}
80، 488.	النجم	30	{إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدَى}
488.		32	{هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ} إِلَى {هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اتَّقَى}
290	الواقعة	65	{لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطْمًا}
290		70	{لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا}
131.	الممتحنة	07	{وَاللَّهُ قَدِيرٌ}
380.	الجمعة	09	{إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا}
80.	الحاقة	07	{إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ}
232.		09	{وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ}
480.		51	{وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ}
85	الحجر	19	{إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ}
85		25	{وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ}
85		27	{إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ}
353.	البلد	11	{فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ}
478.	القارعة	10	{وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ}

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم - برواية حفص عن عاصم -

أولاً - المؤلفات:

1. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م.
2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م.
3. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، القاهرة، 1992م.
4. ابن أبي الأصبغ المصري (أبو محمد زكي الدين)، بديع القرآن، تحقيق: حفي محمد شرف، نُهضة مصر للنشر.
5. ابن أبي الربيع (عبيد الله بن أحمد)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد التّبيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986م.
6. ابن الأثير (ضياء الدين)، المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة.
7. ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، عمان، 1989م.
8. ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان)، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق: موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النّجف، 1980م.
9. ابن الحُبّاز (أحمد بن الحسين)، توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط2، دار السّلام، مصر، 2007م.
10. ابن الحُشّاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972م.
11. ابن الزّبير الغرناطي (أحمد بن إبراهيم)، ملاك التّأويل القاطع بذوي الإلحاد والتّعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من أي التّنزيل، تحقيق: سعيد الفلاح، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.
12. ابن السّراج (أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت.
13. ابن الشّجري (ضياء الدين أبو السّعادات هبة الله بن علي بن حمزة)، أمالي ابن الشّجري، تحقيق: محمود محمد الطّناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1991م.
14. ابن النّاظم (أبو عبد الله بدر الدين)، شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000م.
15. ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد)، شرح المقدمة المحسّبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصريّة، الكويت، 1977م.
16. ابن جزّي (أبو القاسم محمد بن أحمد)، التّسهيل لعلوم التّنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، 1416هـ.
17. ابن جيّي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، دار الكتب المصريّة.
18. ابن جيّي (أبو الفتح عثمان)، اللمع في العربيّة، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثّقافيّة، الكويت.

19. ابن جنيّ (أبو الفتح عثمان)، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلي، ط2، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1969م.
20. ابن حزم (أبو محمد عليّ بن أحمد بن سعيد)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.
21. ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط3، دار الشروق، بيروت، 1979م.
22. ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد ابن محمد بن أبي بكر)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، 1900م.
23. ابن رشيق القيروانيّ (أبو عليّ الحسن)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، 1981م.
24. ابن عادل الدمشقيّ (أبو حفص سراج الدين عمر بن عليّ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م.
25. ابن عرفة (محمد بن محمد)، تفسير ابن عرفة، تحقيق: جلال الأسيوطي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2008م.
26. ابن عصفور (أبو الحسن عليّ بن مؤمن)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشّعار، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م.
27. ابن عطية الأندلسيّ (أبو محمد عبد الحق)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط1، إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، 2015م.
28. ابن عقيل (بهاء الدين)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1980م.
29. ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، 1980م.
30. ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريّا القزويني)، الصحاحي في فقه اللغة العربيّة ومساثلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، 1997م.
31. ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريّا القزويني)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، دار الفكر، القاهرة، مصر، 1968م.
32. ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صقر، ط2، دار التراث، القاهرة، 1973م.
33. ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، غريب القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، 1978م.
34. ابن مالك (أبو عبد الله محمد جمال الدين)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العثوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض.

35. ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
36. ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م.
37. ابن منظور (أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين)، لسان العرب، تحقيق: اليازجي وجماعة من اللغويين، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
38. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 2000م.
39. ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م.
40. أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
41. أبو أوس إبراهيم الشَّمسَان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ط1، مطابع الدجوى، 1981م.
42. أبو أوس إبراهيم الشَّمسَان، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، مطابع الطَّيَّار للأوفست، 1986م.
43. أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
44. أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1993م.
45. أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندراوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1997م.
46. أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.
47. أبو محمد مكِّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.
48. أبو محمد مكِّي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.
49. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة-مصر.
50. أحمد أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، نخضة مصر، القاهرة، 2005م.
51. أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، ط1، مكتبة دار الأمان، الرباط، 2005م.
52. أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ط1، دار الأمان، الرباط، 2006م.
53. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1985م.
54. أحمد بن محمد الخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

55. أحمد حسّاني، مباحث في اللسانيّات، ط2، كَلَيْة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، دبي، 2013م.
56. أحمد حسّاني، مباحث في اللسانيّات، ط2، كَلَيْة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، دبي، 2013م.
57. أحمد عبد الستّار الجوّاري، نحو الفعل، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، 2006م.
58. أحمد محمّد قدّور، مبادئ اللسانيّات، ط3، دار الفكر، دمشق، 2008م.
59. الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.
60. الأستراباديّ (رضيّ الدّين محمّد بن الحسن)، شرح الرّضّيّ على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي، 1996م.
61. الإسكافيّ (أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الأصبهانيّ)، درّة التّنزيل وغرّة التّأويل، تحقيق: محمّد مصطفى آيدن، ط1، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، 2001م.
62. الأشمونيّ (أحمد بن عبد الكريم بن محمّد)، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2002م.
63. الأشمونيّ (نور الدّين عليّ بن محمّد)، منهج السّالك، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 1955م.
64. الألوسيّ (شهاب الدّين السيّد محمود)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان.
65. إمّيل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللّغة العربيّة، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2006م.
66. الأنباريّ (أبو البركات عبد الرّحمن محمّد بن أبي سعيد)، أسرار العربيّة، تحقيق: بركات يوسف هبّود، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، 1999م.
67. الأنباريّ (أبو البركات عبد الرّحمن محمّد بن أبي سعيد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، تحقيق: جودة مبروك محمّد مبروك، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
68. الأنباريّ (أبو البركات عبد الرّحمن محمّد بن أبي سعيد)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1980م.
69. الأنباريّ (أبو بكر محمّد بن القاسم)، الأضداد، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المصريّة، بيروت، لبنان، 1987م.
70. الأنباريّ (أبو بكر محمّد بن القاسم)، المذكّر والمؤنّث، تحقيق: محمّد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1981م.
71. الأنباريّ (عبد الرّحمن بن محمّد أبو البركات كمال الدّين)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السّامرائيّ، ط3، مكتبة المنار، الرّزقاء، الأردن، 1985م.
72. الباقلويّ (أبو الحسن عليّ بن الحسين)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق: محمّد أحمد الدّالي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق.
73. البخاريّ (أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه)، صحيح البخاريّ، تحقيق: جماعة من العلماء، ط1، دار طوق النّجاة، بيروت، 1422هـ، ترقيم: محمّد فؤاد عبد الباقي.

74. بدر الدين بن جماعة، كشف المعاني في المشابه من المثاني، تحقيق: عبد الجواد خلف، ط1، دار الوفاء، المنصورة، 1990م.
75. البقاعي (برهان الدين)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط1، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، 1984م.
76. البنا (أحمد بن محمد)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1987م.
77. بهجت عبد الواحد الشخيلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، ط1، مكتبة دنديس، عمان، 2001م.
78. بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ط1، دار الفكر، عمان، 1993م.
79. البيضاوي (ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1418هـ.
80. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1993م.
81. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.
82. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.
83. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م.
84. التعلبي (أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم)، الكشف والبيان في تفسير القرآن، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004م.
85. الجزري (شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد)، التشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضبّاع، المطبعة التجارية الكبرى.
86. جلال الدين محمد بن أحمد الحلبي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تفسير الجلالين، المكتبة الإسلامية، القاهرة-مصر.
87. جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرية وتطبيقا دراسة بنبوية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.
88. الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987م.
89. حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق: محمد شرف الدين بالتقاي، المعلم رفعت بلقيه الكليسي، وكالة المعارف، إسطنبول، 1941م.
90. حامد أحمد نيل، من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة التحوّية، ط1، 1984م.
91. حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشروق، عمان، 2000م.
92. حسن محمود شبانة، ظاهرة الاتساع في النحو العربي، ط1، دار الفتح، الأردن، 2011م.
93. حسين الخليفة، علم المفردة القرآنية، ط1، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، 2018م.
94. خالد الأنهري الجرجاوي، شرح العوامل المائة التحوّية في أصول العربية لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: البدر اوي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة.

95. خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
96. خديجة محمد الصافي، نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ط1، دار السلام، 2008م.
97. الخضرى (محمد بن مصطفى)، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1، دار الفكر، بيروت، 2003م.
98. الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت)، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م.
99. الخليل (أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
100. خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004م.
101. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، تحقيق وترتيب: عبد الحميد هندراوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 2003م.
102. الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد)، المكتفى في الوقف والابتداء، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، ط1، دار عمّار، 2001م.
103. الدهبي (شمس الدين)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985م.
104. الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين)، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط3، مؤسسة الرسالة، 1997م.
105. الرازي (محمد فخر الدين)، تفسير الفخر الرازي-مفاتيح الغيب- ط1، دار الفكر، بيروت لبنان، 1981م.
106. الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط4، دار القلم، دمشق-سوريا، 2009م.
107. الرّماني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، ط3، دار المعارف، مصر.
108. الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط3، التراث العربي، الكويت، 1965م.
109. الزّجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، ط1، عالم الكتب، بيروت-لبنان، 1988م.
110. الزّجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، اشتقاق أسماء الله، تحقيق: عبد الحسين المبارك، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، 1986م.
111. الزّجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط5، دار التفائس، بيروت، 1986م.

112. الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين بن محمد)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، 1957م.
113. الزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر)، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1992م.
114. الزركلي (خير الدين بن محمود)، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2002م.
115. زكريّا إبراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على النبوية، دار مصر للطباعة.
116. زكريّا بن غلام قادر الباكستاني، من أصول الفقه على منهج أهل الحديث، ط1، دار الخزار، 2002م.
117. الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن غمر بن أحمد)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1998م.
118. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملح، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
119. الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م.
120. الزمخشري (محمود بن عمر)، الأنموذج في النحو، اعتناء سامي بن حمد المنصور، ط1، 1999م.
121. ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال محمد بشير، مكتبة الشّباب.
122. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م.
123. سعيد حسن بحيري، ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيد-دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة-مصر، 2006م.
124. سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، 1989م.
125. السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي)، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م.
126. السمين الحلبي (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف)، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 2016م.
127. السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
128. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
129. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2009م.
130. السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، أخبار التحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيتي، محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1955م.
131. السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.

132. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، طبعة الأوقاف السعودية، 1426هـ.
133. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
134. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.
135. السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
136. الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007م.
137. الشافعي (محمد بن إدريس)، الأم، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، ط1، دار الوفاء، 2001م.
138. الشاهد بن محمد البوشيخي، نحو معجم تاريخي للمصطلحات القرآنية المعروفة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.
139. الشريف الجرجاني (علي بن محمد)، التعريفات، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.
140. الشمني (تقي الدين أحمد بن محمد)، حاشية الشمني على شرح الدماميني على مغني اللبيب، المطبعة البهية، مصر.
141. الشوكاني (محمد بن علي)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أبو حفص سامي بن العربي، ط1، دار الفضيلة، الرياض، 2000م.
142. الصبان (محمد بن علي)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
143. صبري الأشوح، إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998م.
144. صلاح الدين الزعبلوي، مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1992م.
145. الصيمري (عبد الله بن علي بن إسحاق)، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1، دار الفكر، دمشق، 1982م.
146. الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير)، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر.
147. الطيبي (شرف الدين الحسين بن عبد الله)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، تحقيق: إياذ أحمد الغوج، جميل بني عطا، ط1، وحدة البحوث والدراسات، دبي، 2013م.
148. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، الإعجاز البياني ومسائل ابن الأرق دراسة قرآنية لغوية وبيانية، ط3، دار المعارف، القاهرة-مصر، 1984م.

149. عباس حسن، النحو الوافي، ط15، دار المعارف.
150. عبد الجبار فتحي زيدان، "ما" في القرآن الكريم دراسة نحوية، ط2، الموصل، 2018م.
151. عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ط1، دار حامد، عمان، الأردن، 2004م.
152. عبد الرحمن حسن حبتكه الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ط1، دار القلم، دمشق-سوريا، 1996م.
153. عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، 1957م.
154. عبد الرزاق حسين أحمد، الإظهار في مقام الإضمار في القرآن الكريم-مفهومه، أغراضه، عناية المفسرين به- ط1، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، الرياض، 2014م.
155. عبد السلام عيساوي، العلاقات المعنوية في البنية النحوية، مقارنة لسانية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2010م.
156. عبد العال سالم مكرم، المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن الكريم، ط1، عالم الكتب، القاهرة-مصر، 2009م.
157. عبد العزيز بن علي الحربي، الشرح المبسر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ط1، دار ابن حزم، الرياض، 2003م.
158. عبد الغفور المليباري، النحو العربي النواحي الوظيفية والدلالية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2022م.
159. عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993م.
160. عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، 1982م.
161. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية، فايز الداية، ط1، دار الفكر، دمشق، سورية، 2007م.
162. عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، التعليق على تفسير الجلالين. دون طبعة ودون دار نشر.
163. عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، 2002م.
164. عبد اللطيف محمد الخطيب، سعد عبد العزيز مصلوح، رجب حسن العلوش، التفصيل في إعراب آيات التنزيل، ط1، مكتبة الخطيب، الكويت، 2015م.
165. عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، ط1، دار هجر، 1990م.
166. عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، ط1، دار الشروق، 1980م.
167. عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ط1، مكتبة المعارف، 1999م.
168. عبده الراجحي، دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت.
169. عزمي محمد عيال سلمان، حق الصدارة في النحو العربي، بين النظرية والتطبيق، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م.
170. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله)، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1996م.

171. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: سعد كرم الفقي، ط1، دار اليقين للنشر والتوزيع، 2001م.
172. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله)، التبيان في إعراب القرآن، ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة-مصر، 2015م.
173. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله)، التبيين عن مذاهب التحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.
174. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله التيهان، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995م.
175. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1979م.
176. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، 2005م.
177. علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ط1، دار غريب، القاهرة، 2006م.
178. علي التجدي ناصف، سبويه إمام النحاة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1979م.
179. علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م.
180. الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)، الإغفال، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجتمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003م.
181. الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)، الإيضاح العضدي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1996م.
182. الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاي، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1993م.
183. فاضل صالح السامرائي، التعبير القرآني، ط4، دار عمّار، 2006م.
184. فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ط1، دار ابن حزم، 2000م.
185. فاضل صالح السامرائي، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ط2، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة-مصر، 2006م.
186. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط1، دار الفكر، الأردن، 2000م.
187. فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.
188. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5، دار القلم العربي، حلب، سورية، 1989م.
189. الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت-لبنان، 1983م.
190. فريديان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي- محمد الشاوش - محمد عجيبة، الدار العربية للكتاب، 1985م.

191. الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، 2005م.
192. الفيروزآبادي (محمد بن يعقوب)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، ط1، دار جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت 1986م.
193. القرائي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس)، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، 1995م.
194. القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر)، الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م.
195. القزويني (جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، دار الجليل، بيروت، 1993م.
196. القفطي (جمال الدين أبو الحسن)، إنباه الرواة على أنباه التّحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
197. الكرماني (محمود بن حمزة)، أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة.
198. كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
199. الكسائي (علي بن حمزة)، معاني القرآن، تحقيق: عيسى شحاتة عيسى علي، دار قباء، القاهرة، 1998م.
200. لطيفة إبراهيم النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعدها، ط1، دار البشير، عمان، 1993م.
201. مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985م.
202. المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994م.
203. مجاهد (أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي)، تفسير مجاهد، تحقيق: محمد عبد السلام أبو النيل، ط1، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، 1989م.
204. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004م.
205. محمد أحمد خضير، علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001م.
206. محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
207. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
208. محمد بن مصطفى القوجوي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، ط1، دار الفكر، دمشق-سوريا، 1995م.

209. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2000م.
210. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م.
211. محمد حماسة عبد اللطيف، من الإعجاز القرآني: تعدد أوجه الإعراب في الجملة، ط1، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، 2009م.
212. محمد رشاد عبد الظاهر خليفة، الرسالة الرشادية فيما يجوز تذكره وتأنيثه معاً في العربية، ط1، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1952م.
213. محمد سالم محيسن، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، ط2، دار الجيل، بيروت، 1988م.
214. محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
215. محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة.
216. محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ط2، دار نوبا للطباعة، القاهرة، 2007م.
217. محمد علي طه الدرة، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، ط1، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 2009م.
218. محمد عيد، النحو المصقّى، ط1، مكتبة الشباب، 1971م.
219. محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ط1، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، 2014م.
220. محمد محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الكشاف وأثرها في الدراسات البلاغية، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة-مصر، 1988م.
221. محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب -دراسة بلاغية-، ط2، مكتبة وهبة، 1987م.
222. محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ط20، دار التراث، القاهرة-مصر، 1980م.
223. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
224. محمود توفيق محمد سعد، المعنى القرآني معالم الطريق إلى فقهه في سياق السورة رؤية منهجية ومقاربة تأويلية، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
225. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ط3، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1995م.
226. محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتراكيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية، ط1، دار سرحان، 1984م.
227. محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، مصر.
228. محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط7، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1999م.
229. المرادي (الحسن بن قاسم)، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
230. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م.

231. المزيّ (جمال الدين أبو الحجاج يوسف)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1992م.
232. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، ط1، دار ابن الجزيّ، 1432هـ.
233. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار، فصول في أصول التفسير، ط2، دار ابن الجوزي، 1423هـ.
234. مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2005م.
235. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة، ط1، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 1997م.
236. مقاتل بن سليمان البلخي، الوجوه والنظائر في القرآن العظيم، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 2011م.
237. ممدوح عبد الرحمن الرّمالي، العربيّة والوظائف النّحويّة دراسة في اتّساع النّظام والأساليب، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 1996م.
238. مناع بن خليل القطان، مباحث في علوم القرآن، ط3، مكتبة المعارف، 2000م.
239. المنتجب الهمداني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمّد نظام الدين الفتيّح، ط1، دار الزّمان، المدينة المنوّرة، 2006م.
240. المهديّ (أبو العباس أحمد بن عمّار)، شرح الهداية، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرّشيد، الرياض، 1995م.
241. مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ط2، دار الزّائد العربيّ، بيروت، لبنان، 1986م.
242. نايف خرما، أضواء على الدّراسات اللّغويّة المعاصرة، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م.
243. النّحاس (أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل)، إعراب القرآن، تحقيق: خالد العلي، ط2، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 2008م.
244. نهاد الموسى، نظريّة النّحو العربيّ في ضوء مناهج النّظر اللّغويّ الحديث، ط1، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، 1980م.
245. هارون بن موسى، الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، تحقيق: حاتم صالح الضامن، وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة، 1988م.
246. هيفاء عثمان عبّاس فدا، زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغيّة في القرآن الكريم، ط1، دار القاهرة-مصر، 2000م.
247. الواحديّ (أبو الحسن علي بن أحمد بن محمّد)، البسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: محمّد بن منصور الفايز، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرياض-المملكة العربيّة السّعوديّة، 2009م.
248. وليد زبيدي، الفعل بالقول دراسة وظائف التّقديم والتّأخير في البلاغة العربيّة، ط1، الدّار التّونسيّة للكتاب، 2020م.
249. ياقوت الحمويّ (شهاب الدّين أبو عبد الله)، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عبّاس، ط1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1993م.

250. يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الحنفي أبو المحاسن، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثانياً- الرسائل الجامعية:

1. إبراهيم علي الجعيد، خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالاتها البلاغية في تفسير التحرير والتنوير، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1999م.
2. خليل غازي محمد أبو عفيفة، التراكيب التحويلية بين الشكليات الوظيفية، رسالة ماجستير، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الأردن، سنة المناقشة: 2004م.
3. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، نواهد الأبرار وشوارد الأفكار، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن علي الدروي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السنة الجامعية: 1424-1425هـ.
4. عبد الرحمن عبد الله سرور، السياق القرآني وأثره في التفسير -دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى، بالمملكة العربية السعودية. سنة 2008م.
5. عبد الرحمن محمود مختار، الصدارة في النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1417هـ.
6. عبد العزيز علي الصالح المعبيد، الشرط في القرآن الكريم-رسالة ماجستير- كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1976م.
7. محمد أحمد الجمل، الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 2005م.
8. محمد بن عمر بازمول، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، تحقيق: عبد الستار فتح الله سعيد، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1992م.
9. محمد عمران لطيف، القراءات المتواترة وأثرها في فهم المعاني دراسة بلاغية ونحوية، رسالة دكتوراه، جامعة كراتشي، باكستان، 2012م.

ثالثاً- المجلات:

1. أحمد طه أحمد الفلال، من أثر العوامل المعنوية في توجيه مشكل إعراب القرآن ومعاني الشعر، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، العدد السابع والثلاثون، الإصدار الأول، فبراير 2024م.
2. تراث حاكم مالك الزيادي، المفردة بين الدلالة الوظيفية والتركيبية عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان (1،2)، المجلد 7، السنة 2008م.
3. زيد عمر عبد الله، السياق القرآني وأثره في الكشف عن المعاني، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية، المجلد: 15، السنة: 2003م.
4. الشريف ميهوبي، وظيفة المسند في تراكيب العربية دراسة لسانية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 18، 2008م.

5. صلاح الدين ملاوي، نحو تبويب نحويّ وظيفيّ ميسّر، مجلّة إشكالات في اللّغة والأدب، معهد الآداب واللّغات بالمركز الجامعيّ، تامنغست، الجزائر، العدد السّابع، ماي 2015م.
6. عبد الباقي بدر الخزرجي، قرينة السّياق وأثرها في النّصّ القرآنيّ، مجلّة كليّة التّربية الإسلاميّة، العدد الثّامن والسّتون، سنة 2011.
7. عبد الكريم العمراني، وظيفة الرّبط لأدوات الشّروط-دراسة نحويّة دلاليّة- مجلّة المقرّي للدراسات اللّغويّة النّظريّة والتّطبيقيّة، المجلّد3، العدد الثّاني، سنة 2020م.
8. عطية صدقي الأطرش، نزول سورة الأنعام جملة واحدة أو نزولها على أسباب متفرقة دراسة وتحليل، مجلّة جامعة الخليل للبحوث، فلسطين، المجلّد4، العدد1، سنة2009م.
9. علي ميرلوحى فلاورجاني، ربحانة ميرلوحى فلاورجاني، مشكلة الإضافة إلى الجملة واقتراح لحلّها، مجلّة جامعة دمشق، العدد الأوّل والثّاني، سنة 2011م، المجلّد27.
10. عماد طه أحمد الزّاعوش، زيادة حروف المعاني في القرآن الكريم بين دوافع المميزين ومحظورات المانعين، مجلّة الدّراسات القرآنيّة، العدد، السّنة1431هـ.
11. كي عثمان عبد المطّلب عمر، قاعدة مسوّغات الابتداء بالتّكرار بين الإبقاء والاستغناء، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة على الشّبكة العالميّة، العدد 15، السّنة2017م.
12. محمّد الحناش، البناء المقلوب في اللّغة العربيّة، مجلّة دراسات أدبيّة ولسانيّة، المغرب، العدد2، سنة 1986م.
13. محمّد عبدو فلّفل، الإعراب من الوجهة الوظيفيّة، مجلّة الموقف الأدبيّ، العدد515، السّنة:2014م.
14. مسعود صحراوي، المنحى الوظيفيّ في التّراث اللّغويّ العربيّ، مجلّة الدّراسات اللّغويّة، المجلّد5، العدد1، أبريل-يونيه2003م.
15. مصطفى زكي حسن التّوني، صيغة افتعل في القرآن الكريم دراسة لغويّة، مجلّة كليّة التّربية (القسم الأدبيّ)، المجلّد3، العدد3، 1997م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

أ.....	مقدمة
10.....	المبحث التمهيدي
44.....	الفصل الأول:
44.....	دور الوحدات اللغوية في الشكل التركيبي والوظيفة النحوية والناتج الدلالي
46.....	المبحث الأول: خصائص المفردة القرآنية وآثارها الدلالية
46.....	المطلب الأول: المراحل التفسيرية للمفردة القرآنية
61.....	المطلب الثاني: الخصائص البنائية للمفردة القرآنية
65.....	المطلب الثالث: الانسجام الدلالي وأثره في التعبير القرآني
82.....	المبحث الثاني: المفردة القرآنية في التشابهات اللفظية
82.....	المطلب الأول: الاختلاف في الصيغة
90.....	المطلب الثاني: تنوع المفردات في السياقات المتشابهة
93.....	المطلب الثالث: تأثير المفردات القرآنية في طبيعة البنى التركيبية المتشابهة
95.....	المبحث الثالث: تفاعل المفردات مع الوظائف النحوية
95.....	المطلب الأول: تأثير الوظيفة النحوية في المعنى المعجمي
104.....	المطلب الثاني: تأثير معاني المفردات في الوظائف النحوية
128.....	الفصل الثاني:
128.....	دور الأنماط التركيبية في تشكيل المعاني الوظيفية وبيانها
131.....	المبحث الأول: الأنماط التركيبية بين الشكل والوظيفة في بنية الجملة الاسمية
135.....	المطلب الأول: أنماط الجملة الاسمية المجردة وصورها
162.....	المطلب الثاني: الجمل الاسمية المنسوخة في السورة
171.....	المطلب الثالث: الجمل الاسمية المركبة
175.....	المطلب الرابع: الإفراد والتركيب في الجمل الاسمية
186.....	المبحث الثاني: دور البنية الوظيفية في النظام التركيبي للجملة الفعلية
186.....	المطلب الأول: التفاعل العلاقي النحوي والدلالي
187.....	أمثلة تطبيقية:

المطلب الثاني: دور الموقعية التركيبية في الناتج الدلالي.....	191
المطلب الثالث: الأفعال اللازمة المقيدة.....	198
أمثلة عن اللزوم:.....	198
تحليل الأمثلة:.....	199
المطلب الرابع: الأفعال المتعدية المقيدة.....	207
المطلب الخامس: عناصر البنية الوظيفية في الجملة الفعلية.....	211
1- تقييد الإسناد:.....	211
2- تقييد الفعل:.....	213
3- مقيدات الفاعل:.....	219
الفصل الثالث:.....	221
البدائل التعبيرية والظواهر التركيبية.....	221
المبحث الأول: البدائل التعبيرية ودورها في المعاني الوظيفية والسياقية.....	223
المطلب الأول: البدائل التعبيرية ومفهوم العدول.....	223
المطلب الثاني: أثر القراءات في إيجاد البدائل.....	228
المطلب الثالث: القراءات القرآنية والسياق.....	237
أولاً- التعاضد المعنوي للقراءات.....	238
ثانياً- التعاضد التحويلي للقراءات.....	240
ثالثاً- دور السياق القرآني في بيان معاني القراءات.....	244
المطلب الرابع: أثر التخفيف والتشديد في تمام المعنى.....	245
المطلب الخامس: أثر التخفيف والتشديد في تأسيس معنى جديد.....	250
أولاً- الأثر الدلالي للوظيفة التحويلة:.....	251
ثانياً- توجيه القراءات والاحتجاج لها ودوره في مفهوم الاختيار.....	255
المبحث الثاني: المنحى الوظيفي للوقف والابتداء.....	258
المطلب الأول: الوقف والابتداء عند النحاة.....	258
المطلب الثاني: الوقف والابتداء عند علماء القرآن والمفسرين.....	259
المطلب الثالث: أمثلة وتحليلها.....	260
المطلب الرابع: أثر البعد الخارجي (المقام) في التحليل التحويلي.....	263
المبحث الثالث: الظواهر التركيبية ودورها الوظيفية.....	272

المطلب الأول: ظاهرة التطابق.....	272
تمهيد:	272
1-المطابقة في التذكير والتأنيث بين المبتدأ والخبر	274
2-المطابقة بين الفعل وفاعله تذكيرا وتأنيثا.	286
3.المطابقة بين الضمير ومرجعه:	290
4.المطابقة بين بعض التوابع.	291
المطلب الثاني: ظاهرة الإثبات.	291
أولا-الخبر المثبت.	291
ثانيا-الخبر المنفي نفيا خاليا من التأكيد:	294
تحليل الأمثلة:	295
ثالثا-النفى المؤكد:	296
المطلب الثالث: ظاهرة التأكيد.	297
أولا- إنَّ الثقيلة المكسورة الهمزة:	299
ثانيا-أَنَّ الثقيلة المفتوحة الهمزة:	305
ثالثا- القسم:	307
رابعا-حروف الزيادة:	307
المطلب الرابع: ظاهرة الإضمار ودورها الوظيفي.	320
أولا-دور الضمير في الانسجام الدلالي.	320
ثانيا-أثر العائد في تعدد المعنى.	324
المبحث الرابع: القضايا التركيبية ووظائفها التحويلية والتواصلية.	330
المطلب الأول: نظرة وظيفية في نظرية العامل التحوي والموقعية.	330
أولا- نظرية العامل حقيقتها ودورها.	330
ثانيا- أثر نظرية العامل في التحليل التحوي:	334
المطلب الثاني: دور المتكلم والسماع في إحداث المعاني والمباني.	339
المطلب الثالث: أمثلة تطبيقية عن دور طرفي التواصل في تشكيل البنية التركيبية.	341
الفصل الرابع:	351
أساليب التعبير وعوارض التركيب في السياق القرآني.	351
المبحث الأول: أساليب التراكيب أنماطها ودلالاتها الوظيفية في السورة.	353

المطلب الأول: أسلوب النفي وأشكاله.	353
نفي الماضي:	353
نفي المضارع:	354
موقعية النفي في بيان المقصود:	358
المطلب الثاني: أسلوب القسم وأتماطه.	361
صور القسم في سورة الأنعام:	362
المطلب الثالث: الاستفهام والجواب وأدواتهما.	365
المطلب الرابع: أسلوب الشرط وأتماطه.	367
أولاً- البنية التركيبية لوظيفة الشرط:	367
ثانياً- أثر دخول الفاء في العدول عن أصل التركيب المعيار:	378
علاقة الوظيفة الشرطية لـ((لو)) بالزمن:	385
خروج ((إذا)) عن وظيفتها.	392
دعوى الابتداء في إخراج إذا عن الظرفية.	395
خروج إذا عن الشرط:	398
خروج (إذا) من الاستقبال:	399
ثالثاً- الوظيفة الدلالية للتركيب الشرطي.	405
دلالة إذا:	407
دلالة من:	413
دلالة لو:	415
رابعا- الدلالة الزمنية للفعل ضمن الأسلوب الشرطي:	417
المبحث الثاني: أثر السياق في النمط التركيبي والبعد الدلالي.	421
توطئة: السياق بين المفسرين واللغويين المحدثين.	421
أولاً- السياق عند اللغويين المحدثين.	421
ثانياً- السياق عند المفسرين:	422
المطلب الأول: أثر السياق القرآني في الدلالة على المعاني.	424
أولاً- المفردة والسياق.	424
1- المفردات ذات الأثر التحوي.	424
2- علاقة العطف بمبدول الكلمة.	427

429	3- قرينة التعت في السّياق.
433	4- قرينة البدل في السّياق.
435	المطلب الثاني: دور قرينة السّياق في بيان المعنى للآية الواحدة.
437	المطلب الثالث: دور السّياق في توضيح المعنى للآيات المتتابعة.
438	أ- دور الضّمير في كشف المعنى.
439	ب- تضافر القرائن السّياقية في تحديد مرجع الضّمير.
443	المبحث الثالث: علاقة السّياق بالطّواهر التّركيبية.
443	المطلب الأول: السّياق وظاهرة التّرتيب.
443	1- وقفة مع ظاهرة الصّدارة.
444	2- الوظيفية والصّدارة.
445	3- توجيه القدامى لظاهرة الصّدارة.
446	4- توجيه الخدثين لما حقّه الصّدارة.
448	أولاً- التّرتيب في الجملة الاسمية.
448	1- التّرتيب في الجملة الاسمية المخبئة.
453	2- التّرتيب في الجملة الاسمية المنفية.
454	3- التّرتيب في الجملة الاسمية المشتملة على فعل.
455	4- تقديم الفاعل المعنويّ على الفعل.
466	ثانياً- التّرتيب في الجملة الفعلية.
466	1- التّرتيب في الجملة الفعلية الاستفهامية.
467	2- التّرتيب في الجملة الفعلية المنفية.
467	ثالثاً- دور السّياق في عملية ترتيب العناصر اللّغوية.
469	المطلب الثاني- دور السّياق في الدّلالة على الحذف.
469	1- الدّلالة على الحذف باعتبار التّظير.
471	2- أثر السّياق في تقدير الحذوف.
474	المطلب الثالث: الدّلالة الزّمنية في السّياق القرآنيّ وعلاقتها بظاهرة الإعراب.
477	أولاً- مفهوم الفعل بين المتقدّمين والمتأخّرين.
478	1- تصنيف الفعل المضارع ضمن المعربات.
479	2- دلالة علامات الإعراب على المعنى.

480	ثانيا- العلامة الإعرابية من الوجهة الوظيفية:
481	1- علامة الرفع في الفعل المضارع:
490	2- علامة النصب:
495	3- علامة الجزم:
498	ثالثا- وظيفة العلامة الإعرابية في الجملة الفعلية:
502	المبحث الرابع المعاني التفسيرية والتعدد الوظيفي:
502	المطلب الأول: المعاني التفسيرية المستنبطة وأثرها في التعدد الوظيفي:
505	المطلب الثاني: أسباب تعدد المعنى الوظيفي في النمط التركيبي:
508	المطلب الثالث: السياق القرآني والوظائف النحوية:
524	الخاتمة:
528	فهرس الآيات القرآنية:
540	قائمة المصادر والمراجع:
556	فهرس المحتويات:
563	ملخص الرسالة:

ملخص الرسالة

ملخص أطروحة الدكتوراه

التركيب في سورة الأنعام - دراسة وظيفية-

يقدم هذا البحث وجهة نظر علمية عن الارتباط القائم بين التعبير ووسائله، فيصوّر علاقة الأشكال التركيبية بوظائفها، ويرصد أهم العناصر المؤثرة في هيئة التركيب انطلاقاً من وظيفتها في الأداء. وأفضى البحث إلى أنّ أهم عنصر محدّد لشكل التركيب هو قصد المتكلّم، وعلاقة أطراف الحوار، وظروف الخطاب، وتبيّن أنّ تراكيب سورة الأنعام قد مثّلت نموذجاً متميّزاً لتحقيق هذه الظاهرة، وحرص البحث - في ضوء ملابسات الخطاب - على ربط الأغراض والمعاني بالوظائف النحويّة والظواهر التركيبية، مبرزاً دور الإعراب باعتباره عنصراً تركيبياً مهمّاً، فأفضى إلى أنّ الوظائف النحويّة هي أهم دور تؤدّيه المفردات في الإفصاح عن المقاصد، إلّا أنّ ذلك لا يمنع من وجود عناصر أخرى تقدّم الدور نفسه في تصوير المعاني وتحقيق الأغراض.

Résumé de la thèse

La structure syntaxique dans la sourate Al-An'âm : une étude fonctionnelle

Cette recherche présente une approche scientifique de la relation étroite entre l'expression linguistique et ses moyens de réalisation. Elle met en lumière le lien entre les formes syntaxiques et leurs fonctions, tout en identifiant les principaux éléments qui influencent la configuration de la structure syntaxique à partir de son rôle dans l'énonciation.

L'étude conclut que le facteur le plus déterminant de la forme syntaxique est l'intention du locuteur, ainsi que la relation entre les participants à l'échange et les circonstances du discours. Elle montre également que les structures de la sourate *Al-An'âm* constituent un modèle remarquable illustrant ce phénomène.

À la lumière du contexte discursif, la recherche s'attache à relier les objectifs et les significations aux fonctions grammaticales et aux phénomènes syntaxiques. Elle met en évidence le rôle de l'analyse grammaticale (*i'râb*) en tant qu'élément essentiel de la structure syntaxique. Elle conclut que les fonctions grammaticales représentent le principal rôle joué par les mots dans l'expression des intentions communicatives, sans pour autant exclure l'existence d'autres éléments capables d'assumer une fonction similaire dans la représentation des significations et la réalisation des objectifs discursifs.

Summary of the Doctoral Dissertation
Syntactic Structure in Surah Al-An'ām: A Functional Study

This dissertation presents a scholarly perspective on the relationship between linguistic expression and the means through which it is realized. It examines the connection between syntactic forms and their functions, and identifies the main factors that influence the configuration of syntactic structures based on their communicative role in discourse.

The study concludes that the most important factor determining syntactic form is the speaker's intention, together with the relationship between the participants in communication and the circumstances surrounding the discourse. It further demonstrates that the syntactic structures found in *Surah Al-An'ām* provide a distinctive model for illustrating this phenomenon.

In light of the discourse context, the research seeks to connect communicative purposes and meanings with grammatical functions and syntactic phenomena. It highlights the role of grammatical inflection (*i'rāb*) as an important structural component. The study concludes that grammatical functions constitute the primary role played by lexical items in conveying intended meanings and communicative purposes. Nevertheless, this does not preclude the existence of other linguistic elements that perform a similar role in representing meanings and achieving communicative objectives.

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research

**Faculty of Letters and Islamic
Civilization for Islamic**
Department of Arabic Language
Registration Number:
Serial Number:



Emir Abdelkader University
Of Islamic Sciences
Constantine - Algeria

Research Title:

The Structure in Surah Al-An'am – A Functional Study –

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
.Doctorate (LMD) system in social and human sciences
Specialty: Arabic Language and Qur'anic Studies

Prepared by the Student:
Abdelhakim GUEBLI

Supervised by:
Dr. Dahbia BOUROUIS

Members of the Defense Committee:

No.	Name and Surname	Academic Rank	Position	Home University
01	ABDELNACER BENTANACHE	Professor	President	University of Emir Abdelkader for Islamic Sciences - Constantine,
02	Dahbia Bourouis	Professor	Supervisor and Rapporteur	University of Emir Abdelkader for Islamic Sciences - Constantine,
03	Nadia Touhami	Professor	Member	University of Emir Abdelkader for Islamic Sciences - Constantine,
04	Omar Haidoussi	Professor	Member	University Of Hadj Lakhdar - Batna
05	Rachid Felkaoui	Professor	Member	Higher Teacher Training School Assia Djebar Constantine 3
06	Karim Kahoul	Professor	Member	University of Emir Abdelkader for Islamic Sciences - Constantine,

Academic Year: 1447H – 1448H / 2025 – 2026